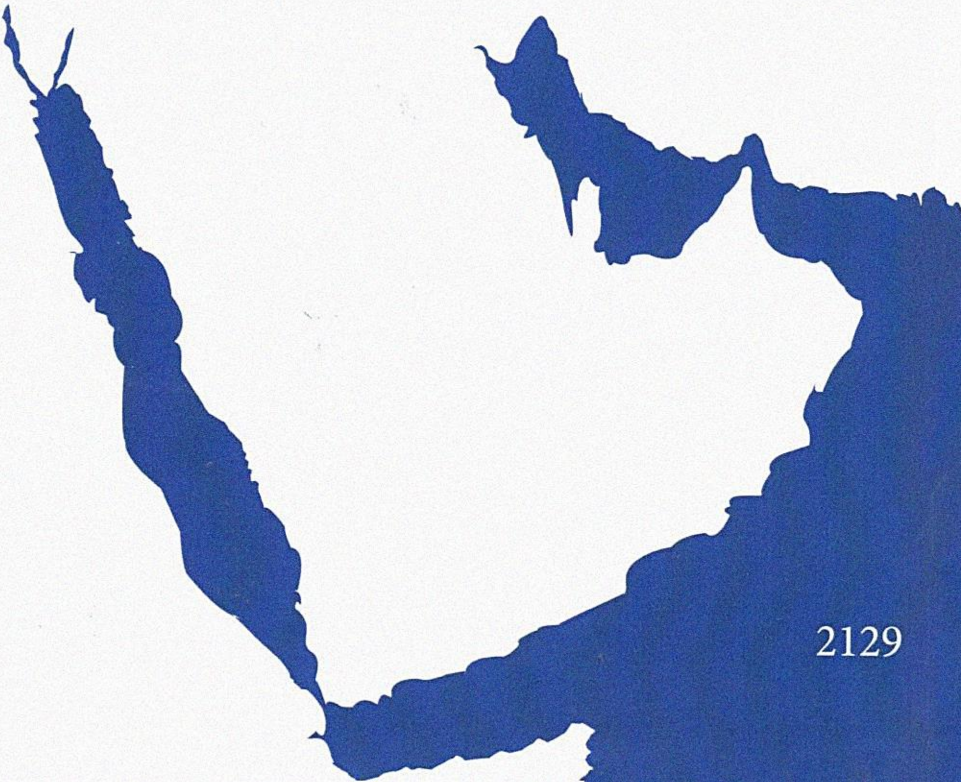
المركز القومى للترجمة

رؤية تحليلية لاضطرابات

الشرق الأوسط

تحرير: وانغ جنغ ليه
ترجمة: أمنية عز الدين



2129

رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحى

- العدد: 2129
- رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط
- وانغ جنغ ليه
- أمنية عز الدين
- اللغة: الصينية
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

动荡中东多视角分析

王京烈

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط

تحريـــــر: وانغ جنغ ليه

ترجمـــــة: أمنية عز الدين

2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جنغ ليه ، وانغ.
رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط/ تحرير : وانغ جنغ ليــه،
ترجمة: أمنية عز الدين
ط١ ، القاهرة - المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٣
٤٧٦ ص ، ٢٤سم
١ - الشرق الأوسط - تاريخ
٢ - الشرق الأوسط - الأحوال السياسية
(أ) عز الدين؛ أمنية (مترجمة)
(ب) العنوان ٩٥٦

رقم الإيداع ٢٠١٢ / ٣٧١٢
الترقيم الدولى : 2 - 967 - 704 - 977 - 978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الباب الثالث
تدخلات واعتداءات الدول العظمى على دول الشرق الأوسط

الباب الرابع
أشكال صراع الدول العظمى فى
الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

الجزء الثاني

خلافات متشابكة دائرة فى منطقة الشرق الأوسط

الباب الخامس

الصراع العربى الاسرائيلى طويل الأمد

الباب السادس

نزاعات عرقية لا تنتهى

الباب السابع

خلافات دينية معقدة

الباب الثامن

صراع المصالح القومية لا نهاية له

الجزء الثالث

مجتمع الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية

الباب التاسع

سياسة الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية

الباب العاشر
الإسلام والحداثة

الباب الحادى عشر
التطور الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية

المقدمة

منذ زمن طويل سادت حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ، كما شاهدنا أيضًا تغييرات عديدة ومعقدة فى هذه المنطقة، فبعض علماء الدول الأجنبية وصفوا الأوضاع فى الشرق الأوسط المتغيرة بأنها "كالرمال السياسية المتحركة" التى يصعب التكهن بها. حتى إن علماء دول الشرق الأوسط يعتقدون أيضًا أنه لا يوجد من يستطيع أن يتوقع ما سيحدث فى الشرق الأوسط. وقبل عدة سنوات، نشرت صحيفة الأهرام المصرية حكاية خرافية بعنوان "الضفدعة والعقرب"، وذكر فى الحكاية الخرافية؛ أنه فى أحد الأيام أراد العقرب أن يعبر النهر فطلب المساعدة من الضفدعة، لكن الضفدعة رفضت هذا الطلب، وقالت "أنا لا أستطيع أن أساعدك على عبور النهر، فمن المحتمل أن تلدغنى فى أى وقت، وتصرعنى قتيلة" قال العقرب" لن ألدغك مطلقًا ! فأنا وأنت مصيرنا مرتبط معًا فى النهر، فإذا قضيت عليك، فهذا يعنى أننى أقدم على قتل نفسى" وهكذا استطاع العقرب إقناع الضفدعة، وها قد حملت الضفدعة العقرب ليعبرا النهر معًا... ووسط رقرقة مياه النهر، وفى لحظة اقتراب الضفدعة من الشاطئ المقابل، عاد العقرب إلى عادته الخبيثة، فلم يتمالك نفسه عن لدغ الضفدعة التى عاتبته وهى تتألم قائلة " كيف تنسى أنك وأنا مصيرنا واحد، وأننى إذا لقيت حتفى فمن المؤكد أنك ستموت " فأجاب العقرب وهو مرتبك ولا حول ولا قوة له: " أنتِ نسيتِ أيضًا أننا هنا فى منطقة الشرق الأوسط " . ورغم أننا رأينا الضفدعة والعقرب وهما يغرقان ببطء فى قاع المياه، فإن مياه النهر

لا تزال تجرى بهدوء وسكينة. فهذه القصبة تكشف لنا أن ما يحدث فى منطقة الشرق الأوسط من وقائع كثيرة، هى معقدة جدًا ومتغيرة حتى إنها غير عقلانية.

ورغم ذلك فإننا نرى أن قضايا الشرق الأوسط تشبه أى شيء آخر فى أن لها منظومة واقعية للتطور. فالبحث فى منظومة تطور قضايا الشرق الأوسط يعتبر مفتاحًا مهمًا لمعرفة القضايا المعقدة لهذه المنطقة وفهم مسيرة تطورها، وفى ضوء هذه المعرفة وضعنا فى عام ١٩٩٠، أهم السلاسل الفكرية والأطر التحليلية المعنيَّة بتأليف هذا الكتاب على أساس دراسة طويلة لقضايا الشرق الأوسط التى تتمثل فى صراع الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها، والصراعات والخلافات المعقدة داخل منطقة الشرق الأوسط ومجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية.

ويمكننا أن نرى بوضوح تأثير العوامل السابق ذكرها ودورها على تطور مجتمع الشرق الأوسط فى قرابة نصف قرن، وفى هذا الكتاب تمسكنا دومًا بالحديث عن مجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية، كما انتقلنا من الحين والآخر إلى الحديث عن صراع الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط والخلافات الإقليمية لهذه المنطقة وتأثيرهما المشترك على مجتمع الشرق الأوسط.

ومما لا شك فيه أن دور هذه العوامل الثلاثة على مجتمع الشرق الأوسط مستمر حتى الآن. ومن المحتمل أن يكون تأثير الخلافات المعقدة فى الشرق الأوسط ودورها هو الأكثر وضوحًا فى ظل ما حدث من تغييرات ضخمة على الكيان العالمى، لكن من المؤكد أن صراع الدول العظمى على منطقة الشرق وتأثيرها على دول المنطقة هو الأكثر وضوحًا، بمعنى أنه

طالما لم تتغير هذه العوامل الثلاثة الكبرى فسيظل مجتمع الشرق الأوسط فى حالة من الاضطرابات أو على الأقل سيصبح أيضًا مجتمعًا غير مستقر.

وهذا الكتاب الذى نراه حاليًا بين أيدى القراء، مقسم إلى ثلاثة أجزاء وأحـــد عشر بابًا، بناء على هذه السلاسل الفكرية والأطر التحليلية، بمعنى أن هذا الكتاب نفذ على أساس تحليل هذه العوامل الثلاثة الكبرى التى سيطرت على الأوضاع فى الشرق الأوسط والتى اعتبرت الخطوط الرئيسية للكتاب.

أولاً: الواقع أنه بتأسيس النظام الرأسمالى لقواعده على مستوى العالم انتهت مختلف المناطق بالعالم من مسيرة التطور التاريخى التى تم فيها الانتقال من مرحلة التشتت إلى مرحلة التكتل والاندماج. وفى الوقت الذى لعبت فيه أهم الدول العظمى دورًا على صعيد مسيرة التطور التاريخى للعالم، كانت تؤثر. أيضًا تأثيرًا ملحوظًا للغاية على التطور السياسى، الاجتماعى، والاقتصادى والإقليمى، لذلك ركز الجزء الأول من الكتاب على دراسة دور كل من العوامل الخارجية والبيئة الدولية على التطور الاجتماعى والأوضاع السياسية فى الشرق الأوسط وتأثيرهما، حيث تناول هذا الجزء من الكتاب تقسيم الاستعمار الأجنبى للشرق الأوسط وصراع القوتين المهيمنتين فى المنطقة فى فترة الحرب الباردة والصراع بين دول الشرق الأوسط والدول العظمى والخلافات بينهما، وأشكال صراع الدول العظمى فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وغيرها من الموضوعات، فحـــتى الآن لا تزال هناك علاقة سببية تربط الظروف المتدهورة والأوضاع المضطربة طويلة الأجل فى منطقة الشرق الأوسط مع صراع وتدخلات الدول العظمى، اللذين يعتبران من العناصر المهمة المؤثرة على قضايا الشرق الأوسط.

ومن المعروف أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر ملتقى القارات الثلاث وهى آسيا وإفريقيا وأوربا، والقناة التى تصل الغرب بالشرق ومن المناطق المهمة المنتجة للنفط فى العالم، كما تعد من أكثر المناطق الحساسة فى ظل الهيكل السياسى والاقتصادى والعسكرى على مستوى العالم، ورغم أن منطقة الشرق الأوسط تمر بمسيرة تغييرات تاريخية طويلة فى ظل التركيبة العالمية، فإن موقعها الإستراتيجى لم يصبه الوهن منذ الحرب العالمية الأولى، بل على العكس وضع فى منظومة سياسية إقليمية متغيرة جدًا، فرغم ما حدث للإطار العالمى من تغيرات كبرى، حيث شهد ظهور قطبى العالم فى النهاية، كما شهد مرحلة انتقالية لا تزال لم تتشكل بعد على يد الهيكل الجديد، فإن مكانه الشرق الأوسط فى ظل هذه التركيبة لم يصبها الضعف، حيث يرجع ذلك إلى النقاط التالية :

١- إن احتياطى الشرق الأوسط من النفط يمثل أكثر من ٦٥% من احتياطى العالم من النفط.

وفى هذا الشأن نذكر أن الاقتصاد العالمى لم يقلل من درجة اعتماده على النفط فى ظل عاصفة أزمة النفط العالمية، فالنفط لا يزال يعتبر أهم مصادر الطاقة فى العالم فى الوقت الحالى، وفى المقابل لا تزال منطقة الشرق الأوسط تعتبر مركز الصناعة العالمية للنفط، وقاعدة للإمدادات النفطية للغرب، وذلك مع زيادة احتياجات العالم من النفط، وطالما يمثل النفط مركز ثقل كبيرًا فى الهيكل العالمى للطاقة، فلن تتغير أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى اقتصاد العالم.

٢- بعد انهيار قطبى العالم ظهرت على التوالى خلافات المعسكر الغربى بجميع أنواعها. فقد هزت كل من القوة الاقتصادية الكبيرة

التى يمتلكها الغرب واليابان والقوة الكامنة التى ظهرت بعد وحدة ألمانيا الزعامة الأمريكية فى معسكر الغرب، فسرعان ما أصبحت تسوية مشكلة النفط بعد اندلاع أزمة الخليج اختبارًا لمكانة الولايات المتحدة ودول الحلفاء، وفى الوقت نفسه اعتبرت هذه المشكلة أيضًا عنصرًا مهمًا لتوحيد معسكر الغرب. إن التوافق الذى ظهر على صعيد التعامل مع أزمة الخليج والذى تمثل فى التدخل العسكرى الشامل لدول الغرب بزعامة الولايات المتحدة أوضح على نحو متزايد أهمية الشرق الأوسط فى الكيان العالمى، فيمكننا أن نرى تدخلات الدول العظمى فى سلسلة الأحداث الكبرى التى وقعت فى الشرق الأوسط فى الماضى، لدرجة أن بعضها كان من تدبير الدول العظمى وبمشاركتها المباشرة .

وفى ضوء التأثير المهم لصراع وتدخلات الدول العظمى فى الشرق الأوسط، أجرى الجزء الأولى من الكتاب تحليلاً لسياسة الدول العظمى فى الشرق الأوسط، من بينها التوجهات السياسية لروسيا فى الشرق الأوسط بعد أن ورثت التراث السياسى للاتحاد السوفيتى السابق، خاصة أنه طرح أطرًا تحليلية معنية بدراسة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، والتى تتمثل فى الإحداثيات التى تعرف بالسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط وهى كالتالى:

إحداثى رأسى: الاستمرارية التاريخية لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.

إحداثى أفقى: الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط فى ظل السياسة العالمية.

نقاط الإسناد: المصالح الأمريكية الأساسية فى الشرق الأوسط.

وبالاستعانة بهذا الإطار التحليلى نستطيع معرفة السياسة الأمريكية الأساسية فى الشرق الأوسط وظروف تطورها. ورغم أن هذا الإطار التحليلى أستعين به لدراسة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، فإنه يتم الاستناد إلى مغزى الطرق التحليلية والمسار الفكرى لهذا الإطار عند دراسة سياسة الدول العظمى الأخرى فى الشرق الأوسط . ورغم انتهاء عهد الحرب الباردة بعدم قدرة الشرق الأوسط على أن يجمع بين ألوان الصراعات الأيدلوجية الكثيرة، فإن الدول العظمى لا تزال لديها مصالح سياسية واقتصادية وإستراتيجية مهمة للغاية فى الشرق الأوسط، فالشرق الأوسط الذى سبق أن كان مختبرًا للحرب الباردة، لا يزال يعتبر مصدرًا مهمًا للثروات وسوقًا للسلع والسلاح بالنسبة إلى الدول العظمى، لذلك لا تزال الدول العظمى قادرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية التى تتمثل فى حفاظها على مكانتها المهيمنة على العالم، وترسيخها من خلال الصراع على منطقة الشرق الأوسط والسيطرة عليها (خاصة نفط الشرق الأوسط) وهو ما يعتبر أيضًا من العوامل الخارجية المهمة التى أسفرت عن أوضاع الفوضى فى الشرق الأوسط.

ثانيًا: "إن الخلافات الداخلية على القضايا تعتبر السبب الأساسى لتطورها" فالواقع أن الخلافات المعقدة القائمة فى منطقة الشرق الأوسط لا تنطوى عليها أسباب تاريخية واجتماعية فحسب، إنما دائمًا ما تتشابك هذه الخلافات معًا، وحيث كانت دومًا السبب فى اندلاع الكثير من الأحداث الكبرى فى الشرق الأوسط، والواقع أن هذه الخلافات لا يمكن أن تتلاشى خلال فترة قصيرة من الزمن، كما نذكر أن العوامل الخارجية التى تثير الصراع فى الشرق الأوسط تضاءلت نسبيًا بعد الحرب الباردة.

إن الخلافات القائمة فى هذه المنطقة ستصبح دوما العامل الرئيسى لوقوع الصراع والنزاع فى الشرق الأوسط. لذلك فإن الجزء الثانى من الكتاب ركز على دراسة الصراع المعقد القائم فى منطقة الشرق الأوسط، انطلاقًا من بحثه للعوامل الداخلية لتطور الأشياء وتغيرها. ويمكننا تقسيم هذه الخلافات بشكل أساسى إلى الأنواع التالية:

الخلافات القومية المستمرة. وفى هذا الشأن نذكر أن القومية العربية والفارسية والتركية والكردية واليهودية وغيرها تعتبر من أهم القوميات فى منطقة الشرق الأوسط. فهذه القوميات سبق أن سجلت فصولاً تاريخية رائعة على مر تاريخ الحضارة البشرية، لكن ازدهار هذه القوميات وتدهورها ظهرا فى فترات تاريخية متباينة ومراحل مختلفة من التطور، نظرًا لاختلال التطور التاريخى والاجتماعى، فهذه القوميات دائمًا ما كانت تبذل كل جهدها فى التوسع نحو الخارج فى فترات ازدهارها، حيث كانت تعمل على امتداد نفوذها وثقافتها وتأثيرها فى المناطق المجاورة، لكنها كانت دومًا تتعرض أيضًا إلى عدوان واضطهاد القوميات الأخرى فى فترات التدهور، وبالتالى تسبب هذا الأمر فى ظهور خلافات طويلة الأمد ذات أحقاد دفينة، ولا تزال هذه الخلافات القومية التى تشكلت عبر التاريخ تؤثر حتى الآن على استقرار المجتمع والنمو الاقتصادى فى الشرق الأوسط، حتى إن بعضها يعتبر نتاج بعض الصراعات والحروب إما صغيرة منها أو الكبيرة، نذكر على سبيل المثال؛ أن الخلافات بين القومية العربية والقومية الفارسية اعتبرت أحد الأسباب لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية، كما أن قضية القومية الكردية تعتبر قضية شائكة أرقت دول غرب آسيا كافة لفترة طويلة من الزمن، فهذه القضية لم تؤثر على الأوضاع فى الشرق الأوسط فحسب، بل أثرت أعمال

العنف للمتطرفين الأكراد أيضًا على استقرار مجتمعات المناطق الأخرى الموجودة خارج منطقة الشرق الأوسط.

وقد ظهر الكثير من المشكلات القبلية فى منطقة الشرق الأوسط نتيجة الأوضاع المتدهورة للتطور الاقتصادى والاجتماعى. ونذكر أن تفاقم الخلافات القبلية لم يتمخض عن وقوع الحروب والصراعات فحسب، إنما أضعفت " القبلية " مفهوم الدولة الحديثة، وهددت وحدة الدولة وسيادتها على أراضيها الإقليمية، مما أثر على استقرار المجتمع وتطور الاقتصاد.

الخلافات الدينية المعقدة. إن الشرق الأوسط يعتبر مهد الديانات العالمية الثلاث وهى اليهودية والمسيحية والإسلامية. ورغم أن المصادر التاريخية وجدت صعوبة فى الفصل بين الديانات الثلاث، ورغم تشابه مذاهبها فى الكثير من النقاط أيضًا، فقد ظهر الكثير من الخلافات القوية التأثير والصراعات التى يصعب رأبها بين هذه الأديان الثلاثة فى المجتمع الحالى بالشرق الأوسط.

نذكر على سبيل المثال صراع الأديان بين المسلمين العرب ومعتنقى الديانة اليهودية، الصراع طويل الأمد بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين (الذى أسفر عن دخول لبنان فى حرب أهلية طويلة) وغـيرها. وجدير بالذكر أن الإسلام يعتبر الدين الأكبر فى منطقة الشرق الأوسط، ولهذا الدين مذاهب ذات أسس. ورغم أن جميع المذاهب تنتمى إلى الإسلام ، فإن الخلافات بين هذه المذاهب تواصلت، حـتى إن هذه المذاهب لجأت فى بعض الأحيان إلى استخدام القوة فيما بينها. والواقع أن الإسلام لا يزال حتى الآن فى مرحلة متدنية من التطور، نتيجة للأوضاع المتخلفة فى مجتمع الشرق الأوسط، فالإسلام مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة، فهو لا يشبه المسيحية فى انتهائها من عملية فصل الدين عن السياسة. لذلك دائمًا ما

حملت الكثير من القضايا السياسية فى الشرق الأوسط أطياف دينية قوية، كما أن الكثير من الخلافات الدينية والصراعات مرتبطة بالسياسة، وهو الأمر الذى جعل المشكلات الدينية فى هذه المنطقة أكثر تعقيدًا.

صراع المصالح القومية المتواصل. وفى هذا الشأن نذكر أن كلا من بريطانيا وفرنسا وغيرها من القوى الإمبريالية لجأت بعد غزوها لمنطقة الشرق الأوسط فى بداية التسعينيات إلى ممارسة سياسة "فرق تسد" تجاه دول الشرق الأوسط، من أجل توسيع نطاق نفوذها فى المنطقة، حيث كان هناك تعمد لتقسيم دول الشرق الأوسط عندما قسمت الحدود المتاخمة بين الأراضى. وفى الوقت الذى طردت فيه دول الشرق الأوسط المستقلة الحكام المستعمرين من أراضيها، وقامت بتصفية آثار الاستعمار قرابة الحرب العالمية الثانية ، عانت مضطرة من " الموروث التاريخى " لهذا الاستعمار، مما أسفر عن وقوع النزاع الحدودى بين معظم دول الشرق الأوسط، وهو ما يعتبر من الأسباب التاريخية المهمة التى أسفرت عن وجود خلافات على الحدود فى دول الشرق الأوسط والتى نشهدها اليوم، حيث كانت لدى دول الشرق الأوسط تطلعات ملحة نحو تنمية الاقتصاد الوطنى بعد حصولها على الاستقلال، لكن نقص خبرتها السياسية جعلها غير قادرة على تقييد الأعمال الحكومية داخل نطاق معايير العلاقات الدولية أثناء حمايتها للمصالح القومية أو سعيها للحصول على المزيد من هذه المصالح، وبالتالى أسفر هذا الأمر عن خلافات وخصومات بمختلف أنواعها على صعيد تقسيم الحدود، والسيادة على الأراضى الإقليمية، واستخراج الثروات (المياه، النفط وغيرها) واستغلالها وغيرها من الأصعدة، حيث وصل الأمر إلى درجة اندلاع العديد من الاشتباكات والحروب. فهناك أكثر من سبعين اشتباك وحربٌ ما بين صغيرة وكبيرة، اندلعت بالفعل فى منطقة الشرق الأوسط فى

نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية، نذكر من بينها الصراع العربى الإسرائيلى الذى استمر قرابة نصف قرن والحرب العراقية الإيرانية التى استمرت ثمانية أعوام وحرب الخليج التى جذبت أنظار العالم بعد الحرب الباردة، كما أن الصراع على الثروات والنزاع الذى جاء نتيجة تقسيم الحدود كانا يعتبران من أهم الدوافع لاندلاع هذه الحروب.

الصراع العربى الإسرائيلى طويل الأمد. إن الصراع العربى الإسرائيلى الذى جمع بين جميع أنواع الخلافات (الخلافات القومية والخصومات الدينية والصراع على المصالح القومية وغيرها من الخلافات) والذى دام نصف قرن يعتبر دومًا عنصرًا مهمًا ومؤثرًا على الأوضاع فى الشرق الأوسط، ونذكر أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أحرزت مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط التى بدأت فى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط (عقد فى أكتوبر عام ١٩٩١) تقدمًا كبيرًا من خلال ما بذل من جهود استمرت عدة سنوات. فقد وقعت كل من الأردن وإسرائيل على اتفاقية السلام، وأقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين، كما شاهدنا تطبيع العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وذلك بعد نجاح مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ورغم ذلك فإنه لايزال يفصلنا عن التسوية النهائية للصراع العربى الإسرائيلى طريق طويل ينبغى أن نسير فيه، فلا تزال القضية الفلسطينية بؤرة الصراع العربى الإسرائيلى، كما أن تحقيق الصلح بين القومية العربية واليهودية يحتاج إلى وقت أطول. لذلك أصبحت مسألة كيفية شرح وتحليل الجذور التاريخية للصراع العربى الإسرائيلى وأوضاعه الحالية، ومعرفة اتجاهات تطوره فى المستقبل من القضايا التى تحظى باهتمام الجميع. ومن أجل ذلك أجرى هذا الكتاب دراسة كاملة وأبحاث، مرحلية على الصراع العربى الإسرائيلى. ويرى الكثير من المؤرخين، أنه

إذا وقفنا فقط من مكان بعيد (بعدنا عن المسافات الفاصلة فى التاريخ) فسوف نفهم وندرك جوهر الأحداث الضخمة. إن الصراع العربى الإسرائيلى يعتبر مسيرة من الصراع والخلاف لم تنته حتى الآن، لذلك نرى أن هذه الأبحاث أكثر صعوبة بمقارنتها بالأبحاث المعنية بالأحداث الأخرى على مر التاريخ الحديث. ورغم ذلك فإننا نرى أن الدراسات الكاملة والأبحاث المرحلية للصراع العربى الإسرائيلى الذى دام أكثر من نصف قرن ستسهم فى فهم ظروف هذا الصراع وتطوره، مما يجعلنا أكثر موضوعية تجاه تحليل اتجاهات تطور الصراع وأكثر اقترابًا من الحقيقة. وهذا يعتبر مغزى نظريًا وواقعيًا أجريت عليه هذه الأبحاث. ورغم أن عدم انتهاء هذا الصراع حتى الآن زود من صعوبة الأبحاث من الناحية الموضوعية، فإنه يشبه الأشياء الأخرى فى أنه ذو نظام للتطور الذاتى، وهو أمر معروف بالطبع. وبعد إجراء سلسلة من التحضيرات النظرية والأبحاث المتخصصة رأينا أنه يمكن تقسيم الصراع العربى الإسرائيلى إلى ثلاث مراحل وفقًا لأهم خصائص الصراع فى فترات تاريخية متباينة، وهى كالتالى:

- مرحلة المواجهات الشاملة فى الصراع العربى الإسرائيلى. وتبدأ منذ إقامة الدولة الإسرائيلية فى نهاية الأربعينيات حتى نهاية السبعينيات.
- المرحلة المتكافئة فى الصراع العربى الإسرائيلى، وبدأت منذ زيارة السادات للقدس فى نهاية السبعينيات وحتى بداية التسعينيات.
- مرحلة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، وبدأت منذ عقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط وحتى الآن.

والواقع أن ظروف تطور الصراع العربى الإسرائيلى فى السنوات الأخيرة متطابق مع تحليل هذا الكتاب. وبالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من القضايا الشائكة التى لم تحل حتى الآن فى ظل مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية مثل (القضية السورية الإسرائيلية المعنية بهضبة الجولان، مسألة الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان، الموقف النهائى من فلسطين، القضية الإسرائيلية الفلسطينية المعنية بالقدس، مشكلات اللاجئين ومسألة الثروات ذات الصلة وغيرها) ، لدرجة أن هناك بعض القضايا لم تتطرق إليها هذه المفاوضات، فإنه لم يحدث تدهور للاتجاه العام للتسوية السياسة لمشكلات الصراع الإسرائيلى الفلسطينى.

ثالثًا: " تطور أى شىء يتم على أساس لوائح داخلية " ، كذلك لا يستثنى مجتمع الشرق الأوسط من هـذا الأمر. إن دول الشـرق الأوسـط لا تزال فى مرحلة انتقالية من مجتمع تقليدى إلى مجتمع الحداثة. وانطلاقًا من هذه الرؤية قمنا بتحليل ودراسة القواعد الأساسية لتطور مجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية، حيث نتطرق إلى سياسة الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية (وأهم خصائصها وتأثير العملية الديمقراطية وتيارات الفكر الاجتماعى) ، كما نتطرق إلى الحديث عن الإسلام والحداثة واقتصاد الشرق الأوسط فى الفترة الانتقالية وغيرها من الموضوعات المهمة، ودور العلاقات المتبادلة بين هذه العوامل السابقة تجاه تطور مجتمع الشرق الأوسط والأوضاع السياسية وتأثيرها على المنطقة. وجدير بالذكر أن الفترة الانتقالية تعتبر فترة طويلة من التطور لمجتمع يسوده الاضطرابات الحادة، حيث أرجع ذلك إلى أن النمو السريع للقوى المنتجة للمجتمع فى هذه الفترة أحدث صراعًا حادًا بينها وبين العلاقات الإنتاجية القديمة المتخلفة، كما ستحظى القوى المنتجة بالمزيد من التطور من جراء الإطاحة بقيود العلاقات الإنتاجية

القديمة فى المستقبل، وسوف تندلع الخلافات بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة بشكل مكثف، وبالتالى ستنتهى مرحلة التغيرات الاجتماعية.

إن مرحلة التطور لأوربا والولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، والتى تحولت فيها المجتمعات من كونها مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، قد مــر عليها أكــثر مــن قــرنين. إلا أنه من المحتمل أن تنتهى دول الشرق الأوسط من هذه التغييرات فى فترة قصيرة نتيجة تأثرها بالدورالنموذجى لتكنولوجيا العلوم الحديثة وتأثرها بالدول المتقدمة، بمعنى أن الدول الحديثة والنظم القانونية تشكلت تدريجيًا، ووضعت كل من المعايير الأساسية للاقتصاد السلعى والنظم الاجتماعية، وتمت تسوية مشكلة المشاركة السياسية لمجموعة المصالح الاجتماعية المتباينة، وتحققت الديمقراطية بشكل صورى ، كما حلت مشكلة التوزيع الاجتماعى غير العادل عندما انقسم القطبان وصولاً إلى حالة التطرف. أما الأمر الذى تختلف فيه دول الشرق الأوسط فى الوقت الحالى عن دول أوربا والولايات المتحدة وغيرها من الدول، فى أنها بدأت بالتصنيع والتحديث فى ظل ظروف تاريخية واجتماعية متباينة. والواقع أن مسيرة التحديث فى دول الشرق الأوسط تتطرق منذ بدايتها إلى قضايا أكثر تعقيدًا مقارنة بمسيرة الدول المتقدمة فى الماضى، نذكرها فى النقاط التالية :

فأولاً: وجدنا أن دول الشرق الأوسط لا تمتلك الإمكانيات التى تؤهلها إلى أن تشهد التزايد التدريجى لرأس المال مثل دول الغرب، نتيجة لما تعرضت له مستعمرات هذه المنطقة من سلب للثروات، بل على العكس كانت منطقة الشرق الأوسط مستعمرة للغرب، فالنهب والاستغلال الصارخ

على يد المستعمرين جعل منطقة الشرق الأوسط أكثر فقرًا وتخلفًا، معيقًا بذلك مسيرة التحديث لهذا المجتمع حتى الآن.

ثانيًا: رأينا أن تكنولوجيا العلوم التى شهدت تطورًا سريعًا فى العصر الحديث قدمت فرصًا وتحديات للحداثة الموجهة لم تكن موجودة فى الماضى. وقد ظهرت خلافات حادة بين الأوضاع المتأخرة فى مجتمعات الشرق الأوسط والقوى المنتجة للمجتمعات المتقدمة فى العصر الحديث. فرأينا أن التجسيد الملموس لهذه الخلافات فى الشرق الأوسط تجلى على يد الأوضاع المتأخرة لهذه المجتمعات عندما زودت من صعوبة تطور المجتمع وتغيره، لكن القوى المنتجة التى تطورت سريعًا فى بعض الأصعدة فى مجتمع الشرق الأوسط متأثرة بتكنولوجيا العلوم الحديثة، أطاحت بعنف بعلاقات الإنتاج القديمة، وكان من المحتم أن يتسبب هذا الصراع الحاد فى عدم استقرار المجتمع.

ثالثًا: إن أوجه الاختلاف بين الإسلام، الذى يعتبر أكبر ديانة فى منطقة الشرق الأوسط وغيره من الديانات، تتمثل فى أنه يربط الدين بالسياسة رباطًا وثيقًا، حيث ينصهران فى بوتقة حياة الجميع. والواقع أن الإسلام والحداثة تعتبران مسألتين متعارضتين ومتنافرتين أيضًا، فالحداثة تعتبر مسيرة حتمية للتطورات التاريخية فى المجتمع، ليس فقط فى الشرق الأوسط بل فى المناطق والدول الأخرى فى المقابل. فالاختلاف هنا يتمثل فى توقيت الشروع بتنفيذ مسيرة التحديث حيث أرجع ذلك الأمر إلى تباين الظروف التاريخية للمجتمع واختلاف درجة التطور. ورغم وجود بعض الاختلافات على صعيد القضايا الملموسة لمسيرة التحديث، فإنه لا يمكن تجنب اتجاهات التطور التاريخى لهذه المسيرة. وجدير بالذكر أن كيفية انتقال الإسلام من مرحلة المجتمع التقليدى إلى مرحلة المجتمع المعاصر لا تهم الدين الإسلامى فحسب، إنما

تعتبر قضية تاريخية معقدة يواجهها الشرق الأوسط فى ظل الظروف التاريخية التى بدأت فيها القواعد المادية لمجتمع الشرق الأوسط تشهد تغيرًا.

وقد ظهرت فى مجتمع الشرق الأوسط المتغير مشكلات اجتماعية مزدوجة بسبب التطور الاجتماعى، الاقتصادى والسياسى غير المتوازن، لتصبح هذه المشكلات من العوامل المهمة لعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، وفى الوقت ذاته تعتبر أحد أهم العوائق أمام توافق الدول. ففى ظل مسيرة التحديث شهدت المدن تطورًا سريعًا، لتصبح مركزًا اقتصاديًا ومعلوماتيًا وثقافيًا جديدًا ومنطقة تجمع الكفاءات البشرية ، كما ظهرت بها حلقات اجتماعية جديدة، وكان يختلف هذا الوضع تمامًا فى القرى ذات العادات المختلفة. ورغم أن وسائل الإعلام ووسائل المواصلات الحديثة يمكنها تقليص المسافة بين المدن والريف، فإن الأوضاع المتأخرة فى الريف ومستوى التعليم المتدنى، وغيرها من الأسباب جعلت من الفارق فى التنمية بين المدن والريف كبيرًا. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتقى الدور النموذجى للدول المتقدمة على صعيد الحياة السياسية والاجتماعية بتطلعات شعوب مجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقـاليـة، لكــن هذا الأمر دائمًا ما يصبح أحد العناصر التى تسبب الفوضى عندما تذهب الآمال والتطلعات أدراج الرياح.

إن التغيرات التى شهدها النمو الاقتصادى للشرق الأوسط فى الفترة الانتقالية، قد حددت التغيرات الاجتماعية والسياسية فى هذه المنطقة، كما حددت أيضًا خصائص هذه الفترة التى اتسمت بعدم استقرار المجتمع واضطرابات الأوضاع السياسية، لكن ينبغى أن نشير هنا إلى أن هذه الاضطرابات تشبه "آلام المخاض" الذى تمر به الدولة عادة عندما تتحول من كونها مجتمعًا تقليديًا إلى كونها مجتمعًا صناعيًا متقدمًا. ورغم أن درجة

وفترة "آلام المخاضة" التى عانت منها مختلف الدول متباينة نظرًا لاختلاف الظروف التاريخية للمجتمع وتباين حجم التطور الاقتصادى واختلاف الظروف الدولية، فإنها جميعًا انتقلت من حالة اللا نظامية القديمة إلى حالة جديدة من النظام، وهو ما يشعرنا جميعًا بالتفاؤل تجاه مستقبل الشرق الأوسط.

إن قضايا الشرق الأوسط غنية بموضوعاتها، ولا يمكن مطلقًا أن يتسع لها هذا الكتاب بمقالاته المحدودة، بمعنى أن أهم ما يقدمه هذا الكتاب يتمثل فى أطر تحليلية ورؤى كثيرة معنيَّة بمعرفة ودراسة الشرق الأوسط، وسوف يسرنا كثيرًا إذا استطاع هذا الكتاب مساعدة القراء على الاقتراب أكثر من الحقيقة عند معرفة وتحليل ودراسة قضايا الشرق الأوسط .

وانغ جينغ ليه

خريف بكين عام ١٩٩٥

الجزء الأول

نزاعات الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها

الباب الأول

الصراع الدائر بين القوى العظمى

للسيطرة على السلطة فى الشرق الأوسط

الفصل الأول

الموقع الإستراتيجي للشرق الأوسط في ظل التركيبة السياسية والاقتصادية العالمية

إن مصطلح الشرق الأوسط لا يعتبر مصطلحًا جغرافيًا قائمًا بذاته فحسب، إنما هو مفهوم سياسي وجغرافي، وليس هناك اتفاق تام حول تفسير هذا المصطلح لدى مختلف الدول عبر فترات تاريخية مختلفة. ومصطلح الشرق الأوسط يتم تناوله في هذا الكتاب بالمفهوم المعترف به عموما في الصين وخارجها. فمن المعروف أن الشرق الأوسط يضم منطقة غرب آسيا ومنطقة شمال أفريقيا ومنطقة جزر القمر وشبه الجزيرة العربية ودول المغرب وإسرائيل وإيران وأفغانستان وتركيا وقبرص، فيما يزيد على عشرين دولة. وتقع منطقة الشرق الأوسط في ملتقى القارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأوربا، فهي توجد في النصف الشرقي من مركز الكرة الأرضية، كما أن الاختلاف بين المسافة في الطرق الثلاث التي تصل بين دول أوربا الشمالية وشمال الشرق الأوسط وتصل بين دول أوربا الغربية والشمال الغربي للشرق الأوسط، وتصل بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشرق الشرق الأوسط ضئيل جدًا. أما بالنسبة للمياه الإقليمية الواسعة للشرق الأوسط فتمتد لتشمل أشهر البحار كالبحر الأسود وبحر العرب وبحر قزوين

والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، كما أن هذه البحار تتصل بالمحيط الهادي والهندي.

فهذا الموقع الجغرافي للشرق الأوسط الغني بالهبات الطبيعية جعل من هذه المنطقة مركزًا للمواصلات البرية والبحرية والجوية، وجعل منها أيضا منطقة إستراتيجية، كما أصبح الشرق الأوسط جسرا للتبادل الاقتصادى والثقافى بين الشرق والعرب بفضل هذا الموقع الجغرافي الغني بالهبات الطبيعية، كما جعل منها موقعًا تتركز فيه كل مقومات النجاح، فهناك فصول رائعة عن الشرق الأوسط سجلها تاريخ الحضارة البشرية، ونذكر على سبيل المثال النقاط التالية:

- إن نصف روائع حضارات العالم القديم موجودة بالشرق الأوسط، فهناك نهر النيل رابع أكبر منابع الحضارات فى العالم ووادي نهر النيل.

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط مهد الديانات الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية. وعلى الرغم من أن الديانة اليهودية ليست واسعة الانتشار بالنظر إلى عدد معتنقيها، كما أنها تعتبر أيضا الديانة الوحيدة القومية اليهودية، فإنها تعتبر من أقدم الرسالات السماوية، حيث كان لها تأثير كبير على ظهور وانتشار الديانة المسيحية والإسلامية.

- سبق أن شهدت منطقة الشرق الأوسط مولد ثلاث إمبراطوريات سادت مدة من الزمن، وامتدت إلى القارات الثلاث فى آسيا وأفريقيا وأوربا كالإمبراطورية الفارسية (منذ عام ٥٥٨ قبل الميلاد حتى

عام ٣٣٠ قبل الميلاد) والدول الإسلامية منذ القرن الثامن الميلادى وحتى عام ٣٣٠ قبل الميلاد) والإمبراطورية العثمانية (منذ عام ١٢٩٠ – ١٩٢٢) . كما كانت الثقافة العربية الإسلامية فى العصور الوسطى بمثابة المصباح الذى أضاء الظلام الذى كان يخيم على القارة الأوربية حينذاك، وحتى الآن لا تزال هذه الثقافة تشع أنوارا مشرقة فى ظل وجود كنوز الحضارات العالمية.

كما يوجد بمنطقة الشرق الأوسط بعض المضايق ومعابر المياه الدولية المشهورة فى العالم، حيث تعتبر مضايق البحر الأسود وقناة السويس ومضيق هرمز ومضيق باب المندب من أكثر المضايق والمعابر الإقليمية التي تمتاز بأهمية إستراتيجية على الساحة الدولية.

أما بالنسبة إلى مضايق البحر الأسود فتشمل مضيق الباسفور ومضيق مرمرة ومضيق الدردنيل، حيث يصل طولها إلى ٣٧٥ مترًا، وتعتبر مضايق البحر الأسود خطًا فاصلاً بين القارة الأوربية والآسيوية، وكانت هذه المضايق فى الأصل برزخا بين قارة أوربا وآسيا، حيث أصبح هناك وجود لهذه المضايق بعد أن غمرت مياه البحر طبقات الأرض المنهارة، ومن المعروف أن مضايق البحر الأسود تعتبر الطريق الوحيدة التى يصل البحر الأسود ببحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط، وهي مرفق الخروج الوحيد للبلاد المطلة على ساحل البحر الأسود، حيث يمكن الوصول إلى المحيط الأطلنطي مرورا بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق عبور مضايق البحر الأسود، أما إذا اتجهنا جنوبا فسنصل إلى المحيط الهندى عن طريق عبور هذه المضايق ثم عبور قناة السويس، ثم المرور بالبحر الأحمر. وقد قامت تركيا ببناء جسر فى إسطنبول عام ١٩٧٣، يمر بمضيق البسفور، مما سهل

على قائدى السيارات الانتقال سريعًا إلى قارة آسيا وأوربا فى فتــرة زمنيــة قصيرة.

أما بالنسبة إلى قناة السويس فكانت برزخًا قبل حفرها، حيث تقع فــى شمال شرق مصر، وتعتبر خطًا فاصلاً بين قارة آسيا وأفريقيا ، وقد بدأ حفر القناة فى نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر، واستغرق حفرها عــشر سنوات. وبذلك ربط معبر وقناة السويس البحر الأبيض المتوســط بــالبحر الأحمر، وأصبحت أيضا معبرًا ملاحيًا يصل بين المحيطات الثلاثة (المحيط الأطلنطى والهندى والهادى) ، ويربط بين أربعة بحــار ألا وهــى (البحــر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود وبحر العرب) ، إن معبــر قناة السويس أصبح بديلا لبعض الخطوط الملاحية التى كانت تتخذ من طريق رأس الرجاء الصالح مسارا لها. فقناة السويس لها فضل فى اختصار مسافة الرحلة البحرية، كما أنها توفر فى الوقت والوقــود، فعلى سبيل المثال نذكر أن عبور قناة السويس يختصر ما بــين خمسة آلاف إلى ثمانية آلاف متــر عند الإبحار من غرب أوربا والوصول إلى المحيط الهندى والهادى وذلــك بدلا من الإبحار عن طــريق رأس الرجاء الصالح، حيث تختصر نحو ستة آلاف متر عند الانطلاق من قارة أمريكا الشمالية وصولا إلى المحيط الهندى مرورًا بهذه القناة ، كما تختصر الرحلة البحرية للسفن التى تبحر من الخليج الفارسى لتصل إلى قارة أوربــا قرابة نصف مسافة الرحلة، وذلك بعبــور هذه القناة أيضا. وهكذا نرى أن قناة السويس تتميــز بمــــوقع إســتراتيجى عالمى فى غاية الأهمية على الصعيد السياسى والاقتــصادى والعــسكرى العالمى، فهى تعتبر حاليا إحدى الطرق الملاحية الأكثر ازدحامًا بالعمل فــى العالم، حيث يوجد بضع عشرات الآلاف من السفن لأكثر من مائة دولة تعبر قنــاة الســويس سنويا. وجدير بالذكر أن مياه القناة كانت تفصل بين آســيا

وأفريقيا، إلا أن مصر قامت ببناء نفق تحت البحر يربط بينهما عام ١٩٨٠، وبذلك عاد الحال كما هو عليه فى السابق بين القارتين القديمتين.

أما مضيق هرمز فيقع فى شرق الخليج الفارسى ويبلغ عرضه من ٥٥ مترًا إلى ٩٥ مترًا، حيث تطل الضفة الشمالية لهذا المضيق على إيران وأفغانستان. ويعتبر مضيق هرمز مرفأ الخروج الوحيد للدول المطلة على ساحل الخليج الفارسى، كما يعتبر ممرًا استراتيجيًا يصدر النفط إلى العالم وخاصة إلى دول الغرب الصناعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المضيق يربط بين أهم ثلاثة خطوط ملاحية فى العالم وهى كالتالي الخط الملاحى الذى يصل إلى اليابان عن طريق مضيق ملقا، والخط الملاحى الذى يصل إلى أوربا عن طريق المرور ببحر العرب ثم البحر الأحمر عابرًا قناة السويس، والخط الملاحى الذى يصل إلى غرب أوربا والقارة الأمريكية عن طريق المرور بمضيق موزمبيق جنوبا والإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح. وقد وصف الخليج الفارسى الغنى بإنتاج النفط بأنه "مخزن النفط العالمى"، أما مضيق هرمز فيعتبر مفتاح هذا المخزن النفطى نظرا لأنه المسيطر على تصدير النفط لدول الخليج الفارسى المنتجة له.

ومن المعروف أن الطاقة تعتبر إحدى الركائز المهمة لمجتمع الحضارة العصرية، نظرا لأن الطاقة تكمن فيها قوة هائلة تدفع المجتمع للتقدم نحو الأمام. فالنفط من أهم مصادر الطاقة فى العصر الحاضر، كما أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أغنى المناطق فى العالم بالثروات النفطية، فاحتياطى الشرق الأوسط من النفط يمثل نحو ٦٦,٤٢ % من احتياطى العالم، فهناك نحو تسعين مليارًا وسبعمائة وستين مليون طن من النفط موجودة بأراضى الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعى الموجود

بمنطقة الشرق الأوسط فيمثل نحو ٣١% من احتياطى العالم، أى نحو ثلاثمائة وخمسين ألفًا وخمسين مليارًا وثمانمائة وثمانين مليون متر مكعب[١]. ومن المعروف أيضا أن معظم دول الشرق الأوسط غنية بالثروات النفطية فهناك خمس دول شرق أوسطية تجاوز احتياطها من النفط عشرة مليارات طن، وهي السعودية (أربعة وثلاثين مليارًا وستمائة وأربعين مليون طن والكويت (اثنى عشر مليارًا وثمانمائة وتسعين مليون طن) وإيران (اثنى عشر مليارًا وستمائة وستين مليون طن).

إن الثروات النفطية من البترول والغاز الموجودة بمنطقة الشرق الأوسط لا تتميز بغزارة الكمية الاحتياطية وانتشارها بصورة مكثفة فحسب، إنما تتوافر فى هذه الثروات عناصر للتنمية الفاعلة ، فنذكر على سبيل المثال أن الكمية الإنتاجية للبئر الواحدة كبيرة، فيبلغ سمك الطبقات التى تحتوى على النفط من ثلاثمائة إلى أربعمائة متر، كما أن التركيبة البيولوجية لهذه الطبقات مليئة بالجير والصخور الرملية يتخللها النفط الذى يتميز بالسيولة، فتوافر هذه العناصر فى البئر يمكننا من الحصول على كمية إنتاجية ضخمة من النفط، ونذكر أنه كلما كان ضغط البئر مرتفعًا زادت قدرة النفط على التدفق بغزارة، (وتجدر الإشارة إلى أن ٨٥% من آبار النفط للشرق الأوسط غزيرة التدفق، فمعظم آبار منطقة الخليج الفارسى غزيرة التدفق)، ويمتاز هذا النفط بجودته العالية وقلة شوائبه وارتفاع نسبة النفط الخفيف به، كما أن درجة تجمده عادة ما تكون تحت عشرين درجة سيلزيوس تحت الصفر. ورغم أن المناخ بمنطقة الشرق الأوسط حار وجاف، فإن العوامل الطبيعية المتوفرة فى هذه المنطقة تتفوق بكثير على نظيرتها فى حقول البترول بمنطقة بحر الشمال، فمنطقة الشرق الأوسط قريبة من المياه الدولية، وتتميز بسهولة وسائل النقل، فهي منطقة تتوافر لديها عوامل للتنمية ذات فاعلية كبيرة

ومنخفضة التكاليف، والدليل على ذلك يتمثل فى تكلفة استخراج برميل من النفط التى تبلغ فى المتوسط نحو نصف دولار فقط. ومما لا شك فيه أن الحصول على أرباح طائلة من استخراج النفط فى الشرق الأوسط أصبح أمرًا مؤكدًا فى ظل استمرار ارتفاع سعر النفط العالمى.

وفى الوقت الذى بدأ فيه النظام الرأسمالى فى الانتشار نحو الخارج، كانت منطقة الشرق الأوسط تعتبر الهدف المناسب لقيام القوى الأجنبية بالتوسع الاستعمارى وفتح مجال أوسع أمام الأسواق الخارجية ونهب وسرقة ثروات وموارد، نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من مكانة مهمة فى ظل الإستراتيجية العالمية.

الفصل الثانى

ازدهار الإمبراطورية العثمانية وانهيارها

تعتبر الإمبراطورية العثمانية (١٢٩٠ - ١٩٢٢) آخر إمبراطورية إقطاعية فى منطقة الشرق الأوسط، امتد تاريخها مئات السنين وشاهدة على أواخر العصور الوسطى وبداية التاريخ الحديث والمعاصر. والواقع أن الدولة العثمانية كانت متسعة الأرجاء فى فترة قوتها وازدهارها جاذبة أنظار العالم إليها، كما أثرت بصورة كبيرة على تقدم مجتمع الشرق الأوسط فى العصر الحديث والمعاصر. وينتمى الأتراك العثمانيون إلى قبيلة الغز الرعوية، وقد استوطنوا فى آسيا الصغرى، ثم انتقلوا فيما بعد إلى آسيا الوسطى. وفى ثلاثينيات القرن الثالث عشر استولى زعيم قبيلة العثمانية أرطغل على إقطاعية صغيرة توجد على ضفة نهر صقلية، المنطقة المجاورة لبيزنطة من السلطان طومنباى. وقد بدأت التوسعات العثمانية نحو الخارج منذ إعلان العثمانيين عن دولتهم المستقلة إثر هجومهم على الإقطاعيات، فوجود جيش عثمانى قوى كان عاملاً أساسيًا ساعد الدولة العثمانية على النجاح فى توسيع رقعة أراضيها، فبالإضافة إلى وجود جنود المشاة والفرسان العثمانيين داخل الجيش، كان هناك ما يقرب من ثلاثمائة إلى أربعمائة سفينة عربية فى خدمة الدولة العثمانية، فى الوقت الذي كانت تتمتع فيه هذه الدولة بالقوة والازدهار،

كما أرجع النجاح التي حققته الدولة العثمانية إلى استغلالها لفرصة انهيار الإمبراطورية البيزنطية وما حدث من صراعات داخلية متلاحقة.

ومع بداية الدولة العثمانية منذ القرن الرابع عشر، حيث كانت الحملات العسكرية والفتوحات التى قادتها الدولة العثمانية على مدار مائتى عام سببًا فى اتساع رقعة أراضيها واستمرار قوتها وازدهارها. ففي عام ١٣٥٤م، قام العثمانيون بعبور مضيق الباسفور واحتلال شبة جزيرة غاليبولى وشنوا هجومًا على بروسة، كما أصبحت معظم منطقة البلقان تحت سيطرة حكم الدولة العثمانية بعد عام ١٣٩٦. وفى عام ١٤٢٤، اضطر الإمبراطور البيزنطى إلى التوقيع على معاهدة الصلح تحت حصار الفرسان العثمانيين، حيث تم الاتفاق على دفع الجزية فى مقابل العيش فى سلام. وفى عام ١٤٥٣م، شن الجيش العثمانى عمليات برية وبحرية فى آن واحد، فقاموا بمحاصرة ومهاجمة قلعة قسطنطين، وبعد موت الملك البيزنطى قسطنطين باليولوغس الحادى عشر فى خضم المعارك، دفنه السلطان العثمانى محمد الثانى، ثم اتخذ من قلعة قسطنطين عاصمة جديدة للبلاد، وأطلق عليها اسم اسلامبول والتى أصبحت رمزا لبداية عهد جديد للدولة العثمانية، وقد وصف المؤرخ المشهور "شيدى" الأوضاع حينذاك فى الدولة العثمانية قائلا: "إن هذا المارد العملاق الجديد قد انتصب شامخًا عابرًا مضيق الباسفور باسطًا سيطرته على كل من آسيا وأوربا"[٢]. والواقع أن الحملات العسكرية للدولة العثمانية لم تتوقف عند ذلك الحد، بل كانت هناك حملات عسكرية على كل من الجزائر وتونس وليبيا، تلك الدول الواقعة على السواحل الجنوبية لحوض البحر المتوسط شمال أفريقيا، وعلى كل من مصر التى تعد مركز للمواصلات بين الشرق والغرب وسوريا والعراق ومنطقة شبة الجزيرة العربية، حيث كانت تهدف هذه الحملات إلى السيطرة على

مزيد من المناطق وإيجاد مكانة إستراتيجية للدولة العثمانية تستفيد من خلالها فى ظل التجارة الخارجية، وسرعان ما أسفرت هذه الحملات عن خضوع تلك المناطق إلى سيطرة الدولة العثمانية.

وقد زادت قوة المارد العملاق فى أواسط القرن السادس عشر، حيث أصبحت الدولة العثمانية فى أوج فترة من فترات القوة والازدهار فى هذه الفترة، حيث امتدت أراضيها إلى كل من أوربا وأفريقيا وآسيا. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية سيطرت على شبة الجزيرة العربية وسوريا وفلسطين والعراق واليمن وكريت بقارة آسيا، بالإضافة إلى آسيا الصغرى الخاضعة لسيطرة الدولة العثمانية، كما توغلت فى القارة الأفريقية مسيطرة على كل من مصر وليبيا والجزائر وتونس، أما بالنسبة إلى القارة الأوربية فقد أحكمت قبضتها على معظم شبه جزيرة البلقان والمجر، إلا أن الدولة العثمانية لم تكتفى بامتلاك الأراضى الواسعة فحسب ، إنما قام السلطان سليم الأول بتولى الخلافة الإسلامية بعد أسر آخر خلفاء الأسرة العباسية المتوصل، خاضعا هذه المناطق تحت حكمه، كما نصب نفسه ملكا وسلطانا على تلك المناطق .

وفى القرن الخامس عشر، بدأ المستعمرون الأجانب الذين عاصروا بداية تنامى الرأسمالية فى التوسع نحو الخارج. وفى ذلك الوقت أخذت الطبقة البرجوازية المزدهرة تبحث عن طريق بحرى جديد تصل من خلاله إلى الشرق عن طريق الدوران من غرب أفريقيا، نظرا لأن ازدهار الدولة العثمانية قطع الطريق التجارى الذى يصل بين أوربا والهند ودول الشرق الأوسط من خلال عبور البحر الأبيض المتوسط. وجدير بالذكر أن ازدهار الدولة العثمانية قد أرجأ عدوان الاستعمار الأجنبى للشرق الأوسط.

أما إذا تحدثنا عن النظام السياسي للدولة العثمانية فنوضح بـالقول إن الدولة العثمانية تعتبر دولة ملكية إقطاعية مركزية السلطة ، كمـا أن نظـام الحكم يجمع بين النواحى السياسية والدينية، فالسلطان العثمانى الـذى يـرث الحكم الملكى يمثل أكبر حاكم سياسى دينى فى البلاد، كمـا يعتبـر نفـسه صاحب السلطة العليا فى البلاد. أما بالنسبة لخـديو الدولة المـسئول عـن إدارة الجيش والشعب فما هو إلا حاكم إقطاعى غير مستقل اسـتقلالا تامـا، وتجدر الإشارة إلى أن الأتراك العثمانيين يمثلون الطبقـة الحاكمـة، إلا أن أعدادهم كانت قليلة بالنسبة إلى عدد سكان الدولة العثمانية. ومن المعروف أن التقدم الاقتصادى الذى شهدته المناطق الخاضعة للدولة العثمانية لا يعتبر سببًا حتميًا لنشأة الإمبراطورية العثمانية، إنما ترجع نشأتها إلـى خـضوع القوميات والدول المختلفة إلى الأتراك العثمانيين بقوة السلاح. فنرى أنه رغم استيلاء الفرسان العثمانيين على بعض المناطق بقارة أوربا وآسيا وأفريقيـا، فإن هناك اختلافًا بين سكان المناطق الخاضعة للدولة العثمانية مـن حيـث العرق واللغة والدين، كما تباينت مستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى هذه المناطق. ولعلنا نتساءل عن أسس التشريع للقانون فى الدولة العثمانيـة، فنرى الإجابة تتبلور فى القرآن الكريم والدين الإسـلامى، فكـان القـضاء والتعليم تحت سيطرة رجال الدين الإسلامى، كما أخضعوا غيـر معتـنقى الدين الإسلامى إلى مراقبة شديدة، حيث كان يعانى معتنقو الديانات الأخرى من اضطهاد مزدوج، فلم يكن الأمر مقصورا على دفع الجزية فحسب، إنما كان من غير المسموح لهم ارتداء الملابس المشابهة لملابس المسلمين، كمـا أنهم لا يمثلون شهودا شرعيين فى المحاكم. إن الاستغلال الضارى للـسلطة الاستبدادية الحاكمة الذى عانت منه القوميات الخاضـعة للدولـة العثمانيـة وجميع فئات الشعب أسفر عنه استمرار المقاومة الشعبية. ولإلقاء مزيد مـن

الضوء على النظام العسكرى وأوضاع الاقتصاد والصناعة حينذاك يمكن القول: إن النظام الإقطاعى العسكرى للدولة العثمانية كان معرقلاً خطيرًا للتقدم الاقتصادى، فكانت الحكومة العثمانية لا تهتم إلا باستخدام العنف العسكرى فى ممارسة السلب والنهب وجمع الضرائب من الرعية دون الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، فها هي الثروات المنهوبة والضرائب المحصلة لم تستغل فى تطوير الإنتاج، إنما قامت الطبقة الإقطاعية الحاكمة بتبذيرها بصورة عشوائية. أما بالنسبة إلى الصناعة فى ذلك الوقت، فكانت الحروب والخدمة العسكرية واستغلال رجال الإقطاع للشعب ذات أثر تخريبى على الصناعة اليدوية للأسرة الريفية، كما عانت الصناعة اليدوية فى المدن من شتى القيود التابعة لنظم النقابة الصناعية، وشهدت التكنولوجيا الإنتاجية والأدوات الإنتاجية تدهورًا شديدًا. أما على صعيد المنافسة العالمية فى هذا المجال، فإن الصناعة اليدوية المحلية للدولة العثمانية شهدت مسرحًا من المضاربات الخطيرة والإفلاسات الضخمة أمام منافسة الصناعة اليدوية للمصانع الرأسمالية فى أوربا فى أواسط القرن السابع عشر، كما تعرضت صناعة المدافع والخراطيش والذخيرة وصناعة السفن والمركبات الحربية وغيرها من الصناعات المتعلقة بالإمدادات العسكرية إلى نفس مصير الصناعة اليدوية. ولم يقتصر الأمر على النواحى الصناعية فقط، إنما امتد ليشمل النواحى التجارية، فنرى أن التجار الأجانب احتكروا تقريبا تجارة الاستيراد والتصدير. كما أجبرت الدولة العثمانية على إبرام بعض المعاهدات الجائرة الدائرة مع فرنسا وإنجلترا وهولندا وغيرها من القوة العظمى، حيث كانت الامتيازات الأجنبية التى قدمتها الحكومة العثمانية للتجار الأجانب وفقا لهذه المعاهدات تعد بمثابة الضربة القاضية للنشاط التجارى للحكومة.

وقامت الدولة العثمانية بتطبيق ما يسمى بنظام الإقطاعيات العسكرية لتعزيز واستكمال قوتها العسكرية، والمقصود بنظام الإقطاعيات منح القائد الشجاع قطعة أرض فى صورة إقطاعية، وفى المقابل يتعين على الإقطاعى العسكرى إعداد فرسان شجعان للسلطان ليكونوا على استعداد للمشاركة فى الحروب، كما أن هذا النظام سبق أن تكفل بجزء كبير من النفقات العسكرية بدلا من الدولة وتولى أيضا مسئولية الإمداد بالموارد العسكرية والاحتياجات الأساسية للدولة، وبفضل هذا النظام أصبح للدولة العثمانية جيش قوى، إلا أن ظهور عيوب النظام الإقطاعى العسكرى يوما بعد يوم بعد القرن السابع عشر أدى إلى انهياره تدريجيًا. وجدير بالذكر أن الاقتصاد الإقطاعى والقوة العسكرية كانتا وسيلتين استعان بهما خديو البلاد والإقطاعيون العسكريون فى الصراع مع الحكومة المركزية على السلطة، حيث أرجع هذا الصراع إلى وجود خلافات عميقة بين ولايات الدولة العثمانية من جهة، وبين الولايات والحكومة المركزية من جهة أخرى، مما أدى إلى إضعاف قوة الدولة لدرجة تعريض الأمن المركزى للدولة العثمانية إلى حافه الخطر، لذلك اتخذ السلطان العثمانى قراره بإلغاء نظام الإقطاعيات العسكرى. وعلى صعيد آخر رأينا أن انهيار القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية وما مارسته هذه الإمبراطورية من الحملات العسكرية المتواصلة فى الخارج كانت سببًا فى تدهور التنمية الاقتصادية واستنفاد قوة الدولة العثمانية على نحو سريع، كما أسرع من انهيارها وتفككها. وما سبق ذكره كان من الأسباب المهمة التي أدت إلى تحول المناطق التابعة للدولة العثمانية بصورة سريعة إلى مستعمرات وأشباه مستعمرات إثر تعرضها لعدوان القوى العظمى الأجنبية.

وانتهى العصر الذهبى للدولة العثمانية بصورة نهائية بعد وفاة سليم الثانى (الذى تولى العرش منذ عام ١٥٦٦ حتى عام ١٥٧٧) ورغم أن الدولة العثمانية كانت لا تزال دولة مركزية السلطة، فإن الحكومة المركزية لم تكن قادرة على السيطرة على المناطق التابعة لها نظرا لعدم وجود أى روابط اقتصادية وثيقة بين المناطق الخاضعة لسلطتها ولتواصل الخلافات بين القوميات المختلفة. وفى ظل التدهور الذى شهدته الدولة العثمانية آنذاك، أخذ حكام الولايات موقفا معارضا من الحكومة المركزية، وزادت حدة الصراع على الإقطاعيات. ونذكر على سبيل المثال أنه فى منتصف القرن السابع عشر أصبحت الجزائر دولة إقطاعية مستقلة، رغم أنها كانت لا تزال تابعة إلى الدولة العثمانية. وفى القرن الثامن عشر قام حسن باشا حاكم بغداد بتأسيس أسرة الباشوية، واستمرت سيطرته على السلطة نحو مائة عام، كما بسط نفوذه على العراق بأكمله وأجبر حاكم الموصل على الاعتماد على نفسه. وقد حاولت الدولة العثمانية مرارا إسقاط هذه الأسرة، بيد أن محاولاتها باءت بالفشل.

وقام حاكم تونس حسين بن على بتأسيس أسرته الملكية فى بداية القرن الثامن عشر، وقد استمرت هذه الأسرة الملكية فى تونس حتى إعلان الجمهورية عام ١٩٠٧. وفى بداية عام ١٧١١، قامت أسرة القرمانلية الليبية بالاستقلال الفعلى عن الحكومة المركزية للدولة العثمانية، وفى أواسط القرن الثامن عشر بدأت الأسرة السعودية كفاحها لتوحيد الجزيرة العربية، كما أعلن المماليك الذين حكموا مصر استقلالهم بعد عام ١٧٧٠. وفى سبيل تحقيق حلم بناء دولة عربية قوية استمر محمد على بعد توليه السلطة فى مصر (منذ عام ١٨٠٥ حتى عام ١٨٤٩) فى القيام بالأعمال التوسعية إزاء الأراضى الإقليمية خاضعا إياها لحكمة، حيث اشتبك مرارا فى حروب مع

الجيش التركى العثمانى وحقق انتصارات عسكرية مبهرة، وقد حكم محمد على سوريا وشبه الجزيرة العربية فترة من الزمن. ورغم أن الحكومة المركزية للدولة العثمانية كانت لاتزال لها سيادة شكلية على المناطق السابق ذكرها، فإنه من المؤكد أن الصراع فى هذه المناطق مع الحكومة المركزية للدولة العثمانية على السلطة زعزع بشدة أركان الحكم فى الدولة العثمانية.

ولم تقف الدولة العثمانية مكتوفة الأيدى أمام ما يحدث فكانت هناك بعض المحاولات والجهود الإصلاحية من جانب حكام الدولة العثمانية لحماية الدولة العثمانية العظمى المهددة بالانهيار. ففى عام ١٧٩٩ أصدر السلطان سليم الثالث سلسلة من القوانين ألا وهى : مصادرة الإقطاعيات العسكرية لوزراء الإقطاع الذين امتنعوا عن تقديم مساعدات عسكرية للبلاد، وإعادة تنظيم القوات البحرية، وتدريب القوات المسلحة على الطريقة الأوربية، وتنظيم لجنة مكونة من اثنى عشر عضوًا لمراقبة رئيس الوزراء وغيرها من القوانين. وفى عام ١٨٢٦ أصدر السلطان محمد الثانى قانونًا ينص بموجبه على تأسيس جيش جديد، ثم أصدر أمرًا بتسريح جيش الدفاع الديكتاتورى. ونذكر أنه فى نهاية الثلاثينيات للقرن التاسع عشر انبثقت طبقة من المثقفين العثمانيين الذين تلقوا تعليمهم فى أوربا وهم من بين مجموعة الحكام الإقطاعين العثمانيين، حيث تبلورت دعوة هذه الطبقة فى الاستمرار فى تطبيق الإصلاحات، وفى عام ١٨٣٩، أقنع التيار الإصلاحي بقيادة الوزير الدبلوماسي مصطفى الرشيد باشا السلطان عبد الله المجيد بتطبيق إصلاحات جديدة. ففي حديقة القصر الإمبراطورى أعلن الرشيد باشا أمام الوزراء وكبار رجال الدين والمبعوثين الدبلوماسيين للبلاد " مرسوما إمبراطوريا " فى الحادى عشر من مارس عام ١٨٣٩، حيث أعلن التالى: ضمان عدم انتهاك حقوق حياة الرعية وسمعتهم وثرواتهم بغض النظر عن

عقيدتهم الدينية، وتقرير معدل ثابت للضريبة وإلغاء نظام الضريبة المعبّئة، ووضع نظام مقبول للخدمة العسكرية، بحيث لا تتجاوز مدة الخدمة خمسة أعوام ، كما أعلن أيضا استنكاره لأعمال بيع الألقاب والمناصب وتلقى الرشاوى والاختلاس، كما حذر من أن كل من يخالف هذه الأوامر سيعرّض نفسه إلى أقصى عقوبة.

وفى ضوء توصيات الرشيد باشا، أصدر فيما بعد سلسلة من القوانين تنص على إعادة تنظيم المحاكم والهيئات الحكومية والقوات المسلحة والمؤسسات التعليمية. وفى التاريخ التركى المعاصر أطلق على حركة الإصلاح الجديدة والتى اتخذت من المرسوم الإمبراطورى الذى صدر عام ١٨٣٩ نقطة الانطلاق لها – لقب "التنظيمات"، ومعناها حركة الإصلاح السياسى الرحيمة، حيث عكست هذه الإصلاحات بدرجة معينة متطلبات الطبقة البرجوازية التركية. وجدير بالذكر أن من نادوا بهذه الإصلاحات كانوا من ضمن طبقة الحكام الإقطاعيين، فكان ترسيخ الحكم الإقطاعى للدولة العثمانية هدفهم الرئيسى من تلك الإصلاحات، ولكن أتت الرياح بما لا تشتهى السفن، فلم تنجح الطبقة البرجوازية التركية فى تكوين قوة سياسية مستقلة، وبالتالى افتقرت هذه الإصلاحات إلى وجود أساس لمجتمع قوى، بمعنى أنه لم يكن هناك تأييد كاف لهذه الإصلاحات سوى من قبل عدد قليل من الأشخاص من بين مجموعة الحكام الإقطاعيين، حيث كان هناك تخوف من جانب الأغلبية الحاكمة من أن تكون الإصلاحات سببًا فى تعريض حكمهم للدولة العثمانية خاصة مصالحهم الشخصية للخطر، لذلك انبثقت موجة من الأعمال التخريبية العلنية والسرية، أسفرت عن عدم تطبيق الكثير من الإجراءات الإصلاحية. كما بذلت الدول الأجنبية الرأسمالية جهودا كثيرة لاعتراض طريق الإصلاح، نظرا لتخوفها من أن يؤثر نجاح

الإصلاحات على مكاسبها المضمونة فى تركيا. لذلك يمكننا أن نرى أن ما ظهر من عوائق داخلية وخارجية فضلا عن أن قدرة طبقة الإصلاحيين المحدودة كانت سببًا فى العجز عن إنقاذ الدول العثمانية المهددة بالانهيار آنذاك.

وكانت الهزائم المتتالية في ظل الحروب الخارجية التي قادتها الدولة العثمانية بمثابة ضربة قاضية أطاحت بهذه الدولة، كما سارعت بانهيارها. وعندما نتحدث عن الأوضاع فى الدولة العثمانية منذ القرن الخامس عشر حتى القرن السادس عشر نستطيع أن نقول: إن الدولة العثمانية كانت تعتبر من أقوى الدول الأوربية عسكريًا ، حيث كان الفرسان العثمانيون يكتسحون كل ما يواجههم من عوائق خاضعين الكثير من الدول تحت سيطرة الدولة العثمانية، لذلك استحق أن يلقب هذا الجيش العثمانى "بالجيش الذى لا يقهر" ولم يسهم تقدم الصناعة الحديثة فى أوربا واستخدام العلوم والتكنولوجيا الحديثة فى دفع مسيرة التنمية الاقتصادية للإمبراطورية العثمانية فحسب، إنما أسهم أيضا فى استكمال التجهيزات العسكرية للجيش، وبالتالى ظهر تفوق الجيش العثمانى تدريجيا فى ظل المواجهات العسكرية الدائرة آنذاك، بيد أن التفوق العسكرى بدأ يتلاشى ببطء نظرا لأن الدولة العثمانية لم تخط خطوة جديدة نحو التقدم.

والواقع أن هزيمة الدولة العثمانية فى فينا عام ١٦٨٣، تعتبر بداية انهيار الدولة. كما أصبحت الدولة العثمانية تواجه أخطارًا من الداخل والخارج بصورة تدريجية. وفيما بعد لم تعد الدولة العثمانية قادرة على الاستيلاء على مزيد من الأراضى الإقليمية، كما أصبحت كيفية تقليل الفاقد من أراضيها مشكلة تؤرقها. وقد أرسل السلطان محمد الرابع حملة عسكرية

قوامها مائتا ألف جندى إلى النمسا عام ١٦٨٣، وقام الجيش العثمانى بهزيمة الجيش النمساوى فى المجر، ثم تقدم نحو مدينة فيينا وحاصرها لمدة شهرين دون أن يلحق بها أى خسائر. ثم قاد ملك بولندا جيشا مزودا بالإمدادات وهزم الجيش العثمانى. وعقب هزيمة الجيش العثمانى انفصلت المجر وبلغاريا عن الدولة العثمانية، كما تعرضت الدولة العثمانية إلى سلسلة من الهزائم فى ظل حروبها طويلة الأمد مع كل من النمسا وبولندا وفينسيا (البندقية) وروسيا. وفى عام ١٦٩٩م اضطرت الدولة العثمانية إلى إبرام "اتفاقية كارلوفتز" لإنهاء الحرب.

وقد حصلت النمسا بموجب هذه الاتفاقية على جزء كبير من المجر ولانسوانيا وجورجيا وسلوفينيا، وحصلت بولندا على بولودليا وأوكرانيا، وحصلت البندقية على كل من ليبيا وتراسلفانيا، وحصلت روسيا على أزوف وغيرها من المناطق، حيث اعتبرت هذه الاتفاقية ضربة قاصمة للدولة العثمانية، فهذه الاتفاقية أضعفت من قوة الدولة العثمانية، فكان التدهور والانحلال هما النتيجة الحتمية لهذا الضعف. ومع حلول القرن الثامن عشر اندلعت حروب عديدة وضخمة بين روسيا والأتراك العثمانيين، وكانت لهذه الحروب آثار سلبية على القوة المنهكة للدولة العثمانية، مما أدى إلى زيادة ضعف قوة هذه الدولة. ورغم أن الدول العربية فى شمال أفريقيا وغرب آسيا كانت لاتزال تابعة للدولة العثمانية فى بداية القرن التاسع عشر، فإن السلطة المركزية للدولة العثمانية لم تكن مسيطرة بالفعل على تلك المناطق، ولم تبق من الأراضى الإقليمية الأوربية سوى تركيا وبعض المناطق التى ظلت تحت سيطرة العثمانيين. وخلاصة القول نذكر أن ماضى الدولة العثمانية ذائع الصيت لا يمكن مقارنته بالحاضر، فلم تعد الدولة العثمانية كما

كان يطلق عليها الجيش الذى لا يقهر، المكتسح لكل العوائق التى تواجهـــه، إنما أصبحت فى عيون الدول الأوربية القوية المزدهرة الرجـــل المـــريض الأوربى الذى منى بالإهانة والاضطهاد.

الفصل الثالث

تقسيم منطقة الشرق الأوسط على يد القوى العظمى

تعتبر القرون السابع والثامن والتاسع عشر فترة انتقالية ضخمة شهدت تحول التاريخ العالمى من مرحلة التشتت إلى مرحلة التكتل، فقد انتشرت الرأسمالية فى العالم على نحو سريع بعد إرساء قواعدها فى أوربا. ومع تطور مسيرة تحول العالم من مرحلة التشتت إلى مرحلة التكتل والاندماج على يد الرأسمالية أنشبت القوى الغربية مخالبها الاستعمارية فى منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبحت المناطق الريفية تابعة للمدن، كما أضحت الدولة المنغلقة وشبة المنغلقة تابعة للدول المتحضرة، ورأينا أن الطبقة العاملة بالزراعة أصبحت تابعة بدورها لطبقة الرأسماليين، وهو ما جعل الشرق تابعًا للغرب(٣). وبذلت القوى العظمى جهودًا ضخمة فى ممارسة أعمالها التوسعية الاستعمارية تجاه الشرق الأوسط معتمدة على تفوقها الاقتصادى والعسكرى، وبذلك أصبحت مناطق كثيرة فى الشرق الأوسط كانت تعانى من مرحلة متقدمة من مراحل التدهور الإقطاعى مستعمرات وأشباه مستعمرات خاضعة للدول الأجنبية واحدة تلو الأخرى.

ومن المعروف أن تطور العلاقة بين السلعة والعملة فى أوربا الغربية أسهم فى أن تصبح كل من البرتغال وإسبانيا من أوائل الدول الأوربية التى عرفت الوحدة، ومن أوائل الدول التى أقدمت على ممارسة الأعمال

التوسعية الاستعمارية. وفى القرن الخامس عشر بدأت دول المغرب العربي تتعرض باستمرار إلى العدوان الاستعماري من قبل البرتغال وإسبانيا ، ففي بداية القرن الخامس عشر احتلت البرتغال سبتا (وهذه المنطقة احتلتها إسبانيا فيما بعد ، ولم تنتقل إلى سيادة المغرب حتى بعد استقلالها)، كما احتلت البرتغال فيما بعد المنطقة الساحلية لموريتنيا ، أما إسبانيا فاحتلت الجزائر وغيرها من مناطق شمال أفريقيا. ولجأت الدول الأوربية القوية الأخرى إلى إبرام اتفاقيات دبلوماسية وتجارية وإلى الاحتلال العسكري؛ كوسيلة لممارسة توسعاتها الاستعمارية ، فمعاهدة الامتيازات الأجنبية التي وقعت عليها كل من فرنسا والأتراك العثمانيين عام ١٧٤٠، نصت على أن للفرنسيين الحق فى القيام بجولات سياحية ومزاولة التجارة فى أي منطقة داخل حدود الدولة العثمانية.

ونرى أن الدول الرأسمالية الأوربية والتي خاضت تجارب قاسية كالثورة البرجوازية والثورة الفرنسية انتصبت شامخة وقويت شوكتها. وكان يواكب التنمية الاقتصادية للسلع الأوروبية تضخم حاد فى مطامع القوى العظمى للنزاع على رؤوس الأموال ومواد الخام الإنتاجية وذلك لفتح مجال أوسع لأسواق السلع الأجنبية. وجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر شهد ممارسات الاحتلال الاستعمارى والتوسعات الضخمة من جانب القوى العظمي الأوربية إزاء منطقة الشرق الأوسط، فمنذ بداية هذه الفترة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان قيصر روسيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها فى القوى العظمى تعتبر من الدول الرئيسية التى شاركت فى تقسيم منطقة الشرق الأوسط والصراع عليها تتزعم تقسيم الشرق الأوسط ، كما كان هناك تعاون مؤقت بين تلك الدول العظمى وصراعات ضارية ومتعاقبة فى سبيل تحقيق مصالحهم الشخصية.

ونذكر أن الاستعمار والتوسعات الروسية لقيصر روسيا للإمبراطورية العثمانية وبلاد الفرس وأفغانستان كانت لا تهدف إلى امتلاك هذه الأراضى الإقليمية والسيطرة عليها فحسب، إنما كان الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لقيصر روسيا يتمثل فى الرغبة فى أن تصل القوات العسكرية الروسية إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والمحيط الهندى، وأن تبسط نفوذها هناك، لكن هذه الرغبة كانت السبب فى وقوع صراع بينها وبين القوى العظمى الأوربية على الهيمنة على المناطق الساحلية، حيث اتسعت دائرة هذا الصراع لتشمل الصراع على الهيمنة على العالم.

وتجدر الإشارة إلى أنه فى القرن الثامن عشر أعد قيصر روسيا. خطتين لإخضاع الدولة العثمانية، كما شن عددًا من الحروب عليها لتحقيق مطامعه. وفى القرن التاسع عشر شن قيصرروسيا أربع حروب ضخمة على الدولة العثمانية ألا وهي الحرب الروسية التركية الأولى (منذ عام ١٨٠٦م حتى عام ١٨١٢م) والحرب الروسية التركية الثانية (منذ عام ١٨٢٨ حتى عام ١٨٢٩) والحرب الروسية التركية الثالثة (منذ عام ١٨٥٣ م حتى عام ١٨٥٦) و الحرب الروسية التركية الرابعة (منذ عام ١٨٧٧ حتى عام ١٨٧٨) . وفى ظل هذه الأحداث لم تقف إنجلترا وفرنسا مكتوفة الأيدى تشاهدان ما يقوم به قيصر روسيا وحده بتمزيق وامتلاك الأراضى الإقليمية التابعة للأتراك العثمانيين.

ومن المعروف أنه فى القرن التاسع عشر شهدت الدولة العثمانية جوًا من الأزمات، كما استغل قيصر روسيا الخلافات القومية فى الدولة العثمانية لتمزيق وتفكيك هذه الدولة، ففى عام ١٨٠٤، قام ساراوية بانتفاضة وطنية ضد الحكم العثمانى، وفى ذلك الوقت انتهز قيصر روسيا هذه الفرصة وتقدم بطلب إلى الحكومة العثمانية، مطالبا بضرورة وضع الرعايا الذين

يعتنقون الديانة الأرثوذكسية تحت الحماية الروسية، لكن عندما لقى هذا الطلب رفضا من جانب الحكومة العثمانية بتأييد من فرنسا، أرسلت روسيا قوات قوامها ثلاثين ألف جندى عبرت نهر بروث واحتلت ولاشياو ومالدفيا، وهكذا شنت الحرب الروسية التركية الأولى. وفى عام ١٨٦٧ أبرمت "معاهدة تلست " بين روسيا وفرنسا بغرض تشتيت النفوذ الأوربى المعادى لفرنسا وحشد القوة للإطاحة ببريطانيا، كما توصلا إلى اتفاق مشترك حول تقسيم العالم، حيث اتفقا "على أن يكون الجزء الشرقي تابعًا لنابليون والجزء الغربى تابعًا للإسكندرونة".

ولم تتوقف الهجمات الروسية على الدولة العثمانية عند ذلك الحد، ففى نوفمبر عام ١٨٠٩، عبر القوات الروسية نهر بروث مرة أخرى وشنت هجوما على العثمانيين، وفى ضوء اتفاقية بوخاريست التى أبرمت بين روسيا والدولة العثمانية فى يونيه عام ١٤١٢، إثر هزيمه الجيش العثمانى هزيمة ساحقة على يد الجيش الروسى، سيطرت روسيا على بسارابيا والحدود ما بين نهر الدينستر ونهر بروث.

وفى عام ١٨٢١، اندلعت فى اليونان انتفاضة ضد الحكم العثمانى، ورغم ممارسة السلطة العثمانية أعمالاً قمعية شرسة ضد هذه الانتفاضة، فإنها فشلت فى إخمادها. وفى عام ١٨٢٥ أصبحت الأوضاع أكثر تعقيدا عندما طلبت الدولة العثمانية من مصر، وهى الدولة التابعة لها إرسال قوات للتصدى لهذه الانتفاضة.

وفى عام ١٨٢٧، توصلت كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا فى لندن إلى اتفاق للإطاحة بالعثمانيين، وتبلور هذا الاتفاق فى المعركة البحرية التى وقعت بين الأسطولين الروسى البريطانى الفرنسى من جهة، والأسطولين العثمانى المصرى من جهة أخرى فى خليج أدرنة، حيث انتهت هذه المعركة

بتدمير الأسطولين العثماني والمصرى، وانتهزت روسيا هذه الهزيمة وأعلنت الحرب الروسية التركية الثالثة عام ١٨٢٨، كما أن استيلاء روسيا على قلعة أدرنة فى شهر سبتمبر من العام نفسه أصبح يشكل تهديدًا مباشرًا على العاصمة العثمانية اسطنبول، فهذا الأمر قد أجبر الأتراك العثمانيين على إبرام "اتفاقية أدرنة"، وفى ضوء هذه الاتفاقية أصبحت روسيا دولة حامية على كلٍ من الإماراتيين ولاشيا ومالدفيا، ولم تتوقف الأطماع الروسية عند هذا الحد، إنما كانت هناك امتيازات تجارية روسية داخل الأراضى العثمانية حصلت عليها بموجب هذه الاتفاقية، كما انتزعت روسيا من الدولة العثمانية قناة سولينة لنهر الدانوب وسيطرت على مصب هذا النهر. أما بالنسبة إلى "اتفاقية خونكار أسكلاى" التى أبرمتها روسيا مع الحكومة العثمانية مستغلة ما كان تتعرض له هذه الحكومة من الضغوط من جانب مصر خلال فترة الحرب العثمانية، فقد نصت على أنه فى حالة تعرض أحد طرفى الاتفاقية إلى عدوان ما، فيتعين على الدولة الحليفة توفير الحماية للأراضى الإقليمية للطرف الآخر، كما نص فى البند الإضافي على مطالبة العثمانيين بغلق المضايق البحرية وحظر مرور السفن الحربية للدول الأخرى فى فترة الحرب. والواقع أن هذه الاتفاقية تعترف بأن روسيا تعد بمثابة الدول الحامية للعثماينين ملقية مسئولية مراقبة المضايق البحرية على عاتق العثمانيين، وفى ظل هزيمة السلطة المركزية العثمانية فى الحرب التى شنت مرة أخرى على مصر لاستعادة الأراضى السورية التى احتلتها مصر فى عام ١٨٣٩، استعدت روسيا للاستيلاء على المضايق البحرية بناء على ما نصت عليه "اتفاقية خونكار سكلاى"، لكن إنجلترا وفرنسا اللتين أبديتا استياءهما تجاه رغبة روسيا فى الانفراد بالسيطرة على الدولة العثمانية لم تقفا بعيدتين عن هذه الأحداث، فأرسلتا أسطول التحالف إلى بحر مرمرة كجبهة هناك، معلنة أن الأسطولين البريطانى الفرنسى المتحالف سيدخلان مضيق الدردنيل فى

حالة دخول الأسطول الروسى مضيق البسفور، فما أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا لقى تأييدا من جانب بروسيا والنمسا وغيرها من القوى العظمى الأوربية. وفى ظل هذه الأحداث أجريت من وراء الستار سلسلة من المفاوضات لتجنب المواجهات العسكرية الضخمة بين القوى العظمى، ومن ثم توصلت كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا إلى اتفاقية " مضايق البحر الأسود " عام ١٨٤١، ووافقت روسيا على إلغاء ما نصت عليه " اتفاقية خونكار أسكلاى"، كما أصبح الأتراك العثمانين تحت الحماية المشتركة على يد القوى العظمى الأوربية، وهكذا تحققت المصالح المشتركة لهذه القوى فى الدولة العثمانية.

ومنذ عام ١٨٥٣م حتى عام ١٨٥٦م ، شنت روسيا الحرب الروسية الثالثة على العثمانيين، وهي ما تسمى بحرب القرم لتحقيق الحلم الروسي بالسيطرة المنفردة على الدولة العثمانية. والواقع أن حرب القرم لم تعتبر حربًا دائرة بين روسيا وتركيا فحسب، إنما كانت حربًا خاضتها القوى العظمى لتقسيم الدولة العثمانية وللحفاظ على توازن القوى. فمنذ بداية الحرب بفترة قصيرة أنزلت روسيا هزيمة ساحقة بالجيش العثمانى وحطمت أسطوله وسيطرت على البحر الأسود، ولم تكتف روسيا بذلك، إنما تقدمت نحو إسطنبول. إلا أنه في أغسطس عام ١٨٥٤، أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول بيان فيينا ذى النقاط الأربع، وطالبوا بوقف هذه الحرب، لكن أمام الرفض الروسي لهذا الطلب قامت قوات التحالف البريطانية والفرسية بمهاجمة جزر جتلند ببحر البلطيق واستولت عليها. وفى سبتمبر عام ١٩٥٤ قامت قوات التحالف بإنزال قواتها فى شبة جزيرة القرم وسيطرت على سفاستبول وغيرها من المواقع الإستراتيجية المهمة بعد حرب ضارية استمرت قرابة العام. وفى ظل هذه الأحداث وجدت روسيا

نفسها معزولة عن العالم، ورأت ما لحق بها من هزيمة في ساحة المعركـــة، لذلك لم تجد روسيا مخرجا لها من هذا المأزق سوى اللجوء إلى التفــاوض لوقف الحرب. وفي هذا الشأن أبرمت "معاهدة باريس" التـــي أبرمـــت فـــي مؤتمر السلام الذي عقد في باريس عام ١٩٥٦، بمشاركة كل من بريطانيـــا وفرنسا والنمسا وسردينيا وبروسيا والدولة العثمانية وروسيا، وفي ضوء ما نصت عليه هذه المعاهدة فلا يجوز إبقاء الأســطول الروســـي والعثمـــاني ومصنع الجيش البحري على سواحل البحر الأسود، كما تتعهد كل من روسيا والدولة العثمانية بحرية الملاحة البحرية للسفن التجارية للدول الأخرى فـــي هذه المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أنه بإبرام هذه المعاهدة خسرت روسيا حق الحماية على كل من إمارة ساراوية ونهر الدانوب ، كما أرجعت بساربيا إلى مالدفيا. والواقع أن اشتراك الدول العظمى في حماية معتنقي الديانة المسيحية من الأتراك العثمانيين كانت وسيلة عنيفة مكنت القوى العظمى مـــن القيـــام باضطهاد الدولة العثمانية. ورغم ما تعرضت له روسيا من نكسات ضـــخمة أثناء حرب القرم، فإنها شنت حربا للمرة الرابعـــة علـــى العثمـــانيين بعـــد استعدادات استغرقت عشرين عاما، حيث اتخذت روسيا من المسألة الشرقية التي أثارتها انتفاضة موسى جعفر ذريعة لشن هذه الحرب. ففي بداية الأمر تقدمت روسيا بالاشتـــراك مع النمسا وبروسيا بمذكرة لفض هذه الانتفاضة، إلا أنه بعد الرفض العثماني لهذه المذكرة أعلنت روسيا شن الحـــرب علـــى الدولة العثمانية عام ١٨٧٧، وسرعان ما عبرت القـــوات الروســـية نهـــر الدانوب، كما استولت المدفعية الروسية على بلغاريا خلال حرب اســـتمرت قرابة نصف عام، أما بالنسبة إلى أدرنة فأصبحت تحـــت ســـيطرة القـــوات الروسية مرة أخرى، كما أصبحت اسطنبول مهددة من جديد. وتحت وطـــأة هذه الأحداث اضطرت الحكومة العثمانية على الموافقة على "معاهدة ســـان ستفانو" الجائرة لتجنب مواجهة الحشود الضخمة للقوات الروسية. وفي ظـــل

هذه الأحداث تكرر السيناريو البريطاني، فأرسلت بريطانيا أسطولها إلى مضيق الدردنيل، وبالتالي أصبحت القوات الروسية فى مواجهة مع القوات البريطانية. ولتجنب المواجهات العسكرية بين القوتين أجريت سلسلة من الصفقات التجارية والمفاوضات السرية بينهما، وفى النهاية توصلت كل من روسيا وبريطانيا إلى اتفاق يتعلق بإجراء تعديلات على "معاهدة سان ستفانو" فى مايو عام ١٨٧٨، وأبرمت "معاهدة برلين" فى يونيه من نفس العام. كما تم تجميد الطلب الروسي الخاص بتقسيم الدولة العثمانية . وفى الوقت نفسه أجبرت بريطانيا الأتراك العثمانيين على إبرام معاهدة الدفاع المشترك بحجة حمايتهم. تحت شعار حماية الأتراك العثمانيين حصلت بريطانيا على امتيازات كثيرة، كما أجبرت الحكومة العثمانية على وضع قبرص تحت وصاية بريطانيا وإشرافها.

ورغم أن روسيا شنت أربع حروب فى القرن التاسع عشر على الدولة العثمانية، وقامت بسلسلة من الأعمال العسكرية والدبلوماسية بحلول القرن العشرين مستغلة الخلافات التي ظهرت بين القوى العظمى الأخرى، فإنها لم تتمكن من تحقيق رغبتها فى الانفراد بالسيطرة على الأراضي التركية والاستيلاء على مضايق البحر الأسود، نظرا لتدخل بريطانيا والقوى العظمى فى هذا الأمر، كما تحطمت أحلامها على شاطئ الواقع عندماً أصبحت الدولة العثمانية شبه مستعمرة خاضعة للقوى العظمى بعد حرب القرم.

أما بالنسبة لإيران وأفغانستان فكلاهما مناطق أخرى مهمة تصارع عليها قيصر روسيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى فى منطقة الشرق الأوسط، فلا يقتصر الأمر على وجود مصالح مهمة لقيصر روسيا في هذين البلدين فحسب، إنما تعتبرهما بريطانيا دوما الحاجز الوقائي الذى يعمل

على حماية المصالح البريطانية فى الهند، أما فرنسا فتعتبرهما ورقة ضد بريطانيا وروسيا.

وعلى صعيد النزاع على إيران نرى أن روسيا اتخذت من منطقة أودسا نقطة الانطلاق للتوسع سريعا نحو المناطق المحيطة فى بداية القرن التاسع عشر لتستولي على جنوب ققفازيا. ومن ثم اندلعت الحرب بين روسيا والدولة الفارسية (منذ عام ١٨٠٤م حتى عام ١٨١٣م)، ففي هذه الحرب تخلت فرنسا عن حليفتها الدولة الفارسية لتغري روسيا على مواجهة بريطانيا، كما سمحت لروسيا بنقل جنودها من أوربا إلى آسيا، مما أسرع من الهجوم الروسي على الدولة الفارسية، وكانت الهزيمة المتواصلة فى تلك الحرب التي استمرت حتى عام ١٨١٣م السبب فى إبرام" معاهدة كلستان"، فهذه المعاهدة تعترف بالسيادة الروسية على الأراضي المحتلة (وتشمل طاجكستان وجورجيا وكربجهان وكوبنجان وباكوهان)، كما تعترف أيضا بالامتيازات الروسية التي تسمح لها بتشكيل قوات بحرية فى بحر قزوين والامتيازات المعطاه للتجار الروس كحرية الخروج والدخول إلى الأراضي الفارسية ومزاولة التجارة داخل أراضيها. أما على الجانب الآخر فشكلت بريطانيا مع الدولة الفارسية تحالفا عسكريًا عام ١٨١٤، لتوقف استمرار الزحف الروسي تجاه إيران. ومنذ عام ١٨٢٦م حتى عام ١٨٢٨ شنت إيران الحرب على روسيا بمساندة بريطانيا، إلا أنها أجبرت على إبرام " اتفاقية تركمنجاى " إثر تعرضها للهزيمة فى ميدان المعركة، كما تنازلت لروسيا عن اليمن ودفعت غرامة قدرها عشرون مليون روبل ، علاوة على الامتيازات التي حظيت بها روسيا، وهكذا مهدت تلك الأحداث الجو الملائم لتصبح الدولة الفارسية دولة شبة مستعمرة. وقد استمر النزاع الروسي البريطاني فى الدولة الفارسية دون توقف، إلا أن روسيا أقدمت على إبرام

"الاتفاقية الروسية البريطانية "مع نظيرتها بريطانيا فى بداية القرن العشرين نظرا للهزيمة التي تعرضت لها روسيا فى حروبها ضد اليابان واندلاع الثورة الفارسية، حيث اعترفت بريطانيا بالنفوذ الروسى على الجزء الشمالي للدولة الفارسية مقابل عدم قيام روسيا ببسط نفوذها على الجزء الشرقي والجزء الجنوبي للدولة الفارسية.

أما على صعيد النزاع على أفغانستان، فقد استغلت بريطانيا فرصة دخول روسيا حرب القرم ووقعت مع أفغانستان " المعاهدة البريطانية الأفغانية" عام ١٨٥٥، التي تنص على أن أصدقاء أحد الطرفين هم أصدقاء الطرف الآخر، وأعداء أحد الطرفين هم أعداء الطرف الآخر، وفى عام ١٨٧٩ أجبرت قوة السلاح البريطانية أفغانستان على إبرام " معاهدة جنداماك"، حيث أصبحت بريطانيا بناء على هذه المعاهدة مسئولة عن السياسة الخارجية الأفغانية، كما لم يسمح لأفغانستان بإجراء اتصالات مباشرة مع دول القوى العظمى الأخرى، وبذلك تجردت أفغانستان عن مسئوليتها فى الخارج وأصبحت دولة تابعة لبريطانيا.

ونرى فى الوقت نفسه أن المناطق التابعة للدولة العثمانية أصبحت تدريجيًا منطقة مستعمرات وأشباه مستعمرات. ففي عام ١٧٩٨ أرسلت فرنسا ٣٥ ألف جندي من القوات المسلحة، و٣٥٠ سفينة حربية بقيادة نابليون لغزو مصر، كما شهد عام ١٨٣٠، الغزو الفرنسي للجزائر، حيث أعلنت فرنسا أن الجزائر أصبحت من الأراضي الإقليمية التابعة لفرنسا، ومن ثم أصبحت الجزائر مستعمرة فرنسية عام ١٨٣٤م ، ولم تتوقف الأضرار الاستعمارية تجاه الجزائر عند هذا الحد، ففي عام ١٨٧١ قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم، كما أرسلت فرنسا من يتولى مسئولية الحكم فى هذه المنطقة بصفته حاكم هذه الأقاليم. واتخذت فرنسا من الجزائر قاعدة عسكرية لمواصلة

العدوان والتوسعات الفرنسية تجاه المغرب ، وفى نهاية الأمر أبرمت فرنسا "معاهدة طنجة " مع المغرب عام ١٨٤٤، و"معاهدة تعيين الحدود "عام ١٨٤٥، وغيرها من المعاهدات الجائرة، وبتوقيع" معاهدة فاس "عام ١٩١٢ أصبحت فرنسا دولة حامية على المغرب. أما بالنسبة إلى القوى العظمى الأخرى فقد عارضت استعداد فرنسا لضم ليبيا بعد الغزو الفرنسي لتونس عام ١٨٨١م، وفي نفس العام أبرمت كل من بريطانيا وإيطاليا والنمسا وغيرها من القوى العظمى اتفاقية الحفاظ على الوضع الراهن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وبذلك لم تتمكن فرنسا من تحقيق أهدافها. أما بالنسبة إلى إيطاليا التي كانت تطمع في السيطرة على ليبيا فأعدت سلسلة من الاستعدادات لتحقيق مطامعها منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. وفى ظل سلسلة الصفقات التجارية التى أجريت بين إيطاليا والقوى العظمى الأخرى والحرب الإيطالية التركية التى اندلعت عام ١٩١١، أبرمت فى النهاية "اتفاقية لوزان" ، لتصبح ليبيا فى ضوء هذه الاتفاقية مستعمرة إيطالية عام ١٩١٢.

أما بالنسبة لبريطانيا فقد رأت أن مصر تعتبر قاعدة الانطلاق الرئيسية للتوسع نحو الجزء الشرقي للبحر المتوسط وطريقًا مهمًا يربط بريطانيا بمستعمراتها الموجودة بالشرق، لذلك انتهزت بريطانيا الغزو الفرنسي لمصر وأرسلت قواتها إلى مصر عام ١٨٠١، بحجة مساعدة الأتراك العثمانيين. ولم تتوقف بريطانيا عند هذا الحد، إنما بدأت سلسلة من الصراع بين بريطانيا وفرنسا حول حفر قناة السويس وحق استغلالها، وكان عام ١٨٨٢ شاهدًا على الاحتلال البريطاني المسلح لمصر، كما أن المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع الأتراك فى عام ١٨٨٥ وعام ١٨٨٧، والمتعلقة بالشئون المصرية منحت الشرعية للاحتلال البريطاني لمصر، وجدير بالذكر أن المخالب البريطانية وصلت إلى السودان (تلك الدولة التي

....

أصبحت قرية تتنازع عليها كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) بعد ترسيخ مكانتها السياسية في مصر. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت السودان مستعمرة خاضعة لبريطانيا تحت ما يسمى بالسيادة المشتركة البريطانية المصرية، وقد امتدت النفوذ البريطانية إلى المنطقة الساحلية لشبة الجزيرة العربية في نهاية القرن الثامن عشر، حيث تبلورت هذه النفوذ بوضوح عندما وقعت بريطانيا اتفاقية مع سلطنة عمان في عام ١٧٩٨، حيث نصت على أنه لا يجوز لمسقط أن تؤجر أراضيها إلى فرنسا. وفي عام ١٨٥٤ قامت بريطانيا بالاحتلال المسلح لجزر كوراموريا، لتصبح مسقط بذلك دولة تابعة لبريطانيا. وفي ظل الاجتياح البريطاني لدول شبة الجزيرة العربية أجبرت بريطانيا البحرين على إبرام معاهدة سياسية وعسكرية في عام ١٨٨٠ وعام ١٨٩٢، حيث لم تتمكن البحرين من الفرار من مصيرها من أن تكون مستعمرة بريطانية ، أما بالنسبة لعدن فلم تسلم هي الأخرى من بطش بريطانيا ، ففي عام ١٨٣٩م غرقت سفينة تجارية بريطانية بالقرب من خليج عدن ، فأسرعت بريطانيا بإرسال أسطولها البحري متحججة بحدوث عمليات سطو ونهب للسفينة التجارية على يد العدنانين ، وسرعان ما أصبحت عدن دولة محتلة إثر تعرضها للهجوم بالمدفعية من جانب بريطانيا، وفي عام ١٨٤٣، أُجبر الحيدرى على إبرام "اتفاقية ودية" مع بريطانيا معترفًا بالسيطرة البريطانية على عدن وبالامتيازات البريطانية على هذه الأرض، وتحت وطأة هذه الظروف أصبحت منطقة عدن مستعمرة بريطانية. وفي ظل الإستراتيجية الخارجية لبريطانيا كانت معاهدة الهدنة طويلة الأمد التي أبرمتها بريطانيا مع أمراء دولة الإمارات العربية المتحدة وسيلة ناجحة جعلت هذه المنطقة تدريجيًا مستعمرة بريطانية. كما أصبحت معظم منطقة الهلال الخصيب (وهي مناطق جزئية من العراق والأراضي الفلسطينية ونابلس) تحت وطأه النفوذ البريطاني، وعلى الجانب الآخر

أصبحت معظم الأراضي السورية والليبية تحت وطأة النفوذ الفرنسى، ونرى من خلال هذه الأحداث أن القوى العظمى الأجنبية قد انتهت من تقسيم منطقة الشرق الأوسط فى بداية القرن العشرين.

ومن المعروف أن نظام التنمية الاقتصادية غير المتوازن وإرهاصات الحرب العالمية الأولى كانتا السبب فى حدوث تغيرات ضخمة على مراكز القوى العظمى الأجنبية ، فبعد الحرب العالمية الأولى قامت القوى العظمى الأجنبية بإعادة تقسيم مستعمرات الشرق الأوسط وفقا لمراكز القوى الأجنبية. والواقع أنه كانت هناك مؤامرات من جانب القوى العظمى لإعادة تقسيم المستعمرات قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى. وفى ظل هذه التحركات عقدت مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا وروسيا أبرمت خلالها اتفاقية سرية خاصة بتقسيم الأراضي الإقليمية لآسيا الصغرى التابعة للإمبراطورية العثمانية تسمى" اتفاقية سايكس بيكو: **Sykes -Picot Agreement**" كما انضمت إيطاليا فيما بعد لهذه الاتفاقية التي نصت على أن تصبح أرضوم وطرابيزون ووان وبلقيس من المناطق التابعة لأرمينيا تحت السيطرة الروسية، وأن تصبح لبنان وسوريا وأضنة وكليكلة والموصل وبعض المناطق المجاورة لروسيا تحت السيطرة الفرنسية، أما بريطانيا فسيطرت على بغداد وحيفا وعكا وغيرها من المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية نصت على أن يكون هناك اتحاد عربي أو دولة عربية مستقلة من بين الأراضي الخاضعة لفرنسا وبريطانيا تخضع للسيادة المشتركة البريطانية الفرنسية، فاختيرت فلسطين كمنطقة للسيادة المشتركة الدولية باعتبارها أرضًا مقدسة. إن انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء أعطيا كارتًا أخضر لممارسة الاستعمار الأجنبي لمزيد من التقسيمات السافرة لمنطقة الشرق الأوسط. وفى هذا الشأن صدق

مؤتمر باريس الذي عقد في يونيه عام ١٩١٩، على "وعد بلفور" و"معاهدة التحالف للحلف الدولي"، تلك المعاهدة التي نصت على تطبيق نظام الانتداب الدولي على المستعمرات الألمانية والعثمانية (حيث يعتبر البند الأول حتى البد الرابع والبند السابع حتى البند التاسع من بين الاثنين وعشرين بندا لمعاهدة التحالف نصوصا معنية بتقسيم الأراضي الإقليمية للأتراك العثمانيين). وفى عام ١٩٢٠م عقدت اللجنة العليا للحلفاء مؤتمر "سان ريمو" معلنة على الملأ تفكك وانهيار الدولة العثمانية، كما قررت اللجنة العليا للحلفاء فى المؤتمر أن تصبح كل من سوريا ولبنان التابعة لدولة العثمانية تحت الوصايا الفرنسية، كما تصبح كل من فلسطين والعراق تحت الوصاية البريطانية وضم منطقة الموصل إلى الدولة العراقية. وبالإضافة إلى هذه القرارات وقعت الدول المشاركة فى المؤتمر على "معاهدة سفير" تلك المعاهدة التي رفضتها تركيا بعد اكتشافها أن هذه المعاهدة تسمح باتساع مساحة الأراضي المقسمة من جانب القوى العظمى، حيث امتدت مخالبها إلى أربعة أخماس الأراضي التركية. وفى عام ١٩٢٢ تمت صياغة أوراق الانتداب الخاصة بفلسطين لتتلاءم مع مذكرة الأردن، وتجدر الإشارة إلى أنه أجريت تعديلات على مناطق حدود الأراضي الإقليمية التركية، فوفقا لمعاهدة لوزان التي أبرمت بين دول الحلفاء وتركيا عام ١٩٢٣ – فقد حددت مناطق الحدود التركية الحالية، موضحة أن حدودها تمتد من البحر الأسود حتى بحر إيجة مشتركة بذلك مع حدود ألبانيا واليونان، كما تمتد حدودها من البحر المتوسط حتى حدود إيران، حيث تشترك حدودها مع دولة سوريا. كما نصت المعاهدة أيضا على تكليف بريطانيا وتركيا بترسيم الحدود بين تركيا والعراق خلال تسعة أشهر والقيام بتخطيط وإقرار حدود الجزر الساحلية التركية، وبالإضافة إلى ذلك تعترف تركيا بالسيطرة البريطانية على قبرص عام ١٩١٤م، وفي عام ١٩٢٤م صدق على البند الثاني والعشرين من

معاهدة التحالف للحلف الدولية لتتواءم مع قرار العراق. والواقع أن معاهدة لوزان أضفت غطاء شرعيًا على الحكم الاستعماري للقوى العظمى الأجنبية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث كانت دول هذه المنطقة فريسة سهلة للقوى العظمى، كما شهدت فترة من الاضطهاد المتعمد على يد هذه القوى العظمى نظرا لما تتمتع به هذه القوى من قوة فعلية، ورغبة فى أن تحقق مصالحها الشخصية في المنطقة. واستنادًا إلى ما أشار إليه ماركس عن الضعف يمكن القول " إن ضعف القومية يجعلها فريسة للبيع وللشراء وللتقسيم طالما يتناسب هذا الأمر تماما مع مصلحة ورغبة الحاكم "(٤).

والواقع أن الانتصار الذي حققته ثورة أكتوبر الاشتراكية الروسية عام ١٩١٧، كان السبب فى انسحاب روسيا من الصراع على تقسيم المستعمرات والتخلص من تأثير نظام فرساى فى فترة ما بعد الحرب، وبذلك تركت روسيا ساحة الصراع والهيمنة على الشرق الأوسط للدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، ومنذ ذلك الحين تولت بريطانيا وفرنسا مسئولية تقسيم الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى بريطانيا فازداد عدد مستعمراتها أثناء الصراع على الشرق الأوسط، كما بسطت نفوذها بشكل رئيسي على مصر، السودان، السعودية وإيران وأفغانستان والأردن وفلسطين والعراق وقبرص، اليمن ودول منطقة الخليج، أما بالنسبة إلى فرنسا فقد امتد نفوذها بشكل رئيسى إلى كل من سوريا ولبنان والجزائر والمغرب وتونس ودول أخرى، ولم تكن إيطاليا وأسبانيا بعيدة عن هذه الأحداث فسيطرت إيطاليا على ليبيا، كما سيطرت إسبانيا على جزء من المغرب. أما بالنسبة إلى الاحتلال الأمريكى لدول الشرق الأوسط فلم يكن احتلالاً مباشرًا، بيد أن الولايات المتحدة حصلت على حق استخراج النفط الموجود بالسعودية

والكويت وجزر البحرين واستئجاره، وعلى حق الحصول على جزء من أسهم شركة النفط البريطانية العراقية.

إن التدهور الذي لحق الدول الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا ونشاط حركة التحرير الوطني بعد الحرب العالمية الثانية والظهور التدريجي لنظم الدول الوطنية المستقلة أسرع من انهيار النظام الاستعماري. وها هي بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية قد أجبرت على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، كما أن الخسائر العسكرية التى لحقت ببريطانيا بعد اندلاع حرب السويس عام ٥٦، كانت سببًا فى إجبار بريطانيا على الانسحاب من منطقة قناة السويس. كذلك رأينا أن الهجمات التي قادتها حركات التحرير الوطنية للشعب العدني دفعت الاستعمار البريطانى نحو التخلى عن الحكم البريطانى فى عدن، كما انسحبت القوات البريطانية من جنوب اليمن مع استقلال عدن عام ١٩٦٧م. وباستقلال دولة الإمارات تباعا انسحبت القوات البريطانية المرابطة فى الخليج الفارسي فى بداية السبعينيات، وبذلك انتهى الاحتلال العسكرى والحكم الاستعمارى البريطانى اللذان استمرا أكثر من مائة عام فى منطقة الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى الاستعمار الفرنسى فكان استقلال دول شمال أفريقيا كتونس والمغرب عام ١٩٦٨، وموريتانيا عام١٩٦٠ كذلك الجزائر عام ١٩٦٢، قد وضع نهاية للحكم الاستعماري الفرنسي فى هذه المناطق. بيد أنه كانت هناك محاولات من جانب بريطانيا وفرنسا لاستعادة الأراضى الإقليمية بالشرق الأوسط، نذكر من هذه المحاولات تواطؤ البلدين مع إسرائيل لشن حرب عدوانية على مصر عام ١٩٥٦، والتدخل المسلح البريطانى تجاه إيران عام ١٩٥٨، إلا أن تدهور النظام الاستعمارى كان عائقًا أمام نجاح بريطانيا وفرنسا فى أن تحقق كلٌ منهما أهدافها. والواقع أنه بعد الحرب العالمية الثانية قويت شوكة الولايات المتحدة الأمريكية

سريعًا، مغيرة بذلك التركيبة العالمية لميزان القوى بعد الحـــرب، فرأينـــا أن النفوذ الأمريكى قد حل محل النفوذ والقوى البريطانية والفرنسية اللتين تركتا ساحة الصراع على الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وهما الدولتين العظميتين بعد الحرب العالمية الثانية.

الفصل الرابع

الموروثات الاستعمارية وأعباء التنمية لمجتمع الشرق الأوسط

صحيح أن الحكم الاستعمارى لمنطقة الشرق الأوسط الذى دام أكثر من مائة عام، أثر تأثيرًا بعيد المدى على التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى لمجتمع الشرق الأوسط فى المستقبل، فكانت العلوم والتكنولوجيا الحديثة والوسائل الإنتاجية التي تمتلكها الدول الرأسمالية الأجنبية ذات دور إيجابى ومؤكد إزاء التنمية الاقتصادية والتغييرات التى شهدها المجتمع فى دول الشرق الأوسط . إلا أنه يتعين علينا أن نعى جيدا "ما سجله تاريخ البشرية بحروف من دم ونار"[٥]، من أن تزايد رؤس الأموال ونمو النظام الرأسمالى ما هو إلا نتيجة لنهب المستعمرات واستغلالها، وبالتالى لا مفر من وجود أعباء تاريخية ثقيلة خلفها الحكم الاستعمارى لشعوب الشرق الأوسط. ورغم أن القوى العظمى لم تمارس تجارة الرقيق فى الشرق الأوسط كما كانت الحال فى جنوب أفريقيا، فإن شراسة ما كانت تقوم به من نهب للمستعمرات فى الشرق الأوسط اقشعرت لها الأبدان. ولم تجد القوى العظمى الأجنبية سوى مقاومة قوية من جانب شعوب الشرق الأوسط فى كل مرة كانت تستولى فيها على المستعمرات. وفى ظل الإخضاع المسلح لمنطقة الشرق الأوسط وطأت أقدام المستعمرون على أشلاء شعوب المنطقة داخلة المستعمرات بصورة وحشية، حيث أخضعت هذه المنطقة إلى نظام الحكم الاستعمارى. نذكر على سبيل المثال المقاومة

الباسلة التي قادها الشعب المصرى عندما استولى نابليون على مصر، ففي أكتوبر عام ١٧٩٨، اندلعت انتفاضة مصرية ضخمة ضد فرنسا تزعمها سكان القاهرة، ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث ، إنما كانت هناك ممارسات قمعية ضارية من جانب قوات الاحتلال الفرنسي لفض هذه الانتفاضة، أسفرت عن مصرع آلاف من جماهير الانتفاضة في المذبحة الفرنسية. أما على صعيد حفر قناة السويس فلم تكتفى فرنسا بالحصول على حق استئجار حفر قناة السويس في مصر، بل قامت بتجنيد عدد كبير من العمال المصريين، وفى المقابل تكبدت مصر ٨٠% من نفقات حفر القناة (قرابة ١٦ مليون جنيه إسترلينى)، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، إنما أزهقت أرواح ألف عامل مصري دفنوا في برزخ القناة خلال عشر سنوات استغرقت في حفرها(٦). ورغم ما تكبدته مصر من مشقات، فإن بريطانيا وفرنسا سيطرتا على القناة بعد الانتهاء من مشروع حفرها. وخلال فترة الحرب العالمية الأولى أجبرت معظم دول الشرق الأوسط على دخول هذه الحرب، حيث أجبر الغرب دول الشرق الأوسط كافة على تقديم خدماتها لصالح الحرب، ولم يقتصر الأمر على ما قامت به هذه القوى من نهب جامح لثروات دول الشرق الأوسط ، إنما دفعت بشعوب الشرق الأوسط إلى ساحات القتال. فكان هناك ما يقرب من مليون مصري حاربوا فى صفوف القوات البريطانية في ميدان القتال، من بينهم أكثر من نصف مليون مصرى لقوا مصرعهم في الحرب(٧).

وتجدر الإشارة إلى أن المستعمرين الأجانب واصلوا انسحابهم من أراضي الشرق الأوسط مع انهيار النظام الاستعمارى بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الحكم الاستعمارى الأجنبى طويل الأمد ترك وراءه آثاره الاستعمارية صعب التخلص منها خلال فترة زمنية قصيرة، فلا تزال آثار

الاستعمار موجودة حتى هذه الساعة ، ولاتزال تؤثر على مسيرة التنمية لمجتمع الشرق الأوسط في مجالات مختلفة وبدرجات مختلفة رغم ما شهدته هذه المنطقة من تنمية في نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية.

فعلى الصعيد الاقتصادى كان الحكم الاستعمارى الضارى والنهب الصارخ للشرق الأوسط سببين فى زيادة حدة الأوضاع المتدهورة فى منطقة الشرق الأوسط، مما جعل هذه المنطقة معتمدة على الدول الرأسمالية المتقدمة فى الغرب بصورة كبيرة.

والواقع أن المستعمرين الأجانب عمدوا على تخريب مسيرة الاقتصاد الوطني لدول الشرق الأوسط تخريبًا شديدًا، نظرا لأن هذه المنطقة تعتبر مصدرًا لإمداد المستعمرين بالمواد الخام والطاقة وسوقًا لترويج السلع الأجنبية، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية افتقرت دول الشرق الأوسط إلى وجود صناعة جيدة، كما احتلت الصناعة اليدوية فى المدن والورش الصغيرة الصداره فى دول الشرق الأوسط .

ونذكر أن الصناعة فى دول الشرق الأوسط يمكن تقسيمها حينذاك إلى ثلاثة أنواع من الصناعات، النوع الأول موجود بمصر وتركيا وإيران وغيرها من الدول، ورغم أن الصناعة فى هذه الدول كانت متقدمة نوعا ما (حيث يرجع هذا التقدم إلى القاعدة التى أرساها محمد على فى فترة الإصلاح والتي أرستها تركيا أيضا فى فترة الإصلاح التي كانت تسمى بالتنظيمات) فإن إصلاح الآلات الميكانيكية والصناعة القائمة على المنتجات الزراعية هما أساس الصناعة فى هذه الدول. وفى هذا الشأن نذكر أن الحاجة إلى إنتاج المعدات العسكرية فى الحرب العالمية الثانية كانت دافعا للتنمية الصناعية فى هذه الدول بصورة محددة، إلا أن هذه التنمية اقتصرت بشكل رئيسى على تنمية الصناعات الصغيرة. أما النوع الثانى فموجود فى

العراق وسوريا ولبنان والأردن واليمن والسعودية ودول أخرى حيث كانت الصناعة فى هذه الدول حينذاك لا تزال بدائية، فصناعة الغزل الخفيفة والصناعة القائمة على المنتجات الزراعية الثانوية تعتبر الصناعة الرئيسية فى هذه الدول التى كانت تعتمد بشكل أساسى على استيراد ما تحتاجه من المنتجات الصناعية، كما سيطرت الولايات المتحدة تماما على عملية استخراج النفط فى السعودية. أما النوع الثالث فموجود فى بعض دول منطقة الخليج كعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت ودول أخرى، حيث افتقرت هذه الدول إلى وجود أى صناعة على وجة التقريب، فسكان هذه الدولة مارسوا بشكل أساسى تجارة الترانزيت وقاموا بجمع اللؤلؤ وممارسة الصيد والرعي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وفى إطار محاولات نهب المستعمرين الأجانب للمواد الخام الرخيصة فى منطقة الشرق الأوسط، أجبر المستعمرون دول الشرق الأوسط على تطبيق نظام المحصول الزراعي الواحد لتلبية احتياجات التنمية الصناعية لبلادهم. فنرى مصر وسوريا ولبنان وتركيا وغيرها من الدول قامت بزراعة محصول اقتصادى واحد وهو القطن، وبالفعل تحقق الهدف من وراء هذا النظام، فمصر التى كانت غنية دوما بالمحاصيل الغذائية أصبحت تعتمد على استيراد المحاصيل الغذائية من الخارج، كما احتكرت بريطانيا إنتاج وشراء وتصدير القطن المصرى، حيث بلغت المساحة المزروعة من القطن المصرى منذ عام ١٩٤٨، حتى عام ١٩٥٢ نحو ٣٠% من المساحة المزروعة، فأصبح حجم الصادرات المصرية من القطن المصرى أعلى من إجمالى حجم الصادرات المصرية آنذاك، نظرا لأن ٤٠% من احتياجات صناعة الغزل والنسيج البريطانية تستورد من مصر، مما جعلها مصدرا لإنتاج القطن وصناعة الغزل والنسيج فى مدينة مانشستر، وسوقا لتسويق

السلع البريطانية، إن النهب الاستعماري لم يؤثر على التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط في ذلك الوقت فحسب، إنما وجدنا أن هناك دولاً كثيرة بالمنطقة لم تتمكن من تغيير التركيبة الاقتصادية الاستعمارية حتى يومنا هذا.

وعلى الصعيد السياسي، فنذكر أن مدى تأثير الحكم الاستعماري على التطور السياسي لمجتمع الشرق الأوسط له عدة جوانب. فقيام المستعمرين الأجانب بتوزيع نفوذهم في أراضي الشرق الأوسط وتقسيم الحدود أسفر عنه انقسام القوميات وتفككها وظهور مشكلة الخلافات على الحدود بين دول الشرق الأوسط بشكل عام. كما أن بعض القوميات حتى لو نالت استقلالها فقد ظلت منقسمة من الداخل، فعلى سبيل المثال نذكر أن الحكم الاستعماري لمنطقة الحضر أسفر عن انقسامها في نهاية الأمر إلى شمال اليمن وجنوبه. (ورغم أن الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه أعلنت عام ١٩٩٠، فإن الأوضاع المتدهورة التي كانت نتيجة للانقسام الذي دام فترة طويلة من الزمن والخلافات بين العشائر، والاختلاف في الأيديولوجية أوجدت أكثر من مرة أزمات بعد إعلان الوحدة، كما وصل الأمر إلى درجة اندلاع الحروب). أما بالنسبة إلى السودان فرغم أنها نالت استقلالها عام ١٩٥٦، فإن الحكم الاستعماري طويل الأمد أوجد تبايناً بين شمال السودان وجنوبه في مجالات الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن ما أوجده الاستعمار من مشكلة جنوب السودان لا تزال تؤرق الحكومة السودانية حتى الآن، فهذه المشكلة ورطت السودان في حروب أهلية طويلة الأمد وجعلتها تعاني من الانقسامات. كما حدث انشقاق بين الشعوب على الأراضي الإقليمية نظرا للأسلوب الدنيء الذي انتهجه المستعمرون ألا وهو "تقسيم الأراضي وحكمها" لحماية حكمها الاستعماري. ونذكر في هذا الصدد أنه

عندما تفككت القومية الكـردية، وضعت كردستان الكردية تحت سيادة عدد من الدول المحيطة، مما جعل القضية الكردية مشكلة أكثر تعقيـدًا مـن القضية الفلسطينية. كما تعرض الشعب اللبنانى والقبرصى إلى انقسامات على يد المستعمرين عندما انسحبت القوات المحتلة من أراضيهما، فمـا أوجده الاستعمار من تركيبة سياسية قائمة على حقوق تعدد المـذاهب الدينية وتعدد القوميات فى لبنان وقبرص، جعل هذه الدول بعد الاستقلال تواجه أزمة سياسية متعلقة بالانقسامات الوطنية، وتواجه أيضا الأزمة المعنية بصعوبة التنمية الاقتصادية، كما شهدت قبرص ولبنان مجموعة من الاضطرابات والفوضى الناجمة من الحرب لفترة طويلة من الزمن نظرا لعدم استقرار التركيبة السياسية فى هاتين الدولتين. والواقـع أن شعوب الشرق الأوسط لم تتمكن من التخلص من الموروثات الاستعمارية رغم انتهاء الحكم الاستعمارى، فهى بذلك ستواجه ظروفًا صـعبة فـى كثير من مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فصحيح أن الموراثات الاستعمارية أصبحت أمرا واقعا لا مفر منه ولها تاريخ أمتد أكثر من عشرات السنين حتى إنه تجاوز المائة عام. وفى حالة بقاء هذه الأوضاع على ما هى عليه دون تغير فستتعرض شعوب الشرق الأوسط باستمرار إلى الإهانة، كما سيتعين على هذه الشعوب التغلب على كثير من العقبات التى ستواجهها فـى ظـل الحيـاة الاجتماعيـة والتنميـة الاقتصادية، أما إذا كانت لدى هذه الشعوب رغبـة فـي تغييـر هـذه الأوضاع فسوف تواجه فى المقابل صعوبة فى التعامـل مـع القـضايا المتعلقة بالقومية والديانة وتقسيم الحدود وغيرها من القضايا، كمـا أن رغبة الشعوب فى التغيير لن تمكنها من تسوية قضاياها، وستسفر هـذه المحاولةً عن خلق خلافات جديدة وصراعات جديدة. وفـى ظـل هـذه الأوضاع سوف تزداد القضايا الحالية للشرق الأوسط تعقيدًا.

أما على الصعيد الثقافى فقام الاستعمار بتخريب الثقافة القومية لهذه الشعوب بوصفها وسيلة لحماية حكمه الاستعمارى، نرى ذلك من خلال ما بذله المستعمرون من جهود مضنية لتسود لغة دولهم المستعمرة فى منطقة الشرق الأوسط، مما جعل لغتها هى اللغة الدارجة أو اللغة الرسمية لهذه المنطقة لتتسع بذلك الرقعة التأثيرية للاستعمار فى المنطقة، فعلى سبيل المثال أجبر المستعمرون الفرنسيون الجزائر على استخدام اللغة الفرنسية. وسبق أن نصت "مجموعة القوانين الخاصة بالشعب الجزائرى التي صدرت فى الجزائر عام ١٨٨١، على أنه من غير المسموح للجزائريين باستخدام اللغة الوطنية فى إصدار الجرائد والمجلات، كما نصت على أن اللغة الفرنسية هي اللغة المستخدمة فى إلقاء الدروس بالمدارس، ومع مرور الزمن نسى الشعب الجزائرى تقريبا لغته الوطنية، ونذكر على سبيل المثال أن المناضلين الجزائريين الذين شاركوا فى حركة المقاومة الفرنسية وحركة الاستقلال وجدوا صعوبة فى التعبير بحرية عن أفكارهم باللغة العربية عندما نالت الجزائر استقلالها. فيمكن أن نخلص مما سبق إلى أى مدى وصلت إليه الثقافة الوطنية لدول الشرق الأوسط من تخريب على يد المستعمرين، لذلك فإنه فى الوقت الذى تكرس فيه هذه الدول جهودها للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال، فإنه يتعين عليها أن تبذل قصارى جهدها لاستعادة وتنمية اللغة الوطنية وإنعاش الثقافة القومية ومحو آثار الاستعمار الموجودة فى النواحى الثقافية.

الهوامش

(١) انظر جريدة " غاز النفط "، العدد الصادر فى ختام عام ١٩٨٩م.

(٢) شيدى (أمريكى) " تاريخ العرب "، دار نشر شانغو ١٩٩٠ ص (٨٤٨ – ٨٤٩).

(٣) المجلد الأول " مختارات ماركس إنجلز "، دار نشر رينمين ١٩٧٢ ص ٢٥٤.

(٤) المجلد الثانى " **أعمال ماركس إنجلز** "، دار نشر رين مين ١٩٥٧ ص ٦٤١.

(٥) المؤلف ماركس إنجلز " **نظرية الرأسمالية** " دار نشر رين مين ١٩٧٥.

(٦) معهد دراسات غرب آسيا وأفريقيا للعلوم الاجتماعية بالصين: " **اقتصاد الدول الخمس بشمال أفريقيا** "، دار نشر شه شه، عام ١٩٨٧ ص ١٢ وص ١٤.

(٧) نفس المصادر السابق ونفس الصفحات.

الباب الثانى

سياسة المد والجزر بين القوتين المهيمنتين

الفصل الأول

التغيرات التى طرأت على مكانة الدول العظمى فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

تعتبر الدولة العظمى البريطانية من أوائل الدول التى أقدمت على التوسع الاستعمارى نحو الخارج، فمنذ نهاية القرن السادس عشر بدأت سلسلة من الحروب البريطانية التى شنت بغرض نهب المستعمرات، وقد بلغت مساحة المستعمرات التى احتلتها بريطانيا عام ١٩١٤م ٣٣ مليونًا و ٥٠٠ ألف متر مربع، أى ما يعادل مائه ضعف مساحة أراضيها الإقليمية. وخلال هذه الحروب أصبح لبريطانيا مستعمرات منتشرة فى القارات الخمسة، وقد أطلق على هذه الدولة الإمبريالية الاستعمارية البريطانية لقب "شمس لا تغيب" نظر للقوة التى كانت تتمتع بها حينذاك، أما بالنسبة إلى الدول الأخرى فنذكر أن القيمة الإنتاجية للصناعة فى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تقدمت على نظيرتها فى فرنسا، إلا أن فرنسا احتلت المركز الثانى فى العالم بعد بريطانيا فى مجال تصدير رؤوس الأموال.

ومع ما شهده نظام الرأسمالية من نمو سريع فى بداية القرن التاسع عشر، لم تتخلص الولايات المتحدة بشكل كامل من الحكم البريطانى فحسب، إنما اتجهت سريعا إلى ممارسة أعمالها العدوانية والتوسعية فى الخارج، وقد اتسعت أراضيها تقريبا بمقدار عشرة أضعاف خلال مائة عام تقريبا منذ

استقلالها، أما على الصعيد الاقتصادى فزادت القيمة الإنتاجية للصناعة فى الولايات المتحدة بمقدار أربعة أضعاف فى الفترة ما بين عام ١٨٦٠، حتى عام ١٨٩٤، وبذلك قفزت القيمة الإنتاجية للولايات المتحدة من المركز الرابع العالمى لتحتل المركز الأول فى العالم(١)، حيث أصبحت الولايات المتحدة تعتبر من الأجيال الجديدة للإمبريالية ودولة عظمى ذات قوة مؤثرة على مستوى العالم(٢)، وباعتبارها جيلا جديدا للإمبريالية طرحت ما يسمى "بسياسة الباب المفتوح" فى نهاية القرن التاسع عشر لتجنى ثمار تقسيم العالم. ورغم أن هذه السياسية طرحت لمواجهة الصراع الدائر على النفوذ فى الصين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية استعانت بهذه السياسة بشكل عام فى صراعها الدائر مع المستعمرين القدماء حول النفوذ والمصالح الاقتصادية، وقد أكدت هذه السياسة على تعادل الفرص والتجارة الحرة، وفى ضوء تطبيق هذه السياسة امتدت النفوذ الأمريكية نحو الخارج، كما أدخل نظام رأس المال على كثير من الدول الآسيوية والأفريقية المستعمرة وشبه المستعمرة. أما على الصعيد السياسى فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية على نحو إيجابى فى شئون الشرق الأوسط لتمتد بذلك قوتها المؤثرة فى هذه المنطقة بصورة أكبر. فبعد الحرب العالمية الأولى تقدمت الولايات المتحدة باقتراح إقامة دولة فلسطينية فى مؤتمر باريس الذى نظم بعد حرب من المناقشات، ومن بين الأربعة عشر اقتراحًا التى طرحها الرئيس الأمريكي وارسون حول مسألة ترتيبات ما بعد الحرب، تم تناول المستقبل السياسى للدولة العثمانية والمطالبة بتدويل مضيق الدردنيل، ورغم أن الرئيس الأمريكي أرسل قواته إلى الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية، حيث احتلت هذه القوات جزءًا من إيران وسيطرت على الجزء الجنوبى لخطوط السكك الحديدية التى تمر بالأراضى الإيرانية وميناء إيران، فإن القوة المؤثرة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط كانت لاتزال محدودة

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي ذلك الوقت كانت كل من فرنسا وبريطانيا تتوليان مسئولية شئون الشرق الأوسط .

صحيح أن الحرب العالمية الثانية أحدثت تغيرًا كبيرًا في التركيبة السياسية العالمية، فمنذ ذلك الحين انهارت كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان وهى من الدول الإمبريالية الفاشية المهزومة فى الحرب، وعلى الرغم من أن بريطانيا وفرنسا كانتا من الدول المنتصرة فى الحرب، فإن القوة العسكرية لكلتا الدولتين أصابها الضعف من جراء الحرب. فبريطانيا فقدت ربع ثرواتها الوطنية أثناء الحرب، كما باعت ما كانت تمتلكه فى الخارج والذى يقدر بـ ٤ مليارات و٢٠٠ مليون جنية إسترلينى، وقلصت حجم الاستثمارات الأجنبية إلى النصف وخفضت من حمولة السفن بمقدار ٣/٤ لتسد احتياجاتها من النفقات العسكرية أثناء فترة الحرب. ورغم ذلك فإن حجم الديون البريطانية فى الخارج بلغ نحو ٣ مليارات و ٤٠٠ مليون جنيه إسترلينى مع انتهاء الحرب.

وفى ظل هذه الأحداث لم تعد بريطانيا وغيرها من القوى العظمى الدول القوية الوحيدة فى العالم، حيث لم يعد لها مركز ثقل قيادى يمكنها من السيطرة على العالم وإقرار العلاقات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن ما حدث للدول العظمى يبرر صعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وهما من الدول العظمى إلى القمة ليحلا محل هذه الدول. وللحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية نذكر أنها اتخذت موقفًا محايدًا خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، لكنها شاركت فى الحرب بعد ذلك. ففى الوقت الذى كانت تزاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير تجارة السلاح أثناء فترة الحرب، دافعة بعائدها إلى النفقات الحربية، كانت تقوم بتنشيط التنمية الاقتصادية المحلية. وأثناء الحرب العالمية الثانية قويت شوكة المكانة

الأمريكية سريعا، فوصل إجمالى القوات المسلحة الأمريكية إلى أكثر من ١٢ مليون فرقة عام ١٩٥٤، كما تجاوزت ميزانية الدفاع الأمريكية الثمانين مليار دولار أمريكى، وكانت لديها قوات جوية وبحرية قوية، فالأسطول الأمريكى مكون من ألف ومائتى سفينة حربية وخمسين ألف صندل وسـفينة للإمـداد بالتموين، بالإضافة إلى أن إجمالى حمولة الأسـطول التجـارى للولايـات المتحدة تجاوزت إجمالى حمولة سفن الدول الرأسـمالية الأخـرى، وهكـذا أصبحت الولايات المتحدة الدولة العظمى الملاحية الأولى فى العالم. والدليل على ذلك تصريحات وزير الخارجية البريطانى بيفن آنـذاك عنـدما قـال متحسرًا فى شهر يونيه عام ١٩٤٦ "إن بريطانيا سيطرت على نحـو ٣٠% من ثروات العالم عندما انتهت حرب نابليون، بيد أن الولايات المتحدة تسيطر اليوم على نحو ٥٠% من هذه الثروات". وفى إطار هذه الأحـداث هيمنـت الولايات المتحدة على عالم الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، وأصـبح الصراع على منطقة الشرق الأوسط جزءًا مهمًا فى الإستراتيجية الأمريكيـة على مستوى العالم. والواقع أن التغيرات التى طرأت على القوة الفعلية للدول العظمى أثرت حتمًا على مكانتها فى ميدان الصراع على الشرق الأوسـط. ورغم أن ما شهدته الدولتان الاستعماريتان - بريطانيا وفرنسا - من تدهور كان يزداد يوما بعد يوم، فإنهما لم ترغبا فى التنازل عن نفوذهما فى الشرق الأوسط، لكن النشاط المتنامى لحركات التحرير الوطنية فى الشرق الأوسـط بعد الحرب كان عائقًا أمام بقاء نفوذهما فى المنطقة. وعلى الجانب الآخـر قويت شوكة المعسكر الاشتراكى بزعامة السوفيت تدريجيًا حينـذاك، كمـا تنامت القوة المؤثرة السوفيتية فى الشرق الأوسط، وفى ظل هذه الظـروف تقدم السفير البريطانى لدى الولايات المتحدة بمذكرة إلـى وزارة الخارجيـة الأمريكية فى ٢١ فبراير ١٩٤٧، معلنًا فيها أن بريطانيا لـن تكـون لـديها القدرة على الاستمرار فى تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية إلـى تركيـا

واليونان. وعلى الفور أدركت الإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة ستنتقل إليها فى هذه اللحظة أحقية قيادة العالم وما يترتب على ذلك من تحمل المسئوليات وشرف يتوج الولايات المتحدة[٣]. وهذه تعتبر لحظة مهمة حدثت فيها تغيرات تاريخية ضخمة لنفوذ الدول العظمى فى الشرق الأوسط، كما أن اللحظة التى انتقلت فيها الزعامة العالمية للولايات المتحدة تعتبر أيضا دليلاً على أن نفوذ المستعمرين القدامى، شهدت فترة من فترات التدهور حينذاك، بحيث أفسح هذا الأمر الساحة للولايات المتحدة الأمريكية لتعتلى تدريجيا العرش أمام الجميع. إن هذه اللحظة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، التى كانت تبحث عن فرصة للتوسع فى الشرق الأوسط، تعتبر ببساطة "فرصة سانحة من السماء". ونذكر أن الولايات المتحدة تقدمت فيما بعد بسلسلة من السياسات الضخمة المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط، وهكذا اعتلت الولايات المتحدة الأمريكية سريعا العرش بدلا من بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط لتصبح دولة عظمى تمتلك أكبر قوة مؤثرة فى منطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى الذى تكبد خسائر لا تذكر فى الحرب العالمية الثانية، فقد استولى على أكثر من ٥٠٠ ألف متر مربع من الأراضى الإقليمية الموجودة فى بولندا وفنلندا ألمانيا وغيرها من الدول أثناء الحرب وبعد الحرب باعتباره دولة منتصرة، وبالتالى ازداد عدد سكان السوفيت إلى أكثر من ٢٠ مليون نسمة، كما زاد حجم التعويضات التى حصل عليها الاتحاد السوفيتى من ألمانيا مقابل ما تم تدميرة من المعدات الروسية فى الحرب نحو ١٠ مليارات دولار أمريكى، ومن المعروف أن المعدات السوفيتية التى تم تدميرها فى شرق أوربا وشمال شرق الصين تجاوز هذا المبلغ بكثير. وفى ضوء ما تم التصديق عليه من مشروع قرار تأجير

المعدات حصلت السوفيت على مساعدات مالية من الولايات المتحدة الإمريكية تقدر بـ ١١ مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن السوفيت عملت على سريان دماء جديدة فى روحها لإحياء وإنعاش نظامها الاقتصادى، ففى عام ١٩٤٧م استعادت الصناعة السوفيتية أعلى مستوى لها قبل الحرب، ورأينا أن حجم الإنتاج الصناعى فى السوفيت زاد بنسبة ٧٣% مقارنة بنظير قبل الحرب حتى عام ١٩٥٠م، كما شهدت الصناعة الحربية نموًا سريعا أثناء فترة الحرب، وشرعت السوفيت أيضا فى صناعة الأسلحة النووية وبناء القوة العسكرية السوفيتية.

والواقع أن السياسة والقوة العسكرية السوفيتية امتدتا إلى خارج حدود الدولة خاصة مع التقدم السوفيتى الذى شهدته بعد الحرب، فتوغلت هذه الدولة فى مناطق أوربا الشرقية لتصل إلى أوربا الوسطى، كما أصبحت السوفيت قوة مؤثرة كبيرة على الشرق الأدنى لكوريا الشمالية وشمال اليابان وغيرها، ودولة عظمى فى العالم قادرة على منافسة الولايات المتحدة، فما وصلت إليه السوفيت من قوة سياسية واقتصادية جعلت من الصراع والمنافسة مع الولايات المتحدة أمرًا واقعيًا. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الصراع الدائر بين الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط، والذى امتد فترة طويلة من الزمن يعتبر عنصرًا مهمًا لا يمكن إغفاله عندما تصبح قضية الشرق الأوسط فى دائرة التحليل السياسى. إذن فكيف نحلل سياسة الدول العظمى إزاء منطقة الشرق الأوسط، وفى هذا الصدد وضع إطار تحليلى يُبحث من خلاله السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط أو ما يسمى بالإحداثى الذى يحدد موقف السياسة الأمريكية من الشرق الأوسط بناء على تطبيق

الدراسات التي أجريت على قضية الشرق الأوسط لعده سنوات وعلى سبيل المثال:

١- الإحداثي الرأسي: يمثل الاستمرارية التاريخية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث أصبحت الولايات المتحدة تتمتع بالاستقرار والاستمرارية بعد صياغة سياستها العظمى باعتبارها دولة ذات نظام قضائي متكامل.

٢- الإحداثي الافقي: يمثل الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل الإستراتيجية العالمية، وباعتبار أن الولايات المتحدة دولة عظمى عالمية، فإن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط لا تعتبر إلا جزء من الإستراتيجية الأمريكية العالمية. كما تندرج تحت الإستراتيجية العالمية.

٣- مستوى الإسناد: يمثل المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط حيث قامت الولايات المتحدة بصياغة سياستها في الشرق الأوسط انطلاقا من مصالحها في الشرق الأوسط، والجدير بالذكر أن الإدارات الأمريكية السابقة استعانت بهذه المصالح بوصفها حجر أساس لوضع سياستها الفعلية في الشرق الأوسط، إن هذا الإطار التحليلي يوضح لنا كثيرًا من الأمور المبهمة، كما أدخلنا الإطار التحليلي في عالم سياسي مبني على أسس فكرية حيث يبين لنا بوضوح السياسة الأمريكية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وتطورات الأوضاع. ورغم أن هذا الإطار التحليلي أستعين به في دراسة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فإنه يمكن الاستفادة من مسار هذه الدراسة وسبل تحليلها في دراسة سياسة الدول العظمى الأخرى في الشرق الأوسط. لذلك فإن فصول

وأقسام هذا الكتاب المتعلقة بتحليل سياسة الولايات المتحدة وغيرها من الدول العظمى لمنطقة الشرق الأوسط، اتخذت هذا الإطار التحليلى مسارًا أساسيًا فى تناول هذا الموضوع.

إن سياسة الدول العظمى إزاء منطقة الشرق الأوسط سواء كانت السياسة الأمريكية أم السوفيتية تنظر إلى مصالحها الشخصية فى الشرق الأوسط باعتبارها ركنًا أساسيًا لسياستها فى المنطقة، كما يتم تعديل هذه السياسة على ضوء تغيير مصالح الدول العظمى فى فترات زمنية مختلفة، لذلك فإنه ينبغى أن نوضح أولاً مصالحهما الرئيسية فى الشرق الأوسط. وللعلم نذكر أن مصالح الدول العظمى الأساسية فى الشرق الأوسط يعتبر الموضوع الرئيسى الذى سيدور حوله الفصل التالى.

الفصل الثانى

أهم المصالح الأمريكية والسوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط

تتكون المصالح الأمريكية الرئيسية فى الشرق الأوسط بشكل رئيسى من المصالح التالية:

أولا: المصالح المعنية بسياسة الأمن الأمريكى. وفى هذا الشأن نذكر أن المصالح المعنية بسياسة الأمن الأمريكى تنطوى على جانبين رئيسيين، الجانب الأول: يتمثل فى الوقوف فى وجه الاتحاد السوفيتى وإيقاف توسعاته فى الشرق الأوسط، أما الجانب الثانى فيتمثل فى إضعاف نفوذ السلطة الوطنية والقوى القومية المتطرفة. ففى فترة الحرب الباردة رأينا أن السياسة الأمريكية تحركت من زاوية مصالحها الإستراتيجية على مستوى العالم ومصالحها الخاصة فى الشرق الأوسط، كما اعتبرت مسألة كبح جماح التوسعات السوفيتية من النقاط الرئيسية المدرجة فى سياستها الأمنية. ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على العالم وإقامة ما يسمى "بالقرن الأمريكى" بعد الحرب العالمية الثانية، معتمدة على الاقتصاد الأمريكى المتضخم فى ظل الحرب والقوة العسكرية التى تمتلكها بعد الحرب العالمية الثانية. وحينذاك كانت المطامع السوفيتية فى الشرق الأوسط تفوق بكثير مطامع روسيا القديمة. ففى الوقت الذى أسرعت فيه القيادة السوفيتية من خطواتها فى مجال التسلح النووى رافعة شعار القدرة على السيطرة على

العالم، كانت تتوسع فى المناطق التى يمكن أن تصل إليها يد المساعدة الروسية تحت ستار مساندة حركات التحرير الوطنية المضطهدة. وعلى الصعيد الأوربى رأينا أن الأوضاع التى آلت إليها أوربا بعد الحرب تختلف اختلافًا كبيرًا عما كانت عليه فى فترة ما قبل الحرب وأثناءها، فقد أصبحت معظم الدول الأوربية أعضاء فى منظمة معاهدة الشمال الأطلنطى وفى حلف وارسو، مشكلةً بذلك أعظم قوة رئيسية لمعسكرى الشرق والغرب فى الحرب الباردة. أما بالنسبة إلى المنطقة الأفروآسيوية فأصبحت منطقة وسيطة غير واضحة المعالم فى ظل المنافسة الأمريكية السوفيتية على الهيمنة على العالم، كما أصبحت أهم منطقة يدور فيها الصراع الأمريكى السوفيتى. ومن المعروف أن الظروف السياسة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، وما تتمتع به هذه المنطقة من موقع محورى يربط بين القارات الثلاثة الآسيوية والأفريقية والأوربية أعطى هذه المنطقة أهمية كبرى فى ظل الإستراتيجية العالمية الأمريكية السوفيتية. ومن المؤكد أن التوسعات السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط أثناء فترة الحرب الباردة لا تمثل بالنسبة إلى وجهة النظر الأمريكية تهديدًا فحسب على حلف الناتو وحلفائها، إنما تشكل تهديدًا على السياسة العالمية والمصالح السياسية والأمنية الأمريكية(٤). وفى ظل التهديدات السوفيتية رأينا أن كبح الولايات المتحدة لجماح التوسعات السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط لم يأت من منطلق حماية مصالح السياسة الأمنية الأمريكية فحسب، إنما يعد فى الوقت ذاته ضمانًا أساسيًا لحماية مصالحها فى الشرق الأوسط، وجدير بالذكر أن هذه السياسة استمرت طوال فترة الحرب الباردة. ومن المؤكد أن امتلاك الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة النووية منع وقوع مواجهات عسكرية مباشرة بين البلدين فى ظل الصراع الحاد الدائر بينهما، كما أصبح الشرق الأوسط خطًا فاصلا للصراع السوفيتى الأمريكى.

ثانيا: ضمان الوجود الإسرائيلي وضمان الأمن في إسرائيل وفي هذا الشأن نذكر أن لإسرائيل مكانة خاصة في ظل السياسة الأمريكية للشرق الأوسط. ويرى السفير الأمريكي الأسبق بمصر جون باديو (JOHN-BADEAU-)" أن إسرائيل تمثل مصالحنا المباشرة طويلة الأمد في منطقة الشرق الأوسط " ." وبالطبع فإن إقامة دولة إسرائيلية مستقلة تعتبر من التعهدات الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية"(٥). فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن هناك نقاطًا مشتركة بينها وبين إسرائيل في الأيديولوجيات والنظام السياسي وتاريخ إقامة الدولتين، فكل منهما تعتبر دولة مستوطنة. وبإلقاء الضوء على ماهية الدولة الإسرائيلية نجد أنها دولة تسعى وراء "الديمقراطية" و"الحرية"، وتنتهج سياسة ديمقراطية برلمانية، كما أنها في عيون العالم الرأسمالي" دولة غربية "(٦)، محاطة بالشرق و"مجتمع إقطاعي مستبد". إن إسرائيل تعتبر الولايات المتحدة الداعم الحقيقي لها في العالم، ومن منطلق هذه الرؤية أصبحت إسرائيل تابعة للسياسة الخارجية الأمريكية في منظمة الأمم المتحدة وفي المناقشات الدولية، كما تطابقت السياسة الإسرائيلية مع نظيرتها الأمريكية. أما إسرائيل فهي في عيون الولايات المتحدة الأمريكية الحصن المنيع الكابح لجماح الاتحاد السوفيتي، كما تشكل مع تركيا وإيران والسعودية ودول أخرى حصارًا ذا شكل هلالي على السوفيت. والواقع أن قيمة إسرائيل على صعيد السياسة العسكرية الأمريكية هي قيمة لا يمكن أن يحل محلها حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، فالولايات المتحدة يمكنها أن تنفذ أهدافها الإستراتيجية على الصعيد السياسي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط من خلال إسرائيل. نذكر على سبيل المثال أن الاحتلال الإسرائيلي لشبة جزيرة سيناء وجزء من ضفة قناة السويس بعد

حرب عام ١٩٦٧، سيطر على خطوط المواصلات التى تصل بين السوفيت والمحيط الهندى عن طريق عبور قناة السويس، فما قامت به إسرائيل يتفق تماما مع وجهة النظر السياسية الأمريكية تجاه السوفيت. كما أن تعاون إسرائيل فى مجال الاستخبارات الإستراتيجية العسكرية لقى استحسانًا كبيرًا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. تجدر الإشارة إلى أن الشأن الإسرائيلى قد علا تدريجيا بسقوط الملكية البهلوية فى إيران عام ١٩٧٩، فإسرائيل ثروة إستراتيجية تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كامل فى منطقة الشرق الأوسط. كما رأى الرئيس الأمريكى الأسبق ريجان" أنه إذا لم يكن هناك وجود للقوة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، فسوف تضعف المكانة الأمريكية فى المنطقة"(٧). وقد شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية اهتمامًا كبيرًا من جانب الحكومات الأمريكية السابقة. (فمذكرة التفاهم الإستراتيجى) ووثائق أخرى التى أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فى الثمانينيات اعترفت بوجود علاقات أمريكية إسرائيلية خاصة واعتبرتها علاقات "شراكة إستراتيجية".

ومن المعروف أن مكانة إسرائيل ودورها فى لعبة السياسة الأمريكية لم يتلاشيا تماما بعد انتهاء الحرب الباردة، نظرا لأن إسرائيل من أكثر الدول المقربة إلى الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط من الناحية الإيديولوجية الفكرية والنظام الاجتماعى، كما تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية أحد العناصر المهمة للأمن فى الشرق الأوسط بعد الحرب البادرة، ولا يقتصر الدور الإسرائيلى فى هذه المنطقة على ذلك فحسب، بيد أن لإسرائيل دورًا مهمًا فى الحفاظ على توازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط

والتوازن مع القوى القومية الراديكالية وتحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط

ثالثا: السيطرة على الثروات النفطية والحصول على النفط الرخيص.

ومن المعروف أن النفط يعد من أكثر الثروات الطبيعية غزارة فى منطقة الشرق الأوسط، فاحتياطى المنطقة من النفط نحو ٦٦,٤٢% من الاحتياطى العالمى للنفط، أى أنه يبلغ ٩ مليارات و٧٦٠ مليون طن، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر من الدول النفطية العظمى فى العالم صاحبة أطول تاريخ فى مجال استخراج النفط، كما توغل نفوذ الأموال الأمريكية النفطية إلى منطقة الشرق الأوسط قبل أن تتزعم الولايات المتحدة الدور القيادى فى عالم الرأسمالية. فقبل الحرب العالمية الثانية سيطرت الولايات المتحدة على الثروات النفطية الموجودة بالبحرين والسعودية وعلى ٥٠% من الثروات النفطية الكويتية وعلى ٢٣,٧٥% من الثروات النفطية العراقية[٨]. وجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات الخاصة بعشرين شركة نفطية أمريكية والتى بدأت نشاطها فى منطقة الشرق الأوسط فى الستينيات بلغت مليارًا، وخمسمائة دولار أمريكى، ومن هنا نرى حجم الأرباح الطائلة التى حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستثمار فى مجال النفط، فقد بلغ دخل الأرباح السنوية أكثر من مليار دولار أمريكى.

إن مدى تأثير أزمتى النفط التى حدثت منذ عام ١٩٧٣، على الاقتصاد العالمى وعلى الصراع الذى شهدته الساحة العالمية يوضح لنا مسألة مهمة ألا وهى أن النفط لا يعد مصدرًا مهمًا للطاقة فحسب، إنما يعتبر فى الوقت نفسه ثروة إستراتيجية ذات مغزى سياسى مهم أيضا. وفى هذا الشأن رأى وزير الطاقة الأمريكى الأسبق شبنجلر، أنه فى المستقبل القريب سيظل الغرب والدول التى تتمتع بالحرية وحق تقرير المصير تعتمد على الثروات

النفطية لمنطقة الشرق الأوسط فى المستقبل، حيث يرى الغرب أن هذه المنطقة لا بديل عنها. وأمام زيادة كمية الاستهلاك اليومى فى العالم من النفط أصبح نفط الشرق الوسط الملاذ الدائم لدول الغرب، فحاليا تعد منطقة الشرق الأوسط مصدرا لـ ٢٦% من إجمالى استهلاك الولايات المتحدة من النفط، و٦٤,٧% من استهلاك اليابان من النفط ولـ ٥٢% من استهلاك أوربا للنفط. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا فقدت هذه الدول نفط الشرق الأوسط، فإن حياة المجتمع الأمريكى ونصف قطاعات الاقتصاد القومى لكل من اليابان وأوربا ستتجمد. ومن المعروف أن الرئيس الأمريكى بوش الأب أطلق على نفط الشرق الأوسط لقب "مصلحة ذات أهمية حقيقية للولايات المتحدة" و" العجلة التى تحرك العالم بأثره " نظرا لما يتمتع به من أهمية كبرى. وهكذا نرى أن السيطرة على الثروات النفطية اكتسبت أهمية كبيرة سواء فى فترة الحرب الباردة أو ما بعدها، كما أصبحت المصالح النفطية جزءًا رئيسيا فى المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط خاصة بعد تلاشى الدور السوفيتى بعد الحرب الباردة. فوجود مصالح نفطية أمريكية فى الشرق الأوسط لا يعد ضمانًا للحصول على نفط رخيص فحسب، بل تستطيع الولايات المتحدة أيضا من خلال السيطرة على الإمدادات النفطية والتدخل فى تحديد أسعار بيع النفط أن تواجه التحديات والمنافسات السياسية والاقتصادية أمام منافسيها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت من دائرة الشراكة التعاونية مع دول الشرق الأوسط لإعلاء الدور المؤثر الأمريكى فى الشئون الدولية.

رابعا: المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية فى الشرق الأوسط .

وفى هذا الشأن نذكر أن للولايات المتحدة مصالح اقتصادية وتجارية مهمة فى الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب العالمية الثانية

رأت دول الشرق الأوسط التى نالت استقلالها واحدة تلو الأخرى أن تنمية الاقتصاد الوطنى تعد وسيلة مهمة لحماية استقلالها الوطني. وفي إطار ذلك، أى فى بداية طريق التنمية الاقتصادية وضعت هذه الدول خططًا شاملة وضخمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وصحيح أن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الدول اعتمد بدرجة كبيرة على استيراد الأجهزة والسلع، نظرا لأن القاعدة الصناعية فى هذه المنطقة كانت ضعفية جدًا، كما كانت الظروف الطبيعية سيئة للغاية، وعانت دول الشرق الأوسط فى هذه الفترة من عدم القدرة على الاكتفاء الذاتى من الغذاء والمنتجات الصناعية البسيطة، ناهيك عن المعدات الميكانيكية والأجهزة الإلكترونية وغيرها من السلع التكنولوجية المتقدمة، حيث كانت دول الشرق الأوسط حينذاك فى فترة انتقالية من مجتمع ريفى متخلف إلى مجتمع صناعى متحضر. وقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة، وقامت سريعا بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع دول الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال نذكر أن حجم الصادرات الأمريكية إلى دول الخليج زاد بمقدار أربعة أضعاف فى الفترة ما بين عام ١٩٤٧م حتى عام ١٩٦٧م(٩). خاصة أن معدلات الاستهلاك والقوة الشرائية للدول المنتجة للنفط فى الشرق الأوسط شهدتا ارتفاعا كبيرا، نظرا لما حصلت عليه هذه الدول من كمية كبيرة من الدولارات الأمريكية فى مقابل استخراج النفط من أراضيها وتصديره. وأصبح الشرق الأوسط سوقا للسلع والعمالة وذا مستقبل واسع للغاية، فنذكر أن حجم الصادرات الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط شهد ارتفاعًا ملحوظًا فى بداية التسعينيات، ففى عام ١٩٩٠م بلغ حجمها ١٧ مليارًا و٤٩٨ مليون دولار أمريكى، وفى عام ١٩٩١ بلغ ٢٢ مليارًا و١١٠ ملايين دولار أمريكى، ومنذ

شهر يناير حتى شهر يوليو من عام ١٩٩٢م، قدر حجم الصادرات بنحو ١٣ مليارًا و ٨٦٠ مليون دولار أمريكي، بزيادة تقدر بـــ ١٥% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي(١٠). كما أخذت الولايات المتحدة الأمريكيـة علـى عاتقها تنفيذ ٧٠% من مشاريع إعادة إعمار الكويت بعد حرب الخليج، تلـك المشاريع التي خصصت لها الكويت نفقات تقدر من٦٠ مليـارًا إلـى ١٠٠ مليار دولار أمريكي، أما بالنسبة إلى الأرباح التـي حـصـلت علـيها الولايات المتحدة من هذه المشاريع فحدِّث ولا حـرج فهي ضـخمة جـدا، فيكفي مشروع واحد لكي تجني من ثماره أرباحًا طائلة.

ومن المعروف أن تجارة السلاح تعتبر من الصفقات التجارية الخاصة، كما أن هناك مصالح أمريكية مهمة للغاية في أسواق السلاح بالشرق الأوسـط، وفقًا للإحصائيات بلغت القيمة الإجمالية للنفقات العـسكرية لـدول الـشرق الأوسط في الثمانينيات أكثر من ستين مليار دولار أمريكي، كمـا أن حجـم صفقات الأسلحة في هذه المنطقة تمثل ثلثي تجارة الأسلحة في العالم، فمـن الواضح أن هذه المنطقة تعتبر أكبر سوق لبيع السلاح في العـالم. وجـدير بالذكر أن صناعة السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ذات شأن مهم في الاقتصاد الأمريكي، فهناك عشر ولايات أمريكيـة معروفـة بانتاجهـا للأسلحة، فتدهور هذه الصناعة سيؤدي إلى بطالـة بـضعة ملايـين مـن الأشخاص. إلا أنه بتفكيك حلف وارسو، وما شهده التسليح العسكري للـدول الأوربية من تقلص بعد الحرب الباردة دخلت الولايات المتحـدة الأمريكيـة حلبة الصراع مع دول الغرب في سوق السلاح بالشرق الأوسط للحفاظ على صناعة الأسلحة الكبرى المحلية وجني الأرباح الطائلـة. فقيمـة الأسـلحة الأمريكية المباعة إلى منطقة الشرق الأوسط تقدر بنحـو ١٩ مليـار دولار

أمريكي منذ نهاية عام ١٩٩٠ حتى بداية عام ١٩٩٢، كما أبرمت عقودًا للتموين بالسلع تقدر أكثر من عشرة مليارات مع العديد من دول الشرق الأوسط.

والواقع أن المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط السابق ذكرها مصالح ذات صلات متبادلة وتشابك متبادل، إلا أن النقاط الرئيسية لهذه المصالح الأمريكية الضخمة التى لم يطرأ عليها أساسا أية تغيرات فى فترة الحرب الباردة تلك الفترة التى استمرت نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية، هى نقاط متباينة فقط فى فترات زمنية مختلفة. " إن الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط وكبح جماح القوة المؤثرة السوفيتية وتقليصها وحماية الأمن في إسرائيل وأمن الولايات المتحدة وحلفائها، فى المنطقة وضمان الحصول على نفط الشرق الأوسط وفقا لشروط مناسبة وحماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من احتمالية وقوع أعمال إرهابية تنظمها بعض الدول " تعتبر من النقاط التى أكد عليها الرئيس الأمريكى ريجان مرة أخرى فى التقرير الخاص (بسياسة الأمن القومى الأمريكى) والذى أحاله إلى الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٧م. ونرى أنه بانتهاء الحرب الباردة وبنهاية المواجهات بين التكتل الشرقى والتكتل الغربى لم يعد هناك أثر للتهديدات السوفيتية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى، وبالتالى تغيرت النقاط الرئيسية للمصالح الأمريكية، فقد عمدت الولايات المتحدة على إضعاف السلطات الإقليمية فى المنطقة والقوى القومية المتطرفة، وذلك بدلاً من كبح جماح السوفيت لحماية الأمن الإستراتيجى الأمريكى على مستوى العالم والمصالح الأمريكية فى الخارج، خاصة وأن النفط أصبح ذا شان مهم يتزايد يوما بعد يوم.

من المعروف أن مصطلح الشرق الأوسط (أو الشرق الأدنى) باعتباره مصطلحًا سياسيًا جغرافيًا قد درج استخدامه تدريجيا عندما تنامت الرأسمالية الأوربية الحديثة وتوغلت نحو الخارج، لكن العلاقات التاريخية بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر. فمنذ هذه الفترة بدأ قيصر روسيا فى التوسع إزاء منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، شن الملك الروسى إيفان الرابع حرب القرم مرتين عندما تولى السلطة فى المناطق التى استولى عليها، ألا وهى قاشان واستراخان وأصفهان، كما قام الملك الروسى بيتر الأول الذى اعتلى عرش روسيا فى عام ١٦٨٩م، بوضع ما يسمى "بسياسة الجنوب"، تلك السياسة التى بسطت النفوذ الروسية على كل من البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسى والمحيط الهندى، مما جعلها تدخل فى منافسة مع القوى العظمى الأوربية على الهيمنة على المناطق الساحلية، كما رأى الملك بيتر الأول " أن روسيا ستستطيع إرساء الحكم العسكرى والسياسى الروسى على العالم بأثره، إذا تمكنت من الدخول بحرية إلى المحيط الهادى"[١١]. إن سياسة الجنوب للملك الروسى بيتر الأول تختلف عن خطط التوسع الإقليمى التى تتسم بالعفوية والمصاغة من قبل ملوك الروس السابقين، نظرا لأن أهداف هذه السياسة لا تقتصر على ضم وامتلاك الأراضى الإقليمية فحسب، إنما تهدف أيضا إلى نشر قوات عسكرية روسية على طول المناطق الساحلية القادرة على إخضاعها، وإلى الصراع على السيطرة على السواحل الملاحية، حتى وصل الأمر إلى درجة صراعها على الهيمنة على العالم. وتتبلور سياسة الجنوب للملك الروسى بيتر الأول بشكل رئيسى كالتالى: الصراع على منطقة بحر قزوين وخليج البحر الأسود من خلال السيطرة على الدولة

العثمانية من خلال المرور بالبحر البيض المتوسط، احتلال شمال وجنوب قفقازيا والدخول إلى الخليج الفارسى وبحر العرب عن طريق بلاد الفرس، السيطرة على الهند عن طريق أفغانستان الموجودة بآسيا الوسطى، بسط النفوذ الروسى فى منطقة المحيط الهندى.

ومع مرور الزمن اعتلت أسر ملكية جديدة العرش فى روسيا، لكن سياسة الملك بيتر كانت لا تزال ذا تأثير قوى على السياسة المستقبلية الروسية فى منطقة الشرق الأوسط، وتجدر الإشارة إلى أن الحروب العدوانية التى شنها الملك بيتر الأول أثناء مسيرة التوسعات نحو الخارج تمثل تاريخاً مشرفًا ومخلدًا فى ذاكرة من جاء بعده من الحكام الروس، والدليل على ذلك أنه لا يزال يمكننا رؤية الآثار الواضحة لسياسة الجنوب للملك الروسى بيتر فى السياسة السوفيتية للشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبذلك كان الشرق الأوسط الخيار الأول أمام التوجه السوفيتى للتوسع نحو الخارج والطريق الذى يتعين على روسيا أن تتخذه مسارا لها لتصل من خلاله إلى المحيط الهندى لتهيمن به على العالم.

"ومنذ أكثر من قرن كان الشرق الأوسط بؤرة اهتمام الدول العظمى، وصحيح أن استقلال الشرق الأوسط من وجهة النظر العسكرية والاقتصادية لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسى وقارة أوربا يعتبر مسألة مهمة ومصيرية، وهذه الرؤية تتفق مع نظيرتها السوفيتية، فنحن على علم بأن السوفيت لديهم كم هائل من المصالح فى الشرق الأوسط"[١٢]. ويمكن إيجاز المصالح السوفيتية فى الشرق الأوسط فى نقطيتين ألا وهما المصالح الإستراتيجية الأمنية والمصالح الاقتصادية.

أولا: المصالح الإستراتيجية الأمنية: يرى وزير خارجية الاتحاد السوفيتى الأسبق جروميكو، أن منطقة الشرق الأوسط "تندرج تحت النطاق

الأمنى للاتحاد السوفيتى". فقد اعتبرت الاتحاد السوفيتى باختيـاره الـشرق الأوسط موقعًا للإستراتيجية الأمنية للسوفيت فى مواجهة التحديات الأمريكية الصعبة، فمع بداية الحرب الباردة التى أعقبت الحـرب العالميـة الثانيـة انتهجت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء تجاه السوفيت، ووضـعت خطـة إستراتيجية ضخمة تهدف إلى حصار الخطوط الدفاعية للسوفيت فى مساحات واسعة تمتد إلى جنوب وشرق وغرب السوفيت، وفى إطـار ذلـك أصـبح الشرق الأوسط موقعًا مهمًا لكبح جماح السوفيت فـى ظـل الإسـتراتيجية الأمريكية العالمية. لذلك رأت الدولة السوفيتية أن بسط النفوذ السوفيتية فـى الخارج يمكن أن يشكل "حاجزا وقائيا" من الهجمات التى تشن على السوفيت فى المناطق التى امتدت إليها نفوذها، ويعتبر أيضا نوعًـا مـن "الحمايـة" للمصالح الأمنية السوفيتية فى الخارج. وهكذا رأينا أن الهدف الأدنـى مـن بسط النفوذ السوفيتية فى الخارج يعمل على زيادة العنصر الأمنى السوفيتى، وعلى السيطرة على الثروة النفطية للشرق الأوسط، تلك الثروة التى تـؤمن حياة الغرب والهيمنة أيضا على طرق المواصلات بين الشرق والغرب، فهذه الأهداف لا يمكنها أن توقف مدى تأثير سياسة حـصار الولايـات المتحـدة وغيرها من دول الغرب على السوفيت فحسب، إنما يمكنها أن تـشكل قـوة رادعة للقوى المعادية للسوفيت، وتحقق "توازنًا مضادًا" لـسياسة الاحتـواء. وبالتالى تنامت القوة المؤثرة السوفيتية والمنافسة السوفيتية فى ظل التنميـة السياسية والاقتصادية فى العالم، حيث وصل الأمر إلى درجة هيمنة السوفيت على العالم.

وعلاوة على ذلك فإن هناك بعض دول الشرق الأوسط لـديها حـدود مشتركة طويلة مع الاتحاد السوفيتى. ومن المعروف أن الـسبب الرئيـسى لاهتمام السوفيت الدائم بالوضع فى الشرق الأوسط يرجع إلى أن الحفاظ على

استقرار وأمن المناطق المحيطة سواء فى فترة الحرب أو السلم يعتبر مسألة مهمة بالنسبة إلى الأمن القومى والتنمية الاقتصادية فى السوفيت.

ثانيا: تحقيق المصالح الاقتصادية السوفيتية فى منطقة الشرق الاوسط من المعروف أن الثروات النفطية الغزيرة الموجودة بمنطقة الشرق الأوسط المجاورة للسوفيت وما تمتلكه من دولارات أمريكية سوداء جعلت هذه المنطقة سوقا خارجية يحظى باهتمام السوفيت. وفى ظل التبادل الاقتصادى القائم بين الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، كان الهدف الحقيقى من وراء مساندة السوفيت للتنمية الاقتصادية والاستقلال السياسى لدول المنطقة المستقلة حديثا، يكمن فى رغبتها فى تولى مسئولية إنجاز المشاريع الضخمة بالمنطقة (مثل مشاريع تنمية الصناعة الثقيلة وصناعة القوة الكهربائية والميكانيكية وصناعة السفن والمشاريع المتعلقة بالبنية التحتيه كبناء السدود وإنشاء الموانئ ومرافق الطرق العامة ورغبتها أيضا فى إمداد المنطقة بجميع أنواع الأسلحة. وصحيح أن المشاريع الصناعية الضخمة ومشاريع البنية التحتية الممولة من جانب القروض والمساعدات التكنولوجية السوفيتية أثرت تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية فى دول الشرق الأوسط (فعلى سبيل المثال يوجد فى مصر مصنع صناعة السفن بالإسكندرية ومصنع الحديد والصلب بحلوان وسد أسوان وغيرها من المشروعات الأساسية التى تعمل على تنمية الاقتصاد القومى والبينية التحتية التى تؤثر بصورة كبيرة على التقدم الاقتصادى الاجتماعى وحياة الشعب)، مما جعل الاتحاد السوفيتى قادرًا على التأثير اقتصاديًا على اقتصاد هذه الدول والسيطرة عليه. وتجدر الإشارة إلى أن حجم القروض والمساعدات التى قدمتها روسيا إلى هذه الدول فى الفترة ما بين عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٤، بلغ ١٥ مليارًا و٢٦٥ مليون دولار أمريكى،

وهذا المبلغ يمثل ٥٧,٤% من حجم إجمالى القروض المشابهة المقدمة من الجانب السوفيتى للخارج فى نفس الفترة الزمنية(١٣). كما زاد تقريبا حجم التجارة بين السوفيت ودول الشرق الأوسط، ففى عام ١٩٦٠ بلغ حجم الصادرات السوفيتية إلى هذه المنطقة نحو ١٧٨ مليون دولار أمريكى، وفى عام ١٩٨٤ بلغ حجم الواردات السوفيتة من الشرق الأوسط نحو ٨٨٩ مليون دولار، وزاد حجم الصادارات السوفيتية ليصل بسرعة إلى مليار و٩٠٠ مليون دولار أمريكي(١٤). أما بالنسبة إلى تجارة السلاح فلم تحصل السوفيت على الكثير من العملات الصعبة من هذه التجارة فحسب، إنما أصبحت هذه التجارة وسيلة مهمة لتوجيه الدعم السوفيتى لحلفائها، وهو الأمر الأكثر أهمية. ومنذ عام ١٩٧٩م حتى عام ١٩٨٣م، بلغ حجم الأسلحة التى صدرتها السوفيت إلى المنطقة نحو ٣١ مليارًا و١٧ مليون دولار أمريكى، (حيث تعتبر ليبيا والعراق وسوريا والجزائر واليمن وأفغانستان والصومال وإيران وغيرها من الدول من أهم الدول الصديقة المستوردة للأسلحة السوفيتية)، وهذا المبلغ يمثل ٦٠% من حجم إجمالى الأسلحة السوفيتية المصدرة إلى العالم الثالث فى نفس الفترة الزمنية(١٥). وبذلك يتضح لنا بسهولة من خلال هذه الأرقام والإحصائية السابق ذكرها مدى أهمية المصالح السوفيتية فى الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

السياسة الأمريكية والسوفيتية فى الشرق الأوسط
وأهم أشكال صراعهما على المنطقة

ظهرت السياسة الأمريكية المنهجية فى الشرق الأوسط أساسًا بعد الحرب العالمية الثانية[١٦] انطلاقا من منظور إستراتيجية الولايات المتحدة ومصالحها على مستوى العالم، خاصة المصالح والاحتياجات الأمريكية الخاصة فى الشرق الأوسط، كما أن هذه السياسة شهدت بعض التعديلات وفقا للتغييرات التى طرأت على كل من متطلبات المصالح الأمريكية وعلى الأوضاع الدولية وعلى التركيبة العالمية. ومن المعروف أن مبدأ ترومان يعد بمثابة نقطة الانطلاق للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

إن اعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية عرش الزعامة الرأسمالية العالمية بانتهاء الحرب العالمية الثانية كان دافعا أماميا للإستراتيجية الأمريكية العالمية. ونذكر أن المصالح الإستراتيجية الأمريكية أدرجت مسألة إعادة إعمار أوربا، واستقرار أوضاع الحكومات فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والأوضاع الاقتصادية، وتنفيذ ما يسمى بخطة المساعدات الخارجية، والالتزام بواجبات الأمن الجماعى التى عجزت الأمم المتحدة عن تنفيذها على قائمة الأولويات الأمريكية الملحة[١٧].

ومن هنا نرى أنه منذ ذلك الوقت أصبحت مكانة الشرق الأوسط فى ظل الإستراتيجية الأمريكية العالمية فى المرتبة الثانية بعد أوربا، حيث تبلورت النقاط الرئيسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة كالتالى: إدراج منطقة الشرق الأوسط على أجندة الإسترتيجية الأمريكية على الصعيد العالمى، لتصبح هذه المنطقة مركزًا مهمًا قادرًا على كبح الجماح السوفيتى والوقوف في وجهه بقوة، دخول الولايات المتحدة في صراع مع الدول العظمى الأخرى على منطقة الشرق الأوسط من أجل السيطرة على الثروات النفطية لهذه المنطقة، ولتحقيق أكبر قدر من المصالح الإستراتيجية والفعلية. ورغم التشابة الشديد فى الإجراءات السياسية الملموسة التى اتخذتها الحكومات الأمريكية السابقة، فإن هذه الحكومات اتخذت من التغييرات التى طرأت على الساحة الدولية نقطة الانطلاق فى صياغة تلك الإجراءات.

مبدأ ترومان ومبدأ أيزنهاور: تجدر الإشارة إلى أن إقصاء النفوذ البريطانى والفرنسى عن منطقة الشرق الأوسط، وإدراج منطقة الشرق الأوسط فى نطاق الإستراتيجية الأمريكية العالمية، وكبح جماح السوفيت وحصارها، تعد من أهم أهداف السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط فى بداية فترة ما بعد الحرب. فنرى أن التأييد الأمريكى والمساندة الأمريكية لقيام دولة إسرائيلية وبسط النفوذ الأمريكى فى المنطقة من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وتشكيلها لتكتلات عسكرية فى الشرق الأوسط قادرة على كبح جماح السوفيت، تعد من الإجراءات الرئيسية التى اتخذتها الإدارة الأمريكية لتحقيق تلك الأهداف. وقد عزم الرئيس الأمريكى السابق ترومان – بعد توليه الإدارة الإمريكية – على التدخل فى القضية الفلسطينية من خلال قضية اللاجئين اليهود، كما استغل هذه القضية كذريعة

للتدخل فى شئون الشرق الأوسط، حيث بدأ ترومان بإرسال هريسون إلى أوربا ليبحث مشاكل اليهود هناك، ثم أرسل مذكرة إلى بنجال فى الرابع عشر من يوليو عام ١٩٤٥م، مطالبا الحكومة البريطانية بإلغاء القيود الموجودة فى الكتاب الأبيض والمفروضة على هجرة اليهود إلى فلسطين، وفى ٣١ أغسطس من نفس العام، بعث ترومان برسالة إلى رئيس الوزراء البريطانى "أتلى" المنتخب حديثًا آنذاك، حيث طلب من الحكومة البريطانية أن تسمح بهجرة مائة ألف لاجئ يهودى إلى فلسطين فورًا. وفى الرابع من شهر أكتوبر عام ١٩٤٦م أصدر ترومان "بيان يوم الغفران" مؤيدًا ما تقدم به مجلس إقامة الدولة اليهودية من طلب إقامة دولة اليهودية فى منطقة مناسبة. وهكذا رأينا أن التأييد الأمريكى قد أسرع من خطوات إقامة الدولة التابعة لمنظمة الحركة الصهيونية، ففى الوقت الذى أسرعت فيه هذه الحركة الصهيونية لإحياء الدولة من الأعمال العسكرية والتنظيمية فى فلسطين، أجرت العديد من المشاورات مع الإدارة الأمريكية، حاصلة على المزيد من التأييد الأمريكى على الصعيد السياسى للدولة الإسرائيلية. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت بالدولة الإسرائيلية بعد ست عشرة دقيقة من إعلان قيامها فى الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٨م، وهو أمر من النادر حدوثه فى تاريخ الدبلوماسية الأمريكية. وفى ضوء ما بدر من الولايات المتحدة الأمريكية من تصرفات، رأت بريطانيا "أن واشنطن هى راعية فكرة قيام الدولة الجديدة لإسرائيل": فعلى الصعيد السياسى ساندت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بعد إعلان قيامها لتحافظ دومًا على مصالحها الخاصة، كما حظيت الأعمال الإسرائيلية على الصعيد العسكرى والاقتصادى بالتأييد الأمريكي، فنجد أن حجم المساعدات والمبالغ المالية الأمريكية الممنوحة لإسرائيل بلغت أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكى فى الفترة ما بين عام ١٩٤٩م وحتى عام ١٩٨٣م، ومن بين تلك المساعدات

هناك إمدادات أمريكية بجميع أنواع الأسلحة تقدر بـــ ١٦ مليـارًا و ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. كما بلغ حجم المساعدات الاقتصادية إلى ٨ مليـارات و ٥٠٠ مليون دولار أمريكي(١٨). والواقع أن القوة الأمريكية الضخمة كانت المنقذ الوحيد لإسرائيل فى ظل الصراع العربى الإسرائيلى خاصة فى ظـل اللحظات الحاسمة لتقرير المصير التى شهدتها الساحة الـسياسية لإسـرائيل أثناء هذا الصراع، وهو الأمر الذى تعترف به الحكومة الإسرائيلية علنا.

وعلى الجانب الآخر ظهر فى الشرق الأوسط – بعد الحرب – حركات شعبية ضخمة مناهضة للإمبريالية وللاستعمار تسعى نحو تحقيق الاسـتقلال الوطنى والتحرير. وفى عام ١٩٤٥م وتحت شعار التأييد السوفيتى لحركات التحرير الوطنية، ساند الاتحاد السوفيتى إقامة حكومة وطنيـة أذربيجانيـة بالمنطقة المحتلة السوفيتية بشمال إيران، كما أيدت الأكـراد علـى تأسـيس الجمهورية الكردية، ورأيناها تنتهز الفرصة وتتقدم إلى تركيا بطلب التنـازل عن الأراضى الإقليمية التركية وعن السيادة المشتركة على مـضيق البحـر الأسود. وتجدر الإشارة إلى أن التدهور الذى شـهدته الـدول الإمبرياليـة الاستعمارية القديمة كفرنسا وبريطانيا ودول أخرى كان سببًا فى عجزها عن الاستمرار فى الحفاظ على نطاق نفوذها وحكمها فى الشرق الأوسط. حيـث تقدمت السفارة البريطانية بالولايات المتحدة بمـذكرة إلـى مجلـس الدولـة الأمريكى فى الحادى والعشرين من شهر فبراير عـام ١٩٤٥م، معلنـة أن بريطانيا لن تتمكن من تقديم مساعدات اقتـصادية وعـسكرية إلـى تركيـا واليونان. وفى هذه اللحظة أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن بريطانيـا سلمت منصب الزعامة العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعه ذلك من مسئوليات وشرف هذا المنصب، وفى ظل المنصب الأمريكـى الجديـد طرح الرئيس الأمريكى ترومان على الكونجرس الأمريكى ما يسمى" بمبـدأ

ترومان" وذلك فى التقرير الرئاسى لحالة الأمة فى ١٢ مارس عام ١٩٤٥م، معلنا أن تركيا واليونان تتعرضان إلى تهديد من جانب الشيوعية، حيث طلب من الكونجرس الموافقة على اعتماد مساعدات طارئة لهما تقدر بـــ - أربعمائـــة مليون دولار"، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا عجزت تركيـــا - وهـــى الدولة المجاورة للاتحاد السوفيتى والتى تعد بمثابة الدولة الوحيدة التى نالت استقلالها بموافقة السوفيت فى المنطقة المحيطة ما بين بحر البلطيق والبحر الأسود - عن الحفاظ على" استقلالها "، "فهناك احتمالية ظهور سلسلة مـــن ردود الأفعال من جانب الحزب الشيوعى فى المنطقة ما بين مضيق الدردنيل حتى البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية الغرب حتى المياه الإقليمية للمحيط الأطلنطي"[١٩]. وكان التحرك الأمريكى قد جـــاء انطلاقا من هذه الرؤيـــة، فرأينا أن الولايات المتحدة أبرمت مع تركيا وإيـــران اتفاقيـــة المـــساعدات العسكرية فى شهرى يوليو وأغسطس من العام نفسه، كما وقعت تركيا على اتفاقية التعاون الاقتصادى مع الجانب الأمريكي، وذلك بعد الموافقة التركيـــة على "مشروع مارشال" عام ١٩٤٨م، وفى إطار هذه الاتفاقية حصلت تركيا على مساعدات أمريكية تقدر بمائتى مليون دولار أمريكي. وفى العشرين من يناير عام ١٩٤٩م طرح ترومان ما يسمى " بمشروع النقاط الأربع" أثنـــاء إلقائه لخطاب التنصيب بمناسبة إعادة انتخابـــه رئيـــسًا للولايـــات المتحـــدة الأمريكية. حيث أستغل ترومان المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية ذريعـــة لإقصاء النفوذ الاستعمارية القديمة وكبح الجماح السوفيتى على المنطقة، ومن ثم السيطرة على الدول الممنوحة للمساعدات سياسيًا واقتصاديًا، وفى إطـــار ذلك أدرجت مصر والعراق وإسرائيل والأردن ولبنـــان والمملكـــة العربيـــة السعودية وغيرها من دول الشرق الأوسط المهمة على قائمة الدول الممنوحة للمساعدات الأمريكية، وكما اتضحت الأهداف الكامنه وراء " مشروع قانون الأمن المشترك" الذى أجازه الكونجرس الأمريكى فى أكتوبر عام ١٩٥١م،

حيث " أرادت الولايات المتحدة الاستعانة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكيـــة"، كمـــا أرادت أيضا استغلال ثروات الدول النامية لتحقيق مصالحها، ومن هنـــا نـــرى أن جوهر "المساعدات الأمريكية" كان ظاهرا للعيان.

وفى هذا الصدد نكتشف أنه فى الوقت الذى وصلت فيـــه المـــساعدات الأمريكية إلى الدول الممنوحة، بسطت الولايات المتحدة نفوذها فى كثير من دول الشرق الأوسط، كما حصلت على أحقيـــة إقامـــة واســـتغلال القواعـــد العسكرية الموجودة بتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية، ولـــم تكتـــف الولايات المتحدة بهذا، فقد رأى أيزنهاور، بعد أن شهد النفـــوذ البريطـــانى والفرنسى تراجعًا تدريجيًا من منطقة الشرق الأوسط خاصـــة بعـــد هزيمـــة فرنسا وبريطانيا اللتان تواطأتا مع إسرائيل فى العدوان الثلاثى على مـــصر عام ١٩٥٦ "أن منطقة الشرق شهدت فراغًا سياسيًا، وبالتـــالى فإنـــه علـــى الولايات المتحدة أن تملأ هذا الفراغ السياسى قبل أن تسبقها السوفيت"، وفى هذا الإطار تقدم أيزنهاور بتقرير رئاسى خاص ذى صلة بالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، والذى أطلق عليه فيما بعد "بمبدأ أيزنهاور" فى يناير عام ١٩٥٧. فقد رأى أيزنهاور "أن هذه المنطقة تعد بمثابـــة ممـــر إســـتراتيجى للقارات الموجودة بالنصف الشرقى للكرة الأرضية"، كما أنها تعتبر "البوابـــة الرئيسية لقارة أوربا وآسيا وأفريقيا". وانطلاقا مـــن هـــذه الرؤيـــة اقتـــرح أيزنهاور على الكونجرس الأمريكي، أن يفوض الرئيس الأمريكى بتطبيـــق "خطة المساعدات العسكرية والتعاون" فى الشرق الأوسط ، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل إن المساعدات الاقتصادية الأمريكية الممنوحة لـــدول الشرق الأوسط ستمكن الولايات المتحدة من استخدام قواتها المسلحة تحـــت شعار" حماية" دول منطقة الشرق الأوسط. والواقـــع أن الـــدعوة الأمريكيـــة

للرئيس التونسى والملك السعودى بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وإرسال نائب الرئيس الأمريكي نيكسون إلى المغرب، وزيارة المساعد الخاص للرئيس جيمس ريتشارد لخمس عشرة دولة فى الشرق الأوسط باعتباره المبعوث الخاص للولايات التحدة فى الفترة ما بين عام ١٩٥٦م وبداية عام ١٩٥٧م، كانت تهدف إلى تفعيل "مبدأ أيزنهاور"[٢٠]. وهكذا وجدنا أن الولايات المتحدة تحاول من خلال هذه الزيارات بسط وترسيخ نفوذها فى الشرق الأوسط. كما قامت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف إقليمى عسكرى للسيطرة على الأوضاع فى الشرق الأوسط للحيلولة دون دخول القوات العسكرية السوفيتية إلى البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي. وعلى الجانب الآخر نرى أن كلا من اليابان وأمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا أصدروا بيان تأسيس " مركز قيادة الشرق الأوسط " فى الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٥١ م، حيث أكدوا أن الدفاع عن الشرق الأوسط أصبح أمرا مهمًا منوطًا به العالم الحر، كما أعلنوا عن رغبتهم فى التصدى للعدوان الشيوعى والسوفيتى للمنطقة، ونص البيان على أن تصبح القوات المسلحة لدول الأعضاء تحت قيادة مشتركة تسيطر على القواعد العسكرية وغيرها من المنشآت، وأن القوات المرابطة لدول الأعضاء لا تخضع إلى قيود الحدود، إلا أن معارضة دول الشرق الأوسط لهذه الخطة حال دون تنفيذها، وقد ضمت الولايات المتحدة تركيا إلى منظمة حلف الشمال الأطلسى "حلف الناتو" فى فبراير عام ١٩٥٢، كضمان للسيطرة على الخطوط الأمامية للاتحاد السوفيتى. أما بالنسبة إلى المشروع الذى ظهر على الساحة، والذى يهدف إلى تشكيل "منظمة للدفاع فى الشرق الأوسط" فقد تعرض للفشل نظرًا لمعارضة دول الشرق الأوسط. لكن الولايات المتحدة لم تستسلم لهذا الأمر، ووجدناها تحث كلا من العراق وتركيا على التوقيع على اتفاقية المساعدات المتبادلة والتعاون المتبادل، وذلك من خلال بذل جهود أمريكية متعددة

الجوانب لحشد خطوط دفاعية ضد السوفيت تمتد من المحيط الأطلنطي وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهادى، كما تم تأسيس" حلف بغداد " على أساس هذه الاتفاقية (والجدير بالذكر أنه أطلق على هذا الحلف اسم الحلف المركزى بعد إعلان العراق انسحابها من هذا الحلف عام١٩٥٩م). والواقع أن الولايات المتحدة سيطرت على حلف بغداد لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

فمنذ بداية فترة ما بعد الحرب حتى الستينيات، اتخذت الولايات المتحدة بصفة أساسية الإجراءات السابق ذكرها لتحقيق أهدافها السياسية التى تبلورت فى إقصاء بريطانيا وفرنسا عن الشرق الأوسط، وكبح الجماح السوفيتى ومن ثم السيطرة على الشرق الأوسط، وفى هذه الفترة نجحت الولايات المتحدة فى حل محل بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط. ورغم أنها بذلت جهودًا ضخمة، فإنها تعرضت للفشل والنجاح أثناء تنافسها وصراعها مع السوفيت.

مبدأ نيكسون: أثار التأييد الأمريكى الكبير لإسرائيل غضب واستياء الدول العربية، وهو الأمر الذى أثر بالسلب على العلاقات الأمريكية العربية، وبالتالى وجد الاتحاد السوفيتى فرصة للبقاء فى ساحة الشرق الأوسط، فوجدنا امتداد النفوذ السوفيتى على نحو واسع فى الشرق الأوسط فى الفترة ما بين منتصف الخمسينيات ونهاية الستينيات. وعلى الجانب الآخر قامت الولايات المتحدة بتركيز وجودها الإستراتيجى فى المناطق المهمة لتحافظ على الهيمنة الأمريكية التى بدأت تنهار. وفى شهر يونيه عام ١٩٦٩م وشهر فبراير عام ١٩٧٠م كشف الرئيس الأمريكى نيكسون النقاب عن السياسة الآسيوية الجديدة، والمبادئ الثلاثة للسياسة الخارجية الأمريكية، ألا وهى علاقة الشراكة وسياسة القوة الفعلية وسياسة المفاوضات، حيث تعتبر هذه

المبادئ من الركائز الضخمة للسلام طويل الأمد. وفى هذا الصدد قامت الولايات المتحدة بتقليص إستراتيجيتها فى بعض المناطق الآسيوية، وتعزيز صراعها مع السوفيت فى منطقة الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك محاولات أمريكية لعرقلة التوسعات السوفيتية فى الشرق الأوسط من خلال تحسين العلاقات الأمريكية العربية، واللجوء إلى التفاوض مع السوفيت وتخفيف حدة التوتر الأمريكى السوفيتى.

وفى إطار هذه الرؤية بعث الرئيس الأمريكى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط جوزيف سيكسو إلى منطقة الشرق الأوسط فى إبريل عام ١٩٧٠، ليشارك فى أعمال المنطقة، حيث ناقش مع الطرفين، العربى والإسرائيلي، طرق استئناف وقف إطلاق النار. وفى الخامس والعشرين من يونيه عام ١٩٧٠، تقدم روجرز بمشروع لتسوية قضية الشرق الأوسط سياسيا، وهو المشروع المعروف باسم" مشروع روجرز". ونذكر أن الولايات المتحدة قامت فى إطار السياسة الآسيوية الجديدة" سياسة الدعامتين(٢١): TWIN PILLAR POLICY" والتى استعان بها نيكسون بمساندة عملائها فى منطقة الخليج، وهو أمر يختلف تمامًا عما حدث فى عهد أيزنهاور التى قامت فى الولايات المتحدة بملء الفراغ السياسى بشكل مباشر عندما انسحب النفوذ البريطانى من منطقة الخليج، فكانت الولايات المتحدة ترى أنها ستحقق أهدافها السياسية فى منطقة الخليج من خلال إيران والسعودية اللتين تعتبرهما الولايات المتحدة ركيزتين كبريين لها فى المنطقة، خاصة أنها رأت أن مساعدة إيران تهدف إلى " حماية" القوة الرئيسية الأمريكية فى الخليج. وفى إطار ذلك أمدت الولايات المتحدة دول الخليج بكميات كبيرة من المعدات، كما قامت بتدريب كوادرها العسكرية، وذلك فضلا عن تقديم التأييد السياسى والمساعدات الاقتصادية الأمريكية لهذه

الدول. ورغم ممارسة الولايات المتحدة هذه السياسة تجاه دول الخليج، فإن الموقف الأمريكى المساند دائما إلى إسرائيل لم تطرأ عليه أية تغييرات، كما ظل هذا الموقف ثابتا عندما هددت السوفيت بإرسال قواتها إلى الشرق الأوسط فى فترة ما بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، حيث كان رد فعل أمريكا فى هذه اللحظة بأن أمرت قواتها المسلحة فى جميع أنحاء العالم بأن تصبح على أهبة الاستعداد للحرب لتشكل قوة رادعة لأى خطر. ونذكر أن ما حدث كان من أصعب الأزمات التى واجهتها الولايات المتحدة منذ أزمة الصورايخ الكوبية عام ١٩٦٢، حيث عرضت الولايات المتحدة نفسها لخطر الدخول فى صراع مباشر مع السوفيت للحفاظ على الوجود الإسرائيلي، إلا أنه بعد انتهاء هذه الأزمة قام كيسنجر بزيارة مكوكية إلى منطقة الشرق الأوسط لحث الطرفين - العربى والإسرائيلى - على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية المصرية، كان استئناف العلاقات الأمريكية المصرية التى ظلت منقطعة منذ سنوات طويلة – فى فبراير عام ١٩٧٤، من أهم النتائج التى أحرزتها الولايات المتحدة بعد تعديل إستراتيجيتها تجاه الدول العربية منتهزة فرصة تدهور العلاقات المصرية السوفيتية. حيث ترجم ذلك على أرض الواقع من خلال توقيع الرئيس الأمريكى نيكسون مع الرئيس المصرى السادات على اتفاقية العلاقات المصرية الأمريكية واتفاقية التعاون فى شهر يونيه من نفس العام.

مبدأ كارتر ومبدأ ريجان: اعتبر الرئيس الأمريكى كاتر- بعد توليه الإدارة الأمريكية- تسوية قضية الشرق الأوسط إحدى النقاط الرئيسية فى الدبلوماسية الأمريكية لترسيخ ما أحرزته من نتائج فى مصر، ولإقصاء الدور السوفيتى المؤثر فى المنطقة تدريجيًا، حيث طرح تصورا للتسوية

الشاملة لقضايا الشرق الأوسط. ففى الوقت الذى كان فيه موقف إدارة كارتر لا يزال مؤيدًا لإسرائيل كالإدارات الأمريكية السابقة، دعت الإدارة الأمريكية كارتر إلى "تقليص السيطرة الإسرائيلية بصورة أكبر من على الأراضى الإقليمية" الحالية، كما اعترفت بضرورة "منح اللاجئين الفلسطينيين وطنًا". وفى هذا الشأن بدأت التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط بإرسال كارتر – بعد فترة قصيرة من توليه الإدارة الأمريكية – وزير الخارجية الأمريكى فانس إلى إسرائيل ومصر، كما وجه دعوة إلى رؤساء دول مصر وإسرائيل والأردن لزيارة الولايات المتحدة واحدًا تلو الآخر، وبعد ذلك قامت الولايات المتحدة للمرة الثانية بدور الوساطة بين مصر وإسرائيل، حيث قام الرئيس كارتر بدور المنسق فى ظل محادثات كامب ديفيد، وفى النهاية حث الجانبين على التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد. وفى ظل الوساطة الأمريكية مارست الولايات المتحدة سياسة الترغيب والترهيب حيال الطرفين المصرى والإسرائيلى، لحثهما فى النهاية على التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، كما نرى أنه فى الوقت الذى مارست فيه الولايات المتحدة ضغوطًا على الطرفين، كان الوعد الأمريكى بمنح الطرفين مساعدات اقتصادية وعسكرية تقدر بـ ٥٠ مليارًا و٤٠٠ مليون دولار خلال خمس سنوات، عاملاً محفزًا لتوقيع كل من السادات وبيجن على الاتفاقية فى نهاية الأمر.

ورغم أن الولايات المتحدة أحرزت نجاحًا لفت أنظار العالم فى ظل ما قامت به من تنسيق لتسوية الصراع العربى الأسرائيلى، فإن تطور الأوضاع فى منطقة الخليج ومنطقة الشمال كان عائقًا أمام تحقيق رغباتها فى المنطقة. ففى عام ١٩٧٩، حدث في إيران تغييرات سياسية ضخمة بمقدار ١٨٠ درجة بعد سقوط حكم البهلوى، كما رأت السلطة الحاكمة للخومينى أن الولايات

المتحدة تعتبر" عدوًا لدودا لإيران، وبالتالى ضعفت سياسة الدعامتين الأمريكية تدريجيًا. وأصبح الوضع مهددًا فى جنوب آسيا بإرسال الاتحاد السوفيتى قواته إلى أفغانستان فى نهاية عام ١٩٧٩، حيث اعتبر كارتر أن ما أقدمت عليه السوفيت يعد بمثابة " أكبر تهديد للسلام العالمى منذ الحرب العالمية الثانية "(٢٢). ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة أبت أن تعترف بضعفها أمام الهجمات السوفيتية فى الشرق الأوسط، فوجدنا الرئيس كارتر يطرح "مبدأ كارتر" فى التقرير الرئاسى لحالة الأمة الذى أعلنه فى الكونجرس فى التاسع من أكتوبر عام ١٩٨٠م، حيث أعلن أن الولايات المتحدة سوف تعتبر أى قوة خارجية تحاول السيطرة على الخليج الفارسى بمثابة هجوم على المصالح الأمريكية المهمة، وهو الأمر الذى سيجعل الولايات المتحدة تستعين بكل الوسائل الحتمية، بما فى ذلك القوة العسكرية لصد هذه الهجمات، وبعد بضعة أيام أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على الاتحاد السوفيتى(٢٣).

ورأى ريجان بعد توليه مسئولية الإدارة الأمريكية، أن الصعوبات التى تواجهها الولايات المتحدة فى سياستها الخارجية ترجع إلى ضعف الموقف السياسى الأمريكى والمؤامرات السوفيتية، لذلك لجأت إدارة ريجان إلى سياسة أكثر تشددا، حيث قامت بتعزيز قواتها محاولة تحقيق تفوق إستراتيجى لتضع حدًا للأوضاع المتردية فى الصراع الأمريكى السوفيتى، كما تعاملت إدارة ريجان مع السوفيت من منطلق "مبدأ ريجان" الذى يفرض عليها السيطرة الكاملة. وفى ظل هذه الظروف دعت إدارة ريجان إلى نشر قوات ضخمة فى العالم الثالث، وإلى التدخل فى شئون هذا العالم بصورة مكثفة، والعمل على إعاقة النفوذ السوفيتى فى المنطقة. ورأت إدارة ريجان "أن المصالح الأمريكية الكبرى فى الشرق الأوسط حالت دون وقوع هذه المنطقة

تحت وطأة الحكم السوفيتى"[٢٤]. وسنذكر الإجراءات الرئيسية التى اتخـذتها إدارة ريجان كالتالى:

أولاً: شكلت دول الشرق الأوسط الموالية للولايات المتحدة ما يسمى "بالتوافق الإستراتيجى: STRATEGIC CONSENSUS" المعادى للسوفيت، وقد حلت هذه الإستراتيجية محل السياسة الأمريكية فى السبعينيات التى كان يطلق عليها "سياسة الدعامتين". وكان الهدف الأمريكى من وراء هذه الإستراتيجية تعزيز التعاون العسكرى مع دول الشرق الأوسط، وقد تحقق ذلك التعاون على أرض الواقع عندما رأينا اشتراك الولايات المتحدة مع مصر والمغرب فى تأسيس لجنة التنسيقات العسكرية واللجنة العسكرية المختلطة، كما ساعدت الولايات المتحدة على تحديث القوات التركية وقدمت إلى السعودية طائرات الاستطلاع الحديثة وكمية كبيرة من مقاتلات F_{15}, F_{16} .

ثانيا: اعتماد الولايات المتحدة على إسرائيل اعتمادا متزايدًا. وفى هذا الصدد نوضح اهتمام الولايات المتحدة الشديد بالدور الإسرائيلى فى المنطقة بعد سقوط السلطة الحاكمة للبهلوى فى إيران، معتبرة إسرائيل من ضمن أملاكها الإستراتيجية التى تعتمد عليها بصورة كبيرة. فقد أصبحت هناك علاقات شراكة رسمية للتعاون الإستراتيجى بين الجانب الأمريكى والجانب الإسرائيلى بتوقيعهما على وثيقة التعاون الإستراتيجى وخطة الدفاع وغيرها من الوثائق. ونذكر أنه فى الثمانينيات بلغ حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لإسرائيل نحو ٣ مليارات دولار أمريكى سنويا.

ثالثا: تعزيز الوجود العسكرى فى الشرق الأوسط. ففى وأول يناير عام ١٩٨٣ أسست الولايات المتحدة رسميا ما يسمى "بالقيادة المركزية"، حيث تتولى مسئولية الإشراف على تسع عشرة دولة فى منطقة الشرق الأوسط وعلى المياه الإقليمية الإستراتيجية فى البحر الأحمر والخليج

الفارسى، فكانت القوة العسكرية فى ظل قيادتها وصلت إلى قرابة ٣٠٠ ألف جندى، كما قامت الولايات المتحدة بإنشاء مركز قيادة خطوط الدفاع الأمامية على بارجة "قوات الشرق الأوسط" (المكونة من خمسة أساطيل) والمرابطة فى الخليج الفارسى فى شهر سبتمبر من نفس العام لتعزيز قدرة القيادة على نشر القوات بأسرع وقت ممكن فى وقت الحرب.

رابعا: شن حروب منخفضة الشدة وهجمات عسكرية محدودة. فنرى أن إدارة الرئيس ريجان لم تتورع عن استخدام القوة العسكرية للتأمين على مصلحها فى الشرق الأوسط وللإطاحة بالنفوذ المعادية للولايات المتحدة. فأولاً رأينا التأييد الأمريكى للغزوالإسرائيلى للبنان، ومن ثم دخلت القوات الأمريكية بيروت للتدخل فى شئونها. ورأينا اثنتين من الغارات الجوية الضخمة التى شنتها الولايات المتحدة على ليبيا عام ١٩٨٦، بعد تدهورعلاقاتها مع ليبيا ووقوع اشتباكات عسكرية بين الجانبين فى خليج سدرا، كما فرضت أيضا على ليبيا سلسلة من العقوبات. ولم تكتف الولايات المتحدة بهذا القدر، بل تولت عملية إتلاف وإغراق سفن إيرانية لعدة مرات فى عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨، بحجة حماية طرق النفط فى الخليج العربى، حيث وصل الأمر إلى درجة إسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية للإطاحة بالقوة الإيرانية المعادية لها.

خامسا: دفع عملية السلام فى الشرق الأوسط والإضعاف من الدور الروسى فى المنطقة. وفى هذا الشأن استبعدت الولايات المتحدة "مشروع ريجان" و"مشروع شولتز" لتحتكر عملية السلام فى الشرق الأوسط، فقد أرسلت وزير الخارجية الأمريكى شولتز فى زيارة مكوكية إلى الشرق الأوسط، محاولا إدراج قضية السلام فى الأجندة الإستراتيجية الأمريكية. ففى ديسمبر عام ١٩٨٨، شهدت تونس أول حوار مباشر بين الولايات المتحدة

ومندوب منظمة التحرير الفلسطينى، فهذا الحوار ضرب بعرض الحائط الموقف الأمريكى الذى كان متمسكا لفترة طويلة من الزمن بعدم إجراء أى اتصالات ومفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أصبحت الولايات المتحدة أكثر قدرة على التطرق فى الحديث عن قضية السلام فى الشرق الأوسط .

إن السياسة المتشددة لمبدأ كارتر ومبدأ ريجان أعاقت بدرجة معينة القوة التوسعية السوفيتية، كما جعلت الصراع بين هاتين الدولتين العظميين فى الشرق الأوسط أكثر حدة. وجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة التى استمرت بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت منطقة للصراع الحاد بين القوى العظمى السوفيتية ونظيرتها الأمريكية. ففى فترة الحرب الباردة وانطلاقا من المصالح السوفيتية المهمة فى الشرق الأوسط اعتبرت السوفيت أن المضمون الرئيسى لسياستها فى الشرق الأوسط يتمثل أولاً وأخيرًا فى الصراع على الشرق الأوسط، والوقوف فى وجه سياسة الاحتواء الأمريكية التى تمارس إزاءها، حيث أجرت السوفيت على هذا الأساس تعديلات على سياستها تجاه الشرق الأوسط وفقًا للتغييرات التى طرأت على الظروف الدولية. ورغم وجود جو من الهدوء والتعاون فى ظل المنافسة طويلة الأمد أثناء الصراع الأمريكى السوفيتى على المنطقة، فإن الصراع والمواجهات بين الجانبين هى التى كانت سائدة بشكل رئيسي. وخلاصة القول؛ يمكننا أن نقسم مراحل تطور التغييرات التى طرأت على السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط إلى أربع مراحل تقريبا وهى كالتالى:

فترة بداية ما بعد الحرب (ستالين): ففى هذه الفترة ركزت السوفيت على الدفع بسياستها الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط، لكن الولايات المتحدة أثارت المشاعر المناهضة للسوفيت فى تركيا وإيران وفى دول

أخرى لتحقيق أهدافها السياسية بالسيطرة على السوفيت وكبح جماحها، كما حاولت محاصرة السوفيت من خلال إقامة تكتلات عسكرية فى منطقة الشمال وجعل منطقة الشرق الأوسط معسكر للحراسة يطوق السوفيت. أما على الجانب السوفيتى فرأينا الإجراءات السياسية السوفيتية التى تتفاعل مع العالم الخارجى فى مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية، حيث كانت المهام الرئيسية للسياسة الخارجية السوفيتية تتمثل فى ممارسة ضغوط على كل من إيران وتركيا للإطاحة بالتحالف العسكرى فى منطقة الشمال المحاصر للاتحاد السوفيتى، علاوة على قيامها بتطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط، (ففى هذه الفترة أقامت السوفيت علاقات دبلوماسية مع مصر وسوريا ولبنان وإسرائيل. وفى هذا الشأن رأينا استغلال السوفيت للتواطؤ التركى مع ألمانيا النازية فى فترة الحرب العالمية الثانية فى ممارسة ضغوطها على الحكومة التركية لتسيطر على مضايق البحر الأسود. فقد وجهت السوفيت اتهامات إلى تركيا عدة مرات بأنها عرضت الأمن السوفيتى للخطر عندما سمحت بدخول السفن الحربية لدول المحور إلى البحر الأسود فى ظل الحرب العالمية الثانية، كما نشرت السوفيت مجموعة من الوثائق السرية للاتصالات التى أجريت بين تركيا وألمانيا النازية، وهو الأمر الذى جعل الحكومة التركية فى حالة يرثى لها. وفى الثامن من أغسطس عام ١٩٤٩، سلمت روسيا تركيا مذكرة تتعلق بتعديل "معاهدة مونتيل" حيث طالبت بحق المشاركة فى الإشراف على مضايق البحر الأسود، وبالتالى تمكنت السوفيت من الدخول بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط. وفى الوقت نفسه كان هناك تأييد إيجابى من جانب السوفيت لنضال اليمنيين والأكراد الذين يعيشون فى تركيا ضد الحكومة التركية. ولم تكتفى السوفيت بذلك، إنما نشرت قوات

مسلحة تقدر بأكثر من مائة ألف جندى فى منطقة الحدود المتاخمة مع تركيا لتصبح قوة رادعة تمارس بها ضغوطها على تركيا. أما بالنسبة لإيران فوجدنا التأييد السوفيتى لطلب الحزب الديمقراطى الأذربيجانى المتعلق بإقامة حكومة وطنية ذات حكم ذاتى، كما تأسست جمهورية كردستان فى شمال إيران فى ديسمبر عام ١٩٤٥، بمساندة الجيش الأحمر الروس السوفيتى، بيد أن السوفيت أرجأت انسحاب قواتها من إيران انطلاقا من مصالحها الأمنية، ثم بعد ذلك تقدمت بشروط للانسحاب من إيران نذكرها كالتالى: ألا يسمح لأى قوى عظمى أخرى بالدخول إلى المناطق التى انسحب منها الجيش الأحمر السوفيتى، يجب على إيران أن تتنازل للسوفيت ولفترة طويلة من الزمن عن حق استغلال النفط الموجود بشمال إيران، ضرورة أن تتحرى إيران الدقة عند تسوية الحكم الذاتى الإذربيجانى.

أما بالنسبة إلى شعوب الشرق الأوسط، فكان هناك تأييد سوفيتى إيحابى لحركات التحرير الوطنية لهذه الشعوب، مطيحة بالنفوذ الاستعمارى البريطانى الفرنسى فى الشرق الأوسط. فنذكرعلى سبيل المثال أنه فى الوقت الذى قامت فيه فرنسيا بإنزال قواتها المسلحة فى بيروت عام ١٩٤٥م لاستعادة مستعمراتها فى الشرق الأوسط، حيث قذفت بالمدفعية المدن الساحلية لسوريا محاولة بذلك استعادة حكمها فى بيروت وسوريا، استنكرت الحكومة السوفيتية على الفور الأعمال العدوانية الفرنسية، وعلى جانب آخر وجدنا المساندة السوفيتية للشعب المصرى، عندما طلب إلغاء المعاهدة البريطانية المصرية الاستعبادية. والواقع أن التأييد السوفيتى لحركات التحرير الوطنية لشعوب الشرق الأوسط لقى استحسانا من جانب دول الشرق

الأوسط والقوة التقدمية، كما أن السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط أرست فى الوقت ذاته أساسا لكى توجد نفوذها بصورة كبيرة.

فترة خروتشيف: رفع خروتشيف بعد توليه مقاليد السلطة شعارات التنافس السلمى والتعايش السلمى والانتقال السلمى بين السوفيت والدول الرأسمالية الأجنبية لتتوغل القوة المؤثرة للسوفيت فى النواحى السياسية والاقتصادية فى العالم. وفى الوقت نفسه حسّنت السوفيت من علاقاتها مع الدول المحيطة فى الشرق الأوسط على نحو إيجابى، كما استمرت السوفيت فى تأييد حركات التحرير الوطنية لدول الشرق الأوسط، وبسطت نفوذها فى هذه المنطقة، وبالتالى أصبحت منافسة للدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى علاقتها مع دول الجوار فحافظت السوفيت دوما على علاقات جيدة مع أفغانستان (حيث أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام ١٩١٩م) كما وقعت الدولتان أيضا على اتفاقية جديدة للمساعدات الاقتصادية فى عام ١٩٤٥م. وجدير بالذكر أن تلك المساعدات السوفيتية التى حصلت عليها أفغانستان منذ عام ١٩٥٤م حتى عام ١٩٦٣م تقدر بـ ٥١٥ مليون دولار أمريكى[٢٥]، وفى نهاية عام ١٩٦٤ قام خروتشيف بزيارة إلى أفغانستان، مما عمل على استمرار تعزيز الاتصالات بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من المجالات. وفى ظل تحسن العلاقات السوفيتية التركية والسوفيتية الإيرانية، دعت السوفيت إلى استئناف المفاوضات المعنية بقضية الحدود السوفيتية الإيرانية فى عام ١٩٥٤، كما قدمت بعض التنازلات. وبعد مرور عامين دعا الرئيس السوفيتى الملك الإيرانى البهلوى إلى زيارة السوفيت لتحسين العلاقات بين البلدين. كما وقعت السوفيت مع تركيا اتفاقية المساعدات الاقتصادية عام ١٩٥٨م، وفى عام ١٩٦٣، أعرب خروتشيف عن رغبته فى

التخلى عن الإدارة المشتركة لمضايق البحر الأسود، مما أدى إلى تهدئة حدة التوتر نوعا ما فى العلاقات السوفيتية التركية.

وجدير بالذكر أن السوفيت استغلت الخلافات بين دول الشرق الأوسط والاستعمار الأجنبى والإمبريالية، واستمر الشعار السوفيتى بتأييد حركات التحرير الديمقراطية ومساندة القوى التقدمية، حيث رأت أن تقديم الدعم العسكرى لهذه الحركات يعد أهم وسيلة لتوسيع دائرة تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال نذكر أن العلاقات بين مصر والدول الأجنبية شهدت توترا شديدًا عندما رفعت مصر شعار مناهضة الإمبريالية والاستعمار بعد ثورة ١٩٥٢م، ففى ظل هذه الظروف انتهزت السوفيت هذه الفرصة لتبدأ فى التدخل فى العالم العربي. وفى هذا الشأن أمدت السوفيت مصر بكمية كبيرة من الأسلحة فى بداية الأمر، كما ساعدتها فى بناء سد أسوان، وعندما تعرضت مصر إلى العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى (ألا وهى حرب الشرق الأوسط الثانية) بصفة خاصة، أصدرت السوفيت عدة مرات بيانات ومذكرات دبلوماسية تستنكر فيها هذا العدوان الثلاثى، كما حذرت المعتدين من أنها ستضطر إلى استخدام "أروع الأسلحة" وإرسال قوات متطوعة "لإفشال العدوان الذى استهدف غزو مصر ولاستعادة السلام فى الشرق الأوسط". ومن هنا نرى حقيقة واضحة ألا وهي، أن المساندة السوفيتية كان لها أثر فى استمرار اعتماد مصر على روسيا على نحو متزايد، وبالتالى أصبحت مصر حليفا مهمًا للسوفيت فى الشرق الأوسط. ونذكر أنه فى الوقت الذى سارعت فيه السوفيت ببسط نفوذها فى العالم العربى مستغلة حادثة قناة السويس، نراها قد سيطرت بصورة سريعة على سوريا والعراق واليمن. ففى عام ١٩٥٦، أبرمت السوفيت مع سوريا اتفاقية المساعدات العسكرية، كما وقعتا على اتفاقية

التعاون الاقتصادى والتكنولوجى فى العام التالى، وفى عام ١٩٥٨ انتهزت السوفيت الفرصة الذهبية التى أعقبت وقوع الانقلاب فى العراق، وقامت بمساندة الحكومة الجديدة، حيث سارعت بإمدادها بكمية كبيرة من الأسلحة وبالمساعدات الاقتصادية أيضا، وكان للتأييد السوفيتى أثره فى حث العراق فى النهاية على تغيير موقفها تجاه الغرب، فرأينا العراق تنسحب من حلف بغداد، وهو الأمر الذى أطاح بالحصار الأمريكى على السوفيت. وفى ضوء الموقع الإستراتيجى الهام لمضيق باب المندب الذى يسيطر عليه اليمن، ظلت السوفيت محافظة دوما على علاقات جيدة مع اليمن (فقد وقع البلدان على اتفاقية التجارة الودية عام ١٩٢٨م) كما وقعت الدولتان على معاهدة الصداقة عام ١٩٥٥، وتجدر الإشارة إلى أن اليمن أسقط الأسرة الملكية الإقطاعية معلنا تأسيس الجمهورية اليمنية فى عام ١٩٦٢م، وفى ظل هذه الأحداث سارعت السوفيت بالإعلان عن تأييدها للسلطة الحاكمة الجديدة فى اليمن، كما منحتها مساعدات عسكرية وساعدتها هى ومصر على تدريب قواتها المسلحة، وبذلك قويت شوكة الجمهورية اليمنية الحديثة النشأة، كما أن ما قدمته السوفيت للجمهورية اليمنية يؤكد على منزلة السوفيت فى اليمن.

وصحيح أن النفوذ السوفيتى امتد سريعا فى الشرق الأوسط فى فترة خروتشيف، حيث وضعت السوفيت نهاية لهيمنة القوى العظمى الأجنبية وحدها على الشرق الأوسط، كما شهدت هذه الفترة تراجعا سريعا للنفوذ البريطانى الفرنسى من الشرق الأوسط تاركة تدريجيا ملعب الصراع على الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة والسوفيت.

فترة برجينيف: رأى برجينيف أن الفترة الانتقالية التى بدأت منذ الحرب الباردة وصولا إلى فترة تهدئة حدة التوتر بين القوى العظمى قد انتهت، لكن العالم يواجه فترة انتقالية أخرى متغيرة والتى تتحول من جديد

نحو فترة حرب باردة جديدة. وفى هذه الفترة أسرعت السوفيت من خطوات بسط نفوذها فى الشرق الأوسط. وفى هذا الصدد عززت السوفيت من نفوذها فى مصر، حيث امتد نفوذها إلى ضفتى النيل وشواطئ البحر الحمر والقرن الإفريقى محاولة بذلك تشكيل " معسكر سوفيتى" جديد لمواجهة الاحتواء الأمريكية، لدرجة انها قد ترسل جنودها إلى الولايات الجنوبية فى سبيل تحقيق سياسة الجنوب للسوفيت. وفى هذه الفترة حققت السوفيت الانتصارات كما كانت لها إخفاقات فى ظل الصراع الضارى بين الولايات المتحدة والسوفيت على الشرق الأوسط .

وصحيح أن السوفيت اغتنمت فرصة تورط الولايات التحدة فى حرب فيتنام آنذاك، واستغلت المواجهات الحادة بين الغالم العربى وإسرائيل فى تنمية وتطوير العلاقات مع الدول العربية معتمدة بشكل أساسى على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتية لتحقيق هذا الهدف. وفى ظل أحداث ما بعد حرب الشرق الأوسط الثالثة قامت فرقة الصواريخ السوفيتية وقائدو الطائرات السوفيتية ومستشارون عسكريون وما يقرب من عشرين ألف شخص محملين بالتجهيزات السوفيتية بالدخول إلى مصر بعد هذه الحرب بحجة الدفاع عن مصر، والحيلولة دون قيام إسرائيل بشن غارة جوية ثانية عليها. وفى إطار ذلك حصلت السوفيت على حق استغلال ميناء الإسكندرية وميناء بورسعيد وميناء مطروح وموانئ أخرى تطل على البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية إستراتيجية، كما سيطرت السوفيت على القواعد المصرية الموجودة فى مناطق مختلفة، وأرسلت مستشارين من القوات المسلحة إلى كل معسكر من المعسكرات المصرية (حتى بعض السرايا)، وفى ذلك الوقت سيطرت السوفيت على القوات المصرية كما توغلت نحو شمال أفريقيا، وهو الأمر الذى جعلها قادرة على مراقبة

تحركات الأسطول السادس الأمريكي فى البحر الأبيض المتوسط. لكن التدخلات والسيطرة السوفيتية أثارت استياء الجانب المصري. والواقع أن العلاقات المصرية السوفيتية شهدت تدهورًا شديدًا قبل وبعد حرب الشرق الأوسط الرابعة، حيث طُرد العسكريون السوفيتيون من مصر، ومن ثم اتجهت مصر تدريجيا نحو التكتل الغربي. وبالتالى أخذت الولايات المتحدة مكانة السوفيت فى مصر بصورة تدريجية. والحقيقة أن هذا الأمر يعتبر من أفدح الخسائر التى تعرضت لها السوفيت فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد شهدت فترة ما قبل حرب الشرق الأوسط الثالثة تدخلات الاتحاد السوفيتى فى شئون العراق وسوريا، فرأيناها ترسل بضعة آلاف من مستشاريها العسكريين، فضلاً عن إمداد البلدين بالأسلحة، كما أولت السوفيت اهتماما شديدا بعلاقتها مع كلٍ من العراق وسوريا بعد أن قطعت العلاقات السوفيتية المصرية، حيث وقعت مع كل من الدولتين تباعا على معاهدة التعاون الودية، كما حصلت على حق استغلال ميناء أم قصر فى العراق وميناء اللاذقية وميناء طرطوس الموجودتين فى سوريا. وفى الوقت ذاته أسرعت من أعمالها التوسعية إزاء القارة الأفريقية ومنطقة البحر الأحمر. وفى هذا الصدد قدمت السوفيت مساعدات إلى الصومال تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، كما أرسلت إليها أكثر من ألف مستشار عسكرى، وبذلك حصلت السوفيت على حق استغلال القاعدة البحرية الصومالية ببربرة، ولم تكتفى السوفيت بعلاقتها مع الصومال، بيد أنها وطدت مكانتها فى شمال اليمن وجنوبه من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لهما، كما وقعت معهما معاهدة التعاون الودية. ونذكر أن العلاقات بين السوفيت وجنوب اليمن كانت وطيدة للغاية، فقد حصلت السوفيت على الموافقة بإقامة

قاعدة عسكرية على جزيرة سوقطرى ببحر العرب، بعد أن استحوذت على حق استغلال ميناء عدن، وبالتالى أصبح جنوب اليمن حليفا عسكريًا للسوفيت. وعلى الجانب الآخر اهتمت السوفيت أيضا بتوسيع نطاق نفوذها فى شمال أفريقيا، محاولة تشكيل جبهة معادية للولايات المتحدة مكونة من العراق وسوريا وجنوب اليمن والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الدول والجهات حتى تستطيع إيقاف التأثيرات السلبية المصاحبة للتغييرات السياسية فى مصر.

وفى نهاية عام ١٩٧٩م، أرسلت السوفيت قواتها لاحتلال أفغانستان حيث، بلغ عددهم نحو مائة وعشرين ألف جندى[٢٦]. فهذا التحرك السوفيتى يعتبر أول عمل عسكرى تشنه السوفيت على منطقة غير مدرجة ضمن دول أعضاء معاهدة حلف وارسو بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب الكامنة وراء الاحتلال السوفيتى لأفغانستان لا تكمن فقط فى رغبتها فى مساندة السلطة الأفغانية الحاكمة المقربة من السوفيت فحسب، إنما ترجع بشكل أساسى إلى رغبتها فى تحقيق أهدافها الإستراتيجية الملتوية بالسيطرة على الخليج الفارسى، تلك الأهداف تتبلور فى امتلاك السوفيت قاعدة عسكرية فى البحر الأحمر وخليج عدن من ناحية الجنوب، وأن تكون مدعومة بأسطول بحرى يتولى القيام بدوريات فى المحيط الهندى، أما من ناحية الغرب فهناك سوريا والعراق، وهما من الدول المقربة من السوفيت، أما من ناحية الشمال فهناك القوات العسكرية المكونة من بضع عشرة فرقة عسكرية منتشرة على الحدود الإيرانية والتركية. كما أن الخطوة الأخيرة للأهداف الإستراتيجية السوفيتية تتمثل فى وجود قوات سوفيتية قوامها أكثر من مائة ألف جندى، توجد على بعد ٥٠٠ متر من الخليج

الفارسي. والواقع أن إرسال السوفيت لقواتها إلى أفغانستان كان له الفضل فى تطبيق "سياسة الجنوب" على نحو كامل.

فترة جورباتشوف: طرأت على السياسة الدبلوماسية السوفيتية تغييرات ضخمة متأثرة بأفكار "الفكر الجديد" لـ"جورباتشوف" بعد توليه زمام السلطة، ويرى جربتشوف أنه لا يمكن التوصل إلى أى أهداف سياسية من خلال الحرب النووية فى الوقت الحالى، وأن هذه الزوابع النووية ستقضى على الاشتراكيين والرأسماليين معا، كما دعا إلى "أن الحوار يعتبر رمزًا ومطلبًا لا تتغاضى عنهما السياسة العالمية"[٢٧]. وفى هذه الفترة لم تعد السوفيت تمارس" سياسة المواجهات الجديدة"، إنما أصبحت السياسة السوفيتية الجديدة تتمثل فى "سياسة السلام والتضامن والتعاون"، وفى ظل مسيرة التطبيق الملموس لهذه السياسة اتخذت السوفيت إجراءات سياسية فاعلة.

أما على صعيد تسوية قضية الصراع العربى الإسرائيلى دعت السوفيت دوما إلى ضرورة وجود "ضمان دولي". كما اقترحت فى عام ١٩٨٦م وفى عام ١٩٨٧م، إلى عقد مؤتمر دولى للشرق الأوسط بمساندة دول مجموعة الشراكة الأوربية. أما الولايات المتحدة فلم تجد وسيلة لإقصاء السوفيت عن مسيرة السلام فى الشرق الأوسط، حيث أصبح الرئيس السوفيتى جورباتشوف ونظيرة الأمريكى مسئولين عن الإشراف على مؤتمر السلام للشرق الأوسط الذى عقد فى مدريد فى أكتوبر عام ١٩٩١، كما أن القيام بالأعمال الدبلوماسية متعددة الأطراف تعد ميزة أخرى لسياسة جورباتشوف فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى الحرب العراقية الإيرانية فكانت السوفيت على اتصال بالجانب العراقى والإيرانى أثناء الحرب، حيث تقدمت باقتراحات ملموسة لتسوية النزاع سلميًا.

إن ما بدر من السياسة السوفيتية الجديدة قد أشار إلى أن الشرق الأوسط لم يعد "ميدانًا مصغرًا" للمواجهات السوفيتية الأمريكية، ففى الوقت الذى واصلت فيه السوفيت تطوير علاقاتها الودية مع الدول الصديقة، كانت تعمل على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل والسعودية، كما قامت بتطبيع العلاقات مع مصر وأقامت علاقات دبلوماسية مع الإمارات وعمان، وبذلك شهدت العلاقات بين السوفيت ودول الشرق الأوسط تحسنا إلى حد ما، كما امتد النفوذ السوفيتى إلى هذه الدول. وقد أدركت الحكومة السوفيتية من خلال "الفكر الجديد" أنه لا جدوى من استمرار استخدام الطرق العسكرية فى تسوية القضية الأفغانية، فالصورة الدولية للسوفيت قد تضررت بشكل كبير بسبب هذه الحرب، كما أسفرت فى الوقت نفسه عن خسائر بشرية ومادية، لذلك قررت السوفيت سحب القوات السوفيتية بشكل كامل من أفغانستان فى فبراير عام ١٩٨٩، حيث أجرت حوارا مع قوى المقاومة الأفغانية لتسوية القضية الأفغانية وعلى أساس حماية المصالح السوفيتية فى أفغانستان.

والحقيقة أن حدة التوتر بين السوفيت والولايات المتحدة الأمريكية تقلصت تدريجيا بعد لقاء الرئيس السوفيتى والأمريكى مرتين فى عام ١٩٨٩، وفى عام ١٩٩٠، حيث اقترح الرئيس بوش فكرة "التخلى عن سياسة الاحتواء" التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السوفيت، وإقامة علاقات تعاون لتنسيق وتسوية أى صراع إقليمي. إن المشاكل الداخلية وتقلص مراكز القوى التى تعرضت لها السوفيت جعلها تعتبر الولايات المتحدة شريكا لها فى تسوية قضايا النزاع الإقليمى، فما بدر من السوفيت من ردود أفعال أثناء أزمة الخليج وحرب الخليج، يؤكد بوضوح هذه المسألة.

الهوامش

(١) مـؤلف سلسلـة التاريخ بجامعة دجونج شان "تاريخ مبسط للعالم" : دار نشر جوانغ تونغ ١٩٧٤.

(٢) "لماذا تريد مناقشة الكتاب الأبيض" و"مؤلفات ماوتسى تونغ"، دار نشر رينمين طبعة عام ١٩٦٩ ص ١٣٩.

(٣) الكاتب الأمريكى بروستردينى "دراسة شاملة للسياسة الخارجية الأمريكية"، دار نشر المعارف العالمية ١٩٨٨ ص ١٦٠.

(٤) ريتشى برنار"الدول العظمى فى الشرق الأوسط"، دار نشر سبرينغر بنيويورك، طبعة عام ١٩٨٧، ص ٥٨ حتى ص ٦٢.

(٥) كتاب "الدبلوماسية"، الصادر فى شهر يناير عام ١٩٥٨.

(٦) نفس الهامش رقم ٤ ص ٦٢ وص٦٣.

(٧) انظـر "صحـيفـة الواشنطن بوست" الصادرة فى الخامس عشر من شهر أغسطس عام ١٩٧٩.

(٨) المؤلف تشين يوجيو "اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج وإستراتيجية الـنفط" و"غرب آسيا وشمال أفريقيا" العدد السادس عام ١٩٩١.

(٩) نفس الهامش رقم ٤ ص ٦٨.

(١٠) "مقتطفات من اقتصاد الشرق الأوسط" ، الصادرة يوم الثالث والعشرين من شـهر أكتوبر عام ١٩٩٢.

(١١) المؤلف ليودينغ دينغ "تاريخ العلاقات السوفيتية الشرق أوسطية" ص ٢٨٠.

(١٢) انظر "تقرير السياسة الخارجية" الصادر عن الرئيس الأمريكى الاسبق نيكسون فى الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٧١.

(١٣) نفس الهامش رقم ٤ ص١٤٠.

(١٤) نفس الهامش رقم ٤ ص ١٣٧ حتى ص ١٣٨

(١٥) نفس الهامش رقم ٤ ص ١٢٧ .

(١٦) نفس الهامش رقم ٤، طالع صفحة رقم ٥٥ حتى صفحة ٥٧.

(١٧) نفس الهامش رقم ٤، طالع صفحة رقم ١٦٦.

(١٨) نفس الهامش رقم ٤، طالع صفحة رقم ١٠١.

(١٩) جورج كريك البريطانى "الشرق الأوسط فى الفترة من عام ١٩٤٥، حتى عام ١٩٥٠"، دار نشر ترجمة شنغهاى،عام ١٩٨٠ ص ٦٢.

(٢٠) الخمس عشرة دولة هى أفغانستان، إيران، العراق، لبنان، ليبيا، السعودية، تركيا، اليمن، السودان، إسرائيل، تونس، المغرب، اليونان المجاورة للشرق الأوسط، باكستان، إثيوبيا وغيرها من الدول.

(٢١) نفس الهامش رقم ٤ ص ٦٩.

(٢٢) انظر صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة فى الحادى والعشرين من يناير عام ١٩٨٠.

(٢٣) تتمثل أهم إجراءات العقوبات التى فرضتها الإدارة الأمريكية على الاتحاد السوفيتى لإرسال قواته إلى أفغانستان، والتى أعلنتها فى الثالث والعشرين من يناير ١٩٨٠ كالتالى: إرجاء مناقشة المعاهدة الأمريكية السوفيتية للحد من الأسلحة الإستراتيجية، وقف عملية بيع السلع التصديرية بما فى ذلك الأسلحة الحديثة وغيرها من الأسلحة الإستراتيجية المهمة وتقليلها، وضع قيود على حقوق الصيد للاتحاد السوفيتى فى السواحل البحرية، تراجعت الولايات المتحدة عن عملية شحن سبعمائة طن من المواد الغذائية التى تم الاتفاق عليها بالفعل إلى الاتحاد السوفيتى، أوقفت الأولمبياد المنعقدة فى موسكو عام ١٩٨٠.

(٢٤) "تقرير الشرقى الأدنى" الأمريكى الصادر فى العاشر من يونيه عام ١٩٨٣.

(٢٥) الكاتب ليووانغ دونغ "دليل الشرق الأوسط"، دار نشر نينغ شيا رينمين، طبعة عام ١٩٨٩، ص١٩٩.

(٢٦) نفس الهامش رقم ٤ ص١٣٠

(٢٧) الكاتب قسطنطين نيكولانفي: "الفكر السياسى الجديد: المنبع، القوة الخفية، المستقبل"، دار نشر الأخبار بموسكو، طبعة عام ١٩٩٠، ص ١٢.

الباب الثالث

تدخلات واعتداءات الدول العظمى على دول الشرق الأوسط

الفصل الأول

نضال دول الشرق الأوسط لحماية استقلالها السياسى والاقتصادى

تغييرات ضخمة شهدها العالم مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد لقيت الدول الفاشية الإمبريالية كألمانيا وإيطاليا واليابان هزيمة فادحة، كما تهاوت القوى الاستعمارية البريطانية الفرنسية القديمة، حيث حدثت تغييرات ضخمة على التركيبة العالمية وعلى أهم الخلافات على مستوى العالم، وظهر المعسكر الإمبريالى بزعامة الولايات المتحدة والمعسكر الاشتراكى بزعامة الاتحاد السوفيتى تباعًا، كما انبثقت موجات جديدة من حركات التحرير الوطنى.

وتجدر الإشارة إلى" وجود نوعين من الصراع وثلاثة أنواع من القوى فى الشرق الأوسط، فالصراع بين القوى الإمبريالية يمثل النوع الأول، وهو الصراع الذى ظهر بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، وبين الولايات المتحدة وفرنسا من جهة أخرى، أما الصراع بين الإمبريالية والقوميات المضطهدة فهو يمثل النوع الثانى. أما بالنسبة إلى أنواع القوى الثلاثة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية الإمبريالية الكبرى تمثل النوع الأول من القوى، أما بريطانيا وفرنسا فهما تمثلان النوع الثانى من القوى، حيث

تحتلان المرتبة الثانية، أما القوميات المضطهدة فتمثل النوع الثالث من القوى"[١]. والواقع أن الحروب بثت روح اليقظة في كثير من شعوب المستعمرات الآسيوية والأفريقية على نحو متزايد. فنشط ظهور حركات التحرير الوطني، كما وجدنا أن دول الشرق الأوسط نالت استقلالها واحدة تلو الأخرى مؤسسة بذلك دولتها الوطنية في ظل النضال الوطني للتحرير المناهض للإمبريالية والاستعمار. وإذا أردنا أن نتعرف على المضمون الرئيسي للعلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ منتصف القرن الماضي بعد الحرب العالمية الثانية فلننظر إلى نضال دول الشرق الأوسط من جهة وصراع الدول الاستعمارية الكبرى والدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط من جهه أخرى، حيث يتبلور هذا المضمون بالتفصيل في كفاح دول الشرق الأوسط لتحقيق الاستقلال الوطني والتحرير ونضالها من أجل الحفاظ على سيادتها وتنمية اقتصادها القومي بعد الاستقلال وصراع الدول الاستعمارية الكبرى لحماية حكمها الاستعماري، كذلك صراع الدول العظمى على الشرق الأوسط في فترة الحرب الباردة وما بعدها من أجل حماية مصالحها الشخصية ومحاولة السيطرة على هذه المنطقة. ومما لا شك فيه أن المضمون الرئيسي للعلاقات الدولية في الشرق الأوسط كان له تأثير مهم للغاية إزاء الوضع في الشرق الأوسط وعلى التنمية الاجتماعية للمنطقة.

إن انتصار الحرب المناهضة للفاشية، والضعف الذي لحق بالدول الاستعمارية الإمبريالية ذات الطراز القديم أسهما في إيقاظ شعوب الشرق الأوسط التي عانت من الاضطهاد المزدوج الإمبريالي والإقطاعي، فرأينا مشاركة شعوب كثيرة حتى بعض أفراد القبائل وأمراء القبائل وشخصيات

من الطبقة الأرستقراطية والدينية فى نضال التحرير الوطنى المناهض للإمبريالية والاستعمارية بهدف تحقيق الاستقلال الوطني. والواقع أن طرد قوات الاحتلال الاستعمارية البريطانية والفرنسية وإلغاء المعاهدات الجائرة التى ينطوى عليها شكل استعبادى وإنهاء حكم الانتداب للتحالف الدولى وتحقيق الاستقلال يعتبر من الأهداف الرئيسية للنضال من أجل التحرير الوطنى فى دول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الصعيد الاقتصادى لجأت دول الشرق الأوسط – بعد استقلالها السياسى – إلى ممارسة سياسة " التأميم " وإجراءات أخرى لحماية مصالحها الاقتصادية القومية ولتوطيد نتائج الاستقلال السياسي. وفى ظل هذا الكفاح اتبعت دول الشرق الأوسط سياسة الدمج بين النضال السياسى والنضال الإقتصادى، كما قامت بتعزيز المشاورات والتعاون فيما بينها، وتوسيع نطاق نفوذها من خلال تأسيس بعض المنظمات الإقليمية.

ففى بداية فترة ما بعد الحرب شُنت حملات جماهيرية ضخمة فى مصر، سوريا، لبنان، العراق، الأردن، إيران، حيث طالبت برحيل قوات الاحتلال الاستعمارية البريطانية والفرنسية.

وجدير بالذكر أن التحالف الدولى أخضع سوريا ولبنان بالقوة إلى الحكم الفرنسى بعد الحرب العالمية الأولى، لكن حكومة فرنسا الحرة بزعامة كاترو أعلنت استقلال سوريا ولبنان فى عام ١٩٤١، بهدف الحصول على التأييد السورى واللبنانى أثناء الحرب العالمية الثانية، كما ألغى الانتداب على هاتين الدولتين فى عام ١٩٤٣، وتعهدت فرنسا بسحب قواتها من سوريا ولبنان بعد انتهاء الحرب، لكن بريطانيا أرسلت قواتها لترابط

فى سوريا ولبنان فى أثناء الحرب بحجة الحيلولة دون وقوع أى تهديدات من جانب الدول الفاشية. أما بالنسبة إلى الشأن السورى واللبنانى بعد إلغاء حكم الانتداب، فقد أجريت الانتخابات فى سوريا ولبنان على التوالى فى يوليو عام ١٩٤٣، لتشيكل حكومة وطنية، كما أجرى مندوبا الحكومة السورية واللبنانية مفاوضات مع مندوب فرنسا فى مايو عام ١٩٤٥، حيث طالبا فرنسا وبريطانيا بسحب قَواتهما من البلدين، إلا أنه فى واقع الأمر لم يرغب المستعمرون فى التنازل بسهولة عن المستعمرات الغنية بمصالحها الضخمة. لذلك رأينا فرنسا تصدر بياناً معلنة أنها لن تجرى أى مفاوضات إلا بعد التوقيع على اتفاقية تضمن المصالح الفرنسية فى سوريا ولبنان فى شتى المجالات، كما أنزلت فى الوقت ذاته مجموعة كبيرة من قواتها فى هاتين الدولتين مستخدمة قوة السلاح فى تهديد الشعب السورى واللبنانى، إلا أن الأعمال العدوانية للاستعمار أثارت موجة من الاحتجاجات الحادة من جانب الشعب السورى واللبنانى، حيث اندلعت الإضرابات والمظاهرات المناهضة لفرنسا فى كل المدن السورية واللبنانية، وفى ذلك الوقت سقط القناع عن الاستعمار الفرنسى لنرى ما يخفيه من شراسة من خلال ممارسة فرنسا للأعمال القمعية الشرسة إزاء الجماهير المتظاهرة فى دمشق وغيرها من المدن منذ اليوم التاسع عشر حتى اليوم العشرين من شهر مايو عام ١٩٤٥، بيد أن الجماهير المتظاهرة لم تقف مكتوفة الأيدى أمام ما يحدث، فرأيناها تبادر برد العدوان وذلك بشن حرب الشوارع فى معظم المدن. أما على الجانب الآخر فقد شنت قوات الاحتلال الفرنسية هجومًا بالمدفعية على دمشق فى نهاية شهر مايو، مما أسفر عن وقوع مجزرة، حيث بلغ عدد القتلى

والجرحى ألفى شخص. إلا أن أعمال العنف للاستعمار لم ترهب قلوب الشعب السورى واللبنانى بل على العكس أثارت فيهم روح المقاومة الشرسة، فوجدنا التأييد القوى للشعب السورى واللبنانى لحكومتهما عندما تقدمتا إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة بشكوى فى فبراير عام ١٩٤٦، حيث أكدت الحكومتان على أن استمرار بقاء القوات البريطانية والفرنسية فى أراضيهم يعد بمثابة انتهاك صارخ لسيادة دول أعضاء الأمم المتحدة، وفى نهاية الأمر اضطرت قوات الاحتلال البريطانية والفرنسية إلى الانسحاب من سوريا ولبنان فى شهر مايو وأغسطس من عام ١٩٤٥، حيث يرجع الفضل فى ذلك إلى كفاح الشعب السورى واللبنانى القوى ومساندة شعوب العالم لسوريا ولبنان وإلى الضغوط التى مارسها المجتمع الدولى على قوات الاحتلال.

أما بالنسبة إلى العراق فهى منطقة خضعت لحكم الانتداب البريطانى فى عام ١٩٢٠، إلا أن استمرار الانتفاضة ونضال المقاومة من جانب الشعب العراقى أجبرا المستعمرين البريطانيين على الموافقة على استقلال العراق فى شهر أغسطس عام ١٩٢١، بيد أن المستعمرين البريطانيين المعروفين بدقة الحساب وبعد التفكير، أجبروا الحكومة العراقية العميلة على إبرام سلسلة من المعاهدات الجائرة، من بينها "المعاهدة البريطانية العراقية" لعام ١٩٣٠، والتى طغى تأثيرها مقارنة بالمعاهدات الأخرى، فهذه المعاهدة نصت على أن بريطانيا لها الحق فى أن ترابط قواتها فى العراق وفى الإبقاء على قواعدها العسكرية هناك والتمتع بالامتيازات الأجنبية، كما منحت بريطانيا حق استخدام الطرق العامة، وطرق السكة الحديد، المطارات والموانئ العراقية وكثير من الامتيازات الأخرى. ومن هنا نرى أن

الاستقلال الذى نالته العراق ما هو إلا استقلال مزيّف، والحقيقة أن العراق كانت لاتزال تابعة لبريطانيا، حيث كان هناك ١٨٠ ألف جندى من القوات البريطانية مرابطين فى العراق أثناء الحرب العالمية الثانية، كما واصلت هذه القوات السيطرة على العراق بعد انتهاء الحرب .

وتجدر الإشارة إلى أن الانتصار الذى حققته الحرب المناهضة للفاشية شجع الشعب العراقى على النضال من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى وحمايته. وفى ظل تنامى مشاعر الجماهير الشعبية المعادية لبريطانيا يومًا بعد يوم، اضطرت حكومة السويدى إلى إعلان رغبتها فى إجراء مفاوضات مع بريطانيا فى بداية عام ١٩٤٦، لتعديل "المعاهدة البريطانية العراقية" لعام ١٩٣٠، لكن بريطانيا سارعت بممارسة الضغوط على حكومة السويدى، كما أجبرت السويدى على الاستقالة من الحكومة فى شهر مايو من نفس العام لحماية حكمها الاستعمارى، حيث تولى العميل عمر، المؤيد لبريطانيا، منصب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، وقد مارس عمر فور توليه منصبه سياسة الضغط والأعمال القمعية إزاء القوة الديمقراطية الوطنية، كما منع التيارات الحزبية من ممارسة عملها، وقام بمصادرة عشرين صحيفة. وجدير بالذكر أن سياسة الضغط التى مارستها المجموعة الحاكمة فى العراق أثارت روح المقاومة لدى الشعب العراقى، حيث اندلعت موجة من الإضرابات والمظاهرات فى كل أنحاء العراق مطالبين بإلغاء المعاهدات الاستبدادية وتحقيق استقلال وطنى حقيقى. ففى شهر يوليو عام ١٩٤٧، نظم عمال البترول بحقول النفط بكركوك إضرابًا ضخمًا، أحدث ضجة عارمة فى أوساط السلطة الحاكمة فى العراق وأصداء لدى المستعمرين البريطانيين،

وهو الأمر الذى دفع المستعمرين البريطانيين إلى اتخاذ قرار بخفض أعداد القوات المرابطة فى العراق، وفى الوقت نفسه صيغت معاهدة جديدة لتحل محل "المعاهدة البريطانية العراقية" لعام ١٩٣٠، حيث وقعت بريطانيا مع الحكومة العميلة فى العراق على معاهدة استبدادية جديدة " بتسماوس" فى الخامس عشر من شهر يناير لعام ١٩٤٨، حيث نصت على أن بريطانيا لها الحق فى إقامة قاعدة عسكرية فى العراق، وعلى بقاء القوات البريطانية فى العراق فى حالة الحرب أو إذا ما تعرضت المصالح المشتركة إلى تهديدات، كما نصت أيضًا على تشكيل لجنة الدفاع المشترك البريطانية العراقية. والواقع أن هناك تشابهًا بين هذه المعاهدة الجديدة ومعاهدة عام ١٩٣٠، من حيث الجوهر فى أن العراق كانت لا تزال خاضعة للسيطرة البريطانية بناء على هذه المعاهدة الجديدة. لكن الشعب العراقى لم يسمح بأن يحل عهد من الأغلال القديمة محل عهد من القيود الجديدة، لذلك استمرت الإضرابات والمظاهرات فى أنحاء البلاد لبضعة أشهر، كما اندلعت الانتفاضات المسلحة فى بعض المدن، وأشارت الإحصائيات إلى أن عدد الجماهير التى شاركت فى هذا النضال بلغ أكثر من ٣٠٠ ألف شخص. وفى ظل هذه الأحداث اضطر مجلس الشعب العراقى تحت وابل من ضغوط الجماهير الشعبية على رفض اعتماد المعاهدة الجديدة التى تتعارض مع المصلحة الوطنية. بذلك نرى أن النضال الباسل للشعب العراقى أفشل المؤامرات التى حاول بها المستعمرون البريطانيون دون جدوى حماية حكمهم الاستعمارى ومواصلة استعبادهم للشعب العراقى.

أما بالنسبة لإيران فنذكر أن بريطانيا أسست شركة النفط البريطانية الإيرانية فى إيران عام ١٩٠٩، بهدف الاستيلاء على الثروات النفطية الإيرانية، فهذه الشركة لم تستول على الثروات النفطية الإيرانية فحسب، إنما احتلت مكانة أعلى من الحكومة الإيرانية، كما أصبحت لها امتيازات كثيرة، حيث أسست دولة داخل الدول الإيرانية، فهى لا تخضع إلى قيود القانون الإيرانى، بل وصل الأمر إلى درجة وجود رجال من الشرطة وقوات تابعة لهذه الشركة مسيطرة على الوضع السياسى فى إيران. وفى الثانى والعشرين من أكتوبر عام ١٩٤٧، أجاز المجلس النيابى الإيرانى - تحت ضغوط شديدة من جانب حركات الاستقلال الوطنى - قانون يطالب الحكومة الإيرانية بإجراء مفاوضات مع شركة النفط البريطانية الإيرانية واضعة فى اعتبارها أن هدفها يتمثل فى ضمان المصلحة الوطنية الإيرانية بالنسبة للثروات الطبيعية. وفى ظل المفاوضات التى بدأت عام ١٩٤٨، تقدمت الحكومة الإيرانية بمبدأين، المبدأ الأول يتمثل فى أن الحكومة الإيرانية لها الحق فى السيطرة على جميع أعمال الشركة، كما ينبغى على الطرفين أن يتقاسما أرباح الشركة مناصفة، لكن بريطانيا لم تعر أى اهتمام لهذا المبدأ، بل على العكس أجبرت الحكومة الإيرانية على إبرام "اتفاقية إضافية" لتأكيد حقها فى استخراج النفط من جنوب إيران فى ظل الصراع الأمريكى البريطانى على النفط الإيرانى. والواقع أن هذه الاتفاقية الإضافية التى أغضبت الشعب الإيرانى على نحو متزايد - كانت الفتيل الذى أشعل ثورة تأميم النفط الإيرانى. كما وجدنا الجماهير الشعبية الإيرانية بجميع فئاتها تشن حملات واسعة النطاق، داعية إلى إلغاء معاهدة الإيجار

والتنازل الموقعة عام ١٩٣٣، ومطالبة بتأميم صناعة النفط فى إيران رافضة التصديق على الاتفاقية الإضافية. وجدير بالذكر أن "موسى تاى" وغيره أعلنوا عن تنظيم "الجبهة الوطنية" فى أكتوبر عام ١٩٤٩، أما فى نهاية عام ١٩٥٠، تأسست جمعية النضال الإيرانى ضد شركات النفط الإمبريالية، وفى عام ١٩٥٢، تغير اسم هذه الجمعية لتصبح جمعية النضال ضد الإمبريالية، إن هذه الجمعية لها الفضل فى دفع حركة تأميم النفط الإيرانى نحو الأمام، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد تنامى نضال الشعب الإيرانى الذى يعمل على حماية ثروات النفط الوطنية والمعارض لشركة النفط الإيرانية العراقية ليصبح جزءًا من النضال الموجه ضد الإمبريالية والاستعمارية، والساعى نحو تحقيق حملات التحرير الوطنية لاستقلال البلاد. وتحت الضغوط القوية التى مارستها حركات التحرير الوطنية المعادية للإمبريالية والاستعمارية، صوّت مجلس الشعب الإيرانى ضد "الاتفاقية الإضافية" فى شهر يناير عام ١٩٥١، كما وافق على قرار تأميم صناعة النفط فى إيران. وفى العشرين من شهر يونيه عام ١٩٥١، أعلنت الحكومة الإيرانية تغيير اسم شركة النفط البريطانية الإيرانية ليصبح اسمها شركة النفط الوطنية الإيرانية، كما أعلنت أنها تسلمت إدارة مصنع تكرير البترول بعبادات ومصنع تكرير البترول بنفط شاه وكرمان شاه، كما تسلمت إدارة مؤسسات البيع بالتجزئة الموجودة فى المناطق كافة، وأودع دخل الدولة فى حساب الحكومة الإيرانية. ورغم أن تدبير بريطانيا المكائد كتقديم مجموعة العاملين البريطانيين فى شركة النفط البريطانية الإيرانية السابقة استقالتهم، ثم قيامها بحشد قواتها على الحدود الإيرانية مهددة باستخدام قوة السلاح، فإن

تلك الوسائل لم تتمكن من إيقاف حركة التأميم فى إيران، وهو الأمر الذى حث الإمبريالية البريطانية والأمريكية على تدبير انقلاب عسكرى فى أغسطس عام ١٩٥٣، حيث ساندت عميلها الإيرانى الرشيدى على تولى زمام السلطة. ونذكر أن الرشيدى – فور توليه زمام منصبه – قام باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، كما تخلى تمامًا عن مبدأ تأميم النفط وقام بتسليم مسئولية إدارة الثروات النفطية الإيرانية إلى إدارة مالية دولية، وبذلك فشلت حركة التأميم للشعب الإيرانى.

وعلى الرغم من فشل حركة تأميم النفط الإيرانى، فإن تأثيرها كان كبيرًا على منطقة الشرق الأوسط، فنرى أن هذه الحركة دفعت العراق نحو التقدم بطلب تسليم شركة النفط العراقية إلى أملاك الدولة فى مارس عام ١٩٥١، كما بدأ شعب دولة البحرين معارضته على الاستيلاء الأمريكى على الثروات النفطية فى شهر يوليو، كما طالبوا بتسليم شركة النفط البحرينية بالولايات المتحدة إلى ملكية الدولة، أما الشعب اللبنانى فقد سمعنا نداءاته القوية تطالب بعودة الشركات الفرنسية والأمريكية والشركات الأجنبية إلى ملكية الدولة .

أما بالنسبة إلى مصر، فرغم أن بريطانيا اعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى عام ١٩٢٢، فإن الحكم الاستعمارى كان لايزال مستمرًا على مصر، كما أبرمت بريطانيا فى عام ١٩٣٦ "المعاهدة البريطانية المصرية " الاستبدادية، حيث نصت هذه المعاهدة على أنه يمكن للقوات البريطانية أن ترابط فى القناة، وأن بريطانيا لها الحق فى استخدام الموانئ ومرافق المواصلات الجوية. أما بعد الحرب العالمية الثانية فشهدت حركات الاستقلال الوطنية بمصر مرحلة جديدة، فقد تقدمت الحكومة

المصرية بطلب تعديل "معاهدة التحالف المشترك البريطاني المصرى" إلى بريطانيا فى ديسمبر عام ١٩٤٥، إثر الضغوط التى تعرضت لها من جانب هذه الحركات الوطنية، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت التفاوض بشأن هذا الطلب. وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال التعسفية البريطانية أثارت غضب الشعب المصرى، وهو الأمر الذى دعا الشعب المصرى إلى شن حملة ضخمة من المظاهرات، فشاهدنا ما حدث فى مصر من إضرابات وطنية وإضرابات الطلبة المناهضة لبريطانيا فى فبراير عام ١٩٤٦، حيث شارك قرابة مائة ألف شخص فى المظاهرات بالقاهرة رافعين شعار " جلاء القوات البريطانية من مصر"، إلا أن القوات البريطانية والحكومة المصرية مارستا أعمال قمعية إزاء الجماهير المتظاهرة، مما أسفر عن قتل وجرح بضع مئات من الأشخاص. وفى الثالث من مارس من نفس العام بدأت شخصيات مصرية من جميع الأوساط بشن موجة من النضال الشامل، فخرج إلى شوارع القاهرة فقط نحو أكثر من مئة ألف شخص، وقاموا بتنظيم مظاهرات ضخمة ضد بريطانيا. وفى ظل هذه الأحداث لم تقف بريطانيا موقف المشاهد، فأبرمت مع الحكومة المصرية برئاسة صدقى "بروتكول صدقى المكتوب" فى أكتوبر عام ١٩٤٩، حيث حاولت استغلال هذا البروتوكول فى تهدئة حدة نضال الشعب المصرى ضد بريطانيا، لكن الشعب المصرى عارض الاتفاقية الخائنة التى تسمح لبريطانيا باستمرار تمركز قواتها فى مصر، وتمسك الشعب بنضاله ضد بريطانيا، وهو الأمر الذى دعا الحكومة المصرية إلى أن تُقدم فى النهاية على إلغاء "معاهدة التحالف المشترك البريطانى المصرى" فى السابع من أكتوبر عام ١٩٥١.

وفى عام ١٩٥٢ قامت حركة الضباط الأحرار بثورة ٢٣ يوليو، وأسقطت الأسرة الملكية للملك فاروق محرزة نصرًا عظيمًا على الإمبريالية والإقطاعية. ورغم انسحاب القوات البريطانية من مصر، فإن قناة السويس كانت لا تزال تحت سيطرة المستعمرين البريطانيين والفرنسيين، كما استمرت الانتهاكات على السيادة المصرية ووحدة تراب أراضيها، وتعرضت المصالح الاقتصادية بصورة مستمرة إلى السلب والنهب. وجدير بالذكر أنه تم الانتهاء من حفر قناة السويس خلال عشر سنوات، تحملت مصر خلال هذه الفترة نفقات حفر القناة كافة، كما لقى أكثر من مائة ألف عامل مصرى مصرعه من جراء أعمال السخرة التى تعرضوا لها أثناء الحفر، لذلك نرى" أن قناة السويس شيدت بأرواح ودماء وأشلاء الشعب المصرى"[٢]، بيد أن المستعمرين البريطانيين والفرنسيين قد سيطروا على قناة السويس بعد تشييدها، فلبريطانيا ولفرنسا ٩٦% من أسهم شركة القناة، كما استولى المستعمرون على معظم أرباح القناة. والواقع أن شركة قناة السويس كانت دولة داخل دولة أقامتها كل من بريطانيا وفرنسا فى مصر، حيث كان لهذه الشركة محطة إذاعية خاصة وعلم خاص بها، وكانت باريس مقرا لمجلس الإدارة ولجمعية حاملى الأسهم اللتان تسيطران على السلطة فى الشركة. لذلك فإن استعادة سيادة القناة أصبحت مطلبًا موضوعيًا لترسيخ الاستقلال الوطنى على نحو متزايد، وفى هذا الشأن تصدت الحكومة المصرية لضغوط الدول الأجنبية العظمى، وبمساندة الجماهيرية الشعبية أعلن عبد الناصر قرار بتأميم الشركة الدولية لقناة السويس فى السادس والعشرين من شهر يونيه عام ١٩٥٦، حيث نص القرار على عودة قناة

السويس إلى ملكية الدولة، وتسليم جميع الأموال الخاصة بها إلى مصر، وأن تحل كليا جميع الهيئات القائمة على إدارة الشركة، حيث ستتولى هيئة مشكلة من الجانب المصرى الإشراف على أعمال الشحن البحرى فى القناة. وعلى الجانب الآخر عارضت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سياسة التأميم فى مصر، متحججة بأن قناة السويس تتمتع بصفة دولية، حيث كانت تحمى بذلك مصالحها الخاصة فى الشرق الأوسط. كما عقدوا فى لندن مؤتمرًا دوليًا يتعلق بمسألة قناة السويس، وذلك للتدخل فى شئون مصر الداخلية، بيد أن بريطانيا وفرنسا أسرعتا بعد فشل مؤتمراتهما فى تعبئة قواتها للقيام بأعمال عسكرية.

وعلى صعيد آخر استعانت دول الشرق الأوسط بكل أشكال التضامن والتعاون لدفع عجلة التنمية لحركات الاستقلال والتحرير الوطنى للشرق الأوسط، ولتعزيز قوة النضال ضد الإمبريالية والاستعمارية. كما تأسست جامعة الدول العربية رسميا فى مارس عام ١٩٤٥، ففى بداية الأمر كانت مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن والسعودية واليمن أعضاء فى جامعة الدول العربية، ثم انضمت جميع الدول العربية إلى هذه الجامعة فى السبعينيات. وجدير بالذكر أن أهداف جامعة الدول العربية تتمثل فى تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء، وتنسيق سياسة الدول الأعضاء وتحقيق التعاون المتبادل، والدفاع عن استقلالهم وسيادتهم، والاهتمام بشئون ومصالح الدول العربية، والسعى وراء إقامة تعاون قوى بين الدول الأعضاء على الصعيد المالى والاقتصادى وفى مجال المواصلات والاتصالات والمجال الثقافى والمسائل المتعلقة بالجنسية والتأشيرة ورفاهية المجتمع وحماية الصحة وغيرها من المجالات. أما بالنسبة إلى العلاقات الداخلية فإن المبادئ التى

نادت بها جامعة الدول العربية تتمثل فى المساواة بين الدول الأعضاء بصرف النظر عن حجم الدولة وحماية سيادة الدول الأعضاء، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، كما تمت صياغة "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول أعضاء جامعة الدول العربية" فى عام ١٩٥٠، بناء على دعوى من مصر والسعودية، حيث نصت هذه المعاهدة على أنه فى حالة تعرض أى طرف من الدول الموقعة على المعاهدة إلى عدوان مسلح، فإن هذا العدوان يعتبر عدوانًا على كل الدول العربية، وقد شكل وزراء خارجية ووزراء الدفاع للدول الموقعة على المعاهدة لجنة للدفاع المشترك، وقاموا بتنسيق سياساتهم الخارجية والدفاعية والأعمال العسكرية، وفى ظل ترجمة هذه المعاهدة على أرض الواقع قامت جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة اقتصادية وثقافية وتعليمية وعلمية وغيرها من اللجان المتخصصة للتنسيق بين سياسات دول الأعضاء فى المجالات الأخرى، وهو الأمر الذى جعل من جامعة الدول العربية قوة سياسية فى غاية الأهمية فى منطقة الشرق الأوسط، ومساندة لحركات التحرير بالدول العربية ودول الشرق الأوسط المعادية للإمبريالية والاستعمارية، وساعية نحو تحقيق الاستقلال الوطنى، نذكر على سبيل المثال مساندة جامعة الدول العربية للشعب المغربى والتونسى والجزائرى أثناء مقاومته للحكم الاستعمارى الفرنسى، كما ساندت الشعب المصرى على استعادة قناة السويس، وقدمت دعمًا لدول الإمارات الخليجية حتى تتخلص من الحكم الاستعمارى وتحقق الاستقلال الوطنى، ومن هنا نرى أنه كان لجامعة الدول العربية دور مهم فى الإسراع بتفكيك المنظومة الاستعمارية. ورغم تشابه النظم السياسية لدول الشرق الأوسط التى نالت استقلالها واحدة

تلو الأخرى، فإنها اتبعت بدرجات متفاوتة سياسة مستقلة معادية للإمبريالية والاستعمارية، حيث وضعت نهاية عصر الاستعمار والسيطرة على دول الشرق الأوسط. أما على صعيد الشئون الدولية فقد أصبحت دول الشرق الأوسط تلعب دورا محددا. وفى عام ١٩٥٤ تقدمت خمس دول من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا باقتراح حول عقد مؤتمر الأفروآسيوى، حيث حظى هذا الاقتراح بردود فعل إيجابية من جانب دول الشرق الأوسط المستقلة، كما كان لهذا الاقتراح أثره في تعزيز التضامن والتعاون بين هذه الدول وغيرها من الدول الأفروآسيوية. وقد تم افتتاح أعمال المؤتمر بإقامة حفل عظيم فى مبنى ضخم ومستقل بباندونغ فى الثامن عشر من أبريل عام ١٩٥٥، حيث شارك فى هذا المؤتمر تسع وعشرين دولة أفريقية وآسيوية، كانوا يمثلون مليارًا وخمسمائة مليون فرد من شعوبهم، من بينهم اثنتا عشرة دولة من دول الشرق الأوسط (وهى أفغانستان، مصر، إيران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، واليمن) شاركوا فى هذا المؤتمر، وفى ظل هذا المؤتمر تم التغلب على الكثير من الصعوبات، كما صدق فى النهاية على "البيان المتعلق بتعزيز السلام والتعاون العالمى". أما بالنسبة إلى المبادئ العشرة التى أوضحها المؤتمر فقد أصبحت فيما بعد أساسا للتعايش السلمى والتعاون الودى بين الدول المعترف بها دوليًا.

إن دول الشرق الأوسط كانت كغيرها من الدول الأفريقية والآسيوية، حيث سبق وأن تعرضت إلى اضطهاد متعمد من جانب القوى العظمى الآسيوية كما تحكم الآخرون فى مصيرها، وهو الأمر الذى دعاها إلى إطلاق نداءات هزت العالم بأثره، حيث نادت بالاتحاد ضد

الإمبريالية والاستعمارية في المؤتمر الأفروآسيوى. وفـي ظـل القـرارت المتعلقة بالقضايا الشعبية للأراضى التابعة للاستعمار، أعلن بشكل جدى فى هذا المؤتمر أن الاستعمار بجميع أشكاله يعد بمثابة رأس الأفعى التى ينبغى استئصلها بسرعة، كما أعرب البيان المشترك للمؤتمر بوضوح عن مواجهة ما قامت به الدول العظمى من حشد للتكتلات العسكرية بهدف التـدخل فـى شئون الدول ذات المناطق المركزية، أنه" لن يسمح باعتبار ما قامت به الدول العظمى بمثابة آلية تسيطر من خلالها على الدول الصغرى". وقد أطلق فيما بعد على الأفكار التى تدعو شعوب الدول إلى مناهضة الإمبريالية والاسـتعمار والسعى وراء تحقيق الاستقلال الوطني والنضال معـا لتحقيـق التـضامن والتعاون وحماية السلام العالمى "بأفكار باندونغ". وجدير بالذكر أن المشاركة الإيجابية لدول الشرق الأوسط أنجحـت المـؤتمر الأفروآسـيوى، كمـا أن الانتصار الذى حققه المؤتمر أعطى حركات التحرير الوطنية لدول الـشرق الأوسط دفعة نحو الأمام، كما أصبح التضامن والتعاون والتأييد المتبادل بين دول الشرق الأوسط وغيرها من الدول الأفروآسيوية قوة رئيـسية لنـضال العالم الثالث ضد الإمبريالية والاستعمارية المهيمنة.

أما إذا تطرقنا إلى الحديث عن ثروات هـذه المنطقـة، فنذكـر أن الثروات النفطية الوفيرة فى منطقة الشرق الأوسط (والتى تمثل نحـو ثلثـى احتياطى النفط فى العالم) أصبحت ثروات إسـتراتيجية تتـصارع الـدول العظمى عليها باستماتة. والـواقع أن نفط الشرق الأوسط أصـبح كـشجرة الذهب التى تجنى منها الرأسمالية الأجنبية الاحتكارية أرباحا فاحـشة، كمـا تعتبر منطقة الشرق الأوسط البؤرة الرئيسية التـى تتنـافس عليهـا الـدول

العظمى منذ فترة طويلة من الزمن. وقد استطاع الاتحاد المالى للنفط للـدول العظمى أن يسيطر على عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه وتكريره ونقله وبيعه، وغيرها من عمليات إنتاج وتسويق نفط الشـرق الأوسط مـن خـلال إبرام معاهدات جائرة، مما أتاح للدول العظمى الفرصة لنهب أرباح وثروات الشرق الأوسط إلى أقصى حد، وفى الوقت نفسه مارس هذا الاتحاد سيطرته السياسية الصارمة على الدول المنتجة للنفط. وشعرت دول الشرق الأوسـط بالاستياء الشديد تجاه ما تقوم به شركات النفط الأجنبية الكبرى مـن سـلب ونهب لثرواتها بصورة فادحة، هذا الاستياء أسفر عنه استمرار دول الشرق الأوسط فى كفاحها ضد هذه الأعمال.

وفى ظل ما تقوم به الدول العظمى فى المنطقة أدركت دول الـشرق الأوسط تدريجيًا أنه ينبغى عليها تعزيز الكفاح المشترك للقوة الذاتية، وذلـك إذا أرادت الحصول على حقوقها ومصالحها. وفى عام ١٩٦٠ قررت إحدى شركات النفط الأمريكية "سينزس" للمرة الثانية خفض أسعار النفط من جانب واحد بمقدار ١٠%. وفى ظل مواجهة الآثار الخطيرة الناجمة عن انخفـاض أسعار النفط، اضطرت دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط إلى التصدى لهـذا الأمر، فقام ممثل خمس دول منتجة للنفط وهى العراق والـسعودية وإيـران وفنزويلا (حيث كانت صادرات النفط لهذه الدول تمثـل ٨٠% مـن حجـم صادرات النفط العالمى حينذاك) بعقد مؤتمر فى بغداد بدعوة من الـسعودية فى سبتمبر عام ١٩٦٠، حيث أعلنوا عن تأسيس منظمة الـدول المـصدرة للنفط، وعن أنهم سيتخذون من الكفاح المشترك وسـيلة للمطالبـة بـضمان الحقوق والمصالح الشرعية للدول المنتجـة للنـفط، وعن إلغاء قرار خفض

أسعار البترول. وفى يناير عام ١٩٦٨، أعلنت الدول العربية المنتجة للنفط عن تأسيس المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط لتعزيز ما بينهم من تعاون وتضامن على نحو متزايد. وفى ظل الكفاح - طويل الأمد - الذى قامت به شعوب الشرق الأوسط ضد الإمبريالية والاستعمار فى سبيل تحقيق التحرير الوطنى ولحماية الاستقلال الوطنى، أدركت هذه الشعوب تدريجيا أن ما تمتلكه من ثروات نفطية لا يعتبر ثروة قيمة تعمل على تنمية اقتصادها الوطنى فحسب، إنما هى بمثابة سلاح فاعل موجود لحماية نضالها السياسى الساعى وراء تحقيق الاستقلال الوطنى. وقد ترجم هذا إلى أرض الواقع حينما استخدمت الدول العربية النفط باعتباره وسيلة سياسية فى معارضة العدوان الثلاثى البريطانى على مصر، وذلك عندما اندلعت حرب قناة السويس فى بداية عام ١٩٥٦. كما أنه فى ظل حرب عام ١٩٦٧، سبق وأن استخدمت هذه الدول سلاح النفط وحظرت تصديره لبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية، إلا أن سلاح النفط لم يكن له أى تأثير سياسى قوى نظرا لعدم وجود تنسيق بين سياسات الدول العربية المنتجة للنفط فى ظل وجود خلافات داخلية. بيد أن الأمر كان مختلفا أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، حيث تعلمت الدول العربية من الدروس السابقة وقامت بتنسيق سياستها، واتخذت سلسلة من الإجراءات الموحدة كرفع أسعار النفط وتخفيض الإنتاج وحظره وتأميمه وزيادة أسعار الأسهم على فترات متوالية.

إن استخدام الدول العربية المنتجة للنفط النفط باعتباره سلاحًا فى كفاحها المتواصل ساند النضال العسكرى والسياسى الدول العربية الموجودة على جبهة القتال، كما أطاح بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهما من

الدول العظمى التى تحاول بصفة دائمة السيطرة على الشرق الأوسط. ونذكر أن سلاح النفط كسر حالة اللاسلم واللاحرب التى أوجدتها الدول العظمى فى الشرق الأوسط، كما أحدث هزة ضخمة فى عالم الرأسمالية بأثره.

إن خفض الإنتاج من النفط وحظره يعتبر دائما ومنذ فترة طويلة من الزمن الكارت الأخضر الذى تسيطر به الدول العظمى على دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، كما تتدخل فى شئون هذه الدول، لكن أصبح فى حرب أكتوبر السلاح القاطع الذى استطاعت الدول العربية المنتجة للنفط استخدامه فى حماية مصالحها وحقوقها الوطنية، وفى الوقوف فى وجه سيطرة الدول العظمى، وما حدث بالتفصيل هو كالتالى : فى السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٧٣ قررت منظمة الدول العربية المصدرة للنفط خفض الكمية الإنتاجية من النفط بنسبة ٥% كل شهر، حيث تم تحديد هذه النسبة بناء على الكمية الإنتاجية من النفط فى شهر سبتمبر من العام نفسه، وقررت خفض حجم الإمدادات النفطية إزاء الدول غير الصديقة بناء على مدى تأييد هذه الدول لإسرائيل، كما اتخذت قرار فرض عقوبات على الولايات المتحدة بصفة خاصة. ونذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدرت قائمة الدول التى أعلنت عن وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، ثم أعقب ذلك إعلان كل من قطر والسعودية والكويت حتى الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط على التوالى عن فرضها حظر النفط إزاء الولايات المتحدة وهولندا. ونذكر أن ما اتخذته الدول العربية فى شهر ديسمبر من قرارات بحظر النفط على البرتغال وروديسيا وجنوب أفريقيا ما هو إلا رد فعل رسمى لتعبر به عن شكرها إزاء ما قامت به الدول الأفريقية من قطع

العلاقات مع إسرائيل، ولتعبر به عن مساندتها لنضال شعوب القارة الأفريقية ضد الإمبريالية والاستعمارية والتفرقة العنصرية. كما قامت الدول العربية في الوقت المناسب بزيادة نسبة حقوقها في أسهم النفط، واتخذت بعض إجراءات التأميم فضلا عن إجراءات رفع سعر النفط وخفض الإنتاج وحظره. حيث رأت هذا الأمر يتحقق على أرض الواقع عندما توصلت الكويت وشركة النفط الأجنبية إلى اتفاق يقضي بزيادة نسبة مشاركتها في الأسهم إلى ٦٠%، كما زادت كذلك نسبة الأسهم المساهمة لدولة قطر والإمارات من ٢٥% إلى نسبة ٦٠%، وذلك في يناير عام ١٩٧٤. كما قامت العراق بتأميم أسهم الرأسماليين الأمريكيين والهولنديين الموجودة في شركة النفط بالبصرة وغيرها من الشركات في العاشر من أكتوبر عام ١٩٧٣، أما السعودية فقامت بتأميم النفط في نهاية أواخر عام ١٩٧٤، وأدرجت الكويت وقطر تباعا شركات النفط الأجنبية تحت قائمة ملكية الدولة في أواخر عام ١٩٧٤ وبداية عام ١٩٧٥، لزيادة حقوقها من الأسهم، وأعلنت البحرين عن تأميم النفط في أبريل عام ١٩٧٨.

إن الدول العربية المنتجة للنفط استخدمت النفط باعتباره سلاحًا لتأييد الدول العربية التي نشرت قواتها استعدادا للحرب، فما قامت به هذه الدول أظهر مدى قوة التضامن والتعاون بين هذه الدول، كما وجه ضربة قوية إلى ما تقوم به الدول العظمى تجاه منطقة الشرق الأوسط من تدخلات، وأطاحت بالهيمنة الأمريكية. وفي مواجهة ما قامت به الدول العربية من إجراءات "خاصة" بحظر النفط، اضطرت الدول الأجنبية إلى خفض استهلاكها من الطاقة لمواجهة أزمة النفط، وفي ذلك الوقت أصدر الرئيس الأمريكي

نيكسون كثيرًا من الإجراءات الطارئة، حيث تضمنت هذه الإجراءات وضع قيود على سرعة السيارات على ألا تتجاوز ٥٠ كيلومترًا، كما طلبت الشركة الفيدرالية للنقل الجوى بتقليص عدد رحلاتها الجوية بنسبة ١٠% وغيرها من الإجراءات. أما بالنسبة إلى هولندا فأصدرت الحكومة الهولندية قرارا بمنع استخدام السيارات الخاصة في يوم الأحد، كما ستكون العقوبة مصير كل من يخالف هذا القرار. وفى ظل هذه الأزمة أجرى حوار بين دول أوربا الغربية واليابان اللتين تعتمدان بدرجة كبيرة على نفط الشرق الأوسط، والدول العربية واحدة تلو الأخرى للتخلص من المشاكل الناجمة عن أزمة الطاقة، كما أبرمت اتفاقية الإمداد بالنفط طويلة الأمد بين هذه الأطراف للغرض ذاته. والواقع أن دول أوربا الغربية أجرت تعديلات على سياستها تجاه الدول العربية، حيث أعربت عن ضرورة احترام الشرعية للشعب الفلسطيني، وأنه يتعين على إسرائيل الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧. أما بالنسبة إلى اليابان فقامت بتعديل موقفها أيضا، حيث وضعت ما يسمى "بسياسة الشرق الأوسط الجديدة".

إن كفاح الدول العربية المنتجة للنفط ضد الهيمنة من خلال استخدام النفط بوصفه سلاحًا لم يقتصر دوره على استعادة حقوق السيطرة على إنتاج النفط وحقوق الإمداد وتأييد نضال الدول العربية الموجوده على جبهة القتال فحسب، إنما شجع على النضال ضد الإمبريالية والاستعمارية في دول العالم الثالث. وفى خلال عام ١٩٧٤، فقط أقبل معظم دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام على إقامة علاقات التعاون بشكل متوالٍ، كما عملت على تأسيس منظمة الدول المنتجة للمواد الخام كالموز والألومنيوم

والحديد وسبع مواد أخرى؛ حيث صرحت هذه المنظمة أن عصر السيطرة والسرقة والنهب التى كانت تمارسها الدول العظمى، كما يحلو لها دون قيود إزاء دول الشرق الأوسط والعالم الثالث، قد انتهى دون رجعة.

الفصل الثانى

الأعمال التخريبية للدول العظمى فى منطقة الشرق الأوسط وتخطيطها لتشكيل تكتلات عسكرية فى المنطقة

فى حقيقة الأمر، بدأ صراع جديد للدول العظمى إزاء الشرق الأوسط فى الوقت الذى لم تنته فيه بعد الحرب العالمية الثانية. ورأينا أن مؤتمر موسكو الذى عقد فى أكتوبر عام ١٩٤٣، يعكس الخلافات وصراعات الدول العظمى فى ظل التنافس على الشرق الأوسط، ففى هذا المؤتمر أجرى وزراء خارجية الولاياتَ المتحدة والسوفيت وبريطانيا مناقشات إزاء "البيان المشترك المتعلق بالقضية الإيرانية ما بعد الحرب" حيث رفضت السوفيت بشدة استمرار بقاء المستشارين الأمريكيين فى إيران بعد الحرب.

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة واصلت إقصاء وإضعاف مكانة بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط لتحل محلها تدريجيا مستغلة قوة اقتصادها المتضخم أثناء الحرب، والخلافات التى نشبت بين دول الشرق الأوسط والاستعمار البريطانى والفرنسى. كما قامت ببسط نفوذها إلى أقصى حد فى منطقة الشرق الأوسط حتى تحقق أطماعها بالهيمنة على العالم، وفى هذا الشأن أصبحت القضية الفلسطينية المفتاح الذهبى الذى يمكّن الولايات المتحدة

الأمريكية من التدخل فى الشرق الأوسط. وعلى صعيد دور الولايات المتحدة فى قضية الشرق الأوسط سبق أن أجاز الكونجرس الأمريكى مشروع قرار "وعد بلفور" فى عام ١٩٢٢. وفى التاسع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٤٧، أجازت الأمم المتحدة القرار المتعلق بقضية الإدارة المستقبلية لفلسطين، وهو "قرار تقاسم السلطة" وذلك تحت ضغط من الولايات المتحدة التى طوعت قوتها لخدمة أهدافها. فهذا القرار أعطى بعضًا من الشرعية لإقامة الدولة الإسرائيلية. وفى إطار المساندة الأمريكية للدولة الجديدة سارعت الولايات المتحدة بالاعتراف بالدولة الإسرائيلية الجديدة بعد ست عشرة دقيقة فقط من إعلان تأسيس دولة إسرائيل فى الرابع عشر من أبريل عام ١٩٤٨. وهكذا تقدمت إسرائيل سريعا لتصبح دولة قوية فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل المساندة الأمريكية والدول الأخرى الأجنبية لإسرائيل، حيث أصبحت هذه الدولة حليفة للولايات المتحدة فى المنطقة يعتمد عليها بشكل كبير، ونقطة محصنة تمكن الولايات المتحدة من أن تصبح كفئًا وندًا للسوفيت فى منطقة الشرق الأوسط. إن تفسير حدوث الصراع العربى الإسرائيلى والذى استمر نصف قرن من الزمن، يرجع إلى أن الخلافات بين عرب فلسطين واليهود، والتى نشبت إثر إقامة الدولة الإسرائيلية تحولت إلى نوع آخر من الخلافات وهى الخلافات. بين الدول العربية وإسرائيل، كما تضمنت هذه الخلافات الصراع على المصالح القومية والخلافات القومية والخصومات الدينية وغيرها من الخلافات فضلا عن تدخلات الدول العظمى فى المنطقة، وبالتالى أصبح هذا الصراع أحد أكثر الخلافات الرئيسية فى ظل التطور الاجتماعى فى الشرق الأوسط بعد الحرب. ورغم أن الصراع العربى

الإسرائيلى يشهد مرحلة من التسوية السياسية فى الوقت الحالى، فإن هذه التسوية لا تزال معلقة. بيد أن ما أحدثه الصراع العربى الإسرائيلى طويل الأمد من إرهاصات شديدة وواسعة لن تتلاشى فى فترة زمنية قصيرة. لم تتورع الدول العظمى على استخدام شتى الوسائل للتدخل فى شئون الشرق الأوسط لحماية مصالحها الشخصية فى المنطقة، فقد استعانت هذه الدول بالطرق الاقتصادية والضغط السياسى باعتبارها وسائل للتدخل والسيطرة على دول الشرق الأوسط، وقد وصل الأمر إلى درجة ممارستها المباشرة للأعمال التدميرية والتخريبية وقيامها بالتحريض على الإنقلاب العسكرى فى هذه الدول، وقد سارت الدول الأجنبية دوما على هذا النهج فى تعاملاتها مع الثورات الديمقراطية الوطنية لدول الشرق الأوسط، إما لحماية نفوذها أو الحصول عليها أو بسطها فى المنطقة وذلك منذ بداية فترة ما بعد الحرب حتى انتهاء الحكم الاستعمارى المباشر إزاء الشرق الأوسط (فى بداية السبعينتيات). ونذكر أن ما مارسته هذه الدول فى المنطقة أدى إلى حدوث تغييرات حادة فى الأوضاع السياسية فى دول الشرق الأوسط، كما أصبحت تلك الممارسات أحد العوامل الرئيسية للاضطرابات طويلة الأمد التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مصر موجات من النضال المعادى لبريطانيا لإنهاء الحكم الاستعمارى الذى ظل بعد الحرب العالمية الثانية، لكن بريطانيا لم تقف مكتوفة الأيدى، إنما مارست مرارًا ضغوطًا على الحكومة المصرية العميلة، وهو الأمر الذى أدى إلى تفاقم الخلافات القومية والطبقية بشدة، كما شهدت الأوضاع السياسية مرحلة من الاضطرابات الشديدة. وفى ظل هذه الظروف تناوبت الحكومات

مرارًا، ففى النصف الأول من عام ١٩٥٢ (قبل ثورة ٢٣ يوليو) شهدت الساحة السياسية فى مصر حدوث خمسة تغييرات وزارية. وصحيح أيضا أن ما مارسته الدول العظمى فى سوريا من أعمال تخريبية متكررة جعلت من سوريا أكثر دولة فى الشرق الأوسط شهدت ساحتها وقوع انقلابات عسكرية بشكل متكرر، حيث بلغ عددها عشرة انقلابات فى عشرين عامًا فى الفترة ما بين عام ١٩٤٩م حتى عام ١٩٧٠م (وهذه الانقلابات لا تشمل العديد من الانقلابات التى حدثت بصورة فردية)، فكان يحدث انقلاب سياسى بمعدل مرة كل عامين تقريبا. وفى هذا الصدد نذكر أن الفترة الزمنية ما بين نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، كانت من أشهر الفترات التى شهدت وقوع انقلابات سياسية بشكل متكرر، فقد وقعت خمسة انقلابات سياسية فى الفترة ما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٤ وهى كالتالى:

شن قائد ضباط المشاه السورى عصام انقلابًا عسكريًا تحت مظلة المساندة الأمريكية فى ٣٠ مارس عام ١٩٤٩، مدعيا أنه زعيم ورئيس لسوريا، كما أعلن حل البرلمان السورى وإلغاء الأحزاب السياسية. وقام الضابط سامى الحناوى بانقلاب سياسى بتحريض من بريطانيا فى ١٤ أغسطس عام ١٩٤٩، مما أدى إلى الإطاحة بنظام حكم القائد عصام ثم نفذ فيه حكم الإعدام كما انتخب سامى الحناوى باعتباره رئيسًا لسوريا فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٩. شنت مجموعة من العسكريين تحت قيادة العقيد أديب الشيشكلى انقلابًا عسكريًا بمساندة الولايات المتحدة واعتقلت الحناوى فى ١٩ ديسمبر عام ١٩٤٩، لكن هذه المجموعة احتفظت بجزء من نفوذ التيار البريطانى المقرب إليهم فى ظل الحكومة والبرلمان السورى. واستمرت

سلسلة الانقلابات، حيث شن أديب انقلابًا سياسيًا بتحريض من الولايات المتحدة للمرة الثانية فى ٢٨ نوفمبر عام ١٩٥١، حيث أطاح بحكومة الموظفين البريطانيين التى شكلت منذ عامين، كما أصبح أديب ديكتاتورًا مستبدًا فى سوريا باستلامه سلطتها، إلا أن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد فقط شن الضباط المقربون للتيار البريطانى انقلابا سياسيا فى ٢٦ فبراير عام ١٩٥٤، مما ترتب عليه الإطاحة بالحكم الاستبدادى لأديب، كما استعاد هشام الأتاشى الرئيس السورى الأسبق منصبه الرئاسى، ثم تم تعيين صبرى العسلى رئيسًا للوزراء[٣]. ويمكننا أن نرى من خلال الأمثلة السابقة التى تناولت بالذكر الانقلابات السياسية، أن الدول العظمى مارست أعمالا تخريبية متكررة من أجل الصراع على سنوريا، ففى عام واحد فقط، وهو عام ١٩٤٩م، حرضت الدول العظمى على القيام بثلاثة انقلابات سياسية فى سوريا، مما جعل الهيئات الحكومية الوطنية غير قادرة على ممارسة سلطتها بشكل طبيعى فى ظل الأوضاع السياسية شديدة الاضطراب، وبالتالى فإننا لن نستطيع أن نتحدث عن دور هذه الهيئات فى دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا رأينا أن دول الشرق الأوسط أصبحت دون شك ضحية فى ظل صراع الدول العظمى. كما أن منظومة الاستعمار قد تعرضت إلى ضربات شرسة مع النهوض النشط لحركات التحرير الوطنية فى دول الشرق الأوسط، حيث أدركت الدول العظمى الأجنبية صعوبة استمرار الحكم الاستعمارى القديم، مما دعا بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول العظمى إلى الصراع على التخطيط التدريجى لتشكيل شتى أنواع التكتلات العسكرية والمنظمات الإقليمية، محاولة الاستعانة بهذه

المنظمات فى مواجهة تيار حركات التحرير الوطنية التى نهضت بقوة العاصفة، وفى إحداث انقسام بين دول الشرق الأوسط والحفاظ على حكمها الاستعمارى فى المنطقة بصورة دائمة وكبح جماح الاتحاد السوفيتى أيضا. وفى يوم الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٥١، طرحت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع تركيا – بعد تأسيس الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلسى – على مصر اقتراحا تدعو فيه إلى تأسيس "مركز لقيادة الشرق الأوسط" حتى تمتد نفوذ حلف الناتو إلى منطقة الشرق الأوسط، وفيما بعد تسلمت حكومة كل من سوريا، لبنان، العراق، السعودية، اليمن، الأردن، إسرائيل وغيرها من حكومات الدول هذا الاقتراح، محاولة بذلك ضم هذه الدول إلى هذه المنظمة. وفى ضوء التصورات الأمريكية فإن من ينضم إلى مركز قيادة الشرق الأوسط من الدول يستطيع الحصول على مساعدات عسكرية والتمتع بحماية الدول الداعية إلى تأسيس هذه المنظمة، إلا أنه من المعروف أن كل من له حقوق عليه أيضا واجبات، حيث سيتعين على الدول المشاركة فى الوقت نفسه أن تضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية ووسائل مواصلاتها وموانيها تحت سيطرة مركز القيادة، حتى تكون جاهزة للاستعانة بها تحت إطار موحد، كما يتعين أيضا ضم مركز " قيادة الشرق الأوسط" مع حلف الناتو. بيد أن شعوب الشرق الأوسط قامت بمظاهرات ضخمة لمعارضة انضمام حكوماتها إلى مركز قيادة الشرق الأوسط بعد أن أدركت تماما ما تدبره الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من مؤامرات لتشكيل مركز قيادة الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن نتيجة الاستفتاء الشعبى الذى أجرته إحدى

الصحف السورية على ثمانمائة شخص، أوضحت أنه لم يوافق على اقتراح الانضمام إلى مركز قيادة الشرق الأوسط سوى ستة أشخاص. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط فقد عارضت معظمها فكرة الانضمام، ولم توافق سوى سوريا والعراق، إلا أن الحكومة العراقية والسورية – فى ظل المعارضة الشديدة للجماهير الشعبية – اضطرتا إلى الاستقالة كتعبير عن اعتذارهما للمواطنين عما بدر منهما. وسارعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بضم تركيا إلى حلف الناتو فى فبراير عام ١٩٥٢، بعد فشل خطة إقامة مركز قيادة الشرق الأوسط. ولم ترفع الولايات المتحدة راية الاستسلام، فقد تقدمت كمحاولة أخرى وبشكل آخر بمشروع تشكيل "منظمة الدفاع المشترك بالشرق الأوسط" محاولة بذلك ضم الدول العربية وإيران وأفغانستان ودول أخرى إلى هذه المنظمة، وذلك فى أكتوبر عام ١٩٥٢، إلا أن شعوب الشرق الأوسط عارضت بشدة وللمرة الثانية هذا المشروع الذى حاولت الولايات المتحدة تطويعه للسيطرة على دول الشرق الأوسط. ورأى الرأى العام فى مصر أن الانضمام إلى أى منظومة للدفاع المشترك تابعة لمنظمة أجنبية يعد بمثابة خيانة لحقوق الشعب العربى، وفى مايو عام ١٩٥٣، أعربت ثمانى دول عربية مشاركة فى مؤتمر وزراء الخارجية لجامعة الدول العربية، الذى عقد فى القاهرة، عن رفضهم مشروع تأسيس أى تكتلات عسكرية فى الشرق الأوسط من قبل الدول الأجنبية. وبذلك ذهبت خطة تشكيل الولايات المتحدة والدول الأجنبية لتكتلات عسكرية فى الشرق الأوسط أدرج الرياح مرة أخرى.

وقد اضطرت الولايات المتحدة – بعد توالى فشل مخططاتها لإقامة "مركز قيادة الشرق الأوسط" "ومنظمة الدفاع المشرك" فى الشرق الأوسط –

إلى التخلى عن حلم انضمام دول الشرق الأوسط إلى تكتلات عسكرية. لكن الولايات المتحدة لم تقف مكتوفة الأيدى عند هذا الأمر، إنما قامت بتغيير سياستها تجاه الشرق الأوسط، كما لجأت إلى الطرق الملتوية ودبرت خطة لانضمام دول الشرق الأوسط الرئيسية وبشكل تدريجى وجماعى إلى تكتل عسكرى جديد. وفى إطار ذلك أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وزير خارجيتها دالاس إلى الشرق الأوسط فى مايو عام ١٩٥٣، للقيام بجولة تفقدية، حيث طرح الوزير الأمريكى على الفور – بعد عودته – تصوراته عن مشروع إقامة تكتل عسكرى جديد، أطلق عليه" مشروع دالاس"، وكانت النقاط الرئيسية لفحوى هذا المشروع تتمثل فى عدم تدخل الولايات المتحدة والدول الأجنبية الأخرى بشكل مباشر فى تشكيل تكتلات عسكرية، إنما تكون مسئولة عن مساندة عملائها فى المنطقة. وها هى تركيا قد لعبت دورًا رئيسيًا فى هذا الأمر، عندما دعت إلى عدم انضمام إسرائيل إلى التكتلات العسكرية فى المرحلة التمهيدية للتقليل من معارضة الدول العربية، واللجوء إلى سياسة شاملة فى ظل تفعيل هذا الأمر، ففى البداية يتم تشكيل تكتل عسكرى صغير يطلق عليه اسم " تحالف الشمال" يضم كلاً من تركيا والعراق وإيران وباكستان وغيرها من الدول، ومن ثم يتوسع هذا التكتل تدريجيًا ليضم دولاً أخرى. ونذكر أن من أهم أسباب اختيار الولايات المتحدة تركيا بوصفها عميلة لها ترجع إلى أن تركيا تلقت كميات ضخمة من المعونات الأمريكية بعد الحرب، كما أنها أصبحت دولة عضوًا فى حلف الناتو عام ١٩٥٢، وفى الوقت نفسه تتمتع تركيا باعتبارها دولة إسلامية بالقدرة على ممارسة نشاطها فى منطقة الشرق الأوسط بسهولة. وفى إطار هذه التحركات

شهد اليوم الثانى من أبريل عام ١٩٥٤، توقيع الاتفاقية التركية الباكستانية بتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية. فتركيا وباكستان لهما دورًا مهمًا، فبغض النظر عن قدرتهما على كبح جماح الاتحاد السوفيتى أو إدخال الدول العربية فى تكتلات عسكرية، ترجع أسباب هذا الدور المهم إلى موقع باكستان المتميز، حيث تقع بين جنوب آسيا وغرب آسيا، كما أنها تتقابل من بعيد مع تركيا، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولتين تشكلان وضعًا محكمًا إستراتيجيًا. وفى الحادى والعشرين من أبريل ١٩٥٤، أبرمت الولايات المتحدة مع إيران اتفاقية المساعدات العسكرية بعد التوقيع على الاتفاقية التركية الباكستانية. كما وقعت الولايات المتحدة مع باكستان اتفاقية المساعدات للدفاع المشترك، وبذلك تم الانتهاء من الخطوة الأولى لإقامة "تحالف الشمال"، وفيما بعد بدأت الولايات المتحدة سلسلة من الأعمال التى تهدف إلى إدخال الدول العربية فى تكتلات عسكرية، ففى يناير عام ١٩٥٥، وبتدبير من الولايات المتحدة قام الرئيس التركى بزيارة إلى بغداد ودمشق وبيروت، وشهد شهر فبراير من العام نفسه إبرام معاهدة المساعدات المتبادلة والتعاون المتبادل بين الحكومة التركية والعراقية فى بغداد، وهو ما يسمى بـ"حلف بغداد". والواقع أن هذه المعاهدة تعد امتدادًا للاتفاقية التركية الباكستانية، كما أنها أسهمت فى توسيع نطاق التأثير الأمريكى فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد استغلت العلاقات التقليدية البريطانية مع العراق ولجأت بشتى الوسائل والطرق لإقحام نفسها باعتبارها طرفًا فى معاهدة بغداد، كما نافست الولايات المتحدة على حق قيادة التكتلات العسكرية فى الشرق حتى لا تتعرض النفوذ البريطانية التقليدية إلى مزيد من

الضربات، وحتى تستغل العلاقات التقليدية مع العراق. ونــرى أن الجهــود البريطانية جنت ثمارها، وذلك عندما انضمت بريطانيا إلى حلف بغداد فــي أبريل عام ١٩٥٥. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف موقف المتفرج، فقد أقدمت باكستان، في ظل التحريض الأمريكي، علــى إدمــاج الاتفاقيــة التركية الباكستانية مع" معاهدة بغداد" في يوليو عام ١٩٥٥، وهكذا انــضمت باكستان رسميا إلى " معاهدة بغداد " في شهر سبتمبر، وفي ٣ نوفمبر عــام ١٩٥٥، انضمت إيران بعد تغير موقفها إلى المعــاهــدة. وكــان ما ســبق من اندماج وانضمام ما هو إلا تمهيد لعقد ممثلي الخمس دول التي انــضمت إلى معاهدة بغداد مؤتمرًا في العاصمة العراقية بغداد في ٢١ نــوفمبر عــام ١٩٥٥، حيث أثمر هذا المؤتمر عن التأسيس الرسمي "لحلف بغداد " (لكــن هذا الحلف أطلق عليه الحلف المركزي بعد انسحاب إيران من حلف بغــداد في عام ١٩٥٩)، ولهذا الحلف مجلس ومكتب للسكرتارية العامة، كما يــضم لجنة اقتصادية وعسكرية ولجنة مكافحة الأعمال التخريبية ولجنة الاتصالات وأربع لجان متخصصة أخرى. ورغم أن الولايات المتحدة ليــست عــضوًا علنيًا في هذه المعاهدة، فإنها أرسلت مراقبين أمريكيين لحــضور اجتمــاع المجلس، ثم انضمت فيما بعد إلى اللجان المتخصصة لهذا الحلف. والواقع أن الولايات المتحدة أحكمت السيطرة على هذا الحلف من الناحيــة الــسياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من المجالات، فالولايــات المتحــدة الأمريكيــة استطاعت تحقيق التصور الإستراتيجي الأمريكي الذي يمكّن حلف الناتو من التوغل في الشرق الأوسط ويعزز من سيطرته على هذه الدول من خــلال تأســيس حلف بغداد. ورغم أن الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحــدة الأمريكيــة

لجأت إلى سياسات ملتوية، فإن حلف بغداد كان ولا يزال يتعرض لمعارضة معظم دول الشرق الأوسط. فقد عارضت بشدة كـل مـن سـوريا ولبنـان والأردن ومصر والسعودية وغيرها من الدول الانـضمام إلـى التكـتلات العسكرية المشكَّلة من قبل الإمبريالية، لذلك أقدمت الدول العربية على اتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا الزحف، فعلى سبيل المثال عززت مـصر ودول أخرى من سبل التضامن، كما قامت بتشكيل تحالف يتوازن مع حلف بغداد. ففى أكتوبر عام ١٩٥٥، أبرمت مصر مع كل من سوريا والسعودية علـى حده اتفاقية الدفاع الثنائية، حيث نصت هذه الاتفاقية على وجود تعاون بـين الجانبين فى المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، كما نصت أيضا على أنه فى حالة تعرض أى من الأطراف إلى عدوان أجنبى، فإنـه يتعـين على الطرف الآخر تقديم المساعدات على الفور. وفى مارس عـام ١٩٥٦ أعلنت مصر وسوريا والسعودية معا عن عدم الانضمام إلـى أى معاهـدة عسكرية أجنبية. وخلاصة القول: إن حلف بغداد فـى ظـل المعـارضة الشـديدة مـن جـانب الدول العربية ومعظم دول الشرق الأوسـط أخـفق فى تحقيـق الأهداف المتوقعة للفكر الإستراتيجى للدول العظمى.

الفصل الثالث

التدخلات المباشرة للدول العظمى وعدوانها المسلح على دول الشرق الأوسط

في ظل دائرة الصراع على منطقة الشرق الأوسط، ومحاولات السيطرة عليها لم تتورع الدول العظمى عن استخدام أي وسيلة لحماية مصالحها الشخصية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، فعلاوة على ممارساتها السابق ذكرها من الأعمال التخريبية والتدميرية وتحريضها على القيام بانقلابات عسكرية وتشكيلها لتكتلات عسكرية في المنطقة، رأيناها أيضًا تتدخل بشكل مباشر في شئون دول الشرق الأوسط لعدة مرات وتفرض العقوبات عليها، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، إنما أقدمت على توجيه ضربات عسكرية على دول المنطقة واحتلالها احتلالاً مسلحًا. ونذكر أن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت أحداث تدخلات وفرض عقوبات وتوجيه ضربات عسكرية وغيرها من الأحداث، قامت بها الدول العظمى تحت شعار الأمم المتحدة. ومن أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة من ضمن الأحداث الكثيرة التي أقدمت عليها الدول العظمى بصورة مباشرة تجاه دول الشرق الأوسط نذكر: العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا

وإسرائيل، الاحتلال الأمريكى البريطاني المسلح على لبنان، إرسال السوفيت لقواتها إلى أفغانستان، القصف الجوى الأمريكى لليبيا، حرب الخليج بعد الحرب الباردة، سلسلة العقوبات التى فرضت على العراق وفرض العقوبات على ليبيا، التدخل الأمريكى فى الصومال.

العدوان الثلاثى _البريطانى الفرنسى الإسرائيلي_ على مصر: فى شهر يوليو عام ١٩٥٦، أعلنت مصر عن تأميم قناة السويس، وهو الأمر الذى هز العالم بأثره، كما أثارت الدولة الاستعمارية الإمبريالية البريطانية والفرنسية ضجة كبيرة على وجه الخصوص، فقناة السويس تعتبر الوسيلة التى استنزفت بها الدول الإمبريالية الاستعمارية الثروات المصرية، كما تعد أيضا شريان الحياة الذى يعمل على حماية مصالحها فى الشرق الأوسط. وفى ضوء ذلك عقدت بريطانيا وفرنسا سلسلة من الاجتماعات الطارئة ودبرت خطة لفرض عقوبات اقتصادية على مصر، كما مارست ضغوطاً سياسية على مصر، حتى إنها لجأت إلى القيام بالأعمال العسكرية لتستعيد سيطرتها على القناة. كذلك أقدمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تباعا على تجميد أموال الحكومة المصرية وأموال شركة قناة السويس الموجودة فى بلادهم، حيث أصدرت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بيانا مشتركا فى اليوم الثانى من شهر أغسطس، أكدوا فيه أن قناة السويس تعتبر قناة ملاحية دولية، رافضين أن يكون لمصر الحق فى ضم قناة السويس إلى ملكية الدولة. وفى ضوء هذه التحركات عقد مؤتمر لندن بدعوة من بريطانيا فى لندن، حيث شارك فيه ممثلو اثنتين وعشرين دولة فى

الفترة ما بين السادس عشر حتى الثالث والعشرين من شهر أغسطس. أما بالنسبة إلى الموقف الأمريكى فقد دعت الولايات المتحدة إلى تشكيل منظمة دولية للإشراف على قناة السويس، لبسط نفوذها على نحو متزايد فى الشرق الأوسط، كما اقترحت ما يسمى "بمشروع النقاط الأربع" فى مؤتمر لندن. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبعد انتهاء المؤتمر حرضت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على تشكيل "مجلس الدول الخمس" (أعضائ من الولايات المتحدة وأستراليا وإيران وإثيوبيا والسويد)، حيث ينصب دور هذا المجلس على ممارسة الضغوط على مصر لحثها على الموافقة على خطة مشروع الإشراف الدولى على قناة السويس. ففى الثلث الأول من شهر سبتمبر، أجرى مجلس الدول الخمس جولات عديدة من المفاوضات مع الحكومة المصرية. وفى الوقت الذى لم تغادر فيه هذه اللجنة القاهرة، تقدمت الولايات المتحدة " بمشروع تأسيس جمعية وطنية للإشراف على القناة"، حيث كانت الولايات المتحدة تهدف من وراء هذا المشروع إلى عدم الاعتراف بسيادة مصر على القناة، وأن تتولى الدول العظمى الإشراف على القناة، مما سيسهل على الولايات المتحدة بسط نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط فى الوقت ذاته. وفى ظل عدم جدوى العقوبات الاقتصادية والضغوط السياسية من جانب الدول العظمى، تواطأت بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل، وحاولوا ترسيخ مكانتهما فى الشرق الأوسط من خلال القيام بتدخل عسكرى. وفى هذا الشأن نذكر أن إسرائيل قد تواطأت مع فرنسا وبريطانيا حتى تستغل القوة العسكرية البريطانية الفرنسية لردع مصر التى كانت تعتبر فى ذلك

الوقت من أقوى الدول العربية المناضلة ضد المعسكر الإسرائيلى، ولتعزز أيضا من مكانة الدولة الإسرائيلية التى أعلن عن قيامها فى ذلك الوقت.

إن التصور الإستراتيجى للعدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى يمكن توضيحه كالتالى: فى البداية ستقوم إسرائيل بشن هجوم على شبه جزيرة سيناء المصرية، وهو الأمر الذى سيجذب القوات المصرية الأساسية إلى هذه المنطقة، وفى ذلك الوقت تخترق القوات البريطانية الفرنسية من الوسط، حيث تشن هجومًا مفاجئًا على منطقة القناة، لتحتل على الفور ميناء بورسعيد ومدينة السويس ومدنًا أخرى، وبالتالى ستنقسم مصر إلى جزءين، وهو الأمر الذى سيسهل محاصرة القوات المصرية الرئيسية والقضاء عليها فى شبه جزيرة سيناء، وبعد الانتهاء من تلك المرحلة لن يتبقى إلا قيام القوات البريطانية والفرنسية باحتلال المدن والمراكز المصرية الرئيسية وتشكيل حكومة جديدة. وفى ضوء هذا المخطط أسرعت بريطانيا وفرنسا من الانتهاء من استعدادات الحرب، وشهد يوم التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٦ غارة جوية إسرائيلية مفاجئة على شبه جزيرة سيناء بدعم من بريطانيا وفرنسا، حيث قامت فرنسا بإمداد إسرائيل بجميع العربات الحربية العسكرية التى تحتاج إليها، وأرسلت إليها أكثر من سبعين مقاتلة لتقديم الدعم الجوى لإسرائيل، حيث كانت فرنسا تهدف من وراء تقديم هذا الدعم ضمان نجاح الغارة الجوية الإسرائيلية(٤). وفى ٣٠ أكتوبر أصدرت فرنسا وبريطانيا إنذارًا نهائيًا إلى مصر، حيث طالبت بالوقف الفورى لإطلاق النار بين الجانبين المصرى والإسرائيلى وانسحاب الجانبين من على ضفتى قناة السويس مسافة تقدر بعشرة أميال، كما طلبت أيضا بمرابطة القوات

البريطانية الفرنسية فى الموانئ المهمة بمنطقة القناة، وإلا ستتدخل بريطانيا وفرنسا عسكريًا فى حالة عدم تنفيذ الطلبات السابقة فى خلال اثنتى عشرة ساعة من استعدادات الحرب وذلك على نحو سريع. وفى إطار رفض مصر للإنذار النهائى شنت فرنسا وبريطانيا غزوا مسلحا على مصر فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٥٦، حيث أرسلت فرنسا وبريطانيا مائتين وأربعين طائرة من قواعدها الجوية ومن مراكز القيادة الموجودة بمالطة وقبرص إلى الأجواء المصرية، لتتولى مسئولية قذف خمسة عشر مطارًا مصريًا والمنشآت الاقتصادية ووسائل المواصلات المهمة بمدينة القاهرة، والإسكندرية، وميناء بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس ومدن أخرى فى خلال ثمانٍ وأربعين دقيقة، كما وصل أسطول بحرى مكون من مائة وخمسين سفينة حربية بريطانية وفرنسية إلى السواحل المصرية لحماية عملية إنزال أكثر من عشرين ألف شخص من مشاة البحرية، بعد قيام هذا الأسطول بقذف المواقع الأمامية الساحلية. وأرسلت فرنسا وبريطانيا ٨٠ ألفًا من مشاة البحرية، ورغم هذا الحشد الهائل من القوات الفرنسية والبريطانية، فإن المعركة الدموية التى خاضها الشعب المصرى الباسل جعلت المعتدين يدفعون ثمنا باهظا لما ارتكبوه من حماقة. وفى منتصف ليل يوم السادس من شهر نوفمبر أُجبرت بريطانيا وفرنسا على وقف إطلاق النار تحت ضغط من المجتمع الدولي. وأمام نضال الشعب المصرى القوى وتأييد شعوب العالم، وافقت الأمم المتحدة فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٥٦، على القرار الذى تقدمت به الدول الآسيوية والأفريقية تطالب فيه بالانسحاب الفورى لكل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وفى ظل هذه الأحداث اضطرت بريطانيا وفرنسا إلى

الانسحاب من مصر فى ٣ ديسمبر عام ١٩٥٦، كما انسحبت إسرائيل من الأراضى الإقليمية المصرية فى ٨ مارس ١٩٥٨، وبذلك أحرز الشعب المصرى النصر على العدوان الثلاثي.

التدخلات العسكرية الأمريكية البريطانية إزاء لبنان والأردن: تعرض نفوذ الدول الأجنبية إلى ضربات ثقيلة بعد هزيمة حرب العدوان الثلاثى (البريطانى الفرنسى الإسرائيلي) على مصر، كما أصبح النفوذ البريطانى الفرنسى فى الشرق الأوسط هشاً للغاية. وفى ظل هذه الظروف طرحت الولايات المتحدة الأمريكية "مبدأ ايزنهاور" القائم على استخدام القوة العسكرية لحماية مصالح الولايات المتحدة والدول الأجنبية، حتى تستطيع الولايات المتحدة ملء الفراغ الذى تركته فرنسا وبريطانيا فى الشرق الأوسط، وبسط نفوذها ومصالحها فى المنطقة. إلا أن مبدأ أيزنهاور لقى معارضة عامة من قبل دول الشرق الأوسط، فلم يوافق على هذا المبدأ سوى الحكومة اللبنانية برئاسة كميل شمعون ذو التيار المارونى، حيث أعلنت هذه الحكومة فى مارس عام ١٩٥٧، عن تعاونها مع الولايات المتحدة على أساس الموافقة على مبدأ أيزنهاور. وقد أثار قرار السلطة الحاكمة لشمعون استياء الشعب اللبنانى، كما لقى معارضة شديدة من جانب القوى الإسلامية على وجه الخصوص، وطالبوا الحكومة اللبنانية باتخاذ موقف محايد ورفض "مبدأ أيزنهاور". وفى مايو عام ١٩٥٨ قامت السلطة الحاكمة لشمعون بتحريض أحد الغوغائيين على اغتيال زعيم الأقليات الشهير ناشر ورئيس تحرير "صحيفة الديلى تليغراف" وهو نسيب الملتى، ولم يمر هذا الحادث مرور الكرام، فقد أصبح هذا الحادث من العوامل المحفزة لانهيار السلطة

الحاكمة لشمعون فى النهاية. ففى اليوم الثانى اندلعت فى لبنان إضرابات ضخمة ومظاهرات عارمة معارضة لما تمارسه الحكومة من سياسة ضد المصالح القومية، وطالبوا باستقالة الرئيس شمعون، حيث اجتاحت موجة من المظاهرات والإضراب أنحاء البلاد بصورة سريعة. وبدأت القوى المسلحة الإسلامية فى لبنان أيضا نضالها المسلح، ففى شهر يونيه سيطرت على ثلثى الأراضى اللبنانية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف مكتوفة الأيدى أمام ما يحدث، ففى الحادى عشر من يونيه، وانطلاقا من منظور حماية السلطة الحاكمة اللبنانية الصديقة تقدمت باقتراح إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة بإرسال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى لبنان، بيد أن الرياح أتت بما لا تشتهى به السفن، فقد رفض هذا الاقتراح. وعلى صعيد آخر اندلعت ثورة للإطاحة بالملك فيصل فى العراق فى السابع عشر من أغسطس عام ١٩٥٨، حيث أعلن عن قيام الجمهورية العراقية. وفى ذلك الوقت تعرضت السلطة الحاكمة لشمعون أيضا إلى خطر داهم، وهو الأمر الذى جعل الولايات المتحدة لا تتردد فى إرسال خمسة آلاف جندى من مشاة البحرية للتمركز فى نهر الخضر بجنوب بيروت فى اليوم التالى من قيام الثورة العراقية، ثم أرسلت الولايات المتحدة عشرة آلاف من الضباط والجنود للقيام بعملية إنزال تباعا، وفى الوقت نفسه أمرت الأسطول السادس الأمريكى بالوصول إلى السواحل البحرية اللبنانية لدعم الأعمال العدوانية للقوات الأمريكية هناك، متجاهلة بذلك المعارضة الشديدة لشعوب الشرق الأوسط ولشعوب العالم.

وفى ذلك الوقت كان الوضع فى الأردن يسوده الاضطراب والتـوتر، فقد سحب الملك حسين الثقة من وزارة سليمان النابوشي، التى كان لها طابع قومى قوى فى ١٠ أبريل عام ١٩٥٧، بيد أن معظم الشعب الأردنى طالـب باستمرار تولى النابوشى مقاليد السلطة فى الوزارة، كما رفـضوا الموافقـة على مبدأ "أيزنهاور"، وفى هذا الشأن شهدت الأردن موجات من الإضرابات والمظاهرات الوطنية العديدة، حيث صاحب هذه الوقائع حـدوث تغييـرات وزارية متكررة، وهكذا أصبح الوضع الـسياسى فـى الأردن فـى غايـة الاضطراب. وفى إطار الحفاظ على الحكم الملكى قامـت الأردن والعـراق بتشكيل ما يسمى بالاتحاد الفيدرالى العربى فى فبراير عـام ١٩٥٨، إلا أن هذا الاتحاد لقى معارضة من جانب الشعب الأردنى والأحـزاب الـسياسية. وفى شهر يوليو شهدت الأردن قيام شعبها بنضال مـسلح ضـد الحكومـة الأردنية، كما تعرضت الأسرة الملكية الأردنية بعد اندلاع الثـورة العراقيـة إلى تهديدات كثيرة. وفى محاولة للقمع المباشر للنـضال المـسلح للـشعب الأردنى هبطت فرقة من المظلات البريطانية فى مطار عمان فى ١٧ يوليو، بيد أن الهدف الحقيقى الذى دفع بريطانيا للقيام بهذا هو، حماية نفوذ حكمهـا الاستعمارى المحدود فى الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى الولايات المتحـدة الأمريكية فقد رأت أن الأردن تعتبر "الخط الدفاعى الأخيـر الـذى تتحمـل مسئولية الدفاع عنه"(٥)، كما ينبغي "أن ندفع بقواتنا لإنقاذ الملك حسين". وفى ضوء هذه التصورات الأمريكية رتبت الولايات المتحدة تحركات على نحـو منسق، حيث منحت الأسرة الملكية فى الأردن الدعم الاقتصادى، وأرسـلت

إليها مجموعة كبيرة من الأسلحة واللوازم العسكرية. فقد قال قائد الأسطول السادس الأمريكى الذى يتولى القيام بالدورية فى المياه الدولية فى شرق البحر الأبيض المتوسط، إن القوات البحرية الأمريكية على استعداد "لتقديم نفس المساعدات التى حصلت عليها لبنان"[٦]. والواقع أن التدخلات العسكرية المباشرة التى مارستها الولايات المتحدة وبريطانيا لم تبث الشعور بالرعب فى قلب الشعب الأردنى واللبنانى فحسب، إنما أثارت موجة من الاحتجاجات الشعبية القوية. كما شن المسلحون الإسلاميون فى لبنان غارات جوية على القوات الأمريكية المحتلة وشنوا هجومًا على الحكومة اللبنانية العميلة. وهو الأمر الذى أجبر حكومة شمعون على الاستقالة، حيث عين شهاب، الذى كان يتبع سياسة محايدة، رئيسًا للبنان فى الحادى والثلاثين من شهر يوليو عام ١٩٥٨.

أما فى الأردن فقد شهدت كفاح شعبها ضد العدوان البريطانى، حيث اندلعت إضرابات عامة ومظاهرات فى العاصمة عمان، كما وقعت اشتباكات مسلحة بين الجماهير المتظاهرة والقوات البريطانية المحتلة فى الرابع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٥٨. وفى أثناء ذلك توالت احتجاجات الدول العربية على الغزو العسكرى الأمريكى البريطانى للبنان والأردن، كما تم تشكيل مجموعة من المتطوعين من الجماهير الشعبية المصرية والسورية وجنسيات أخرى، حيث كانوا على أهبة الاستعداد لمساندة نضال الشعب اللبنانى والأردنى ضد القوات المعتدية فى أى وقت. وفى ظل هذه الأحداث أصدرت كل من الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتى

وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول الآسيوية والأفريقية تباعا بيانًا طالبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوقف العدوان العسكرى إزاء لبنان والأردن، كما تذمرت الدول الأعضاء الأخرى بحلف الناتو من إرسال الولايات المتحدة، قواتها إلى هذه الدول دون التشاور معها. أما بالنسبة إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة فعقد مرارا اجتماعات لمناقشة مسألة التدخل العسكرى الأمريكى البريطانى فى دول غرب آسيا، كما وافق على اقتراح عشر دول عربية فى جلسة استثنائية للمجلس الأمن بالأمم المتحدة فى الحادى والعشرين من أغسطس، وذلك بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بمهمة اتخاذ الإجراءات الملموسة، وإجبار الولايات المتحدة وبريطانيا على سحب قواتها فى شهر نوفمبر. وفى إطار الكفاح المستميت لشعب لبنان والأردن ومساندة الدول العربية لهذين الشعبين، اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب قواتها من لبنان فى ٢٥ أكتوبر واضعة بذلك نهاية للاحتلال العسكرى الأمريكى للبنان الذى دام ثلاثة أشهر. أما بريطانيا تلك الدولة الاستعمارية الإمبريالية القديمة فتعرضت إلى الضربة القاضية، بانسحاب القوات البريطانية من الأردن فى الثانى فى شهر نوفمبر.

الاتحاد السوفيتى يحتل أفغانستان: قام داود بالاشتراك مع تيار اللواء بانقلاب سياسى للإطاحة بحكم الملك الأفغانى ظاهر شاه فى عام ١٩٧٣، حيث أعلن عن قيام الجمهورية الأفغانية، وقد عين داود رئيسًا للدولة الأفغانية ووزيرًا للخارجية والدفاع. وفى ظل هذه الأحداث أبرمت الدولة الأفغانية مع الاتحاد السوفيتى سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية،

وذلك بعد فترة قصيرة من إعلان قيامها، كما حظيت أفغانستان بمساعدات اقتصادية سوفيتية. وجدير بالذكر أن أفغانستان شهدت تغييرات سياسية في عام ١٩٧٤، نرى ذلك من خلال التصريحات العلنية للرئيس الأفغاني داود، حيث صرح بأن العلاقات الأمريكية الأفغانية أصبحت على قائمة اهتمامات أفغانستان، فقد شاهدنا زيارة وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر إلى أفغانستان مرتين في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٦. وعلى صعيد ما شهدته الساحة الأفغانية من تغييرات سياسية وافق داود على تسريح بعض المسئولين في الحكومة والقوات المسلحة لإضعاف تيار اللواء، كما أعلن الرئيس الأفغاني في عام ١٩٧٧، عن إلغاء الأحزاب السياسية كافة، فيما عدا الحزب الحاكم. ونستطيع أن نقول إن التغييرات في السياسة الخارجية لأفغانستان والضربات الموجهة إلى النفوذ الموالي للاتحاد السوفيتي أغضبت الجانب السوفيتي. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد ففي أبريل عام ١٩٧٨، نجح ضباط التيارات الموالية للاتحاد السوفيتي في إحداث انقلاب سياسي، ترتب عليه إعلان قيام الجمهورية الديمقراطية الأفغانية، كما عين تادرس نفسه رئيسًا للجنة الثورية ورئيسا للوزراء، كما عين كارملي نائبًا أول لرئيس الوزراء، وعين أمين نائبًا لرئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقامت السلطة الحاكمة بسلسلة من الإصلاحية الراديكالية، وفي الوقت نفسه أبرمت هذه السلطة مع الاتحاد السوفيتي بضع عشرة اتفاقية للمساعدات الاقتصادية، كما انضم عدد كبير من المستشارين السوفيتيين إلى الهيئات الحكومية الأفغانية وإلى القوات المسلحة. وفي شهر ديسمبر وقعت الدولتان على "معاهدة حسن

الجوار والتعاون الودي" التى غلب عليها طابع الانحياز العسكري. وجـدير بالذكر أن الإصلاحات الراديكالية التى لم تتلاءم مع أوضاع الدولة والتغيرات الشديدة التى طرأت على العلاقات الأفغانية السوفيتية، أثارت استياء الجماهير الشعبية الأفغانية. اتضح لنا ذلك من خلال ما حدث فى شـهر يونيـه عـام ١٩٧٨، حيث اندلعت انتفاضة مسلحة ضد الحكومة فـى منطقـة الحـدود الشرقية لأفغانستان، وسرعان ما انتشرت هذه الانتفاضة إلى أكثر من نصف الأقاليم الأفغانية. وفى مارس عام ١٩٧٩ لقى ثلاثـون مستـشارًا سـوفيتيًا وذووهم حتفهم، إثر حدوث انتفاضة فى الخراط، حيث تعد هذه المنطقة ذات موقع إستراتيجى فى غرب أفغانستان. أما بالنسبة إلى الأوضـاع الداخليـة الأفغانية فقد ازدادت حدة الخلافات داخل الأحـزاب الـشعبية الديمقراطيـة الأفغانية يوما بعد يوم، ففى الرابع عشر من شهر سـبتمبر أحـرز أمـين انتصارا داخل الحزب الديمقراطى فى ظل النار التى اشتعلت بين التيـارين، وتبلور هذا الانتصار بتعينه رئيسًا للجنة الثورية وأمين عام الحزب. وعلـى الجانب الآخر قام الاتحاد السوفيتى بوضع " خطة القيام بعمل عسكرى فـى منطقة جنوب أفغانستان" بهدف السيطرة على الوضع فى أفغانستان، حيـث كان الهدف الإستراتيجى لهذه الخطة يتمثل فى احتلال أفغانستان مع إبقاء قوة عسكرية قوية هناك، وهو الأمر الذى يترتب عليه امتداد النفوذ السوفيتى فى جنوب أفغانستان، وتغيير الوضع الإستراتيجى فى الشرق الأوسط والخلـيج الفارسى، والاقتراب نحو تحقيق حلم الحكام الروس فى العـصور الـسابقة، بدخول المحيط الهندى عن طريق السيطرة على المناطق الإستراتيجية فـى

قارة آسيا وأوربا، وهو الأمر الذى سيمكنها من الاستيلاء على النفط والمواد الإستراتيجية الأخرى، كما ستستطيع أن تسيطر على طــرق المواصــلات الملاحية فى الغرب وتتحكم فى الممر الإستراتيجى لبترول الخليج، وإيجــاد ظروف مواتية من أجل الصراع مع الولايات المتحدة علـــى منطقـــة آســيا والمحيط الهادى التى تشهد نموًا اقتصاديًا سريعًا، وتلبية المطالب الــسوفيتية بالهيمنة على العالم. وفى إطار ذلك دخلت القــوات الــسوفيتية أفغانــستان وسيطرت على طرق المواصلات فى نوفمبر عام ١٩٧٩، بحجة استلام مهام الدفاع فى المنطقة، ثم سيطر رجال المظلات الجوية علـــى مطـــار كـــابول والمطار العسكرى ببجرام، وهى إحدى الضواحى الأفغانية. وفـــى الرابـــع والعشرين من شهر ديسمبر بدأت الأعمال العدوانية للقوات السوفيتية، حيث تحركت مجموعة كبيرة من القوات السوفيتية والمعدات العــسكرية الثقيلـــة باتجاه كابول. وفى مساء اليوم السابع والعشرين، قامت القـــوات الــسوفيتية بالهجوم والاستيلاء على قصر الشعب (قصر الرئاسة) والهيئـــات العامـــة والمحطات الإذاعية، وذلك تحت غطاء من الدبابات والطائرات، كما ســقط أمين قتيلاً، ثم أعلن من المحطة الإذاعية بكابول عن تعيين كراملى رئيــسًا للجنة الثورية وسكرتيرًا للحزب الديمقراطى الشعبى، وبعد بضعة أيام اتجهت بضعة آلاف من القوات السوفيتية إلى الجنوب وسيطرت سريعًا على الأقاليم والخطوط الرئيسية للمواصلات الأفغانية، حيث لم تتعرض الــسوفيت علـــى وجه التقريب لأية مقاومة من جانب الجيش النظامى الأفغانى، عندما قامـــت بالعدوان على أفغانستان، لكنها لم تسلم من المقاومة الباسلة للشعب الأفغانى.

فقد بدأت حرب شعبية ضد السوفيت فى أنحاء البلاد، وقامت فرقة العصابات بالهجوم على القوات السوفيتية المحتلة فى كل الأماكن الموجودة بها. والواقع أن القوات المسلحة لفرقة العصابات قد ازدادت قوة فى ظل مقاومة الحرب السوفيتية، ففى عام ١٩٨٦، بلغ عدد المنظمات لفرقة حرب العصابات تسعين منظمة، وبلغ عدد المشتركين بها أكثر من مائتى ألف، كما أنهم شكلوا معا "تحالف السبعة أحزاب وتحالف الثمانية أحزاب"، حيث كانت باكستان وإيران هى القاعدة الرئيسية لأنشطتهم. وفى ظل هذه الأحداث واصلت القوات السوفيتية المحتلة الدفع بقواتها العسكرية ومعداتها من الأسلحة الحديثة مثل صواريخ 7B ذات الطراز الضفدعي، وقاذفة مقاتلة ميج وقاذفة مقاتلة ذات طراز SU27، والدبابة الهوائية وطائرة والهيلوكبتر المسلحة وغيرها. ورغم أن عدد القوات السوفيتية المحتلة بلغ مائة وعشرين ألفًا، فإن هذه القوات لم تستطع إخضاع الشعب الأفغانى، كما أن ما تعرضت له السوفيت من خسائر بشرية واقتصادية كانت ضخمة، فكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة التى خاضت حرب فيتنام فى نفس العام لاقتا نفس المصير، حيث وقعًا فى ورطة صعب التخلص منها.

إن الغزو السوفيتى لأفغانستان لقى استنكارًا جماعيًا من قبل الرأى العام الدولى، كما بذلت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى جهودا كبيرة لحث السوفيت على الانسحاب من أفغانستان. وفى ظل تلك الظروف فإن المقاومة الباسلة للشعب الأفغانى أثقلت على السوفيت مسئولية كبيرة لم تستطع مواجهتها، لذلك اضطرت السوفيت إلى التفكير فى مسألة الانسحاب

من أفغانستان. فكان اليوم الرابع عشر من شهر أبريل عام ١٩٨٨، شاهدًا على التوقيع على الاتفاقية المعنية بالتسوية السياسية للقضية الأفغانية في جنيف، حيث وقعت كل من أفغانستان، باكستان، السوفيت والولايات المتحدة على ما تضمنته هذه الاتفاقية مع أربع وثائق ومذكرة. وفي ضوء هذه الاتفاقية تبدأ السوفيت في سحب قواتها من أفغانستان منذ اليوم الخامس عشر من شهر مايو، على أن يتم الانتهاء من سحب قواتها في غضون تسعة أشهر، وهكذا طويت صفحة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان الذى دام أكثر من تسعة أعوام في اليوم الخامس عشر فبراير عام ١٩٨٩، وفي ظل هذه الأحداث سقط نحو أكثر من عشرة آلاف قتيل بانسحاب السوفيت من أفغانستان بشكل نهائي.

القصف الجوى الأمريكى على ليبيا: كان شهر سبتمبر عام ١٩٦٩، شاهدًا على قيام القذافى بالإطاحة بالأسرة الملكية من خلال قيامه بانقلاب سياسى، معلنًا عن قيام الجماهيرية الليبية العربية، وفى العام التالى أعلن القذافى عن إغلاق القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة بليبيا، وفيما بعد ألغيت اتفاقيات التعاون على الصعيد العسكرى والتكنولوجى والاقتصادى التى أبرمت بين الملك الليبى السابق والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا خسرت الولايات المتحدة أهم قاعدة عسكرية فى منطقة شمال أفريقيا، ومنذ ذلك الحين تدهورت العلاقات الأمريكية الليبية. وبعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وقفت ليبيا بجانب إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما شنت الجماهير الليبية المتظاهرة الغاضبة هجومًا على مقر السفارة الأمريكية بليبيا

من قبل. وسبق أن أعلنت ليبيا أن خليج سرت يعتبر من المياه الإقليمية الدولة التابعة لها، حيث تمتد حدود هذه المياه عند خط عرض شمال ٣٠,٣٢، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بهذا. وردا على هذه التصريحات الليبية أجــرت الولايات المتحدة مناورات عسكرية فى خليج ســرت فــى أغــسطس عــام ١٩٨١، حيث وقعت معركة جوية بينها وبين القوات الجوية الليبية فوق خليج سرت، وأسقطت مقاتلتين ليبيتين، وهو الأمر الذى زاد من حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا. وفى إطار ذلك انتهزت الــسوفيت تلــك الفرصة وقامت بالتقرب إلى ليبيا، ومنحت القذافى وسام اللينية فى يونيه عام ١٩٧١. أما بالنسبة للموقف الليبى من السوفيت فقد قامــت ليبيــا بتطــوير العلاقات مع هذه الدولة على نحو إيجابى، كما تم شراء مجموعة كبيرة مــن المعدات والأسلحة من الاتحاد السوفيتى، حيث بلغ حجم صــفقات الــسلاح السنوية نحو مليار دولار أمريكي. وفى عام ١٩٨٥، حصلت ليبيا من الاتحاد السوفيتى على صاروخ سام خمسة للدفاع الجوى بعيد المدى. كما تم استدعاء ألفين من مستشارى الاتحاد السوفيتى إلى ليبيا، وفــى عــام ١٩٨١ أبــرم برتوكول إضافى لتطوير التعاون الاقتصادى والتكنولوجى بين ليبيا والاتحاد السوفيتى، حيث تكررت الزيارات المتبادلة لكبار مسئولى الجانبين بصورة كبيرة، وهو الأمر الذى أثار غضب الولايات المتحدة، حيث رأت أن ما تقوم به ليبيا لا يهدد أعمال الأسطول السادس الأمريكى فــى البحــر المتوســط فحسب، بل يوجد ثغرة فى الإستراتيجية القمعية التــى تمارســها الولايــات المتحدة الأمريكية على السوفيت. وجدير بالذكر أن حوادث مصرع أربعمائة

واثنى عشر أمريكيًا فى الخارج على أيدى عناصر إرهابية دولية فى الفترة ما بين عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٥، كانت من أكثر الأحداث التى هزت الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ٤٠% من الأعمال الإرهابية العالمية كانت موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذى أدهش الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية، فأقوى دولة فى العالم تفتقر إلى الشعور بالأمن. ورغم أن ليبيا ليست المسئولة عن الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن ليبيا تعتبر ملجأ للعناصر الإرهابية، وأنها تقوم بإمداد هذه العناصر بالأسلحة والأموال، ومسئولة عن تدريبهم. وفى هذا الشأن اتهم الرئيس ريجان بعد توليه زمام السلطة ليبيا بمساندة الأعمال الإرهابية الدولية، وعلى هذا الصعيد سبق وأن أماطت صحيفة " الواشنطن بوست " اللثام عن أن الرئيس ريجان أصدر أمرًا لأجهزة الاستخبارات المركزية الأمريكية بقتل القذافى، لكن أجهزة الاستخبارات لم تجد فرصة مناسبة لتنفيذ هذا الأمر.

وقد عزمت الولايات المتحدة على توجيه ضربة "جراحية" لليبيا لمعاقبتها، وفى الوقت نفسة يعتبر هذا الأمر بمثابة إنذار للدول المعادية للولايات المتحدة. وعلى هذا الصعيد صدّق الرئيس ريجان فى شهرى مارس وأبريل من عام ١٩٨٦، تباعًا على خطة المعركة التى قام الجانب العسكرى بوضعها، والتى تضمنت توجيه ضربتين لليبيا أطلق عليهما اسم "المرج المتأجج بالنيران" "والوادى العميق الذهبي".

وفى ٢٣ مارس عام ١٩٨٦، اصطفت تشكيلة مكونة من ثـلاث مـن حاملات الطائرات فى الصفوف الأولى من مدخل خليج سرت، حيث قامت بمناورة أطلق عليها اسم فتح " خط ملاحى مائى حر"، كما أرسلت الولايات المتحدة غواصات ومقاتلات حربية لاختراق خط الموت الذى أعلنت عنه ليبيا، لتغرى ليبيا باستخدام الصواريخ الموجهة لمنظومة الـدفاع. وبالطبع كانت نتيجة هذه الخطوة الأمريكية إطلاق سبعة صواريخ ليبية، وعلى الفور لما يتراجع الأسطول الأمريكى بعد إطلاق هذه الصواريخ، وأخـذ يخطـط لضربة أكثر قوة لأصابة ليبيا بالشلل التام. حيث قامت الولايات المتحدة بتنفيذ خطة " المرج المتأجج بالنار" فى الرابع والعشرين من شهر مارس الـساعة التاسعة و نصف مساء، حيث شنت هجومًا على ليبيا مستغلة نقـاط ضـعف القوات الجوية الليبية التى تتمثل فى عدم قدرتها على القتال لـيلاً متذرعـة باطلاق ليبيا الصواريخ على القوات الأمريكية التى كانت تقـوم بمنـاورات عادية. وقد أقلعت الطائرة المقاتلة " المعتـدى ذات طـراز A6 " والطـائرة المقاتلة " القرصان ذات طراز A7 " "والطائرة الحربية الإلكترونية" "المتردد ذات طراز EA – 6B " على التوالى من مقر حاملة الطـائرة " سـراتوديا" ومقر حاملة الطائرات " بحر المرجان" ومقر حاملة الطـائرات " الولايـات المتحدة الأمريكية"، حيث شنت هذه الطائرات أعمالا هجومية علـى خلـيج سرت ومدينة سرت وبنى غازى، كما تم إطلاق صواريخ جويـة " شـوكة الصياد " وقنابل مجمعة " العين الحجرية " وقذائف ردار مضادة " هامو".

وفى ظل الحرب الصاروخية قـصيرة الأمـد دمـرت أربـع سـفن صاروخية طوافة ليبية، وشبكة الرادار الموجودة بخليج سرت، كما تم تدمير

المنشآت الرئيسية بقاعدة القذائف الموجهة المضادة للطائرة، وقد لقى نحو مائة وخمسين ليبيًا مصرعهم إثر هذا الهجوم الصاروخي. وفى صباح يوم السابع والعشرين من شهر مارس، قام الأسطول السادس الأمريكى بالانسحاب من خليج سرت بعد الانتهاء من مهامه الهجومية لتجنب إثارة المزيد من المشاعر المناهضة للولايات المتحدة االمريكية فى الدول العربية، ولتجنب ظهور تدخل مباشر للسوفيت.

وجدير بالذكر أن الخلافات الأمريكية الليبية تفاقمت للغاية عقب المعركة الجوية فى خليج سرت. وفى إطار ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية توجيه ضربات إلى ليبيا بصورة متزايدة، كما قامت أيضا بسلسلة من الاستعدادات العسكرية. ففى الحادى عشر من شهر أبريل اصطفت أثنتان من حاملات الطائرات أطلق عليهما لقب " بحر المرجان " و " الولايات المتحدة الأمريكية " (كانت تحملان نحو ٢٧ سفينة حربية وأكثر من ١٧٠ طائرة لنقل السفن الحربية)، حيث قامتا بدورية فى المياه الدولية فى جنوب البحر المتوسط منتظرة الأوامر من القيادة. وأصبحت القوات الأمريكية المرابطة فى جنوب أوربا جاهزة للقتال. وفى الثالث عشر من أبريل أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية فى عجل عشر طائرات خاصة بالتزويد الجوى للوقود إلى القاعدة الجوية البريطانية منتظرة الأوامر منها، وقد أجريت جميع أنواع التدريبات العسكرية تمهيدا للقتال. وفى مواجهة التهديدات العسكرية الأمريكية قال القذافى فى يوم الرابع عشر من شهر أبريل: إننا ننتظر العدو بقدم ثابتة، فإذا تجرأت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه ضربة جوية إلى ليبيا فسوف تتكبد خسائر أفدح من الخسائر التى تكبدتها فى حرب فيتنام.

وفى مساء يوم الرابع عشر من أبريل بدأت الولايات المتحدة فى تنفيذ الخطة القتالية التى أطلق عليها " الوادى العميق الذهبي". ورغم أن عدد الطائرات القتالية المسئولة بشكل مباشر عن مهمة الضربة الجوية لم يتجاوز الـثلاث والثلاثين طائرة (ثمانى عشرة طائرة من طرز القذف بالقنابل **f-111** وخمس عشرة طائرة من طراز **A-6-A-7**)، فإن عدد طائرات التشويش الإلكترونـى وطائرات الاستطلاع وطائرات المقاتلة **f-18** وطـائرات التزويـد الجـوى بالوقود وغيرها من طائرات الإغاثة وطائرات المدفعية بلغ أكثر من مائـة وخمسين طائرة، وبالإضافة إلى هذه الطائرات التى كانت تقلع مـن حاملـة الطائرات الجوية الموجود بالمياه الإقليمية فى البحر المتوسط، فـإن هنـاك طائرات عسكرية أمريكية كانت تقلع من القواعد الجوية البريطانية المرابطة على بعد أكثر من خمسة آلاف كيلو متر من ميلدن هول وشاس وميلفـور، حيث كان مركز قيادة الثورة للقذافى والقاعدة الجوية الليبية واثنتـان مـن قواعد إطلاق الصواريخ الليبية ومعسكران لتدريب العناصـر الإرهابيـة اللذان حددتهما الولايات المتحدة من أهم الاهداف التى قصدتها الغارة الجوية هذه المرة، المنتشرة فى العاصمة الليبية طرابلس وبنى غازى ثـانى أكبـر المدن الليبية. ففى الساعة الثانية فجر يوم الخامس عشر من شـهر أبريـل أغارت ثلاث وثلاثون طائرة للقوات الأمريكية على الأماكن السابق ذكرها، حيث انهال أكثر من مائة قذيفة على الأهداف المراد الهجوم عليها فى خلال اثنتى عشرة دقيقة، والتى تعتبر فترة قصيرة، مسفرة عـن تـدمير منـشآت رئيسية للمعدات، كما تم تدمير طائرة ميج وطائرة إيرباص، ولقى أكثر مـن مائة شخص مصرعهم من جراء هذه التفجيرات، وجرح أكثر مـن سـتمائة

شخص، وألحقت بمقر الرئيس الليبى ومقر القيادة أضرارًا بالغة، كما توفيت ابنة القذافى بالتبنى التى تبلغ من العمر سنة ونصف السنة، وجرح ابناه خلال الغارة. أما القذافى الذى كان يوجد فى خيمة بدوية بمعسكر آخر للجنود فى نفس هذه الليلة، فقد نجا من الموت بأعجوبة. وكانت الغارة الجوية التى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا بمثابة ضربة ثقيلة على القذافى، لكن لم يستسلم إثر هذه الغارة. كما زاد الوضع توترا فى منطقة الشرق الأوسط إثر الغارة الجوية الأمريكية. حيث أثارت هذه الغارة اضطربًا كبيرا على الساحة الدولية، فاستنكرت الدول العربية ودول الشرق الأوسط اختراق الولايات المتحدة الأمريكية لمبادئ العلاقات الدولية، كما وصل بعض المتطوعين العرب إلى طرابلس لتقديم الدعم لليبيا. أما بالنسبة إلى دول حلف الناتو فكانت لها ردودُ أفعال متباينة، ففيما عدا بريطانيا التى ساندت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة علنية، فإن معظم الدول الحليفة عارضت الأعمال الإرهابية، كما عارضت الأعمال الانتقامية العسكرية الأمريكية. وفيما بعد رأينا أن موقف العالم بأسره المعارض للأحداث التفجيرية والأعمال الهجومية الأمريكية والبريطانية لم يشهد تراجعا فحسب، إنما شهد تصاعدا على نحو متزايد نظرا لما شهدته الساحة من أعمال انتقامية عسكرية أمريكية.

الهوامش

(١) المجلد الخامس " لمختارات ماوتسى تونغ "، دار نشر رينمين طبعة عام ١٩٧٧ ص ٣٤١.

(٢) أعلن عبد الناصر خطاب تأميم قناة السويس فى ميناء الإسكندرية فى عام ١٩٥٦، انظر" مجموعة وثائق قضايا الشرق الأوسط ، دار نشر المعارف العالمية ١٩٥٨ " ص ١٩٦.

(٣) ليودجونغ خوا " سجل أحداث دول غرب آسيا " طبعها معهد أبحاث غرب آسيا وافريقيا بجامعة العلوم الاجتماعية بالصين عام ١٩٩٠.

(٤) الكاتب جى جوه شينغ، والكاتب تشين هه فنغ " تاريخ حرب الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية "، دار نشر العلوم الاجتماعية الصينية ١٩٨٧ ص ١٥١ حتى ص١٥٣.

(٥) صحيفة " وول ستريت " الصادرة فى اليوم الثانى من شهر يوليو من عام ١٩٥٨.

(٦) لينيه فتفو (الروسى) " الأردن الحديثة"، دار نشر بجين رينمين ١٩٧٣ ص ٤١٥.

الباب الرابع

أشكال صراع الدول العظمى فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

الفصل الأول

منطقة الشرق الأوسط ما بعد الحرب الباردة لا تزال البؤرة الرئيسية لصراع الدول العظمى

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك القوتين العظميين البريطانية والفرنسية، شهد العالم فترة من التغييرات انتقل فيها إلى ما يسمى بالتعددية القطبية، ففي ظل تضاؤل احتمالية حدوث مواجهات عسكرية ضخمة إلى الحد الأدنى في هذه الفترة الانتقالية الجديدة، كانت هناك منافسة بين دول العالم حول من سيمتلك القوة الشاملة، حتى تستطيع هذه الدول أن تحصل على فرص وظروف مناسبة للتنمية، وتعزز من قوتها الذاتية، وترسى مكانة أفضل لها فى أثناء إقامة نظام دولى جديد فى المستقبل.

والواقع أن منطقة الشرق الأوسط - بعد انتهاء الحرب الباردة - لم يسدها الأمن بتفكك القوتين العظميتين البريطانية والفرنسية وبتفكك الاتحاد السوفيتى.

ونذكر أنه كان للشرق الأوسط شأن فى غاية الأهمية على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى العالمى فى فترة الحرب الباردة، نظرًا لما يتمتع به من موقع إستراتيجى متميز. والواقع أن انتهاء الحرب الباردة لا يدل

إلا على انتهاء عصر قديم، حيث لا تزال عملية بناء تركيبة عالمية جديدة ونظام عالمي جديد مليئة بصراع ونضال جميع أنواع القوى، وهو الأمر الذى جعل من الشرق الأوسط من أكثر المناطق الحساسية على الصعيد السياسى والاقتصادى والعسكرى العالمي، والبؤرة الرئيسية لصراع الدول العظمى فى فترة ما بعد الحرب الباردة، فالأسباب الرئيسية لما آلت إليه منطقة الشرق الأوسط ترجع إلى النقاط التالى ذكرها:

أولاً: إن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تتمتع بمكانة فى غاية الأهمية فى ظل السياسة الإقليمية. فلم تعد الجبال الشاهقة والمحيطات الضخمة التى كانت تبث الخوف فى قلوب الناس تشكل أى عائق إزاء البشرية بفضل ما شهدته من تكنولوجيا العلوم الجديثة من تنمية سريعة وانتشار استخدامها، حتى إننا رأينا آثار أقدام البشر تطأ الفضاء الخارجى ذهابًا وإيابًا لعدة مرات، ولذلك يمكننا أن نستنتج من خلال ما سبق ذكره أن التقدم فى تكنولوجيا العلوم يقابله انخفاض نسبى فى الدور الذى يلعبه الموقع الجغرافى، ورغم ذلك فإن أهمية منطقة الشرق الأوسط على صعيد السياسة الإقليمية لم تتلاش. فقد قال نابليون الذى هز القارة الأوربية فى بداية القرن التاسع عشر: " إننى سأكون قادرًا على السيطرة على العالم فى حالة احتلالى لعكا"[١]. إلا أنه اتضح اليوم بمرور السنين ومع تغير الأوضاع أن نابليون كان معه حق فيما قاله، فمنطقة الشرق الأوسط الواقعة فى النصف الشرقى لمركز الكرة الأرضية، والتى تعتبر ملتقى القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا، تعد بمثابة أهم ممر إستراتيجى للمواصلات البرية والبحرية والجوية فى العالم، وتعتبر أحد المعابر الأكثر ازدحامًا بالفعل، كما أصبح الشرق الأوسط

المعروف بأنه ملتقى القارات الثلاث والمطل على البحار الخمسة جسرًا مهمًا للتبادل الثقافى والاقتصادى بين الشرق والغرب.

كما أن اتخاذ الشرق الأوسط طريقًا لنقل البضائع وتبادل الكفاءات البشرية لا يزال يعتبر من أسهل الطرق وأكثر الطرق اقتصاديًا، وفى المقابل نرى أن استخدام تكنولوجيا العلوم الحديثة فى المجالات العسكرية لا يقلل من أهمية الشرق الأوسط فى ظل الإستراتيجية العسكرية العالمية، فالسيطرة على الشرق الأوسط لا تعنى السيطرة على ممر إستراتيجى مهم فى العالم فحسب، إنما تعنى إمكانية السيطرة على الأوضاع فى آسيا وأفريقيا وأوربا. والواقع أن ما يتمتع به الشرق الأوسط من مميزات على صعيد السياسة الإقليمية جعل منه هدفًا للصراع، من الصعب أن تتخلى عنه الدول العظمى التى ترغب فى أن تتباهى بسيطرتها على العالم، كذلك بالنسبة للقوى الإستراتيجية العالمية بمختلف أنواعها فهى لا ترغب فى أن تكون تحت رحمة الدول العظمى.

ثانيًا: إن الشرق الأوسط سيظل يعتبر أهم منطقة فى العالم لإنتاج النفط وإمداده، حيث يعتبر النفط " المحرك الرئيسى " للصناعة الحديثة. ونذكر أن أزمتى النفط اللتين اندلعتا فى السبعينات أفضتا إلى ارتفاع كبير فى أسعار النفط، موجهة ضربة قوية لاقتصاد دول الغرب الصناعية، فقد أسفرت هذه الأزمة عن ركود الإنتاج وتدهور ميزان المدفوعات الدولى والتضخم المالى وزيادة عدد العاطلين وتعميق الخلافات الاقتصادية والاجتماعية فى دول الغرب. لكن دول الغرب لم تقف مكتوفة الأيدى أمام ما يحدث، فقد اتخذت بعض الإجراءات المناسبة للتخلص والتقليل من

اعتمادها على النفط المستورد، فنذكر على سبيل المثال تأكيدها على الاقتصاد في النفط المستخدم وإدخال تحسينات على المعدات الميكانيكية لزيادة كفاءتها وقيامها برفع أسعار النفط المحلية. كما رأينا انتهاج الولايات المتحدة سياسة جديدة للطاقة بعد أزمة الخليج، " فإستراتيجية الطاقة القومية" التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في عام ١٩٩٤، أجرت تعديلات كبيرة تقريبًا على صعيد السياسة النفطية، حيث شجعت هذه الإستراتيجية على استخراج النفط والغاز الطبيعي من مناطق خارج منطقة الخليج الفارسي وتوسيع نطاق استخراج النفط المحلي الأمريكي وزيادة الكمية الإنتاجية من النفط المحلي[٢]. وفي الوقت ذاته رأينا دول الغرب الصناعية التي اتخذت من النفط المستورد مصدرًا رئيسيًا للطاقة – في ظل الضربات الموجهة لها من جراء أزمة النفط – توجه جهدها البشري والمالي نحو أعمال التنمية لإيجاد طاقة بديلة تحل محل النفط، حيث أثمرت جهودها ببعض النتائج المرضية، ونذكر على سبيل المثال أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اللتين أثمرتهما البحوث في المعامل، دخلتا في طور الاستخدام، كما حقق محرك تفكيك الكحول المثيلي والهيدروجين نتائج ناجحة في المعمل. ورغم هذا النجاح، فإن صعوبة استخراج مثل هذه الطاقة البديلة وارتفاع أسعارها وظهور عيوب في اختلاف طبيعة تشغيلها أدى إلى صعوبة دخولها في الأسواق وانتشارها بصورة واسعة واستخدامها خلال فترة قصيرة من الزمن. والواقع أن النفط سيظل الوقود الاقتصادي والوقود الأرخص والأكثر فاعلية خلال فترة طويلة من الزمن في المستقبل، وجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك ٦٦,٤٢% من احتياطي النفط العالمي، والذي يبلغ ٩٠ مليارًا و٧٣٠ مليون طن، كما تمتلك

٣١% من الكمية الاحتياطية للغاز الطبيعى العالمى والتى تصل إلى ٣٥٠٥٠,٨٨ مليار متر مكعب[٣]، كما أن ٢٩,٩% من استهلاك النفط فى الولايات المتحدة الأمريكية و ٦٤,٦% من استهلاك النفط فى اليابان و ٥٢% من استهلاك النفط فى أوربا الغربية مستورد من منطقة الشرق الأوسط. وفى ضوء ما تُنبئ به القطاعات المعنية فإن الكمية المطلوبة من النفط فى الدول الصناعية ستزداد بنسبة ٢٠%[٤]. ومنذ وقتنا هذا حتى حلول عام ٢٠٠٠ ستظل منطقة الشرق الأوسط مصدرًا لـ ٤١% من النفط الذى يحتاجه العالم[٥]. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فرغم اتباعها سياسة جديدة للطاقة، فإن نسبة النفط المستورد فى ظل استهلاك الطاقة سيشهد ارتفاعًا على نحو دائم، ونذكر أيضًا أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ٥٧% من الكمية المستهلكة من النفط، كما ستشهد هذه النسبة ارتفاعًا لتصل إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠١٠. لذلك يمكننا أن نستنتج مما سبق أن منطقة الشرق الأوسط باعتبارها (مخزن النفط العالمي) ستظل تلعب دورًا فى غاية الأهمية فى ظل تنمية الاقتصاد العالمى.

ثالثًا: السيطرة على النفط وإخضاع المنافسين إلى قيود. بعد انتهاء الحرب الباردة تنامى اتجاه التعددية بشكل متزايد فى العالم مع تلاشى قوة الاتحاد السوفيتى وانهيار القوتين العظميين البريطانية والفرنسية، كما شهدت دول العالم ساحة من المنافسة الشرسة حول من ستمتلك القوة، حيث اتخذت من التنمية الاقتصادية معيارًا أساسيًا للمنافسة. وتجدر الإشارة إلى أن دول الغرب لم تستطع الاستمرار فى وحدة تضامنها فى ظل اختفاء التهديد السوفيتى، كما لم تستطع أيضًا الإبقاء على "مستوى التعبئة العسكرية" الذى

شهدته فترة الحرب الباردة، بل على العكس شهدت الخلافات بين الدول الرأسمالية تصاعدًا تدريجيًا، خاصة ما شهده الصراع على الصعيد الاقتصادى والتجارى بين هذه الدول من حدة كانت تزداد يومًا بعد يوم. وفى هذا الصدد لم تسمح العلاقات الاقتصادية القوية بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا باستخدام الطرق العسكرية لتسوية الصراع والخلاف المتبادلين بينهم نظرًا لما شهدته التنمية الاقتصادية فى دول العالم من عملية تدويل. ومن المعروف أن الطاقة أصبحت فى ظل المنافسة الاقتصادية العالمية فى المستقبل أحد العناصر المهمة لفرض القيود، وهكذا نرى أن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط تعنى امتلاك السلاح الذى يخضع الحلفاء والخصوم فى الغرب، نظرًا لأن النفط لا يزال يعتبر القوة المحركة للتنمية الاقتصادية للدول الصناعية، كما يمكن مواجهة التحديات ومنافسة الخصوم فى النواحى السياسية والاقتصادية من خلال السيطرة على إمدادات النفط والتدخل فى تحديد أسعار بيع النفط. لذلك وجدنا أنه عندما أسرعت الدول العظمى نحو السيطرة على الشرق الأوسط للحفاظ على نفوذها القوية فى ظل بناء منظومة جديدة عالمية، رأت دول الغرب الأخرى حتمية تعزيز منافستها فى الشرق الأوسط حتى لا تصبح تحت سيطرة الآخرين.

الفصل الثانى

أهم أشكال الصراع للدول العظمى فى الشرق الأوسط

إن القضايا التاريخية الكبرى التى تتمثل فى كيفية الحفاظ على التفوق الذاتى فى ظل المنافسة على القوة الشاملة للدولة، وكيفية إحراز مكانة مناسبة فى ظل بناء منظومة عالمية فى المستقبل، كانت مطروحة أمـــام حكومـــات الدول كافة دون استثناء. وفى ضوء مكانة الشرق الأوسط المهمـــة سياســـيًا واقتصاديًا وعسكريًا وانتهاء الحرب الباردة، شهد الشرق الأوســـط صـــراعًا جديدًا بدأته الدول العظمى. ورغم أن هذا العصر شهد تغيرات ضخمة، فإن الصراع التقليدى كالصراع على مناطق النفوذ والـــصراع علـــى الثـــروات الإستراتيجية والصراع على الأسواق التجارية كان حادًا للغاية.

الصراع على مناطق النفوذ

الواقع أن هناك صلة قوية بين السياسة والاقتصاد منـــذ قـــديم الأزل، حيث يتضح هذا الأمر كثيرًا فى يومنا هذا الذى يشهد تناميًا لعلاقات سياسية واقتصادية عالمية قوية، فمن خلال تاريخ نمو الاقتصاد العـــالمى نـــرى أن الاتجاهات السياسية (أو ما يسمى بالمميزات السياسية) لها تأثير مهم علـــى

الجانبين اللذين تربطهما علاقات اقتصادية سواء فى مجال الصفقات المعنية بالحصول على القروض والمعونات المالية أو فتح أسواق تجارية أو صفقات الثروات الطبيعية، بما فى ذلك صفقات المنتجات التجارية المهمة أو الصفقات التجارية الكبيرة، كذلك الأمر بالنسبة إلى الصراع على مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط، حيث تنطوى عليه عوامل اقتصادية بحتة للغاية. والواقع أن إعادة بناء منظومة العلاقات الدولية وإعادة توازن القوة الإقليمية اللتين جاءتا باعتبارهما نتيجة لما حدث للقوتين العظميين من تفكك، أعطيتا للدول العظمى فرصة الصراع على الشرق الأوسط. كما أن النتائج المترتبة على الحصول على مناطق النفوذ فى المنطقة أو توسيعها سيعزز من القوة الفعلية للدول العظمى وسيسهم فى إيجاد مكانة ملائمة لهذه الدول أثناء تنافسها فى ظل عملية بناء نظام عالمى جديد.

الصراع على الثروات الإستراتيجية

فى مواجهة السباق الدائر حول من يمتلك القوة الشاملة، رأينا أن الثروات خاصة الثروات الإستراتيجية التى تنطوى عليها أهمية عظمى على صعيد التنمية الاقتصادية والسياسية العالمية شكلت العناصر الأساسية التى وضعت نهاية للمسألة المتعلقة بقدرة الاقتصاد على التنمية بصورة مستقرة وطويلة الأمد. فنذكر أن الشرق الأوسط أصبح منطقة سياسية واقتصادية عالمية حساسة بفضل ما تمتلكه من النفط، باعتباره القوة المحركة للصناعة الحديثة، كما أن الدول كافة تعتبر الحصول على نفط كاف لتلبية احتياجات

التنمية الاقتصادية للمجتمع أمرًا فى غاية الأهمية. وفى هذا الصدد نجد تباينًا فى كيفية تعامل هذه الدول مع الثروات الإستراتيجية، فصراع الدول العظمى على مزيد من الثروات الإستراتيجية ليس بغرض تلبية احتياجات التنمية الذاتية فحسب، إنما يهدف فى الوقت ذاته إلى السيطرة على أكبر قدر من وسائل الإخضاع لتفرض بها قيودًا على الآخرين . أما صراع الدول الصعلوكة على الثروات الإستراتيجية فليس بغرض ضمان الاحتياجات الذاتية فحسب، إنما يهدف فى الوقت ذاته ألا تخضع هذه الدول للآخرين. وبذلك نكتشف أن أهداف الصراع على الثروات الإستراتيجية جعلت هذا الصراع ينطوى عليه مغزى سياسى بحت، بالإضافة إلى توافر العناصر الاقتصادية للصراع على هذه الثروات.

الصراع على الأسواق التجارية

رأينا أنه فى السنوات الأخيرة زادت حدة الصراع بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا على صعيد التنمية الاقتصادية، كما أخذت المنافسة التجارية تزداد احتدامًا يومًا بعد يوم، وقد وصل الأمر إلى درجة تبادل فرض العقوبات واللجوء إلى الوسائل الانتقامية فى ظل احتدام الصراع بين هذه الدول وبعضها. وفى هذا الشأن نذكر أنه فى اليوم الثامن والعشرين من مايو عام ١٩٩٣، اتخذت الولايات المتحدة مما انطوت عليه السياسة العامة للمشتريات للمجموعة الأوربية من "تميز" كحجة معلنة حظر اشتراك شركات دول المجموعة الأوربية فى المناقصة التى أعلنها البرنامج العام للاتحاد

الفيدرالى الأمريكي، فارضة بذلك عقوبات على شركات هذه الـــدول. إلا أن دول أعضاء المجموعة الأوربية لم تقف مكتوفة الأيدى أمام ما يحدث، ففـــى الثامن من يونيه توصلت هذه الدول الى اتفاق، حيث قرروا القيـــام بأعمـــال انتقامية ردًا على ما أعلنته الولايات المتحـــــد. ونـــذكر أيـــضًا أن العجـــز التجارى الضخم الذى شهدته الولايات المتحدة على مدار ســنوات متتاليـــة جعلها تطلب بصورة ملحة من اليابان أن تفتح أسواقها المحلية لها، إلا أنـــه بعد أن خيمت على المفاوضات التجارية الأمريكية اليابانية ســـحابة ســـوداء لعدة مرات، أعلنت الولايات المتحدة فى الحادى والثلاثين من عـــام ١٩٧٤ عن أنها ستفرض عقوبات تجارية على اليابان، إذا لم تقدم اليابان أية تنازلات خلال ستين يومًا، وذلك بأن تفسح مجال استيراد أجهزة الاتصالات والمعدات الطبية الأمريكية إلى اليابان.

وعلى الجانب الآخر استاءت الحكومة اليابانية للغاية من قرار الولايات المتحدة بإدراجها ضمن " الدول الصديقة المعاقبة "، حيث أعربت بوضـــوح عن أنها لن تنوى إجراء مفاوضات فى ظل وجود ضغوط أمريكية تفـــرض عقوبات من جانب واحد. والواقع أن التخطيط لفتح سوق أوربية وبناء منطقة تجارية حرة فى أمريكا الشمالية عزز من قوة المنافسة الجماعية، كما عمـــل على حماية منتجاتهم فى المناطق الأخرى، كما تزامن هذا الأمر مع ما قامت به الدول العظمى من صراع حاد فى المناطق الأخرى غير المحصنة . ومما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط الغنية بالدولارات النفطية والتـــى تـــشهد أيضًا مرحلة إصلاح لهيكلها الاقتصادى تعتبر سوقًا ذا قدرات اقتصادية ضخمة ومستقبلاً للتنمية. فنرى أن حجم تجارة الاستيراد السنوى لهذه المنطقة فـــى

الوقت الحالي وصل إلى ١٥٠ مليار دولار أمريكي[٦]، فمثل هــذا الــسوق الضخم في يومنا هذا الذى يشهد فيه الاقتصاد العالمى انتعاشًا ضخمًا، وتزداد فيه حدة الصدامات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا يعتبر مكانًا ساحرًا للغاية بغض النظر عن حالة هذا السوق، وبذلك أصبح سوق الــشرق الأوسط هدفًا مهمًا فى ظل صراع الدول العظمى. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن مصانع الأسلحة الضخمة واجهت صعوبة الاستمرار فى مزاولة أنشطتها نظرًا لتضاؤل الاحتياجات من المعدات العسكرية للغرب بعد انتهاء الحــرب الباردة، إلا أن هذه المصانع وجدت فى الشرق الأوسط أملاً جديدًا، فقد بــدأ فى الشرق الأوسط سباق جديد للتسلح بعد الحرب الباردة، فرأينـــا أن حجــم صفقات الأسلحة فى الشرق الأوسط يمثل نحو ثلثى حجم صفقات السلاح فى العالم، وهو الأمر الذى جذب تجار السلاح فى الدول العظمـــى كافـــة إلـــى التوافد تباعًا إلى هذه المنطقة.

صراع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط

وفى هذا الشأن نذكر أن هناك شخصيات أمريكية مهمة فى الأوســـاط السياسية أوضحت مرارًا مكانة الشرق الأوسط فى ظل السياسة الأمريكيـــة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وقبل وبعد حرب الخليج. فقد أكد الــرئيس الأمريكى الأسبق بوش للمرة الثانية عندما تحدث عن منطقة الشرق الأوسط فى "تقرير إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى" الذى سلمه إلى الكونجرس فى مارس عام ١٩٩٠، أن اعتمـــاد العالم الحر على الطاقة التى يحصل عليهـــا

من هذه المنطقة الرئيسية، وعلاقات الولايات المتحدة القوية مع معظم دول هذه المنطقة ستظل تتدرج تحت قائمة المصالح الأمريكية المهمة. وفي هذا الصدد نذكر أن تقرير إستراتيجية الأمن القومي الذى أعلنته الإدارة الأمريكية في ٢١ يوليو عام ١٩٩٤، والذى أطلق عليه " إستراتيجية المشاركة وتنمية الأمن القومى " ناقش على نحو كامل مسألة اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة النفطية خاصة نفط الشرق الأوسط، حيث أشار التقرير بوضوح إلى " أن هناك مصالح أمريكية طويلة الأمد في الشرق الأوسط "، وإلى أن " اعتماد الولايات المتحدة على نفط الدول الأجنبية يزداد أهمية منذ فترة طويلة من الزمن تقريبًا مع الاستنزاف التدريجي لثرواتها المحلية"، ونذكر أن الاقتصاد الأمريكي زاد بنحو ٧٥% منذ أزمة النفط الأولى، إلا أن استهلاك الأمريكي من النفط فى هذه الفترة لم يتغير تقريبًا، كما أن الكمية الإنتاجية من النفط الأمريكي شهدت انخفاضًا. فهذه الحقائق تدل على ضرورة استمرار الولايات المتحدة فى اعتمادها على استخدام الطاقة واقتصادها على نحو كامل، والبحث عن مصادر أخرى للطاقة. ورغم أن الولايات المتحدة اتخذت إجراءات معنية بالاقتصاد فى الطاقة، فإنها لا تزال مصابة بالنهم الشديد تجاه استنزاف هذه الثروات المهمة دون قيود. والواقع أن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة يمكن أن نذكرها كالتالي: اتخذت الولايات المتحدة من حرب الخليج نقطة تحول لها، فمن خلال حرب الخليج وترتيبات ما بعد الحرب فى الشرق الأوسط تهيأ للولايات المتحدة الجو الملائم لها لتتزعم منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، كما قامت ببناء منظومة للأمن الإقليمى فى هذه المنطقة تتماشى مع المصالح

الأمريكية. ويمكننا أن نرى من خلال مقارنتنا السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة ونظيرتها بعد الحرب، أوجه الاختلاف بينهما، حيث كانت النقاط الرئيسية للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة تتمحور بشكل رئيسى حول كبح جماح السوفيت ومنافستها، أما فى فترة ما بعد الحرب الباردة التى لم تعبأ بفكرة كبح جماح السوفيت، فقد بدأت السياسة الأمريكية تولى اهتمامًا كبيرًا بالنفط، بمعنى أن المصالح النفطية أصبحت من أولويات السياسة الأمريكية فى المنطقة. وجدير بالذكر أن فحوى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بالنسبة للسياسة الأمريكية العالمية تتمثل فى الدفع بنظام جديد فى الشرق الأوسط ذى طراز أمريكى نحو الساحة العالمية، ومن ثم بناء نظام عالمى جديد تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سمعنا التصريحات الواضحة لمستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى "أنتونى ليك" عن مدى استمرار أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، كما صرح بأن الشرق الأوسط يمكن اعتباره "مثالاً لأسلوب معاملة بلادى للعالم بعد الحرب الباردة "(٧). ورأينا أنه فى ظل اختفاء منافسين للولايات المتحدة على الهيمنة بعد تفكك القوتين العظميين البريطانية والفرنسية أسرعت الولايات المتحدة نحو بسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط بأكملها، فكان الصراع الأمريكى فى الشرق الأوسط صراعًا ذا أوجه متعددة. فعلى الصعيد السياسى رأينا أن سيطرة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط حققت الاستقرار لزعامتها فى المنطقة، فهى بذلك تجنى الكثير من المصالح الاقتصادية الحقيقية وطويلة الأمد، كما أن الردع العسكرى الأمريكى يعد ضمانًا لتحقيق الأهداف الأمريكية.

والواقع أن الولايات المتحدة استغلت هذه الأزمة بشكل كامل بعد اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠، حيث قامت بتشكيل قوات متعددة الجنسيات قوامها بضع عشرة آلاف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار الأمم المتحدة، فهذه القوات شنت أول حرب ضخمة بعد الحرب الباردة. ومن خلال حرب الخليج أظهرت الولايات المتحدة قوتها العسكرية باعتبارها دولة عظمى وحيدة فى العالم، والواقع أن هذا الأمر لم يحقق وجودًا عسكريًا أمريكيًا فى المنطقة فحسب، إنما أرسى نفوذًا أمريكية قوية في المنطقة. فبعد حرب الخليج أشرفت الولايات المتحدة فى النهاية على عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط فى مدريد، حيث توصلت الولايات المتحدة إلى عقد هذا المؤتمر من خلال ما بذلته من جهود دبلوماسية استمرت سبعة أشهر، وما قامت به من زيارات مكوكية بلغ عددها ثمانى زيارات والتى أجراها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق بيكر إلى الشرق الأوسط . كما نذكر أن الرئيس كلينتون – بعد توليه الإدارة فى البيت الأبيض – اعتبر مسألة تحقيق السلام فى الشرق الأوسط من القضايا التى تأتى على أولوية المناقشات، فعلى صعيد الصراع العربى الإسرائيلي، أعلن كلينتون عن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستشارك فى الجولة التاسعة من المفاوضات العربية الإسرائيلية باعتبارها " شريكًا رسميًا " فى هذه المفاوضات. وقد شهد يوم الثالث عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٩٣، إشراف الرئيس الأمريكى على مراسم التوقيع على البيان الإسرائيلى الفلسطينى المتعلق بمبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت والذى عقد فى البيت الأبيض، فى ظل ما حققته المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية السرية من نتائج إيجابية بالاعتراف المتبادل بين الطرفين

الفلسطيني والإسرائيلي والتوصل إلى اتفاقية الحكم الذاتي لغزة - أريحا. وفيما بعد أعلنت الإدارة الأمريكية عن استئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما قامت بتدبير المساعدات المالية من أجل مشروع الحكم الذاتي في غزة وأريحا. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية ستمنح مساعدات مالية تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، لضمان استمرار الزعامة الأمريكية في ظل عملية السلام في الشرق الأوسط. ولم تتوقف الدبلوماسية الأمريكية عند هذا الحد، فقامت الولايات المتحدة بالتعاون مع حلفائها في الشرق الأوسط بترسيخ مكانتها من خلال ترتيبات ما بعد حرب الخليج وعملية السلام في الشرق الأوسط وغيرها من الإجراءات لبقاء استمرار السيطرة الأمريكية على الشرق الأوسط بما يتفق مع المصالح الأمريكية في المنطقة. وفي هذا الشأن أسرعت الولايات المتحدة في الحصول على موافقة ست دول خليجية على مشروع الأمن الخليجي الذي طرحته بعد فترة قصيرة من حرب الخليج، حيث تضمن هذا المشروع بشكل رئيسي إجراء مناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة ودول الخليج في منطقة الخليج، وعلى إقامة الولايات المتحدة نقطة قيادة متقدمة تابعة للقيادة المركزية الأمريكية في هذه المنطقة. وهو الأمر الذي يبسط قوة القوات البحرية الأمريكية في الخليج، كما يضمن هذا المشروع أيضًا تخزين معدات عسكرية أمريكية وزيادة أعمال بيع السلاح الأمريكي لهذه المنطقة(٨). ولم يتوقف سيناريو السياسة الأمريكية في منطقة الخليج عند هذا الحد، إنما أبرمت الولايات المتحدة "اتفاقية التعاون الدفاعي والأمني" مع كل من الكويت والبحرين وعمان وقطر ودول خليجية أخرى على التوالي(٩). أما بالنسبة إلى العلاقات

الأمريكية الإسرائيلية، رأينا أن الولايات المتحدة وإسرائيل - بعد تولى كلينتون الإدارة الأمريكية - عاودت التأكيد على علاقات شراكة التعاون الإستراتيجية بعد الحرب الباردة، كما ستواصل الولايات المتحدة تنفيذ التعهدات الأمنية إزاء اسرائيل وتقديم مساعدات مالية تقدر بثلاثة مليارات من الدولارات الامريكية سنويًا. وبالإضافة إلى ذلك عززت الولايات المتحدة علاقاتها مع حلفائها فى الشرق الأوسط من خلال تخفيف الديون المصرية والتركية، وإعطاء مصر دورًا فى ظل عملية السلام ومنح الجنرالات التركية حق قيادة قوات حفظ السلام للأمم المتحدة فى الصومال وغيرها من الإجراءات. كما رأينا المناورات العسكرية المشتركة العديدة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط لتتباهى الولايات المتحدة بمدى قوتها العسكرية، فنذكر أن عام ١٩٩٠، شهد حدوث أربع عشرة مناورة عسكرية بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، وفى عام ١٩٩٣ وصل عدد مرات هذه المناورات العسكرية إلى٧١ مناورة(١٠)، أى بمعدل ست مناورات شهريًا، حيث كانت تهدف هذه المناورات إلى تعزيز القوة المؤثرة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

أما على صعيد السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فقامت الولايات المتحدة بتعديل هذه السياسة بعد حصولها على منصب الزعامة فى الشرق الأوسط" وذلك لتحقيق أهدافها الإستراتيجية على نحو أفضل. فقد تخلت الولايات المتحدة عن أساليبها القديمة التى كانت تمارسها فى منطقة الخليج، حيث كانت تقف وراء إيران فى عهد البهلوى وتكبح جماح العراق، أما فى ظل الحرب العراقية الإيرانية فكانت تدعم العراق فى مواجهة إيران

منتهجة بذلك سياسة الاحتواء المزدوج. فرأى مستشار الأمن القومى أنطونى لارك أثناء شرحه " لسياسة الاحتواء المزدوج " أن العراق وإيران وليبيا تعتبر من الدول " المارقة "، فهو يعتقد أن انتصار العراق فى الحرب العراقية الإيرانية قلل من القدرات الهجومية التقليدية لإيران، كما أن هزيمة العراق فى حرب الخليج تسببت فى إضعاف قدراتها الهجومية، ورغم ذلك فإن هذه الدول تمارس خططًا عسكرية ذات أطماع جياشة ومكلفة، خاصة الخطط المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ومنظومة إطلاق الصواريخ لحماية حكمها أو تحقيق أهدافها فى الخارج. كما أن ما تقوم به هذه الدول يعتبر تصرفًا يحمل نوعًا من التهديد والوعيد ويعد من التصرفات المناهضة، كما أنها ستشكل تهديدًا خطيرًا على الأنظمة الديمقراطية فى الدول المجاورة إذا زادت نفوذها فى المنطقة. وذكر المسئول الأمريكى أن مواجهة المواقف العدائية التى تصدر من بغداد وطهران وإقامة توازن قوى فى الشرق الأوسط يلعب دورًا ايجابيًا فى المنطقة يعد من الأهداف الأساسية لسياسة الاحتواء المزدوج، حيث جاءت هذه السياسة لحماية المصالح الأمريكية التى تتمثل فى الحفاظ على أمن حلفائها واستقرار سعر النفط وحرية تداوله(١١). وذكر تقرير إستراتيجية الأمن الأمريكى الذى أعلنته الإدارة الأمريكية فى يوليو عام ١٩٩٤، أهداف التدخلات العسكرية الأمريكية فى المنطقة، حيث تتبلور هذه الأهداف كالتالى : "إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة الأمريكية غير منوطة بأعمال السلام، فمهمتها الأساسية تتبلور فى الحيلولة دون وقوع أى صراعات تهدد مصالحنا، أما إذا كانت هناك حتمية للتدخل العسكرى، فستخوض هذه القوات حربًا فى مثل هذه النوعية من الصراع، لتحرز

النصر". ونذكر فى هذا الصدد إصرار الولايات المتحدة دومًا على فرض عقوبات إزاء العراق فى ظل سيطرة هذا الفكر الإستراتيجى على أعمال التدخل العسكرى الأمريكى، ففى أكتوبر عام ١٩٩٤، أرسلت الولايات المتحدة قوات مسلحة قوامها بضعة عشر ألفًا للمرة الثانية إلى الخليج، عندما شهدت الأوضاع عند الحدود الكويتية نوعًا من التوتر، حيث حاولت هذه القوات توجيه ضربات جديدة للعراق. والواقع أن العراق لم تكن الوحيدة التى نالت نصيبها من تلك العقوبات، فقد استغلت الولايات المتحدة أيضًا حادث تفجير الطائرة لوكيربي، وقامت بفرض عقوبات على ليبيا، ورأيناها تقوم أيضًا بكبح جماح القوى الإسلامية الإيرانية.

وإذا تحدثنا عن دور الزعامة الأمريكية فى الشرق الأوسط، نكتشف أن هذا الدور لم يعمل على امتداد تأثير السياسة الأمريكية فى المنطقة فحسب، إنما كانت هناك مصالح اقتصادية ضخمة جنتها الولايات المتحدة من وراء هذه الزعامة أيضًا. ونذكر فى هذا الصدد؛ أن الولايات المتحدة بعد حرب الخليج تكفلت وحدها بـ ٥٠٠ مناقصة من ضمن ٩٥١ مناقصة خاصة بإعادة إعمار الكويت كدفعة أولى، حيث بلغ حجم العقود الموقعة خمسة مليارات دولار أمريكى، ومن هنا نرى أن الولايات المتحدة ربحت أرباحًا لا بأس بها من مشروع واحد فقط. وفى الحقيقة أن الأسباب التى استطاعت بها الولايات المتحدة أن تسيطر على التعاقدات التجارية لا ترجع إلى انخفاض الأسعار التى قدمتها أثناء المناقصات، أو امتلاكها لأحدث أنواع التكنولوجيا، فالانتصارات التى أحرزتها الولايات المتحدة فى حرب الخليج زادت من تأثيرها وسيطرتها على الشرق الأوسط، فكان تأثير الولايات المتحدة على

أعمال إعادة إعمار الكويت أمرًا بديهيًا، لذلك لم تكن هناك بالطبع منافسة على درجة من المساواة بين التعاقدات الأمريكية والتعاقدات التجارية للدول الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد الولايات المتحدة على أسلحة متقدمة في إحراز النصر في حرب الخليج يعتبر من الناحية التجارية إعلانًا تسويقيًا جيدًا للغاية لصناعة الأسلحة الأمريكية. وبالتالي زادت قوة منافسة الأسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة أكبر تاجر سلاح في سوق السلاح في الشرق الأوسط. فنذكر أنه منذ الفترة ما بين نهاية عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩٢، باعت الولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط أسلحة تقدر بـ١٩ مليار دولار أمريكي، حيث باعت إلى البحرين أسلحة أمريكية تقدر بـ٣٧ مليون دولار منها ٢٧ دبابة حربية، وإلى مصر أسلحة تقدر بـ ٢ مليار و١٧٠ مليون دولار أمريكي، تشمل على ٤٦ مقاتلة حربية حديثة، و٨٠ صاروخًا جو أرض، و٢٤٠ صاروخًا للدبابات وقذائف مجمعة، كما باعت إلى إسرائيل أسلحة تقدر بـ ٤٦٧ مليونًا و٩٠٠ ألف دولار وقذيفتين من قذائف سام وصاروخ سام ٦٧، وباعت إلى الكويت أسلحة تقدر بـ ٣٥٠ مليون دولار من أجل مرافق القواعد الجوية، وباعت إلى السعودية أسلحة تقدر بـ ١٤ مليارًا و٨٠٠ مليون دولار أمريكي، من بينها ٤٨ مقاتلة من طراز(F.15ES) و٢٤ مقاتلة من طراز 15H و١٥ دبابة حربية و ١٢ قاذفة إطلاق صواريخ، وباعت إلى المغرب أسلحة تقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار، حيث باعت لها ٢٠ مقاتلة مستخدمة، وباعت إلى عمان أسلحة تقدر بـ ١٥٠ مليون دولار معظمها ١٩٩ سيارة مصفحة لنقل الجنود، وباعت إلى الإمارات أسلحة تقدر

بـــ ٧٣٧ مليون دولار، معظمها طائرات هيلوكبتر من طراز عبادى و٦٢٠ صاروخًا[١٢].

وهكذا رأينا الولايات المتحدة تستغل احتكارها للشروط الملائمة لإتمام عملية السلام فى الشرق الأوسط فى سعيها المتواصل نحو تحقيق مـــصـالحها الاقتصادية، وبالتالى كان هناك صراع بينها وبين اليابان والاتحاد الأوربى على سوق الشرق الأوسط. فمنذ عام ١٩٩٥، أرسلت الولايات المتحدة وفودًا اقتصادية وتجارية كثيرة لزيارة إسرائيل والسعودية والأردن ومصر وتونس وغيرها من دول الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى التعاون الأمريكى الإسرائيلى أعلن وزير الشئون التجارية الأمريكى بولان أثناء زيارته لإســرائيل عـــن تأسيس لجنة أمريكية إسرائيلية للعلوم والتكنولوجيا، حيث تعمل هذه اللجنـــة بشكل رئيسى على تعزيز التعاون فى مجال التكنولوجيا الحديثة، كما أعلـــن عمدة ولاية ماساتشوتسى الأمريكية، أثناء رئاسته لوفد كبير يـــضم خبـــراء مشهورين فى الأوساط التجارية وخبراء فى مجال التكنولوجيا فى زيارة إلى إسرائيل عن افتتاح مكتب لشركتين أمريكيتين للمنتجات الطبية والحيوية فى القدس، وتجدر الإشارة الى أن شركة أنيت الأمريكية وشركة ميكروســوفت الأمريكية تعملان دومًا على توسيع فروعها بالقدس، كما توجـــد ٢١ ولايـــة أمريكية أبرمت مع إسرائيل اتفاقية التعاون الاقتصادى والثقافى.

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية الفلسطينية نذكر مـــشروع "صـــناع السلام" الذى طرحته الولايات المتحدة أثناء افتتاحها لأسواق تجارية أمريكية فى الأراضى الفلسطينية، كما أجرى تسعة وعشرون مستثمرًا أمريكيًا من ضـــمن "وفد صناع السلام" الذى حضر إلى بيت لحم والضفة الغربية مناقشات حول

التجارة الأمريكية الفلسطينية لتشجيع الشركات الخاصة الأمريكية على ممارسة نشاطها الاقتصادى فى الأراضى الفلسطينية(١٣).

ظهور روسيا مرة أخرى على ساحة الشرق الأوسط

من المعروف أنه بعد أحداث تفكك الاتحاد السوفيتى ورثت روسيا التراث السياسى للاتحاد السوفيتى سابقاً، كما حصلت على مقعد دائم فى مجلس الأمن بالأمم المتحدة. ورغم أن روسيا لا تمتلك قوة الاتحاد السوفيتى بوصفه دولة عظمى فى الأيام الماضية، فإنها لا تزال نشطة على الساحة الدولية حيث ساندتها فى هذا الأمر القوة الخارقة التى كانت تتمتع بها هذه الدولة العظمى. وإذا تطرقنا فى الحديث عن الوجود الروسى فى ساحة الشرق الأوسط، نرى أن ما شهدته روسيا من أوضاع سياسية مضطربة، وما شهده اقتصادها من انهيار متكرر فى بداية فترة تفكك الاتحاد السوفيتى السابق جعلها غير قادرة ومشغولة عن الاهتمام بشئون الشرق الأوسط، وبالتالى اكتفت بأن تكون شريكاً للولايات المتحدة بصورة مؤقتة. فنذكر على سبيل المثال " الدور الثانوى الضعيف" الذى لعبته روسيا فى ظل المفاوضات العربية الإسرائيلية التى عقدت بعد مؤتمر مدريد الدولى للسلام فى الشرق الأوسط. كما تعاونت روسيا مع الولايات المتحدة فى القضايا المتعلقة بفرض العقوبات على العراق وقضية المراقبة النووية وقضايا أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن التصرفات الروسية السابق ذكرها جاءت من منطلق الحفاظ على قوتها المؤثرة المحدودة. بيد أن روسيا لم تتخل بكل بساطة عن

مصالحها العظمى فى الشرق الأوسط، كما أنها لم تنسحب بشكل كامل من ساحة الشرق الأوسط، نظرًا لما يتمتع به الشرق الأوسط من مكانة مهمة فى ظل السياسة العالمية والاقتصاد العالمي، خاصة أنه يعتبر من مناطق الامتداد المجاورة لروسيا (فدول شمال الشرق الأوسط كانت من دول الجوار للاتحاد السوفيتى السابق فى وسط آسيا، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى رأينا أن استقلال جمهوريات التحالف السوفيتى فى وسط آسيا جعل من دول شمال الشرق الأوسط امتدادًا مجاورًا لروسيا)، كما أن الشرق الأوسط يعتبر من " أهداف روسيا فى الجنوب". أما على صعيد السياسة الخارجية الروسية فقد لجأت روسيا إلى سياسة خارجية تتفق مع الخطوات الأساسية لدول الغرب فى الشئون الدولية العظمى أملاً فى حصولها على مساعدات اقتصادية من دول الغرب، إلا أنه فى الواقع لم تجن التصرفات الروسية الهدف المرجو منها، بل على العكس كانت سياسة الغرب التى اتبعها الحزب الديمقراطى الروسى سببًا فى فقده عددًا كبيرًا من مؤيديه فى انتخابات الكرملين الروسى الجديد التى عقدت فى ديسمبر عام ١٩٩٣، كما حظى الحزب الديمقراطى الحر الذى بذل جهدًا فى دعوته لاستعادة مكانة روسيا باعتبارها دولة عظمى بمقاعد أكثر فى الكرملين، وهو الأمر الذى جعل روسيا تبدأ فى إجراء تعديلات على سياستها الخارجية. إن روسيا لم ترغب فى الظهور ثانية بمظهر الرجل الذى فقد حماسته وطموحه على الساحة الدولية، لذلك رأينا أن الرئيس الروسى يلستن أعرب بوضوح فى رسالته للكرملين التى تقدم بها فى الرابع والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٩٤، عن ضرورة مشاركة روسيا فى تسوية القضايا العالمية العظمى كافة، فما دعا إليه الرئيس الروسى يلستن يجعل السياسة

الخارجية الروسية تتفق دومًا مع مكانة الدولة العظمى الروسية، كما قال وزير الخارجية الروسى بكل صراحة ودون تحفظ: " إن روسيا اليوم لا تزال دولة عالمية عظمى "، حيث يرى أن روسيا تمر بمرحلة انتقالية صعبة فى الوقت الحالى، ورغم ذلك فإن ما تمتلكه من طاقة نووية يتوازن مع ما تمتلكه من صواريخ وثروات طبيعية ومستوى تكنولوجى وعوامل إستراتيجية جغرافية، فروسيا لا تزال دولة عالمية عظمى. وأكد أيضًا أن رغبة الولايات المتحدة فى أن تجعل روسيا " مساعدًا" لها فى الشئون الدولية "أمرًا غير مقبول "، كما يحمل " تهديدًا على الصعيد السياسي"، وسوف تعتبر روسيا محاولة الغرب تقليل التعاون الاقتصادى معها نوعًا من التهديد و"استفزازًا أبلهًا " لروسيا. ومن المعروف للجميع أن الاتحاد السوفيتى السابق سبق أن دفع بكمية كبيرة من أمواله وطاقته إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث خطط لمشاريع بجهود شاقة استمرت بضع عشر سنوات. ورغم تفكك الاتحاد السوفيتى، فإن تأثيره لا يمكن أن يتلاشى بسرعة. أما بالنسبة لروسيا فكان يتحتم عليها – بعد أن ورثت التراث السياسى للاتحاد السوفيتى السابق – أن تبحث لنفسها عن أحداث إستراتيجية فى ظل التركيبة الإستراتيجية العالمية الجديدة. وجدير بالذكر أن لروسيا مصالح مهمة فى منطقة الشرق الأوسط، حيث تعتبر هذه المنطقة الساحة التى يتعين على روسيا اجتيازها لاسترجاع مكانتها باعتبارها دولة عظمى فى العالم.

وكان عام ١٩٩٤، شاهدًا على عودة روسيا إلى ساحة الشرق الأوسط. فتأييد روسيا لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية عندما صاغت قرارًا تستنكر فيه مذبحة الخليل ومعلنة عن لعب دور الوساطة الدبلوماسية، كان من

أهم الأحداث التى جذبت انتباه العالم بعد وقوع أحداث مذبحة الخليل فى فبراير عام ١٩٩٤. وفى هذا الشأن أرسلت روسيا نائب وزير الخارجية الأول والمبعوث الخاص للرئيس ووزير الخارجية تباعًا فى زيارة مكوكية إلى الشرق الأوسط فى النصف الأول من شهر مارس، كما دعت إلى عقد مؤتمر مدريد الثانى للسلام فى الشرق الأوسط، حيث كانت هذه الدعوة تهدف إلى الإطاحة باحتكار الولايات المتحدة لشئون الشرق الأوسط وتوسيع دائرة التأثير الروسي فى منطقة الشرق الأوسط. وعلى صعيد عملية السلام فى الشرق الأوسط قال وزير الخارجية الروسى كوزيريف: " إن روسيا والولايات المتحدة هما راعيتا السلام فى الشرق الأوسط، كما ستستطيع عملية السلام أن تصل إلى بر الأمان بمشاركة روسيا الإيجابية فى هذه العملية"[١٤]. ونذكر أن شهر أبريل شهد استقبال موسكو لشخصيتين مهمتين فى الشرق الأوسط، وهما الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى رابين، فهذه الزيارة تعد الزيارة الأولى لعرفات إلى روسيا بعد انتخابه رئيسًا فلسطين عام ١٩٨٩، أما رابين فيعتبر أول رئيس وزراء إسرائيلى تستضيفه موسكو بعد إقامة الدولة الإسرائيلية. وعلى صعيد العلاقات الروسية الفلسطينية، وقع الجانبان أثناء زيارة عرفات إلى روسيا اتفاقية التعاون العلمى والثقافى الروسى الفلسطينى، كما ناقش الجانبان مسألة مساعدة روسيا لفلسطين على تدريب رجال شرطة وأمن، وأعرب يلستن عن تأييده لفلسطين فى النواحى السياسية والاقتصادية ومجالات أخرى فى المستقبل. أما على صعيد العلاقات الروسية الإسرائيلية، قام الجانب الروسى والإسرئيلى خلال فترة زيارة رابين بتوقيع ست اتفاقيات معنية

بالتعاون الروسى الإسرائيلى، متضمنة التعاون فى مجال تجنب فرض الضرائب من جانب الطرفين. ومجالات العلوم والتكنولوجيا والزراعة والصحة العلاجية والتعليم الثقافى والسياحة ومجالات أخرى. والواقع أن الهجوم الدبلوماسى الذى شنته روسيا على منطقة الشرق الأوسط يبين بوضوح " أمل روسيا فى التأكيد على أنها لم تتخل عن شئون هذه المنطقة تاركة إياها إلى الأمريكيين"، كما يوضح أنها لا تزال تمتلك قوة فعلية قادرة على دفع عملية السلام، وأنها تتمنى أن تلعب دورًا دبلوماسيًا حاسمًا فى ظل قضية الشرق الأوسط(١٥). وفى هذا الشأن نذكر أنه عندما أعلن قادة جنوب اليمن فى ٢١ مايو عن تأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية بعد اندلاع الحرب الأهلية اليمنية فى شهر مايو، سارعت روسيا بالاعتراف بهذه الجمهورية. وفيما بعد قامت روسيا عدة مرات بدور الوسيط لوقف إطلاق النار بين شمال اليمن وجنوبه، حيث حثت الجانبين على إجراء مفاوضات إزاء مسألة وقف إطلاق النار، وقضية تسوية الصراع وقضايا أخرى فى نهاية شهر يونيه، كما أنها فى الوقت الذى كانت تعزز فيه علاقاتها مع دول الخليج، كانت تعزز من اتصالاتها بالعراق وتوسع من دائرة تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط. ففى الحادى عشر من يونيه أبرم رئيس هيئة الأركان العامة للقوات الروسية نيقولاى ماكاروف مع سوريا اثنتى عشرة اتفاقية للتعاون العسكرى أثناء زيارته لها. والواقع أن التعاون بين روسيا وسوريا حليفة الاتحاد السوفيتى السابق فى المجالات العسكرية، يبين على نحو متزايد عزم روسيا على العودة ثانية إلى ساحة الشرق الأوسط، ويوضح اتجاهات السياسية الروسية. وتجدر الإشارة الى أن تصريحات المبعوث الخاص

للرئيس الروسى أندريه فودفين عندما قال أثناء زيارته للقدس في ٢٥ أغسطس عام ١٩٩٤: " إن روسيا لها الحق الكامل فى المشاركة فى جميع الجهود المعنية بمدينة القدس المقدسة، فهناك اتصالات تاريخية وتقليدية كثيرة بين روسيا والقدس المقدسة"(١٦)، موضحًا بذلك موقف روسيا من مشاركتها المستقبلية فى المفاوضات المعنية بالمصير النهائى لمدينة القدس بين الجانب الإسرائيلى والفلسطينى، كما شرح المسئول الروسى هذا الموقف للرئيس عرفات وذلك أثناء زيارته لغزة، حيث كانت العلاقات الثنائية وقضايا أخرى دائرة للنقاش بين هذا المسئول وعرفات. ولم تتوقف التحركات السياسية لروسيا فى منطقة الشرق الأوسط عند هذا الحد، ففى بداية شهر أكتوبر أجرى وزير الخارجية الروسى أندريه كوزيريف زيارة إلى دول الخليج فور حدوث توتر للمرة الثانية عند الحدود العراقية الكويتية والذى واكبه إرسال الولايات المتحدة جنودها إلى الخليج، حيث كان رفع حظر البترول عن العراق بعد ستة أشهر الوعد الذى وعده المسئول الروسى أثناء المحادثات التى أجراها مع الرئيس العراقى صدام، فى حالة اعتراف العراق بدولة الكويت واحترام الحدود العراقية الكويتية التى حددتها الأمم المتحدة. ورغم وجود خلافات ضخمة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن قضية تسوية الأوضاع المتوترة عند الحدود العراقية الكويتية، فإن روسيا والولايات المتحدة استطاعتا فى النهاية أن تحدا من التوتر عند هذه الحدود. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية الروسى كوزيريف ناشد فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بعد إجراء محادثات مع نائب الرئيس العراقى فى ٧ ديسمبر عام ١٩٩٤ فى الأمم المتحدة بإبداء مرونة بشأن العقوبات المفروضة

على العراق، كما أشار إلى أنه لا ينبغي على مجلس الأمن أن يصبح " أداة تلبي احتياجات السياسة الداخلية لبعض الدول ".

والواقع أن سلسلة الجهود الروسية الدبلوماسية فى منطقة الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٤، لم تحقق التعديلات الإستراتيجية الخاصة بعودة روسيا إلى ساحة الشرق الأوسط فحسب، إنما أيضًا لعبت دورًا مؤثرًا وضخمًا فى شئون الشرق الأوسط، فرأينا روسيا تتصدى للضغوط الأمريكية، حيث تجلى ذلك الأمر فى إبرام روسيا اتفاقية التعاون فى المجال النووى مع العراق فى يناير ١٩٩٥، حيث تبلغ تكلفة هذه الاتفاقية مليار دولار أمريكى فى سبيل إنهاء مشروع المحطة النووية التى تبلغ قوتها ألف وات.

أما على الصعيد الاقتصادى فكان من الصعب على روسيا أن تستثمر أموالها فى الشرق الأوسط، وتزاول التجارة فى أسواق المنطقة بشكل كبير خلال فترة قصيرة من الزمن نظرًا لما تعرضت له روسيا من أزمة اقتصادية داخلية. إلا أن ما وصلت إليه صناعة الأسلحة الروسية من تطور وانخفاض أسعارها نسبيًا أوجد للأسلحة الروسية قوة منافسة قوية فى أسواق الشرق الأوسط، كما أن الأسلحة الروسية تعتبر أيضًا أحد المصادر المهمة لرأس المال الروسى بوصفها مصدرًا للعملات الصعبة لروسيا وركيزة للاقتصاد الروسى فى ظل ما يتعرض له من أزمات. وهكذا لا نندهش عندما نرى أنه فى الوقت الذى شاركت فيه روسيا بشكل إيجابى فى جميع المؤتمرات الدولية لحظر التسلح، كانت تسوّق أسلحتها فى الشرق الأوسط بكل قوة.

ورغم أن روسيا كانت تمتلك ثلاث شركات قطاع عام، والتى كانت لها الحق فى تصدير الأسلحة، فإنها أسست شركة استيراد وتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية التكنولوجية الروسية فى بداية عام ١٩٩٤، فهذه الشركة مسئولة عن الإشراف على أعمال استيراد وتصدير الأسلحة الروسية، حيث كانت تهدف روسيا من وراء تلك الشركة إلى الحصول على أنسب سعر وإلى توسيع المجال أمام سوق الأسلحة الروسية. ولمزيد من الإيضاح لعزم روسيا على الصراع على أسواق السلاح فى الشرق الأوسط نذكر ما قاله النائب الأول لقائد أركان القوات المسلجة الروسية رول مايك، عندما نشر خطابه فى صحيفة " النجم الأحمر الروسية ": " إن روسيا لن تتنازل مطلقًا عن سوق الأسلحة للولايات المتحدة " . (وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الاتحاد السوفيتى الأسبق من الأسلحة كانت تمثل ٣٨% من صادرات سوق السلاح العالمي)، كما أن روسيا ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على الشركات التى تعد بمثابة هيكل للدفاع الوطنى ومصدرًا لإنتاج أحدث أنواع الأسلحة، وذلك لتعزيز قوة منافسة الأسلحة الروسية فى الأسواق.

صراع دول أوربا العظمى الغربية فى الشرق الأوسط

إن دول أوربا الغربية (ونشير هنا بشكل رئيسى إلى انجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا) باعتبارها منبع الرأسمالية العالمية تعتبر من الدول المتسلطة التى استعمرت معظم دول الشرق الأوسط أثناء فترة توسعها الاستعمارى، كما يربطها بدول الشرق الأوسط تاريخ طويل. والواقع أنه كانت لاتزال

هناك علاقات قوية بين الدول الرأسمالية لأوربا الغربية ودول الشرق الأوسط بعد استقلال دول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، فهناك مصالح سياسية واقتصادية ضخمة لدول أوربا الغربية فى منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لأن " أمن وازدهار أوربا الغربية يعتمد على الشرق الأوسط خاصة على الثروات الاستراتيجية النفطية[١٧]". وعلى صعيد آخر تعتبر دول أوربا الغربية شريكًا تجاريًا مهمًا لدول الشرق الأوسط، فنذكر على سبيل المثال أن حجم التجارة بين بريطانيا وفرنسا مع دول الشرق الأوسط فى الثمانينيات بلغ كل على حدة نحو ٢٠ مليار دولار سنويًا. وهكذا حثت هذه المصالح الاقتصادية الضخمة دول أوربا الغربية على تطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط على نحو إيجابى، فمنذ عام ١٩٧٢ انتهجت دول أوربا الغربية " السياسة العامة فى منطقة البحر المتوسط " المعنية بالتعاون من أجل التنمية الاقتصادية، كما شهد عام ١٩٧٣، بدء الحوار الأوربى العربى. أما على صعيد التحركات السياسية الأوربية فنذكر مناشدة دول المجموعة الأوربية جميع أطراف الصراع العربى الإسرائيلى على إجراء مفاوضات وفقًا لقرار رقم ٢٤٢ لمجلس الأمن واحترام الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى وتحقيق سلام طويل الأمد وعادل، وذلك بعد أحداث أزمة النفط الأولى. وفى عام ١٩٨٠، أصدرت دول المجموعة الأوربية بيانًا، حيث أعلنت عن رفضها لأى قرارات أحادية الجانب تهدف إلى تغيير الوضع الخاص بمدينة القدس، كما أنها ستدفع بكل جهدها عملية السلام فى الشرق الأوسط. ورغم استحالة استرجاع التاريخ الماضى والمشرق لدول أوربا الغربية التى كانت تعتبر من الدول الاستعمارية المتسلطة فى الشرق الأوسط،

فإن تفكك الاتحاد السوفيتى والتدهور الذى شهدته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، شجعا دول أوربا الغربية كثيرًا على المشاركة بشكل أكبر فى القضايا المعنية بشئون الشرق الأوسط، كما سعت هذه الدول جاهدة للعب دور مهم فى المنطقة وتحقيق أكبر قدر من المصالح. فوجدنا كلاً من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا ترسل قواتها إلى الشرق الأوسط بعد اندلاع أزمة الخليج لتنضم إلى القوات متعددة الجنسيات، كما قامت هذه الدول بزيادة المساعدات المالية المقدمة فى سبيل المشاركة فى أرباح السلام ما بعد حرب الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا الغربية لم ترسل قواتها إلى الخليج نظرًا للقيود المفروضة بموجب القانون الأساسى على ألمانيا الغربية الخاضعة إلى الاتحاد الفيدرالى، لكنها قدمت مساعدات تقدر بـ ٣ مليارات و٣٠٠ مليون مارك، كوسيلة للاشتراك فى أعمال القوات متعددة الجنسيات فى حرب الخليج. ومن الأحداث التى ظهرت على الساحة السياسية بعد انتهاء حرب الخليج، إلقاء الرئيس الفرنسى ميتران خطابًا تليفزيونيًا صرح فيه عن دعوته لعقد مؤتمر للسلام الدولى لتسوية قضية الشرق الأوسط داخل نطاق الأمم المتحدة، حيث رأى " أنه ينبغى أن تصبح للفلسطينيين حقوقهم الواجبة، وأن يعملوا على إقامة دولتهم[١٨]". وكان لقاء وزير الخارجية الفرنسى مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات فى ٢٣ أبريل عام ١٩٩١ فى ليبيا لا يوضح موقف فرنسا من منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، إنما يبين أيضًا عدم قدرة الولايات المتحدة على إقصاء فرنسا من عملية السلام فى الشرق الأوسط . وفى ظل صراع فرنسا والولايات المتحدة فى ميدان الشرق الأوسط، نذكر أنه عندما كانت هناك مساعٍ إيجابية من جانب الولايات

المتحدة لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط، دعت فرنسا مرة أخرى في يونيه عام ١٩٩١، أنه فى حالة فشل الجهود الأمريكية فى هذا الصدد، فستظل فرنسا تسعى وراء عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة دول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، كما ستطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضى الإقليمية العربية المحتلة عام ١٩٦٧. أما بالنسبة إلى بريطانيا التى تتخذ دومًا موقفًا متحفظًا فاستأنفت اللقاءات على أعلى المستويات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى مارس عام ١٩٩٣. أما فى بداية شهر مارس فقد ارتقت الحكومة البلجيكية بمكانة المكتب الإعلامى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى بروكسيل، حيث اعتبرته نموذجًا للوفد الدائم الفلسطينى.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما لم تحقق الجولة العاشرة للمفاوضات العربية الإسرائيلية الثنائية فى المرحلة الثانية لمؤتمر السلام فى الشرق الأوسط الذى عقد تحت إشراف الأمريكى أى نتائج جوهرية، توافدت أنباء من أوسلو تفيد بأنه تم التوصل فى النهاية إلى " بيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت الفلسطينى الإسرائيلى " من خلال إجراء أربع عشرة مفاوضة سرية أجريت تحت إشراف وزير الخارجية النرويجي، الذى لعب دور الوسيط فى هذه المفاوضات. ومن هنا نرى أنه ما تم التوصل إليه من البيان السابق يبين الدعم المهم الذى لعبته الدول الأوربية فى شئون الشرق الأوسط.

ولعلنا نتساءل عن موقف دول المجموعة الأوربية الأساسى فى ظل مسألة الترتيبات ما بعد حرب الخليج، فنجد الإجابة تتبلور كالتالى: التسوية السياسية للصراع فى منطقة الشرق الأوسط (حيث ستستقل سياسة دول

المجموعة الأوربية عن سياسة الشرق الأوسط الأمريكية واضعة مصالح القارة الأوربية نصب أعينها)، حظر التسلح وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الشرق الأوسط بتعزيز التعاون الاقتصادي بين أوربا وهذه المنطقة. وفي ظل اهتمام دول المجموعة الأوربية لهذه المنطقة أكد اثنا عشر وزيرًا من وزراء خارجية المجموعة الأوربية مرة أخرى في اجتماع بروكسيل في الرابع من شهر مارس عام ١٩٩١، على دعوتهم لإجراء " مؤتمر للتعاون الأمني بين دول البحر المتوسط ودول الشرق الأوسط "، حيث ينطوي هذا التصور الإستراتيجي بشكل رئيسي على ثلاثة أهداف، وهي أهداف قصيرة المدى وتتبلور في عقد مؤتمر سلام في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج لتحقيق التسوية الشاملة لشتى أنواع الصراعات الإقليمية في المنطقة بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية لبنان ولتحقيق السلام في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأهداف متوسطة المدى وتتبلور في تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي الثنائي والتعاون متعدد الأطراف الإقليمي بين أوربا والعرب، وتغيير ما يعتري التطور الاقتصاري والثقافي والاجتماعي من اختلال في التوازن، وإزالة جذور الصراع، وأهداف طويلة المدى وتتبلور في انتهاج سياسة عقد "مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط " على غرار مؤتمر الأمن الأوربي، للتوصل في نهاية الأمر إلى إقامة آلية للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط واسعة تضم دول سواحل البحر الأبيض المتوسط ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لضمان تحقيق الاستقرار والتنمية في هذه المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن

دول المجموعة الأوربية انتبهت مبكرًا إلى أن العلاقات المتينة بين الأمن والاستقرار فى القارة الأوربية والسلام الإقليمى فى منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر نوعًا من العلاقات ذات الاعتماد المتبادل. لذلك كان يتحتم على دول المجموعة الأوربية الإسراع فى دخول ميدان الصراع على الشرق الأوسط، وتعزيز التعاون السياسى والاقتصادى مع منطقة الشرق الأوسط، كما كانت تسعى لأن يصبح لها حق التصويت على نحو أوسع وأن تمتلك أكبر قوة مؤثرة فى المنطقة فى ظل إقامة منظومة الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب الخليج. وهكذا نرى أن تحركات دول المجموعة الأوربية كانت تهدف إلى حماية مصالحها الشخصية وتحقيق الأمن الذاتى. وقد قدمت دول المجموعة الأوربية مساعدات إنسانية لمنكوبى حرب الخليج تقدر بـ ٧١ مليونًا و٥٠٠ دولار فى عام ١٩٩١ (خصصت بشكل رئيسى لأعمال الصحة العلاجية والمواد الغذائية وأعمال أخري). أما فى الشأن الفلسطينى فنذكر أن فى الوقت الذى منحت هذه الدول الأوربية إسرائيل قروضًا بدون فائدة تقدر بـ ٢٨٠ مليون دولار، قدمت إلى الشعب الفلسطينى الذى احتلت أراضيه مساعدات بلا مقابل تقدر بـ ٧٨ مليون دولار[١٩]. كما أعربت المجموعة الأوربية – بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتى الفلسطينى الإسرائيلى فى سبتمبر عام ١٩٩٥– عن أنها سوف تقدم مساعدات تقدر بـ ٥٩٠ مليون دولار خلال أربع سنوات قادمة[٢٠].

أما على الصعيد الاقتصادى، فنذكر أنه فى الوقت الذى لعبت فيه دول أوربا الغربية دورًا شاملاً فى المنطقة، لم يفلت اقتصاد الشرق الأوسط من دائرة صراع هذه الدول التى استغلت تفوقها المتوالى فى هذا الصراع،

فوجدنا على سبيل المثال أن فرنسا حصلت على عقود تقدر بـــ ٢٥٠ مليون فرنك من مشروع إعادة إعمار الكويت، كما توصلت إلى اتفاق مع عمـــان بشأن التعاون فى مجال صيد الأسماك مـــن المحيطـــات وعمـــل البرنـــامج التليفزيونى الثانى العمانى وفى توسيع مجال استخراج النفط، كما سوف تكـــون شريكًا لقطر فى إقامة مصنع للبتروكيماويات[٢١]، كما شاركت فـــى إنجـــاز مشروع ميناء الخومينى الإيرانى. ولم يقتصر الأمر عند هذا فحسب، إنمـــا وقعت فرنسا أيضًا اتفاقية التعاون الدفاعى مع كل من الكويت وعمان علـــى حدة، وبذلك أصبحت فرنسا من إحدى الركائز القوية التى تمد هاتين الدولتين بالسلاح. أما بالنسبة إلى ألمانيا فهناك علاقات تعاون بين شـــركات الـــنفط الألمانية وشركات نفط معظم دول الشرق الأوسط. وفى هذا الشأن نذكر أن ألمانيا حصلت بالفعل فى وقتنا الحالى على إذن خاص باستخراج النفط مـــن وادى سرت الليبى، كما اشتركت فى الإشراف على أحد حقـــول البتـــرول بمنطقة غنى زنادة الليبية، وتعاونت مع شـــركة الـــسويس المـــصرية فـــى الإشراف على ثلاثة حقول بترول برأس بدر ورأس الفروان وخليج طينـــة، وتعهد بإعادة بناء مصانع كلوريد البوليفينيل الذى دمر خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث بلغ حجم عقد هذا المصنع نحـــو مليار دولار. أما بالنـــسبة إلى مشاركتها فى أعمال البنية التحتية فتذكر أن شـــركة ســـيمنز الألمانيـــة حصلت على عقد امداد سوريا بـــ ٦٣٠ ألف خط تليفوني[٢٢]. أما بريطانيـــا فهى من أهم الدول الأوربية التى شاركت فى أعمال إعادة الإعمار بعد حرب الخليج، فنذكر على سبيل المثال تعاقد شركة صنداى البريطانية على إعادة بنـــاء منظومة توصيل المياه فى الكويت، أما بالنـــسبة إلـــى حجـــم الـــصادرات

البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط فقد بلغت عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ على التوالى ١٢ مليارًا و٣٣٥ مليون دولار، و١٢ مليارًا و٦١٤ مليون دولار، كما سجلت نسبة حجم صادراتها إلى السعودية أعلى نسبة، حيث بلغ حجمها في هذين العامين على التوالى ٣ مليار و٩١ مليون دولار و٣ مليار و٤٥٠ مليون دولار[٢٣]. كما كانت لبريطانيا حصة كبيرة تقريبًا فى سوق السلاح بالشرق الأوسط، فقط حصلت على استمارة طلب بضائع تقدر بـ ٤٣٩ مليون دولار من قطر فى عام ١٩٩٢، أما فى عام ١٩٩٣ فقد طلبت عمان من بريطانيا شراء دبابات ثمنها ٢٦٣ مليون دولار، كما كانت هناك طلبية شراء ٤٨ مقاتلة هوائية بـ ٨ مليارات دولار مقدمة من السعودية إلى بريطانيا[٢٤].

وعلى الصعيد السياسى نذكر زيارات وفد اللجنة الأوربية إلى سوريا وفلسطين وإسرائيل ولبنان خاصة زيارته إلى الأراضى المحتلة بغزة والقدس الشرقية فى الفترة ما بين الثامن إلى العاشر من شهر فبراير عام ١٩٩٥، حيث زار الوفد الأوربى المقر العام لوفد السلام الفلسطينى فى القدس الشرقية، والذى يطلق عليه "المبنى الكبير الشرقي"، كما التقى الوفد الزعيم الفلسطينى الحسينى وغيره، حيث أكد وزير الخارجية الفرنسى رئيس الوفد الأوروبى جوبيه مرارًا على سياسة اللجنة الأوربية فى الشرق الأوسط، تلك السياسة تتبلور فى انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان واحترامها الجدى لجميع القرارات التى صدق عليها مجلس الأمن للأمم المتحدة، من بينها قرار سحب سوريا لقواتها من لبنان. ورغم أن زيارة وفد الاتحاد الأوربى لم تكسر الجمود الذى شهدته عملية السلام فى الشرق الأوسط،

فإنها أوضحت على نحو كبير اهتمام أوربا بالشرق الأوسط وبمصالحها فى هذه المنطقة.

صراع اليابان فى منطقة الشرق الأوسط

كانت اليابان دولة تابعة للسياسة الخارجية الأمريكية فى بداية فترة ما بعد الحرب الباردة، فاليابان باعتبارها دولة مهزومة فى الحرب العالمية الثانية كانت تحتاج إلى حماية أمريكية على الصعيد السياسى والعسكرى، أما على الصعيد الاقتصادى فكانت تحتاج أيضًا إلى الدعم الأمريكى. إلا أنه فى نهاية الستينيات أصبحت اليابان تدريجًا أقوى الدول الاقتصادية الرأسمالية بعد الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الحين ظهرت السياسة الخارجية اليابانية المستقلة بذاتها وسياستها فى الشرق الأوسط على سطح الماء. وتجدر الإشارة إلى أن اليابان تعانى من نقص شديد فى ثرواتها القومية، وفى الوقت ذاته تعتبر منطقة الشرق الأوسط مصدرًا لـ ٢٠% من إجمالى حجم استيراد اليابان من النفط، وبالتالى نرى أن التنمية الاقتصادية التى تشهدها اليابان تعتمد بدرجة كبيرة على نفط الشرق الأوسط، لذلك كانت المصالح الاقتصادية لليابان خاصة مصالحها من النفط تتصدر قائمة اهتمامات السياسية اليابانية فى الشرق الأوسط بعد السبعينيات.

ومما لاشك فيه أن النمو السريع للقوة الاقتصادية فى اليابان أثار أطماعها بأن تصبح دولة عالمية عظمى. وقال رئيس الوزراء اليابانى جونيتشيروكويزومى فى خطاب ألقاه فى مسقط رأسه بمحافظة غونما فى

شهر يوليو عام ١٩٨٢: " إنه إذا أردنا أن نرفع من شأن صوت اليابان في ساحة السياسة العالمية، فإن الأمر لا يتوقف فقط عند تعزيز قوة اليابان باعتبارها دولة اقتصادية عظمى فحسب، إنما ينطوى الأمر أيضًا على تعزيز قوتها باعتبارها دولة سياسية عظمي". ويمكن القول: إن تصريحات رئيس الوزراء اليابانى تعتبر بيانًا أعلن فيه عن رغبة اليابان فى أن تصبح دولة سياسية عظمى، حيث اعتبرت السلطات الحاكمة المتعاقبة للحزب الديمقراطى الحر اليابانى هذا البيان من أهداف الحكومة اليابانية.

والواقع أن سياسة اليابان فى الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة تحمل طابعًا سياسيًا قويًا، كما أن اليابان معروفة للعالم باعتبارها دولة اقتصادية عظمي". ورغم أن اليابان شكلت تكتلاً (تجاريًا) للين اليابانى، فانها كانت تفتقر بشكل كامل إلى وجود قوة سياسية قادرة على توحيد خطوات هذا التكتل[٢٥]". وفى الحقيقة كانت هناك استعدادات مسبقة دومًا من جانب الحكومة اليابانية لتمهيد الطريق أمام اليابان لتصبح دولة سياسية عظمى، فهى لم ترض أن تحبس نفسها فى إطار كونها دولة اقتصادية عظمى فقط، لكنها كانت تعانى من صعوبة التخلص من الظلال التى لحقت بها باعتبارها دولة مهزومة فى الحرب العالمية الثانية. وفى هذا الصدد اعتبرت اليابان منطقة الشرق الأوسط الساحة التى ستؤهلها لأن تصبح دولة سياسية عظمى فى العالم، حيث اتخذت من الطرق الاقتصادية وسيلة تشارك من خلالها فى شئون الشرق الأوسط على نحو إيجابى لتوسيع دائرة تأثيرها السياسي، وذلك بعد أن أصبحت رغبة اليابان فى أن تصبح دولة سياسية عظمى من القضايا الحساسة إزاء شعوب وحكومات دول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، نظرًا لما تكبدته شعوب آسيا

من كوارث ضخمة من جراء ما تعرضوا له من ظلم واستبداد القوات اليابانية في كل مكان كانوا يصلون إليه، وذلك عندما شنت الدولة الإمبريالية العسكرية اليابانية حربًا عدوانية شاملة على قارة آسيا خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

وعلى الصعيد السياسي استغلت اليابان بعد اندلاع حرب الخليج الفرص كافة لتوسيع دائرة تأثيرها، حيث رأينا السياسة اليابانية في الشرق الأوسط تتبلور في العمل على ضمان الأمن الإقليمي في المنطقة وتأمين عملية إمداد اليابان بالنفط وتشجيع أعمال نزع السلاح وحظرها، ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط نحو الأمام، بما ذلك في تسوية القضية الفلسطينية ودعم التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، حيث رأينا رغبتها في تقديم المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية في سبيل تحقيق هذا الدعم[٢٦]. ففي فترة حرب الخليج نذكر أن المساعدات المالية التي قدمتها اليابان إلى قوات التحالف المتعددة الجنسيات المعارضة للعراق بزعامة الولايات المتحدة والتي تقدر بمليار و ٣٠٠ مليون دولار أظهرت القوة الضخمة التي تتمتع بها اليابان باعتبارها دولة اقتصادية. وبعد حرب الخليج طرحت اليابان أيضا "بعض الإجراءات تقدم من خلالها إسهامات من أجل الشرق الأوسط" نذكرها كالتالي: تقديم مساعدات مالية إلى قوات حفظ السلام للأمم المتحدة، إرسال موظفين مدنيين إلى فريق المراقبين للأمم المتحدة، تقديم مساعدات مالية تقدر بعشرة ملايين دولار إلى اللاجئين الفلسطينيين، تقديم مساعدات مالية تقدر بمائة مليار دولار أمريكي إلى أعمال الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق، وتقييم المدى الذي تأثرت به البيئة من جراء الحروب. كما أعلنت اليابان عن

مشاركتها الإيجابية في التصورات التى دعا إليها وزير الخارجية الأمريكي بيكر والمعروفة " بمشروع مارشال للشرق الأوسط " و"إنشاء بنك نهضة الشرق الأوسط"، وأعربت عن رغبتها فى تقديم مساعدات مالية لصالح هذه التصورات. وتجدر الإشارة إلى أن فترة ما بعد حرب الخليج شهدت مزيدًا من التحركات اليابانية على ساحة الشرق الأوسط. فنذكر أن الحكومة اليابانية قررت رسميًا فى ٢٤ مايو عام ١٩٩١، إرسال أسطول كاشف للألغام إلى منطقة الخليج، حيث يتكون هذا الأسطول من أربعة زوارق لإزالة الألغام على أحدث الطراز، وزورق لتقديم المساعدات وسفن الإمداد، حيث تحمل كل سفينة ستة زوارق وخمسمائة ضابط للدفاع الذاتى. وهذه هى المرة الأولى التى ترسل فيها الحكومة اليابانية أسطولها إلى مناطق الصراع المسلح الموجودة خارج منطقة بحر اليابان منذ تشكيلها لجيش الدفاع الذاتى بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أعلنت الحكومة اليابانية بعد هذا القرار أن الهدف من إرسال جيش الدفاع الذاتى إلى منطقة الخليج بعد الحرب يقتصر فقط على"حماية البيئة"، فهى لم ترسل جنودها إلى منطقة الخليج. وفيما يخص بتأثير هذا القرار على الجبهة الداخلية صرحت الحكومة عن أملها فى أن يتفهم المواطن اليابانى هذا الوضع ويبدى روح التعاون إزاءه.

والواقع أن القرار الذى اتخذته الحكومة اليابانية أثار ردود أفعال ضخمة داخل اليابان وخارجها، فقد أعرب حزب المجتمع وحزب كومية، وهما من الأحزاب غير الحاكمة، عن معارضتهما لهذا القرار فى خطاب أعلنه كل حزب على التوالى، كما عقد عدد كبير من المنظمات الجماهيرية اجتماعات ونظموا مظاهرات محتجين على مخالفة الحكومة للدستور

ومناشدين الجميع بالاحتراس من الطريق الإمبريالي العسكري الذى تسير فيه اليابان مرة أخرى.

إن عدم اهتمام الحكومة اليابانية بالرأى العام الدولى والمعارضة الشعبية لقرارتها ومواجهتها للمخاطر الناجمة عن مخالفة الدستور بإرسال أسطول كاشف للألغام إلى منطقة الشرق الأوسط، يدل على أن اليابان قد تخطت أسلوبها القديم والذى كانت تكتفى فيه بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط لتتدخل بشكل أكبر فى شئون الشرق الأوسط، حيث استغلت هذه الفترة لتلعب دورًا باعتبارها دولة عظمى على الصعيد السياسى والتعاون الدولى والعسكرى أيضًا. وبذلك رأينا أن قرارات الحكومة اليابانية كانت تخفى وراءها أغراضًا سياسية، حيث رأت أنها ستصبح دولة سياسية عالمية عظمى من خلال اجتيازها للشرق الأوسط، فهذه القرارات لم تكن قاصرة فقط على حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية والنفطية.

وفى الوقت ذاته لجأت اليابان إلى أساليب التهديد والوعيد لزيادة مصالحها الاقتصادية فى الشرق الأوسط. وفى هذا الشأن نذكر أن هناك بعض الشركات اليابانية انتهزت هذه الفرصة واستغلت ما تشهده المنطقة من خلافات وقامت بالمشاركة الإيجابية فى أعمال التنقيب وحفر الآبار واستخراج النفط، ففى سبتمبر عام ١٩٩١، أبرمت شركات يابانية للتنقيب عن النفط معاهدة مع إيران، لاستثمار أموالها التى تقدر بـ مليار و٦٠٠ مليون دولار فى أعمال التنقيب عن النفط تحت البحر بالاشتراك معها، ثم ستحصل على نصيبها من النفط بعد استخراجه. ونذكر أيضًا أن هذه الشركات قامت

بشراء جزء من حق استخراج النفط من اليمن، كما قدمت مساعدات مالية إلى منطقة الزلزال الواقعة بوادى القيروان الجزائرى، الناجم عن أعمال التنقيب مستغلة ما تشهده الجزائر من إصلاحات اقتصادية، وشكلت أيضًا اتحاد مالي ليشارك فى افتتاح حقول النفط بمنطقة حاسى مسعود. وتجدر الإشارة إلى أن شركة ميتسوبيشى اليابانية شاركت فى أعمال استخراج الغاز التى تجرى فى حقول الغاز الطبيعى بقطر والتى تعد من أكبر حقول الغاز الطبيعى فى العالم، ومن المتوقع أن تقدر، كمية الغاز الطبيعى المسال التى ستحصل عليها اليابان من قطر فى خلال خمسة وعشرين عامًا ابتداء من عام ١٩٩٧ بنحو أربعة ملايين طن. كما وقعت مع السعودية وثيقة رسمية لبناء مصنع تكرير البترول، حيث ستشارك اليابان فى هذا المشروع برأس مال يقدر بـ ٤ مليارات و ٣٠٠ مليون دولار، أى نحو ٥٠ % من إجمالى رأس المال. أما على صعيد صراع اليابان على الأسواق التجارية بالمنطقة فقد شنت اليابان سلسلة من الهجمات، فنراها قد أسرعت فى اقتحامها للسوق الإيرانى مستغلة ما تشهده السياسة الخارجية الإيرانية من تعديلات والحيرة والارتباك التى أصابت أوربا والولايات المتحدة تحت وطأة الصراعات الدائرة بين التيارات الإسلامية، وبذلك زاد حجم الصادرات اليابانية إلى إيران أكثر من ٦٠% فى عام ١٩٩١. كما عززت علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل مستغلة الفترة التى شهد فيها الصراع العربى الإسرائيلى مرحلة من الهدوء، حيث زاد حجم الصادرات اليابانية من السيارات إلى إسرائيل نحو ثلاثة أضعاف. وقد قدمت اليابان إلى السعودية كمية كبيرة من المعدات الحجرية والتكنولوجية ووسائل نقل، مستغلة الخلافات التى نشبت بين دول

الخليج ودول المجموعة الأوربية على صعيد تجارة المنتجات الصناعية البترولية، وساعدت اليابان أيضًا دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح منطقة تجارية حرة فى منطقة بئر على، على توسيع تجارة الترانزيت فى دبى. ونرى أن الهجوم الذى شنته اليابان قد جنى ثمارًا جذبت أنظار الجميع، فقد تجاوزت الصادرات اليابانية لمنطقة الشرق الأوسط نحو ١٠ مليارات دور خلال تسعة أشهر من بداية عام ١٩٩١، بزيادة تقدر بـ ١٦,٧% على عام ١٩٩٠. والواقع أن زيادة تجارة الصادرات اليابانية إلى منطقة الخليج كانت ملحوظة للغاية مقارنة بصادراتها إلى الشرق الأوسط، ففى عام ١٩٩٢ زاد حجم صادراتها إلى البحرين نحو ٨٠ %، وزاد حجم صادراتها إلى السعودية نحو ٦٢,٨، أما بالنسبة إلى صادراتها إلى الإمارات وإيران وعمان فزادت بمقدار ٥٢%، ٢٩%، ٢٣,٤% على التوالي(٢٧). وبذلك أصبحت اليابان فى عام ١٩٩٢، أكبر شريك تجارى لدول مجلس التعاون الخليجى، وهو الأمر الذى جعل الولايات المتحدة مضطرة أن تصبح فى المرتبة الثانية بعد اليابان(٢٨).

الفصل الثالث

تأثير صراع الدول العظمى على الأوضاع في الشرق الأوسط في المستقبل

إذا ألقينا نظرة على التاريخ، فسنجد أن صراع الدول العظمى يعتبر دائمًا أحد العوامل المهمة التى تؤثر تأثيرًا كبيرًا على التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى منطقة الشرق الأوسط. والواقع أن العالم يشهد مرحلة انتقالية تسودها التعددية القطبية، ورغم أن صراع الدول العظمى فى منطقة الشرق الأوسط تغير من كونه صراع للقوتين العظميين على المنطقة فى الماضى إلى صراعًا متعدد الأقطاب، فإننا لا يمكن أن نتغاضى عن تأثير هذه الدول العظمى على الأوضاع فى الشرق الأوسط .

رغم المركز القيادى القوى للولايات المتحدة، فإنها لم تستطع أن تسطير على الشرق الأوسط. فإذا نظرنا إلى القوة الفعلية للولايات المتحدة على صعيد التركيبة السياسية للعالم، فسنجد أن القوة الفعلية الأمريكية شهدت ضعفًا نسبيًا فى ظل المرحلة الانتقالية نحو التعددية القطبية التى يشهدها العالم، ورغم ذلك، فإنها لا تزال تعتبر من الدول العظمى القليلة التى صمدت أمام العواصف.

أما إذا نظرنا إلى أشكال صراع الدول العظمى فى الشرق الأوسط فى الوقت الحالى، فنرى أن الولايات المتحدة لا تزال تحتل مركزًا قياديًا خلال وقتنا الحالى وفى المستقبل، فقد نجحت الولايات المتحدة فى استغلال شعار الأمم المتحدة لحشد قوات متعددة الجنسيات لإحراز النصر فى حرب الخليج، كما لجأت إلى أسلوب الترهيب والترغيب لحث الأطراف المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى على الجلوس على مائدة المفاوضات، حيث ترجم هذا الأسلوب على أرض الواقع بانعقاد مؤتمر السلام الدولى للشرق الأوسط فى مدريد تحت الإشراف الأمريكى، لتبدأ مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية طويلة المدى. وتجدر الإشارة إلى أن ما قامت به الولايات المتحدة من إجراءات ضخمة يعكس قوتها الفعلية بما فى ذلك القوة العسكرية الفعلية وقوة تأثيرها السياسى. ويمكن القول: إن المشاركة الأمريكية فى شئون الشرق الأوسط كان لها أثر كبير فى تسوية الأزمة العراقية الكويتية على نحو سريع، حيث كان من الصعب أن نتنبأ بالمصير النهائى للكويت دون هذه المشاركة، كما كان من الممكن أيضًا ألا ينعقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن تعاون الولايات المتحدة مع تركيا وإسرائيل ومصر والسعودية وغيرها من حلفائها فى الشرق الأوسط قد عزز على نحو متزايد القوة المؤثرة الأمريكية فى المنطقة. ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة لم تستطع السيطرة على شئون الشرق الأوسط . فالولايات المتحدة قامت بتدمير القوات العراقية فى حرب الخليج، واستمرت فى فرض عقوبات اقتصادية على العراق بعد الحرب، كما اشتركت الولايات المتحدة

مع بريطانيا وفرنسا ودول أخرى فى تطبيق مخطط" حظر الطيران" على العراق فى أغسطس عام ١٩٩٢، واستغلت فرصة حادثة تحطم الطائرة لوكيربى لتختلق المشاكل مع ليبيا، حيث حثت الأمم المتحدة على التصديق على قرار ٧٤٨ يقضى بفرض عقوبات على ليبيا فى مارس عام ١٩٩٢، بيد أن العراق وليبيا لم تخضعا إلى الولايات المتحدة حتى وقتنا هذا. وعلاوة على ذلك نذكر أن القوة العسكرية للقوات متعددة الجنسيات بزعامة الولايات المتحدة فى ظل أعمال حفظ السلام وتقديم المساعدات فى الصومال كانت تقدر بـ ٣٧ ألف جندى (من بينهم ٢٨ ألف جندى أمريكي)، كما بلغ حجم نفقات هذه القوات أكثر من مليار و٥٠٠ مليون دولار، لكن هذه القوات لم تستطع اخماد الفوضى الناجمة عن الحروب الأهلية فحسب، إنما تورطت أيضًا فى دوامة الصراع المسلح. وفى ظل هذه الأحداث صدق مجلس الأمن للمرة الثانية فى بداية فبراير عام ١٩٩٤، على قرار تقليص قوات حفظ السلام فى الصومال إلى نحو عشرين ألف جندى، حيث أوضح مجلس الأمن مرة أخرى أن مهمة قوات حفظ السلام تقتصر على توزيع مواد الإغاثة الإنسانية وتقديم الحماية الأمنية للموانئ والمطارات والمعابر ولعمال الإغاثة المعنيين، كما سحبت الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة عشرة آلاف وخمسمائة جندى من جنود قوات حفظ السلام من الصومال فيما بعد. وعلى صعيد الصراع العربى الإسرائيلى نرى أنه فى الوقت الذى شاركت فيه فلسطين وإسرائيل فى أعمال المفاوضات كافة التى عقدت تحت الإشراف الأمريكى، فتحت قناة مفاوضات سرية بين الجانبين

بوساطة من جنيف، حيث تم التوصل فى النهاية إلى " اتفاقية مبادئ الحكم الذاتى غزة - أريحا" ومن المؤكد أن هذه الحقيقة السابق ذكرها توضح من زاوية أخرى أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على السيطرة على الشرق الأوسط، رغم القوة المؤثرة الضخمة التى تتمتع بها، وهى حقيقة لا نراها فى وقتنا الحالى فحسب، إنما ستمتد جذورها أيضا فى المستقبل.

وعلى صعيد آخر كانت عودة روسيا إلى ساحة الشرق الأوسط من العوامل المهمة التى لا يمكن إغفالها، فرغم أن روسيا لم تكن قادرة على استعادة مكانة الاتحاد السوفيتى الأسبق، فإنها لا تزال تتمتع بقوة مؤثرة مهمة على تطور الأوضاع فى الشرق الأوسط.

صراع الدول العظمى أفضى إلى وقوع خلافات عميقة بين هذه الدول

رغم وجود تطابق فى وجهات النظر بين أهم الدول العظمى المتصارعة على الشرق الأوسط على صعيد حرب الخليج والعقوبات المفروضة على ليبيا وغيرها من الإجراءات، فإن هذه الدول عجزت عن إخفاء التناقضات الفطرية التى نجمت عن رغبتها المستميتة فى توسيع نطاق نفوذها، وإقصاء الأطراف الأخرى فى سبيل تحقيق مصالحها الشخصية، كما أن هذه التناقضات ازدادت تعقيدًا وحدة يومًا بعد يومًا مع الاحتدام المتزايد للصراع فى المنطقة. ففى ظل النهضة السريعة التى شهدها الاقتصاد الأوربى واليابانى، والتدهور النسبى الذى شهده الاقتصاد الأمريكى، كانت

الولايات المتحدة تتباهى باستمرار بقوتها العسكرية أثنـاء صـراعها علـى الشرق الأوسط تعويضًا عما يعاني اقتصادها من ضيق مالي. بيد أن هناك دولاً وقفت في وجه هذا النسر الجامح، فسمعنا النقد غير المباشر الـذي وجهتـه اليابان ودول أوربا الغربية إزاء الضربة العسكرية التـي شـنتها الولايـات المتحدة على العراق للمرة الثانية بعد أن تولى كلينتون الإدارة الأمريكية. كما أنه من أجل إرساء "صورة العدالة" على الصعيد الدولي صدق البرلمان الأوربي (وهو منظمة من الدرجة الأولى تابعة للمجموعة الأوربية) في ١٥ يوليو عام ١٩٩٣، على قرار استنكر فيه الهجوم الصاروخي الأمريكي علـى بغـداد والذي أدى إلى جرح ومصرع المواطنين الأبرياء، حيث طالب هذا القـرار الولايات المتحدة بأن تتخلى عن القيام بأي شكل من أشكال الأعمال المسلحة في حالة عدم حصولها على تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحـدة، فقد رأى البرلمان أن هذه التـصرفات الأمريكيـة يـشملها طـابع التـدخل العسكري. كما تزامن مع هذه الأحداث وجود خلافات كبيرة بين الولايـات المتحدة وإيطاليا في ظل أعمال حفظ السلام في الـصومال، فعنـدما وافـق مجلس الأمن للأمم المتحدة على إرسال قوات حفظ سلام إلى الصومال فـي ديسمبر عام ١٩٩٢، أعربت الولايات المتحدة عن عدم رغبتها في انـضمام إيطاليا إلى إعمال حفظ السلام انطلاقًا من مصالحها الشخصية. كما رفضت الولايات المتحدة مرارًا انضمام إيطاليا إلى مركز القيـادة المـشترك بعـد وصول قوات حفظ السلام الإيطالية إلى الصومال. وعلى صعيد أعمال حفظ السلام كانت إيطاليا ترى أنه ينبغي على كل طرف من أطـراف الـصراع القيام بدور الوساطة السلمي، وأن يعمل على تحقيق الـصلح بـين القبائـل

القومية من خلال المساعدات الإنسانية، لكن الولايات المتحدة كانت تواصل استخدام قوة السلاح فى الوقت ذاته، وقد زادت الاتهامات المتبادلة بين إيطاليا والولايات المتحدة مع تصاعد الصراع فى الصومال، حيث أصبحت الخلافات بينهما علنية، مما أدى إلى تعقد الأوضاع فى الصومال على نحو أكبر.

تفاقم الخلافات بين الدول العظمى ودول الشرق الأوسط

إن الضربة العسكرية التى أشعلتها دول الغرب بزعامة الولايات المتحدة إزاء العراق والعقوبات والحصار المفروضين على العراق وليبيا لم تعمل على زعزعة حكم صدام والقذافى فى هاتين الدولتين، كما أصبح معظم الشعب العراقى والليبى من المتضررين بشكل مباشر من جراء هذه الأحداث، وبالتالى لا نندهش عندما نرى تزايد المشاعر المناهضة للولايات المتحدة يومًا بعد يوم .

وعلى صعيد آخر شهدت إيران نهضة سريعة بعد حرب الخليج فى الوقت الذى عانت فيه العراق من الضعف، فقد انتهزت إيران حرب الخليج وعملت على زيادة إنتاجها من النفط، وقامت بتعزيز قوتها الاقتصادية وحسَّنت علاقاتها مع دول الغرب، كما قامت بشراء كمية كبيرة من الأسلحة من دول الكومنولث فى سبيل استكمال قوتها العسكرية بسرعة. أما على صعيد تحركات إيران على الساحة الدولية، فوجدنا إيران " تحث المسلمين على الاستيقاظ لمناهضة النظام الجديد الذى فرضته الولايات المتحدة على

الشرق الأوسط مستغلة فى ذلك تأثيرها على العالم الإسلامى "، كما أتهمت الولايات المتحدة بأنها " تتباهى بقوتها فى الشرق الأوسط"(٢٩)، و" تتعامل مع القضية الصومالية وقضية البوسنة بمعايير مزدوجة"(٣٠). وجدير بالذكر أن دعوة إيران لعقد مؤتمر دولى للقضية للفلسطينية فى أكتوبر عام ١٩٩٢، وقفت ندًا للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط الذى عقد تحت الإشراف الأمريكي. أما على الصعيد العسكرى فقد أجرت إيران مناورة عسكرية ضخمة فى الخليج فى أبريل عام ١٩٩٣، حيث شارك فى هذه المناورة ٣٦ ألف جندى وعدد كثير من السفن الحربية والزوارق السريعة والغواصات وطائرات الهيلوكبتر(٣١)، وفى سبتمبر عام ١٩٩٤ كانت هناك مناورات عسكرية إيرانية أطلق عليها اسم " أسبوع الدفاع المقدس". حيث أجريت فى منطقة كرديا التى تبعد عن إيران بـ ٣٥ كيلو مترًا، فكان الهدف من وراء هذه المناورة إظهار "القدرة الدفاعية" لإيران وإصرارها على عدم الخضوع للدول العظمى.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى حاولت إيران توسيع دائرة تأثيرها إلى كل دول وسط أسيا، حيث استغلت أهداف الدين الإسلامى لملء "الفراغ الفكري" فى هذه الدول، وشجعت دول آسيا على إقامة جمهوريات إسلامية على غرار الدولة الإيرانية. لكن الولايات المتحدة رأت أن اتجاه إيران نحو التوسع فى المنطقة هدد بالفعل المصالح الأمريكية، لذلك بدأت فى الحيلولة دون تحقيق" التوسعات" الإيرانية على الصعيد السياسى والاقتصادى والعسكرى. وفى هذا الشأن بدأت الولايات المتحدة تطبيق سياسة "الاحتواء المزدوجة" فى بداية عام ١٩٩٤، ففى الوقت الذى واصلت فيه فرض عقوبات على العراق

للحيلولة دون نهوضها مرة ثانية، كبحت جماح "الاتجاه الإيرانى نحو التوسع". أما بالنسبة إلى السلطة الحاكمة بقيادة صدام، فرأت الولايات المتحدة " أن واشنطن تواجه سلطة حاكمة جشعة تتصف بالعدوانية والعصرية وغير متدينة، وبالنسبة إلى إيران فكانت الولايات المتحدة ترى أنها تتعرض إلى تحد من جانب حكومة ذات سلطة دينية، فهذه السلطة فى عيون الأمريكان لها رسالة ثقافية وسياسية وتنتهج موقفًا معارضًا شديدًا إزاءها"[٣٢]. ويعتقد أنه إذا شهدت الخلافات بين الولايات المتحدة من جهة والعراق وليبيا خاصة إيران من جهة أخرى تفاقمًا، فسوف يتمخض عن ذلك حتمًا توتر الأوضاع فى الشرق الأوسط فى وقت من الأوقات.

إثارة جولة جديدة من سباق التسلح

إن التغييرات الضخمة التى شهدتها التركيبة العالمية أحدثت تغييرًا ضخمًا فى القوة الإستراتيجية الإقليمية، وأطاحت بتوازن القوى الإقليمية القائمة، كما أصبح الشرق الأوسط المضطرب منطقة أكثر فوضى. وفى ظل هذه الأحداث، لم تقف دول الشرق الأوسط مكتوفة الأيدى أمام ما يحدث حيث قامت باستكمال تسلحها لحماية مصالحها الشخصية، فاتجاه هذه الدول نحو استكمال تسلحها جاء نتيجة لحرب الخليج التى أثارت هذا الاتجاه بشكل متزايد. وعلى الجانب الآخر عقدت الدول العظمى مؤتمرات حظر التسلح عده مرات، نذكر على سبيل المثال (مؤتمر حظر الصواريخ الذى عقدته خمس عشرة دولة فى طوكيو فى مارس عام ١٩٩١، ومؤتمر لندن لحظر

التسلح والذى عقدته الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن فى أكتوبر عام ١٩٩١)، كما وافقت على بعض اتفاقيات حظر التسلح، إلا أن الهدف الرئيسى من هذه الاتفاقيات لم يأت للتقليل من التسلح فى الشرق الأوسط وتحقيق التوازن المسلح، فإنه جاء لاجتياح صناعة أسلحة هذه الدول أسواق الشرق الأوسط وللترويج لأسلحتها فى ظل تضاؤل الاحتياجات الإجمالية من الأسلحة فى العالم بعد الحرب الباردة، وفى الوقت ذاته كانت تهدف هذه الاتفاقيات إلى وضع قيود على الآخرين. والواقع أنه كانت توجد منافسة متبادلة بين دول الغرب بزعامة الولايات المتحدة على الترويج لأسلحتها فى منطقة الشرق الأوسط فى سبيل الحفاظ على صناعة الأسلحة فى هذه الدول من التدهور اليومى. ودون شك رأينا أن سباق التسلح إزاء منطقة الشرق الأوسط لعب دورا سلبيًا فى هذه المنطقة. أما بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط فقد اضطرت إلى تسخير كمية كبيرة من الأموال لشراء الأسلحة لحماية توازن القوى فى هذه المنطقة فى ظل استمرار الأوضاع المضطربة فى هذه الدول بعد الحرب البادرة (فنذكر على سبيل المثال أن السعودية قامت بشراء أسلحة تقدر بـ ١٤ مليارًا و٨٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة فى الفترة ما بين نهاية عام ١٩٩٠، وبداية عام ١٩٩٢، كما وقعت مع بريطانيا عقودًا للأسلحة تقدر بـ ١٧ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٢)[٣٣]، وهو الأمر الذى جعل مجتمع الشرق الأوسط يدور فى حلقة مفرغة صعب التخلص منها.

وخلاصة القول، نذكر أن انتهاء الحرب الباردة لا يعنى بالضرورة انتهاء الخلافات والصراعات القائمة فى منطقة الشرق الأوسط، كما أن

الصراع والمنافسة الجديدة التى بدأتها الدول العظمى فى الشرق الأوسط لـن تستطيع تسوية الخلافات والصراعات فى المنطقة فحسب، إنما ستسفر عنها خلافات وصراعات جديدة، مما يجعل المنطقة غارقة باستمرار فى دوامة من الاضطرابات.

الهوامش

(١) محمد سلام نحلة " جغرافية فلسطين"، دار نشر بيروت عام ١٩٦٦ ص ١٢ ، بالإضافة إلى أن عكا (Akko) التابعة لإدارة المدن المتوسطة تبعد عن حيفا ب ٢٢ كيلومترًا.

(٢) " صحيفة الأيكونوميست " الصادرة فى السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٢.

(٣) طالع " أشكال صراع الدول العظمى فى الشرق الأوسط بعد الحرب " و " إفريقيا وغرب آسيا " الطبعة السادسة عام ١٩٩٣ للكاتب وانغ جين ليه صفحة ١٧.

(٤) " صحيفة الشعب الصينية " التى صدرت فى الثامن والعشرين من يوليو ١٩٩٣.

(٥) " صحيفة الأيكونوميست " التى صدرت فى السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٢.

(٦) " تقرير التنمية " الذى نشره البنك الدولى، طبعة عام ١٩٩٠، عام ١٩٩١، عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣.

(٧) خطاب مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى أنتونى ليك الذى ألقاه فى معهد دراسات سياسية الشرق الأدنى ، نقلاً عن" ذاينو يو إس ايه" واشنطن فى الثامن عشر من مايو ١٩٩٤.

(٨) " المقالات الإخبارية لوكالة شين خوا " الصادرة فى الحادى عشر من شهر مايو عام ١٩٩١.

(٩) (Jane's Defense Weekly)، " جينس ديفينس ويكلى " الصادرة فى الثامن والعشرين من شهر مارس عام ١٩٩٢ و " سجل أحداث غرب آسيا وأفريقيا " طبعة معهد أبحاث غرب آسيا وأفريقيا عام ١٩٩١ ، ١٩٩٢.

(١٠) جيمس بولص " المكان الملئ بالأزمات والاضطرابات "، وطالع "جينيس ديفينس ويكلى " الصادرة فى الثلاثين من شهر يوليو عام ١٩٩٤.

(١١) أنتونى ليك وهو مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى " مواجهة الدول المعادية " ومجلة " **ديبلوماتيك** " الأمريكية عدد شهر مارس وأبريل عام ١٩٩٤.

(١٢) " **ملخص عن اقتصاد الشرق الأوسط** " الصادرة فى الثالث والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٩٢.

(١٣) " **صحيفة المصادر الاقتصادية** " الصادرة فى الثلاثين من شهر أكتوبر عام ١٩٩٢.

(١٤) الخطاب التلفزيونى الذى أعلنه وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف فى موسكو فى الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٩٤.

(١٥) نقلاً عن وكالة فرانس برس الروسية فى التاسع عشر من أبريل عام ١٩٩٤.

(١٦) " **صحيفة الشعب** " الصادرة فى السابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٤.

(١٧) برناردريدج " **الدول العظمى فى الشرق الأوسط** "، دار نشر سبرينغر بنيويورك١٩٨٧ من ص ٥٨ حتى ص٦٢.

(١٨) الحديث التليفزيونى الصادر عن الرئيس الفرنسى ميتران فى الثالث من شهر مارس عام ١٩٩١.

(١٩) نقلاً عن وكالة وكالة شين خوا ببروكسل فى التاسع عشر من شهر مارس عام ١٩٩١.

(٢٠) " صحيفة الصين اليومية " الصادرة فى الثالث والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٣.

(٢١) نقلاً عن وكالة شين خوا بباريس فى الحادى والثلاثين من شهر يناير عام ١٩٩٢.

(٢٢) " مقتطفات عن اقتصاد الشرق الأوسط " الصادر فى الثلاثين من أكتوبر عام ١٩٩٢.

(٢٣) مجلة " ريتيرن " الصادرة فى التاسع من أبريل عام ١٩٩٣، من الصفحة التاسعة حتى الثانية عشرة.

(٢٤) مجلة " ريتيرن " الصادرة فى التاسع من أبريل عام ١٩٩٣، من الصفحة التاسعة حتى الثانية عشرة.

(٢٥) صحيفة " **لوس أنجلوس** " الصادرة فى التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٩٣.

(٢٦) نقلاً عن وكالة أنباء كيودو فى السادس عشر من مارس عام ١٩٩١.

(٢٧) نقلاً عن وكالة شين خوا فى السابع عشر من نوفمبر عام ١٩٩٢.

(٢٨) نقلاً عن وكالة أنباء فرانس برس فى الثانى عشر من ديسمبر عام ١٩٩٢.

(٢٩) خطاب رئيس البرلمان الإيرانى كروبى أثناء المؤتمر الصحفى الذى عقد فى طهران فى الثانى عشر من أكتوبر عام ١٩٩٢.

(٣٠) نقلاً عن وكالة شين خوا بطهران فى الأول من يوليو عام ١٩٩٣.

(٣١) " **صحيفة الشعب الصينية** " الصادرة فى التاسع والعشرين من أبريل عام ١٩٩٣.

(٣٢) أنتونى ليك " وهو مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى " مواجهة الدول المعادية " ومجلة " **ديبلوماتيك** " الأمريكية عدد شهر مارس وأبريل عام ١٩٩٤.

(٣٣) " **العالم فى ظل المتغيرات من الانقسام إلى الوحدة** " تأليف مركز أبحاث القضايا الدولية ببكين، دار نشر جامعة الأمن العام للشعب الصينى.

الجزء الثانى

خلافات متشابكة دائرة فى منطقة الشرق الأوسط

الباب الخامس
الصراع العربى الإسرائيلى طويل الأمد

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أهم الخلافات التي شهدها مجتمع الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. فهذا الصراع يتسم بالتعقيد، فلا ينطوي عليه صراع المصالح القومية فحسب، إنما تندرج أيضًا الخلافات القومية والدينية تحت قائمة هذا الصراع. وتجدر الإشارة إلى أن الصراع العربي الإسرائيلي استمر قرابة النصف قرن، ولا يزال قائمًا حتى الآن رغم مرور فترة طويلة من الزمن. والواقع أن هذا الصراع أثار عدة حروب ضخمة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك لا نتردد عندما نقول: إن هذا الصراع أصبح من أحد العناصر الرئيسية التى أثرت تأثيرًا كبيرًا على الأوضاع في الشرق الأوسط.

الفصل الأول

الجذور التاريخية للصراع العربى الإسرائيلى

اليهود عبر التاريخ: إن الصراع العربي الإسرائيلي بدأ بالطبع عقب قيام الدولة الإسرائيلية، إلا أن الجذور التاريخية لهذا الصراع يمكن أن ترجع إلى الحركة الصهيونية، حتي إنها ترجع إلى الزمن البعيد، وفي ضوء ما سجله الكتاب المقدس فإن إبراهيم بن تاح هو من الأجداد الأوائل للعبرانيين، وولد وفي أور جلعاد إحدي مدن الكلدانيين(١)، ثم انتقلت عشيرتهم إلى حاران(٢). وفي الفترة ما بين عام ١٩٠٠ ق.م حتى عام ١٨٥٠ ق.م اصطحب إبراهيم الزعماء والتابعين إلى كنعان . أما يعقوب (حفيد إبراهيم) فقاد العبرانيين داخلين مصر، وذلك عندما حدثت المجاعة الكبيرة في كنعان في عام ١٧٢٥ ق.م، أي في فترة حكم الهكسوس مصر، حيث استوطنوا منطقة قاشان القريبة من الدلتا. وفي عام ١٢٩٠ ق. م، خرج العبرانيون من مصر تحت قيادة موسى إلى كنعان، ثم شكلوا في جنوب كنعان فيما بعد تحالفًا إسرائيليًا بدائيًا. وفي الفترة ما بين عام ١٢٠٠ ق. م و ١٠٢٠ ق.م، أخضع العبرانيون معظم مناطق كنعان إلى حكمهم، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يسيطروا بشكل كامل على كنعان في عصر الملك داود (ولد عام ١٠٠٠ ق.م. وتوفى عام ٩٦١ ق.م)(٣). ويمكن القول: إن عصر سليمان(ولد فى عام ٩٦١ ق.م وتوفى فى عام ٩٢٢ ق.م) كان شاهدًا على ازدهار إسرائيل القديمة، حيث شيد القصر المقدس في القدس والذي أصبح بالتدريج مركزًا

للديانة اليهودية ومركزًا للحياة الروحية. وقد انقسمت المملكة بعد تفككها إلى مملكة إسرائيل (٩٢٢ ق.م – ٧٢٢ ق.م) ومملكة يهودا (٩٢٢ ق. م – ٥٨٦ ق.م)، وقد أبيدت المملكتان على يد الأشوربين والبابليين ودمرت القدس والقصر المقدس وأصبح اليهود خدمًا للبابليين، وقد خضع اليهود لحكم الفرس عندما هزم الفرس البابليين، لكـــن اليهود حرروا القدس في ١٦٦ ق.م وأقاموا مملكة المكابيين. ومن المعروف أن دوام الحال من الجال، لذلك وجدنا مدينة القدس وفلسطين بأكملها قد احتلتا تباعًاعلى يد الإمبراطورية الرومانية، وفى عام ٦٣ ق.م قام الإمبراطور الرومانى بتدمير القدس وتخريب موروثات القصر المقدس، واغتال بضع مئات الآلاف من اليهود لقمع المقاومة اليهودية، أما الناجون من الموت فقد اضطروا إلى مغادرة فلسطين وهربوا إلى أوربا وشمال أفريقيا وجميع المناطق في العالم. " ومنذ ذلك الحين انتهت حياة اليهود في فلسطين لتبدأ مرحلة الضياع الكبرى في تاريخ اليهود الذى انفصل عن تاريخ فلسطين"(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن فلسطين خضعت بعد ذلك في فترات زمنية متباينة إلى حكم الفرس والعرب والأتراك والعثمانيين.

الظروف التاريخية والاجتماعية لنشأة الحركة الصهيونية وتطورها

بدأت الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، والواقع أن انعقاد مؤتمر ممثلي الحركة الصهيونية وتأسيس منظمة الحركة الصهيونية في عام ١٨٩٧، إنما يدلان على أن الحركة الصهيونية أصبحت حركة سياسية عالمية منظمة. وجدير بالذكر أن نشأة الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، وقدرتها على الاستمرار بعد حلول القرن العشرين لم تكن

مصادفة، فأسباب نشأة واستمرار هذه الحركة في غاية التعقيد، وأهم هذه الأسباب نذكرها كالتالى:

١- المجتمع المناهض لليهود والفكرة القديمة بالعودة إلى الديار. وفي هذا الشأن نذكر أن بداية التيار المناهض لليهود عبر التاريخ ترجع بشكل رئيسي إلى الخلافات الدينية والازدراء والاضطهاد الديني الناجم عن الخلافات الدينية. ويرى معتنقو اليهودية أن الديانة اليهـودية من أسمي الديانات، كما أن يهوه هو الإله الحقيقي الوحيد ذو القوة الخارقة للطبيعة لا مثيل لها، كما أن اليهود هو شعب اللــه المختار وهم نخبة الأمم.

إلا أن الأب الروحي للديانة المسيحية جون كروسو أعلن أن اليهود أناس يخونون اللــه دوما، لذلك تخلي اللــه عنهم في النهاية[٥]. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المواجهات الحادة التى شهدتها الساحة الدينية أفضت حتمًا إلى شتي أنواع وأشكال الاضطهاد. ومع مرور الزمن كان هناك التسجيل التدريجي لأوامر الحظر والقيود المفروضة على اليهود في إطار قوانين ودساتير القرون الوسطي. ففي القرن الرابع الميلادي أصدر الإمبراطور قسطنطين قانونًا، أعلن فيه أن اليهود ومعتنقي الديانات الأخري لا يمثلون شــهودًا معترفًا بهم في الدعاوي المرفوعة أمام المحكمة، ووجدنا أيضًا مجموعة القوانين التى طرحها أغسطس الثانى قد انطوي فحواها على معاداه اليهود. وعقب مؤتمر تورنتو الذي عقد للمرة الثانية، لم يستطع اليهود تقلد مناصب عامة، كما كان يتعين عليهم ارتداء شارة مميزة لهم، أما بالنسبة إلى الأحكام الدينية التى وضعها دومنيك، فحملت اليهود عذابًا فوق عذابهم، لكن اليهود الذي كافحوا بكل جد في ظل هذا العذاب كان يؤمنون بشدة بالتنوير والمعرفة اللتين استمدتا من الدين اليهودي، فهم مؤمنون بأفكار جالوت (GALUTH)

وأفكار جيولة (GEULLAH)[٦]، كما آمنوا بعودتهم إلى أرض اللـــه الموعودة في المستقبل بمساعدة المسيح (MAHSIAH). وفي ظل حياة الضياع رأينا أن فكرة العودة إلى الديار سيطرت بقوة على اليهود كلما ضاق بهم الحال، وعانوا من الاضطهاد، إلا أنهم كانوا ضعفاء تقريبًا. فنتذكر على سبيل المثال أن الحقائق الدموية للمذابح العنصرية التي مارستها النازية إزاء اليهود لإبادتهم، والاغتيالات التى تعرض لها بضعة ملايين من اليهود دفعت عددًا كبيرًا من اليهود إلى الوقوف بأرواحهم بجانب الحركة الصهيونية.

٢- تأثير حركة التنوير والثورة الفرنسية الكبري وأفكار الأمة الأوربية.

نذكر في هذا الصدد أن يهود أوربا الذين يمثلون الأغلبية العظمي لليهود في العالم كانوا يعيشون في الجيتو (GHETTO) منعزلين تقريبًا عن المجتمعات غير اليهودية، وذلك قبل الثورة الفرنسية الكبري. والواضح أن الجيتو لم تكن في عيون اليهود المحافظين مكانًا لممارسة حياتهم فحسب، إنما اعتبرت حصنًا لانصهار المقاومة. أما بعد الثورة الفرنسية الكبري تحرر اليهود تدريجيًا وسعوا للحصول على حقوق الإنســـان. وفى ظل تأثير حركات التنوير والثورة الفرنسية وأفكار القومية الأوربية أقدم اليهود الذين تحرروا خاصة طبقة المثقفين من اليهود، على طرح دعوة ونظرية إقامة الدولة اليهودية استنادًا إلى ما ذكره أحد الكتب المشهورة. وتجدر الإشارة إلى أن دعوات ونظريات كل من موسى هس وبنسنكر وهرتزل[٧] ذات التأثير الأكبر على حركة إحياء الدولة الصهيونية، حيث يمكن إيجاز مضمونها الرئيسي كالتالي:

إن الأمة اليهـــودية تعتبـــر أمـــة رفيعة المستوي، ولا يجوز لليهود ولا يمكنهم الاختلاط بغير اليهود، وذلك للحفاظ على الصفات المميزة للأمة

اليهودية، إن معاداة اليهود لا تعتبر ظاهرة تاريخية استثنائية، فهى ذات جذور عميقة لا يمكن أن تتلاشي أبدًا، إن قضية اليهود تتطرق إلى اليهود الموجودين في معظم الدول، فهـذه القضية لا تعتبر قضية اجتماعية، كما لا تعتبر قضية دينية، إنما هي قضية أمة، إن الطريقة الوحيدة للتخلص من الاضطهاد تنحصر في إقامة دولة يهودية، نظرًا لأنه لا ينبغي ولا يمكن ليهود هذه الأمة الذين يتسمون بصفات رفيعة المستوي الاختلاط بالأمم الأخري، إن قيام الدولة اليهودية حق تاريخي لليهود لن يتحقق إلا في دولة تاريخية (كفلسطين).

والواقع أن استغلال أنصار إحياء الدولة اليهودية بعض ما سجله "الكتاب المقدس" ومجموعة "القوانين اليهودية" باعتبارها استنادات نظرية لإحياء دولتهم وإقامة هذه الدولة في فلسطين، حتي وصل الأمر إلى درجة ادعائهم أن الأمة اليهودية شعب بلا أرض، أما فلسطين فهى أرض بلا شعب. وهذه الادعاءات اليهودية لا يمكننا الأخذ به، كما أنها غير محبذة. فإذا افترضنا أن هذه النظرية أصبحت قائمة، فإن شعب اليونان في الوقت الحاضر سيكون لهم الحق في المطالبة باسترداد الأراضي التي امتد إليها نفوذ الإمبراطورية الرومانية، كما أن الشعب الايراني "يمكنه" ضم الإمبراطورية الفارسية إلى أراضيه. ولعلنا نتساءل إلى أي مدى يمكن للعالم أن يتغير في ضوء هذه النظرية ؟

٣- الرهان في ظل اللعبة السياسية للدول العظمي. كانت نهاية القرن التاسع عشر شاهدة على إرساء النظام الرأسمالى في العالم وعلى تحقيق الحركة الديمقراطية في معظم الدول الأوربية، وعلى التحول من مرحلة الرأسمالية الحرة إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، فما

شهده العالم من هذه التناقضات الثلاثة كانت حادة على نحو غير مسبق. وفي ظل هذه الأحداث قدمت الدول العظمي للحركة الصهيونية التأيد والحماية على طبق من فضة نظرًا لأن نشأة وإعتماد الحركة الصهيونية على الآخرين تتماشي مع صراع القوى العظمي الأجنبية وحاجتها لحماية مستوطناتها فى الخارج. وفي الوقت ذاته أصبحت الحركة الصهيونية الرهان الذى تراهن به الدول العظمي في ظل اللعبة السياسية لهذه الدول. والواقع أن الحرب العالمية الأولى تعتبر بداية " التحـــالف" بين الحركة الصهيونية والدول العظمي في الغرب، ففي عام ١٩١٤، قال زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمان متوددًا إلى الحكومة البريطانية "إن فلسطين ستصبح امتدادًا للنفوذ البريطانية. ونحن يمكننا بكل سهولة العمل على هجرة مليون يهودي إلى فلسطين في خلال الفترة ما بين الخمسين والستين عامًا القادمة، وبذلك سيصبح لبريطانيا خط دفاع قوي وفاعل(٨)". وفي ظل الحرب العالمية الأولى شكلت الحركة الصهيونية مجموعة كبيرة من اليهود للانضمام إلى القوات البريطانية ليصبحوا وقودًا لنار الحرب الإمبريالية. وعلى الجانب الآخر أعلنت بريطانيا "وعد بلفور" في عام ١٩١٧، حتي تتقرب وتسيطر على الحركة الصهيونية، حيث كان وعد بلفور بالنسبة إلى هذه الحركة يعد بمثابة اعتراف ودعم علينين من جانب إحدي الدول العظمي. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه الحركة الصهيونية تخدم مصالح الدولة العظمي، شهدت الحركة أيضًا تطورًا سريعًا.

تنامى الحركة الصهيونية وإقامة الدولة الإسرائيلية

سبق أن ذكرنا أن اليهود الذين عاشوا فى فلسطين لهم تاريخ حافل بالضياع مر عليه أكثر من ألفي عام، فليست هناك أى صلة تربطهم بفلسطين . ورغم أن انعقاد ستة مؤتمرات لممثلى الحركة الصهيونية تباعا فى خلال أكثر من عشرين عاما منذ انعقاد المؤتمر الأول لممثلى الحركة الصهيونية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تعمل هذه المؤتمرات فى هذه الفترة على إرساء أفكارها والإعداد لأعمالها التنظيمية، فإن هذه الحركة لم تشهد أى تقدم جوهــري. ونذكر أن عدد سكان فلسطين فى الفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وصل إلى نحو مليون شخص، كان من بينهــم نحو عشرين ألفًا وخمسمائة يهودي (يمثل هذا العدد ٠,٢% من إجمالى عدد سكان يهود العالم) وكانوا يمثلون نحو ٢,٥% من إجمالى سكان الشعب الفلسطيني، حيث كانت النسبة بين سكان العرب واليهود واحدًا إلى أربعين. ورغم أن الحركة الصهيونية بذلت جهودًا في تنظيم حملات لهجرة اليهود إلى فلسطين، فإن عدد سكان اليهود في فلسطين زاد حتى عام ١٩١٨ إلى خمسة آلاف شخص فقط(٩).

وفي ظل هذه الأحداث لجأت الحركة الصهيونية إلى الدول العظمي، حيث جعلتها تنظر إليها باعتبارها قوة يمكن استغلالها في هذه المنطقة، كما شهدت هذه الحركة تقدمًا بخطوات جبارة محققة لأهدافها السياسية في النهاية بإقامة الدولة اليهودية في ظل حماية ومساندة الدول العظمي. فنذكر أنه في عام ١٩١٨، احتلت بريطانيًا الأراضي الفلسطينية كافة، كما حصلت على "حق الحكم بالانتداب" الذي منحه لها التحالف الدولى في عام ١٩٢٠. وقد اتسع نطاق هجرة اليهود إلى فلسطين بسرعة كبيرة بمساندة وتشجيع السلطة الاستعمارية البريطانية خلال أكثر من عشرين عامًا مضت بعد هذه

الأحداث، حيث وصل عدد سكان اليهود في فلسطين إلى ستمائة ألف وثمانمائة يهودي حتي عام ١٩٤٦، بزيادة عشرين ضعفًا مقارنة بنهاية القرن التاسع عشر، ليمثل سكان اليهود بذلك ٣١,٤% من إجمالى سكان الأراضي الفلسطينية(١٠)، ونري من خلال ذلك أن النسبة بين سكان واليهود والتى بلغت واحدًا إلى اثنين قد غيرت التركيبة السكانية في فلسطين.

وبذلك أصبح للحركة الصهيونية مضمون جوهرى. ثم أعقب ذلك ظهور الولايات المتحدة على الساحة السياسية باعتبارها الجيل القادم والمفجر للإمبريالية الذي يتصارع مع المستعمرين القدامي على مناطق النفوذ ويساند الحركة الصهيونية، حيث استغلت الولايات المتحدة قضية اليهود بوصفها ذريعة للتدخل في شئون الشرق الأوسط. كما وجدنا زعيم الحركة الصهيونية يرتمي في أحضان الولايات المتحدة تاركًا بريطانيا فور حصول الولايات المتحدة على مقعد زعامة العالم. وعلى صعيد التحرك السياسي حظى " برنامج بلتيمور" الذي صدق عليه أنصار إحياء الدولة اليهودية فى اجتماعهم بنيويورك في مايو عام ١٩٤٢، والذي يهدف إلى إنهاء الحكم البريطاني لفلسطين وتشكيل قوات يهودية وإقامة الدولة اليهودية على نحو سريع على التأييد الأمريكى، حيث بعث الرئيس الأمريكي ترومان برسالتين إلى الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٥، يدعوها إلى إلغاء القيود المفروضة على هجرة اليهود إلى الأراضي الفلسطينية، وأن تسمح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين فورًا. وفي العام التالى أصدر ترومان "بيان يوم الغفران" مؤيدًا طلب الكنيست اليهودي المعني بإقامة الدولة اليهودية.

وفي الوقت ذاته خاض مجتمع الشرق الأوسط في القرن العشرين تجارب قاسية في الحرب العالمية الأولى والثانية. ورغم ذلك، فإنه توالى ظهور بعض الدول الوطنية في منطقة الشرق الأوسط منذ أن دبت روح

اليقظة في المنطقة حتي تنامى نشاط حركات التحرير الوطنية في منطقة الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أن قيام دول وطنية في الشرق الأوسط وتنامى القومية العربية حثا قادة الدول العربية الذين شعروا بالفخر لما أنجزوة-على إعادة إحياء فكرة توحيد العالم العربي. والواقع أن فكرة الوحدة كانت تصاحبها دومًا رغبة شخصية للحكام ببسط نفوذهم في المنطقة، فنذكر على سبيل المثال نهضة القبائل السعودية وتوحيد شبه الجزيرة العربية وخطة سوريا الكبيرة التى طرحها أمير المملكة الأردنية الهاشمية عبد اللــه وخطة الهلال الخصيب في العراق وغيرها من الأمثلة، ورغم وجود هذه الرغبات الشخصية للحكام، فإن تأسيس جامعة الدول العربية (عام ١٩٤٥) عزز من الناحية الموضوعية التضامن والتعاون بين الدول العربية كافة، وهو الأمر الذي عزز أيضًا من دورها على الساحة السياسية الدولية، فلجامعة الدول العربية تأثير مهم للغاية على تطور الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط في المستقبل.

إن توغل اليهود في فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، بدعم من الدول العظمي في الغرب وتحت ستار الترتيبات الملموسة لمنظمة إحياء الدولة الصهيونية، ألقي الرعب في قلوب الدول العربية. وفي ظل هذه الأحداث عقد مؤتمر في القدس عام ١٩٣١، ومؤتمر في بلودان في عام ١٩٣٧، حيث ناقشت الدول العربية الإجراءات التى يجب اتخاذها فى مواجهة الحركة الصهيونية في ظل القضية الفلسطينية. ورغم أنه لم يكن هناك متسع من الوقت لدي الدول العربية التى نالت استقلالها أخيرًا (وبعضهـــا لم ينل استقلاله حينذاك) لتشكيل جبهة موحدة مناهضة للحركة الصهيونية، فحتمـــا وقعت مواجهات حادة بين ما شهدته الأمة العربية من تقدم على نحو متزايد من جهة، ونشأة الحركة الصهيونية من جهة أخري.

ونذكر أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة صدقت في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٩، على قرار تقاسم السلطة رقم ١٨١ المتعلق بالقضية الفلسطينية الذي أغفل الحق الوطني للشعب العربي الفلسطيني ووضع الشرعية لأعمال الحركة الصهيونية بإقامة دولتهم في فلسطين. حيث كانت الولايات المتحدة وراء إصدار هذا القرار، وكان من الأموز النادر حدوثها في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية سرعة اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل بعد ست عشرة دقيقة من إعلان قيامها في ١٤ مايو ١٩٤٨، حتي إن بريطانيا اعتقدت أن إسرائيل "هذه الدولة الجديدة... يمكن القول إنها نشأت في نيويورك[١١]".

الفصل الثانى

تطور وتنامى الصراع العربى الإسرائيلى

إذا افترضنا أن قرار رقم ١٨١ للأمم المتحدة بتقسيم السلطة زاد من حدة الخلافات بين العرب واليهود، فإن إقامة الدولة الإسرائيلية جعلت من هذه الخلافات صراعًا مدويًا وطويل الأمدِ بين العرب وإسرائيل، حيث كانت حرب الشرق الأوسط الأولى هي بداية هذا الصراع.

ونري من خلال التركيبة العامة للصراع العربي الإسرائيلي، أن مسيرة تطور هذا الصراع يمكن أن تنقسم بوجه عام إلى ثلاث مراحل (فترات)، وهي مرحلة المواجهات الشاملة في الصراع العربي الإسرائيلي، والمرحلة المتكافئة في الصراع العربي الإسرائيلي، ومرحلة التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

أولا: مرحلة المواجهات الشاملة في الصراع العربي الإسرائيلي (في الفترة ما بين نهاية الأربعينيات حتي نهاية السبعينيات). وفى هذا الشأن نذكر أن قرار تقاسم السلطة الذي أجازته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، وإقامة الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، وحرب فلسطين التى اندلعت فور قيام هذه الدولة، فتحت الستار أمام مسرح المواجهات العسكرية الشاملة بين العرب وإسرائيل وجهًا لوجه، ونذكر أن أهم ما يميز هذه الفترة وجود صراع ندًا لند

بين الجانب العربي والجانب الإسرائيلي في النواحي السياسية والاقتصادية، كما كانت هناك مواجهات حادة بين الجانبين على الصعيد العسكري.

وفي الشأن العربي كان هناك تضامن متفق عليه ونضال مشترك ضد إسرائيل، بين الدول العربية سواء كانت هذه الدول موجودة أم غير موجودة على جبهة القتال. فنذكر أن مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد في يونيه عام ١٩٥٠، صدق على معاهدة الدفاع المشترك التى نصت بوضوح على الموقف العربي المشترك إزاء إسرائيل، كما قرر مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عام ١٩٦٤، أنه سوف تحدد العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخري على أساس مواقف هذه الدول إزاء نضال شعوب الدول العربية المناهض لإحياء الدولة اليهودية، أما في مؤتمر القمة الرابعة للدول العربية الذي عقد في عام ١٩٦٧، فقد أقرت "سياسة الرفض الثلاثية" إزاء إسرائيل، ألا وهي (لا للاعتراف، لا للصلح، لا للتفاوض).

والواقع أن المواجهات العسكرية بين الجانب العربي والجانب الإسرائيلي غلب عليها سياسة الند بالند، فقد وصل عدد الحروب والصراعات المسلحة التى اندلعت بين الجانبين خلال هذه المرحلة إلى أكثر من ستة عشر[١٢]، من بينهم حروب الشرق الأوسط الأربع التى لعبت دورًا مؤثرًا وكبيرًا في ظل مسيرة التطور التدريجي للصراع العربي الإسرائيلي، ونذكر هذه الحروب الأربعة كالتالى:

١- **حرب فلسطين:** عارضت الدول العربية تقسيم فلسطين وإقامة الدولة الإسرائيلية، وذلك بعد إعلان قيام الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، ومن ثم شرعت هذه الدول "في جهادها ضد إسرائيل ونذكر أن كلاً من مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن وغيرها من الدول العربية شاركت في حرب فلسطين ضد إسرائيل، حيث عزمت

هذه الدول " على خوض معركة منسقة مصيرية"، وعلى "إحراز النصر في النهاية من خلال الحرب بإذن اللـــه[١٣]".

٢- **حرب قناة السويس:** قامت بريطانيا وفرنسا بشن حرب عدوانية على مصر بالتواطؤ مع إسرائيل في عام ١٩٥٦، (وأطلق المؤرخون العرب على هذه الحرب اسم العدوان الثلاثي) وتجدر الإشارة إلى أن العدوان الثلاثي أحدث اهتزازًا في أوساط المجتمع الدولى، كما استنكرت الدول كافة الأعمال العدوانية البريطانية الفرنسية الإسرائيلية. والواقع أن هذه الحرب أوقعت كلاً من بريطانيا وفرنسا في ورطة دبلوماسية فى الداخل والخارج كان من الصعب التخلص منها، وقد تجلي ذلك عندما اضطرت هاتان الدولتان إلى الانسحاب من مصر في العام نفسه.

٣- **حرب الخامس من يـــونيه:** بادرت إسرائيل في الخامس من يونيه عام ١٩٦٧ بشن هجمات خاطفة على مصر وسوريا والأردن، وهو الأمر الذي كبد القوات المصرية والسورية خسائر فادحة، وفي ظل هذه الحرب التى لم تستمر سوي ستة أيام فقط، احتلت إسرائيل سيناء هضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن، ومساحة كبيرة من الأراضي العربية.

٤- **حرب السادس من أكتوبر:** شنت مصر وسوريا ودول عربية أخري حربًا على اسرائيل لاستعادة أراضيها المحتلة في السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، كما استخدمت الدول العربية المنتجة للنفط "سلاح النفط" في مساندة الدول المتحاربة ضد إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن إطاحة الدول العربية بأسطورة إسرائيل التى لا تقهر عرض الحائط أظهرت قوة تضامن وتعاون الدول العربية.

وباطلاعنا على الخلفية التاريخية التى شهدت الصراع الدائر بين المستعمرين الجدد والقدامي على الشرق الأوسط، ومنافسة الدولتين العظميين للهيمنة على العالم سنرى أن القضية الفلسطينية أصبحت الذريعة التى أقصت بها الولايات المتحدة منافسيها بريطانيا وفرنسا من الشرق الأوسط. كما أصبحت إسرائيل في عيون الأمريكيين ثروة إستراتيجية تكبح جماح النفوذ السوفيتي في هذه المنطقة. وعلى صعيد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية نذكر أن ما قاله السفير الأمريكي الأسبق جون باجيو في مصر بكل صراحة: " إن إسرائيل تمثل مصالحنا المباشرة والدائمة في هذه المنطقة(١٤)" و" إن بقاء إسرائيل باعتبارها دولة مستقلة يعتبر من التعهدات الأساسية التى تضمنتها السياسة الخارجية الأمريكية(١٥)"، حتي إن الولايات المتحدة رأت "أنه في حالة تعرض إسرائيل إلى هزيمة عسكرية، فسوف تقع منطقة الشرق الأوسط فريسة للتهديد السوفيتى"، وهو الأمر الذى دعا الولايات المتحدة إلى مساندة إسرائيل بكل قوتها في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، لتصبح إسرائيل الدولة - حديثة النشأة - قادرة على الوقوف بثبات في ظل حصار الدول العربية لها وعلى التقدم بنحو كبير في ظل ظروف الحروب المتكررة وعلى احتلال مساحة كبيرة من الأراضي الإقليمية العربية في النهاية. ومما لا شك فيه أن تورط الدول العظمي في الشرق الأوسط جعل الصراع العربي الإسرائيلي أكثر تعقيدًا.

وبوجه عام نذكر أن الدول العربية في المرحلة الأولى للصراع العربي الإسرائيلي، وهى مرحلة المواجهات الشاملة فى الصراع العربى الإسرائيلى، كانت الطرف الرئيسي في هذا النزاع. كما لعبت هذه الدول دورًا قياديًا في ظل مسيرة تطور الصراع العربي الإسرائيلي. ودون شك تفوقت القوة العربية مقارنة بالقوة الإسرائيلية تفوقًا مطلقًا، لذلك نري أن الجانب العربي

كان الطرف المهيمن في الصراع العربي الإسرائيلي في هذه المرحلة، حيث كانت قوة الدول العربية نقطة الارتكاز التي شجعتها على شن حرب على إسرائيل في اليوم الثاني من قيام الدولة الإسرائيلية، حيث عـــرفت هذه الحرب باسم حرب الشرق الأوسط الأولى (كما يطلق عليها أيضًا حرب فلسطين) والتي شاركت فيها كل من مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن ودول عربية أخرى.

والواقع أنه حينما قامت الدولة الإسرائيلية، كـــانت قوات الدفاع الإسرائيلية المكونة من بعض المنظمات المسلحة اليهودية تواجه عجزًا في الأسلحة الثقيلة، كما افتقرت إلى وجود تدريبات نظامية منظمة، مما جعلها في موقف صعب بمقارنتها بأي دولة عربية شاركت في الحرب، فما بالنا بمواجهتها للمعسكر العربي الموحد المعادي لإسرائيل. لذلك كانت الدولة الإسرائيلية التي سادها جو من عدم الاستقرار آنذاك طرفًا ثانويًا في هذا النزاع، فقد كانت في وضع دفاعي سلبي لم يقو على الرد، وهو الأمر الذي جعل الدول العربية تشن حربًا عليها، فالقوة الفعلية التي كانت تمتلكها الدول العربية مقارنة بالدولة الإسرائيلية حديثة النشأة تعد من الأسباب الرئيسية لشن هذه الحرب، فضلاً عن تأثر هذه الدول بالأفكار التي تنادي بالقومية العربية ومعارضتها لتقسيم فلسطين، انطلاقًا من رغبتها في حماية كرامة الأمة العربية، فمما لا يدعو إلى الشك بأن شن مثل هذه الحرب جاء من منطلق هذه القوة العربية. ففي بداية فترة حرب فلسطين أنزلت بإسرائيل خسائر فادحة، مما جعلها "على حافة الهاوية باعتبارها دولة مهزومة تقريبًا في الحرب"، ولم تجد إسرائيل فيما بعد سوي مساندة الدول العظمي لإنقاذها من هذه المأزق. فقد استطاعت إسرائيل التخلص سريعًا من أزمتها كدولة مهزومة بفضل ما قدمته لها الدول العظمي من مساعدات مباشرة، مما جعل إسرائيل تحرز تدريجيًا تقدمًا كبيرًا في ساحة الحرب.

وبعد مرور بضع سنوات شنت إسرائيل حرب الشرق الأوسط الثانية (والتى يطلق عليها أيضًا اسم حرب السويس وحرب العدوان الثلاثي) بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا، ولم تكتف إسرائيل بهذه الحرب، إنما شنت أيضا هجمات إسرائيلية خاطفة على مصر وسوريا والأردن ودول عربية أخري في عام ١٩٦٧، وهي ما تعرف بحرب الشرق الأوسط الثالثة، ومن هنا جاءت أسطورة إسرائيل التى لا تقهر، حيث احتلت إسرائيل في ذلك الوقت مساحة كبيرة من الأراضي الإقليمية العــربية. ورغم ذلك، فإن إسرائيل كانت لا تزال في وضع سيئ مقارنة بالقوة العربية. أما الدول العربية فكانت لا تزال الطرف الرئيسي في النزاع في ظل الصراع العربي الإسرائيلي والمهيمنة على مسيرة تطوره، فحرب الشرق الأوسط الرابعة شاهدة على صحة هذا الكلام، حيث شنت مصر وسوريا ودول عربية أخري حربًا على إسرائيل في ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣، لاستعادة أراضيها المحتلة، وفي ظل هذه الحرب استعانت الدول العربية المنتجة للنفط "بسلاح النفط" في مساندة الدول المتحاربة مع إسرائيل، وبذلك أطاحت الدول العربية بأسطورة إسرائيل التى لا تقهر، كما استعادت جزءًا من أراضيها المحتلة مظهرة قوة تضامن وتعاون الدول العربية. لكن الدول العربية لم تحرز نصرًا كاملاً في فترة ما بعد الحرب نظرًا لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل بكل قوتها بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب.

ثانيًا: المرحلة المتكافئة فى الصراع العربى الإسرائيلى (منذ نهاية السبعينيات حتى بداية التسعينيات) وفيها نذكر أن جولة الرئيس المصرى الراحل السادات إلى القدس فى نهاية عام ١٩٧٧، كسرت حاجز المواجهات الشاملة بين الجانب العربى والإسرائيلى والتى استمرت فترة طويلة من الزمن وحاجز رفض التفاوض بين الجانبين، فهذه الزيارة تعتبر بداية لإجراء

مفاوضات مباشرة جزئية. والواقع أن الصراع العربى الإسرائيلى شهد منذ ذلك الحين مرحلة متكافئة غلب عليها مزيج من الصراع والتفاوض، كما شهد صراعًا غير مستقر. ورغم أن هذه المرحلة لم تستمر سوى عشر سنوات، فإنها كانت أكثر تعقيدًا من المرحلة السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تكبدت خسائر ضخمة من جراء المواجهات العسكرية العربية الإسرائيلية طويلة الأمد، حيث أدركت مصر فى حرب الشرق الأوسط الرابعة بوجه خاص أنها لا تحارب إسرائيل فقط. وفى هذا الشأن قال السادات: "إننى فى الوقت الذى أواجه فيه الولايات المتحدة وإسرائيل تقف روسيا وراء ظهرى ممسكة بخنجر ومستعدة لاستخدامه فى أى لحظة لتطعننى به". لذلك لم ترغب مصر فى أن تصبح ضحية الحرب الباردة، ومن ثم عزمت على كسر حالة اللاحرب واللاسلم، كما قامت بإجراء تعديلات على سياستها الخارجية، فاستأنفت العلاقات الدبلوماسية والتى انقطعت لمدة سبع سنوات مع الولايات المتحدة، كما ألغت "معاهدة التعاون الودى بين مصر والاتحاد السوفيتى". أما على صعيد علاقات مصر إزاء إسرائيل، فقد طرحت مصر إستراتيجية السلام القائمة على الانتقال من مرحلة المواجهات العسكرية إلى مرحلة الحوار، حيث رأينا الدعوة المصرية إلى إنهاء المواجهات العسكرية وحالة الحرب طويلة الأمد بين العرب وإسرائيل، ودعت إلى التسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط من خلال المفاوضات مطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضى الإقليمية العربية التى احتلتها فى حرب٦٧، والاعتراف بالحقوق الشرعية والوطنية للشعب الفلسطينى، حيث كانت مصر ترغب فى الاعتراف بالدولة الإسرائيلية وتوقيع معاهدة سلام معها بناء على هذه المبادئ.

وفى ١٩ نوفمبر عام١٩٧٧ بدأ السادات جولته فى القدس التى أطلق عليها "مبادرة السلام فى الشرق الأوسط"، لكن ما قام به السادات أثار ردود أفعال ضخمة فى الشرق الأوسط الذى اشتعل غضبًا. وفيما بعد وقعت مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٨ "اتفاقية كامب ديفيد" خلال مفاوضات صعبة وفى ظل وساطة أمريكية. والواقع أن إبرام مصر وإسرائيل معاهدة سلام فى الثلث الأول من عام ١٩٧٨، قد كسر حاجز المواجهات العسكرية العربية الإسرائيلية طويلة الأمد، كما كان بداية لإجراء مفاوضات تتسم بالصعوبة مع إسرائيل إزاء القضية الفلسطينية. فمصر حصلت على فرصة إرساء السلام بتخليها عن الحرب، كما استردت شبه جزيرة سيناء بالطرق السليمة. أما بالنسبة إلى إسرائيل فقد أصبحت مصر صديقة لها بعد أن كانت عدوتها، وبذلك اختفى العدو الأقوى لإسرائيل الموجود بالمعسكر العربى المعادى لإسرائيل.

وتجـــدر الإشـــارة إلى أنه فى الوقت الذى سادت فيه حالة اللاحرب فى الجزء الغربى أطاحت إسرائيل بالحصار الإستراتيجى العربى المعادى لها. وعلى الجانب الآخر كانت هناك معارضة عامة من جانب الدول العربية لمبادرة السلام المصرية، وفى هذا الشأن عقدت الدول العربية الموجودة على جبهة القتال الرافضة لهذه المبادرة (وهى ليبيا والجزائر وجنوب اليمن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية) ثلاثة اجتماعات على أعلى المستويات فى لبنان والجزائر ودمشق فى ديسمبر عام ١٩٧٧، وفبراير ويوليو عام ١٩٧٨، على التوالى لمقاطعة الصلح المصرى الإسرائيلى. كما اتخذت سلسلة من القرارات العقابية على مصر شهدها مؤتمر القمة للدول العربية (عقد فى نوفمبر عام١٩٧٨) ومؤتمر وزراء الاقتصاد والخارجية للدول العربية(عقد فى مارس عام ١٩٧٩)، حيث لم تكتف تلك القرارات بوقف المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى مصر ووقف تصدير النفط إلى مصر، وإلغاء عضويتها باعتبارها دولة عضوًا فى جامعة الدول العربية، وهو الأمر الذى

ترتب عليه نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، إنما قامت معظم الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

بيد أن أشكال الصراع العربى الإسرائيلى شهدت تطورًا جديدًا بعد حلول الثمانينيات، حيث طرأت تغييرات جديدة على السياسة العربية إزاء إسرائيل، فقد ظهرت على الساحة خطط لتسوية قضية الصراع العربى الإسرائيلى (كان هناك أكثر من عشرين خطة طرحت من جانب الأطراف المعنية). ونذكر أنه في أغسطس عام ١٩٨١، طرح ولى العهد السعودى الملك فهد ما يسمى باقتراح الثمانى نقاط المتعلق بالتسوية السلمية لقضية الشرق الأوسط. وفى ضوء القواعد الأساسية لهذا الاقتراح صدق مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى فاس على المبادئ الثمانية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى فى سبتمبر عام ١٩٨٢، حيث أطلق على هذه المبادئ اسم "خطة فاس" والتى تبلور مضمونها الرئيسى فى انسحاب إسرائيل من الأراضى الإقليمية العربية التى احتلتها فى حرب٦٧، بما فى ذلك القدس، وإزالة المستوطنات اليهودية المبنية على الأرض العربية الإقليمية منذ عام ١٩٦٧، وحصول الشعب الفلسطينى على حق تقرير المصير تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد لهذا الشعب، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتعهد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن يسود السلام بين دول المنطقة كافة، بما فى ذلك دولة فلسطين المستقلة[١٦].

وجدير بالذكر أن ما تم التصديق عليه فى مؤتمر القمة هذا يعد مشروع السلام الذى اجتمعت له الدول العربية لأول مرة لصياغته بعد اندلاع الصراع العربى الإسرائيلى الذى دام ثلاثين عامًا. ورغم أن مصر كانت لا تزال منبوذة خارج جامعة الدول العربية، كما أن الدول العربية لم تعترف بدولة إسرائيل، فإن هذه الدول تخلت فى الحقيقة عن سياسة" لا للتفاوض

لا للاعتراف لا للصلح "إزاء إسرائيل، والتى ظلت متمسكة بها لفترة طويلة من الزمن. والواقع أن مطالبة الدول العربية لإسرائيل بالانسحاب من الأراضى الإقليمية العربية المحتلة عام ٦٧، دون المطالبة بالانسحاب من الأراضى الإقليمية كلها تعتبر موافقة ضمنية من جانب الدول العربية على الوجود الإسرائيلى، وعلى الأراضى التى احتلتها فى فترة حرب١٩٤٨. وفى هذا الشأن نذكر أن التغييرات التاريخية الواقعية التى طرأت على مواقف الدول العربية إزاء إسرائيل أثرت تأثيرًا كبيرًا على مسيرة تطور الصراع العربى الإسرائيلى.

ونذكر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى طرحا على التوالى "مشروع ريجان" و"مشروع برجينيف[١٧]" فى سبتمبر عام ١٩٨٢، حتى يتسنى لهما تحقيق مصالحهما الشخصية فى ظل صراعها على الهيمنة على عملية السلام فى الشرق الأوسط.

ومع تطور الأوضاع قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإجراء تعديلات على نحو متزايد على سياساتها تجاه إسرائيل، حيث لجأت إلى سياسة أكثر فاعلية، فرأينا إعلانها فى عام ١٩٨٨، عن موافقتها على قرار تقاسم السلطة الذى أجازته الأمم المتحدة، وعلى قرار٢٤٢ وقرار٣٣٨ لمجلس الأمن، وعلى الاعتراف بالوجود الإسرائيلى، كما بذلت جهود، من أجل دعوتها للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية .

وفى المقابل كان هناك تباين واضح فى الموقف المتشدد الذى اتخذته إسرائيل نوضحه فيما يلى: فى عام١٩٨٠، أعلنت إسرائيل بوضوح عن عدم تخليها عن القدس، وأنها لن تنسحب إلى حدود ما قبل عام١٩٦٧، ولن تسمح بقيام دولة فلسطينية معلنة أن القدس عاصمة لإسرائيل، أما فى عام١٩٨١

ذكر فى تقرير "المسألة الإستراتيجية الإسرائيلية فى الثمانينيات" الذى تقدم به وزير الدفاع الإسرائيلى شارون، أن إسرائيل وسعت من دائرة حدودها الأمنية إلى مناطق واسعة فى القارة الآسيوية والإفريقية، كما صدقت على ضم هضبة الجولان شرعيًا وقامت بتفجير المفاعل النووى للعراقى، وشنت هجومًا جويًا على لبنان، ثم أثارت فيما بعد أزمة الصواريخ الإسرائيلية السورية، وقد شهد عام١٩٨٢، حربًا عدوانية شنتها إسرائيل على لبنان (أطلق على هذه الحرب اسم حرب الشرق الأوسط الخامسة)، كما قامت إسرائيل بشن هجوم مباغت على المقر العام لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تونس من على بعد فى عام١٩٨٥، وذكر أيضًا فى ذلك التقرير أن السلطة الإسرائيلية تمارس سياسة القبضة الحديدية إزاء نضال الشعب الفلسطينى المناهض لإسرائيل فى الأراضى المحتلة.

ويمكننا أن نبين أهم الوقائع التاريخية التى شهدتها هذه المرحلة فى النقاط التالية:

١- انتهاج الدول العربية تدريجيًا لأساليب واقعية مرنة وتخليها عن سياسة "لا للاعتراف لا للصلح لا للتفاوض" واعترافها بالوجود الفعلى لإسرائيل، كما رأينا رغبة هذه الدول فى انتهاج مبدأ الأرض مقابل السلام لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى على أساس القرارات المعنية للأمم المتحدة.

٢- لا تزال إسرائيل تصر على موقفها المتشدد معتمدة على ما تمتلكه من قوة عسكرية قوية والتحيز الأمريكى لها، فهى لم تحتل الأراضى الإقليمية العربية فحسب، إنما تواصل إثارتها للصراع المسلح.

٣- لا تزال الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يلعبان لعبة الهيمنة انطلاقًا من مصالحهما الشخصية سواء كانت هناك مواجهات فى الصراع العربى الإسرائيلى أم كان هناك اتجاه نحو التفاوض. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة اقتصرت على طرح خطط للتسوية، حيث لم تجــر أى مفاوضات مباشرة (فيما عدا المفاوضات المصرية الإسرائيلية)، حيث يرجع هذا الأمر إلى السياسة الأمريكية وسياسة الدولة السوفيتية التى انتهجت فى هذه المرحلة. وعلى الجانب الآخر لم تكن هناك حروب ضخمة بين العرب وإسرائيل فحسب، إنما تواصلت الاشتباكات المسلحة الصغيرة بينهما أيضًا.

ونرى من خلال القانون العام للنزاع، أن مسيرة تطور النزاع بين أطرافه أيًا كان هذا النزاع غير متوازنة ومتحركة ومتغيرة. "فنذكر أنه فى مسيرة أو مرحلة محددة لتطور نزاع ما نجد الطرف الرئيسى فى النزاع يعتبر الطرف الأول، أما الطرف الثانوى فى النزاع يعتبر الطرف الثانى، إلا أنه يمكن تبادل الأدوار فى مرحلة أخرى أو مسيرة أخرى لتطور هذا النزاع، حيث يحدد هذا الأمر مدى زيادة أو تضاؤل قوة أطراف النزاع فى ظل تطور الأحداث". ويمكن تطبيق هذه الحالة على تطور النزاع العربى الإسرائيلى فى مرحلته الثانية، ففى بداية هذه المرحلة كانت الدول العــربية لا تزال الطرف الرئيسى فى النزاع العربى الإسرائيلى، إلا أنه حدث تبادل فى الأدوار فيما بعد، فقد أصبحت إسرائيل تدريجيًا الطرف الرئيسى فى النزاع، حيث هيمنت على مسيرة تطور الصراع العربى الإسرائيلى.

إن الانتصار المحدود الذى أحرزته الدول العربية فى ساحة القتال جعل مصر تفكر فى كسر حالة اللاحرب واللاسلم بعد حرب الشرق الأوسط

الرابعة فى عام١٩٧٣. وفى هذا الشأن كانت نهاية عام ١٩٧٧، شاهدة على بداية "مبادرة السلام المصرية" مظهرة عملية السلام على الساحة السياسية. فقد تم التوصل من خلال الجهود المبذولة من الجانب العربى والإسرائيلى إلى اتفاقية كامب ديفيد فى النهاية تحت مظلة من الوساطة الأمريكية والسوفيتية، كما شهد عام١٩٧٩ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، حيث استعادت مصر فى النهاية شبه جزيرة سيناء بالطرق السلمية. وتجدر الإشارة إلى أن مصر كانت الطرف المهيمن فى ظل عملية السلام (والواقع أنها لم تتخل عن جهود الوساطة للدول العظمى). ومن المؤكد أن الخطوة التى بادرت بها مصر جعلت من حلم السلام حقيقة تترجم على أرض الواقع، كما أن نجاح هذه الخطوة فى الحقيقة كان مرتبطًا بما تتمتع به مصر من قوة فعلية. فقد اعتمدت مصر على هذه القوة فى شن حرب أكتوبر على إسرائيل عندما فكرت فى توجيه الضربة العسكرية المصرية، كما اعتمدت عليها أيضًا عند ذهابها للقدس لإرساء السلام. ورغم ما قامت به مصر، فإن مبادرة السلام المصرية لم تحظ بأى استجابة من جانب معظم الدول العربية، بل على العكس قامت الدول العربية بمقاطعة مصر وإقصائها من جامعة الدول العربية، وهو الأمر الذى أحدث شرخًا كبيرًا فى العالم العربى (وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانقسامات وضعت نهاية تقريبًا للمرحلة المتكافئة للصراع العربى الإسرائيلى).

ورغم أن الدول العربية صدقت على مشروع السلام فى مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى فاس حيث أطلق عليه "مشروع سلام فاس"، كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بإجراء تعديلات سياسة عظمى متعلقة بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية عام١٩٨٨، فإن الانقسام الذى شهده العالم العربى لم يتلاش، وهو الأمر الذى أدى إلى إصابة القوة العربية بالوهن الشديد. وفى

الوقت ذاته كان التأييد الأمريكى لإسرائيل خاصة استغلال إسرائيل لكفاءتها البشرية الممتازة سببًا فى رفع مستوى قوة الدولة الإسرائيلية العامة، كما أن سيطرتها على الأسلحة الإستراتيجية النووية فى نهاية الثمانينيات جعل منها قوة رادعة تجاه أعدائها وبذلك ازدادت مركز قوتها الذاتية على نحو كبير، والواقع أن التغييرات التى طرأت عى مراكز القوى جعلت الطرف الرئيسي فى الصراع العربى الإسرائيلى بدوره يتغير، وجدنا إسرائيل تدريجيًا طرفًا رئيسيًا فى النزاع فى نهاية الثمانينيات، حيث لعبت دورًا قياديًا فى ظل الصراع العربى الإسرائيلى، وإذا ألقينا نظرة على إسرائيل بعد أكثر من ثلاثين عامًا من نشأتها وجدنا إسرائيل دولة قوية تأتى على قائمة طلائع الدول فى منطقة الشرق الأوسط، بعد أن كانت فى موقع دفاع سلبى فى بدايتها (فترة حرب فلسطين). والواقع أن التصرفات الإسرائيلية المتشددة فى الثمانينيات، والتى جسدتها سياسة "لا للاعتراف لا للصلح لا للتفاوض" التى طرحها شامير عندما كان وزيرًا للخارجية فى إسرائيل حينذاك، وما ترتب على ذلك من الموافقة على تغيير موقع القدس بصفة شرعية واحتلال هضبة الجولان وتدمير المفاعل النووى العراقى، وشن حرب لبنان لم تأت من منطلق أطماع إسرائيل فى التوسع الاستعمارى فحسب، إنما ترجع أيضًا إلى ما تتمتع به من قوة تعتبرها ركيزة لها.

ثالثًا: مرحلة التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى (منذ بداية التسعينيات حتى وقتنا هذا) إن مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط الذى عقد فى مدريد فى أكتوبر عام ١٩٩١، يعتبر رمزًا لدخول الصراع العربى الإسرائيلى فى مرحلة جديدة من مراحل تطوره التاريخى. ورغم استمرار وقوع اشتباكات صغيرة بين العرب وإسرائيل، فإن هناك تضاؤلاً ملحوظًا للفرص المؤدية إلى اندلاع حروب ضخمة، خاصة أن التغيرات التى طرأت

على سياسة إسرائيل - وهى الطرف الرئيسى فى النزاع فى ظل الصراع العربى الإسرائيلى - إزاء العرب، جعلت من مسألة التسوية السياسية للصراع أهم قضية فى هذه المرحلة. ونذكر أن أهم الأسباب التى أفضت إلى حدوث تغيرات عظمى فى الإستراتيجية الإسرائيلية تتبلور فى النقاط التالية:

١- شهد العالم بانتهاء الحرب الباردة وبانهيار القوتين العظميين تغيرات ضخمة، فلم تعد منطقة الشرق الأوسط مسرحًا للصراع والمنافسة من جانب القوتين المهيمنتين، وهو الأمر الذى خلق بيئة مناسبة خارجية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى. وأما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد زادت قوة تأثيرها على نحو كبير إزاء منطقة الشرق الأوسط فى ظل اختفاء منافس لها على الهيمنة، كما أرادت الولايات المتحدة أن يحتفظ الشرق الأوسط بنوع من الاستقرار يتلاءم مع المصالح الأمريكية فى ظل هذه الظروف.

٢- شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تغييرات دقيقة، فلم تعد إسرائيل الحصن الأمريكى الذى يكبح جماح الاتحاد السوفيتى بعد اختفاء هذا الاتحاد. فرغم وجود تشابه كبير بين الولايات المتحدة وإسرائيل من حيث النظم الاجتماعية والأيديولوجية والقيم، فإنه فى ضوء المصالح الأمريكية كانت إسرائيل لا تزال تحت وطأة القيود الأمريكية. أما بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية العربية فقد ازدادت القوى المؤثرة الأمريكية على الجانب العربى.

٣- شهدت القوة العربية والإسرائيلية تغييرات ضخمة بعد حرب الخليج، فقد دب ضعف شديد بالعراق، وأصبحت سوريا القوة العسكرية الوحيدة التى يمكنها أن تكافئ إسرائيل من بين الدول

العربية المواجهة للمعسكر الإسرائيلى، إلا أن سوريا لا تستطيع شن حرب إزاء إسرائيل محرزة النصر بما تمتلكه من قوة عسكرية. أما على الجانب الآخر فقد تنامت القوة العسكرية الإسرائيلية بشكل كبير، وهو الأمر الذى لم يجعلها قادرة غير على تسوية مسألة الدفاع عن الأمن الذاتى فحسب، إنما قادرة أيضًا على امتلاك قوة ضاربة إستراتيجية نووية رادعة لأعدائها.

٤- إعادة التعريف بالصراع العربى الإسرائيلى. إن الصراع العربى الإسرائيلى طويل الأمد أغرق الشعوب فى العذاب والشقاء، فقد عانى الجانبان من خسائر فادحة، كما أصبح الشعب الفلسطينى بلا بيت ولا مأوى، وفقد الجانب العربى مساحة كبيرة من أراضيه الإقليمية، أما بالنسبة إلى إسرائيل فرغم إحرازها لبعض الانتصارات العسكرية، فإنها لم تحقق لنفسها السلام والأمن. والواقع أن كل من إسرائيل والدول العربية أدركتا أن إسرائيل لا يمكنها إبادة أو إخضاع الشعب الفلسطينى بصورة كاملة وأنها غير قادرة على فعل ذلك، كما أن الدول العربية لا يمكنها هزيمة إسرائيل التى تزداد قوة يومًا بعد يوم فى ظل مساندة الدول العظمى لها.

٥- طرأ على موقف الجانب العربى والجانب الإسرائيلى إزاء الصراع تغيرات بدرجات متباينة. فعلى الصعيد العربى أوضحت الدول العربية كثيرًا عن رغبتها فى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى بناء على قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما أن الدول العربية خاصة الدول العربية المرفهة "ممثلة فى دول الخليج المنتجة للنفط" ساندت بشكل

إيجابى التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، لذلك لا توجد احتمالية لإعادة تشكيل معسكر عربى موحد معادٍ لإسرائيل. أما بالنسبة لإسرائيل فرأينا رغبتها الشديدة فى إجراء مفاوضات مشروطة خاصة مفاوضات التعاون الإقليمى. وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات التى شهدتها الساحة الإسرائيلية لا ترجع إلى تأثير الضغوط الدولية فحسب، إنما ترجع بشكل كبير إلى ما نتج عن سرعة تنمية الاقتصاد القومى الإسرائيلى من إحداث تغييرات ضخمة فى حياة المجتمع الإسرائيلى، حيث سئم الشعب الإسرائيلى من الحرب، وارتفعت الأصوات المنادية بالسلام.

والواقع أن وجود معسكر عربى معاد لإسرائيل، أصبح أمرًا مستحيلاً بعد أن دخل الصراع العربى الإسرائيلى فى المرحلة الثالثة وهى مرحلة التسوية السياسية، نظرًا لأن التغيرات التى طرأت على التركيبة العالمية، وما شهدته القوة العربية مقارنة بالقوة الإسرائيلية من تغيرات كبيرة دعمتا بالفعل من القوة الإسرائيلية. ورغم أن إسرائيل كانت لا تزال تحتل مساحة كبيرة من الأراضى الإقليمية العربية، فإن الدول العربية الموجودة على جبهة القتال لم تمتلك القوة العسكرية الفعلية، كما أنها لم تكن قادرة على شن حرب جديدة ضد إسرائيل تضمن من خلالها الانتصار عليها. إن الحياد عن المنطق والقوة يبين بوضوح مسيرة التغييرات التى شهدت تبادلاً فى الأدوار بين الجانب العربى والإسرائيلى فى ظل الصراع، فإسرائيل حلت محل العرب وأصبحت الطرف الرئيسى فى النزاع، حيث هيمنت بدرجة كبيرة على مسيرة تطور الصراع العربى الإسرائيلى، فمسيرة المفاوضات العربية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر

عام ١٩٩١، شاهدة على ذلك. ويمكننا أن نرى من خلال استعراض مسيرة المفاوضات بين الجانبين، أنه فى حالة إصرار إسرائيل على موقفها المتشدد فى كل لحظة مصيرية تشهدها المفاوضات، فهو الأمر الذى يترتب عليه فض تلك المفاوضات، بيد أن إسرائيل حققت بعضًا من النجاح. فرغم ما تعرضت له إسرائيل بعد أحداث مذبحة الحرم الإبراهيمى من استنكار الأمم المتحدة ونقد الرأى العام الدولى وضغوط دولية ضخمة، فعرفات اضطر للاعتراف فى الوقت ذاته بأن الخطوة القادمة لعملية السلام لا تزال فى يد إسرائيل، فهذه الحقيقة توضح بدون استثناء مكانة إسرائيل باعتبارها الطرف الرئيسى فى النزاع. لذلك يجب علينا الاهتمام كثيرًا باتجاهات الجانب الإسرائيلى الذى يعتبر طرفًا رئيسيًا فى النزاع ويلعب دورًا مهيمنًا فى هذا الشأن، وذلك عندما نحلل مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى، كما ينبغى علينا أن نعى جيدًا أننا لا نريد إنكار دور الجانب العربى فى ظل مسيرة تطور الصراع، عندما نذكر أنه أصبح طرفًا ثانوى فى النزاع بعد أن كان طرفًا رئيسيًا، إنما نرغب فى أن نوضح تضاؤل الدور العربى وذلك بتحول الجانب العربى من كونه المهيمن على الصراع إلى طرفٍ غير مهيمن، أى أنه أصبح طرفًا غير رئيسى فى النزاع، لذلك نرى أن ما سبق ذكره يعد الطريقة الوحيدة التى تجعلنا نستوعب بوضوح الاتجاهات المستقبلية لتطور الصراع العربى الإسرائيلى.

إن تغير الظروف التاريخية السابق ذكرها تبين أن عملية السلام فى الشرق الأوسط، التى بدأت منذ مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط لا تعتبر تعديلات تكتيكية طارئة اتخذها الجانب العربى والجانب الإسرائيلى، إنما تعد بمثابة تطور منطقى لما بعد المرحلة الثالثة فى الصراع العربى الإسرائيلى، لذلك يمكننا أن نرى من خلال الاتجاه العام لتطور الصراع، أن

الصراع لم يشهد أى تدهور فى هذه المرحلة. ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر عام ١٩٩١، عقدت الولايات المتحدة باعتبارها راعية عملية السلام اثنتى عشرة جولة من المحادثات الثنائية العربية الإسرائيلية، أما على صعيد المفاوضات متعددة الأطراف المعنية بالقضايا الإقليمية فقد شكلت الولايات المتحدة خمس فرق عمل متخصصة (معنية بقضية الثروات المائية، قضية اللاجئين، قضية حماية البيئة، قضية التعاون الاقتصادى الإقليمى والتنمية الإقليمية، قضية حظر التسلح)، حيث قامت كل فرقة بعقد ستة اجتماعات فى منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

وإذا استعرضنا تاريخ المفاوضات بين الجانب العربى والجانب الإسرائيلى منذ مؤتمر مدريد للشرق الأوسط، فسنرى أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أحرزت نجاحًا فى بداية الأمر فى ظل المفاوضات الثنائية التى عقدتها إسرائيل على حدة مع كل من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، فبعد مفاوضات سرية دامت بضعة أشهر فى أوسلو، كان هناك اعتراف متبادل بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، كما وقع الجانبان على بيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت فى سبتمبر عام١٩٩٣، كما شهد شهر مايو عام ١٩٩٤، إبرام الاتفاقية المعنية بتطبيق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا، وفى أغسطس من نفس العام وقعت اتفاقية تسليم حق الإشراف الإدارى (حيث شملت الاتفاقية غزة وأريحا ومنطقة الضفة الغربية فيما عدا القدس). وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات الأردنية الإسرائيلية شهدت تقدمًا سريعًا فى ظل ما أحرزته المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من نجاح، ففى سبتمبر عام ١٩٩٣، وقعت إسرائيل والأردن على اتفاقية هيكلية معنية بتنظيم مسألة المفاوضات، كما أبرم بيان واشنطن فى يوليو عام ١٩٩٤، أما فى أكتوبر من نفس العام فوقعت إسرائيل والأردن معاهدة السلام، حيث تم تطبيع العلاقات

الأردنية الإسرائيلية وأقيمت علاقات دبلوماسية بين الطرفين. أما بالنسبة للمفاوضات الإسرائيلية السورية واللبنانية فلم تحقق نجاحًا جوهريًا حتى الآن نظرًا لوجود خلافات كبيرة بشأن الترتيبات السابقة واللاحقة المعنية بتحقيق السلام وانسحاب القوات وشروط الانسحاب وتنظيم النطاق والوقت.

أما بالنسبة إلى المفاوضات متعددة الأطراف فتنقسم إلى مستويين، وهما لجنة إرشاد خاصة بالمفاوضات متعددة الأطراف وفرق العمل الخمس المتخصصة. وبالنسبة إلى لجنة الإرشاد فقد عقد حتى وقتنا هذا ستة اجتماعات على التوالي فى موسكو (فى يونيه عام ١٩٩٢)، في لشبونة (مايو عام١٩٩٢)، في لندن (ديسمبر عام١٩٩٢)، في موسكو (يوليو عام١٩٩٣)، فى طوكيو (ديسمبر عام ١٩٩٣)، فى تبلكا (فى يوليو عام١٩٩٤) ومناطق أخرى، أما بالنسبة إلى فرق العمل الخمس فقد عقدت كل فرقة على حدة ستة اجتماعات على التوالى فى منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وتجدر الإشارة إلى مشاركة أكثر من أربعين مندوبًا من الدول (ففضلاً عن دول الشرق الأوسط، هناك دول أخرى اهتمت بشئون الشرق الأوسط) فى الاجتماعات التى تنظمها كل فرقة عمل متخصصة.

ورغم ما قامت به فرق العمل المتخصصة من تنظيم لمؤتمرات متعددة الأطراف، فإن هذه المؤتمرات لم تحقق أى تقدم جوهرى ضخم حتى الآن، فهذه المؤتمرات تقتصر على خلق "جو من السلام" نظرًا لأن أى تقدم تشهده هذه المؤتمرات لا يعتمد بدرجة كبيرة على ما تحرزه المفاوضات الثنائية من تقدم فحسب، إنما يتعلق أيضًا بالمصالح الشخصية المهمة لمعظم دول منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية فى ظل الصراع العربى الإسرائيلى

شهدت الفترة ما بين ٣٥٠٠ قبل الميلاد إلى ٣٠٠٠ قبل الميلاد نزوح العرب التابعين لقوم يشوع الذين حضروا شبه الجزيرة العربية إلى فلسطين الحالية. وقد أطلق على الأرض التى استوطنها الكنعانيون، وهى طائفة من طوائف قوم يشوع فى هذه الفترة المبكرة – أرض كنعان (المعروفة حاليًا بفلسطين). وتجدر الإشارة إلى أن استيطان الكنعانيين فلسطين جاء مع انتهاء الهجرة الكبرى من شبه الجزيرة العربية، ففى نهاية العصر الجليدى حدثت تغيرات ضخمة فى المناخ، حيث قل المطر وبدأت مياه النهر تذوب تدريجيًا فى منطقة شبه الجزيرة العربية، لذلك بدأت بعض القبائل العربية البدائية من قوم يشوع فى الهجرة إلى منطقة الهلال الخصيب المطلة على سواحل البحر الأبيض، وكان الكنعانيون واليبوسيون والآموريون من أهم القبائل المهاجرة فى ذلك الوقت[١٨]، كما أن دخول الزبولون إلى كنعان جاء متأخرًا عن القبائل الأخرى بأكثر من ألف عام.

وفى الفترة ما بين القرن التاسع عشر والسابع عشر قبل الميلاد دبت فى أرض كنعان روح التمدين سريعًا، كما زاد عدد السكان بشكل سريع، حيث أقاموا دولتهم المتمدينة فى فترة مبكرة. وقد أصبح للكنعانيين لأول مرة لغتهم المكتوبة فى القرن الثامن والعشرين قبل الميلاد. أما فى القرن الرابع

عشر قبل الميلاد فقد ظهرت الملاحم التاريخية "أوجريت" والوثائق الخرافية المسجلة باللغة المسمارية فى كنعان. ونذكر أيضًا أن الحضارة التى بناها الكنعانيون والفرزيون الذين هاجروا فيما بعد إلى كنعان – أطلق عليها حضارة كنعان وحضارة الفرزيون.

ورغم أن الزبولون القدامى أسسوا مملكة إسرائيل القديمة فى القرن العاشر قبل الميلاد فى فلسطين، فإن ما حدث لا يعد إلا حادثة طارئة دامت فترة قصيرة فى ظل التاريخ الطويل لهذه المنطقة. فقد بدأ اليهود حياة الضلال فى مناطق متفرقة منذ عصر البابليين، حيث استمر التاريخ الضائع لليهود أكثر من ألفي عام، وهو الأمر الذى يؤكد انفصال تاريخ اليهود عن تاريخ فلسطين. وقد شهد القرن السابع الميلادى ظهور الدين الإسلامى فى شبه الجزيرة العربية، كما أصبحت فلسطين جزءًا من الإمبراطورية العربية مع ما شهدته المنطقة من فتوحات خارجية لهذه الإمبراطورية، وسرعان ما اعتنق أسلاف الكنعانيين القاطنين فى شبه الجزيرة العربية الدين الإسلامى، حيث تعايشوا مع المسلمين العرب المهاجرين، ومن هنا جاء عرب فلسطين فى النهاية.

وجدير بالذكر أن التركيبة السكانية لفلسطين وصفات الأمة العربية لم تشهد أى تغير تحت حكم الدولة العثمانية الذى استمر أربعمائة عام.

أما إذا تطرقنا فى الحديث عن فلسطين فى القرن العشرين الميلادى فنذكر أن قرار تقاسم السلطة المتعلق بالقضية الفلسطينية الذى صدقت عليه الأمم المتحدة فى نوفمبر عام ١٩٤٧، فى ظل الدور السياسى للدول العظمى قد نص على إقامة دولة عربية ودولة إسرائيلية كل على حدة فى فلسطين وتدويل القدس، فهذا القرار أعطي بعضًا من الشرعية لإقامة الدولة الإسرائيلية، كما أثار هذا القرار بصورة مباشرة القضية الفلسطينية. وبناء

على قرار الأمم المتحدة هذا قسمت الأراضى الإقليمية إلى دولة عربية ودولة يهودية، حيث بلغت مساحة الدولة العربية ١١٢٠٣كليومترات مربعة، أما مساحة الدولة اليهودية فبلغت١٤٩٤٢كليومتر مربعًا. ونذكر أن العواقب الوخيمة المباشرة التى ترتبت على اندلاع حرب فلسطين فى مايو عام ١٩٤٨، التى انهزم فيها العرب فى ظل مساندة الدول العظمى لإسرائيل تتبلور فى النقاط التالية:

١- خروج عرب فلسطين من ديارهم، كما احتلت مساحة كبيرة من أراضيهم الإقليمية من جراء هذه الحرب. ففى ظل هذه الحرب لم تضم إسرائيل الأراضى التى منحت للدولة اليهودية بناء على قرار تقاسم السلطة للأمم المتحدة فحسب، إنما قامت باحتلال ٤٨٥٠ كيلومترًا مربعًا من الأراضى التى منحت للدول العربية، فهذه المساحة تمثل أربعة أخماس مساحة الأراضى الإقليمية الفلسطينية (وفيما بعد احتلت إسرائيل الأراضى الفلسطينية كافة ومساحة كبيرة من الأراضى العربية أثناء حروب الشرق الأوسط). وهكذا لم تنهب إسرائيل أراضى وديارًا وسبل معيشة الشعب العربى الفلسطينى فحسب، إنما جردته من حقه فى تقرير المصير الوطنى فى واقع الأمر، مما جعله غير قادر على إقامة الدولة الوطنية الفلسطينية على الأرض التى عاش فيها جيلاً بعد جيل.

٢- أسفرت حرب فلسطين عن وجود مليون لاجئ من الفلسطينيين (وقد زاد عدد هؤلاء فى ظل حروب الشرق الأوسط فيما بعد، حيث وصل عددهم إلى ٢ مليون و٥٠٠ ألف شخص). فهؤلاء اللاجئون الذين تركوا ديارهم هاربين، وتشردوا فى الضفة الغربية

لنهر الأردن وقطاع غزة والدول العربية المحيطة فقدوا مورد رزقهم معتمدين بشكل رئيسى على معونات هيئة الأمم المتحدة ودول المنطقة، وعاشوا فى المخيمات المزدحمة والمضطربة والتى تسودها الفوضى.

ورغم مشاركة الشعب العربى الفلسطينى فى النضال المناهض للتوسعات الاستعمارية الإسرائيلية والساعى نحو الحصول على الحقوق الشرعية الوطنية فى بداية الأمر، فإنه لم يكن لهذا الشعب أى منظمة رسمية، حيث لم يجد أمامه سوى الانضمام بشكل اساسى مع القوات المسلحة للدول العربية أو القيام بالكفاح العفوى المناهض لإسرائيل. وللعلم نذكر أن الشعب الفلسطينى أسس العديد من منظمات المقاومة بعد حرب قناة السويس ليمارس كفاحه ونضاله بصورة فاعلة، فقد قرر تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية "PLO" فى الاجتماع الأول للجنة الوطنية الفلسطينية الذى عقد فى القدس منذ الأول حتى السادس من شهــر يونيه عام١٩٦٤، حيث تم انتخاب أحمد شكيرى رئيسًا لهذه المنظمة فى هذا الاجتماع، ثم عين ياسر عرفات رئيسًا لها فى عام١٩٦٩. وتعتبر اللجنة الوطنية الفلسطينية أعلى سلطة فى هذه المنظمة، كما أصبحت لها لجنة مركزية مسئولة عن وضع سياسة وخطط منظمة التحرير خلال الاجتماع الذى تعقده كل عامين فى الظروف العادية، فهذه اللجنة تمثل منظمات المقاومة الفلسطينية كافة والأوساط الفلسطينية كافة، كما أن هذه اللجنة تتولى أعمال منظمة التحرير، أثناء الاجتماعات المغلقة للجنة الوطنية الفلسطينية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التنفيذية تعد بمثابة سلطة قيادية دائمة فى منظمة التحرير وهى لجنة منتخبة من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، فهى مسئولة عن تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية الفلسطينية والإشراف على الأعمال اليومية. وتجدر الإشارة إلى أن "الميثاق

الوطنى الفلسطينى" الذى صدق عليه فى يوليو ١٩٦٨، نص على "أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل القوى الفلسطينية كافة" لذلك "فإنه يتعين على المنظمة أن تتحمل مسئولية نضال الشعب الفلسطينى لاستعادة أراضيه الوطنية وتحرير الوطن والعودة إلى الديار". وفى ضوء ما نص عليه "الميثاق الوطنى الفلسطينى" فإن منظمة التحرير الفلسطينية رأت أن النضال المسلح يعتبر أهم وسيلة لاستعادة أراضيها المحتلة والحقوق الشرعية الوطنية، كما أن هذه المنظمة مسئولة عن قيادة نضال المقاومة للشعب الفلسطينى. أما بالنسبة إلى جيش التحرير الفلسطينى، والذى تم تشكيله فى عام ١٩٦٤، فهو القوة المسلحة التابعة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقد سبق أن وصل عدد أفراد الجيش إلى١٦٠٠ شخص، أما الآن فقد زاد عددهم، وهذا الجيش مؤلف من أربع كتائب، أهمها كتائب الجنود، كما أن عرفات هو القائد العام لجيش التحرير.

ونذكر فيما يلى أهم المنظمات لحركات المقاومة الفلسطينية :

– **حركة التحرير الوطني الفلسطينية**، واختصارها "فتح"، تأسست فى عام١٩٥٧، وتعتبر من أقوى منظمات المقاومة الفلسطينية وذات شعبية كبيرة بين الفلسطينيين (فهى تمثل نحو نصف منظمات التحرير). وهذه المنظمة مصرة لفترة طويلة من الزمن على "أن العنف الثورى هو الطريقة الوحيدة لتحرير الوطن"، فرأينا ما تقوم به من حرب العصابات ضد إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، إلا أنه فى ضوء تغيير الأوضاع واحتياجات النضال انتهجت هذه المنظمة سياسة واقعية مرنة. أما على صعيد علاقاتها مع الدول العربية، رأينا دعوتها إلى التعاون مع الدول العربية دون التدخل فى الشئون الداخلية، كما عارضت فى الوقت ذاته تدخل هذه الدول فى الشئون الداخلية لمنظمات التحرير الفلسطينية. وتجدر الإشارة إلى أن عرفات

يعتبر أهم قائد لحركة فتح وهو أيضًا القائد العام "لقوات العاصفة" وهى القوة المسلحة لحركة فتح.

– **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، واختصارها "الجبهة الشعبية" تأسست فى عام١٩٦٧، وتأتى فى المرتبة الثانية بعد منظمة المقاومة الفلسطينية فتح من حيث القوة، كما تعتبر من التيارات المتطرفة الموجودة فى منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أطلقت عليها وسائل الإعلام الأجنبية اسم "منظمة التيار اليمينى" أو "المنظمة الماركسية" وزعيم هذه المنظمة هو جورج حبش، كما ترى هذه المنظمة أن أهداف نضال "الجبهة الشعبية" لا تتبلور فى رغبتها فى معارضة إحياء الدولة اليهودية (إسرائيل) فحسب، إنما ترغب أيضًا فى معارضة الإمبريالية (خاصة الولايات المتحدة) وتيارات المعارضة العربية (ونشير هنا إلى السعودية والأردن)، كما أكدت هذه المنظمة أن النضال المناهض لإسرائيل لا يغلب عليه جوهر الكفاح الوطنى فحسب، إنما يتسم أيضًا بجوهر الكفاح الطبقى. ونذكر أن شهر سبتمبر عام١٩٧٤، شهد انسحاب الجبهة الشعبية من اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نظرًا لوجود خلافات بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية بشأن سياستها إزاء إسرائيل، وتجدر الإشارة إلى أن المقر العام للجبهة الشعبية موجود فى دمشق، كما أصدر مطبوعة لها تحت عنوان "فلسطين الديمقراطية".

– **جبهة تحرير الشعب الفلسطينى (المقر العام للقيادة)** واختصارها (المقر العام للجبهة الشعبية)، وهى حركة للمقاومة منبثقة عن الجبهة الشعبية فى عام ١٩٦٨، ومقرها الرئيسى فى دمشق كما تربطها علاقات قوية بسوريا ويتزعم هذه المنظمة "أحمد أبو ليلة".

- **جبهة التحرير الفلسطينية** واختصارها "جبهة التحرير" وهى منبثقة عن "المقر العام للجبهة الشعبية" فى عام١٩٧٧. وفى نهاية عام١٩٨٣ انقسمت هذه الجبهة إلى فصيلتين، الفصيلة الأولى بزعامة أبو العباس الذى اتخذ من تونس وبغداد مقرًا رئيسيًا لهذه الفصيلة التى لا تزال مؤيدة لعرفات من حيث الظاهر، أما الفصيلة الثانية فبزعامة طلعت يعقوب، والذى اتخذ من سوريا وليبيا مقرًا رئيسيًا لهذه الفصيلة، فهذه الفصيلة انضمت إلى "جبهة الإنقاذ الوطنى" المعارضة لعرفات. لكن الفصيلتين أعلنتا فى أبريل عام١٩٨٧ عن اتحادهما حيث تولى طلعت يعقوب (الذى توفى لأسباب مرضية فى نوفمبر عام ١٩٨٨) منصب الأمين العام للجبهة وتولى أبو العباس منصب نائب الأمين العام.

- **حركة المقاومة الإسلامية**، واختصارها "حماس" (حسب النطق باللغة العربية) شهدت فترة بداية السبعينيات ونهاية الثمانينيات ظهور بعض منظمات المقاومة ذات طابع دينى قوى تقريبًا فى الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت تأثير الثورة الإيرانية وحركة النهضة الإسلامية فى الشرق الأوسط، فنذكر على سبيل المثال "منظمة الجهاد الإسلامى" و"حزب التحرير الإسلامى". وفى ظل اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطينى بالأراضى المحتلة فى ديسمبر عام ١٩٨٧، شرعت بعض المنظمات نحو تشكيل حركات للمقاومة الإسلامية في عام ١٩٨٨، وهو الأمر الذى ترتب عليه إعلان "معاهدة التحالف لحركة المقاومة الإسلامية" فى الثامن عشر من أغسطس من نفس العام. وكان أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسى أهم زعماء هذه الحركة. إلا أن إسرائيل لم تقف موقف المتفرج حيث قامت بالإعلان فى عام١٩٨٩، عن أن حماس تعتبر "منظمة غير شرعية" كما قامت السلطة الإسرائيلية باعتقال أحمد ياسين مرة أخرى.

إن حماس تعد بمثابة تيار متطرف من بين منظمات المقاومة فى الأراضى المحتلة (حيث أطلقت إسرائيل عليها منظمة إرهابية)، وفى ضوء ما ذكر من معلومات فإن هذه المنظمة لديها عشرون ألف عضو، كما أن معظم مؤيديها من الفلسطينيين يشكلون قاعدة اجتماعية واسعة لحماس، وترى حماس "أن حركة المقاومة الإسلامية تعتبر من أبرز حركات المقاومة الفلسطينية، فأعضاؤها يكرسون أنفسهم من أجل اللـــه، فحياتهم ذات طابع إسلامى، فهذه الحركة تناضل وتكافح من أجل إعلاء راية اللـــه فى كل شبر فى الأراضى الفلسطينية. كما أكدت حماس على أن فلسطين أرض إسلامية، لذا فإن تحرير فلسطين مسئولية كل مسلم فى أى منطقة فى العالم "مناشدة بالجهاد فى سبيل تحرير الأراضى الفلسطينية كافة وإقامة دولة إسلامية". وفى هذا الشأن قامت حماس بسلسلة من الأعمال المناهضة لإسرائيل فى الأراضى المحتلة، فنذكر على سبيل المثال قيامها بالمظاهرات وإضراب العمال والإضراب فى المدن وغيرها من أعمال المقاومة، وفى بعض الأحيان كانت تشن هجومًا جويًا على أهداف عسكرية إسرائيلية مخلفة أحداثًا تفجيرية، وهو الأمر الذى أصاب السلطة الإسرائيلية بالارتباك الشديد.

ومن بين منظمات حركة المقاومة الأخرى فى فلسطين توجد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، واختصارها "الجبهة الديمقراطية" وجبهة التحرير العربى وجبهة النضال الشعبى واختصارها "جبهة النضال"، وطلائع حرب التحرير الشعبية والمعروفة باسم "منظمة البرق"، وحزب الشعب الفلسطينى والمعروف باسم الحزب الشيوعى الفلسطينى الأسبق، والحزب الشيوعى الثورى الفلسطينى واللجنة الثورية لفتح (وهى منظمة مشهورة بزعامة أبو نضال).

والواقع أن حركات التحرير الوطنى الفلسطينى بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية قامت بنضال مسلح طويل الأمد، لكن هذا النضال المسلح أخفق فى تحقيق نتائج كبيرة نظرًا لظهور خلافات داخلية ضخمة والافتقار إلى وجود تضامن عربى ومساندة الدول العظمى لإسرائيل، وهو الأمر الذى جعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها التى تتبلور فى استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. إلا أن نضال الشعب الفلسطينى لقى تعاطفًا وتأييدًا من جانب شعوب دول العالم، فهذا النضال أحرز انتصارًا ضخمًا على الصعيد السياسى، حيث زاد تأثيره على الساحة الدولية. أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية فنذكر أن مؤتمر قمة الدول العربية الذى عقد فى الرباط فى الثلث الأخير من شهر أكتوبر عام ١٩٧٤م اتخذ عدة قرارات، حيث "أكد على حق الشعب الفلسطينى فى إقامة سلطة وطنية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطينى فى أى من الأراضى الفلسطينية المحررة. كما أجاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سلسلة من القرارات لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، نذكر منها بشكل خاص القرار رقم ٢٤٢ (الصادر فى نوفمبر عام ١٩٦٧) والقرار رقم ٣٣٨ (الصادر فى أكتوبر عام ١٩٧٣) واللذين أصبحا القاعدة الأساسية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، حيث طالبا بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة فى ظل الصراع، ووقف الأعمال العسكرية كافة، وجلوس الأطراف المعنية على مائدة المفاوضات لتسوية الصراع. وفى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٧٤ أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها التاسعة والعشرين قرارًا يتعلق بالقضية الفلسطينية حيث أكدت مرة أخرى على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في الحصول على استقلال وسيادة وطنه، وطلبت من الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء اتصالاته مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن المسائل المعنية بالقضية الفلسطينية. ولم تكتف الجمعية العامة للأمم

المتحدة بهذا القرار فقط، إنما صدقت على القرار المتعلق "بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة فى الجهود التى تسعى لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط" فى دورتها الثلاثين التى عقدت فى نوفمبر عام ١٩٧٥، حيث دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة مع نظائرها من المنظمات فى المؤتمرات المتعلقة بقضية الشرق الأوسط، والتى تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة. وفى شهر سبتمبر عام ١٩٧٦، أدرجت جامعة الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية تحت قائمة أعضائها الرسميين، فهناك أكثر من مائة دولة فى العالم تعترف رسميًا بهذه المنظمة فى الوقت الحالى.

إن فشل النضال المسلح فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وزيادة قوة أعدائها يومًا بعد يوم، حث زعماء منظمة التحرير على إعادة النظر فى سياسة نضالها. وفى هذا الصدد نذكر معارضة منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية معًا "اتفاقية كامب ديفيد" بعد أن وقعت عليها مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، حيث شكلت هذه المنظمة مع ليبيا وسوريا والجزائر وجنوب اليمن ودول أخرى "جبهة رافضة"، إلا أن معارضة الدول العربية لم تؤثر على تنفيذ اتفاقية كامب ديفيد، فمصر وإسرائيل لم تتراجعا أمام هذه المعارضة. بل على العكس رأينا منظمة التحرير الفلسطينية تتعرض باستمرار إلى هجمات عسكرية (ففى عام ١٩٨٢ شنت إسرائيل عدوانًا على لبنان منزلة بخسائر فادحة بالقوة المسلحة لهذه المنظمة، أما فى نهاية عام ١٩٨٣، فتعرضت هذه المنظمة إلى خسائر فادحة من جراء الصراع المسلح الذى وقع فى شمال لبنان بين إسرائيل من جهة والعناصر المسلحة للفصائل المعارضة لفتح والقوات السورية من جهة أخرى). وفى ظل تلك الأحداث أدركت منظمة التحرير الفلسطينية – من خلال المقارنة بين قوة النضال الفلسطيني المناهض لإسرائيل والقوة

الإسرائيلية والتغيرات الضخمة التى طرأت على البيئة الدولية خاصة النتائج المؤثرة التى ترتبت على مؤتمر القمة للدول العربية الذى عقد فى فاس عام ١٩٨٢_ أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها بإعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية باعتمادها على النضال المسلح وحده، وهو الأمر الذى دفعها على إجراء تعديلات إستراتيجية على سياسة نضالها إزاء إسرائيل. وفى هذا الشأن اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية قرارات إستراتيجية فاعلة "بإقامة الدولة مقابل السلام" فى الاجتماع الخاص التاسع عشر للجنة الوطنية الفلسطينية الذى عقد فى الجزائر فى نوفمبر عام ١٩٨٨، حيث أعلنت موافقتها على قرار تقاسم السلطة الذى صدقت عليه الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧، وموافقتها على قرار رقم ٢٤٢ وقرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن واعترافها بالوجود الإسرائيلى واستنكارها ونبذها للإرهاب، كما دعت إلى التسوية السياسية للقضية الفلسطينية وبذل شتى أنواع الجهود، وفى الوقت ذاته أعلنت عن قيام الدولة الفلسطينية التى يعترف بها حتى الآن أكثر من مائة دولة فى العالم. ويعتقد أن هذا الاجتماع يعد نقطة تحول فى التاريخ الفلسطينى، فهو يرمز إلى مرحلة جديدة للنضال الفلسطينى المناهض لإسرائيل الذى انتقل فيها من مرحلة النضال المسلح إلى مرحلة اتخذ فيها النضال السياسى والأعمال الدبلوماسية قاعدة أساسية له.

ونذكر أن الشعب الفلسطينى المحتلة أراضيه شرع فى انتفاضة مناهضة للاحتلال الإسرائيلى، وذلك منذ نهاية عام ١٩٨٧، فكانت المظاهرات والإضراب فى العمل والمدن من أهم الطرق التى لجأ إليها الشعب الفلسطينى فى ظل النضال، وقد استمرت هذا الأعمال ولم تتوقف حتى الآن، ويطلق على الانتفاضة فى اللغة العربية (INTEFADAH)، وقد أصبحت كلمة جديدة مستخدمة فى اللغة الإنجليزية واللغات الأخرى نظرًا لتداول وسائل الإعلام

هذه الكلمة على نطاق واسع. وهكذا نرى أن لهذا النضال تأثيرًا بعيد المدى، فهو لم يهز السلطة الإسرائيلية فحسب، إنما حصل على تأييد كبير من شعوب كل الدول، حتى إن اليهود الإسرائيليين الذين يحبون السلام دعوا إلى إقامة "قوميتين ودولتين"، وإلى "ضرورة أن تصبح للفلسطينيين أرض مستقلة لهم، وإلا فسوف تُشن علينا هجمات دومًا" وغيرها من الدعوات الأخرى.

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٩١، سارعت الأطراف المعنية العربية والإسرائيلية بإجراء مفاوضات ثنائية بلغ عددها عشر جولات خلال أكثر من عشرين شهرًا حتى شهر يوليو عام ١٩٩٣ (كما أجريت إثنتى عشرة جولة من المفاوضات الثنائية فى واشنطن حتى عام ١٩٩٤). ورغم أن الطرفين - الفلسطينى والإسرائيلى - تغلبا على الخلافات المتعلقة بمسألة الترتيبات، وأجريا مفاوضات إزاء القضايا الجوهرية، فإن هذه المفاوضات تجمدت فى النهاية نظرًا لوجود خلافات ضخمة ظهرت على الساحة بشأن قضية الحكم الذاتى الفلسطينى وقضية الأرض والأمن والسلام وغيرها من القضايا الجوهرية. وفى نهاية شهر أغسطس انتشرت أخبار سارة بأن الطرفاين الفلسطينى والإسرائيلى توصلا إلى تفاهم مشترك على صعيد تحقيق عملية السلام على أساس إزالة الخلافات والتنسيق المتبادل، وذلك من خلال إجرائها أربع عشرة جولة من المفاوضات السرية، والتى دامت عدة أشهر فى أوسلو تحت إشراف وزير الخارجية النرويجى، حيث أحرز الجانبان نجاحًا جوهريًا ضخمًا، فنذكر أنهما توصلا إلى اتفاق مبدئى بشأن مسألة تطبيق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا أولا وغيرها من القضايا.

وكانت هناك رسائل متبادلة بين عرفات ورابين فى ٩ ستمبر حيث أعلن الطرفان عن الاعتراف المتبادل، فاعترفت منظمة التحرير الفلسطينية

بحق الوجود السلمى لإسرائيل، أما إسرائيل فاعترفت بأن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة تمثل الشعب الفلسطينى. وفى الثالث عشر من سبتمبر وقعت منظمة التحرير الفلسطينية ومندوبان من الحكومة الإسرائيلية رسميًا على الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية فى البيت الأبيض بالولايات المتحدة فى نانتسبين، والمعروفة بـــ"بيان مبدأ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت"، وبعد توقيع مندوبى الجانبين على الاتفاقية، سلم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات على رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين، مما يدل على أن الصراع الذى استمر فترة طويلة فى هذا العصر بدأ يشهد مرحلة انتقالية جديدة.

وقد اشتملت هذه الاتفاقية أساسًا على وثيقة "بيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت" و"البروتوكول المتعلق بطرق وشروط الانتخابات" و"بروتوكول انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا " و"بروتوكول مشروع تنمية التعاون الاقتصادى الفلسطينى الإسرائيلى و"برتوكول فلسطينى إسرائيلى متعلق بالتنمية والتعاون الإقليمى" وأربعة ملاحق إضافية و"مذكرة تفاهم البيان المتعلق ببيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى المؤقت". ونذكر أن المضمون الرئيسى لوثيقة "بيان مبادئ تنظيم الحكم الذاتى" يمكن إيضاحه كالتالى: الاعتراف المتبادل بين الجانبين بالحقوق الشرعية والحقوق السياسية للطرف الآخر، وإقامة سلطة للحكم الذاتى المؤقت فى غزة وأريحا، حـــيث لا تتجاوز المرحلة الانتقالية لهذه السلطة الخمسة أعوام، وتحقيق تسوية طويلة الأمد فى النهاية فى ضوء قرار رقم ٢٤٢، وقرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ؛ عدم إرجاء المفاوضات المعنية بتحديد الوضع النهائى لفلسطين فى بداية السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية، حيث ستتطرق المفاوضات إلى قضية القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية وقضية الحدود والعلاقات مع دول الجوار وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك،

انتخاب لجنة الحكم الذاتى خلال تسعة أشهر ومن ثم إلغاء إسرائيل للإشراف الإدارى والعسكرى المفــروض على غــزة وأريحــا عندما يحين الوقت، وإقامة فلسطين مراكز للشرطة فى غزة وأريحا التى ستنسحب منها القوات الإسرائيلية، حيث ستكون مسئولة عن حماية الأمن، وإقامة لجنة اتصالات إسرائيلية فلسطينية لتتولى مسئولية التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك والخلافات التى تحتاج إلى تنسيق، كما ستتولى هيئة قضائية معنية من جانب إسرائيل وفلسطين مسئولية إصدار الأحكام إزاء الخلافات والنزاعات التى يصعب تسويتها.

وعلى صعيد تنفيذ وتطبيق الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية، عقد عرفات ورابين محادثات رسمية لأول مرة في القاهرة في ٦ أكتوبر عام ١٩٩٣، حيث قررا تشكيل أربع لجان فلسطينية إسرائيلية وهي "لجنة الاتصالات على مستوي وزراء الخارجية، لجنة غزة وأريحا (ويطلق عليها اللجنة التنفيذية لبيان تنظيم الحكم الذاتي)، لجنة المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية ولجنة الاقتصاد.

ورغم وقوع مشاكل كثيرة (كوقوع مذبحة الحرم الإبراهيمى في فبراير عام ١٩٩٤)، فقــد بدأ تطبيق الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية بالفعل، فنذكر أن توقيع الجانبين - الفلسطيني والإسرائيلي - على اتفاقية تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا لهو دليل على أن الحكم الذاتي الفلسطيني قد دخل رسميًا مرحلة التنفيذ، وبالفعل تسلمت لجنة الحكم الذاتي الفلسطيني سلطة الإشراف الإداري وتولى رجال الشرطة المشكلون من جانب فلسطين مهمة حماية أمن المجتمع في غزة وأريحا، وشهد شهر يوليو عودة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عرفات إلى فلسطين التى غادرها منذ سبعة وعشرين عامًا، كما أعلن عن إعادة إعمار الديار في منطقة المستوطنات بغزة. وتجدر

الإشارة إلى أن فلسطين وإسرائيل توصلنا إلى اتفاق ملموس بشأن تسليم فلسطين سلطة الإشراف الإداري الخاصة بالنواحي التعليمية والصحية ورفاهية المجتمع والسياحة والضرائب في منطقة غزة وأريحا والضفة الغربية في ٢٩ أغسطس من خلال إجراء العديد من المفاوضات.

وكانت نهاية عام ١٩٩٤، شاهدة على انتهاء فلسطين وإسرائيل من مسألة تسليم السلطة الإدارية بالضفة الغربية فيما عدا القدس الغربية. ومنذ عام ١٩٩٤ قامت فلسطين تباعًا بإنشاء هيئة للمياه وشركة الطيران الجوي الفلسطيني وغيرها من المؤسسات، حتي إنها أصدرت أول طابع فلسطيني. وفي أبريل عام ١٩٩٥ شرعت حكومة الحكم الذاتي الفلسطيني بإصدار جوازات السفر، كما اعترف بها عدد كبير من الدول المؤيدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ورغم ذلك، فإن أجهزة الإشـــراف على الحكم الـــذاتي لا تزال غير مكتملة. ورأينا أن المفاوضات المعنية بانتخابات لجنة الحكم الذاتي الفلسطيني والتى بدأت في أكتوبر عام ١٩٩٤، كان لها تأثير كبير على الوضع المستقبلي للضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، نظرًا لأن هذه المفاوضات تطرقت إلى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية لنهر الأردن، لذلك كان الجانب الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي في غاية الدقة أثناء المحادثات بشأن هذا الأمر الذي ترتب عليه ظهور العقبات أمام الجـــانبين. ورغم توصـــل هـــذين الجانبين إلى اتفـــاق بشـــأن مسألة ترتيب الانتخـــابات (حيـــث تمـــت المـــوافقة على انتخـــاب أعضاء ورئيس اللجنة الفلسطينية بشكل مباشر) في فبراير عام ١٩٩٥، فكانت توجد دومًا خلافات كبري بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتى ظهرت عندما أراد الجانب الفلسطيني تشكيل اللجنة الفلسطينية من مائة عضو، حيث تنقسم هذه اللجنة إلى لجنة تشريعية ولجنة إدارية، فإن الجانب الإسرائيلي أصر على ضرورة

انتخاب لجنة للإشراف الإدارى لا تتمتع بمهام تشريعية ولا يتجاوز عدد أعضائها أكثر من أربعين شخصًا.

وفي ضوء ما نص عليه بيان المبادئ الفلسطينية الإسرائيلية فإن الجانب الفلسطيني والإسرائيلي سيجريان مفاوضات بشأن مسألة الوضع النهائي لفلسطين وغيرها من القضايا في عام ١٩٩٦، كما سيشهد عام ١٩٩٩ تسوية نهائية للقضية الفلسطينية.

رغم أن هذا البيان ليس إلا مبدأ عامًا في الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية، فإن مسيرة الصلح بين الطرفين لا تزال مكدسة بالخلافات والصراع. فنذكر على سبيل المثال وقوع اشتباكات بين القوات الإسرائيلية وبضعة آلاف من العمال الفلسطينيين في منطقة الحدود بغزة في ١٧ يوليو عام ١٩٩٤، ووقوع تبادل لإطلاق النار بين رجال الشرطة الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلي، مما أسفر عنه تدمير أربعين سيارة وجرح وقتل بعض الأشخاص، كما قامت حماس باختطاف جنود إسرائيليين وتفجير سيارة في تل أبيب وثلاث حوادث عنف أخري في أكتوبر عام ١٩٩٤. كما شهد هذا العام وقوع حوادث انتحارية تفجيرية قام بها بعض من المسلمين الفلسطينيين مخاطرين بحياتهم، ورغم أعمال العنف هذه، فإنه تم البدء في تنفيذ الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية بالفعل محرزة نتائج إيجابية محدودة .

الفصل الرابع

الخلافات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي واتجاهات تطور الصراع

الواقع أن الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر من أهم الخلافات الرئيسية في مجتمع الشرق الأوسط بعد الحرب، وعنصرًا مهمًا يؤثر على الأوضاع في الشرق الأوسط التي شهدت اضطرابًا طويل الأمد بوصفه نتيجة لتواصل الحروب الناجمة عن الخلافات العربية الإسرائيلية، واستمرار الاشتباكات الدموية. فمنذ اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وقعت أكثر من عشرين حربًا وصدامات مسلحة واسعة النطاق، كما كانت هناك صعوبة في إحصاء الصدامات المسلحة صغيرة النطاق وأحداث العنف الدموية.

فنذكر أن أجواء جنوب لبنان لا تزال ممتلئة بالأدخنة وترتفع فيها أصوات الاشتباكات خلال فترة انعقاد المفاوضات العربية الإسرائيلية، حيث شهدت الفترة ما بين الخامس والعشرين حتي الثلاثين من يوليو عام ١٩٩٣، اندلاع أحداث الغزو الإسرائيلي الشامل للبنان، فقد استخدمت القوات الاسرائيلية صواريخ ثقيلة وطائرات هيلوكبتر مسلحة ودبابات في هجومها على مقر حزب اللـه والقري المجاورة له في جنوب لبنان. ومنذ عام ١٩٩٤ شنت إسرائيل لعدة مرات هجوم انتقاميًا على العناصر المسلحة لحزب اللـه وهو الأمر الذي أدي إلى توتر الأوضاع في هذه المنطقة على نحو مفاجئ.

وجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من إحدى مناطق العالم التي تشهدت اضطربات طويلة الأمد، كما أن أزمة النفط الناجمة عن فوضى الحرب سبق أن أفضت إلى تدهور الاقتصاد العالمي، كما كان لها تأثير كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم.

الصراع العربي الإسرائيلي يزيد من حدة الخلافات الداخلية في الدول كافة، كما تناوبت السلطات الحاكمة في الدول على نحو متكرر. وفي هذا الشأن نذكر أن تأييد الدول العظمي لإسرائيل على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري كان في واقع الأمر من بين الأسباب المهمة لهزيمة الدول العربية أمام إسرائيل - حديثة النشأة - في حرب الشرق الأوسط الأولى، لكن ما حدث كشف عن وجود سلسلة من المشاكل على الصعيد العربي وهي كالتالى: عدم وجود أهداف إستراتيجية موحدة، فكل دولة من الدولة المشاركة في الحرب كانت لها حساباتها الخاصة، عدم وجود منظومة قيادية موحدة وخطة للعمليات العسكرية، حيث كانت الأعمال العسكرية غير منسقة، وهو الأمر الذي جعل إسرائيل تدحر هذه الأعمال واحدة بعد الأخري. فلم تكن الأطراف العربية المشاركة في الحرب تتكون إلا من بضعة أنظمة حاكمة مركزية صغيرة يتزعمها حكامها، شكلت بضعه مجموعات عسكرية صغيرة، فهي لم تكن تكتلاً قوميًا يتحلي بعزيمة موحدة[١٩]". ونذكر أن هزيمة العرب في حرب فلسطين زادت من حدة الخلافات داخل الدول العربية، فقد شهدت الأوضاع السياسية مرحلة من الاضطرابات المتواصلة، فنذكر على سبيل المثال تناوب السلطات الحاكمة في سوريا بصورة متكررة، حيث شهد عام ١٩٤٩، حدوث ثلاثة انقلابات سياسية. كما تواصل كذلك حدوث إنقلابات سياسية في سوريا عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٢، أما بالنسبة إلى الأردن فقيامها بضم الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية لنهر الأردن مطلقة على نفسها

"المملكة الأردنية الهاشمية" أثار غضب كثير من الفلسطينيين، وفي النهاية شاهدنا اغتيال الملك الأردني عبد اللـــه في يونيه عام ١٩٥١، كنتيجة لما حدث، أما في لبنان فقد أدي الإضراب العام والمظاهرات التى نظمها الشعب اللبناني إلى حدوث أزمة سياسية أفضت إلى سقوط حكومة بشارة خورى، وفي مصر تضخمت الأزمة السياسية والاقتصادية يومًا بعد يوم، كما لم تجد التغييرات الوزارية التى أقرها الملك فاروق عام ١٩٥٢، وأسفر الأمر في النهاية إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو وسقوط المملكة الإقطاعية لفاروق.

والواقع أن الانتصار الذي حققته مصر في حرب الشرق الأوسط الثانية، ارتقى بمكانتها فى الشئون الدولية بشكل كبير، وبذلك أصبحت مصر قلب العالم العربي، "فهي ينبوع الأمة الجديد الذي اكتسح الشرق الأوسط وسواحل أفريقيا الشمالية[٢٠]"، فمصر شجعت حركات التحرير الوطنية بدرجات محددة في الشرق الأوسط وسواحل أفريقيا الشمالية.

وفي عام ١٩٥٦، أعلنت الأردن عن إلغائها "معاهدة التحالف المشترك البريطانية الأردنية" وعن إزالة القواعد العسكرية البريطانية في الأردن. وشهد عام ١٩٥٧، اندلاع انتفاضة مناهضة لبريطانيا في مسقط وسلطنة عمان، كما شهد عام ١٩٥٨، سقوط الملكية في العراق المدعومة من جانب بريطانيا. أما عام ١٩٥٦، فشهد استقلال تونس والمغرب والسودان على التوالى، أما بالنسبة إلى البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر فنالت استقلالهما على التوالى في عام ١٩٧١، بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١، وبذلك انتهي الحكم الاستعماري في الشرق الأوسط نهائيًا.

تضامن وتعاون وانقسام الدول العربية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي. أثار قرار تقاسم السلطة المتعلق بالقضية الفلسطينية الذي صدقت عليه الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، استياء شديدًا من جانب الدول العربية، فقد

قررت جامعة الدول العربية شن حرب على إسرائيل لمعارضة تقسيم فلسطين "فالنصر سيكون حليف الدول العربية في النهاية خلال معركة حاسمة وذلك بإذن اللـــه".

ورغم وجود تباين في مدي التنمية الاجتماعية والنظم السياسية والأيولوجيات بين الدول العربية، ووجود خلافات بمختلف أنواعها بين هذه الدول، فكـــان هنـــاك اتفاق جماعي بالنسبة لمسألة التضامن ضد إسرائيل. فالجميع يمكنـــه أن يـــرى وجود معسكر كبير مناهض لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الثلاثينيات حتي نهاية السبعينيات، وتجدر الإشارة إلى أن القضايا المحورية التى تطرق إليها مؤتمر القمة العربية الأول حتي المؤتمر الثامن تتبلور أولاً وأخيرًا في قضية مقاومة إسرائيل، ودراسة صياغة السياســـة العـــربية إزاء إســـرائيل وتأييـــد النضال العادل لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية.

ففي أثناء حرب الشرق الأوسط الرابعة استغلت الدول العربية المنتجة للنفط سلاح "النفط" لتوحيد التضامن وتعزيز النضال المناهض لإسرائيل. والواقع أن توجيه الدول العربية المنتجة للنفط الضربة القاصمة للدول المؤيدة لإسرائيل من خلال تحفيضها للكمية الإنتاجية من النفط وحظره ورفع أسعاره وإجراءات أخري، ومساندتها أيضًا للدول الموجودة على جبهة القتال في المعسكر المعادي لإسرائيل، أظهرت القوة الضخمة لتضامن وتعاون المعسكر العربي المعـــادي لإسرائيل، حـــيث كـــان عنصـــر الوحـــدة يسود صفوف المعسكر العربي المعادي لإسرائيل في ظل الأهداف العامة للإطاحة بإسرائيل، بيد أنه كانت هناك آراء متباينة لحكام الدول العربية حركتها مصالحهم الشخصية التى وضعوها على قائمة أولوياتهم إزاء تطبيق سياسية

ملموسة معادية لإسرائيل، وهو الأمر الذي أثار الخلافات والنزاعات بين الدول العربية كافة مما ترتب عليه انقسام العالم العربي.

أما بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ذات القوة العسكرية المحدودة فقد قامت بإرساء مقر رئيسى لأعمالها في الدول العربية المجاورة التى كانت مركزًا للهجمات الجوية التى تشنها المنظمة على إسرائيل، وهو الأمر الذي أثار روحًا انتقامية جنونية لدي إسرائيل إزاء هذه الدول. فنذكر على سبيل المثال؛ أن العمليات العسكرية التى شنتها منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل من الأراضي الأردنية، أدت إلى استمرار الأعمال الانتقامية الإسرائيلية تجاه الأردن، مما ترتب عليه توتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، وفي النهاية اندلعت صدامات عسكرية ضخمة أطلق عليها "أيلول الأسود" في عام ١٩٧٠، مما أدى الى إضعاف القوة المسلحة الفلسطينية. ولم تقتصر تلك الأحداث على الأردن فحسب، إنما امتدت أيضًا إلى سوريا والعراق نظرًا لتأييدهما لهذه المنظمة، إلا أنه تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في نهاية الأمر في ظل وساطة الرئيس عبد الناصر. وعلى صعيد تواصل الصدامات بين القوى المسلحة الفلسطينية في لبنان والحكومة اللبنانية، وقعت اشتباكات مسلحة بين القوة الخاطفة لمنظمة التحرير وقوات الحكومة اللبنانية في أبريل عام ١٩٦٩، لكن فلسطين ولبنان وقعتا "اتفاق القاهرة" فيما بعد في ظل وساطة الرئيس عبد الناصر. لكننا رأينا اندلاع الاشتباكات مرة أخري بين لبنان وفلسطين في مايو عام ١٩٧٣، أسفر عن وقوع عدد محدود من القتلي والجرحي في صفوف الجانبين. بيد أنه في ظل وساطة الدول العربية الأخري، وقعت لبنان وفلسطين على "اتفاقية ملكارت" كوثيقة تكميلية "لاتفاق القاهرة" حيث تم تخفيف حدة توتر الخلافات اللبنانية الفلسطينية بشكل مؤقت.

وعلى صعيد آخر نذكر أنه لم يسد "جوا من الهدوء والسكينة" داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ففي يونيه عام ١٩٨٣، وقعت اشتباكات مسلحة ضخمة بين القوى المسلحة الفلسطينية نظرًا لوجود خلافات على سياسة النضـــال الفلسطيـــني ضـــد إســـرائيل، ووجـــود صراع على حق الزعامة الفلسطينية، وهو الأمر الذي أدي إلى إضعاف القوة الذاتية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشدة.

أما الدول العربية فقاطعت مصر وفرضت عليها عقوبات، كما تم إقصاء مصر من جامعة الدول العربية كرد فعل لتوصل مصر إلى اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وهو الأمر الذي أحدث شرخًا كبيرًا في الدول العربية. وفي الحقيقة لم يعد للمعسكر العربي الموحد المعادي لإسرائيل له وجود مرة ثانية بانسحاب مصر، أقوي الدول العربية، آنذاك من الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الأمر الذي أدي إلى حدوث تغيرات ضخمة في تركيبة الصراع العربي الإسرائيلي.

تأثيــر النفقـــات العسكـرية الضخمـــة على مسيـــرة التنميـــة الاقتصادية للمجتمع. شهدت الأوضاع في الشرق الأوسط اضـــطرابًا طويل الأمد نظرًا لوجود مواجهات بين الجانب العربي الإسرائيلي استمرت فترة طويلة من الزمن، لذلك اضطر كل جانب إلى أن يخصص نفقات عسكرية ضخمة من ميزانيته للحفاظ على نفقاته العسكرية. ففي العادة تبلغ قيمة النفقات العسكرية لإسرائيل والدول العربية نحو ١٠% من القيمة الإجمالية للناتج القومي، أما بالنسبة إلى الدول التى تجاوزت نفقاتها العسكرية السنوية مليار دولار أمريكي فهي كالتالى: مصر (حيث بلغت قيمة نفقاتها العسكرية مليارًا و ٢٧٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩)، إسرائيل (بلغت نفقاتها ٦ مليارات و٧٦٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٢)، والعراق (بلغت

نفقاتها ٨ مليارات و ٦١٠ ملايين دولار أمريكى)، الكويت (بلغت نفقاتها السنوية مليار و ٥٥٠ مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين عام ١٩٨٨ و ١٩٨٩، ليبيا (بلغت نفقاتها مليارًا ومليون دلاور أمريكي في عام ١٩٨٩)، عمان (بلغــت نفقــاتهــا مليــارًا و ٣٩٠ مليــون دلاور أمريكي في عام ١٩٨٨)، السعودية (بلغت نفقاتها ١٤ مليارًا و ٦٩٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩)، سوريا مليار و ٤٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠، الجزائر مليار و ٩٠٠ مليــون دولار) والمغرب (مليار و ٣٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠). ونذكــر أن السعودية والعراق كانتا من أكثر الدول العربية إنفاقًا على النواحي العسكرية، ففي عام ١٩٩٠، بلغت النفقات العسكرية السعودية ٢٣ مليارًا و ١٦٠ مليون دولار أمريكي، حيث مثلت هذه النفقات ٢٣% من القيمة الإجمالية للناتج القومي في هذا العام. أما بالنسبة للعراق فبلغت نفقاتها العسكرية في عام ١٩٨٨ نحو ١٢ مليارًا و ٨٧٠ مليون دولار أمريكي، حيث مثلت هذه النفقات ٢٨,٦ % من القيمة الإجمالية للناتج القومي في هذا العام[٢١].

ونري من خلال ذلك أن المواجهات العسكرية بين العرب وإسرائيل التى استمرت قرابة نصف قرن كبدت الطرفين خسائر ضخمة، ولنأخذ الحروب الخمس الضخمة بين العرب وإسرائيل (ونشير هنا إلى حروب الشرق الأوسط الأربع وحرب لبنان عام ١٩٨٢) مثال على ذلك، ففي ظل هذه الحروب دفع الطرفان بقوة عسكرية قدرها ٢ مليون جندي، واستخدما ١٣٠٧٨ دبابة و ١٥١٦١ عربة مصفحة، و ٣٤٨١ طائرة و ٢٤٠ سفينة حربية، وقد راح ضحية هذه الحروب نحو ١٦٠ ألف شخص من الجانبين (ما بين قتيل وجريح ومفقود) ودمرت ٥٣٥٠ دبابة و ١٣١٣ طائرة، كما بلغت نفقات الحــرب في ضــوء تقديرات متحفظة أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي،

إلا أنه كانت هناك صعوبة في تقدير الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الحرب.

كما أن المواجهات العسكرية طويلة الأمد جعلت من الاقتصاد القومي في الدول العربية وفي إسرائيل غير قادر على الاهتمام بتقدم المجتمع باعتباره هدفًا رئيسيًا في سياسته، حيث كان من الضروري أن يخضع الاقتصاد لاحتياجات الحرب، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد القومي غير قادر على التنمية بشكل طبيعي، مما أثر على مسيرة التحديث في مجتمع الشرق الأوسط. فنذكر على سبيل المثال أن حجم الخسائر التى تعرضت لها مصر فى حروب الشرق الأوسط الأربـــع بناء على تقديرات علماء الاقتصاد في مصر بلغت مائة مليار دولار أمريكي، فهذا المبلغ الضخم يمكنه أن يملأ شقة كل أسرة في مصر ويزودها بسيارة صغيرة وأجهزة كهربائية منزلية(٢٢)، لكننا رأينا أن الحرب استنفت هذه الثروة المالية. كما تركت وراءها مظاهر الخراب والدمار في كل مكان، وكانت هناك أعمال مهملة تنتظر من يدفعها نحو النهضة. إن الأوضاع المتوترة في ظل المواجهات طويلة الأمد شجعت على وجود سباق للتسلح في منطقة الشرق الأوسط، فعندما اندلعت حرب الشرق الأوسط الأولى، كانت معظم الشرق الأوسط لا تمتلك سوي معدات عسكرية عادية للغاية وعددها معدود فكانت تمتلك عددًا قليلاً جدًا من البنادق والصواريخ النارية والدبابات والعربات المصفحة والطائرات العادية. ففي بداية الخمسينيات بلغ حجم استيراد الشرق الأوسط من الأسلحة نحو ١٢% فقط من حجم استيراد دول العالم الثالث من الأسلحة، إلا أنه في بداية السبعينيات، شغل حجم استيراد الشرق الأوسط من الأسلحة نصف حجم استيراد العالم الثالث من الأسلحة. كما بلغ حجم استيراد دول الشرق الأوسط من الأسلحة أكثر من ٩٠ مليار دولار أمريكي، وذلك في الفترة

ما بين عام ١٩٧٠ حتي عام ١٩٨٦. إن سباق التسلح الشرس جعل منطقة الشرق الأوسط جديرة بأن تكون مخزنًا للسلاح، مما أسفر عن زيادة حدة الأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط.

ونذكر أن الوضع في الشرق الأوسط المضطرب شجع الدول كافة على تعزيز قوتها الدفاعية والعسكرية، مما جعل سباق التسلح في الشرق الأوسط يدور في حلقة مفرغة تشهد تصاعدًا تدريجيًا.

انتشار أحداث العنف والأعمال الإرهابية. إن انتشار أحداث العنف والأعمال الإرهابية في الشرق الأوسط يومًا بعد يوم جاءت بوصفه نتيجة لعدم تسوية الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر فترة طويلة من الزمن خاصة معاناة الشعب الفلسطيني من الاضطهاد بمختلف أشكالة.

وبغض النظر عن إسرائيل أو فلسطين فكلتاهما دولتان تستعينان بالأساليب الإرهابية والعنف لتحقيق أهدافهما السياسية أو لشعورهما باليأس من الأوضاع الجارية.

فنذكر قيام القوة المسلحة لحركة إحياء الدولة بزعامة آل جدعون بمجزرة دير ياسين[٢٣]، التى أذهلت العالم عشية قيام الدولة الإسرائيلية لتحقيق هدفها بطرد العرب من فلسطين، حيث قامت بذبح كل الفلسطينيين الموجودين بقرية دير ياسين، حتي كبار السن والأطفال لم يحالفهم الحظ بالنجاة بحياتهم. وبعد قيام الدولة الإسرائيلية لجأت إسرائيل إلى أعمال العنف "إرهاب الدولة". نذكر على سبيل المثال قيام قوات الدفاع الإسرائيلي بقتل ثمانية وثلاثين شخصًا من أهالى قرية كفر القسام بالرصاص، كان من بينهم النساء والأطفال عندما فرضت هذه القوات حظر التجوال في ٢٩ أكتوبر

عام ١٩٥٦. كما قامت قوات الدفاع الوطني الإسرائيلي بتشكيل قوات ١٠١ متخصصة في القيام بأعمال إرهابية هجومية عابرة للحدود.

ورأينا تورط إسرائيل في مجزرة مخيم اللاجئين بصابرا وشاتيلاً في لبنان في سبتمبر ١٩٨٢!، وإرسالها قوات جوية إسرائيلية لاختراق المجال الجوي لكثير من الدول، كما قامت بتدمير المفاعل النووي العراقي في يونيه عام ١٩٨١، وشنت هجومًا بعيد المدي على المقر العام لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس في أكتوبر عام ١٩٨٥، وشهد عام ١٩٨٨، إرسال إسـرائيل قـوات خاصة لاغتيال القائد العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية أبو جهاد.

وعلى الجـانب الآخـر لم يتـورع الفلسطينيون الذي شعروا باليأس بالتضحية بأنفسهم في سبيل الوطن، فقاموا بخطف الطائرات والأشخاص وشنوا أعمالاً تفجيرية بين الحين والآخر. ورأت بعض منظمات المقاومة الفلسطينية المتطرفة (نذكر على سبيل المثال الجبهة الشعبية وجماعة أبو نضال) أن ضرب العدو في أي مكان أمر طبيعي في ظل الحرب، كما أنه مسموح باللجوء إلى أي وسيلة في ظل الحرب، لذلك فإن هذه المنظمات لم تترك أي هدف إلا وقامت بالهجوم عليه لجذب اهتمام العالم إزاء القضية الفلسطينية. نذكر على سبيل المثال قيام الجبهة الشعبية الفلسطينية باختطاف ثلاث طائرات تابعة إلى شركة ورلد للطيران الجوي الأمريكي وشركة الطيران الجوي السويدي خلال يوم واحد في ٦ سبتمبر ١٩٧٠[٢٤]، كما شهد شهر فبراير عام ١٩٧٠، تفجير طائرة سويدية كانت منطلقة من سويسرًا في اتجاهها إلى إسرائيل، ولم ينج أحد من الركاب كذلك طاقم الطائرة. كما تعرض الوفد الإسرائيلي الذي شارك بدورة الألعاب الأولمبية بميونخ إلى هجوم من قبل عناصر إرهابية فى شهر سبتمبر من نفس العام، حيث أصيب

المدرب واللاعبون وأحد عشر شخصًا آخرون. وبالإضافة إلى ذلك وقعت حوادث اغتيال كثيرة لدبلوماسيين إسرائيليين وأمريكيين. فكان تعرض السفير الإسرائيلي في بريطانيا للإصابة في حادثة محاولة اغتياله في يونيه عام ١٩٨٢ دافعًا لشن إسرائيل حرب عدوانية على لبنان.

والواقع أن الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد لم يسفر عنه ظهور لأحداث العنف والإرهاب وزيادة حدة الأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط فحسب، إنما جعل الشرق الأوسط منبعًا مهمًا للأعمال الإرهابية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأعمال الإرهابية أثرت كذلك على استقرار الأوضاع في العالم نظرًا لوحشية أسلوبها ونطاقها الواسع.

اتجاه تطور الصراع العربى الإسرائيلى

نذكر على سبيل المثال ما ذكره الفصل الثاني لهذا الباب عن دخول الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة التسوية السلمية، كما تناولنا في هذا الفصل أيضًا الشروط الأساسية لمرحلة التسوية السلمية للصراع، والتى ستواصل تأثيرها على اتجاه تطور الصراع في مرحلته الثالثة.

ورغم استمرار حدوث صدامات واشتباكات صغيرة بعد دخول الصراع العربي الإسرائيلي المرحلة الثالثة، فإن الاتجاه العام لتطور تسوية الصراع سياسيًا لم يشهد تدهورًا. وكان من الضروري تحليل التغيرات التى طرأت على إسرائيل نظرًا لأنها أصبحت طرفًا رئيسيًا في النزاع في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، ولأنها تلعب دورًا رئيسيًا على صعيد مسيرة تطور هذا الصراع. فعلي الصعيد الجغرافي نرى أن إسرائيل لا تزال دولة

صغيرة في منطقة غرب آسيا، فإنها من خلال تحديها لعواصف الصراع العربي الإسرائيلي لأكثر من أربعين عامًا، أصبحت قوة الدولة الإسرائيلية الشاملة تعتبر من الدول القوية التى تأتي في مقدمة طلائع الدول في منطقة الشرق الأوسط.

تسوية إسرائيل لقضية الوجود الإسرائيلي والقضية الأمنية.

وفي هذا الشأن نري أن التغيرات التى شهدتها مواقف الدول العربية إزاء إسرائيل انطوي عليها جانب واحد فقط، وكانت مسألة ارتفاع مستوي قوة الدولة الإسرائيلية الشاملة خاصة تعزيزها لقوتها العسكرية من أهم المسائل التى تطرق إليها هذا الجانب.

فتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تحتل مركزًا متفوقًا بالمقارنة بالقوة الفعلية للدول العربية، فهي لا تمتلك قوات للدفاع الوطني مزودة بأسلحة حديثة وعادية فحسب، إنما تمتلك أيضًا أسلحة إستراتيجية ونووية تشكل بها قوة رادعة أمام الأعداء. وعلى الصعيد السياسي حصلت إسرائيل على اعتراف واسع النطاق من جانب المجتمع الدولى، كما أقامت علاقات دبلوماسية مع معظم الدول (في يناير عام ١٩٩٢ أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع الصين، ونذكر أنه حتي نهاية عام ١٩٩٤، أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ١٤٦ دولة، ولا ننس احتفاظها بعلاقات تحالف استراتيجية مع الولايات المتحدة). أما على الصعيد الاقتصادي تعتبر إسرائيل من أكثر دول الشرق الأوسط ذات نشاط تنموي. ونذكر أن ما تمتلكه إسرائيل من كفاءة بشرية جيدة أهم ما يميز هذه الدولة، حيث تعتبر الكفاءة البشرية الإسرائيلية أحد الأسباب المهمة التى حافظت بها إسرائيل على تفوق تكنولوجي عال دفع التنمية الاقتصادية المستدامة نحو الأمام.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى والإسراع من مسيرة تنمية اقتصاد المجتمع الإسرائيلي تعتبر من أهم القضايا التى واجهتها إسرائيل بعد تسوية قضية الوجود الإسرائيلي والقضية الأمنية.

قــوى الســـلام في إســـرائيل تزداد يــومًا بعد يوم. أدرك الشعب الإسرائيلي من خلال الواقع المرير للصراع العربي الإسرائيلي الذي دام بضع سنوات، أن القوة العسكرية ليست المصدر الوحيد للأمن، إنما رأت أن السلام يعتبر الوسيلة الوحيدة لتسوية الصراع. ورغم احتلال إسرائيل لمساحة كبيرة من الأراضي الإقليمية العربية، فإنها لم تستطع إخضاع الشعب الفلسطيني. وعلى الجانب الأخر رأينا أن الشعب الفلسطيني حصل على تأييد عام من جانب المجتمع الدولى رغم عدم امتلاكه لقوة عسكرية قوية. وفي الحقيقة نرى أن تاريخ القومية اليهودية بحلوها ومرها "حيث إن اليهود تجمعوا بعد فُرقة "ثبت بنفسه المبرر الذي يقول "إننا لا نستطيع أن نخضع أي قومية بالعنف"، لذلك ارتفعت الأصوات المطالبة بالسلام داخل إسرائيل. ونذكر أنه في الوقت الحالى توجد أكثر من عشرين منظمة للسلام داخل إسرائيل، فهذه المنظمات تطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتحقيق سلام طويل الأمد مع الدول العربية.

وفي الوقت الحالى تناشد منظمات السلام من خلال المظاهرات ووفود أحزاب الكنيست بالتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، فنذكر أنه في أكتوبر عام ١٩٩١، سلمت حركة تحقيق السلام الآن "مذكرة من ستين صفحة إلى المحكمة الإسرائيلية، حيث قامت بتحدي شرعية بناء المستوطنات في

الأراضي المحتلة، مطالبة بتجميد المحكمة لعملية بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. وتجدر الإشارة إلى أن التيارات المنادية للسلام في إسرائيل يزداد تأثيرها يومًا بعد يوم على المجتمع الإسرائيلي.

احتيـــاجات التنمية المستدامة في المجتمع الإسرائيلي. لا تزال إسرائيل تخطو خطوات التنمية السريعة في ظل فوضى الحرب التى دامت فترة طويلة من الزمن، حيث يرجع ذلك الأمر إلى الظروف التاريخية الاجتماعية الخاصة والبيئة الدولية. ونذكر أن هناك تباينًا بين التنمية الاقتصادية في إسرائيل ونظيرتها في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، فإسرائيل لم تعتمد على الثروات الطبيعية، إنما اعتمدت على التنمية الشاملة لاقتصاد المجتمع خاصة تنمية صناعة التكنولوجيا المتقدمة، تلك الصناعة التى تستند على الكفاءات البشرية المتقدمة. وحاليًا أصبحت المنتجات التكنولوجية المتقدمة من السلع الكبرى في ظل تجارة التصدير الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن دخل الفرد في إسرائيل وصل إلى ١١١٠٤ دولارات أمريكي في عام ١٩٩٢(٢٥)، فهذا المستوي يعني أن المجتمع الإسرائيلي ليس مجتمعًا فقيرًا أو من محدودي الدخل، إنما هو مجتمع في طريقة إلى الثراء. لذلك نري أن هذا المجتمع يحتاج إلى حياة يسودها السلام والأمن وإلى بيئة تنموية. إلا أن ظروف الحرب أطاحت بحلم اليهود بأن تصبح فلسطين أرضًا صافية تفدي بأرواحهم. فإسرائيل لم تستطع تطبيع اقتصادها القومي نظرًا لوجود حالة الطوارئ في إسرائيل في أي لحظة.

وهكذا نري أنه تم تخصيص نفقات عسكرية ضخمة لفترة طويلة من الزمن لهذا الغرض (وقد بلغت النفقات العسكرية في عام ١٩٩١، خمسة مليارات

و٧٩٠ مليون دولار، وهي تمثل ١٠% من إجمالى الناتج القومي في نفس العام[٢٦]. لذلك فإن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي أصبح من الاحتياجات الموضوعية لتنمية المجتمع الإسرائيلي، فالرغبة في إنهاء هذا الصراع تعتبر نتيجة اجتماعية لاكتساح قوى السلام داخل إسرائيل تدريجيًا. وقد سادت المشـاعر المعـادية للحـرب لدي المواطن الإسرائيلي بعد تسوية إسرائيل لقضيـة الـوجـود الإسـرائيلي وارتفـاع مستوي المعيشة تقريبًا وذلك في السنوات الأخيرة.

إن عـدم رغبـة الإسـرائيليين في الحيـاة في ظل اشتباكات وقتال لا يتوقف منذ السبعينيات، خاصة بعد حرب الشرق الأوسط الرابعة ومغادرة أربعين ألف إسرائيلي إسرائيل في نهاية الثمانينيات، لهو دليل كاف على أن التنمية المستدامة للمجتمع الإسرائيلي لن يسمح لها بالاستمرار في ظل فوضي الحرب. ونذكر أن إسرائيل ستصبح في ظروف أفضل على صعيد المنافسة والتنمية الدولية إذا تحقق السلام على أرض الواقع نظر لأن إسرائيل تشهد مرحلة من التنمية الضخمة نسبيًا، خاصة أن صناعة التكنولوجيا تعتبر الحجر الأساسى للهيكل الاقتصادي فى إسرائيل. إن هذه التغيرات الضخمة التى حدثت في المجتمع الإسرائيلي حددت الاحتياجات الملحة لهذا المجتمع بالنسبة إلى بيئة ينمو فيها السلام. ونري وفقا للدور الرئيسى لإسرائيل على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي أن تأثير إسرائيل على التسوية السلمية لهذا الصراع واضح للعيان.

ومنذ دخول الصراع العربي الإسرائيلي المرحلة الثالثة، وجدنا أن الاتجاه العام لتطور الصراع بدأ يخطو نحو التسوية السلمية. وفي الحقيقة

كان يتوقع لهذه المرحلة أن تتعرض إلى انتكاسه وإحفاق، إلا أنه عقد في النهاية العديد من المفاوضات متعددة الأطراف المعنية بالتعاون الإقليمي واثنتي عشرة جولة من المفاوضات الثنائية العربية الإسرائيلية، حيث إن الاعتراف المتبادل الذي تحقق بين الإسرائيليين والفلسطينين وتوقيع بيان المبادئ في سبتمبر عام ١٩٩٣، جعل من أعداء الماضي الذين وقعت بينهم اشتباكات لبضع عشرة سنة يقفون جنبًا إلى جنب، حيث عملوا على إرساء حجر الأساس لتسوية القضية الفلسطينية في النهاية، فما حدث على الساحة السياسية بين إسرائيل وفلسطين عمل على تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي.

وفي ظل ما حققته المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من نجاح، شهد شهر سبتمبر عام ١٩٩٣، توصل إسرائيل والأردن إلى اتفاق هيكلي للتفاوض، كما قام الطرفان بتوقيع "بيان واشنطن" لإنهاء الحرب في يوليو عام ١٩٩٤. أما معاهدة السلام بين الدولتين فتم التوقيع عليها في أكتوبر عام ١٩٩٤، وهو الأمر الذي ترتب عليه تطبيع العلاقات بين إسرائيل والأردن حاليًا. أما بالنسبة إلى مفاوضات إسرائيل مع سوريا ولبنان فتجري أيضًا على نحو سريع. إن الحقائق السابق ذكرها شكلت التوليفة الرئيسية للمرحلة الثالثة في الصراع العربي الإسرائيلي، لكن هذا لا يعني أن السلام سيتحقق سريعًا. فيبنغي علينا أن نعلم أيضًا أن إصرار الجانبين العربي والإسرائيلي على موقفهما ومطالبهما بكل قوة بهدف تحقيق مصالحهما الشخصية يعتبر سببًا لتأخر المفاوضات الثنائية العربية الإسرائيلية وعدم تقدمها على نحو سريع. فنذكر على سبيل المثال أن مفاوضات إسرائيل مع سوريا ولبنان لم تحقق

نجاحًا جوهريًا نظرًا لأنه لا تزال هناك خلافات ضخمة بشأن الترتيبات الأولوية وشروط الانسحاب وتنظيم النطاق والوقت- المتعلق بتحقيق السلام والانسحاب. كما أن النزاع المتعلق بقضية الأراضي الإقليمية بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان واضح تقريبًا، فهناك اعتراف دولي بلقضية الملكية المتعلقة بهضبة الجولان ومنطقة جنوب لبنان التى تحتلها إسرائيل وقضية خط الحدود بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان، كما أن هناك اعترافًا واضحًا من قبل الأطراف الثنائية المعنية بهذه القضية. لذلك فإننا نري أن التسوية النهائية لهذه القضايا تعتبر فقط مسألة فرصة ووقت مناسبين. وتجدر الإشارة إلى أن القضايا المعقدة التى تتطرق إليها المفاوضات الثنائية بكل وضوح أو سوف نتطرق إليها تزيد من تعقيد مسيرة المفاوضات.

ورغم إحراز المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية نجاحًا كبيرًا فى بداية الامر في ظل المفاوضات العربية الإسرائيلية التى أجريت منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، فإن القضية الفلسطينية لا تعتبر قضية محورية في ظل الصراع العربي الإسرائيلي فحسب، إنما تعتبر أكثر القضايا تعقيدًا في ظل عملية السلام الحالية، فالتسوية النهائية لهذه القضية سوف تأتي بعد تسوية القضية السورية الإسرائيلية والقضية اللبنانية الإسرائيلية. ونذكر أن أهم النقاط الصعبة في القضية الفلسطينية تنطوي عليها عدة جوانب، وعلى الرغم من أن كل جانب من هذه الجوانب له مميزاته الخاصة به، فإنه لا يوجد جانب بمعزل عن الآخر، فهناك تشابك وترابط بين هذه الجوانب بعضها بعضًا ونذكر هذه الجوانب كالتالى:

أولاً: القضـــايا الشـــائكة التـــي لا يمكـــن تجنبهـــا أثناء المفاوضات المستقبلية" وفي هذا الشأن نذكر أن تحقيق السلام النهائى بين إسرائيل وفلسطين سوف يصبح أكثر تعقيدًا مقارنة بتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل نظرًا لوجود اتصالات مكثفة بين فلسطين وإسرائيل على صعيد السياسة الإقليمية (فرغم إعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن قيام الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨، فإن وضع فلسطين كدولة لا يشبة سوريا والأردن ولبنان، ففى ظل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لم تحصل فلسطين على مكانتها باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة في ظل المفاوضات العربية الإسرائيلية، كما أن الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وفلسطين اقتصر فقط على اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية).

الأراضـــي الإقليميـــة. إن هذه القضية تعتبر من أهم الأسباب التي أثارت الصراع العربي الإسرائيلي، كما أنها تعتبر أيضًا من القضايا المحورية التى لا يمكن أن يتجنبها الصراع العربي الإسرائيلي. ونكتشف من خلال بنود بيان المبادئ الإسرائيلية الفلسطينية أن نطاق تنفيذ الحكم الذاتي المؤقت ليس بمنأى عما نصت عليه الأمم المتحدة في القرار رقم ١٨١ عما تبقي من مساحة الأراضي العربية الفلسطينية (والتى تبلغ ١,١٢٥٣٠ كيلو متر مربع)، فمساحة هذه الأرض تنقسم إلى جزءين منفصلين (تقدر المسافة بينهما بنحو ٧٠ مترًا). إلا أنه من الصعب على الفلسطينيين سواء كانوا من الذي يدعون إلى السلام أم المتطرفين أن يرضوا بهذه المساحة من الأراضي الإقليمية ويعتبرونها أقصي مساحة يمكنهم الحصول عليها.

ورغم إمكانية إقامة وطن قومي فلسطيني على معظم الأراضي الفلسطينية من القضايا التى ستتم مناقشتها حينما يتم تطبيق الحكم الذاتي المؤقت لمدة ثلاث سنوات، فستنطوي على هذه القضية مفاوضات معقدة للغاية دون شك. وتجدر الإشارة إلى أن نزاع إسرائيل مع سوريا على هضبة الجولان سيقع في نفس هذا المأزق. وفي هذا الشأن نذكر أن سيادة سوريا على هضبة الجولان أمر معترف به دوليًا، فسوريا لن تتخلي بطبيعة الأمر عن سيادتها في ظل قوتها العسكرية التى تكافئ القوة الإسرائيلية. أما بالنسبة إلى إسرائيل فهضبة الجولان تعتبر الحاجز الوقائي الأمني لشرق إسرائيل، كما أن جبل هلمن (ارتفاعه ٢١٨٠ مترًا) يعتبر من المواقع الإستراتيجية المهمة المسيطرة على مساحة واسعة تحت الجبل، لذلك لا تستطيع إسرائيل أن تدخل فى مناقشات حول تسليم هضبة الجولان بكل بساطة إلى سوريا، تلك الهضبة التى تصون مصير دولتها فى ظل عدم قدرتها على السيطرة على الإجراءات الأمنية بنسبة مائة بالمائة.

مسألة الثروة المائية: من المعروف للجميع أن مياه منطقة الشرق الأوسط غالية مثل النفط. ورغم أن نهر الأردن يعتبر أحد مصادر المياه الكبريِ الثلاثة في الشرق الأوسط، فإن ثروات المياه الحقيقة في هذه المنطقة محدود للغاية، فمشكلة نقص المياه تزداد خطورة يومًا بعد يوم مع ما يشهده اقتصاد مجتمع الشرق الأوسط من تنمية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرانيل تفتقر إلى وجود ثروة مائية، فكمية المطر السنوي لا تتجاوز ٢٢٠ مليميترًا، كما أن الثروات المائية تحت الأرض محدودة للغاية. وفي ضوء ذلك اعتبرت الحكومة الإسرائيلية مسألة الأمن المائي من القضايا المهمة التى

تتساوي مرتبتها مع القضية الأمنية للدفاع الوطني. لذلك رأينا أن قضية الثروة المائية سبق أن كانت محورًا لسلسلة من الصراع شنتها إسرائيل إزاء الدول العربية المجاورة. نذكر على سبيل المثال قيام إسرائيل بتغيير مجري نهر الأردن فور قيام الدولة الإسرائيلية، حيث نشرت مشاريعها على هذا النهر، ثم قامت بعد ذلك باقتطاع جزء من نهر اليرموك في هضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن كل على حدة، كذلك قامت وبمشاريع حفر تحت الأرض لاستخراج المياه. وبعد غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، قامت بنهب وسرقة الثروات المائية لنهر الليطانى من خلال بناء منطقة أمنية هناك. ولم تقف سوريا والأردن تشاهدان إسرائيل تفعل ما يحلو لها، إنما اتخذت كل منهما إجراءات مضادة ردا على ذلك، حيث قامت بحجز مياه النهر وبناء السدود عليه. وهكذا نرى أن مسألة كيفية توزيع واستغلال الثروات المائية بشكل مناسب سوف تصبح من الآن فصاعدًا من القضايا التى تولى لها الأطراف المعنية في الصراع العربي الإسرائيلي اهتمامًا كبيرًا، نظرًا لأن الثروات المائية تفيد بشكل مباشر التنمية الاقتصادية للمجتمع في الشرق الأوسط.

قضية القدس: إن مدينة القدس القديمة تعتبر مكـــانًا مقدسًا للدين اليهودي والمسيحي والإسلامي. وفي الوقت الحالى تم تقسيم المدينة القديمة إلى أربع مناطق وهي، المنطقة الإسلامية والمنطقة اليهودية والمنطقة المسيحية والمنطقة الآرامية، نظرًا لوجود أسباب تاريخية اجتماعية معقدة. ونذكر أن القرار رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة سبق أن نص على أن قيام دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية يجعل القدس

في الوقت ذاته كيانًا مستقلاً يخضع لإشراف الأمم المتحدة، إلا أن إسرائيل قامت باحتلال المنطقة الغربية للقدس والمنطقة الشرقية لها (المدينة القديمة) في حرب الشرق الأوسط الأولى والثالثة، وشهد عام ١٩٨٠، تصديق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قرار، معلنًا أن القدس عاصمة دائمة لإسرائيل لا يمكن تقسيمها. وفي هذا الصدد أعرب عرفات بوضوح بعد توقيع إسرائيل وفلسطين على بيان الحكم الذاتي المؤقت المعنى بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس في المستقبل. وفي هذا الإطار طرح عرفات أثناء زيارته للدول الأوربية في نهاية عام ١٩٩٣، دعوته "بأحقية فلسطين وإسرائيل في القدس". وتجدر الإشارة إلى أن مسألة تحديد الوضع النهائي للقدس لا تحكمها العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية فحسب، إنما ستعتبر أيضًا قضية حساسة ومحل اهتمام شديد من جانب معتنقي اليهودية وبضع عشرات الملايين من المسلمين نظرًا لمكانتها المهمة بالنسبة لأهم الديانات فى العالم.

قضية اللاجئين: تشرد بضعة ملايين من عرب فلسطين عن موطنهم من جراء قيام الدولة الإسرائيلية وحروب الشرق الأوسط التى شنتها إسرائيل، فهؤلاء المشردون أصبحوا لاجئين. إن قضية اللاجئين تزداد خطورة يومًا بعد يوم مع طول فترة الصراع العربي الإسرائيلي: فعدد اللاجئين يزداد تدريجيًا، كما تدهورت الظروف الحياتية للاجئين على نحو متزايد. ورغم أن الدول العربية تولى اهتمامًا بهذه القضية وتساندها، كما أسست الأمم المتحدة خصيصًا لهؤلاء وكالة الإغاثة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأوسط واختصارها (UNRAWA)، وقامت بدفع كمية ضخمة من الأموال وقدمت كمية كبيرة من مواد الإغاثة لتحسين ظروف

حياة اللاجئين، فإن المساعدات الإنسانية للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية لم تعمل على تسوية قضية اللاجئين. وتجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين وصل إلى ٢ مليونين و٥٨٦ ألف فلسطيني(٢٧)، موزعين بشكل رئيسي الآن في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ولبنان وسوريا، وفي دول ومناطق أخري، وقد رفضت إسرائيل نهائيًا عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم انطلاقًا من التركيبة الأمنية لسكانها، وهو الأمر الذي جعل قضية اللاجئين معلقة لفترة طويلة من الزمن. إن من الأمور التى تزيد من درجة صعوبة تسوية هذه القضية التطرق في المستقبل إلى مسألة إعادة تنظيم حياة اللاجئين وقضية التعويضات عن الخسائر التى تكبدها اللاجئون، وسلسلة من القضايا الأخـري أثناء مسيرة تسوية هذه القضية، والواقع أن قضية اللاجئين لا تعتبر قضية ثنائية بين إسرائيل وفلسطين فحسب، إنما هي قضية لها علاقة باستقرار وأمن الدول العربية المعنية، فهذه القضية لا تزال تعتبر موضوعًا مهمًا تتناوله المفاوضات متعددة الأطراف في الشرق الأوسط.

ثانيا: أهم التحديات الصعبة التى تواجهها حكومة الحكم الذاتي أثناء تطبيق عملية الحكم الذاتي تتبلور في عدة جوانب نذكرها كالتالى:

- مسألة تنمية الاقتصاد في مناطق الحكم الذاتي وقضية نفقات حكومة الحكم الذاتي.

نذكر أن مقاطعة الدول العربية إسرائيل مقاطعة اقتصادية دامت لأكثر من أربعين عامًا، وحكم إسرائيل للأراضي المحتلة لقرابة ثلاثين عامًا خلق هوة كبيرة بين الأراضي الإسرائيلية والأراضي المحتلة: فإسرائيل لحقت

بالفعل في ركاب الدول المتقدمة، بينما تعاني مئات المهن كافة في غزة والضفة الغربية من الإهمال.

وتجدر الإشارة إلى أن كيفية الإسراع من التنمية الاقتصادية في منطقة الحكم الذاتي ذات علاقة بالاستقرار السياسي للمجتمع في هذه المنطقة، كما أنها ستؤثر من الآن فصاعدا على مسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وعلى تنمية الاقتصاد الإقليمي وقضايا أخري. أما على صعيد المساعدات المالية، فنذكر أن الأموال التي خصصت للبناء بجميع أشكاله والتى اعتمدها المجتمع الدولى تأخرت في وصولها إلى المكان المناسب. ففي ضوء الإحصائيات فإن المبلغ الذي وصل إلى مستحقيه في نهاية عام ١٩٩٤، والذي يقدر بـــ ٤٠ مليون دولار أمريكي، يمثل ٦% من إجمالى المبلغ المتوقع والمسألة الأخطر من ذلك تتمثل في ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي المحتلة لتصل إلى ٥٠ %، فارتفاع نسبة البطالة جعل من الشباب العاطلين المتطرفين يتدفقون على الشواطئ واحدًا تلو الآخر، وبذلك تدهورت الأوضاع فى غزة والضفة الغربية.

- مسألة كيفية السيطرة على الأوضاع وتجنب حدوث الاشتباكات الدموية والأعمال الإرهابية

وفي هذا الشأن نذكر أن عدد منظمات التحرير الفلسطينية وفصائل حركات المقاومة بالأراضي المحتلة كثيرة، فهناك نحــو عشرين منهم تمارس نشاطها في الوقت الحالى. فقد حدثت خلافات كبري بين هذه المنظمات بشأن سياستهم إزاء إسرائيل، ومسألة تطبيق الحكم الذاتي وغيرها من القضايا العظمي. (فهناك خلافات موضوعية ومثالية وأخري متطرفة)،

حتي إن الأمر وصل إلى وقوع اشتباكات بين هذه المنظمات لمرات عديدة. إن بعض الإجراءات الوقائية التى اتخذتها حكومة الحكم الذاتي لحماية الأمن ونظام المجتمع في منطقة الحكم الذاتي زادت من حدة الخلافات بينها وبين المنظمات الإسلامية المتطرفة، ومن حدة النزاعات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فنذكر على سبيل المثال وقوع اشتباكات دموية بين رجال شرطة أمن الحكم الذاتي من جهة وحماس ومنظمة المجاهدين الإسلاميين وفصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخري في غزة وجنوب لبنان على التوالى فى يوم الثامن عشر ويوم الخامس والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٩٤، وهو الأمر الذي أنهك القوة الذاتية للجانب الفلسطيني. وفي ظل هذه الأحداث قامت سلطة الحكم الذاتي باعتقال نحو مائة عضو من حماس وعناصر متطرفة إسلامية للسيطرة على الأوضاع، إلا أن هذه الاعتقالات زادت من حدة المشاعر المعادية لدي حماس ومنظمات المقاومة الإسلامية إزاء السلطة. ورأينا حماس توزع منشورات في غزة في فبراير عام ١٩٩٥ حيث قالت محذرة بأنه إذا استمرت الشرطة الفلسطينية في ممارسة أعمال قمعية إزاء حماس، فسوف يفضي ذلك إلى نشوب حرب أهليه في فلسطين.

- **مسألة توحيد الأجهزة العليا الفلسطينية**، وهذه القضية تعتبر من أهم التحديات التى تواجهها سلطة الحكم الذاتي، فهي تؤثر على المصير المستقبلي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والدولة الفلسطينية. وفى هذا الشأن نذكر أن هناك خلافات كبري بين منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزة سلطة الحكم الذاتي، فقد دعا بعض القادة التابعين لسلطة الحكم الذاتي، والذين جاءوا من الأراضي المحتلة إلى ضرورة أن تصبح الحكومة الفلسطينية في المستقبل

حكومة قضائية أكثر ديمقراطية، معارضة ديكتاتورية واستبداد عرفات. كما يري بعض القادة من منظمة التحرير الفلسطينية أن الحكم الذاتي الحالى هو حكم "غير عادل" و"مهيمن" مطالبين أيضًا بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من غزة والضفة الغربية أولاً. وصحيح أن عدم مشاركة عشرة أعضاء من اللجنة التنفيذية من بين ثمانية عشر عضوًا في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد في غزة فى شهر نوفمبر عام ١٩٩٤، كان من الأمور التى أظهرت بشكل كامل وجود خلافات سياسية داخل السلطة القيادية لتحرير فلسطين، وهو أمر كان غير متوقع، كذلك لم يشارك في الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية الذي عقد في القاهرة في فبراير عام ١٩٩٥، سوي تسعة أعضاء.

ثالثا: الصلح بين القومية العربية والقومية اليهودية

إن الصـــراع العربي الإسرائيلي الذي استمر قرابة نصف قرن لم ينطو على وجود مواجهات عسكرية بين الـــدول فحسب، إنما ترك في الوقت ذاته جراحًا من الصعب أن تتعافى خلال فترة قصيرة بين القومية العربية والقومية اليهودية. فالعرب واليهود لم يتبادلا إطلاق النار في ساحة الحرب فحسب، إنما كان هناك كثير من الناس الأبرياء من كلا الجانبين قد لقوا مصرعهم في ظل أعمال القتل الدموي والأعمال الانتقامية على يد العرب واليهود.

ففي الوقت الذي احتفلت فيه الجماهير الفلسطينية التى تضمر مشاعر معقدة بتطبيق الحكم الذاتي على أراضيها، رأينا أن كثيرًا من الفلسطينيين واجهوا صعوبة في تقبل فكرة السلام المهين. ونذكر أن الفارق

الكبير الذي ظهر على أرض الواقع بين الأراضي المحتلة وإسرائيل على صعيد التنمية الاقتصادية وحياة المجتمع أصبح تربة خصبة لنمو التيارات الإسلامية المتطرفة بسرعة. فرأينا أن حماس أصبحت الممثل النموذجي للمنظمات الإسلامية ولأعمال العنف، كما ظهرت العمليات الانتحارية في سبيل النضال والحوادث التفجيرية والحوادث الدموية واحدة تلو الأخري بين الفلسطينيين الذين أصبحوا فى حالة يأس، خاصة تلك الحوادث التفجيرية الانتحارية التى وقعت في العامين الماضيين.

أما بالنسبة للمنظمات اليهودية المتطرفة المعادية للعرب، فنذكر أنه رغم أن وسائل الإعلام الحالية لم تتناولها كثيرًا في تقاريرها، فـإننا لا يمكن إغفالها عندما تصبح قضية المستقبل الفلسطيني في موضع التحليل. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة أمن الطريق وكلية شريعة الدين اليهودي لجبل القصر المقدس ولجنة المتضررين من الإرهاب العربي وحماة الراهب موسى ليفيجنى وسيف الدفاع الكبيرة، وحزب الأمة، كهانة حيا ويار، تعتبر من أهم المنظمات اليهودية المتطرفة. كما أن الأهداف المشتركة لهذه المنظمات ذات الأسماء الغربية تتبلور في طرد عرب فلسطين من الأراضي المحتلة، فنذكر أنه بمناسبة الذكري السنوية لحادثة الخليل في فبراير عام ١٩٩٥، اضطرت السلطة الإسرائيلية إلى تعزيز قوة رجال الشرطة والإجراءات الوقائية الأمنية للحيلولة دون وقوع شغب من جانب المنظمات اليهودية المتطرفة. والواقع أن المنظمات الإسلامية المتطرفة في الأراضي المحتلة والمنظمات تعتبران من التحديات الصعبة التى يواجهها السلام في المستقبل.

إن الصراع العربي الإسرائيلي يشبه أي شيء آخر، فكلاهما له قانون تطور خاص به، وهذا الفصل قد تناول الحديث عن المصادر التاريخية والتغيرات واتجاه تطور النزاع العربي الاسرائيلي، خاصة دراسته للمراحل الثلاث لتطور الصراع . فرأينا أن الأوضاع الحالية لا تزال في طور التسوية السلمية، كما أنه ينبغي أن نعرف أن الخلافات العربية الإسرائيلية (العرب واليهود) لا تينطوى عليها أحقاد دفينة فحسب، إنما تتطرق أيضًا إلى كثير من القضايا الحساسة، لذلك فإن التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن أن تتحقق دفعة واحدة. بل على العكس، فمسيرة تسوية هذا الصراع سوف تستغرق فترة طويلة من الزمن، كما يمكن أن تشهد هذه المسيرة ظهور نكسات وتراجع أو حتي تقهقر مؤقت من حين لآخر، إلا أن الاتجاه العام لا يمكن أن يشهد تدهورًا، فهذا الأمر يعتبر حتمية تاريخية بعد المرحلة الثالثة للصراع العربى الإسرائيلى .

الهوامش

(١) تراث الدولة القديمة للسومارين في بلاد الرافدين، وهى حاليًا تقع داخل الأراضى العراقية.

(٢) تقع عند منبع نهر الفرات ، تبعد عن غور بخمسمائة كيلومتر.

(٣) " دليل التسلسل الزمنى لتاريخ العالم "، دار نشر الحياة، القراء، المعرفة المشتركة ١٩٨١، ص ٧٣.

(٤) الكاتب الأمريكى ديفيد سفرلا، " تاريخ إسرائيل وموجز عنها "، دار نشر بيجين رينمين، عام ١٩٧٣، ص ٢٣.

(٥) الكاتب البريطانى ريتشارد إيرون، " خلفية الصراع العربى الإسرائيلى ومستقبله " دار نشر شانغو الصينية ١٩٨٢ ص ٣٨.

(٦) معنى جيالوت هو النفى والتكفير عن الذنب والزهد، ومعنى جيولة هو الإنقاذ من النفى والعذاب والعودة إلى أرض الأجداد.

(٧) موشيه حايز (**Moses Hays 1816-1875**)، هو يهودى ألمانى، اعتبرت أشهر أعماله " الرومان والقدس"أحد المؤلفات المقدسة للصهيونية، بينسكر (**Pinsker** منذ عام ١٨٤٣ حتى عام ١٩٠١) وهو طبيب الأودسة الروسي، من أعماله المشهورة "تحرير النفس"، تيودور هرتزل (**Theodor Herzl** منذ عام ١٨٦٠ حتى عام ١٩٠٤) كان محاميا، مراسلاً، وكاتبًا حرًا، من أهم مؤلفاته " الدولة اليهودية " والتى تعتبر المنهج السياسي للحركة الصهيونية، حيث أصبح بذلك هرتزل مؤسس هذه الحركة.

(٨) شماخر فلادمير،" الصهيونية والفلسطينيون " لشركة كروم هال البريطانية ١٩٧٩ ص ٢١.

(٩) محمد سلام نحلة، " جغرافية فلسطين " دار نشر بيجين ١٩٧٨ ص ١٠١ وص ١٠٢.

(١٠) محمد سلام نحلة، " جغرافية فلسطين " دار نشر بيجين ١٩٧٨ ص ١٠١ وص ١٠٢.

(١١) جورج كريك، " **الشرق الأوسط فى الفترة بين ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠** "، بدار نشر النجمة بشنغهاى ١٩٨٠ ص ٤٦١.

(١٢) فضلاً عن حروب الشرق الأوسط الأربع التى تطرق إليها الكتاب ، فهناك أيضًا الصراع المسلح بين عرب فلسطين واليهود (من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٤٨) ، حرب الحدود بين إسرائيل وسوريا (عام ١٩٥١) والصراع المسلح بين مصر وإسرائيل في غزه (عام ١٩٥٥)، الصراع المسلح على الحدود الإسرائيلية السورية (منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٧) و(منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣) ، الصراع المسلح على الحدود الإسرايلية الأردنية (عام ١٩٥٦) ، القصف الجوى الإسرائيلى لقاعدة فرق العصابات الفلسطينية بالأراضى الأردنية (منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٨) ، حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل فى الخطوط الأمامية للقناة (منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣)، الصراع المسلح على الحدود بين إسرائيل ولبنان (منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٦٩)، القصف الجوى الإسرائيلى لقاعدة منظمة التحرير الفلسطينية بجنوب لبنان (منذ عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٠)، الحرب الضارية بين إسرائيل وسوريا فى هضبة الجولان (فى عام ١٩٧٠)، الهجوم الإسرائيلى على جنوب لبنان واحتلالها منطقة الجنوب لنهر عطبرة (فى عام ١٩٧٨) وغيرها.

(١٣) طالع " **ثمانين عامًا على قضايا الشرق الأوسط** "، دار نشر شين خوا ١٩٨٤ ص ٥٧.

(١٤) الكاتب وانغ جينغ ليه، " **تغيرات السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وتطورها** و" غرب آسيا وأفريقيا "، الطبعة الرابعة لعام ١٩٩٣، ص١٠.

(١٥) ليودنغ ، " دليل الشرق الأوسط " دار نشر ننغ شيا ١٩٨٩ ، ص ٢٤٥.

(١٦) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى عام ١٩٨٨ " الشركة المحدودة لدار نشر إنجلنديورب ١٩٨٧.

(١٧) يتمثل المضمون الرئيسى لمشروع ريجن كالتالى: تقوم إسرائيل بتسليم سلطة الحكم الذاتى الصلاحيات خلال خمس سنوات انتقالية بعد انتخاب السلطة الفلسطينية للحكم الذاتى من خلال إجراء الانتخابات، لم يؤيد زيادة إسرئيل من بناء المستوطنات، ولم يؤيد ضم إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أو احتلالها لفترة طويلة من الزمن، كذلك لم يؤيد إقامة الدولة الفلسطينية، وأكد على ضرورة إقامة الاتصالات المتبادلة بين الحكم الذاتى الفلسطينى والأردن، والموافقة على تسوية الصراع من خلال المفاوضات على أساس قرار ٢٤٢، والاحتفاظ بالقدس وعدم تقسيمها، حيث تترك للمفاوضات مسألة تسوية مكانتها النهائية، المضمون الرئيسى لمشروع بريجينيف يتمثل فى: ضرورة إعادة إسرائيل الأراضى العربية الإقليمية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، التأكيد بوضوح على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وحقه فى إقامة دولته، ينبغى أن تصبح القدس الشرقية جزءًا من الدولة الفلسطينية، وفتح القدس أمام الديانات الثلاث الكبرى، ضمان الأمن القومى فى جميع المناطق وحقوق الاستقلال والتنمية، وقف الحرب بين العرب وإسرائيل، وتسوية النزاع من خلال المفاوضات، ضرورة وجود ضمان دولى لتسوية قضية الشرق الأوسط، حيث يمكن أن يتولى مجلس الأمن أو اللجنة الدائمة لمجلس الأمن هذه المسئولية.

(١٨) نفس الهامش رقم ٩ ، ص ١٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ و١٩٦.

(١٩) " جورج كريك ،" الشرق الأوسط فى الفترة ما بين عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٥٠"، دار نشر الترجمة بشنغهاى ١٩٨٠ ، ص ٥٣٦.

(٢٠) الكاتب جى جوه شنغ والكاتب تشن هه فنغ ، " تاريخ الحروب فى الشرق الأوسط"، دار نشر جونغ فوه شهخوى كه شيوه ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٥.

(٢١) " الأرقام المعينة السابقة مقتبسة من " التوازن العسكرى " تأليف معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن.

(٢٢) طالع " اقتصاد الدول الخمس بشمال أفريقيا " دار نشر شه شه ١٩٨٧، ص ٧٥.

(٢٣) استشهد من كتاب " تاريخ الحروب فى الشرق الأوسط " ، ص٥٩.

(٢٤) " ينغ شو جه ، " دول الشرق الأوسط وقضايا الشرق الأوسط " ، دار نشر خه نان ١٩٩١ ، ص ٢١٠.

(٢٥) انظر" التقرير الاقتصادى " ، ومجلة " القضايا " الصادرة فى الأول من نوفمبر عام ١٩٩٣.

(٢٦) نفس الهامش رقم ٢١ لعام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣.

(٢٧) " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٣ " ، الشركة المحدودة لدار نشر إنجلند يورب عام ١٩٩٢.

الباب السادس

نزاعات عرقية لا تنتهى

الفصل الأول

أهم القوميات والقبائل فى الشرق الأوسط

إن الظروف الجغرافية الفريدة لمنطقة الشرق الأوسط جعلت منها ممرًا للتبادل الاقتصادي والثقافي بين شعوب الشرق والغرب بمختلف أعراقهم. والواقع أن النهضة التي شهدتها القوميات المختلفة علي مر التاريخ، والهجرة القبلية الناتجة عن وقوع كوارث طبيعية واندلاع الحروب علي مر العصور والانصهار الذي شاهدناه بين القوميات والأجناس المتباينة في ظل عملية التواصل واختلال التوازن في التنمية الاقتصادية والمجتمعية وغيرها من الظروف التاريخية الخاصة، شكلت جميعها نسيجًا اجتماعى معقدًا للغاية من القوميات والقبائل والأعراق في منطقة الشرق الأوسط بمختلف أشكالها.

ومن المعروف أن القومية العربية والتركية والفارسية والكردية واليهودية والباشتو وأكثر من عشر قوميات أخري تعتبر من أهم القوميات في منطقة الشرق الأوسط، وجدير بالذكر أن العرب يمثلون نحو ٦٠% من سكان الشرق الأوسط، ووفقًا لترتيب تعداد سكان المنطقة، فتعدادهم الآن بلغ بالفعل ٢٤١ مليون نسمة، وبناء علي تقديرات صندوق النقد العربي فإن الشعب العربي سيصل تعداده إلي ٢٩٩ مليونًا بحلول عام ٢٠٠٠[1]، لذلك فإننا عندما نتحدث عن النزاعات العرقية في الشرط الأوسط، فإنه سيتم تقسيم قوميات الشرق الأوسط إلي قومية عربية وقومية غير عربية. ومن

المعروف أن العرب يتحدثون اللغة العربية وهي تنتمي بدورها إلي اللغة السامية، ويعيشون في موقع جغرافي يقع أساسًا في منطقة الهلال الخصيب شرق البحر الأبيض المتوسط (وهي سوريا، لبنان، العراق، وغيرها من الدول) وشبه الجزيرة العربية حتي منطقة المغرب الكبري بشمال أفريقيا (وهي المغرب، الجزائر، تونس وموريتانيا وغيرها من الدول) ويطلـــق أيضًا على دول هذه المنطقة بالدول العربية أو العالم العربي، فمعظم سكان الدول العربية من العرب، فهم بوجه عام يمثلون من ٨٠% إلي ٩٥% من سكان المنطقة (الأرقام الإحصائية ذات الصلة بتعداد القوميات في الشرق الأوسط لا تشمل أعداد السكان المنتشرين خارج هذه المنطقة ما لم ينص علي غير ذلك). أما القومية التركية والفارسية فتعتبران من أهم القوميات غير العربية في المنطقة، حيث يبلغ تعداد سكانهما علي التوالي ٤٤ مليون نسمة و٣٧ مليون نسمة، وبالنسبة للأترك فهم يتحدثون لغة التوجو التي تنتـــمي إلي اللغة الألطية ويقطنون معظمهم في تركيا، حيث يمثلون ٨٠% من السكان الأتراك، أما بالنسبة إلي الفرس فهم يتحدثون اللغة الفارسية التي تنتمي إلي عائلة اللغة الهندوأوربية، ويسكن معظمهم في إيران، حيث يمثلون حوالي ٦٦% من سكانها، أما سكان القومية الكردية فهم ٢٠ مليون نسمة، ويتحدثون اللغة الكردية، وهي مشتقة من اللغة الفارسية التي تنتمي بدورها إلي لغة الهندوأوربية، ويقطنون معظمهم في كردستان المنطقة المتاخمة لتركيا وإيران والعراق وغيرها من الدول، أما عن سكان قومية الباشتو فهم ٧٠٠ ألف نسمة يعيشن معظمهم في أفغانستان، حيث يمثلون ٤٠% من السكان، ويتحدثون لغة الباشتو (Pashto) وهي مشتقة من اللغة الفارسية التي تنتمي إلي لغة الهندوأوربية، وبالنسبة إلي سكان اليهود فيبلغ تعدادهم ٤

ملايين و٤٣ ألف نسمة، ويتحدثون اللغة العبرية التي تنتمي إلي اللغة السامية، ويعيش معظمهم في إسرائيل ويمثلون ٨١% من إجمالى السكان فى هذه الدولة.

ومن المعروف أن شعوب الشرق الأوسط بمختلف قومياتهم كتبت فصولاً رائعة في السجلات التاريخية للحضارة البشرية في ظل مسيرة التطور التاريخى طويل الأمد، فبعضها كان تأثيره واسعًا ممتدًا إلي مختلف المناطق في العالم، نذكر علي سبيل المثال أن الديانة اليهودية للقومية اليهودية رغم أنها انتشرت بين اليهود فحسب، فإن الكتاب المقدس للديانة اليهودية كان الجزء الأول من (الإنجيل) الكتاب المقدس للديانة المسيحية العالمية، كما أيقظت الحضارة العربية في العصور الوسطي القارة الأوربية التي كانت في سبات عميق، ولعبت دورًا مهمًا في تاريخ التبادل الثقافي بين الشرق والغرب، لكن نهضة وتدهور القوميات السابق ذكرها كانت تظهر دائمًا في فترات مختلفة من مراحل التطور التاريخى نظرًا لاختلال التوازن فى النمو الاقتصادى. فهذه القوميات كانت تتوسع بقوة نحو الخارج في فترات ازدهارها، حيث كانت تعمل علي امتداد نفوذها السياسية وتأثيرها الثقافي إلي المناطق المجاورة، بيد أن هذه القوميات كانت تتعرض إلي عدوان وظلم القوميات الأخري القوية في فترات تدهورها، لذلك كانت الخلافات والأحقاد الدفينة بين جميع القوميات والأعراق عميقة للغاية. فالنزاعات العرقية التي شكلها التاريخ لم يضع لها حدًا علي نحو كامل مع مرور الزمن، بل علي العكس أصبحت النزاعات العرقية ورقة غير واضحة المعالم في يد بعض القوي وأداة تستغل دومًا لتحقيق بعض الأهداف السياسية، وبالتالي ظلت هذه النزاعات تؤثر حتي الآن علي استقرار مجتمع الشرق الأوسط، وعلي مسيرة التنمية الاقتصادية والمجتمعية. وعلى الرغم

من أن التراكمات التاريخية القديمة تعتبر من الأسباب المهمة لما نراه اليوم من نزاعات عرقية في المنطقة، فإن التقسيم البشري للحدود في فترة الحكم الاستعماري للشرق الأوسط، وتفكيك وفصل القوميات والمناطق السكنية العرقية ربما يعتبر من العوامل المهمة التي أدت إلي ظهور نزاعات عرقية معقدة في الشرق الأوسط في يومنا هذا وإلي اندلاع الصراع، وهكذا نري أن هذه الأسباب لا تزال مسئولة أيضًا عن الجزء الأكبر من النزاعات العرقية في الشرق الأوسط.

وجدير بالذكر أن القومية الواحدة تتألف من أكثر من دولة ذات سيادة (نذكر علي سبيل المثال أن القومية العربية تتألف من أكثر من عشرين دولة ذات سيادة في مختلف المناطق الإقليمية، لتصبح بذلك أهم جزء في منطقة ودول الشرق الأوسط)، وفي الوقت ذاته فإن معظم الدول تتألف أيضًا من أعراق متعددة، لتجد دول الشرق الأوسط نفسها أمام المهمة الأصعب نحو توحيد الدول العرقية، كما أن هذه المهمة هي الأطول أيضًا.

ولا نزال نري الكثير من القبائل والعشائر والطوائف وغيرها من الأنسجة المجتمعية المهمشة في بعض المناطق المتدهورة نسبيًا علي طريق التقدم في الشرق الأوسط، حيث أرجع هذا الأمر إلي الدور الذى لعبه النمو الاقتصادي غير المتوازن في المنطقة، فحاليًا لا يزال يوجد الكثير من القبائل والعشائر في السودان، وليبيا، والصومال، واليمن، والسعودية وغيرها من دول الخليج. وبذلك لم تظهر بمنطقة الشرق الأوسط مشكلات عرقية فحسب، إنما كانت هناك في الوقت ذاته مشكلات قبلية في غاية التعقيد، وعلاوة علي ذلك فإن القضايا العرقية والقبلية دائمًا ما ترتبط وتتشابك مع القضايا السياسية والقضايا الإنمائية والاجتماعية.

ولعل السودان تعتبر مثالاً نموذجيًا لحديثنا، فالسودان دولة متعددة الأعراق، حيث نجد أن الحاميين المنتمين للسلالة القوقازية يقطنون شمال ووسط السودان، أما الزنوج فهم الموجودون في جنوبها[٢]. وتجدر الإشارة إلي أنه يوجد في السودان ما يقرب من ستمائة قبيلة، حيث يوجد في جنوب السودان فقط خمسمائة واثنتين وسبعين قبيلة[٣]، لذلك تعتبر السودان من أكثر الدول القبلية في منطقة الشرق الأوسط، فالنوبيون والعرب والبجة والفور يستوطنون شمال ووسط السودان، أما في جنوب السودان فيعيش النيليون والنوير والشلك والنيليون الحاميون، ولأن السودان دولة متعددة الأعراق (الأجناس)، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة أدت إلي وجود المزيد من القبائل في السودان، وبذلك أصبحت المشكلات القبلية والعرقية في بوتقة واحده، وهو الأمر الذي جعل من المشكلات القبيلة أكثر تعقيدًا.

وجدير بالذكر أن النوبيين هم من أصول حامية، واختلطوا فيما بعد بأجناس من الخارج، فقد اختلطوا بأبناء البشرة ذات اللون البني الفاتح من العرب (ذوي الأصول السامية) وبالتوجو وهم أبناء البشرة ذات اللون البني الداكن من الزنوج، وينقسم النوبيون إلي خمسة فروع، فهناك ثلاثة فروع توجد في السودان وهي؛ قبيلة الدناقلة حيث يعيشون في المنطقة بين الدبة والكريمة، تلك المنطقة المعروفة بالسهل الواسع للمنطقة النوبية، وقبيلة المحس وقبيلة سكوت، حيث استوطنتا في البداية في المنطقة بين الجندل الثاني والثالث، إلا أنهم هاجروا إلي منطقة خشم القرية بعدما غمرت الأراضي الإنشائية سد أسوان بالمياه، ويبلغ تعداد النوبيين السودانيين نحو أكثر من سبعمائة ألف شخص، أما الفرعان الآخران فيوجدان في مصر وهما

قبيلة الفادكية وقبيلة كنوز. وللنوبيين لغتان لغة تتحدث بها قبيلة الدناقلة واللغة الأخري هي اللغة المحسية، كما أن الاختلاف بين اللغتين ليس كبيرًا.

أما البجة فهم من أصول حامية، ويبلغ تعدادهم أكثر من مليون شخص، وموزعون في المنطقة الممتدة من نهر عطبرة ونهر النيل شرقًا نحو البحر الأحمر غربًا والمنطقة الممتدة بين هضبة إثيوبيا جنوبًا نحو أسوان شمالاً، وهي منطقة شاسعة تمثل نحـــو عشر مساحة السودان. إن للبجـــه أربـــع قبائـــل رئيسية هي قبيلة البشـــاريين وبني عمران والهدندة والأموار. وتعتبر قبيلة الهدندة من أكبر القبائل لأهل البجة، حيث يمثل سكانها ثلث قوة إجمالي سكان البجة، ويستوطنون المنطقة الشاسعة الممتدة من مـــدينة سواكن حتي مدينة سنار والمنطقة الممتدة من مدينة خشم القربة حتي مدينة بورسودان، وتعيش قبائل البجة علي رعي الإبل والأبقار، إلا أن قبيلة الهدندة تحترف الزراعة، أما بالنسبة إلي قبيلة الأمرار فالأقلية فقط من سكانها يعيشون في السودان، إلا أن معظمهم منتشرون في إريتريا، وبالإضافة إلي هذه القبائل الكبري السابق ذكرها للبجة، فإن هناك بعض القبائل الصغيرة أيضًا منها قبيلة الأرتيقة والشعيابات والحلنقة والكمبلات، إلا أنهم غالبًا ما يعتمدون علي القبائل الكبيرة.

وبالنسبة للعرب فهم يمثلون نحو ٣٩ % من الشعب السوداني، ومنتشرون في مساحات واسعة في السودان ويعيش جزء من هؤلاء في شمال نهر النيل وكسلا وغير من المناطق، ويحترفون الزراعة والصناعة والتجارة، أما الجزء الآخرها فهم قبائل رعوية تعيش علي الرعي بمناطق المياه والأعشاب وعلي الصيد. ونذكر أن قبائل الجعلية وكنانة والكواهلة وجهيبة وقبيلة الكبابيش وقبيلة الفادنية وغيرها من القبائل تعتبر من أهم القبائل العربية، وقد دخل العرب السودان في فترة التوسعات الخارجية

للإمبراطورية العربية في الماضي. وتعتبر قبيلة الجعلية من أكثر القبائل العربية سكانًا، حيث يتمركزون في شمال ووسط السودان، ويقال إنه من الممكن أن يرجع نسب الجعليين إلي العباس بن عبد المطلب عم الرسول. وفي القرن الخامس عشر تحالفت قبيلة جهيبة التي كانت تستوطن المنطقة الغربية من سبرحتس مع قبيلة الفادنية بقيادة عمار، وأسقطت المملكة المسيحية بقيادة عويس، وأسست الممالك الإسلامية، حيث كان مقر السلطة في مدينة سنار، وقد استمرت هذه الممالك حتي بداية القرن التاسع عشر، حيث امتدت المناطق التابعة لها من كسلا لتصل إلي المناطق الجبلية بالنوبة في أوج فترات قوتها.

وعندما نتحدث عن الفور نذكر أنهم من أصول زنجية، ويستوطنون إقليم دارفور (ومعناه بيت فور). وتاريخيًا كانت فور تشبه قبيلة الفادنية عندما أسست دولة بورسودان (في القرن الثامن عشر)، حيث امتدت نفوذها لتصل إلى كردفان والنيل الأبيض، وتعتبر قبيلة الداجو وقبيلة البرقو وقبيلة أبو درق من أهم القبائل في فور، وقد عاشت هذه القبائل علي رعى الإبل والأغنام.

وبالنسبة إلى قبائل جنوب السودان فهم من الزنوج، ويعتبـــرون من أقدم مستوطنى القارة الأفريقية، ومن المحتمل أن ترجع جذورهم إلى فترة ما قبل التاريخ، وهم يعيشون علي تربية المواشى وزراعة الحبوب والخضروات، والبعض منهم يحترفون مهنة صيد الأسماك والصيد البرى، وقد قسم علماء الاجتماع قبائل الجنوب السودانى إلى ثلاث سلالات بشرية هي النيليون والنيليون الحاميون والمجموعات السودانية بناءً علي البنية الجسدية واللغة والخصائص والجذور التاريخية للسود السودانيين. ورغم أن زنوج جنوب السودان يبلغ تعدادهم ستة ملايين شخص فقط، فإنهم مقسمون إلى عدة آلاف من القبائل، وهى تعتبر بذلك المنطقة الأكثر تعقيدًا من حيث

العناصر القبلية ليس فقط في السودان، إنما أيضًا في منطقة الشرق الأوسط في ذات الوقت.

ويعتبر النيليون من أهم الأجناس في الجنوب والأكثر سكانًا، كما نجد عند النيليين العديد من المجموعات القبلية، ومن أهم هذه القبائل قبيلة الدينكاو والنوير والشيلك و الأنواك والبور والباريا والأشــولى والرونــق. وبالنسبة إلى قبيلة الدينكا فهى لا تعتبر من أكبر القبائل النيلية فحسب، إنما هى أيضًا من أكبر القبائل السودانية، حيث يبلغ تعداد سكانها ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص، وهم يقطنون مديرية بحر الغزال ومديرية أعالى النيل. أما قبيلة النوير فتعتبر ثاني أكبر المجموعة النيلية بعد قبيلة الدينكا، فيبلغ تعداد سكانها أكثر من مليون وخمسمائة شخص، حيث توجد هذه القبيلة في فضاء جغرافى يقع أساسًا في منطقة السوباط وميورد والناصر ومحافظة اللير التى تقع في الحوض الأسفل لنهر الجبل، ويعيش سكانها علي صيد الأسمال والطيور المائية وتربية الماشية وزراعة الحبوب. وتعيش قبيلة الشلك في فضاء جغرافى يقع أساسًا في الضفة الغربية للنيل الأبيض المجاورة لبحيرة نونو والضفة الشرقية التى تمتد من كادقلى حتى التوفيقية، ويعيشون أساسًا علي الزراعة.

وتجدر الإشارة إلى أن قبائل النيليين الحاميين تنتمى معظمها إلى القبائل الرعوية، وتعد مناطقهم الأساسية في المنطقة المجاورة لأوغندا وكينيا في أقصى جنوب السودان، ومن أهم هذه القبائل نذكر قبيلة الياري واللاشقية والمندارى وفاكو وكوكو وتوبسا والتوركات وغيرها.

ويعتقد أن المجموعة السودانية نموذج للسكان الأصليون، فهم يعيشون في جنوب غرب السودان حتى النوبة، ومعظم قبائلها قبائل صغيرة متفرقة.

وهكذا نرى أن هناك مناطق كثيرة في الشرق الأوسط لا تزال تعيش أوضاعًا متأخرة نسبيًا، نظرًا للدور الذى يلعبه نظام التنمية الاقتصادية غير المتوازن، حيث أصبحت هذه الأوضاع المتدهورة تربة لتكاثر القوى القبلية. فاستمرار وجود قوة مؤثرة قوية للقبائل والعشائر في كثير من دول الشرق الأوسط لدرجة سيطرتها علي الحكم في البلاد، وتقريرها لمصير الدولة يؤثر تأثيرًا كبيرًا علي التطور السياسي والاجتماعى في الشرق الأوسط.

الفصل الثانى

نزاعات عرقية فى منطقة الشرق الأوسط

رغم تباين نسبة سكان القوميات والأقليات في دول الشرق الأوسط في الوقت الحالى، فإن دول هذه المنطقة تعتبر أساسًا دولاً متعددة الأعـراق. وقد ترتب علي هذا الأمر وجود نزاعات عرقية ومشكلات قومية باختلاف درجاتها في دول الشرق الأوسط كافة، حتى إن ثقافة النزاعات العرقية أصبحت فيما بعد من العوامل التى أدت إلى اندلاع الصراعات الدولية واضطراب الأوضاع الإقليمية. فمن أهم الصراعات القومية التى تؤثر علي منطقة الشرق الأوسط تأثيرًا كبيرًا هى الصراعات القومية بين العرب واليهود والنزاعات العرقية بين العرب والفرس (فتاريخيًا كانت هناك حملات عسكرية طويلة الأمد بين العرب والفرس، حيث شهد الجانبين فترات من الانتصار والهزيمة، فقد سبق أن أخضع كل منهما الآخر في صورة السيد والخادم، وبالتالى فالأحقاد الدفينة بين الجانبين عميقة للغاية، كما أن النزاع الذى نراه في الوقت الحالى بين إيران والدول العربية علي سلطة الحكم في عربستان، التى يطلق عليها أيضًا اسم خوتشستان والجزر الثلاث في الخليج، وتقسيم منطقة الخليج الفارسي وغيرها من المشكلات تعتبر هي الأكثر تجسيدًا للنزاعات العرقية كذلك النزاعات العرقية بين اليونان وتركيا (المتمثلة فى المشكلة القبرصية) ومشكلة القومية الكردية.

وقد اتخذت جميع حكومات دول الشرق الأوسط بعض السياسات والإجراءات محاولة بذلك تسوية المشكلات القومية. نذكر علي سبيل المثال أن الحكومة التركية سبق أن لجأت بعد تأسيس الجمهورية التركية إلى سياسة الأتركة والمتمثلة فى تبادل السكان في سبيل تسوية المشكلات العرقية، فتركيا دولة متعددة الأعراق، فأكثر من ٨٠ % من سكانها من الأتراك، أما الأقليات القومية الأخرى. فهم من الأكراد، العرب، اليونان، اليهود وغيرهم. وقد قامت الحكومة التركية بتبادل السكان مجموعة مجموعة مع اليونان في بضع سنوات بناء علي البنود المعنية باتفاقية لوزان الموقعة في عـام ١٩٢٣، حيث عاد نحو مليون وخمسمائة ألف من المهاجرين اليونانيين فى تركيا إلى اليونان بعد جهود استمرت عدة سنوات، وفى الوقت ذاته عاد نحـو خمسمائة ألف من المهاجرين الأتراك في اليونان إلى الديار في تركيا، كما استمر انتقال الكثير من الأرمن الذين عاشوا في تركيا إلى جمهورية أرمينيا التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتي الســابق. والواقع أن هذه الأعمال التهجيرية للسكان الواسعة النطاق التى أجريت من أجل تسوية المشكلات العرقية تعتبر سابقة في تاريخ الشرق الأوسط، حيث يمكن القول: إن عملية تبادل السكان تعتبر وسيلة فاعلة لتسوية النزاعات العرقية، إلا أنه من الصعب عمومًا تقبل وتنفيذ هذا الأسلوب علي نطاق واسع نظرًا للقيود الشرطية التى تقرر بناء علي عدد السكان ومساحة الأراضى وما تمتلكه من موارد مالية وثروات مادية.

وتلجأ بعض دول الشرق الأوسط إلى تطبيق سياسة التذويب بدرجات متفاوتة علي الأقليات القومية بأراضيها. نذكر علي سبيل المثال أن بعض الدول طلبت من الأقليات التخلى عن لغتهم القومية وبعض العادات التقليدية من خلال إصدار التشريعات والقوانين السياسية، أما البعض الآخر فيضع القيود

ويمارس أساليب الازدراء أثناء المعاملات السياسية، فنذكر أنها تلجأ إلى هذه الأساليب عندما يتقدم أحد أفراد الأقليات بطلب وظيفة، وذلك لكبح جماح الصفات القومية للأقليات أو محوها. وفي الحقيقة نرى أن مثل هذه السياسات التى لا تحترم حقوق الأقليات لن تستطيع تسوية المشكلات العرقية فحسب، بل علي العكس ستؤدى إلى تفاقم هذه المشكلات بصورة أكبر، وبذلك ستصبح هذه السياسات عنصرًا مهمًا يؤثر علي استقرار المجتمع وعلي النمو الاقتصادى، بل انها قد تؤدى إلى اندلاع صراعات دولية معقدة وحدوث توترات إقليمية.

المشكلة الكردية المؤرقة للعديد من الدول: إن المشكلة الكردية لا تهتم بالمصالح الشخصية لقومية تعدادها السكانى كبير ولديها تاريخ قديم وحضارة قديمة فحسب، إنما تتطرق أيضًا إلى سياسة عدد من أهم الدول فى منطقة غرب آسيا وإلى التطور الاقتصادى والاجتماعى والعلاقات الوطنية بين الدول جميعها.

والأكراد (Kurd) يرجع نسبهم إلى المريديين، وهم إحدى أقدم القوميات في غرب آسيا، ولغتهم الكردية (Kurdish) تنتمى إلى العائلة الفارسية للغة الهندوأوربية (لذلك اعتقد البعض خطاءً أن الأكراد يتحدثون لغة شمال غرب إيران). وتجدر الاشارة إلى أن الأكراد يتمركزون فى كوردستان وهى المنطقة المتاخمة لحدود ثلاث دول هى تركيا وإيران والعراق، حيث تبلغ مساحتها أربعمائة ألف كيلو متر مربع (ويرى بعض القوميين الأكراد أن مساحة ديارهم تبلغ خمسمائة ألف كيلو مير مربع)، وكردستان هى منطقة عبارة عن أجزاء من منطقة واسعة في جنوب شرق تركيا الممتدة من مدينة ديابكل إلى أرضوم، ومناطق واسعة في غرب إيران، والممتدة من أذربيجان وكردستان غربًا حتى غرب كرمان شاه ومناطق واسعة في شمال العراق

والممتدة من الخناقين وكركوك حتى الموصل وبعض المناطق في أذريجان وأرمينيا التابعة للاتحاد السوفيتى الأسبق وبعض مناطق كوبانية الموجودة بالحدود الشرقية لسوريا، فالمنطقة السكنية للأكراد والتى أطلق عليها كردستان، تقع في المنطقة المتاخمة لحدود العديد من الدول، فمعظمها بالتالى مناطق جبلية، حيث الظروف الجغرافية المعقدة ووسائل المواصلات المتردية.

فمن ناحية وجدنا أن الظروف السياسية والجغرافية الفريدة لهذه المنطقـــة جعلت من أوضاع التنمية في كردستان سواء في المجال السياسي أو الاقتصـــادى أو الثقـــافى أو الاجتمـــاعى متأخـــرة بوجه عام عن الدول المجاورة، ومن ناحية أخرى دفعت الأكراد أيضا إلى استغلال هذه الفرصة للحفـــاظ علي عـــاداتهم القومية، نـــذكر علي سبيل المثال أن اللغة الكردية لا تزال اللغة الدارجة في مناطق تجمع الأكراد، كما أن هناك العديد من الصحف والإصدارات المنشورة للأكراد، ولا تزال تعتبر ملابس الأكراد من الملابس الشائع ارتداؤها بين الرجال والنساء الأكراد في العراق وكردستان الإيرانية ومنطقة هكارى بالحدود الشرقية في تركيا.

وتعتبر القومية الكردية رابع أكبر القوميات في منطقة الشرق الأوسط وتأتى بعد القومية العربية والتركية والفارسية. وبناء علي الإحصائيات التى أجريت في أواخر الثمانينيات فقد بلغ عدد سكان الأكـــراد نحـــو عشرين مليونًا، حيث أخذ الأكراد الذين يعيشون في تركيا النصيب الأكبر من هذا الرقم، ليبلغ تعدادهم نحو تسعة مـــلايين كـــردى، أما الذين يعيشون في إيران فيبلغ تعدادهم نحو خمسة ملايين، وفي العراق يوجد نحـــو أربعة ملايين كردى، أما الجزء الآخر من سكان الأكراد فهم يعيشون في دول الجوار الأخرى، فيوجـــد في سوريا ثمانمائة ألف كردى، ويوجد في لبنان

مائة ألف كردى، ويوجد في أذربيجان، وأرمينيا والاتحاد السوفيتي السابق نحو ثلاثمائة ألف كردى[٤]. وحاليًا تجاوز عدد سكان الأكراد بالفعل العشرين مليونًا نظرًا لارتفاع معدل النمو السكانى للأكراد.

وتجدر الإشارة إلى أن الأكراد يعتنقون الدين الإسلامى، ومعظمهم تابعون إلى المذهب السنى التقليدي، إلا أن المذهب الصوفى (وهو تيار التصوف والزهد في الدين الإسلامى، وهذا المذهب استند إلى بعض آيات "القرآن الكريم"، وتأثر بالنيو أفلاطونية وأقاويل اليوجا الهندية، حيث يدعو إلى أن العالم الظاهرى هو الوجود الإلهى نفسه، وبإصلاح وتدريب الورعين يمكن أن نتوحد مع اللــه)، كان له تأثير محدود علي الأكراد، كما توجد أيضًا بضعة ملايين من الأكراد ينتمون إلى المذهب الشيعى (معظمهم يعيشون في إيران)، والأكراد الشيعة ينقسمون أساسًا إلى مذهب الإمامية الإثنى عشرية والمذهب العلاوى.

وللقومية الكردية تاريخ قديم، فالقوميون الكرديون يشعرون بالفخر لأنهم ورثة الميدية، فهم يذكرون في أناشيدهم التالى:" نحن أحفاد الميدية، وكردستان وطننا..."[٥]، والواقع أن الأكراد يجيدون كتابة الشعر، كما أنهم يتمتعون بقدرات عسكرية غير عادية، فهم بارعون للغاية في الحملات العسكرية، فقد سبق أن أسقطوا المملكة الآشورية. وفي القرن السابع الميلادى وبعد النهضة التى شهدتها الإمبراطورية العربية لم يدخل الأكراد في الدين الإسلامى فحسب، إنما أصبحت كردستان جزءًا من الإمبراطورية العربية أيضًا. ونذكر أن صلاح الدين الأيوبى الذى هزم الحملة الثالثة للصلبين بقيادة الملك الإنجليزى تشارلز الأول، وأسس الأسرة الأيوبية المشهورة في التاريخ العربى – كردى الأصل – ويعتبر أيضًا إلهًا قدسه القوميون الأكراد فى العصر الحديث. ومع نهوض الإمبراطورية العثمانية

واتساع دائرة فتوحاتها فى الخارج وعلى نطاق واسع، أصبحت كردستان أيضا منطقة تابعة للإمبراطورية العثمانية. وفي هذا الشأن نذكر أن الإمبراطورية العثمانية حظيت بتأييد زعماء عشائر الأكراد أثناء تنافس هذه الإمبراطورية مع الدولة الصفوية للفرس على الهيمنة علي غرب آسيا، لذلك حصل زعماء العشائر الكردية علي إقطاعية من الإمبراطورية كمكافأة لهم علي الوقوف بجانبها، إلا أن كردستان لم تصبح منطقة مستقلة عن الإمــبراطورية. وفي عام ١٨٤٧، توصلت هاتان الدولتان الإسلاميتان العثمانية والصفوية إلى اتفاق، بموجب هذا الإتفاق ظلت معظم أراضى كردستان تابعة للإمبراطورية العثمانية، أما الأجزاء المتبقية فوضعت تحت تصرف الفرس، وما حدث كان بمثابة التقسيم الحدودى الأول لكردستان الذى شهد عليه التاريخ. وكان الأكراد متعطشين للحرية، وتحت تأثير الأفكار القومية الأوربية في العصر الحديث، رأينا بعض الشخصيات رفيعة المستوى من العشائر الكردية ذات الكلمة المسموعة تتقدم بمطالب سياسية للحصول علي استقلال كردستان، وإقامة الدولة الكردية، وذلك في بداية القرن العشرين، ونذكر أن البند رقم ٦٢ والبند رقم ٦٤ لاتفاقية "سفير" التى وقعت عليها دول الحلفاء في مؤتمر الصلح بباريس لإعادة تقسيم العالم، نصت علي "تطبيق الأكراد لنظام الحكم الذاتى علي منطقة أرضوم بشرق آسيا التى يعيش فيها غالبية الأكراد، فوفقًا للمطالب السياسية للغالبية العظمى للأكراد بالحصول علي الاستقلال، فستقام منطقة حكم ذاتى للأكراد، كــما أن التحالف الدولى لن يعارض ضم منطقة الموصل إلى أراضى الحكم الذاتى لكردستان المستقلة". ورغم أن "معاهدة سفير" لم تر النور، نظرًا لتوقيع دول الحلفاء "اتفاقية لوزان" مع تركيا في يونيه عام ١٩٢٣، وبالتالى فشلت فكرة إقامة منطقة الحكم الذاتى في كردستان، فإن الحركات القومية للأكراد الساعية للحصول علي الاستقلال الوطنى والعدالة السياسية والاقتصادية والثقافية

ازدادت قوتها دون توقف منذ ذلك الحين، حيث استمرت أكثر من سبعين عامًا حتى وقتنا هذا.

ورغم أن الأكراد يتمركزون نسبيًا في المناطق السكنية، فإن كردستان تعرضت إلى التقسيم في فترة الحكم الاستعمارى نظرًا للظروف السياسية والجغرافية الخاصة بها. ومع استمرار استقلال دول غرب آسيا أصبح الأكراد الذين يعيشون – في دول الجوار المختلفة – أقليات في تركيا، العراق، إيران، سوريا وغيرها من الدول. رغم ذلك، فلم تغتل الأفكار القومية والمطالب السياسية الرامية إلى استقلال الأكراد.

فمنذ بداية عام ١٩١٩، استمر الأكراد في المطالبة بالاستقلال دون توقف، فبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت تركيا مركزًا للحركات القومية للأكراد، فمعظم المنشورات التثقيفية للأكراد مطبوعة في إسطنبول. وانتقل هذا المركز تدريجيًا إلى إيران في عشية الحرب العالمية الثانية، وبلغ ذروته في عام ١٩٤٥ بتأسيس جمهورية مهاباد، ثم انتقل هذا المركز ثانية إلى العراق بعد خمسينيات القرن العشرين. ورغم ما قام به الأكراد من نضال طويل الأمد وكفاح بجميع أنواعه، فإنهم في النهاية لم يستطيعوا إقامة دولتهم المستقلة.

وتفصيليًا نذكر أن الأكراد قاموا بشن انتفاضة مسلحة واسعة النطاق في تركيا فى عام ١٩٢٤، معارضين لسياسة التذويب الإجبارية التى تمارسها الحكومة عليهم. وفي بداية عام ١٩٢٥ شنت انتفاضة بقيادة الشيخ سعيد، مطالبة بتطبيق الحكم الذاتى القومى، لكن تم قمع هذه الإنتفاضة فيما بعد، وحكم علي قائد الإنتفاضة بالإعدام. وفي عام ١٩٢٧ أعلن نخبة من المثقفين الأكراد عن تأسيس حكومة كردية بجبال أراراط بتأييد ومساعدة إيران. ولم يتوقف الأكراد عن القيام بانتفاضات كبرى في جبال الأراراط، بيتلس، ديار

بكر ومنطقة بحيرة فان منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٣٢، حيث أرسلت الحكومة التركية خمسة آلاف من قواتها لقمع هذه الانتفاضة. وفي عام ١٩٣٧ قام الأكراد في إقليم درسيم بانتفاضة ثانية التى استمرت حتى عام ١٩٣٩، لذلك اضطرت الحكومة التركية إلى تطبيق نظام المراقبة العسكرية الذى دام سبع سنوات علي هذه المنطقة.

وفي عام ١٩٣٠، نظم الأكراد الذين يعيشون في المنطقة المتاخمة لتركيا وبلاد الفرس انتفاضة كبرى مما أدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين. وفي عام ١٩٤٥، تأسس الحزب الوطنى الكردى بإيران علي يد القوميين الأكراد هـــناك، وفي العام نفسه عقد أول مؤتمر تمثيلي للحزب. وفي ظل تأييد الجــيش الأحمــر الـــروسي تأسست "جمهــورية مهــاباد الكـــردية: Mahabad.Kurdish Re Public" في شمال كردستان علي يد الحزب الوطنى الكردى بإيران والأكراد الإيرانيين، وذلك في الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٤٥. إلا أنه مضى وقتً طويلاً حتى رأينا إقدام الاتحاد السوفيتي علي تحسين العلاقات مع إيران، كما وقع معها اتفاقية الاستغلال المشترك لحقول النفط في شمال إيران، وبالتالى لم يعد الاتحاد السوفيتي يقف بجانب الحركات القومية الكردية مرجحًا بذلك جميع مصالحه الشخصية.

وسرعان ما أخمدت الحكومة الإيرانية الحركات القومية الكردية التى فقدت تأييد الاتحاد السوفيتي، وبالتالى لم يمض علي الجمهورية الكردية سوى أقل من عام. ونذكر أن الأكراد قاموا بالمشاركة الإيجابية في أعمال الإطاحة بالملكية البهلوية في ظل الثورة الإيرانية الإسلامية. أما بالنسبة للحزب الوطنى الكردى، فقد أعلن عن نشاطه علي الملأ بعد فترة طويلة من نشاطه السرى، كما تقدم بطلب للحكم الذاتى للأكراد، لكـــن لم يستطع التوصل إلى اتفاق مع حكومة طهران. وفي مارس عام ١٩٧٩ هاجم الأكراد

مقر قيادة الحرس الثورى الإيرانى ومحطة الإذاعة الإيرانية، لكن الحركات الوطنية الكردية لاقت الهزيمة للمرة الثانية تحت ضغط قوات الحكومة الإيرانية. وفي شهر أغسطس من العام ذاته أعلنت الحكومة الإيرانية عن حظر نشاط الحزب الوطنى الكردى، وفي الوقت نفسه شنت هجومًا واسع النطاق علي المناطق التى يسيطر عليها هذا الحزب، حتى إنها أطلقت طائراتها لضرب فصائل العصابات والمدنيين الأكراد، ولم يقف الأكراد مكتوفى الأيدي أمام ما يحدث، إنما قاوموا ببسالة لا تلين، وبذلك كانت هناك خسائر ضخمة لدى الجانبين.

ورغم أن الأكراد في العراق يبلغ تعدادهم أربعة ملايين فقط (وهو أقل من تعدادهم في تركيا وإيران)، فإنهم يمثلون ٢٠% من الشعب العراقى، وجدير بالذكر أن الوعى القومى لدى الأكراد قوى، كما أن الكفاح المسلح لهؤلاء أكثر ضراوة وذو فترة استمرارية طويلة. وفى عام ١٩١٩ تزعم الشيخ مهاباد انتفاضة من أجل الحصول علي استقلال مناطق تجمع الأكراد وتطبيق الحكم الذاتى القومى، حيث استمرت هذه الانتفاضة حتى عام ١٩٣٠، وفي عام ١٩٢٧ قام الأكراد الذين يعتبرون نواه لقبيلة برزانى (BARZANI TRIBE) بشن انتفاضة، معارضين توسيع الحكومة المركزية لسلطاتها ونفوذها وإقامة منطقة تفتيش في أماكن تجمع الأكراد، لكن هذه الانتفاضة أخمدت. وفي عام ١٩٤٣ انتفضت قبيلة برزانى للمرة الثانية تحت قيادة مصطفى البرزانى، وذلك حتى عام ١٩٤٦، إلا أن قوات الحكومة العراقية قمعت للمرة الثانية هذه الانتفاضة. وتجدر الإشارة إلى أنه نفى ما تبقى من المشاركين في الانتفاضة إلى الأراضى الإيرانية. وقد بذل القسام جهودًا لتحسين العلاقات مع الأكراد بعد إطاحته بحكم الأسرة الملكية لفيصل في نهاية الخمسينيات، حيث أطلق سراح الأكراد المعتقلين، وسمح للأكراد

المنفيين بالعودة إلي العراق، معلنًا أن الحزب الوطني الكردي هو الحزب الشرعي (لذلك انضم هذا الحزب أيضًا إلي جبهة الوحدة الوطنية، كما سبق لهذا الحزب أن تعاون مع الحكومة العراقية)، وسمح له بإصدار صحيفته الحزبية. لكن هذه الأوضاع الجيدة لم تستمر وقتًا طويلاً فبعد التسهيلات السياسية التي قدمتها الحكومة العراقية، ازداد الوعي الوطني بالاستقلال للأكراد تدريجيًا، مما أثار قلقًا داخل الحكومة. والواقع أن تطبيق الحكومة العراقية لنظام الإصلاح الزراعي في عام ١٩٦١، مس مصالح شخصيات كردية رفيعة المستوي، مما أدي إلي تفاقم الخلافات بين الأكراد والحكومة للمرة الثانية. وفي هذا الشأن رأت الحكومة العراقية ضرورة التسوية الشاملة للمشكلة الكردية، حيث أمرت تدريجيًا بقصف المناطق السكنية لقبيلة برزاني، وفي الوقت ذاته أعلنت عن عدم شرعية الحزب الوطني الكردي مصدرة أوامر بحظره. إلا أنه كما يقال "تجري الرياح بما لا تشتهي السفن"، فهذه الإجراءات لم تعمل علي تسوية المشكلة الكردية فحسب، بل علي العكس لم يجد الأكراد خيارًا سوي الانضمام إلي صفوف المعارضة للحكومة. ومنذ عام ١٩٦١ حتي عام ١٩٧٠، كان الصراع بين الأكراد والحكومة يتجدد بين الحين والآخر، لدرجة أن الحكومة العراقية لجأت إلي استخدام مجموعة كبيرة من قواتها لتطويق القوي المسلحة للأكراد.

وفي ظل عجز الحكومة العراقية عن القضاء علي القوي المسلحة لعشائر الأكراد، دخلت الحكومة في مفاوضات مع الأكراد لعدة مرات في عام ١٩٦٣، عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٠، مما ترتب عليه توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. إلا أن أبواب نيران الحرب فتحت من جديد بسبب الخلافات الكبيرة بين الجانبين وتأثير التغيرات السياسية داخل وخارج البلاد. ففي أكتوبر عام

١٩٦٤، قدم مصطفي البرزاني مذكرة إلي الحكومة العراقية، مؤكدًا علي مطالب العشائر الكردية وهى: تطبيق الحكم الذاتي الإقليمي علي أربع محافظات يتمركز فيها الأكراد في الشمال، والإبقاء علي مائتي ألف مسلح كردي، وتعيين الأكراد بوظيفة نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء في الحكومة المركزية، وحصولهم علي ٢٥% من دخل المخصصات المالية والضرائب والنفط حسب عدد السكان، واعتبار كردستان منطقة مستقلة عند تطبيق العراق الوحدة مع الدول العربية. وبالطبع رفضت الحكومة العراقية الشروط السابقة، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات دموية كبري بين المسلحين الأكراد والحكومة العراقية القمعية استمرت عدة سنوات. وفي عام ١٩٧٠ توصلت الحكومة العراقية والأكراد إلي اتفاق بعد قيام العديد من الأطراف بدور الوساطة علي هذا الصعيد، حيث نص هذا الاتفاق علي تطبيق الأكراد للحكم الذاتي في المقاطعات التي يتمركز فيها غالبية السكان، والسماح باستمرار وجود مائة ألف مسلح من العشائر الكردية باعتبارها قوات للحدود الوطنية، وتسريح " قوات صلاح الدين" التي كونتها الأكراد. وقد وجدنا بعضًا من التعاون بين الجانبين ظهر خلال عدة سنوات لاحقة، ففي يوليو عام ١٩٧٣ انضم الحزب الوطني للأكراد إلي الجبهة التقدمية القومية للبلاد المكونة من حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي وغيره من الأحزاب. إلا أنه في عام ١٩٧٤، أعلنت الحكومة العراقية من من جانب واحد" قانون الحكم الذاتي لكردستان " وخمسة تشريعات، حيث أجبرت الأكراد علي تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة الشمالية ونشر قوات عسكرية في هذه المنطقة بموجب الخطة التي وضعتها الحكومة، حيث عزمت الحكومة علي القضاء على مسلحي العشائر الكردية، لكن الصراع المسلح تجدد مرة أخري بين الجانبين. وشهد عام ١٩٧٥ إقدام العراق على تحسين علاقاتها مع إيران، كما وقعا على اتفاقية معنية بتسوية النزاع على الحدود، ومنذ ذلك

الحين توقفـت إيران عن تأييدها للبرزاني، حيث انهزم المسلحون الأكراد الذين فقدوا التأييد الإيراني ، علي يد قوات الحكومة العراقية في النهاية، كما نفي البرزاني أيضًا إلي خارج البلاد وتوفي لظروف مرضية. وفي نهاية الثمانينيات تفاقمت تدريجيًا الخلافات بين الأكراد وحكومات الدول التي استوطنوها، فأشكال كفاح المقاومة للأكراد وأعمال العنف لم تتنوع فحسب، إنما امتد أيضًا نطاقها من كردستان إلي مناطق خارج الشرق الأوسط، فالمشكلة الكردية وغيرها من الخلافات التي ترتبت علي هذه المشكلة أثارت اهتمام المجتمع الدولي كلما زاد وهجها. وقد تطلع الاكراد إلي استغلال فرصة ما لحق بالقوات العراقية من خسائر بعد حرب الخليج في الحصول علي المزيد من الحقوق، وهو الأمر الذى جعلهم يسرعون من كفاحهم المسلح، إلا أن هذا الكفاح تعرض إلي قمع حازم علي يد الحكومة العراقية، حيث تدافعت مجموعة كبيرة من الأكراد علي الهروب من ديارهم إثر هذه الأحداث القمعية. ولم يقف المجتمع الدولى موقف المتفرج ففي شهر أغسطس عام ١٩٩٢، قامت الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء منطقة حماية للأكراد في شمال العراق، كما أرسلت قواتها إلي هذه المنطقة. وفي العام نفس أجري الأكراد العراقيون اقتراع شعبيًا، حيث اختاروا تأسيس برلمان كردي وحكومة محلية، وفي شهر أكتوبر، قرر البرلمان الكردي إقامة دولة مستقلة فيدرالية، إلا أنه لم يحظ بتأييد عام من جانب المجتمع الدولي.

ورغم أنه لم يسد جو من الوفاق والوئام فقد ظهر الصراع والخلاف بين تركيا وإيران والعراق وسوريا ودول أخري للعديد من الأسباب، حيث وصل الأمر إلي درجة اندلاع حروب كبري، فإنهم مارسوا تقريبًا دون استثناء سياسة القمع والضرب علي صعيد المشكلات السياسية مع الأكراد،

حيث اقتصر الاختلاف علي هذه السياسة في درجة وأسلوب تطبيقها لكل دولة. وكان هناك أيضًا تنسيق وتعاون مشتركان بين هذه الدول في مواجهة مسلحي المقاومة من الأكراد في بعض الأحيان، كما كانت هذه الدول تساند وتستغل الأكراد الذين يعيشون علي أراضيها من أجل تحقيق مصالحها الشخصية.

فتركيا دولة حظيت بالنصيب الأكبر من سكان الأكراد، كما يمثل السكان الأكراد غالبية سكان ست عشرة محافظة في تركيا، وبمقارنة تركيا بدول أخري نجد أن الحكومة التركية لجأت إلي سياسات هي الأكثر صرامة، فرغم تأييد الأكراد للسلطان كمال أتاتورك ووقوفهم بجانبه في القتال من أجل حماية استقلال تركيا بعد الحرب العالمية الأولي، فإن نتائج الثورة البرجوازية أضاعت عليهم حقوقهم الوطنية ومكانتهم التي يستحقونها. ومنذ ذلك الحين مارست الحكومات التركية المتعاقبة سياسة التذويب الإجباري للأكراد. فمنذ عام ١٩٢٥، أوقفت الحكومة استخدام لغة الكتابة الكردية في المدارس والمطبوعات. وفي عام ١٩٢٧، أجاز البرلمان التركي قانون تهجير بعض الأكراد من شرق تركيا إلي غربها، وقد أطلقت الحكومة التركية علي الأكراد لقب "أتراك المناطق الجبلية"، كما لم تعترف بوجود المشكلة الكردية في تركيا، حتي إن بعض المسئولين في الحكومة أنكروا علي الملأ الاختلاف بين اللغة الكردية التي تنتمي إلي اللغة الهندوأوربية واللغة التركية التي تنتمي إلي اللغة السامية، وزعموا أن "أتراك المناطق الجبلية" قد نسوا اللغة التركية نظرًا لأنهم عاشوا فترة طويلة في المناطق الجبلية. ونذكر أنه قد أطلق علي المناطق الشرقية التي يتمركز فيها الأكراد لقب "الشرق البربري: The Wild East". وفي عام ١٩٧١ قال نائب الرئيس التركي نهاد عليم: "إنه لا توجد في تركيا سوي القومية التركية، ولا توجد أية

قومية أخري، فجميع من يعيش على الأراضى التركية من مواطنين ينتمون إلي القومية التركية"(٦). وهكذا رأت الحكومة التركية أن المشكلة الكردية أصبحت تهدد الوحدة الوطنية والأمن القومي التركي، لذلك لم يكن هناك بصيص أمل فى إمكانية التوصل إلي اتفاق مع الأكراد، ففي الوقت الذي كانت تمارس فيه ضغوط سياسية قوية، كان يتم التعامل مع الأكراد الذين تجرؤوا علي معارضة تركيا، حيث كان القمع الصارم للأكراد هو الموقف الدائم الذى كانت تلجأ إليه الحكومة التركية، فنذكر أن الكثير من القوميين الأكراد وزعماء العشائر الكردية الذين قادوا الانتفاضة أرسلوا جميعًا دون إستثناء إلي المقصلة، ولم ينته الأمر عند ذلك الحد، فقد أخضعت المناطق السكنية للأكراد إلي شبه نظام للرقابة عسكرية لفترة طويلة من الزمن، كما أرسلت الحكومة الآلاف المؤلفة من قواتها ورجال الشرطة عدة مرات لتطويق مسلحي الأكراد. ومنذ حرب الخليج أرسلت الحكومة التركية مجموعة كبيرة من قواتها ورجال الشرطة لتطويق مسلحي الأكراد المناوئين للحكومة، ففي أكتوبر عام ١٩٩٢، أرسلت الحكومة أكثر من مائة وثلاثين ألفًا من قواتها لتطويق القوي المسلحة لحزب العمل الكـــردي، حيث استخدمت طائراتها ودباباتها والمدفعية وغيرها من الأسلحة الثقيلة أثناء عملية التطويق، وفي يناير عام ١٩٩٣، انتهزت قوات الحكومة التـــركية انسداد الممرات الجبلية بالثلوج الكثيفة للقضاء علي فرق العصابات الكردية، حيث أرسلت طـــائرات نفاثة وهيلكوبتر، وشنت غارة جوية كبيرة علي معسكر فرق العصابات لحزب العمل الكردي في أحد المرتفعات الموجودة بجنوب شرق تركيا، وقد لقي نحـــو مائة وخمسين عضوًا من فرقة العصابات حتفهم في هذه الغارة. وفي شهر يوليو قامت الحكومة التركية مرة أخري بعمليات تطويق كبري متطلعة إلي تسوية المشكلة الكردية بالقوة

العسكرية. أما بالنسبة إلى إيران والعراق فتعاملتا مع المشكلة الكردية بسياسة التهدئة النسبية في فترات زمنية مختلفة، فكان الأكراد يمكنهم استخدام لغتهم الوطنية (بما في ذلك داخل المدارس وفي المطبوعات) وحافظوا علي بعض عاداتهم القومية وشاركوا في إدارة الشئون الوطنية في العراق، كما سبق للأكراد أن تعاونوا مع الحكومة لمرات عدة، كما ضمت الحكومة عددًا من زعماء الأكراد إلي مجلس الوزراء، وعينتهم في مناصب وزارية، حيث وصل الأمر إلي درجة تعيين الأكراد في منصب نائب الرئيس، وذلك لبث الطمأنينة في قلوب الأكراد. وفي عام ١٩٧٤، أصدرت الحكومة العراقية "قانون الحكم الذاتي الكردي" ورغم أنه لم يلب بالكامل مطالب الحكم الذاتي للأكراد، فقد شكلت حكومة الحكم الذاتي للمنطقة الكردية، حيث أدار الأكراد بأنفسهم الشئون القومية. وفي عام ١٩٩٢ أجري أكراد العراق انتخابات البرلمان "غير الرسمية" في المناطق السكنية للأكراد، حيث نجح الحزب الوطني الكردي في هذه الانتخابات كما سبق للأكراد الإيرانيين أن عاشوا "شهر عسل" قصيرًا مع حكومة الخوميني في بداية سيطرتها علي الحكم، إلا أن الحكومتين العراقية والإيرانية كانتا أثناء التعامل مع مقاومة الأكراد أو ظهور أى سلوك يمكن أن يعرض حكمهما إلي الخطر حازمتين في قمع هؤلاء لدرجة تقشعر لها الأبدان في بعض الأحيان من وحشية ردود أفعالهما.

ورغم أن الأكراد كانوا قوة حليفة لحركة الخوميني لإسقاط الملك في الثورة الإسلامية التي شهدتها إيران، فإن الأكراد الإيرانيين لم يستطيعوا تحقيق مصالحهم الشخصية بعد الإطاحة بحكم البهلوي، بل علي العكس تعرضوا إلي ملاحقة الحكومة الجديدة لهم بالقتل لسنوات متتالية، كما أنزلت بهم خسائر فادحة. أما بالنسبة للعراق فإنها لم تكتف بإرسال مجموعة كبيرة من قواتها مجهزة بالطائرات والمدفعية والدبابات فحسب لقمع أنشطة

المتمردين الأكراد، لكنهـــا استخدمت أيضًا الأسلحة الكيماوية بما في ذلك غاز الأعصاب وغاز الخردل لعدة مرات تجاه الأكراد بمنطقة الحدود الشمالية عام ١٩٨٧، مما أدي إلي تدمير ثلاثة آلاف قرية، كما لقي الآلاف من الأكراد مصرعهم أمام الأسلحة الكيماوية(٧). أما بالنسبة إلي الأكراد السوريين فتعدادهم ليس كبيرًا، إلا أنه في المقابل اتبعت سوريا سياسة متشددة علي صعيد المشكلة الكردية، فهي لم تكتف بحل الحزب السوري الكردي ووقف أنشطة المتمردين، إنما طبقت سياسة التهجير للسكان، كما خصصت الحكومة السورية أموالاً لإقامة "منطقة عربية" في المناطق السكنية للأكراد، حيث نقلت العرب إلي هذه المنطقة، وفي الوقت ذاته وزعت الأكراد في مناطق أخري، وذلك لتمويع الطابع القومي الكردي ولمنع ظهور اتجاهات انقسامية كردية.

كما قامت الدول المعنية بتنسيق سياستها واتحدوا معًا في مواجهة القوي المعارضة الكردية. وفي هذ الشأن نذكر أنه منذ زمن بعيد وقعت تركيا معاهدة مع كل من إيران والعراق اللتين كانتا تحت السيطرة البريطانية في عام ١٩٣٧، تقتضي بوجود تعاون عسكري لمواجهة أعمال المتمردين المسلحين للعشائر الكردية في كردستان، وفي عام ١٩٨٣، توصلت تركيا والعراق إلي اتفاق يسمح لقوات الطرف الآخر بعبور الحدود لملاحقة مسلحي العشائر الكردية المتمردين، ولمحاصرة مركز أنشطة العشائر الكردية. وعقدت تركيا وإيران وسوريا اجتماعًا لوزراء الخارجية لعدة مرات بعد حرب الخليج لتنسيق مواقفهم في ظل العقوبات المفروضة علي العراق، وإقامة منطقة حماية للأكراد في العراق، حيث أكدوا علي ضرورة احترام سيادة الدولة العراقية ووحدة أراضيها ومعارضين استخدام أية ذرائع لتمزيق العراق. ففي جوهر الأمر لن تسمح هذه الدول بظهور كيان كردي مستقل في

العراق وستمنع ظهور تأثير لعبة الدومينو علي الأوضاع السياسية في هذه الدول.

صراعات وخلافات عرقية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين: تعتبر قبرص بلدًا جزيرة تبلغ مساحتها الواقعة في منطقة غرب آسيا ٩٢٥١ كيلو مترًا مربعًا فقط، وتمتاز بموقع إستراتيجي في غاية الأهمية حيث تقع على محور المياه الإقليمية الإستراتيجية للبحر الأسود وبحر إيجة وقناة السويس والبحر الأحمر، وعلي الخط الفاصل بين الشرق والغرب، وقد أطلق عليها في فترة الحكم الاستعماري البريطاني لقب "حاملة الطائرات التي لا تغرق". ويبلغ عدد سكان قبرص سبعمائة ألف قبرصي فقط، ورغم ذلك فإن الخلافات القومية في قبرص تعتبر نموذجًا فريدًا للغاية من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، فإذا ذكرنا أن لبنان تعتبر دولة تتقاسم فيها المذاهب الدينية الحكم، فإن قبرص تعتبر دولة تتقاسم فيها القوميات للحكم، فكلتاهما قد مزقتا السلطة الحاكمة في البلاد في ظل وجود فصائل جماعية متباينة، حيث يكمن الاختلاف بينهما في أن لبنان مليئة بالألوان الدينية، أما قبرص فتتسم بجذور قومية قوية.

جــذور تاريخية: بدأ اليونانيون في استيطان الجزيرة القبرصية في نحو عام ١٥٠٠ قبل الميلاد، ثم أسسوا بعض الدول المدنية. وعلي مر التاريخ حكم الرومان والبيزنطيون والعرب علي التوالي الجزيرة القبرصية، وفي نهاية القرن الثالث عشر أسرعت الدولة العثمانية بعد نهضتها من توسعاتها في الخارج، وعلي الفور انضمت قبرص إلي خريطة أراضي الدولة العثمانية. وفي نهاية القرن السادس عشر استمرت هجرة الأتراك إلي الجزيرة. ورغم أن لكل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين جذورًا ثقافية ومعتقدات دينية وأسلوبًا للحياة مختلفًا عن الآخر، فلم يحدث تضارب

جوهري في المصالح. ولا تزال القومية التركية واليونانية تحافظان علي الخصائص القومية الخاصة بهما، فالأتراك يعتنقون الدين الإسلامي ويتحدثون لغة التوجو، أما اليونانيون فيعتنقون الدين المسيحي (الأرثونكسية) ويتحدثون اللغة اليونانية، فقد عاشوا معًا في وفاق دام ثلاثمائة عام، وفي بداية القرن التاسع عشر انبثقت في الأراضي اليونانية حركات معارضة للحكم العثماني وساعية للحصول علي الاستقلال الوطني، حيث أعلنت اليونان الاستقلال عن الدولة العثمانية في عام ١٨٢١، والواقع أن استقلال اليونان أيقظ الحس الوطني عند القبارصة اليونانيين، مما دفعهم تدريجيًا للانضمام إلي حركة الأنيوسيس (ومعناها الوحدة في اللغة اليونانية) مطالبين بعودة الجزيرة القبرصية إلي اليونان. ولم يقف الحكام العثمانيون مكتوفي الأيدي أمام هذه المطالب، بل قاموا بأعمال قمع صارمة لهذه الحركة وأعدموا رئيس أساقفة الديانة الأرثونكسية لليونانيين القبارصة وبعض زعماء الطوائف اليونانية، مما أدي إلي بدء تدهور العلاقات بين اليونانيين القبارصة والأتراك القبارصة. وبعد احتلال بريطانيا لقبرص، عام ١٨٧٨، استمر اليونانيون القبارصة في كفاحهم من أجل الأنيوسيس، لكن الأتراك بذلوا قصاري جهدهم لعودة الجزيرة القبرصية إلي تركيا، مما أدي إلي تفاقم الخلافات تدريجيًا بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، مشكلة بذلك اثنين من التنظيمات الجماهيرية المعارضة. وللمرة الثانية لجأ المستعمرون البريطانيون الذين كانت لديهم نظرة بعيدة المدي إلي حيلة "فرق تسد " بهدف حماية الحكم الاستعماري، حيث دعوا إلي تشكيل حكومة حكم ذاتي للقوميتين، وذلك لاستمالة الأتراك إلي جانبهم وكبح جماح "حركة الأنيوسيس" لليونانيين في الوقت ذاته.

وقد قام الشعب اليوناني بالنضال ضد الحكم البريطاني لنيل الاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية متأثرًا بحركات الاستقلال الوطني على مستوى العالم. وتفصيليًا تذكر أن القبارصة اليونانيين أسسوا "منظمة المناضلين الوطنين القبرصية"، داعين إلي مقاومـــة الحكم البريطاني ومطالبين بضم الجزيرة القبرصية مع اليونان. أما الأتراك فقد أسسوا" منظمة المقاومة التركية"، وقاموا بتقاسم السلطة بين القوميتين التركية واليونانية. ومن المؤسف أن هاتين المنظمتين لم تستطيعا أن تتحدا ضد المستعمر البريطاني نظرًا لاختلاف دعوتهما السياسية، بل علي العكس تعمقت الخلافات بين الطائفتين التركية واليونانية بتحريض من المستعمر البريطاني، مما أدي إلي وقوع اشتباكات دموية في يونيه عام ١٩٥٦، حيث كان علي وشك اندلاع حرب أهلية في الجزيرة القبرصية.

وفي ظل دور الوساطة للأطراف المعنية، شهد عام ١٩٥٩ توقيع ممثلي الدول الثلاث من بريطانيا وتركيا واليونان وزعماء القوميتين التركية واليونانية علي " اتفاقية زيورخ لندن" وكان من بينها "الوثيقة الأساسية في شأن جمهورية قبرص" و"معاهدة التحالف للدول الثلاث اليونان وتركيا وقبرص" وغيرها من الوثائق، وقد حددت الوثائق السابق ذكرها البنيان الأساسي للسلطة الحاكمة الوطنية في قبرص بعد الاستقلال، وتوزيع السلطات علي القوميتين التركية واليونانية، كما تعهدت كل من بريطانيا واليونان وتركيا باستقلال قبرص، علي أن تحتفظ بريطانيا بسيادتها علي قواعدها العسكرية هناك، وعلى أن توجد سلطة عسكرية لليونان وتركيا في قبرص. ومما لا شك فيه أن هذه المعاهدات السابق ذكرها أدت إلى ظهور أزمة الخلافات القومية في قبرص بعد الاستقلال، خاصة أن فصل السلطة الوطنية شكل بنيانًا سياسيًا غير مستقر لتقاسم السلطات بين القوميات، كما أنه يـــؤثر

تأثيرًا عميقًا للغاية علي التطور السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لقبرص في المستقبل.

عاصفة تعديل الدستور: نص الدستور القبرصي الذي وضع بناء علي "الوثيقة الأساسية في شأن جمهورية قبرص" علي أن تتولي منصب الرئيس ونائب الرئيس شخصيات من الطائفة اليونانية والطائفة التركية علي التوالي، حيث لهما حق التصويت علي القرارات الإدارية، وعلي توزيع المقاعد في مجلس النواب بنسبة ٧ إلي ٣ بين القومية اليونانية والتركية، وأن تتكون اجتماعات الوزراء من عشرة أشخاص، كما يعين الرئيس القبرصى سبعة وزراء من القومية اليونانية، أما نائب الرئيس فيعين ثلاثة وزراء من القومية التركية. وبعد استقلال قبرص لم يتم وضع سلطات الطائفة التركية التي نص عليها الدستور موضع التنفيذ بصورة كاملة، كما أن القيادة الإدارية للقومية التركية استغلت الدستور في الحيلولة دون التصديق علي مشروعات القوانين المعنية بالشأن الدبلوماسي والمالي والتجاري وغيرها من مشروعات القوانين المهمة، مما أدي إلي تعمق الخلافات بين الطائفتين علي نحو متزايد. وفي عام ١٩٦٣ قدم الرئيس القبرصي مكاريوس اقتراحًا يقضي بإجراء ثلاثة عشر تعديلاً في الدستور متحججًا بأن تقاسم السلطة بين الطائفتين أعاق وحده السلطة. وفي واقع الأمر فإن تعديل الدستور يعني إلغاء حق التصويت للجالية التركية، وتعزيز مكانة الجالية اليونانية، وهو ما أثار معارضة قوية من جانب الجالية التركية، وبالتالي تفاقمت الخلافات أكثر بين القوميتين، وفي النهاية وقعت صدامات مسلحة واسعة النطاق في عام ١٩٦٣، وفى عام ١٩٦٧، حيث سقط عدة مئات من القتلي والجرحي من الجاليتن، حيث انتهت هذه الأحداث بحل السلطة الحاكمة المشتركة للقوميتين. ورغم

إرسال الأمم المتحدة قوات حفظ سلام إلي الجزيرة القبرصية عام ١٩٦٤، فإن الاشتباكات المسلحة بين القوميتين ظلت مستمرة. ففي يوليو عام ١٩٧٤ نفذ الحرس الوطني القبرصي انقلابًا عسكريًا بمباركة المساندة اليونانية، إلا أنه بعد خمسة أيام أرسلت تركيا قواتها إلي الجزيرة متعللة بتعهدها بحماية كيان الدولة، حيث هزمت قوات الحرس الوطني للطائفة اليونانية واحتلت الأراضي الإقليمية بشمال قبرص، والتي تمثل ٣٧% من مساحة الجزيرة، وبالتالي أصبحت هناك مواجهات عدائية بين شمال وجنوب الطائفتين التركية واليونانية. وفى ظل هذه الأحداث بدأت القوميتان – التركية واليونانية – مفاوضات ماراثونية في ظل وساطة الأمم المتحدة والدول المعنية لإنهاء الأوضاع الانقسامية، وفي ظل عمليات المفاوضات أعلنت الطائفة التركية عن تأسيس "الولايات القبرصية التركية الفيدرالية "، لإجبار القومية اليونانية علي تقديم تنازلات، كما أجازت "دستور الولايات الفيدرالية التركية"، وانتخبت رئيسًا فيدراليًا للجالية التركية، وأنشأت برلمانًا فيدراليًا. وفي حقيقة الأمر رأينا أن هذه الحالات أدت إلى حل حكومة الوحدة القبرصية، وبالتالى أصبحت هناك سلطتان حاكمتان للقوميتين. وفي الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٨٣، صدق البرلمان الفيدرالى التركى علي قرار استقلال منطقة الجالية التركية، معلنًا عن تأسيس "جمهورية شمال قبرص التركية"، وبعد ثلاثة أيام من إعلان هذا القرار صدق مجلس الأمن للأمم المتحدة علي قرار يقضى بعدم مشروعية قرار تأسيس جمهورية شمال قبرص التركية مطالبًا بإلغائه، إلا أن هذه الجمهورية قد حصلت علي مباركة التأييد التركى، حيث تبادل الجانبان إرسال السفراء في أبريل عام ١٩٨٤، وبالتالى أصبحت الخلافات بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين أكثر تعقيدًا.

ومن خلال دور الوساطة والصلح الذى قامت به الدول المعنية، عقد زعماء القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين اجتماعًا في جنيف تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة ديكويلار في الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٨٨. ورغم أن الخلافات بين الجانبين كانت كبيرة للغاية، فإنهما توصلا إلى اتفاق بشأن مسألة الإجراءات، حيث قررا إجراء مفاوضات دون أى شروط مسبقة تبدأ في الخامس عشر من سبتمبر. وفيما بعد صدق مجلس الأمن للأمم المتحدة لعدة مرات علي قرارات تدعو إلى ضرورة تسوية المشكلة القبرصية علي أساس إقامة دولة قبرصية مكونة من منطقتين أجتماعيتين متوازيتين علي الصعيد السياسي[٨]، حيث طلب مجلس الأمن من القومية التركية، القومية اليونانية اتخاذ إجراءات موثوقة والتعاون مع الأمم المتحدة لإنهاء الصراع في أسرع وقت، كما طلب من تركيا تقليص قواتها في الجزيرة القبرصية. وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من القوميتين التركية واليونانية قد اقترحتا خططًا للتسوية تعود بالفائدة علي مصالحهما الشخصية، وذلك بدرجات متفاوتة، حيث أجرى زعماء الجاليتين العديد من المفاوضات في ظل الترتيبات التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بطرس غالى ووساطة الدول المعينة، بيد أن الجانبين أصرا في النهاية علي مواقفهما الفردية، وبالتالى لم تحقق المفاوضات نجاحًا يذكر لأنها لم تستطع تسوية صراع دام ثلاثين عامًا في قبرص. ورغم أنه لا تزال هناك خلافات كبرى بين تركيا واليونان علي صعيد انسحاب القوات التركية، وتهجير الجاليات التركية من الجزيرة القبرصية، وعلى كيان الدولة القبرصية في المستقبل، وعلى تشكيل الحكومة، وعلى ضمان المجتمع الدولى لاستقلال وأمن قبرص، وعلى استيطان الجاليات التركية واليونانية بحرية وعلى الحقوق المالية وغيرها من المشكلات الكبرى، فإن الجوهر الأساسي لهذه الخلافات لا يزال يتمثل في مشكلات المصالح القومية.

الفصل الثالث

مشكلات القبائل والعشائر في منطقة الشرق الأوسط

يعرف الشرق الأوسط بأنه منطقة نزح إليها مختلف القوميات في العصور القديمة وذلك بصورة متكررة. ومن المعروف أن الظروف الطبيعية بمنطقة الشرق الأوسط سيئة للغاية، فمن خصائصها التى اشتهرت بها الجفاف والحر الشديد، وبالتالى كان يوجد صراع علي مصادر المياه والمناطق الرعوية من أجل البقاء، كما استمرت دومًا عادات الثأر بين القبائل دون انقطاع. وجدير بالذكر أنه حتى بداية هذا القرن كانت القبائل لاتزال تعتبر النسيج الأساسى لمجتمع الشرق الأوسط، حيث كان يعتقد أيضًا أن عمليات السلب والنهب سلوك مشروع بين البدو الرعويين. وفي ظل الظروف الطبيعية وحياة المجتمع الصعبة، وجدنا أنه لا يمكن تأمين أرواح وممتلكات الجميع إلا في ظل الاستعانة بحماية قوة القبيلة. وهكذا أصبحت نفوذ القبيلة وسيلة لامتداد وانتشار القوة الشخصية. لذلك لم تشهد التركيبة المجتمعية للطوائف والقبائل والعشائر ذات الأصوال والأنساب تدهورًا لفترة طويلة من الزمن في منطقة الشرق الأوسط التى تتسم بالنمو الاقتصادى البطيء، لتصبح بذلك النسيج الأساسي للمجتمع في المنطقة. ومن المعروف أن لكل قبيلة وعشيرة مناطق تقليدية تعيش بها وعادات وتقاليد وقانونًا قويًا أصبح مع الزمن متعارفًا عليه ويحترم من أجل الحفاظ علي المصالح المشتركة للقبائل والعشائر.

إن النمو السريع لاقتصاد دول الشرق الأوسط بعد الحرب أحدث تغيرًا كبيرًا في تركيبة مجتمع الشرق الأوسط، فبوجه عام نرى أن القبائل والعشائر وغيرها من أنسجة المجتمع المهمشة تعرضت إلى ضربة قوية، كما تفكك هذا النسيج بسرعة نظرًا للتطور السريع للقوة الإنتاجية وإصلاح أدوات الإنتاج التي شهدتها المنطقة. إلا أننا وجدنا أن هناك قبائل وعشائر في بعض الدول والمناطق لا تزال موجودة، ولم يقتصر الأمر علي ذلك فحسب، بل إنها لا تزال تمتلك نفوذًا قويًا، وتؤثر تأثيرًا كبيرًا علي التطور السياسي، حيث أرجع ذلك الأمر إلى حالة التدهور المستمر على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى أو إلى بعض الأسباب الاجتماعية والتاريخية والسياسية الأخرى في هذه المناطق والدول. فمن خلال مقارنتنا لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية (نذكر علي سبيل المثال معدل دخل المواطن ورفاهية المجتمع، وشروط الرعاية الصحية وغيرها) نرى أن بعض الدول الغنية في الشرق الأوسط (نذكر علي سبيل المثال دول الخليج المنتجة للنفط) لا تقل عن الدول الأوروبية التى انضمت إلى صفوف الدول المتقدمة، ونتساءل لماذا استطاعت الدول الأوربية أن تحقق نجاحًا علي صعيد مسيرة التصنيع لتنضم إلى صفوف دول المجتمع المعاصر، وفي الوقت ذاته ضمت الكثير من القبائل الجاليات داخل دولة قومية واحدة لتنجح بذلك في تحقيق التماثل الثقافي في مجتمعها، لكننا نرى النقيض علي الجانب الآخر، ففى الوقت الذى قام فيه الكثير من دول الشرق الأوسط ببناء الدولة الحديثة، أخفقت في إنهاء هذه المسيرة التاريخية التى حققتها الدول الأوربية. ولعلنا نعرف هذه الأسباب عندما نذكر أن مسيرة التصنيع والحداثة التى شهدتها الدول الأوربية تعتبر بمثابة انشطار ذاتى كبير حدث فى المجتمع مرة واحدة، فهمو نتاح مسيرة إصلاح داخلى للمجتمع بطريقة منظمة في ظل تطور القوة الإنتاجية الذاتية، فقد نجحت القبائل والعشائر المختلفة في إنهاء

مهمة التنسيق المتبادل فيما بينها في إطار اتفاق وطنى، وفي النهاية تطورت لتصبح دولة قومية موحده. لكن دول الشرق مثل دول العالم الثالث، فقد تعرضت مسيرة بناء الدولة الحديثة إلى هجمات العولمة للدولة القومية الأوربية بدرجات كبيرة، كما أن مسيرة التصنـــيع والحداثة هي الأكثر تعرضًا لهذا الهجوم نظرا لتأثير وهجوم التنمية الاقتصادية العالمية، وبالتالى افتقرت إلى وجود "قوة محركة داخلية" للقوة الإنتاجية تتناسب معها، حتى إنه يعتقد أن بعض الدول التى اعتمدت علي تصدير النفط لتصبح فاحشة الثراء خلال فترة زمنية قصيرة هى صاحبة "الحداثة المشتراه"، وهو أمر أدى إلى اختلال توازن وتطور مسيرة التحديث، وفي الوقت ذاته أصبحت هذه المسيرة غير ممهدة.

وبدراسة وملاحظة دول الشرق الأوسط سنكتشف أنه كلما كانت الدول والمناطق متدهورة اقتصاديا واجتماعيًا وثقافيًا، ازدادت قوة نفوذ القبائل والعشائر، كما أن وجودها وتناميها يقيد مسيرة التحديث لهذه الدول حتى إن بعض الدارسين الأجانب يعتقدون "أنه يمكن اعتبار **UMMA** الإسلامية" (ويقال عليها الأمة في اللغة العربية، ومعناها الشعب أو القومية) قبيلة عظمى مكونة من تحالف القبائل نظرًا؛ لأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعيش حاليًا مرحلة متخلفة إلى حد ما[٩].

ورغم أن الكتاب لا يتفقون علي هذا الرأى، فإن هناك بعض النقاط المؤكدة، تتمثل فى سرعة مسيرة التمدين في منطقة الشرق الأوسط، رغم أن هناك بعض القرى خاصة القرى النائية لا تزال تعيش في حالة متأخرة تقريبًا. ومن المؤكد أن دول الشرق الأوسط يوجد بها حاليًا نسيج قبلى وطائفى بأعداد غير متساوية، كما أن نفوذ هذه القبائل وقوتها المؤثرة متباينة أيضًا نظرًا للدور الذى لعبته التنمية الاقتصادية غير المتوازنة في المنطقة.

فلا يزال يوجد نفوذ قوى للقبائل والعشائر في بعض الدول العربية (أهمها دول الخليج). فبعد أن استولت هذه العشائر علي مقاليد سلطة الحكم وأصبحت حكامًا، لم يضعف نفوذ القبائل والعشائر، بل علي عكس عُـزز بصورة كبيرة، لذلك أصبح هذا الأمر أيضًا ميزة كبرى في التطور السياسي في الشرق الأوسط. ونرى من خلال تأثير مشكلات القبائل والطوائف والعشائر علي الأوضاع السياسية واستقرار المجتمع في المنطقة، أن المشكلات القبلية في دول الشرق الأوسط تنقسم بوجه عام إلى نوعين، النوع الأول من هذه المشكلات نراه في دول الخليج، حيث تسيطر بعض القبائل ذات النفوذ القوى في هذه الدول علي الحكم في البلاد، فحاليًا نرى أنه في الوقت الذى قامت فيه هذه القبائل بتسوية جيدة لعلاقاتها مع القبائل والعشائر الأخرى، رأيناها تنسق العلاقة بين السياسة المعاصرة وحكم العشائر وبين التنمية الاقتصادية للمجتمع ومصالح القبائل والعشائر، وبين السياسة الديمقراطية والنفوذ التقليدى للقبائل والعشائر، وبالتالى شهدت الخلافات القبائلية والعشائرية حالة من الهدوء النسبى في هذه الدول.

ومن المعروف أن شبه الجزيرة العربية تعتبر إحدى أهم مناطق تجمع القوميات الرعوية، حيث شكل البدو الرعويون الكثير من الطوائف والقبائل ما بين كبيرة وصغيرة، وذلك قبل تكوين الدولة أو ظهور الدول الحديثة. وهذه الطوائف والقبائل شكلت بدورها العديد من الإمارات. وقد تأسست الدول ذات السيادة في شبه الجزيرة العربية ودول الخليج تباعًا في الستينيات والسبعينيات بعد ما تخلصت هذه المناطق واحده تلو الأخرى من حكم الاستعمار. وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس دول الخليج لا يعنى القضاء علي نفوذ العشائر والقبائل السابقة القائمة علي صلة الأنساب ولا علي العلاقات الاجتماعية، بل علي العكس ففى الوقت الذى قام فيه زعماء العشائر والقبائل السابقون – الذين أصبحوا حكامًا للبلاد – بإصلاح أساليب حكم الطوائف

والقبائل وبقبول بعض البرامج الحديثة لحكم البلاد، رأيناهم مستمرين في تعزيز نفوذ الطوائف والقبائل لحماية حكمهم، حيث أرجع ذلك الأمر إلى مفاهيم العشائر والقبائل الراسخة عندهم وخصائص المجتمع الديني.

تعتبر السعودية مثالاً نموذجيًا علي تطبيق الشرق الأوسط لحكم العشائر، حيث أوضح اسمها (الذى يرجع أصله إلى إحدى العشائر ذات النفوذ القوية في شبه الجزيرة العربية) خصائص هذا الحكم، ويقال إن عشيرة آل سعود هم أقوى أسلاف قبيلة عنزة الذين ينسبون إلى أحد أقدم الأجداد العرب، ففى نحو عام ١٧٤٠، تحالف محمد بن آل سعود مع ابن عبد الوهاب (مؤسس المذهب الوهابى)، وأسسا معًا الدولة السعودية لتحكمها عشائر آل سعود والمذهب الديني الوهابى، وهى دولة لا تفصل الدين عن السياسة في حكمها.

وتجدر الإشارة إلى أن صراع القبائل والمذاهب الدينية ألحق بحكم أسرة آل سعود خسائر فادحة، كما أسقط الدولة السعودية مرتين. وفي بداية القرن العشرين استعاد مؤسس الدولة الملكية السعودية الحديثة ابن آل سعود مدينة الرياض، كما استمر في إخضاع معظم مناطق شبه الجزيرة العربية، وفي عام ١٩٣٢ أطلق عليها رسميًا اسم "المملكة العربية السعودية". ولم يكتف ابن آل سعود بالاستعانة بالنفوذ الدينية للمذهب الوهابى لتوسيع دائرة نفوذه وتعزيز حكمة، إنما لجأ إلى مصاهرة القبائل الأخرى باعتباره أسلوبًا للتحالف معها (*وقد تزوج ابن آل سعود بأكثر من ثلاثمائة امرأة، معظمهن بنات زعماء القبائل الرعوية في شبه الجزيرة العربية*)، وبذلك حصل علي ولاء هذه القبائل لعشيرة آل سعود. ومن المعروف أن عشيرة آل سعود هى العشيرة الحاكمة للمملكة العربية السعودية، وفي الوقت الحالى يوجد نحو مائتي أمير معينين في مناصب مهمة بالقطاع الحكومى، حيث امتد نفوذهم إلى القطاعات المركزية والمحافظات المحلية، لتشكل بذلك شبكة بطون

تسيطر فيها العشائر علي الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن أفراد الأسرة المالكة أعدادهم هائلة بصورة فوضوية، كما أن أبناء المحظيات كثيرون. والواقع أن صراع الفئات داخل الأسر المالكة دائمًا ما تصاحبه أطياف معقدة من القبائل والعشائر المتباينة. وحاليًا نرى أنه فضلاً عن فرع عبد الرحمن ذى المكانة الشرعية في عشيرة آل سعود (وهو والد الملك عبد العزيز) فهناك فروع أخرى تلعب دورًا مهمًا تتمثل في فرع الكبير وهو أحد الإخوة الكبار لوالد الملك عبد العزيز وأحفاد الأمير آل سعود الكبير الثاني عشر علي مر تاريخ آل سعود، وفرع جداعين وفرع عبد اللــه تراس، وهذان الفرعان هما في الأصل الشقيقان الأصغران لجد الملك عبد العزيز، فرع الحسنية ولهذا الفرع تاريخ طويل في عشيرة آل سعود، فهم أحفاد الشقيق الأصغر محمد بن آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، كما أن الأمير عبد اللــه التاسع عشر لعشيرة آل سعود ترجع أصوله التاريخية إلى هذا الفرع[١٠].

أما بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فتعتبر أيضًا مثالاً نموذجيًا إلى حد ما، وهى عبارة عن اتحاد فيدرالى مكون من سبع إمارات، وقبل استقلالها عام ١٩٧١، كانت عبارة عن إمارة أبو ظبى وإمارة دبى الشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفجيرة، كما كان تحكمها علي التوالى قبيلة ياس (كما تترجم أيضًا إلى بنى ياس)، منصور وهاشم وبوعلي والشارقة ونعيم وغيرها من الاتحادات القبلية. ونذكر أن معظم من في قبيلة ياس أصولهم بدوية، وفي أواسط القرن الثامن عشر، قام بعضهم بتحــويل أبو ظبي إلي مركز لجمع اللؤلؤ وصيد الأسماك، وتعتبر عشيرة بوفرح أحد أفرع هذه القبيلة وذات النفوذ الأكبر، فالحاكم الحالي للإمارات العربية المتحدة ينتمي إلي هذه القبيلة[١١]. وهكذا الحال نراها في باقي دول الخليج، فنذكر علي سبيل المثال أنه في بداية القرن الثامن عشر كانت عشيرة الصباح

الحاكمة في الكويت بدوية أيضًا، وفي عام ١٧٥٦ أصبح زعيم عشيرة الصباح بهاء بن جبير رئيس بلدية الكويت، وقد استمرت هـذه الأوضاع لأكثر من قرنين من الزمان، وفي الوقت الحالي يعتبر أحمد جبير المنتمي إلى قبيلة الصباح الأمير الثالث عشر الذى يحكم الكويت. أما بالنسبة إلي قبيلة آل سعيد الحاكمة في عمان، فكانت تستوطن في الأصل ضامر وهى من الأراضي العمانية، ويرجع نسبها إلي قبيلة الأزد القبلية القحطانية، وهي أحد فروع التي تحالفت مع قبيلة شنوة، وبعد أن أصبحت قبيلة آل سعيد حاكمة لعمان استعانت بتأسيس حكومة محلية وبرلمان وغيرها من الإصلاحات السياسية في إضعاف نفوذ القبائل الأخري وتعزيز حكمها. وبالنسبة إلي قبيلة آل ثاني الحاكمة في قطر فيرجع نسبها إلي مضر بن تميم. ونذكر أن حاكم البحرين ينتمى إلى قبيلة آل خليفة، وهي قبيلة نزحت إلي قطر والبحرين في بداية القرن الثامن عشر نهايته.

وبوجه عام نري أن الأوضاع السياسية لدول الخليج تحت حكم العشائر لا تزال مستقرة إلي حد ما حاليًا، إلا أن هناك أزمات متوارية، فقد صاحب هذا الحكم أيضًا عنصر إقطاعي كبير تقريبًا، نظرًا لأن حكم العشائر في دول الخليج مبني علي أساس عشائري وقبلي يضع علاقات الأنساب في المقام الأول، وبالطبع لم ينسجم هذا الأمر مع التطور السياسى للدولة الحـديثة، وفي النهاية يحتاج هذا الحكم إلي أن يمر بمرحلة سياسية ديمقراطية بمشاركة شعبية، وإلي أن يطبق نظام تداول السلطات لتصبح فيه الإدارة مدنية. والواقع أن التوجه نحو التطور السياسي سيقرر ما إذا كانت ستظهر الإصلاحات السياسية في دول الخليج عاجلاً أم آجلاً. وحاليًا نري أن دول الخليج قادرة علي الإستمرار في حماية حكم العشائر والحفاظ علي استقرار المجتمع، نظرًا لأن الجماعات الحاكمة لجأت إلي استغلال فكرة سيطرة الدين

الإسلامي علي الناس، وفي الوقت ذاته اهتمت بتطوير الاقتصاد وتحسين مستوي معيشة الشعب، وعملت علي أن يتمتع الشعب بالرفاهية وذلك دون أن نتطرق إلى الحديث عن الأسباب الرئيسية للتدهور النسبي للقوة الإنتاجية وثقافة الشعوب فى هذه الدول، كما أجرت أيضًا بعض الإصلاحات السياسية واتبعت بعض الأنظمة الديمقراطية للطبقة البرجوازية بدرجات متفاوتة (نذكر علي سبيل المثال تشكيلها لمجلس الوزراء ووضع التشريعات وتأسيس مجلس الشوري وغيره) وذلك تلبية لمطالب الجماهير الشعبية بالمشاركة السياسية وإجراء الإصلاحات ولتهدئة الخلافات الداخلية.

أما بالنسبة إلي مشكلات القبائل والعشائر في الصومال واليمن والسودان وغيرها من الدول، فتنتمي إلي النوع الآخر من المشكلات. فالخلافات القبلية والعشائرية في هذه الدولة تتسم بالحدة تقريبًا، كما أن الصراعات الدموية تحدث بين الحين والآخر، وهو أمر لا يسفر عن وقوع اضطرابات سياسية وفوضى اجتماعية فحسب، إنما يؤدي إلي حل الحكومة في بعض الدول، معرضًا حكم وأمن الدول السيادية إلي الخطر لتصبح مشكلة كبري تؤثر علي التطور السياسي والاجتماعي.

وإذا تحدثنا عن الصومال في هذا الشأن، فنذكر أن تعداد سكانها يبلغ نحـــو ستة ملايين شخص، ومعظمم من الصوماليين الذين ينتمون إلي الأصوال الحامية، وينقسمون في الأصل إلي قبيلتين كبيرتين هي الصومال والساب، وجدير بالذكر أن قبيلة الصومال هي الأكثر تعدادًا للسكان، حيث يمثلون ٨٠% من سكان الصومال، وينقسمون أساسًا إلي أربع عشائر كبري هي الدارود، الهاوية، الدير، الإسحاق، أما قبيلة الساب فتنقسم أساسًا إلي عشيرتين كبيرتين هما ديجل والروحالوين، ويتفرع من هذه العشائر الست عشرات القبائل والطوائف[١٢]. وقد حافظت الصومال دومًا علي التركيبة

السياسية التي" يتوازن فيها نفوذ القبائل" في واقع الأمر بعد استقلالها عام ١٩٦٠، وبعد استعادة سياد برى الحكم في عام ١٩٦٩ من خلال الإصلاحات السياسية التي قام بها كان لا يزال يحافظ علي تركيبة سياسية "تتوازن فيها نفوذ القبائل". ومن المعروف أن سياد بري الذي عين رئيسًا للصومال ورئيسًا للبرلمان الوزاري، هو أحد أفراد عشيرة المريحان لقبيلة الدارود. وفي منتصف الثمانينيات أضعفت التغيرات التي شهدتها الصومال في الداخل والخارج من حكم سياد بري الذي سعي إلى تعزيز حكمه من خلال عزل شخصيات القبائل الأخري، وتوظيف أفراد من قبيلته وعشيرته في الحزب والحكومة والجيش والشرطة وغيرها من المناصب المهمة، فثلثا المناصب المهمة في الحكومة كانت من نصيب أفراد عشيرة المريحان، ليصبح هذا الأمر من أهم أسباب اندلاع الحرب الأهلية الصومالية في نهاية المطاف. ففي شهر مايو ١٩٨٨ شنت قبيلة الإسحاق بشمال الصومال أولاً حرب عصابات مناوئة للحكومة، وتأسست "الحركة القومية الصومالية" علي يد هذه القبيلة، ثم شنت هجومًا جويًا علي هرجسة وغيرها من المناطق. وفي نهاية عام ١٩٨٨ أثارت قبيلة الدارود التي ينتمي إليها سياد بري أيضًا الفتن من الجنوب إلي الشمال. ورغم أن انتفاضة قبيلة الهاوية جاءت متأخرة تقريبًا، فإن تطوراتها كانت سريعة، ففي عام ١٩٩٠ أسست "مجلس الاتحاد الصومالي"، كما شنت قتالاً مسلحًا واسع النطاق. وفي يناير من هذا العام شن مسلحو مجلس الاتحاد الصومالي هجومًا علي مقديشيو، حيث أسقط السلطة الحاكمة لسياد برى وأسسوا حكومة مؤقتة، لكن السلطة الحاكمة لقبيلة الهاوية لم تكن لديها أيضًا القوة الكافية لإخضاع القبائل الأخري، لذلك بدأ القتال من أجل الصراع علي الحكم بين قبيلة الإسحاق وقبيلة الدارود من جانب قبيلة الهاوية، مما أدي في النهاية إلي تأسيس جمهورية الصومال علي يد قبيلة الإسحاق في شمال البلاد، أما عشيرة الدارود

فتسيطر علي الجنوب، كما ظلت لعشيرة الهاوية نفوذ قوية في وسط الصومال كما كان في السابق، لتتشكل بذلك تركيبة سياسية لقبائل منفصلة. وقد أعقب ذلك وقوع انقسامات أيضًا داخل قبيلة الهاوية التي كانت تسيطر علي وسط الصومال والعاصمة، ليسفر ذلك الانقسام ظهور فصيلتين الأولي بزعامة عيديد رئيس مجلس الاتحاد الصومالي، والثانية بزعامة مهدي الرئيس المؤقت، وقد وقع إطلاق نار بين الجانبين بين الحين والآخر من أجل الصراع علي الحكم، لتتحول العاصمة مقديشيو إلي ساحة من الخراب والدمار في كل مكان تقع عليه العين وسط نيران الحرب. ففي شهرى نوفمبر وديسمبر فقط من عام ١٩٩١، لقي أكثر من عشرين ألف شخص مصرعهم في مقديشيو وسط نيران الحرب، كما جرح أكثر من ثمانية آلاف شخص، وبلغ عدد اللاجئين عشرات الآلاف. وفي نهاية عام ١٩٩٢، أرسلت الأمم المتحدة قوات حفظ سلام لتقديم مساعدات إنسانية للصومال، إلا أنه نظرًا لأسباب كثيرة لم تستطع قوات حفظ السلام تهدئة الصراع الناجم عن فوضي الحرب في الصومال فحسب، بل علي العكس زاد الأمر سوءًا. وفي مارس عام ١٩٩٥، اضطرت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلي الانسحاب الشامل من الصومال. وهكذا نرى أن الأوضاع في الصومال أصبحت أكثر اضطرابًا، فمن المحتمل وقوع صراعات جديدة بين العشائر في أي وقت.

كذلك ينطبق الحال علي اليمن الذي يقع في جنوب شبه الجزيرة العربية، فهناك يوجد الكثير من القبائل، حيث تعتبر قبيلة حاشد وبكيل من أقوي القبائل في اليمن، كما تعتبر عشيرة الأحمر وسيف من أكبر العشائر نفوذًا في هاتين القبيلتين علي التوالي. وقد سبق تقسيم جنوب اليمن قبل الاستقلال إلي أكثر من عشرين إمارة متفاوتة المساحات ما بين كبيرة وصغيرة، من بينهما سبع عشرة إمارة تنتمي إلي دولة عدن الحامية. وقد

كانت هذه الإمارات تحت حكم وسيطرة قبائل مختلفة، كما أصبح نفوذ القبائل نفوذًا محليًا داخل نطاق نفوذ الحكم البريطاني الاستعماري، وعندما نناقش حقيقة وجود هذه القبائل بهذا الكم الهائل، نذكر أن رئيس الجمهورية اليمنية (شمال اليمن) سبق أن أصدر قانونًا رقم ١ المعني بمشكلات القبائل حيث نص علي تأسيس مجلس للإمارات في كل قبيلة يتكون من أمراء القبائل وعلى تأسيس مجلس للإمارات في كل محافظة مكون من مجموعة الإمارات المنتخبة، وأعضاء مجلس الإمارات لكل محافظة، وإقامة المجلس الأعلي للإمارات في كل محافظة[١٣]، حيث كانت تهدف قرارات الحكومة اليمنية إلي ترسيخ حكمها من خلال تعزيز نفوذ القبائل، لكنها كانت تحمي أيضًا في الحقيقة النسيج القبلي المتدهور. وقد ألمح الرئيس اليمني في لقاء صحفي مع صحيفة المجلة التي نشرت في أكتوبر عام ١٩٨٦، حيث سأل عن مدي تحول اليمن من مجتمع قبلي إلي دولة، وهل سيستطيع أن يوحد اليمن صفوف القبائل الكثيرة في صورة قبيلة واحدة؟ فأجاب قائلاً: إن بلادنا تعتبر فقط جزءًا من قبيلة، ونحن الشعب اليمني منحدرون من كل هذه القبائل، "فنحن جميعًا شعب قبلي:We are all tribesmen " كل مدننا والقري الريفية قبائل، كما أن أعضاء المؤسسات الحكومية قبليون[١٤]. ورغم إقامة اليمن " للدولة الحديثة" من الظاهر، وتشابه الشكل التنظيمي للمؤسسات الحكومية في اليمن مع نظيره في الدول الحديثة الأخري، والتفكك التدريجي أيضًا للنسيج القبلي تماشيًا مع النمو الاقتصادي، فإن العادات القبلية المتأصلة لا تزال تؤثر بعمق شديد علي تطور الحياة السياسية والاجتماعية باليمن.

وكان شهر مايو عام ١٩٩٤، شاهدًا علي اندلاع الحرب الأهلية اليمنية، حيث أرجعت أسبابها والتي اتسمت بالتعقيد إلي الخلافات الأيديولوجية القديمة بين الفئات الحاكمة في جنوب وشمال اليمن والصراع أيضًا علي السلطة

بين الأحزاب المختلفة، وعدم اكتمال مسيرة الوحدة (فلم يستطع اليمن إقامة مؤسسة حكومية وتكوين جيش ووضع نظام مصرفي للعملة موحد) وغيرها من الأسباب، والأكثر من ذلك وجود رواسب من الصراع القبلي. وتجدر الإشارة إلي أنه بعد إجراء الانتخابات في اليمن عام ١٩٩٣، ظهرت ثلاثة أنواع من النفوذ كبري لعبت دورًا مهمًا علي الساحة السياسية لليمن نذكرها كالتالي المجلس الوطني للشعب، ويعتبر هذا الحزب جبهة مكونة من اتحاد التحالفات القبلية، ورئيس هذا الحزب هو الرئيس اليمني صالح (ينتمي إلي قبيلة حاشد) ممثلاً عن النفوذ اليمنية في الشمال، والحزب الاشتراكي ورئيسه هو زعيم الجنوب ويدعي علي سالم البيض، حيث طبق "الديمقراطية الاشتراكية" التي تفصل السياسة عن الدين، وذلك عندما حكم جنوب اليمن، وحزب الإصلاح وزعيمه هو رئيس البرلمان اليمني عبد اللـــه الأحمر، وهو شيخ اتحاد قبيلة الحاشد، ويشبه هذا الحزب بعض تحالفات القبائل، كما يسيطر علي النفوذ الدينية المتحفظة. وقد لعب حزب الإصلاح دورًا مهمًا في إشعال نار الحرب الأهلية، حيث كان يهدفا إلي أن يشتبك الشمال والجنوب في الحرب وأن يتكبد كلا الجانبين الخسائر ليجد نفسه في النهاية القوة الوحيدة المؤهلة للسيطرة علي الحكم[١٥]. وقد عانى اليمن الذي كان يخطو السنة الرابعة في طريق الوحدة من كوارث ضخمة علي يد الحرب الأهلية. وفي ضوء إحصائيات غير مكتملة وجدنا أن اليمـــن خسر خمسمائة دبابة وثلاثمائة عربة مصفحة وأربعمائة مدفع وعشرين طائرة، كما لقي نحو ثلاثين ألفًا من الضباط والأفراد حتفهم أثناء الحرب، وتجاوز عدد المدنيين الذين توفوا متأثرين بجروحهم العشرة آلاف شخص[١٦]، وفي ظل الحرب التي استمرت أكثر من شهرين تعـــرضت أيضًا معظم البنية التحتية لشمال وجنوب اليمن مثل المطارات ومصانع تكرير النفط ومحطات الكهرباء ومساكن المدنيين إلي دمار شديد. ومن المعروف أن اليمن يعتبر في الأصل أحد أفقر

الدول في العالم، وقد ذكر بناء علي التقرير الإحصائي للمجلس الاقتصادي لغرب أسيا أن الديون الخارجية لليمن والتي يبلغ عدد سكانها ١٣ مليونًا عام ١٩٩٤ بلغت نحو من ٧ إلي ٩ مليارات دولار أمريكي، حيث بلغ العجز المالي نحو ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، وهكذا نجد أن هذه الحرب وضعت هذه الدولة الفقيرة في موقف أصعب.

أما السودان، فقد أزهقتها هي أيضًا المشكلات العرقية (الأجناس) والقبلية، فحتي الآن لم تتم تسوية هذه المشكلات وتجدر الإشارة إلي أن جنوب السودان سبق أن ورط السودان في حرب أهلية دامت سبعة عشر عامًا. فكانت مشكلة جنوب السودان نتيجة لخلافات كثيرة، تمثلت في وجود مشكلات تاريخية خلفها الحكم الاستعماري والاختلافات العرقية والخلافات القبلية والاختلافات الدينية وتدهور القوة الانتاجية للمجتمع وتباين الثقافات وغيرها من الأسباب الكثيرة. وعلي مر التاريخ نري أن بعض الخلافات بين جنوب السودان وشماله ترجع إلي التباين العرقي والخصومات القبلية. فأثناء فتوحات الإمبراطورية العربية في الخارج في القرون الوسطي هاجرت مجموعة كبيرة من العرب إلي السودان، وتجدر الإشارة إلي أن السودانيين (نشير هنا إلي شمال السودان) لم يدخلوا في الدين الإسلامي فحسب، إنما سرعان ما سرت دماء العروبة في أجسادهم. وقد استغلت حكومة الاستعمار الخلافات بين شمال وجنوب السودان ولجأت إلي سياسة فرق تسد، فالحواجز الصناعية التي أقامتها إدارة الاستعمار بين الشمال والجنوب أوجدت جوًا من الخلاف والصراع بينهما، حيث تحول جنوب السودان إلي "منطقة محظورة " فمنع دخول أهل الشمال السودانيين خاصة الأئمة المسلمين والشخصيات السياسية المؤثرة والمفكرين إلي السودان، وتقرر أن تصبح اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية لجنوب السودان (اللغة الرسمية لشمال السودان

هي اللغة العربية)، كما تقرر أن يصبح يوم الأحد الإجازة الأسبوعية لأهل الجنوب (أما يوم الجمعة فهو الإجازة الأسبوعية لأهل الشمال)، كما نالت الأعمال التبشيرية للديانة المسيحية حماية وتشجيع إدارة الاستعمار. ومع مرور الزمن بدأ الفارق يتسع بين الشمال والجنوب، وبالتالى تفاقمت الخلافات بينهما فسكان جنوب السودان يعتنقون أساسًا الديانة المسيحية والديانات البدائية (أكثر من ٥٠% من سكان السودان يعتنقون الدين الإسلامي)، كما رأينا في الجنوب توغل فكرة المجتمع القبلي وتدهور الثقافة والتدني الشديد للقوة الإنتاجية. وفي مواجهة حركات التحرير الوطنية الناشطة في السودان، وبعد الحرب العالمية الثانية حرضت السلطة الحاكمة للاستعمار البريطاني شخصيات رفيعة المستوي ومحنكين سياسيين في جنوب السودان إلي التقدم بطلب تقسيم الحكم بين الشمال والجنوب، وفي عام ١٩٤٧ أعلنت الحكومة البريطانية عن منحها جنوب السودان حق تقرير المصير. وفي فبراير من عام ١٩٥٣ توصلت بريطانيا ومصر إلي اتفاق يقضي بإنهاء الوصاية البريطانية المصرية علي السودان، ورغم انسحاب القوات البريطانية في السودان فيما بعد، فإن خلافات الشمال والجنوب لم تنته. فيري أهل الشمال أن أهل الجنوب لم يحققوا أية إسهامات تذكر للسودان، فرغم امتلاك جنوب السودان لثروات وفيرة، فإن نسبة الدخل القومي من هذه الثروات لا تذكر. وتجدر الإشارة إلي أن أهل جنوب السودان لم يشاركوا في انتفاضة المهدي عام ١٨٨٠، ولم يشاركوا فى ساحات القتال لحماية السودان من هجوم العدوان البريطاني المصري في عام ١٨٩٨، كما لم يشاركوا في الانتفاضة المسلحة لنيل الاستقلال الوطني عام ١٩٢٤ بيد أنهم شاركوا فقط في الثورة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وقبل هذه الفترة كان أهل الجنوب دائمًا في صف البريطانيين. أما بالنسبة إلي أهل الشمال فهم يشعرون دائمًا بالفخر تجاه الثقافة العربية نظرًا، لأن كثيرًا منهم

عرب أو أفارقة سرت في أجسادهم الدماء العربية منذ زمن بعيد، وعلي الجانب الآخر يري أهل الجنوب أن أهل الشمال شياطين أجانب فهم يرفضون حكم أهل الشمال، ليس ذلك فحسب إنما يرفضون أيضًا فكرة العروبة، بل علي العكس يرغبون في تعزيز ثقافة السود(١٧)، ففي أغسطس من عام ١٩٥٥ قامت قوات الجنوب المرابطة في المديرية الإستوائية بانقلاب عسكري حاصلة علي تأييد سكان الجنوب، وفي أعقاب ذلك أرسلت الحكومة السودانية علي الفور قواتها لقمع هذا الانقلاب، حيث ذبح الكثير من الآلاف المؤلفة من أهل الجنوب، وانتقلت قوات التمرد العسكري واحدة تلو الأخري إلي الحدود الجنـوبية ودول الجوار لمتابعة الصراع المسلح، وبذلك ظهرت الحرب الأهلية التي دامت سبعة عشر عامًا في السودان. وبحلول عام ١٩٧٢ توصل أخيرًا ممثلو جنوب وشمال السودان في أديس أبابا إلي اتفاقية لإنهاء الحرب الأهلية وذلك من خلال مفاوضات عديدة أجراها الجانبان، لكـن قضية جنوب السودان تدهورت مرة ثانية بعد حلول الثمانينيات نظرًا لتدخلات القوي الخارجية، وظهور أخطاء في سياسة الحكومة مسفرًا عن ذلك اضطرابات حادة في الأوضاع الداخلية للسودان. ففي شهر مارس عام ١٩٨٧ ذبح نحـو ألف شخص من قبيلة الدبكة بإقليم دارفور علي يد المليشيات المتمردة وعلى يد مسحلي قوات الحكومة، كما قتل في شهر أغسطس أكثر من ثلاثمائة شخص بإقليم جنينة(١٨)، وفي يناير عام ١٩٨٩، وقعت اشتباكات دموية قبلية في جنوب السودان، حيث فقد مائتان وخمسون شخصًا حياتهم من جراء ذلك، ودمرت أكثر من خمسين قرية، ولم يتوقف نهر الدم عند هذا الحد، بل رأينا أنه في شهر مايو من العام نفسه وقعت صراعات مسلحة بين عرب إقليم دارفور وبعض القبائل الرعوية، مما أسفر عن وفاة أربعمائة وثلاثة وخمسين، شخصًا وجرح مائة وثلاثة وعشرين آخرين(١٩). وهكذا نري أن الأوضاع الداخلية المضطربة والصراعات القبلية

المتكررة تسببت في تشرد أكثر من خمسمائة ألف لاجئ سوداني[٢٠]، كما شهد عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٩، وقوع اثنين من الانقلابات العسكرية، فبعد تسلم السلطة الحاكمة العسكرية لمقاليد الحكم قامت بحل اللجنة العليا للبلاد والبرلمان ومجلس الوزراء وغيرها من الحكومات المحلية، وأوقفت العمل بالدستور المؤقت الذي وضع عام ١٩٨٥، وعقد اجتماع وطني للحوار السلمي لتهدئة الأوضاع الداخلية المضطربة، لكـن في الـوقت ذاته أعلنت أيضًا أن الشريعة الإسلامية (ترجمتها الصوتية في اللغة العربية هي "Al-Sharyah"، وهي عبارة عن مجموعة من القواعد الدينية مصدرها الأساسي القرآن الكريم والحديث النبوي، كما تأثرت بالعادات الاجتماعية لدولة الخلافة العربية) هي المصدر الأساسي للتشريعات في السودان. ومما لا شك فيه أن هذه التصرفات صعبت من مسيرة تسوية الخلافات القبلية والصلح الوطني في السودان بصورة أكبر، نظرًا لأن معظم سكان الجنوب يعتنقون الديانات البدائية والدين المسيحي، ولا تزال الخصومات القبلية مستمرة قرابة العامين، ففي شهر سبتمبر عام ١٩٩٣، وقعت الكثير من الاشتباكات القبلية في إقليم كردفان، حيث أسفر الصراع فقط بين قبيلة الزيدية وقبيلة عمران بسبب خلافات زوجية عن مأساة وفاة مائة وثمانية أشخاص وجرح خمسين شخصًا[٢١].

الفصل الرابع

تأثير المشكلات القومية والقبلية على منطقة الشرق الأوسط

إن وجود القبائل والعشائر يدل علي استمرار تأخر التطور الاجتماعي في هذه المناطق. والواقع أن الدول السيادية تمنح أفرادها حقوق المواطنة وتحمي مصالحهم السياسية والاقتصادية وتضع أسسًا لولاء المواطن للدولة، إلا أنه مما لا شك فيه أن وجود النزعة القبلية والعشائرية في دول الشرق الأوسط يضعف في المستقبل ولاء المواطن للدولة، نظرًا لأن القبائل والعشائر تطلب أولاً من أفرادها الحفاظ علي الولاء لقبائلهم وعشائرهم وحماية وتطويع مصالح القبيلة والعشيرة التي ينتمون إليها، وهكذا سيحل الولاء للقبيلة أو للعشيرة بدلاً عن ولاء المواطن للوطن، كما ستضع مصلحة القبيلة والعشيرة فوق مصالح الوطن، وهو أمر ليس في صالح الوحدة الوطنية فحسب، إنما يقود دومًا الخلافات والخصومات القبلية والعشائرية إلي طريق الاشتباكات الدموية والحروب. والواقع أن القبائل والعشائر بوجه عام تتسم بطابع إقطاعي قوي، كما أنها منغلقة ومتحفظة سياسيًا، وتعوق مسيرة التحديث للدولة. أما بالنسبة إلي تفاقم الخلافات القومية فهي تعوق خطي الدول القومية نحو الوحدة، وتؤثر علي استقرار الدول القومية الموحدة. لذلك نري أن تأثير الخلافات القومية ومشكلات القبائل والعشائر علي مجتمع الشرق الأوسط لا يقتصر على تأثيرها على الأوضاع السياسية الحالية فحسب، إنما سوف تؤثر تأثير كبيرًا علي تأسيس وتطوير الدول القومية

الموحدة في الشرق الأوسط وعلي الاقتصاد القومي وإقامة السوق المشترك وعلى العلاقات بين الدول والأوضاع السياسية الإقليمية. ويمكننا تلخيص هذا التأثير إلي عدة جوانب مهمة وهي كالتالي:

أولا: إن المواجهات العنيفة وتفاقم الخلافات بين القوميات والقبائل والعشائر المختلفة دائمًا ما يهددان، بدرجة معينة، وحدة الدولة والأراضي الإقليمية وغيرها من مصالح الأمن القومي واستقرار الأوضاع السياسية. وفي هذا الشأن يمكننا أن نري أن السودان لم تعمل علي تسوية الصراعات والخلافات العرقية والقبلية بعد الحرب الأهلية التي استمرت سبعة عشر عامًا، مخلفة بذلك مشكلة في غاية التعقيد وهي مشكلة جنوب السودان، فمسألة تحقيق الوحدة الوطنية فى السودان سوف تحتاج من هذه الدولة العمل في طريق متاعبه لا تنتهي. أما بالنسبة إلي المواجهات العنيفة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك فقد سبق أن تمخض عنها وقوع اشتباكات مسلحة واسعة النطاق لعدة مرات في الستينيات، ثم أعقب ذلك تأسيس جمهورية شمال قبرص التركية وإضعاف سلطات الحكومة المركزية، وحتي الآن لا تزال التركيبة السياسية القائمة علي الفصل بين السلطات العرقية موجودة. وهكذا نري أن قبرص لا تزال لم تتخلص من مخاطر التقسيم. أما التناوب المتكرر للسلطة الحاكمة في العراق في عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨، وسقوط السلطة الحاكمة للبهلوي في إيران ذو صلة بمشاركة القوى الكردية المعارضة للحكومة، كما أن الحرب الأهلية الصومالية التي بدأت في نهاية الثمانينيات وغيرها من الحروب الأهلية دليل علي تفاقم الخلافات العرقية والقبلية. ولفترة طويلة من الزمن لم تتم تسوية الخلافات القومية والقبلية مما جعلها من أهم الأسباب المعنية باضطرابات المجتمعات الوطنية وعدم استقرار الأوضاع السياسية.

وتجدر الإشارة إلي أن المشكلة الكردية كانت أكثر تأثيرًا وأوسع شمولاً في ظل الكثير من الخلافات القومية والمشكلات القبلية في الشرق الأوسط، وكما ذكرنا في السابق أن مساحة كردستان تبلغ ٤٠٠ ألف كيلو متر مربع، هي الآن موضوعة تحت تصرف تركيا (١٩ ألفًا وأربعمائة كيلو متر مربع) إيران (اثني عشر ألفًا وخمسمائة كيلو متر مربع) والعراق (سبعة آلاف ومائتا كيلو مترٍ مربع) وغيرها من الدول[٢٢]. ومن خلال المطالب السياسية التي تقدم بها القوميون الأكراد من مختلف المناطق ومختلف الفصائل نري أنه يمكن تقسيمها إلي ثلاثة مطالب رئيسية وهي كالتالي:

١- المطالبة بتحرير القومية الكردية وإقامة دولة كردية مستقلة (واعتبار حزب العمال الكردي التركي الممثل الرئيسي لهذه الدولة).

٢- المطالبة بتطبيق الحكم الذاتي في المناطق المأهولة بالسكان الأكراد، والحصول علي المزيد من الحقوق السياسية والديمقراطية السياسية بما في ذلك إدارة الدولة من خلال تحقيق مشاركة الحكومة، وفي الوقت ذاته التمتع بالمزيد من المصالح الإقتصادية والاجتماعية، (أهمها اعتبار الحزب الديمقراطي الكردي في العراق ممثلاً عنهم في هذا الأمر).

٣- المطالبة بالتمتع بمكانة وحقوق سياسية متساوية مثل مواطني الدولة، والمشاركة العادلة في الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأعمال المجتمعية، وتنمية المناطق السكنية المأهولة بالسكان الأكراد وإلغاء الفوارق مع المناطق الأخري المتقدمة نسبيًا، كما طالبت بحرية استخدام اللغة القومية والحفاظ علي التقاليد القومية (وجود صفة تمثيلية عريضة للأكراد في الدول جميعها، لرفع

تقرير حول المطالب الأساسية لغالبية الأكراد). وتجدر الإشارة إلي أن المطلب الثالث للقوميين الأكراد يجسد مصالح غالبية الأكراد، كما يعتبر من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تتمتع بها الأقليات أو القوميات ذات الكيان المهمش فهي مطالب معقولة، كما أن حكومات الدول المعنية لن تعارضه علناً، فبعض الدول استجابت بالفعل أو تستعد لتلبية هذا المطلب بدرجات متفاوتة في بعض المجالات، ومن الناحية الموضوعية نذكر أن الاستجابة لهذا المطلب العادل لن يعرض وحده أمن الدولة إلي الخطر فحسب، بل علي العكس يساعد أيضًا علي تضامن القوميات وانصهارها في بوتقة واحدة، ويعود بالفائدة علي استقرار المجتمع والتنمية الاقتصادية، إلا أنه لا تزال بعض الدول غير قادرة علي تلبية هذا المطلب المعقول نظرًا لأسباب تاريخية واجتماعية متعددة، خاصة أن الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في كردستان متأخرة عن المناطق الأخري بصورة كبيرة، حيث يعتبر هذا الأمر أحد الأسباب المهمة لبقاء المشكلة الكردية دون تسوية لفترة طويلة، أما بالنسبة للمطلب الثاني فينبغي أن يوضع موضع التحليل نظرًا لاختلاف الظروف الواقعية لكل دولة، فهو يطالب بالعدالة السياسية ونمو الاقتصاد وتقليص الفوارق وغيرها من النقاط المعقولة، وفي الوقت نفسه يتضمن أيضًا عناصر يمكن أن تستغلها القوى المناوئة للحكومة علي صعيد المشاركة السياسية، والمطالبة بالمشاركة في حكم الدولة، لذلك نري أن هذا المطلب أصبح في بعض الدول خطرًا كامنًا علي وحدة الدولة وسلامة أراضيها والأمن القومي، إلا أن بعض الدول الأخري تجد فيه محاولة لتسوية مسألة الحكم الذاتي

الكردي من خلال تعاون الحكومة مع العشائر الكردية (نذكر علي سبيل المثال في هذا الشأن العراق). وبالنسبة إلي المطلب الأول فكل حكومات الدول المعنية تقريبًا تري دون استثناء أنه مطلب انفصالي، فإذا تم تطبيقه فهذا يعني تغيير التركيبة السياسية للمنطقة في المستقبل، فسوف تتخلي الدول المعنية عن الأراضي الإقليمية بمساحات غير متساوية تبدأ من بضع عشرة ألف لتصل إلي أكثر من مائة ألف كيلو متر مربع، وهو الأمر الذي سيترتب عليه أيضًا تقسيم الدول في المستقبل (خاصة أن هذه الأوضاع نراها بوضوح أكثر في تركيا، ونذكر في هذا الشأن أن تعداد الأكراد في تركيا يصل إلي نحو عشرة ملايين شخص، وهم يمثلون غالبية السكان في ست عشرة محافظة، وتصل مساحة المنطقة المأهولة بالأكراد إلي مائتي ألف كيلو متر مربع) إن وجود هذه الفكرة وامتلاك قوة مسلحة كبيرة يعتبر في حد ذاته تهديدًا مباشرًا للأمن القومي واستقرار المجتمع، كما أنه ذو تأثير نموذجي علي الأقليات الأخري ونفوذ المذاهب الدينية الأخري، ويثير الحركات الانفصالية الأخري، ومن الواضح أن هذه تعتبر مشكلة لا تجرؤ أية حكومة، الاستخفاف بها.

ثانيا: إن الصراعات القومية والقبلية المستمرة لفترة طويلة من الزمن أثرت علي النمو الطبيعي للاقتصاد والمجتمع، حيث تكبدت الدول المعنية الكثير من الخسائر الاقتصادية الضخمة علي يد هذا الصراع، فالدول التي تعاني من الخلافات القبلية والعشائرية الحادة في منطقة الشرق الأوسط دائمًا ما تعتبر دولاً متأخرة نسبيًا علي صعيد النمو الاقتصادي، والدليل علي ذلك أن السودان والصومال واليمن تعتبر حاليًا من أفقر الدول في منطقة الشرق

الأوسط، فالصراعات القومية والحروب القبلية طويلة الأمد استنفزت بشكل مباشر الثروات الوطنية للدول المعنية، نذكر علي سبيل المثال أنه بغض النظر عمـــا تقوم به حكومات الدول المعنية من أعمال القمع والتطويق للقوي المسلحة الكردية أو أنشطة المقاومة التي يمارسها المسلحون الأكراد المناهضون للحكومة، فإن كلا الجانبين قد استنفذ موارده المالية والمادية والبشرية، فقد ترتب علي انتهاك العراق عام ١٩٧٤، لاتفاقية الحكم الذاتي التي توصلت إليها مع الأكراد وقوع اشتباكات مسلحة بين قوات الحكومة العراقية والمسلحين الأكراد، حيث استنفذت الحرب التي استمرت أكثر من عام ٤ مليارات دولار أمريكي وتوفي أكثر من عشرة آلاف جندي متأثرين بجراحهم[٢٣]، كما سجلت أيضًا قوات الحكومة التركية ومسلحو حزب العمل الكردي رقمًا قياسيًا على صعيد الصراع الدموي الذي دام نحـــو عشر سنوات، حيث لقي نحـــو عشرة ألف شخص مصرعهم[٢٤]، ففي كل مرة يندلع الصراع المسلح، فهذا يعنى كارثة بالنسبة لسكان هذه المنطقة وغيرها من المناطق السكنية، فالقري تسوّي بالأرض والحقول الزراعية تدمر، أما البشر والماشية فيتعرضون إما للموت وإما للتشرد، فخلال بضع عـــشر سنـــة أسفرت عمليات القمع والتطويق الشاملة في كل مرة إلي تشريد وتهجير عشرات الآلاف من الأكراد. فنذكـــر أن العراق دمرت أكثر من ثلاثة آلاف قرية للأكراد عام ١٩٨٧، أثناء قمعها للقوة المسلحة الكردية المعارضة للحكومة، وبعد حرب الخليج أدت أعمال قمع العراق للمسلحين المتمردين من الأكراد إلي الهروب الكبير لعشرات الآلاف من الأكراد (حيث ذكرت بعض التقارير أن عدد اللاجئين بلغ أكثر من مليون شخص). أما بالنسبة لصـــراع العشائر في الصومال والحرب الأهلية في السودان، فقد أدت إلي تشرد أكثر من عشرة آلاف لاجئ صومالي، وعشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين عن وطنهم، فضلاً عما أسفر عنه هذا الصراع من

خسائر اقتصادية مباشرة. ومن الملاحظ أن تفاقم الخلافات القومية والقبلية أدي أيضًا إلي بناء جدار فاصل بين المناطق السكنية للقوميات والقبائل المختلفة، فهذا الجدار الفاصل بين هذه المناطق يضع أوضاع التنمية الاقتصادية غير المتوازنة الموجودة أصلاً في هذه المناطق في مأزق أكثر خطورة، حيث وسع تدريجيًا الفوارق بين الجانبين، كما صعب الأمر أكثر علي تكوين تكتلات اقتصادية مشتركة للقوميات. وفي هذا الشأن نذكر علي سبيل المثال أن جنوب السودان يعتبر من المناطق السكنية التي توجد فيها معظم القبائل، لذلك كان من الملحوظ أن تنمية منطقة الجنوب جاء متأخرًا عن منطقة الشمال. كما نري أن الجزيرة القبرصية التي لا تتعدي مساحتها سوي أكثر من تسعة آلاف كيلو متر مربع، تلك المساحة الصغيرة لم تحل دون وجود هذا الفارق، فالتنمية الاقتصادية والمجتمعية والثقافية في المنطقة السكنية للجاليات التركية متأخرة عن المناطق السكنية للجالية اليونانية، فهي تعتمد بدرجة كبيرة علي المساعدات التركية. أما في كردستان، فرغم امتلاكها ثروات وفيرة، فإن التنمية في هذه المنطقة متأخرة كثيرًا عن المناطق المجاورة.

وبالإضافة إلي ذلك، نري أن المشكلة الكردية ذات صلة وثيقة بالنمو الاقتصادي في دول الجوار. وتجدر الإشارة إلي أن منطقة كردستان تمتلك جميع أنواع الثروات الطبيعية، ففيها مصادر مياه كافية، حيث يمر نهر دجلة، ثالث أكبر نهر في منطقة الشرق الأوسط (طوله نحو ١٩٥٠ كيلو مترًا) بالأراضي الباكستانية، كما تبلغ مساحة بحيرة فان المشهورة داخل أراضيها ٣٧٣٨ كيلو مترًا مكعبًا، وفي هذه المنطقة قامت الدول المعنية بإنشاء محطات كهرومائية، وغيرها من منشآت الري المهمة، وبالإضافة إلي ذلك فإن كردستان تمتلك ثروات نفطية وفيرة، ومن بين هذه الثروات نذكر

حقل بترول كركوك وهو الأشهر، وتجدر الإشارة إلي أن احتياطي هذا الحقل يبلغ أكثر من ٢ مليار طن (وهو الآن يعتبر من أهم المناطق الإنتاجية للنفط في العراق، حيث يمثل الإنتاج اليومي منه حوالي ثلث إنتاج الدولة)، كما أن منطقة بطمان، وهي المنطقة الإنتاجية الوحيدة للنفط في تركيا، توجد أيضًا في كردستان ولم نتوقف عن الحديث في هذا الشأن، فكردستان تمتلك ثروات عديدة أخري فهناك منجم حديد عالي المستوي بالقرب من ديفرك، ومنجم الليجينت بعربستان وغيرها من الثروات الكثيرة. وفي ضوء هذه الظروف الجيدة أنشأت تركيا والعراق في هذه المنطقة الكثير من أنابيب نقل النفط المهمة، لتقدم خدمات مباشرة إلي الإنتاج الصناعي وبناء الاقتصاد القومي لهاتين الدولتين. أما بالنسبة إلي سكان الأكراد الكثيرين فهم ثروة بشرية لا يمكن إغفالها. فعلى الرغم من أن تنمية وإعمار المنطقة الكردستانية تحتاج إلي أموال طائلة وتكنولجيا متطورة، فإننا لا نستطيع أن نحيد عن دور الأكراد الذين يعيشون جيلاً بعد جيل في تلك المنطقة. وهكذا نري أن كردستان تمتلك ثروات مهمة ذات صلة بالتنمية الاقتصادية لدول الجوار المعنية، مما جعل المشكلة الكردية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمصالح الاقتصادية في هذه الدول. ونذكر أنه في حالة استقلال كردستان فهذا يعني أن الدول المعنية ستفقد هذه المصالح لدرجة أن هذا الأمر بالنسبة لبعض الدول يضعف بصورة كبيرة القوة الشاملة للدولة. والواقع أن عدم تسوية المشكلة الكردية لفترة طويلة من الزمن لم يؤثر علي النمو الاقتصادي للدول المعنية فحسب (إن تدهور وعدم استقرار الأوضاع في هذه المنطقة سوف يؤثر أيضًا علي الأمل فى استخراج واستغلال الدول المعنية للثروات السابق ذكرها، لدرجة أنه أثر علي تطور الإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية)، إلا أنه ذو تأثير أخطر علي التنمية الاقتصادية والمجتمعية في كردستان.

ثالثًا: إن المشكلات القومية والقبلية لم تؤثر علي العلاقات بين الدول فحسب، إنما أصبحت في بعض الأحيان ذريعة لتدخلات القوى الأجنبية. وفي هذا الشأن نذكر أن تعدد الأعراق في منطقة الشرق الأوسط أو تقسيم قومية معينة لتسكن في مناطق ودول مختلفة - لتصبح بذلك حالة خاصة - ربطت المشكلات القومية بالعلاقات بين الدول، ليصبح هذا الأمر أحد العناصر المهمة المؤثرة علي علاقات الدول المعنية. وفي هذا الشأن نذكر أن الصراع والنزاع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين لم يخلق جوًا من الاضطرابات طويلة الأمد للأوضاع الداخلية في الجزيرة القبرصية فحسب، إنما أدي إلي توتر شديد في العلاقات بين تركيا واليونان نظرًا لمساندة كل دولة لأنصارها في الجزيرة. كما أن المشكلة الكردية لم تؤثر علي العلاقات بين دول الجوار فحسب، إنما أثرت علي الأنظمة الاجتماعية في بعض الدول الأوربيـــة. ورغـــم أن كردستان وضعت تحت تصرف إدارة دول مختلفة، فإن القوميين الأكراد لن يعترفوا أبدًا بهذا التقسيم السياسي. ورغم أن وسائل المواصلات في كردستان غير ممهدة، فمعظمها مناطق جبلية، فإن مسلحو الفصائل الكردية استغلوا هذه الفرصة وتحركوا بحرية في المنطقة الكردستانية الموزعة بين الدول المختلفة، ففي كل مرة يتعرض مسلحي فرق العصابات الكردية إلي قمع أو تطويق من قبل حكومة الدولة التي يعيشون علي أراضيها أو عندما يصبح موقفهم العسكري ضعيفًا أثناء قيـــامهم بالانتفاضة أو بأعمال المقاومة ينتقلون بسهولة من مواقعهم في هذه الدولة إلي المناطق الكردية بالدول الأخري، لدرجة أن هناك بعض المسلحين الأكراد أقدموا علي إنشاء مركز لأنشطتهم في مناطق كردية بالدول الأخري، ثم يعودون مرة أخري إلي هذه الدول للدخول في قتال مسلح وممارسة الأعمال المناهضة للحكومة. كما أن هناك بعض المنظمات السياسية الكردية المؤثرة إما أسست معظمها تقريبًا مراكز لنشاطها في الدول الأجنبية أو

حصلت علي شتي أنواع المساندة بما في ذلك الأسلحة المقدمة إليها من القوي الأجنبية (نذكر علي سبيل المثال حزب العمال الكردي التركي والحزب الديمقراطي الكردي في إيران والعراق، تحالف محبو الوطن الكردي في العراق وحزب اللــه الكردي) ويعتبر هذا الأمر أحد الأسباب المهمة التي جعلت هذه المنظمات قادرة علي التمسك لفترة طويلة من الزمن بنضالها المسلح، ومن المحتم أن "الأنشطة العابرة للدول" للمسلحين الأكراد أثارت استياء حكومات الدول المعنية لتؤثر بذلك علي العلاقات بين هذه الدول. ومن جانب آخر نري أنه في بعض الأحيان تلجأ بعض الدول أيضًا إلي استغلال فصائل المعارضة الكردية في الدولة الأخري مقدمة لها شتي أنواع المساعدات لتقوم بأعمال مناهضة للحكومة، وذلك لتحقيق هدف سياسي ما، وبالتالي يترتب علي ذلك تدهور في علاقات الدولتين، وأحيانًا أيضًا تضحي الدولتان بمصالحهما مع الأكراد في سبيل تحسين العلاقات بين هاتين الدولتين، وذلك إما بالتنسيق وإما بالتحالف لقمع الأكراد. وبذلك أصبحت المشكلة الكردية عاملاً حساسًا للغاية يؤثر في العلاقات بين الدول.

وفي ظل الحرب العراقية الإيرانية سبق أن ساندت الحكومة الإيرانية النفوذ الكردى المعارض للحكومة في ضرب العراق. وفي هذا الشأن نذكر أن إيران حرضت الحزب الديمقراطي الكردي وتحالف محبي الوطن الكردي في العراق علي تدمير أنابيب نقل النفط والطريق السريع اللذين يمتدان من العراق باتجاه تركيا[٢٥]. فقد لجأت إيران إلي ذلك لتدمير خط المواصلات اللوجيستي في العراق ولتخريب تجارة النفط التي تحتل مكانة في غاية الأهمية في الاقتصاد الوطني العراقي. وبعد حرب الخليج استغلت كل من تركيا وإيران فرصة ضعف العراق، وقامتا بعبور خطوط الحدود العراقية عدة مرات لضرب وحصار المسلحين الأكراد المعارضين لحكومة بلادهم. وفي هذا الشأن نذكر أنه في شهرى أغسطس وأكتوبر من عام ١٩٩١،

وشهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٩٢، دخلت قوات الحكومة التركية الحدود العراقية عدة مرات وتغلغلت مسافة تقدر بتسعة عشر مترًا، وضربت مسلحى حزب العمال الكردى جوآ وبرًا، أما إيران فقد أرسلت مرارًا قواتها إلى الحدود العراقية للإطاحة بالمسلحين الأكراد المعارضين للحكومة في شهر يناير عام ١٩٩٢، وفي شهر أبريل ومايو عام[٢٦] ١٩٩٣، وفي ظل هذه الأحداث أعربت العراق مرارًا عن احتجاجها علي هذا الأمر، وتقدمت بشكوى إلى جامعة الدول العربية، مناشدة الجامعة باتخاذ الإجراءات لحماية الأمن القومى العربي.

أما بالنسبة إلى قوة المعارضة الكردية فقد قامت أيضًا بتوسيع دائرة نشاطها خارج منطقة الشرق الأوسط لجذب اهتمام المزيد من البشر إلى المشكلة الكردية. وفي هذا الشأن نذكر أنه منذ التسعينيات قامت العناصر الإنفصالية الكردية مرارًا بأحداث دموية في أوروبا. ففي شهر يونيه عام ١٩٩٣ فقط قام حزب العمل الكردى والمسلحون المناهضون للحكومة بأعمال عنف عديدة في أوربا، كما وقعت في مدينة هامبورغ وبرلين وشتوتجارت وفرانكفورت الألمانية وغيرها من المناطق أحداث عنف، حيث هاجمت عناصر مسلحة كردية المؤسسات التركية في هذه المناطق. وشهدت مدينة ميونخ هجوم واحتلال هذه العناصر لمقر القنصلية التركية في هذه البلدة، حيث اعتقلوا عشرة من الموظفين كرهائن، مستغلين هذا الحدث في مطالبة الحكومة التركية بالوقف الفورى للحرب علي الأكراد. وشهدت مدينة بون السويسرية وقوع اشتباك دموى مع رجال الشرطة أثناء مظاهرة أمام باب السفارة التركية، وقد تعرضت القنصلية التركية فى مارسيليا الفرنسية إلى نفس المصير، حيث اعتقل أيضًا جزء من موظفيها بوصفهم كرهائن، وفي ليون وقع هجوم علي مكتب شركات الطيران التركى، وهكذا نرى أن سلسلة أحداث العنف التى ارتكبتها العناصر المسلحة الكردية لم تؤثر على المشكلة

الكردية وعلي استقرار دول الجوار وعلي العلاقات بين الدول فحسب، إنما امتد تأثيرها أيضًا إلي استقرار المجتمع خارج منطقة الشرق الأوسط، لتصبح إحدى القضايا المهمة التى جذبت اهتمام المجتمع الدولى.

والواقع أن عدم تسوية المشكلات القومية والقبلية لفترة طويلة من الزمن أسفرت عن تدخلات عديدة للقوىالخارجية في المنطقة. فى أغسطس عام ١٩٩٢ قامت الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة بإنشاء منطقة حماية للأكراد في شمال العراق، كما أحيلت المشكلة القبرصية مرارًا إلى الأمم المتحدة، أما صراع القبائل في الصومال فقد أدى إلى تدخل قوات حفظ السلام بزعامة الولايات المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩٢، لكننا نرى بوجه أن تدخل دول الغرب بزعامة الولايات المتحدة كان من منطلق تحقيق المصالح الشخصية لهذه الدول، لذلك لم تستطع هذه التدخلات تسوية الخلافات القومية والصراع القبلى في منطقة الشرق الأوسط، بل علي العكس زادت هذه المشكلات تعقيدًا علي يد التدخل الأجنبى.

الهوامش

(١) وفقا "لصحيفة الشعب الصينية" الصادرة في ٣٠ أبريل عام ١٩٩٣.

(٢) الكاتب البريطاني سيرجمان، "الأعراق في أفريقيا"، مطبعة كوميرسيل ١٩٨٢، ص٣٥ وص ٣٦.

(٣) بانغ تشي دينغ ، "السودان" ، بدار نشر المعاجم ١٩٨٥، ص ١٣.

(٤) أنطواني هيمان، "كردستان المغلقة "، مركز واشنطن لأبحاث الأمن والصراع ١٩٨٨، ص٤.

توجد دومًا آراء مختلفة حول الإحصائيات المعنية بعدد سكان الأكراد ومساحة كردستان، فهناك فروق في إحصائيات السكان الأكثر من عدة ملايين. ولعل من أهم الأسباب التى أسفرت عن وجود هذه الحالة ترجع إلى أن القضية الكردية تتطرق إلى المصالح السياسية والاقتصادية لكثير من الدول، فالدول المعينة لديها إحصائيات دقيقة، وإعلانها عن الأرقام الإحصائية المعنية بسكان الأكراد من عدمه يتوقف على مصالحها الشخصية ، فلديها الكثير من الأرقام الإحصائية التى تبين أن تعداد سكان الأكراد يبلغ من خمسة عشر مليون نسمة إلى أكثر من عشرين مليون نسمة، كذلك الحال بالنسبة إلى مساحة كردستان فهناك آراء مختلفة بشأنها.

(٥) سيتين بيلر "الأكراد عامل غير مستقر بالخليج" ، دار نشر توبوينت اللندنية ١٩٨٤ ، ص ٢٠.

(٦) نفس الهامش رقم ٤ ص ٨.

(٧) طالع "المعارف العالمية" العدد السابع الصادر عام ١٩٩١ ص ١٧ .

(٨) انظر قرار رقم ٧١٦ الذى أجازه مجلس الأمن في الأول من أكتوبر عام ١٩٩١، وأيضًا "التقارير الإخبارية لوكالة شين خوا" الصادرة في يوم الثالث عشر والرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٩١.

(٩) فيلب سكلى، كتاب "قبائل الشرق الأوسط وتكوين الدولة"، للشركة البريطانية المحدودة للنشر ريس تاو ١٩٩١ ، ص ١٣٤.

(١٠) ليوننغ أن ويخوا، "دراسات حول النظام السياسى لدول الخليج الحديثة"، صفحة رقم ٧٧، لدار نشر العلوم الاجتماعية الصينية ١٩٩٤.

(١١) دونالد هولى (بريطانى) ، "دولة الإمارات العربية المتحدة"، دار نشر شعب بكين ١٩٧٨، من ص ٢٧٣ حتى ص ٢٧٥،.

(١٢) طالع "الكتاب السنوى للمعارف العالمية" لعام ١٩٩١/١٩٩٠ ، لدار نشر المعارف العالمية طبعة عام ١٩٩١.

(١٣) سلطان أحمد عمر، صفحة "تطور المجتمع اليمنى" ، لدار نشر الشعب ببكين طبعة عام ١٩٧٥ ، ص٢٢٧.

(١٤) انظر إلى "الجريدة الأسبوعية" للمجلة الصادرة في السعودية العدد ٣٤٧ ، من ص١٥ حتى ص١٨ ، والعدد الخاص من ١ إلى ٧ أكتوبر عام ١٩٨٦.

(١٥) انظر "صحيفة الأهرام" المصرية الصادرة في ١٨ مايو عام ١٩٩٤.

(١٦) نقلاً عن وكالة شين خو بالكويت في ١٩ مايو عام ١٩٩٤

(١٧) "حالة من عدم الونام تسود جنوب السودان وشماله"، وأيضًا المجلة الفرنسية الفصلية "الأوضاع الحالية فى أفريقيا" عدد رقم ٢ لعام ١٩٦٣.

(١٨) "سجل الأحداث في غرب آسيا وأفريقيا" عام ١٩٨٧ صفحة رقم ٧٣، حررها معهد أبحاث غرب أسيا وأفريقيا.

(١٩) نقلاً عن وكالة شين خوا من الخرطوم في ٢٤ مايوم عام ١٩٨٩.

(٢٠) طالع "التقارير الإخبارية لوكالة شين خوا" الصادرة في ٤ أبريل عام ١٩٩٣.

(٢١) نقلاً عن وكالة شين خوا من الخرطوم في ٢٩ يوليو عام ١٩٩٣.

(٢٢) مجلة "السياسة الدولية" عدد أبريل لعام ١٩٩٤، ص ١٩٣، التابعة لمركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، صادرة عن دار نشر مصر والأهرام.

(٢٣) وفقًا لتقرير "صحيفة موند" الفرنسية الصادر في ١٦ ديسمبر عام ١٩٩١.

(٢٤) نقلاً عن وكالة أنباء الصين الجديدة الصادرة في ٧ فبراير عام ١٩٩٤

(٢٥) اقتبس من (Elusive KurDishtan) ص١٧.

(٢٦) مقتبسة من "السياسة الدولية" من ص ١٩٥ حتى ص ٣٩٦. .

الباب السابـع

خلافات دينية معقدة

الفصل الأول

أهم الديانات والمذاهب ومصادرها التاريخية فى منطقة الشرق الأوسط

يعتبر الدين الإسلامي والمسيحي واليهودي من أهم الديانات في منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة التى تعتبر مهدًا لهذه الديانات الثلاث. وفي الوقت الحالي يعتبر الدين الإسلامي من أكبر الديانات في هذه المنطقة، فتسعين بالمائة من سكان الشرق الأوسط مسلمون، والواقع أن الديانة اليهودية والمسيحية والإسلامية القديمة استمرت وليدة في منطقة الشرق الأوسط فهي لم تظهر مصادفة، حيث نجد أن لها استمرارية عبر تطور التاريخ، فلا يمكن الفصل عمدًا بين تطور التاريخ واستمرارية هذه الأديان، كما توغلت وتوسعت هذه الأديان عبر التطور الثقافي على نحو لا يمكن الفصل بينهما أيضًا. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات النصية للمواد الوثائقية التاريخية الكثيرة والأبحاث التي أجريت على الديانات القائمة تدل بوضوح على وجود علاقات لجذور تاريخية متشابكة بين هذه الديانات الثلاث، فهي في المصادر الثقافية تعتبر منحدرة من أصل واحد، ويعود تاريخها إلي الحضـــارة الآسيوية القديمة. وتعتبر الديانة اليهودية إحدي أقدم الديانات في العالم، ظهرت قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام. وجدير بالذكر أن الكتب القديمة وسجلات اليهود لم تستفد بصورة كاملة من الموهبة الإبداعية لليهود فحسب، إنما اقتبست ونقلت عن ثقافة قوميات وصلت إلى درجة عالية في التحضر. وبناء على ما ذكر في السجلات التاريخية فإن " المخطوطة الأصلية للتوراة "

ظهرت في فترة الملك داود (ما بين عام ١٠٠٠ قبل الميلاد إلى عام ٩٦١ قبل الميلاد)[١]، أما نصوص " كتاب التوراة " التى تناقلتها الألسنة فمن تأليف حاخامات اليهود في القرن السادس قبل الميلاد حتي القرن الرابع قبل الميلاد. وفي أواسط القرن التاسع عشر أثبتت الدراسات الأثرية العديدة لبلاد الرافدين أن الكثير من أحداث قصص " الكتاب المقدس" حتى الكثير من القصص المكتملة ترجع إلى حكايات خرافية وثقافية وشعبية متنوعة للسوماريين قديمًا. نذكر على سبيل المثال أن قصة آدم وحواء الموجودة في "سفرالتكوين" أصلها قصة خرافية للسومارين القدماء، إلا أن قصة الطوفان التى تعكس عادات القبائل الرعوية للسوماريين انبثـقت من "شريعة حمورابي " التى ظهرت قبل الكتاب المقدس بألف عام[٢].

إن الديانة اليهودية والمسيحية والإسلامية تعتبر من الديانات المقدسة (وتسمى أيضًا بالديانات السماوية). ويعتبر الدين الإسلامي والمسيحي من الديانات العالمية، ويختلف عنهما في ذلك الدين اليهودي الذى لم ينتشـر سوي بين اليهود فقط، إلا أنه تعمد أن يطلق علي نفسه اسم الدين اليهودي. وتجدر الإشارة إلى أن المذاهب والعقائد الأساسية للدين اليهودي تتمثل في الإيمان بأن الرب (كذلك يترجم إلى ياهوه) هو"الإله الواحد" وأن اليهود هم أبناء الرب المختارين، ويعتقد أن المذاهب والقوانين اليهودية من وحي الرب قدمها لمعتنقيه عن طريق النبي موسي، أما الحكم السماوي الذى يساعد الإله والرب فقد حرم الوثنية، وبذلك سوف ينال من يؤمن بالرب الأرض الموعودة، ويمكن للمعتنقين الذين يتبعون نصوص "الكتاب المقـدس" ("التوراة") و" التلمود" أن يتمتعوا بسعادة أبدية في الحياة الدنيا والديانة اليهودية تشبه الديانات الأخرى، فهي تتضمن الكثير من النصوص المعنية بالقوانين والشعائر الدينية، نذكر على سبيل المثال الصلاة والصوم والختان

وعدم تناول الأشياء غير النظيفة أو التعامل معها (مثل لحم الخنزير) كما تقام الشعائر الدينية لأعياد اليهود مثل يوم الدين يوم الحساب ورأس السنة اليهودية ويوم السبت. وتجدر الإشارة إلى أن الحبر ليس فقط حاخامًا يهوديًا، إنما هو أيضًا معلم شريعة وقاضٍ من ديني، وذو مكانة مرموقة. أما بالنسبة إلي الديانة المسيحية فكانت لا تزال مذهبًا في الديانة اليهودية في القرن الأول الميلادي وهو الهلنستية اليهودية. وقد ورثت الديانة المسيحية الكتب المقدسة للدين اليهودي، لتصبح هذه الكتب الجزء الأول من " الكتاب المقدس " للمسيحية وهو " العهد القديم "، أما العهد الجديد فهو الجزء الآخر للكتاب المقدس للدين المسيحي. ولم ينته الحديث في هذا الشأن فالشكل التنظيمي للدين المسيحي الذى يتمثل في الكنيسة وشعائر الصلاة التى تتضمن الصلاة والترانيم وقراءة الكتاب المقدس والوعظ هى أيضًا من موروثات شعائر الدين اليهودي، كما أن يوم الصلاة ويوم الحساب ما هو إلا تطور تدريجي " ليوم السبت" وعيد الفصح عند اليهود. والواقع أن الدين المسيحي لم يرث الكتب المقدسة للدين اليهودي فحسب، بل الأكثر من ذلك أنه أصبح قناة للتواصل الفكري بين الدين اليهودي والمسيحي. والواقع أن الدين المسيحي تطور ليصبح دينًا عالميًا نظرًا لأنه استغل التطور الحقيقي الناتج عن اندماج بعض عناصر الديانة اليهودية مع الفكر الفلسفى اليوناني في كسر الحدود القومية والإقليمية.

والدين الإسلامي نفسه الذي ظهر في القرن السابع الميلادي يرتبط أيضًا بعلاقات تاريخية جذرية وعميقة للغاية مع الدين المسيحي واليهودي. وجدير بالذكر " أن العرب كان ينقصهم كثير من المعرفة بأحوال القوميات الأخرى، كما أن عملية انتشار الثقافة العربية كانت محدودة المصدر في ظل وجود وسائل مواصلات قديمة غير متطورة، نظرًا لأن شبه

الجزيرة العربية تقع في شكل زاوية، كما أن الممرات الإستراتيجية والجبال الشاهقة كانت تمثل عائقًا كذلك المحيطات التى تفصلها عما حولها"[٣]. لذلك لم يرتشف العرب القدماء من الثقافة المعرفية للدول الأجنبية بصورة منتظمة، وهو الأمر الذى دعا المؤرخين العرب إلى أن يطلقوا علي تاريخ ما قبل ظهور الإسلام " بالعصر الجاهلي"، إلا أن انتشار الديانة اليهودية والمسيحية غير نوعًا ما هذه الأوضاع، فقبل ظهور الإسلام ببضع مئات السنين عاش معتنقو الدين اليهودي والمسيحي في جنوب شبه الجزيرة العربية. وبالنسبة إلى يهود شبه الجزيرة العربية فهم أساسًا من نزحوا إلى هذه المنطقة بعد استيلاء جيش الرومان على القدس، وهؤلاء اليهود نقلوا أساطير الأولين المعنية بنشأة الخلق وجنات عدن والأفكار واللغة الموجودة في الكتاب المقدس إلى عرب شبه الجزيرة العربية، حيث أثروا بذلك مفردات اللغة العربية، فكثير من الكلمات والمصطلحات الدينية لم نجد لها أصلاً في اللغة العربية مثل كلمة شيطان (SATAN) وجهنم (GAHANNA) وإبليس (IBLIS) وغيرها من الكلمات. وكان للدين اليهودي والمسيحي تأثير كبير على ظهور الدين الإسلامي. وفي هذا الشأن نذكر أن الدين الإسلامي أكد في مذاهبه على فكرة التوحيد، وعلى أن "لا إله إلا اللـــه" فاللـــه خالق المـــخلوقات جميعها، وقد تلقى محمد وحي اللـــه، بإنزال " القرآن الكريم " (أرقي الكتب المقدسة في الدين الإسلامي ومصدر التشريع الأساسي مكون من ٣٠ جزءًا ومائة وأربع عشرة سورة وستة آلاف ومائتي آية). وبالإضافة إلى القواعد التكليفية في الكتاب المقدس، فتوجد أيضًا تعليمات شفهية (تتمثل في الحديث النبوي، ويطلق عليه المسلمون لقب السنة) وأكد القرآن الكريم على أن إبراهيم (ويطلق عليه في الكتب المقدسة اليهودية لقب أوائل أجداد العبرانيين) هو" إمام الناس أجمعين" " ورافع قواعد البيت " (انظر سورة البقرة الآية٢٧) في القـــرآن الكريم، حيث أخذ ينصح الناس بالتوبة عن ذنوبهم،

والإيمان بفكرة يوم الحساب في الآخرة. ومن ثم نري أن هذه المذاهب ونظيرتها في الدين اليهودي منحدرة أساسًا من أصل واحد، كما أن الكثير من أساطير الأولين التى تحدث عنها الدين الإسلامي وكتب الدين اليهودي متشابهة في نقاط كثيرة مع وجود اختلافات بسيطة. وتجدر الإشارة إلى أن الدين الإسلامي يعترف بالنبي إبراهيم وموسي وعيسى وغيرهم من الأنبياء، وأن النبي محمد هو آخر الأنبياء، وهو " خاتم " الرسل.

ورغم وجود علاقات تاريخية جذرية لا يمكن فصلها وكثير من النقاط المتشابهة بين الديانات الثلاث، فيا لسخرية التاريخ! فتاريخيًا رأينا أن الديانات الثلاث سبق أن تعرضت في الماضي إلى اضطهاد وحروب دينية قاسية، إلا أن هذا الفصل المأساوي لا نزال نشاهده حتى الآن على ساحة الشرق الأوسط.

ورغم أن الدين المسيحي مصدره الدين اليهودي، فإن معتنقي الدين اليهودي يعترفون بأنه بدعة، حيث يعتقد هؤلاء أن الدين اليهودى هو أسمى الديانات، وأن ياهوه يعتبر الإله الواحد ذا قوة طبيعية خارقة لا نظير لها، فاليهود هم أبناء اللــه المختارون وأرقى السلالات. أما بالنسبة لمعتنقي الديانة المسيحية فيعتقدون أن اليهود ارتكبوا جريمة بقتلهم لعيسى. وسبق أن أعلن الأسقف المسيحى جوزيف كيرسو عن "أن اليهود أناس خانوا اللــه وأن اللــه سيتخلي عنهم في الآخرة "[٤]، ومن ثم نرى أن هذه المواجهات العنيفة على هذه الأصعده الدينية من المحتم أن يتمخض عنها شتى أنواع الخصومات وألوان الاضطهاد. ومع مرور الزمن كتبت تدريجيًا المحظورات والقيود المفروضة على اليهود في هيكل من القوانين والمواثيق فى القرون الوسطي. ففي القرن الرابع الميلادي أصدر الإمبراطور قسطنطين مرسومًا يقضى بعدم تمثيل اليهود وغيرهم من معتنقي الديانات الأخرى بوصفهم شهود إثبات في

الدعوى القضائية، كما أن اليهود لم يستطيعوا أن يعينوا في مناصب وظيفية من بعد إجتماع تورينتو، وقد ازداد العذاب على اليهود أكثر بالأحكام الدينية التي وضعها الدومنيكان، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تعرض ملايين من اليهود إلى الذبح على يد ألمانيا النازية.

ونذكر أن البابا أوريان الثاني دعا المسيحيين إلى استعادة القدس من أيدى المسلمين، ومنذ ذلك الحين بدأت الحملات الصليبية التى استمرت مائتي عام (منذ عام ١٠٩٦ حتي عام ١٢٩١) وبلغ عددها ثماني حملات، وبذلك عاني المسلمون وغيرهم من الشعوب الذين عاشوا على السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط من كوارث ساحقة.

. وتاريخيًا وفي فترة اضطهاد العالم المسيحي لليهود كان موقف المسلمين والعرب من اليهود موقفًا متسامحًا للغاية " ففي الحقيقة رأينا أنه في ظل القرون المظلمة التى مارس فيها الدين المسيحي أعمال الاضطهاد، عاش المسلمون واليهود في جو من التفاهم المتبادل والتعاون المثمر". " ورغم أن العالم المسيحي كان دائمًا يعتبر المصدر الأساسي لمعاناه اليهـود"[٥] فـإن قيام الدولة الإسرائيلية في نهاية الأربعينيات من هذا القرن، وقدرتها على الاستمرارية كان بتأييد من الدول المسيحية. وعلي النقيض، أصبح العرب المسلمون (خاصة الفلسطينيين) الذين عاشوا في سلام مع اليهود ضحايا الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد، وهو ما يجعلني أتعجب وأتساءل هل هذا سوء فهم للتاريخ. وجدير بالذكر أنه لحسن الحظ شهدت الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط تغيرات كبيرة متأثرة بالأوضاع العالمية بعد الحرب الباردة، ففي ظل هذه الظروف ناشد الأئمة العقلاء للديانات الثلاث في الشرق الأوسط تباعًا بالعمل المشترك على إيجاد جو من السلام في المنطقة، وفي هذا الشأن نذكر أن مائتين من ممثلي دول الشرق الأوسط

المعنيّة (بما في ذلك أكثر من خمسين من ممثلي الأديان الثلاثة) حضروا المؤتـمر الـدولي الذي عقد في العاصمة الإسبانية مدريد في ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٤، والذى جاء تحت عنوان "الديانات العالمية الثلاث، وتعهدات السلام " حيث اجتمع ممثلو الأديان الثلاثة للحـوار، وذلك لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ظل المسيرة الطويلة من التطور التاريخي للمجتمعات انبثقت من كل الديانات الكثير من المذاهب، وذلك نظرًا لوجود تفسيرات متباينة ومعرفة متفاوتة بالقوانين والمعتقدات الدينية، ولاختلال التوازن الذي شهده التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأسباب التاريخية الكثيرة. وفضلا عن مذاهب الدين الإسلامي (سنناقشها بالتحليل في الفصل القادم) التى تحتل الصدارة في مجتمع الشرق الأوسط، فيوجد أيضًا بعض المذاهب المسيحية واليهودية، ورغم أنها لا تمثل الأغلبية بالنظر إلى التركيبة السكانية، فإنها لا تزال تؤثر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط تأثيرًا لا يمكن إغفاله، ففي بعض الأحيان تعتبر هذه المذاهب عاملاً مهمًا يؤدي إلي اضطراب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط أو فى دولة ما، وإلى تعقد الكثير من المشكلات. وتجدر الإشارة إلى أن عدد معتنقي الدين المسيحي في منطقة الشرق الأوسط يبلغ نحو ستة ملايين مسيحي ونري مـن خلال توزيعهم في المنطقة أن المسيحيين في مصر هم الأكثر تعدادًا، حيث يبلغون نحو ثلاثة مـلايين ومائتي ألف، وفي لبنان يعيش نحو مليون ومائتي ألف مسيحي، أما في سوريا فيوجد حوالي ستمائة وأربعين ألف مسيحي، ويوجد في قبرص أكثر من خمسمائة ألف مسيحي، ويعيش في إيران والعـراق وتركيا نحـو أكثر من ثلاثمائة ألف مسيحي، وفي الأردن يوجـد مائة وسبعين ألف مسيحي، لكن أعدادهم ليست كبيرة في دول الشرق الأوسط الأخرى. ونري من خلال النسبة السكانية للمسيحيين في دول الشرق الأوسط أنه فضلا عن تمثيلهم

النسبة الأكبر من تعداد السكان في قبرص ولبنان (حيث يمثلون ٨٠% و٤٦% من النسبة السكانية لهاتين الدولتين على التوالي)، فإنهم يعتبرون أقلية مطلقة في باقى دول الشرق الأوسط.

وتعتبر الكينسة القبطية والكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الأرومانية وغيرها من أقوي وأهم المذاهب فى الدين المسيحي في منطقة الشرق الأوسط. وتفصيليًا نذكر أن أسرة الكنيسة القبطية انشقت عن الكنيسة القسطنطينية واستقلت بذاتها في أواسط القرن الخامس الميلادي، حيث رفضت الكنيسة القبطية بمصر مذهب دمج صفة اللاهوتية بالصفة البشرية للمسيح الذى أقره اجتماع الخلقدوني في عام ٤٥١ ميلادية، معتقدين أن الصفة الثانية لا يمكن جمعها إطلاقًا لتصبح طبيعة واحدة. وبعد هذه الدعوة أطلق فيما بعد عليها لقب " نظرية الطبيعة الواحدة للمسيح " وهي الألوهية، ثم وضعت الكنيسة القبطية بعد ذلك مذهبًا أطلق عليه " المذهب القبطي، معلنة أن " الطبيعة الواحدة " هي المذهب الشرعي للكنيسة، ومنذ عام ٥٣٦ اختير راعٍ هذا المذهب ليتولي مسئولية إدارة هذه الكنيسة.

والواقع أن معظم المسيحيين في مصر ينتمون إلي المذهب القبطي، حيث يمثلون نحو ٧% من سكان مصر، فهم أكثر من ثلاثة مـــلايين. إن كلمة قبطي (COPT) معناها في الأصل " مصرى"، حيث كان يلقب بها المصريون قبل أن تصبح مصر دولة عربية، ثم بعد ذلك اختص هذا اللقب للإشارة إلي من يؤمن بالدين المسيحي القبطي. إن معتنقي المذهب القبطي في مصر ينتمون دائمًا إلي الطبقة المتوسطة للمجتمع، ويتلقون مستوى جيدًا من التعليم، ومعظمهم أطباء ومحامون وموظفو حكومة. والكنيسة القبطية تستخدم اللغة القبطية في أثناء أداء شعائرها الدينية، حيث حافظت علي العديد من العادات القديمة المصرية الخاصة بالشعائر الدينية، كما يوجد تقويم خاص

بهم (حيث اعتبر التاسع والعشرون من أغسطس عام ٢٨٤ ميلادية بداية العصر القبطي). وتعتبر محافظة أسيوط المصرية من المناطق التي يتمركز فيها الأقباط، وحتي إن بعض الأقباط المتشددين يعتقدون أنهم فقط الورثة الحقيقيون للفراعنة، أما العرب المسلمون فهم وافدون من الخارج.

المذهب الماروني: ينتمي إلي فرع الكنيسة الكاثوليكية الشرقية للدين المسيحي، ومعظم معتنقي هذا المذهب يستوطنون لبنان. ويقال إن هذا المذهب تأسس في نهاية القرن الرابع الميلادى علي يد جوزيف الماروني الذى عاش حياة رهبنة قاسية في سوريا، وينتمي مذهبه إلي فردية العزيمة للمسيح (وهو قريب من نظرية الطبيعة الواحدة للمسيح)، ويعترف بأن المسيح له طبيعة ثانية إلهية، إلا أن العزيمة واحدة. ونذكر أن المذهب الماروني قام بتشكيل تنظيم كنيسي محكم أثناء الحملة الصليبية الأولي، ومنذ ذلك الحين بدأ المذهب الماروني فى التقرب إلى الكنيسة الكاثوليكية بروما، ومع بداية القرن الثامن عشر اعترف المذهب المارونى بالسلطة الحاكمة العليا للإمبراطور الروماني. وفي عام ١٦٤٩، وافقت الإمبراطورية العثمانية علي أن يصبح الملك الفرنسي لويس الرابع عشر "حاميا" علي المذهب الماروني، وهو الأمر الذى عمل علي امتداد نفوذ الدولة الفرنسية بعمق في لبنان، لذلك احتل معتنقو المذهب الماروني أيضًا مكانة متميزة في المجال السياسي والاقتصادى والثقافي وغيرها من المجالات، وتجدر الإشارة إلي أن ٨٠% من المسيحيين اللبنانيين ينتمون إلي المذهب الماروني، وتوجد سلطات كثيرة في يد رجال الدين المسيحي رفيعي المستوى، ونذكر في هذا الشأن أن بول مياوسن هو رئيس الأساقفة العام، وهو في الوقت ذاته مطران الملابس الحمراء للمذهب الماروني، ولهذا المذهب تأثير فريد في لبنان، فرؤساء لبنان المتعاقبون معينون من قبل شخصيات تنتمي إلي المذهب الماروني.

الكنيسة الأرمانية سميت نسبة إلي دين المملكة الأرمانية القديمة، وفي القرن الثاني الميلادى انتشر الدين المسيحي في هذه المنطقة علي يد أنطاكية. وفي الفترة بين القرن الثالث والرابع الميلادى أرسل ملوك المملكة الأرمانية الاستقراطى غريغورس لبناء الكنيسة الأرمانية، لذلك أسميت بكنيسة غريغورس. وفي أواسط القرن الخامس الميلادى رفضت الكنيسة الأرمانية مذهب دمج الألوهية بالعقل للمسيح الذى أقره اجتماع الخلقدونى عام ٤٥١ ميلاديًا، ومنذ ذلك الحين انفصلت عن كنيسة قسطنطين واستقلت بذاتها. فالكنيسة الأرمانية تدعو إلي " الصفة الواحدة للمسيح"، لذلك كان هناك تقارب بين الشكل التنظيمي لهذه الكنيسة وشعائرها الدينية مع الكنيسة الكاثوليكية. وفي الوقت الحالى يعيش الأرمن في لبنان وإسرائيل وسوريا وتركيا والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق، لكن نسبتهم ليست كبيرة بالنسبة إلي التركيبة السكانية لهذه المناطق.

إن الديانة اليهودية تعتبر الدين الوحيد لليهود، ولهذه الديانة تأثير قوى لا يمكن عزله عن نشأة وتطور ونهضة القومية اليهودية، وبصورة يعتمد فيها كل واحد علي الآخر، ومـن منطـق هـذا المعني يمكن أن نذكر أن الدين اليهودى ذو الفضل الأول والأخير علي نشأة القومية اليهودية وقيام دولة إسرائيل التي نراها الآن علي الساحة. وتجدر الإشارة إلي وجـود نحـو ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف يهودى في الشرق الأوسط يتمركز ٩٣% منهم في إسرائيل (نحـو ثلاث ملايين ومائة ألف)، أما الباقي فهم منتشرون في دول الشرق الأوسط الأخرى. ويمثل اليهود نحو ٨٨% من سكان إسرائيل، وهم يؤثرون تأثيرًا كبيرًا علي سياسة واقتصاد وثقافة المجتمع في الدولة الإسرائيلية. أما الديانة اليهودية فتشبه الديانات الأخرى فهي أيضا مقسمة إلي مذاهب مختلفة، نذكرها كالتالي :

المذهب التقليدي: وحاليا يرى أن اليهود في إسرائيل مكونون من مجموعتين من اليهود، فالمهاجرون اليهود القادمون من غرب أسيا وأفريقيا وشرق أوربا ملقبون بالسفارديم، كما يطلق عليهم أيضا لقب يهود الشرق، أما اليهود القادمون من غرب أوربا وغيرها من الدول الرأسمالية المتقدمة فيلقبـون بالإشكـناز، كمـا يطـلق عليهـم أيضًا يهود الغرب. وهاتان المجموعتان تنتميان أساسًا إلي معتنقي المذهب التقليدى اليهودى، تجدر الأشارة إلي أن نحو ٧٠% من معتنقي هذا المذاهب من يهود الشرق، كما توجد كنائس يهودية ومدارس دينية خاصة بهم، لكـن مستوى تعليم يهود الشرق أقل من نظيره عند يهود الغرب، فمعظمهم يمارسون الأعمال يدوية. إن الحاخام الأكبر للسفارديم يوجد مقره في القدس الغربية. وبالنسبة إلي الأشكينازيين فهم بوجه عام يتلقون تعليمًا جيدًا نسبيًا، ولديهم وظائف ومصدر دخل جيد، فهم ينتمون إلي الطبقة الأعلي من المتوسطة في المجتمع. وبناء علي تقارير إسرائيلية رسمية نرى أن كثيرًا من اليهود انفصلوا بعد ذلك عن أسلوب الحياة الدينية المتشددة، وانفتحوا علي العلوم الإلهية تأثرًا بحركات التنوير ونشاط التحرير الوطني بأوربا وأفكار القومية الأوربية في القرن التاسع عشر، ووفقًا لمعلومات إحصائية إسرائيلية، فيوجد حاليًا ٢٠% من معتنقي الدين اليهودى يحافظون بقوة علي الوصايا الدينية، وينتمون إلي المذهب التقليدى المتطرف، حيث يحترمون بشدة مجموعة القوانين للدين اليهودى، ويؤمنون بأنه بعد نزول الملك المسيح المنتظر سيستطيع اليهود الحصول علي حقوقهم في أرض الميعاد الإسرائيلية. كما يوجد نحو ٦٠% من المعتنقين اليهود يحافظون علي بعض الوصايا الدينية بناء علي التقاليد القومية ورغبتهم الشخصية، وهناك ٢٠% من اليهود غير متشددين في الحفاظ أساسًا علي القواعد الدينية(٦).

مذهب الهرطقة: وفضلاً عن المذهب التقليدي للدين اليهودى يوجد بعض المذاهب البدعية، لكن تأثيرها ليس بكبير، ومن أهمها مذهب القراؤون، المذهب السامرى.

مذهب القراؤون: وفي هذا الشأن نذكر أن مذهب القراؤون ظهر في منتصف القرن الثامن الميلادى في منطقة بلاد الرافدين والمنطقة المجاورة لإيران. ويطالب هذا المذهب معتنقيه بالالتزام الشديد " بالعهد القديم "، ولا يعترف هذا المذهب " بالتلمود " وأسطورة باب الحاخام، وبعض القواعد الدينية للمذهب التقليدي. وقد تأثر مذهبهم بالفلسفة العربية وبعض عناصر الدين الإسلامي والدين اليهودى، وانتشر في منطقة الشرق الأوسط وقفقازيا وغيرها من المناطق. وتجدر الإشارة إلي أنه يوجد في الوقت الحالي نحو خمسة عشر ألف معتنق لهذا المذهب في الشرق الأوسط، يعيش نصفهم في إسرائيل.

مذهب السامريين: يعتبر مذهبًا قديمًا في اليهودية، ويرجع اسمه في الأصل إلي السامرة عاصمة إسرائيل القديمة، وقد تم تدمير هذه المدينة في ٧٢٧ قبل الميلاد. وفي نحو القرن والرابع السادس قبل الميلاد عاد اليهود الذين تفرقوا إلي أرض الميلاد لأول مرة، وأعادوا بناء القصر المقدس في القدس ونظموا الحياة الدينية. إلا أن يهود فلسطين الذين لم يرحلوا فيعتقد أنهم اندمجوا مع القوميات الأخرى، ولم يسمح لهم بالانضمام إلي مجموعات دينية يهودية. وقد أطلق علي هؤلاء اليهود الذين رفضوا هذا الأمر بالسامريين معتقدين أنهم اليهود الحقيقيون وهم يتبعون فقط "التوراة " (وهو كتاب القوانين، ويعرف بكتاب الأسفار ليوشع) و" الترانيم الموجودة في " كتاب ياهوه "، ويزعمون أنهم أحفاد يعقوب، وأن جبل جرزيم الواقع في السامرة يعتبر أرضهم المقدسة، معتقدين أن القصر المقدس الحقيقي بني في هذا المكـــان، ولا يزال وحاليا يصعد معتنقو المذهب السامرى هذا الجبل في كل عيد رأس

سنة يهودية. وتجدر الإشارة إلي أنهم يستخدمون اللغة العبرية القديمة في شعائرهم الدينية، ويتحدثون اللغة العربية في حياتهم اليومية ولهذا المذهب حاليًا تنظيمات اجتماعية تضم عدة مئات مَن الناس في حولون ونابلس، ويعيش الحاخام الأكبر في مدينة نابلس.

الفصل الثانى

أهم المذاهب والتغيرات والتطورات التاريخية في الدين الإسلامى

إن الدين الإسلامي لا يعتبر أكبر الديانات في منطقة الشرق الأوسط فحسب، إنما يعتبر أيضًا إحدى الديانات العالمية الثلاث. وفي ظل مسيرة التطور التاريخي الطويل ظهر العديد من المذاهب الدينية في الدين الإسلامي كغيره من الديانات الأخرى لأسباب تاريخيه واجتماعية كثيرة، ومن المعروف أن مذاهب الدين الإسلامي معقدة، كما أن النزاع بين المذاهب لم يتوقف تقريبًا. وبوجه عام نذكر أن الدين الإسلامي ينقسم أساسًا إلي مذهبين كبيرين الأول: هو المذهب السني ويعتبر مذهب الأغلبية في الدين الإسلامي، كما يطلق عليه أيضًا المذهب الإسلامي التقليدي، أما الثاني فهو المذهب الشيعي، ويعتبر مذهب الأقلية في الدين الإسلامي، وتجدر الإشارة إلي وجود الكثير من الفصائل الفرعية تحت هذين الجناحين الكبيرين.

المذهب السني: بعد وفاة النبي محمد، وقعت خلافات وانقسامات في الدين الإسلامي علي مسألة توريث السلطة ومن ثم ظهر هذا المذهب، ونذكر أن ترجمته صوتيًا باللغة العربية هي (SUNNAH) ومعناها "الحديث النبوى". والمذهب السني يعتبر مذهب الأغلبية والمذهب التقليدى في الدين الإسلامي، حيث يعترف بأن أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا هم الخلفاء

الراشدون والورثة الشرعيون للنبي محمد. وكان " القــرآن الكريم " و"مجموعة الأحاديث النبوية الستة الكبرى " (نشير هنا إلي الجزءين من سجل الأحاديث " اللذين رواهما البخارى والحجاج، والأربعة أجزاء مجموعة الأحاديث " التي رواها أبو داود والترمذى وماجه والنسائي) هما المصدر التشريعي للمذهب السني، كما وضع نظام السنه بناء علي القرآن الكريم وهذه الأحاديث، وتجدر الإشارة إلي أن علماء اللاهوت السابقين كانوا غالبًا يتأثرون فكريًا بمذهب ما، إلا أن المذهب السني وافق علي سنة مجموعة الأحاديث النبوية الستة الكبرى " المعترف بها، ووافق علي أسلوب رواية سبعة من كبار الرواه للأحاديث، واعترف بشرعية هذه الروايات(٧)، وهو الأمر الذى جعل المذهب السني يتسم بسماحة أكبر، وبالتالي تقلصت الخلافات الداخلية فى هذا المذهب لأدني حد، حيث استطاع أن يضم أكبر قدر ممكن، ويستوعب المزيد من الشعوب المسلمة نظرًا لوجود توافق أساسي علي هذا المذهب، ولهذا السبب أيضًا وجدنا أن فروع هذا المذهب بسيطة تقريبًا. وسبق أن أسفرت التفاسير المتباينة والشروح المختلفة للمذهب إلي ظهور المذهب الكلاسيكي ومذهب الأشاعرة ومذهب الماتريدية، ثم ظهر بعد ذلك أهم أربعة مذاهب فرعية كبرى للمذهب السني، وتفصيليًا نذكرها كالآتي :

المذهب الحنفى: ومؤسسه أبو حنيفة الكوفي (ولد عام ٦٩٩م وتوفي عام ٧٦٧م) وكان القرآن الكريم المصدر الأساسي عند صياغة السنة، حيث كان هناك اهتمام شديد بالاستشهاد " بالحديث النبوى "وبالاستعانة " بالقياس " و "الإجماع"، واحترمت أراء وأحكام مشرعى القانون، ثم أطلق عليه بعد ذلك"مذهب الرأى" وهذا المذهب لقي مساندة من الأسرة العباسية والإمبراطورية العثمانية، وأصبح من أكبر مذاهب علم السنة للدين

الإسلامي، وهذا المذهب ذائع الصيت الآن في تركيا والعراق وتونس وأفغانستان وباكستان وغيرها.

المذهب المالكي: ومؤسسه مالك بن أنس (ولد تقريبًا عام ٧١٥ وتوفي عام ٧٩٥م)، ويتمثل أســاس التشريع عند مالك في القــرآن الكريم و"الحديث النبوى" "الإجماع" و " القياس" وفضلاً عن ذلك كان هناك اهتمام بمعرفة عادات و"عرف" هذا الفقه لذلك لقب "بمذهب العادات"، وهذا المذهب ذائع الصيت أساسًا في المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان وغيرها من الدول.

المذهب الشافعي: ومؤسسه محمد بن إدريس الفلسطيني (ولد عام ٧٦٧ وتوفي عام ٨٢٠)، وهذا المذاهب أثناء تشريعه جمع بين خصائص مذهب المالكي والمذهب الحنيفية، بالإضافة إلي " الحديث النبوى " والقياس"، لكن نصوص القياس طرحت نصوصًا متشددة، وفي الوقت ذاته استعان بالإجماع علي نحو موسع، لذلك أصبح هذا المذهب يتمتع بأسلوب فريد، حيث لقب " بمذهب إقناع القلب " وهو منتشر الآن في مصر سوريا وفلسطين والعراق وشبه الجزيزة العربية ومناطق أخرى.

المذهب الحنبلي: مؤسسه أحمد بن حنبل البغدادى (ولد عام ٧٨٠ وتوفي عام ٨٥٥) وقد حافظ هذا المذهب بشدة أثناء تشريعه علي " القرآن الكريم " و"الحديث النبوى"، وقلما كان يستعين "بالقياس" ودعا هذا المذهب إلي حماية العقيدة الشرعية للإسلام، مستخفًا بالاستعانة " بالإجماع " وهذا المذهب ذائع صيته حاليًا في السعودية وسوريا وفلسطين ومناطق أخرى.

وبالإضافة إلي ذلك يوجد أيضًا في السنة المذهب الوهابي ذو التأثير الكبير، وأسس هذا المذهب محمد آل سعود بن عبد اللـــه الوهابي (ولد عام

١٧٠٣ وتوفي عام ١٧٩٢) في شبه الجزيرة العربية، وقد اتبع هذا المذهب القواعد الدينية للمذهب الحنبلي، وتمسك بنظرية التوحيد، ودعا إلي استعادة " الروح الصافية" في الفترات الأولي للدين الإسلامي بناء علي التفسير الحرفي " للقرآن الكريم " "والحديث النبوى"، ويرفض وجود وسيط بين الإنسان والله، ويعترض علي عبادة " الأولياء "، والأضرحة المقدسة " و"المقدسات "، والحياة الدينية المخالفة "للقرآن الكريم" مثل الحياة في جو من البذخ والقمار وشرب الخمر وغيره، ثم بعد ذلك سمي " بالمذهب الإسلامي الطاهر". وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين سبق أن استعانت عشيرة آل سعود بالحركة الوهابية في توحيد جزء كبير من شبه الجزيرة العربية، ولا يزال الفكر الوهابي يعتبر الركيزة الروحية للمجموعة الحاكمة في آل سعود. ولهذا المذهب أيضًا تأثير كبير علي الدول الملكية الأخرى في الخليج. ويوجد أيضًا معتنقون لهذا المذهب في دول الشرق الأوسط، لكن أعدادهم ليست كبيرة.

مذهب الشيعة: ونذكر أن الترجمة الصوتية للشيعة هي (SHIAH)، ومعناها " التابعون "، وتخص بالإشارة في الأصل إلي المؤيدين للخليفة الرابع عليٍّ، فبعد وفاة النبي محمد، رأينا أن المجموعة التابعة لعليٍّ من المسلمين نمت تدريجيًا لتصبح طوائف دينية، وذلك في ظل نضالها للصراع علي توريث السلطة، حيث دخلت فى مواجهات مع المذهب السني. وبوجه عام لا يعترف هذا المذهب إلا بأن عليًا وأحفاده هم الورثة الشرعيون لمحمد، كما قد سموهم ولقبوهم بالأئمة. وقد أكد المذهب الشيعي على مكانة الإمام المقدسة في الإسلام، فالإيمان بالإمام أصبح المبدأ الثالث فضلاً عن الإيمان بوحدانية الله وأن محمد نبي ورسول الله. وعادة يري المسلمون أن " القرآن الكريم الذى أنزله الله وهو الوحي الذى تلقاه النبي يعتبر قاعدة الدين

الإسلامي، إلا أن الشيعة تؤكد أن الإمام الذى تلقي أسرار الوحي للنبي يعد هــو من أسس الدين الإسلامي[٨]". ويعتقد أن الإمام إنسان خارق حماه اللـــه، وهو إنسان كامل لا عيب فيه، كما يعتبر عليٌّ الجيل الأول للإمامية. ويعتقد هذا المذهب أن الإمـــام سيخـــتبئ بالفعل في آخر العصور، ويظهر مره ثانية لينقذ العالم (المهدي) في النهاية ولإنقاذ المؤمنين به، وأكد هذا المذهب على عدم وضوح معاني " القرآن الكريم"، كما يوجد "حديث نبوي" لهذا المذهب حيث يتخذ من " الكتب المقدسة الأربعة " أساسًا له، ويقدس هذا المذهب الأولياء والأضرحة المقدسة والمقدسات بالإضافة إلى الأماكن المقدسة للدين الإسلامي المعترف بها، فهذا المذهب يعتبر كلاً من كربلاء، النـــجف، الكاظمية وقم من الأماكن المقدسة أيضًا، والشيعة موزعون في مواقع جغرافية تقع أساسًا في إيران والعراق واليمن وباكستان وغيرها من المناطق، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأئمة المشهورين في المذهب الشيعى توفوا وفاة غير طبيعية، فإما توفوا في ميدان المعركة، وإما توفوا في ظروف قاسية أو تم اغتيالهم.

وفي العادة تظهر انقسامات داخل المذهب الشيعى بوفاة الإمام. فالبعض كانوا يرفضون وفاته ويدعون إلى اعتباره الإمام المخبأ أو المهدي في نهاية الزمان، وأنه سوف يعود مرة أخرى للحياه معارضين خلافة إمام جديد في الحكم، أما البعض الآخر فدعوا إلى تعين أحد أبنائه أو أقاربه في منصب الإمام الجديد ولأن المذهب الشيعى مذهب الأقلية في الدين الإسلامي فقد سبق أن تعرض إلى الإطاحة والإقصاء وغيرها من المؤثرات في فترات زمنية مختلفة على مر التاريخ، لذلك رأينا أن فروع المذهب الشيعى ليست معقدة فحسب، إنما يصاحبها أيضًا طابع تصوفى، ونذكرها كالتالي:

- **مذهب الإثني عشرة الإمامية:** أخذ شهرته من الاثني عشر رجلاً الذين بجّلوا عليًا وأحفاده من أهل البيت. ويعتقد هذا المذهب أن عليًا

هـو الإمام الأول وأن حفيده محمد المهدي هو الإمام الثاني عشر، إلا أن الأخير اختفت آثاره فجأة عام ٨٧٨ ميلادية، لذلك لقبه معتنقو هذا المذهب "بالإمام المختبئ"، معتقدين أن اللـه خبأه في مكان لا يستطيع أحد أن يصل إليه، وسوف يعود مرة أخرى للحياه في صورة السيد المنقذ الذى سيستأصل الغوغائيين ويبث الطمأنينة في الناس، ويشيع العدل في الأرض، وقد وقعت خلافات داخل هذا المذهب حول مسألة توريث الحكم للإمام حسن العسكري الحادي عشر، لذلك ظهر أيضًا عدد صغير من الفرق لهذا المذهب، وهذا المذهب منتشر أساسًا في إيران، العراق، باكستان ومناطق أخرى.

- **المذهب الزيدي:** يلقب هذا المذهب أيضًا "بمذهب الأئمة الخمسة"، ومؤسسة الزيدى، وهو الحفيد الرابع لعلي، ويرى هذا المذهب أن الإمام الخامس يعتبر الإمام الحقيقي دون غيره، رافضًا وجود الصفة الإلهية للإمام، فهو يعتبر من أقرب المذاهب الشيعية في أحكامه الفقهية من مذاهب أهل السنة، حيث يرى أن عليًا يجب أن يورث السلطة السياسية والدينية للنبي محمد، وفي الوقت ذاته يعترف أيضًا بأن أبا بكر وعمر وعثمان هم الخلفاء الشرعيون، وحاليًا ينتشر هذا المذهب في اليمن ومناطق أخرى.

- **المذهب الإسماعيلي:** إن إسمـاعيل هو الأخ الأكبر للإمام السادس في المذهب الشيعي، وخلال حياته حرمه أبوه مـن حق الإرث، وبعد وفاته لقبه أتباعه الإمام السابع، حيث أعتقدوا أنه آخر الأئمة، ولم يعترفوا بشرعية الإمام من بعده، وقد تأثر هذا المذهب بالأفلاطونية، ووضع نظامًا مذهبيًا في غاية التعقيد، معتقدين أن المعتقدات الدينية التى شملها " القرآن الكريم، تتضمن جانبين ظاهرى

وباطني، وينبغي السعى وراء معرفة الجوهر الباطني، والوحيد الذى يعرف جوهره ينبغى أن يستعين بأساليب الشرح والتشبيه ليفهمه، وقد عرف هذا المذهب أيضًا بـــ "بالمذهب المجازى" وينقسم داخليًا إلى الفاطميين والمستعلية والنزارية وغيرها. وهذا المذهب منتشر في موقع جغرافي يقع أساسًا في إيران، سوريا، عمان، أفغانستان، طاجكستان، وباكستان وغيرها من المناطق.

- **مذهب المستعلية:** هذا المذهب ظهر في بداياته الأولي في مصر، وقد اعتمد المستعلي باللــــه الإمام التاسع عشر وهو الأبن الثاني للمستنصر باللــــه على مؤيده الأفضل شاهنشاه في الاستيلاء على الحكم، وهذا المذهب يحترم ويتبع القواعد الدينية للمذهب الإسماعيلي، وسبق أن ذاع صيته في منطقة شمال أفريقيا، ثم بعد ذلك تمركز في اليمن وانتقل أيضًا إلى الهند، وينقسم إلى طائفتين طائفة داود وطائفة سليمان، حيث ينتشران في منطقة اليمن.

- **مذهب الدروز:** إن (DRUZES)، تعتبر الترجمة الصوتية للدروز، وقد أسس هذا المذهب كل من حمزة والدرزي، ويلقب المؤمنون بهذا المذهب بالدروز، ويرى هذا المذهب أن الهاشمي هو الإمام الغائب المنتظر، وهو ذو قوة خارقة وسيعود مرة أخرى العالم. ويؤمنون بالقول بالتناسخ، حيث يعتقد أنه بعد وفاة الشخص الطيب الذى ينتمى لهذا المذهب ينتقل إلى الدنيا في صورة كلب خنزير. والشعائر الدينية لهذا المذهب بسيطة تقريبًا، فأتباع هذا المذهب لا يحجـــون، ولا توجد في هذا المذهب أعياد سوي عيد الأضحي " وعيد عاشوراء "

وتجدر الإشارة إلي أنه منتشر أساسًا في المناطق الجبلية لسوريا ولبنان.

- **المذهب الحرفي:** ونذكر أن الترجمة الصوتية لهذا المذهب هي (HURUFI)، حيث أسسه الورع الصوفى فضل اللــه في أستارا بإيران ويرى هذا المذهب أن خلود الكون وتحركه دون توقف يؤدي إلى حدوث جميع التغيرات وانقسامها على دورات زمنية، ويؤمنون كذلك بيوم الحساب وأن محمدًا آخر الأنبياء. ويعتبر فضل اللــه هو آخر ولي لحسن الإمام الحادي عشر وهو أيضًا تجسيد للإله. ويعتبر معتنقو هذا المذهب أن الذى توفي فيه فضل اللــه مكان مقدس تمارس فيه الشعائر الدينية مثل التوبة وتقديم أطعمة مقدسة، ولهذا المذهب تأثير محدد في تركيا وإيران.
- **مذهب علي حق:** يؤمن هذا المذهب بأن باللــه ظهر في الحياة الدنيا سبع مرات، مرة منها في جسد عليٌ ومرة في جسد الحق، ويعترف هذا المذهب بالاثنى عشرية الإمامية، ويؤمن بالتناسخ قبل الغروب، وقد تأثرت شعائرهم الدينية بالصالحين الصوفيين، ويؤدون صلاة الجمعة، ومعظم معتنقيه من فقراء الطبقة الدنيا، وهذا المذهب منتشر في غرب إيران وأذربيجان.
- **مذهب العلويين:** ترجمته الصوتية باللغة العربية هي (ALAWIYA)، مؤسسه هو تابع الإمام العاشر بن نوفل، ويعترف هذا المذهب بأهمية مكانه الأولياء الخمسة دون تمييز، وهم محمد وعلى وفاطمة والحسن والحسين، وهذا المذهب منتشر أساسًا في شمال غرب سوريا وجنوب تركيا، وذو تأثير كبير علي سوريا الحديثة.

وبالإضافة إلى المذاهبين السني والشيعي اللذين يعتبران من أكبر المذاهب في الدين الإسلامى، توجد أيضًا مذاهب أخرى ذات تأثير كبير، من أهمها نذكر المذاهب التالية :

- **المذهب الصوفى**: وترجمته الصوتية باللغة العربية هي (SUFI) ومعناه الصوف، وقد اشتهروا بهذا الاسم لأن ملابس الكثيـــر من أفراد هذا المذهب قديمًا منسوجة من الصوف، ويتمثل المذهب الصوفي في المدرسة التصوفية ومدرسة الزهدية، ويعتقد أن هذا المذهب من البدع، ويعتبر بعض سور" القرآن الكريم " مصدر لمعتقداته الدينية، وفي الوقت ذاته تأثر ببعض الأفكار الدخيلة للأفلاطونية واليوجا، وقام بنشر أفكار حب التصوف ونظرية وحدة الوجود والحكمة الإلهية، ويقوم هذا المذهب بإصلاح النفوس الداخلية، وتستغرق النفس في التفكير لتتوحد مع اللـــه في النهاية، وينشط هذا المذهب في مناطق كثيرة بالشرق الأوسط.
- **مــذهب الخــوارج**: وترجمته الصــوتية باللغــة العــربيــة هي (KHAWARIJ)، ومعناه " الخارجين "، ويرجع أصله إلى الطوائف التى انشقت عن التابعين لعليٍّ، ويلقبون أيضًا " بالفصائل العسكرية الديمقراطية" ويدعو هذا المذهب إلى عودة الدين الإسلامى الأساسي، وتزكية الخليفة عن طريق الشورى بين المسلمين، كما أن كل مسلم كفء له الحق في الفوز في انتخابات الخلافة دون تمييز عن كونه عربيًا أو غير عربي، ويدعو إلى الديمقراطية والعدالة وتوزيع مغانم الحرب، أما الأرض فهي ملكية عامة للمسلمين، ونذكر أن الفرق التى تنتمى لهذا المذهب هي الأزارقة، السلفيون وعباد، حيث تنتشر هذه الفرق أساسًا في عمان والجزائر ومناطق أخرى.

إن الدين الإسلامي مختلف عن غيره من الأديان الأخرى (مثل الدين المسيحي) وتاريخيًا لم تحدث تغييرات دينية ضخمة بالمعني الحقيقي، خاصة أن مجتمع الشرق الأوسط لا يزال حاليًا في مرحلة متأخرة من النمو، لذلك لا يزال الإسلام يتسم بطبيعة سياسية واحتوائيه قوية في الشرق الأوسط، وفي المرحلة الحالية نرى أن الدين الإسلامي لا يعتبر ديانة فحسب، إنما في الوقت ذاته يعكس بدرجة معينة أيديولوجية ومعايير أخــلاقية وأســلوب حيــاة، ففي بعض المناطق يعتبر الدين الإسلامي نسيجًا في المجتمع لدرجة أنه أصبح في بعض الدول نظامًا سياسيًا وقانونيًا واقتصاديًا، لذلك نري أن ما يتصف به الدين الإسلامي من تعقد وتنوع وتصوف، والخلافات التاريخية بين الأديان والضغائن التى نشاهدها في الحياة الواقعية تعكس كل منهما كذلك ما أصاب حياة المجتمع السياسي في الشرق الأوسط، مما أضفي عليها طابعًا دينيًا قويًا.

الفصل الثالث

أهم الصراعات الطائفية فى منطقة الشرق الأوسط

إن المذاهب العديدة في منطقة الشرق الأوسط لم توقف أبدًا الصراع الديني في المنطقة. ورغم أن ظهور هذه المذاهب يرجع في الأصل إلى وجود تغيرات مختلفة للمعتقدات والقواعد الدينية لهذه المذاهب، فإن هذا الصراع كان نتيجة السعي للحصول على المصالح القائمة وحمايتها. فلم يقتصر الأمر على قيام بعض المذاهب المؤثرة وذات النفوذ القوى بالصراع الديني فحسب، إنما رفعت بشكل مباشر بعض الشعارات السياسية محاولين الاستيلاء على السلطة السياسية، لحماية مصالح مذاهبهم. نذكر علي سبيل المثال وقوع أحداث مكة في نوفمبر عام ١٩٧٩، حيث قام أكثر من ألف مسلم سني بالاستيلاء على مسجد مكة، وأصدروا بيانًا انتقدوا فيه فساد الأسرة المالكـــة، واتهموا الحكام بتدمير مايتسم به الدين الإسلامى من صفاء، وطالبوا بقيام دولة إسلامية حقيقية، وبعد عدة أيام تظاهر أيضًا مسلـــمو الشيعة بمحافظة الشرق السعودية رافعين صور الخامنئى، حيث طالبوا بقيام دولة إسلامية علي غرار النموذج الإيراني. وفي عام ١٩٨٢، قامت جماعة من السنة الذين كانوا ينوبون عن الأشقـــاء المسلمين في ســـوريا بأعمال عنف واسعة النطاق في حمص، محاولين إسقاط حكم الأقلية العلوية (مذهب تابع للشيعة) في العاصمة دمشق، وقد أرســلت السلطات السورية قواتها لتمتلئ بعد ذلك مدينة حمص بالقتلي، حيث قتل نحو ثلاثين ألف مسلم سني.

وجدير بالذكر أن مسلمي الشيعة في العراق قاموا بتأسيس " حزب الدعوة " ومنظمة المجاهدين العراقيين والجبهة الثورية لقوى الطوائف الإسلامية وغيرها من المنظمات علي التوالي، حيث سبق أن اغتالوا نائب الرئيس العراقي طارق عزيز في عام ١٩٨٠، كما قصفوا مقر الرئيس صدام حسين سبع مرات وانتهزوا فرصة ضعف ما تبقي من القوات العراقية بعد حرب الخليج وحاولوا مرارا الاستيلاء علي السلطة السياسية. أما في مصر فتحدث بين الحين والآخر خلافات بين الأقباط والمسلمين، كما تقع اشتباكات دموية عديدة.

ومن بين الصراعات الطائفية العديدة في منطقة الشرق الأوسط، نرى أن الصراع الطائفي في لبنان استمر فترة طويلة من الزمن تعد هي الأطوال، كما كان تأثير هذا الصراع هو الأكبر في المنطقة، ويعتبر خير مثال نموذجي لهذه الصراع الطائفي.

وتجدر الإشارة إلي أن تعداد السكان في لبنان يبلغ أكثر من ثلاثة ملايين، والتركيبة العرقية لهذه الدولة بسيطة تقريبًا، فالعرب يمثلون ٩٥% من سكانها، أما الباقي فهم أتراك ويونانيون. والواقع أن لبنان يعتبر الدولة العربية الوحيدة التي تشكلت علي يد الدين المسيحي والدين الإسلامي اللذين يعتبران من الديانات الكبرى، فنحو ٥٤% من سكان لبنان يؤمنون بالدين الإسلامي، وينقسمون بشكل أساسي إلي سنة وشيعة ودروز، ونحو ٤٦% من سكان لبنان يؤمنون بالدين المسيحي وينقسمون بشكل أساسي إلي الطائفة المارونية والأرثوذكسية اليونانية، الكاثوليكية.

وعلي مر التاريخ حكمت كل من مصر والأشوريين والبابليين والفرس والإمبراطورية الرومانية والبيزنطية لبنان علي التوالي، وبعد القرن السابع انضم لبنان أيضًا إلي أرض الإمبراطورية العربية. وفي القرن

الحادى عشر تعرض لبنان مرارًا إلى الاضطهاد والظلم والإهانة على يد الحمله الصليبية. وبعد القرن السادس عشر عاد لبنان تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، كما أصبح مستعمرة فرنسية بعد الحرب العالمية الثانية. ومن خلال المنظور الثقافي نرى أن لبنان يقع في مركز تجمع كبير لثلاث ثقافات كبرى هي الثقافة العربية والفارسية واليونانية. حيث تأثرت بالثقافات الثلاث المختلفة ودورها. وهكذا نرى أن هذه الظروف التاريخية والاجتماعية الفريدة أثرت تأثيرًا كبيرًا علي تكوين طبيعة الأعراق ومسيرة التنمية الاقتصادية في لبنان.

ونذكر أن الاستعمار الفرنسى مارس دومًا سياسة " فرق تسد " أثناء حكمه للبنان، واستغل الخلافات بين جميع الطوائف اللبنانية محرضًا بذلك علي الصراع الطائفي بهدف حماية حكمه. وعندما نال لبنان الاستقلال عام ١٩٤٣، توصلت جميع الطوائف اللبنانية إلي " الاتفاقية الوطنية " غير المكتوبة وتسمي أيضًا " بالميثاق الوطني اللبناني " وذلك من خلال دائرة من النضال والتنسيق بين هذه الطوائف، حيث تم تقاسم السلطة الحاكمة للجمهورية اللبنانية حديثة النشأة علي الطوائف جميعها.

وجدير بالذكر أن الأسس التي استند عليها توزيع سلطات الدولة وفقًا لقوة الطوائف كانت نتيجة لاستطلاع رأى السكان الذى أجرى عام ١٩٣٢، حيث كان التعداد السكاني للبنان آنذاك ثمانية وسبعين ألفًا وسبعمائة وخمسين لبنانيًا، من بينهم ٢٢,٨% يمثلون أبناء الطائفة الرومانية، و٢٢,٤% يمثلون السنة، ١٩٠,٦% يمثلون الشيعة، وكانت نتيجة تقسيم السلطات في لبنان بناء علي هذه النسبة للطوائف كالتالى: تعيين شخصية من الطائفة المارونية في منصب الرئيس والقائد الأعلي للقوات المسلحة، وتعيين شخصية من الطائفة السنية في منصب رئيس الوزراء، أما منصب رئيس البرلمان فمن نصيب

الطائفة الشيعية. أما نسبة المقاعد في البرلمان فهي موزعة علي المسيحيين والمسلمين بنسبة ستة إلي خمسة.

والوقع أن هذه التركيبة السياسية لتقاسم السلطات بين الطوائف هي تركيبة سياسية غير مستقرة، كمـــا تعتبر أيضـــاً من الأســـباب التاريخية والاجتماعية المهمة التي أدت إلي اضطراب الأوضاع في لبنان لفترة طويلة من الزمن وإلى تعرضها لحرب أهلية امتدت ستة عشر عامًا. وجدير بالذكر أنه توجد عيوب كثيرة في التركيبة السياسة لتقاسم السلطات بين الطوائف، فأولاً: نرى أن الذين يتولون الحكم ليسوا سياسيين، إنما هم زعماء طوائف دينية مختلفة، وبالتالي يفكرون أولاً في مصالح الطائفة التي ينتمون إليها أثناء حكمهم للدولة، أما مصالح الطوائف الأخرى فلن تتساوى مساواة كاملة مع المصالح القومية والوطنية، ففي بعض الأحيان يصل الأمر إلي تعارض المصالح الحقيقية لطائفة أو طائفتين مع المصالح الوطنية بعيدة المدى. وإذا استمرت الحال علي هذا النحو فلن يقتصر الأمر علي خسارة المصالح الوطنية فحسب، إلا إنه من المحتم أيضًا أن تتفاقم الخلافات والخصومات الطائفية. ثانيًا: نرى أن التركيبة السياسية لتقاسم الطوائف للسلطات بنيت علي أساس قوة الطوائف، إلا أن قوة الطوائف تعتبر من العناصر المتغيرة التي من الممكن أن تطرأ عليها تغيرات مع الزمن، وإذا ما حدث انهيار في ميزان القوى للطوائف فستظهر مطالب بإعادة توزيع سلطات في الدولة من جديد. ومن المحتم أن البلاد ستسقط في بئر من الفوضي الشديدة، وذلك قبل إعادة توزيع السلطات أو التوصل إلي بعض الأعمال التنسيقية الجديدة في ظل وجود قوة مسلحة لكل الطوائف.

ومما لا شك فيه أن تقاسم السلطات بين الطوائف، وامتلاك كل طائفة للقوة المسلحة سيضعف السلطة المركزية للحكومة، مما سيؤدى إلي ظهور

الحكم الانفصالي المسلح للطوائف. وفي ظل هذه الأوضاع ستطلب القوى الطائفية من أنصارها تقديم الولاء للطائفة التي ينتمون إليها، وبذلك ستظهر نظرية " الدفاع عن الطائفة لا الدفاع عن الوطن". ومع مرور الزمن سيضعف بشكل كبير كل من مفهوم الدولة القومية الحديثة والتعهدات التى اتخذت تجاهها، وبالتالى سيتمخض عن هذه الأمور ظهور أزمة سياسية تتعرض فيها الدولة إلي الانقسامات الداخلية. وينبغي أن نذكر أن الأوضاع المضطربة في لبنان طويلة الأمد، أثبتت البرهان السابق. فطوال أكثر من أربعين عامًا بعد استقلال لبنان حدثت تغيرات كبيرة في التركيبة السكانية للطوائف جميعها. وفي هذا الشأن نذكر أن تعداد السكان في لبنان بلغ حوالي ثلاثة ملايين ومائة وأحد عشر ألفًا غام ١٩٧٧، ومن بينهم ٢٨% يمثلون الشيعة، و ٢٤% يمثلون المارونيين، ١٩% يمثلون السنة و٨% يمثلون الدروز، و٩% يمثلون الأرثوذكسية اليونانية، و٦% يمثلون الكاثوليك اليونانيين، وبالإضافة إلي ذلك توجد بعض الطوائف الصغيرة. وقد أوضحت الأرقام الإحصائية في نهاية الثمانينيات حدوث تغيرات ثانية في التركيبة السكانية، فرأينا أن الطائفة الشيعية أصبحت تمثل ٢٧% من إجمالي السكان، أما السنة فيمثلون ٢٦%، والمارونيين يمثلون ٢٣%، والدروز يمثلون ٧%، أما النسبة الباقية فتمثلها طوائف أخرى. وفي ظل التركيبة السياسية لتقاسم السلطة بين الطوائف بناء علي القوة الفعلية للطوائف، نرى أن التغيرات في التركيبة السكانية المتحركة للطوائف لا تكف دائما عن الإطاحة بالتوازن القائم، وبالطبع تطالب الطائفة الناهضة حديثًا والتي تمتلك قوة قوية بإعادة توزيع السلطات السياسية من جديد والمصالح الاجتماعية والاقتصادية بناء علي القوة الفعلية للطوائف.

. ولا نجد في لبنان تعددًا طائفيًا فحسب، إنما توجد أيضًا تنظيمات سياسية وقوة مسلحة خاصة بكل طائفة علي حدة، وهو ما يعتبر من الخصائص الكبرى في سياسة لبنان، وأحد الأسباب التي أدت إلي اندلاع الحرب الأهلية طويلة الأمد. ويوحد في لبنان الآن قراب مائة حزب، وأكثر من أربعين قوى مسلحة متفاوتة القوة، ومتباينة الظروف، ومن أهم الأحزاب التي أثرت تأثيرًا كبيرًا في المجتمع اللبناني في الوقت الحالي نذكر التالي:

- **حزب الكتائب اللبناني**: تأسس عام ١٩٣٦، وكان في الأصل منظمة رياضية، وفي عام ١٩٤٣، أصبح رسميا حزبًا سياسيًا، ويعتبر أول حزب ماروني مسيحي، ويطالب هذا الحزب بتشكيل سلطة سياسية في لبنان تحكمها الطائفة المارونية المسيحية، وإلا سيقيم وحده دولة مارونية، ولحزب الكتائب مراكز نفوذ في المجتمع الماروني، ولديه نحو أربعين ألفًا من الميليشيات المسلحة وجهاز حكم كامل في مناطق السلطة الإدارية التابعه له، ويصدر جريدته الخاصة ويمتلك محطة تليفزيونية وقناة إذاعية، وبذلك فهو يمثل دولة داخل دولة.

- **حزب الوطنين الأحرار**: تأسس عام ١٩٥٨، ودعا إلي إقامة دولة جمهورية فيدرالية علي غرار النموذج السويدى في لبنان، ويطالب بسحب القوات السورية ومسلحي حركة التحرير الفلسطينية من لبنان، ولهذا الحزب نحـــو أكثر من ثلاثة آلاف من مسلحي المليشيات.

- **حراس الأرز**: وهو تنظيم انشق عن حزب الكتائب عام ١٩٧٥، ودعا إلي إقامة لبنان الكبرى التي تمتد من حلب سوريا إلي العريش بسيناء؛ معلنًا أنه لا يريد سوريا ولا يريد حرب العصابات ولا يريد العروبة، حيث رأى أن الوسائل العسكرية وحدها قادرة علي تسوية

أزمة لبنان، وحاليًا يوجد به أكثر من ألف من الميليشيات، وتعتبر المناطق السكنية المسيحية داخل بيروت هي المركز الرئيسي لنشاطه.

- **حركة أمل:** تأسست عام ١٩٧٤، وهي التنظيم الأقوى في الفصائل اللبنانية، ومعظم أعضاء هذه الحركة من مسلمي الشيعة الذين طردوا من ديارهم في جنوب لبنان، حيث طالبوا بإعلاء المكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفصائل الشيعية، لكنهم عارضوا تقسيم الدولة وأيدوا مشاركة العديد من الطوائف الدينية في السلطة السياسية. ومنذ السبعينيات تنامت حركة أمل بسرعة، فحاليًا تضم أكثر من عشرة آلاف من المليشيات المسلحة، ولديها دبابات ومدافع وغيرها من الأسلحة الثقيلة، وهناك علاقات وثيقة تربطها مع سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- **حزب اللـــه:** تأسس عام ١٩٨٢، وكان في الأصل فرقة من فرق حركة أمل ونذكر أنه بعد الثورة الإسلامية الإيرانية خاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، تفاقمت الخلافات بين حزب اللـــه والتيار الرئيسي لأمل، ثم أستقل بعد ذلك عن الحركة ليصبح حزبًا سياسيًا، وهذا الحزب لا يعتبر حزبًا سياسيًا " بالمعني العام " إنما يعتبر منظمة لتعبئة الجماهير تحت قيادة علماء الفقه الديني، حيث يهدف إلي قيام ثورة إسلامية، وبناء جمهورية إسلامية علي غرار النموذج الإيراني في لبنان، ويتولي زعماء الدين الإشراف علي السلطة السياسية للدولة. وجدير بالذكر أن الكثير من أعضاء حزب اللـــه ينتمون إلي شباب الطبقة الفقيرة في المجتمع، ولديهم مفاهيم متطرفة ومشاعر متعصبة. ويرتبط حزب اللـــه بعلاقات وثيقة مع

إيران، فقد سبق أن ساعد حراس الثورة الإيرانية القوة المسلحة التقدمية لحزب اللــه، وحاليا طور حزب اللــه بالفعل تنظيم الميليشيات ليصل عدده إلي أكثر من خمسة آلاف فرد، ورغم أن عددهم لا يعتبر كبيرًا، فإن هناك حسن تنظيم ونظامًا صارمًا وروح المقاومة قوية لدى هذه المليشيات، وقد سبق أن الحقت هذه الملشيات الهزيمة بمسلحي أمل عندما وقعت اشتباكات مع الحركة عام ١٩٨٨.

- **الحزب التقدمي الاشتراكي**: تأسس عام ١٩٤٩، ويعتبر الحزب السياسي لطائفة الدروز، ويدعو إلي إلغاء النظام السياسي الذى يقضي بتوزيع سلطات الدولة بموجب القوة الفعلية للطائفة الدينية. وأعضاء هذا الحزب أساسًا من الدروز، ويوجد في هذا الحزب أكثر من أربعة آلاف من أفراد الميليشيات ودبابات وغيرها من الأسلحة الثقيلة، حيث يسيطر علي جبال الشوف الواقعة في منطقة الحدود المشتركة بين لبنان وسوريا وإسرائيل.

- **حركة الناصريين المستقلين**: تأسست عام ١٩٨٥، وتمثل الحزب السياسي للطائفة السنية، وتعتبر هذه الحركة من أوائل الأحزاب الناصرية في لبنان. وهناك علاقات وثيقة تربط هذا التنظيم مع حركات التحرير الفلسطينية خاصة حركة فتح، وتوجد في هذه الحركة ميليشيات قوامها أكثر من ألف مسلح. ونذكر أنها تعرضت لهجوم ميليشيات الدروز ومسلحي حركة الأمل في عام ١٩٨٤، وعام ١٩٨٥، حيث لحقت بها خسائر فادحة، وقد استأنفت هذه الحركة نشاطها من جديد خلال السنوات الأخيرة.

- **حركة الوحدة الإسلامية**: وتأسست عام ١٩٨٢، وترتبط بعلاقات وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهى تعارض سيطرة سوريا

علي لبنان. وجدير بالذكر أن لهذه الحركة ميليشيات قوامها ألف فرد، ومزودة ببعض الصواريخ.

وفي ظل النظام السياسي الذى يقضي بتقاسم السلطة بين الطوائف، رأينا أن الصراع الحاد الذى قامت به الطوائف الدينية من أجل مصالحها الشخصية أثار الكثير من الخلافات التي أخذت تتفاقم يومًا بعد يوم، حيث أعقب ذلك وقوع اشتباكات مسلحة بلا نهاية. وفي هذا الشأن نذكر أن التغيرات المتحركة للقوة الفعلية للطوائف أدت إلي ازدياد حدة الخلافات يومًا بعد يوم بين الطوائف المسيحية التي تسيطر علي السلطة في الجيش والحكومة (برئاسة الطائفة المارونية) والطوائف الإسلامية التي تطالب بإعادة توزيع السلطات. ونذكر أن تدفق اللاجئين الفلسطينيين علي الأرض اللبنانية كان من نتائج حروب الشرق الأوسط العديدة، كما دخلت أيضا الجهات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبعض القوة المسلحة إلي هذه الأراضى، فمن الناحية الموضوعية نرى أن هذه الأحداث عززت قوة الطوائف الإسلامية بلبنان، وأثارت من جديد الرغبة في المطالبة بإعادة توزيع السلطات، مما جعل المسيحيين يشعرون بالقلق والارتباك، وبالتالي بذلوا جهودًا لتعزيز قوتهم الذاتية، وفى الوقت ذاته حاولوا الإطاحة بنفوذ المسلمين، وفي هذا الشأن نذكر أن حزب الكتائب المسيحي حشد قواته المسلحة في ١٢ أبريل عام ١٩٧٥، وشن غارة جوية علي حافلة تقل فلسطينيين، كما شن هجومًا علي مناطق تجمع اللاجئين الفلسطينيين متحججًا بمعارضته لنزوح اللاجئين الفلسطينيين إلي الأرض اللبنانية، لكن كان يهدف من وراء ذلك إلي الإطاحة بالقوى المسلمة وفرق حرب العصابات، ومنذ ذلك الحين فتح الستار علي الحرب الأهلية التي استمرت ستة عشر عامًا.

وبعد الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ لم تتوقف تقريبًا الاشتباكات المسلحة بين الطوائف الدينية نفسها وبين الطوائف اللبنانية والقوة المسلحة الأجنبية، كذلك لم تتوقف الاشتباكات المسلحة داخل الطائفة الدينية نفسها. وبناء علي الإحصائيات التي أجريت في أكتوبر عام ١٩٨٤، بلغ عدد اتفاقيات وقف إطلاق النار بجميع أنواعها التي توصلت إليها أطراف الصراع المعنية إلي أكثر من ثمانمائة وستين اتفاقية، لكن لم نر قط أى وقف إطلاق نار حقيقيًا ينفذ علي أرض الواقع.

وفي عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦، طرحت قوى الطوائف اللبنانية خططًا لتسوية الحرب الأهلية، لكنها لم تستطع التوصل إلي تفاهم مشترك نظرًا لأن الطوائف لم تبد أى استعداد للتنازل عن مصالحها، وهكذا استمرت الاشتباكات الدموية دون توقف. وبعد الخسارة التي لحقت بالانتخابات اللبنانية لأمين الجميل عام ١٩٨٨، عين الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل قبل تركه لمنصبه حكومة عسكرية مؤقتة مكونة من ستة من الضباط، وعين قائد القوات المسلحة وهو ميشيل عون في منصب رئيس الوزراء، إلا أن المسلمين بجميع طوائفهم أصروا علي إشراف نائب الرئيس بالوكالة سليم الحص علي أعمال الحكومة، مما أدى إلي ظهور " حكومتين " في آن واحد، وبالتالي زادت حدة الصراع الطائفي المسلح. وفي هذا الشأن نذكر أن عام ١٩٨٩ كان شاهدًا علي وقوع سته اشتباكات مسلحة ضخمة نذكرها كالتالي :-

في شهر يناير وشهر يوليو وقع اثنان من الاشتباكات الدموية الضخمة بين حركة أمل ومسلحي حزب اللـــه. وتجدر الإشارة إلي أن عام ١٩٨٨، شهد وقوع ثلاثة اشتباكات مسلحة بين هذين الفصيلين، حيث لقي نحو خمسمائة شخص مصرعهم وجرح أكثر من ألف شخص، وفي شهر فبراير وقع صراع مسلح بين الحكومة العسكرية لميشيل عون والقوة اللبنانية

بزعامة جعجع (وهي القوى المكونة من اتحاد مسلحي التنظيمات مثل حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار وحراس الأرز وغيرها من التنظيمات)، وفي شهر مارس وشهر مايو شنت الحكومة العسكرية لميشيل عون حربًا مرتين علي ميلشيات الحزب التقدمي الاشتراكي، أما شهر ديسمبر فكان شاهدًا علي وقوع اشتباكات مسلحة حادة بين قوات ميشيل عون والميليشيات المسلمة، وفي ظل دور الوساطة الذى لعبته أطراف عربية معنية، أجاز البرلمان اللبـــناني في الطائف " وثيقة الصلح الوطني اللبناني " في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٨٩، واضعًا بذلك الأسس لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وفي شهر نوفمبر من العام نفسه انتخب البرلمان اللبناني رئيس البرلمان ورئيس الدولة (ففي الخامس من نوفمبر اختير رينية معوض رئيسًا للبنان، وفي الرابع والعشرين من الشهر نفسه انتخب إلياس الهوارى في منصب الرئاسة بعد أن تعرض معوض لعملية اغتيال). وقام الرئيس الجديد بتعيين سليم الحص في منصب رئيس الوزراء، وعزل ميشيل عون من مناصبه العسكرية والحكومية، إلا أن ميشيل عون كبح مشاعره وسيطر علي بعض القوات رافضًا الاعتراف بالحكومة الشرعية. وهكذا ظلت سماء الحرب الأهلية في لبنان علي حالها مليئة بالغيوم. وفي أكتوبر عام ١٩٩٠ تحسنت الأوضاع في لبنان وذلك عندما اتحدت الحكومة اللبنانية والجيش السورى وهزمت قوات ميشيل عون، وعلي الفور بدأت الحكومة اللبنانية بتنفيذ "خطة بيروت" في ظل مساندة الجيش السورى، حيث قامت بإعادة إعمار منطقة موحدة خالية من الحكم الانفصالي المسلح لتنظيمات الميليشيات للطوائف، حيث اعتبرت بذلك خطوة أولي نحو توسيع دائرة سلطات الحكومة تدريجيًا علي نطاق الدولة بأكملها. وأخيرًا قام مسلحو الطوائف بوقف إطلاق النار بعد مساومات عــديدة، حيث شهد شهر ديسمبر انسحابهم من بيروت. وفي شهر مارس عام ١٩٩١، أجازت الحكومة اللبنانية قرارًا بتسريح ميليشيات الطوائف وحل

المنظمات المسلحة والاستيلاء علي أسلحتها، كما نشرت قواتها داخل الأراضي اللبنانية علي مراحل متفرقة، لتنهي بذلك من الأساس الحرب الأهلية التي استمرت ستة عشر عامًا. ورغم ذلك، فإننا نرى أن الحرب الأهلية في لبنان لم تنته إلا علي أساس التوصل إلي اتفاق مع جميع الطوائف، فبغض النظر عن المبادئ التي توصلت إليها "إتفاقية الطـائف" أو التركيبة السياسية التي لم يؤثر فيها توزيع السلطات في مؤسسات الحكومات المتعاقبة علي تـوزيـع السلطات للطوائف، فلم تجر إلا ببعض التعديلات علي توزيع السلطات. ورغم أن أعداد الشخصيات متفاوتة في مجلس الوزراء لسليم الحص (منذ نوفمبر عام ١٩٨٩ حتي ديسمبر عام ١٩٩٢) ومجلس الوزراء لرشيد الصلح (منذ مايو عام ١٩٩٢ حتي أكتوبر عام ١٩٩٢) ومجلس الوزراء لرفيق الحريرى (منذ أكتوبر عام ١٩٩٢ حتي الآن)، فإن السلطات موزعة أساسًا بالتساوى بين الطائفة المسيحية والطائفة الإسلامية، فلا تزال الطائفة المسيحية والسنية والشيعة تحتفظ بمناصب الرئيس ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء على التوالي.

الفصل الرابع

الخلافات الناجمة عن الصراع الطائفى وتأثيره

رأينا أن صراع الطوائف أسفر عن اضطرابات الأوضاع وحروب أهلية طويلة الأمد، حيث وصل الأمر إلي درجة تدخل القوى الأجنبية لعدة مرات، كما أثار سلسلة من الصراعات الدولية، وهكذا زادت الأوضاع الإقليمية توترًا، ففي فترة الحرب البارده سبق أن لجأت الدولتان العظميتان وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلي طرق مختلفة للتدخل في النزاع الطائفي في الشرق الأوسط، وذلك أثناء صراعها علي منطقة الشرق الأوسط من أجل الهيمنة علي العالم.

ففي لبنان نذكر أن الجبهة اللبنانية بزعامة الطائفة المارونية المسيحية كانت دائمًا تطبق سياسات موالية للولايات المتحدة منذ فترة طويلة من الزمن، وبالطبع حظيت بالحماية الأمريكية، وعلي العكس من ذلك حصلت الحركات الوطنية بزعامة الحزب التقدمي الاشتراكي المسلم علي تأييد الاتحاد السوفيتي. أما إسرائيل وسوريا فقد تورطتا مباشرة في القضية اللبنانية من أجل مصالحهما الشخصية، حيث وصل الأمر إلي درجة اندلاع الحروب بينهما.

ففي شهر أبريل عام ١٩٧٦، أرسلت سوريا مباشرة قواتها للتدخل العسكرى في لبنان من أجل السيطرة علي الأوضاع هناك، حيث سيطرت

القوى الإسلامية وفرق العصابات الفلسطينية بذلك علي ثلثي المناطق البنانية. وفي أكتوبر عام ١٩٧٦، توصلت كل من السعودية والكويت ومصر وسوريا ولبنان ومنظمــة التحرير الفلسطينية هؤلاء الأطراف الستة إلي اتفاقية لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية في مؤتمر الرياض، حيث أرسلت قوى الردع العربية لترابط في لبنان. وفي مارس عام ١٩٧٨ شهدت الأوضاع في لبنان توترًا شديدًا بغزو إسرائيل للبنان للقضاء علي فرق العصابات الفلسطينية التي تتخذ من جنوب لبنان قاعدة لها، وعلي هذا الصعيد صدقت الأمم المتحدة علي قرار رقم ٤٢٥ يقضي بإرسال قوات حفظ السلام للأمم المتحدة لترابط في لبنان، ويحث إسرائيل علي سحب قواتها. ثم أعقب ذلك استمرار انسحاب قوات الدول العربية التي انضمت إلي قوة الردع العربية بالإضافة إلي القوات السورية من لبنان. ومن أجل السيطرة علي وادى البقاع في لبنان قامت ميليشيا الكتائب المسيحية باحتلال مدينة زحلة، وهى المقر الرئيسي لقطاع البقاع والذي تعتبره مركز المواصلات الذى يصل بيروت بطريق دمشق، وبذلك قطعت الطريق الرئيسي الذى يصل القوات السورية بداخل البلاد، مما جعل أيضًا جناح القوات السورية مكشوفًا بالكامل أمام التهديد العسكري الإسرائيلي، وقد انتهزت إسرائيل أيضًا هذه الفرصة وقصفت معسكر القوات السورية ببيروت. وفي ٢٩ أبريل نشرت سوريا صواريخ الدفاع الجوى سام ٦ في وادى البقاع لتعزيز قوتها الدفاعية، لكن إسرائيل طالبت سوريا بسحب فورى لهذه الصواريخ، وهددتها أيضًا بأنها سوف تستخدم القوة العسكرية لتدمير الصواريخ، مثيرة بذلك "أزمة الصواريخ السورية الإسرائيلية "، كما تورطت أيضًا الدولتان العظميتان في هذه الأزمة من أجل مصالحهما. ففي الثلث الثاني من شهر مايو أرسل الاتحاد السوفيتي طرادة صواريخ " موسكو " للتوجه نحو المياه الساحلية اللبنانية، لتزداد بذلك سفنها الحربية إلي أكثر من ثلاثين سفينة في البحر

الأبيـــض المتوسط، كما دخلت أيضًا حاملتا الطائرات الأمريكية "فوليستر" و" الاستقلال " إلي البحر الأبيض المتوسط، لتصل بذلك أعداد السفن المقاتلة في هذه المنطقة إلي أثنتين وثلاثين سفينة فقط، وهكذا امتلأت فجأة سماء البحر الأبيض المتوسط من ناحية الشرق بغيوم الحرب. وفي يونيه عام ١٩٨٢ شنت إسرائيل ثانية هجمات جوية كبيرة ومفاجئة علي لبنان متحججة بضربها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحاصرت المنطقة الغربية لبيروت، حيث أطاحت العمليات العسكرية الإسرائيلية بقوى التوازن الضعيفة بين نفوذ الفصائل داخل الأراضي اللبنانية، كما أن الطوائف المسلمة أصابها الضعف من جراء الإطاحة بمنظمة التحرير الفلسطينية وانسحابها من لبنان. وبعد الحرب الباردة لم يعد الشرق الأوسط ساحة لصراع الدولتين العظميين، إلا أنه لم يمنح الاستقرار للبنان. فكانت القوات السورية لا تزال مرابطة في لبنان، كما أقامت إسرائيل ما يسمي " بمنطقة أمنية " في جنوب لبنان، تسيطر عليها القوات اللبنانية في الجنوب بمساندة إسرائيلية، وفي الوقت ذاته لم تتوقف الغارات الجوية علي منطقة جنوب لبنان تحت أى مسمي من الذرائع.

أما في العراق فقد كانت هناك ظروف مشابهة، حيث تعرضت الحكومة إلي مشكلات طائفية شائكة، وفي هذا الشأن نذكر أن مسلمي الشيعة في العراق يمثلون نحو ٦٠% مـــن سكان العراق، وهم متأثرون للغاية بالثقافة الفارسية، حيث تربطهم علاقات وثيقة مع الشيعة الإيرانيين. وجدير بالذكر أن هناك شقاقًا وخـــلافًا طويل الأمد بين السنة والشيعة في العراق، إلا أن الأوضاع بعد ثورة ١٩٨٥، تحسنت نوعًا ما، فقد بدأت الحكومة تقلد شخصيات شيعية في منصب كبار المسئولين في الحكومة والجيش العراقي. ورغم ذلك، فإن التنظيم الحربي الشيعي لم يكتف بهذه المناصب السياسية والاجتماعية، لذلك استمر وقوع اشتباكات وحدوث نزاعات علي يد هؤلاء.

وبعد حرب الخليج قامت المنظمات المسلحة الشيعة بالتمرد عدة مرات، نظرًا لضعف حكم صدام، لكن الحكومة قمعت بشدة هذه الأعمال. وفي يوليو عام ١٩٩٢، أقامت الدول الأجنبية بزعامة الولايات المتحدة منطقة حظر طيران في منطقة جنوب العراق عند خط طول ٣٢ شمالاً متحججة بحماية حقوق الإنسان، كما أعلنت أنه سيتم إسقاط الطائرات العراقية علي الفور في حالة تحليقها في هذه المنطقة، والواضح أن إقامة منطقة حظر للطيران أفقدت العراق حقوق السيادة الكاملة. وفي ظل هذه الأحداث شعر الرأى العام بالقلق من أن تصل درجة المشكلة العراقية مثل نظيرتها في لبنان، وعلاوة علي ذلك اعترضت الدولة العربية علي تمزيق العراق.

ومن المؤكد أن الصراع الطائفي أثار اضطرابات طويلة الأمد في المجتمع وصاحبته خسائر ضخمة، مؤثرة علي التطور الطبيعي لاقتصاد والمجتمع والحياة الطبيعية للشعب، ومن المعروف أن الأوضاع المتدهورة الموجودة في مجتمع الشرق الأوسط صعَّبت من مسيرة تسوية الخلافات الطائفية في هذه المنطقة، كما أن الاشتباكات الدموية المتزايدة أصبحت أكثر عنفًا، كما كبدت الدول والتطور المجتمعى خسائر يصعب تقديرها. وعلي هذا الصعيد نذكر أن الحرب الأهلية طويلة الأمد التي أثارها صراع الطوائف اللبنانية كبدت لبنان خسائر ضخمة، فلبنان التي كانت تعرف في الماضي "باريس الشرق" نراها الآن" محفوفًا بالجروح "، أما منطقة بيروت المزدهرة في الماضي فأصبحت أطلالاً وسط نيران الحرب، وسقطت صورتها كمركز مالي في الشرق الأوسط دون رجعة. وبناء علي إحصائيات المسئولين في لبنان والتقديرات الدولية نذكر أن هناك مائة وأربعة وأربعين ألفًا ومائتي شخص لقوا مصرعهم أثناء الحرب الأهلية(٩) (وقد وقع ٣٦٤١ حادث تفجير للسيارات، توفي علي إثره أكثر من عشرات الآلاف)، وهناك نحو مائتي

ألف مصاب بجروح خطيرة ومائة وسبع آلاف وأربعمائة مفقود ومتشرد تسعمائة ألف شخص، وقد بلغت الخسائر الاقتصادية التي أسفرت عنها الحرب الأهلية في لبنان نحـــو ٢٥ مليار دولار أمريكي[١٠]، كما أن أوضاع الاقتصاد الوطني تدهورت يومًا بعد يوم، فنرى أن الإنتاج القومي للبلاد عام ١٩٨٩ كان يعادل فقط من ٧% إلي ٩% نظيره قبل الحرب الأهلية. وقدر التضخم المالي في سنوات بواحد من ثلاثة أرقام، وفي عام ١٩٨٦ بلغ ١٥%. كما أن العديد من الشركات وجدت صعوبة في الاستمرار في ظل فوضي الحرب طويلة الأمد، حيث تعرضت إلي الفشل معلنة إفلاسها واحدة تلو الأخرى، وبالتالي انخفضت أعداد العمالة للموظفين فجأة من مائة وتسعة وأربعين ألف عامل إلي خمسة وأربعين ألف عامل[١١]، حيث إنخفضت أعداد العمالة لقرابة ٧٠%. ومن أرض الواقع نرى أن تدفق أعداد كبيرة من العاطلين في المجتمع أوجد أيضًا المزيد من الاضطرابات الاجتماعية، وبالتالي دخل لبنان دائرة مفرغة من الاضطرابات.

وجدير بالذكر أن النزاع الطائفي أضعف السلطة المركزية، حيث أقدم مسلحو الطوائف على إقامة سلطة انفصالية، وبالتالي أصبحت الدولة علي مشارف الانقسام. وهكذا أصبحت القوى الطائفية تربة ومرتعًا لنمو الانفصاليين. وعلي هذا الصعيد يعتبر لبنان مثالاً نموذجيًا تقريبيًا لما ذكرناه، كما أن مثل هذه الأوضاع موجودة أيضًا فى دول الشرق الأوسط، نذكر علي سبيل المثال أن التنظيمات الطائفية في العراق بلغت نحو أكثر من عشرة، كما تمتلك أيضًا قوى مسلحة. فقبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية شكلت منظمة الطوائف الإسلامية للشيعة الموالية لإيران "لجنة عليا للثورة الإسلامية العراقية " بزعامة هادى هاشم، محاولة بذلك إسقاط الحكومة. ومن أهم القوى الطائفية في العراق نذكر التالي :

- **حزب الدعوة الإسلامي (THE ISLAMIC CALL PARTY)** ويسمي أيضًا بحزب الدعوة، ونذكر أن هذا الحزب نشأ من الحزب الفاطمي، فعندما هرب الخامنئى إلي العراق تولي رئاسة هذا الحزب وأطلق عليه لقب حزب الدعوة عام ١٩٧٤، وبعد استيلائه علي السلطة في إيران عام ١٩٧٩ زاد دعمه لهذا الحزب، حيث أثرى هذا الحزب بأنشطة كثيرة، والواقع أن أهم أعضاء هذا الحزب شخصيات دينية سنية ومهاجرون إيرانيون بمنطقة نديم العراقية.

- **حزب الدعوة الإسلامية العراقي:** وأسسه محمد الصدر وغيره في عام ١٩٧٥، وهذا الخزب يصدر جريدة تسمي (صوت العراق) وقد سبق أن تعرض هذا التنظيم إلي الحظر من جانب الحكومة، حيث انتقل نشاطه واحدًا تلو الآخر إلي العمل السرى.

- **منظمة العمل الإسلامي:** تأسست عام ١٩٦٥، وزعيمها الحالي هو إدريس محمد آية الله، وتصدر عن هذه المنظمة جريدة تحت اسم (العمل الإسلامي).

- **حركة المجاهدين الأئمة** وأسسها شيخ عبد الله طيف. حفيظ في نهاية السبعينيات[١٢].

ونذكر أن نشاط منظمة الطوائف الإسلامية للشيعة في العراق كان نشاطًا إيجابيًا بعد حرب الخليج، وذلك عندما اتحدت مع قوى المعارضة الكردية وحزب الديمقراطية وحزب القومية، ليشكلوا بذلك أربع قوى كبرى ذات تأثير قوى علي الأوضاع في العراق.

وتجدر الإشارة إلي أنه لا يوجد تنوع طائفي في لبنان فحسب، إنما توجد أيضًا قوة مسلحة طائفية. وفي ظل التركيبة السياسية التى تقضى بتقاسم

السلطات بين الطوائف، رأينا أن العلاقة الوطيدة بين القوة الفعلية للطوائف والصلاحيات التى تتمتع بها في ظل أجهزة السلطة الوطنية قد حثت الطوائف جميعها علي ألا تدخر جهدًا في تطوير نفوذها الشخصية وقوتها المسلحة. وأثناء الحرب الأهلية اللبنانية التى وقعت بعد اندلاع الصراع الطائفي وجدت السلطة الحاكمة المركزية نفسها معلقة في الهواء حقًا، كما ظل لبنان لفترة طويلة من الزمن في حالة من الصراع الطائفي على الهيمنة وعلى الحكم الانفصالى للعديد من الطوائف (فلكل طائفة قناة إذاعية وقناة تليفزيونية وصحيفة موزعة في داخل المنطقة الإدارية التابعة لحكمها، فكـأنها بذلك دولة داخل دولة)، وقد وصل الأمر إلى درجة ظهور حكومتين في نفس الوقت على الساحة اللبنانية. وفي هذا الشأن علقت وسائل الإعلام الأجنبية قائلة: إن صلاحيات الرئيس اللبناني الأسبق الجميل أثناء حكمه اقتصرت على مقر الرئاسة بقصر بعبدا الذى يعيش فيه. فقد أضعف الصراع الطائفي السلطة المركزية مما أدخل البلاد في دائرة من الاضطرابات، فعمليات الاختطاف والاغتيال وغيرها من الأعمال الإرهابية انبثقت واحدة تلو الأخرى، خاصة وقوع أيضًا أكثر من سبعين حادث اغتيال سياسي ضخم. نذكر على سبيل المثال أن بشير الجميل توفي متأثرًا بإنفجار قنبلة وضعت في مكتبه بعد اثني وعشرين يومًا فقط من انتخابه رئيسًا للبـلاد (عام ١٩٨٢)، كما توفي رينيه معوض بعد سبعة عشر يومًا فقط من انتخابه رئيسًا في حادث انفجار سيارة وقع في المنطقة الغربية لبيروت (عام ١٩٨٩)، كذلك كان مصير رئيس الوزراء اللبناني السابق كرامي عندما تعرض إلى حادث انفجار قنبلة بطائرة الهيلوكبتر التى كان يستقلها. أما بالنسبة إلى الأجانب الموجودين في لبنان فكان من الصعب عليهم الهروب من الحظ العثر، حيث تعـرض أكثـر من عشرين أجنبيًا تباعًا إلى عمليات الخطف. إن الفوضى التى امتدت لفـترة طـويلة من الزمن والتى أسفرت عن

الصراع الطائفي حولت لبنان إلى " مؤسسة مشوشة " وفي هذا الشأن ذكر نبيه برى بعد انتخابه رئيس برلمان في أكتوبر عام ١٩٩٢، قائلاً. " إن اللحظة التى ستتحول فيها لبنان من كونها شركة إلي كونها دولة قد حانت بالفعل، وهذه رسالة للتاريخ، وإن إلغاء سياسة الطوائف ستعتبر ثمار المصالح الوطنية الشاملة، كما أن قيام طائفة بإخضاع طائفة أخرى أو التغلب عليها لن يحقق هذا الهدف ".

ورغم التهدئة النسبية التى تشهدها الخلافات الطائفية في الوقت الحالي، واتخاذ الحكومة أيضًا العديد من الإجراءات باعتبارها محاولة لتسوية النزاع الطائفي، فإن هذه الإجراءات لن تستطيع أن تحقق أكثر من صلح مؤقت وتهدئة للخلافات الطائفية، نظرًا لعدم وجود تركيبة سياسية تؤثر على تقاسم السلطات بين الطوائف، لذلك فإنه من غير المحتمل أن تتم تسوية النزاع الطائفي من الأساس، كما أنه في حالة وجود ظروف مواتية أو حدوث تغيرات كبرى لتوازن القوى الطائفية، فإنه من المحتمل أن يندلع مرة أخرى صراع وخلاف جديدان، تدخل البلاد على إثرهما في دوامة من الاضطرابات.

الهوامش

(١) ويليم لانغ (أمريكى)،" التسلسل الزمني لتاريخ العالم " (وهذا الكتاب يتطرق إلـــي بعض القرون القديمة والوسطى)، دار نشر الاتحاد الثلاثى ١٩٨١، ص ٧٤.

(٢) " شريعة حمورابي " النص رقم ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، كما استشهد من كتـــاب "تحديات معلومات تاريخ العالم " للكاتب دجوايه ليانغ ، دار نشر شانغو ١٩٧٤.

(٣) أحمد أمين " فجر الثقافة العربية "، طبعة عام ١٩٦٢ لدار النشر التجارى ، ص ٣٠.

(٤) ريتشارد ألين (البريطاني) ، " خلفية عن الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبله "، دار نشر كوميرسيل ١٩٨١.

(٥) ريتشارد ألين (البريطاني)، " خلفية عن الصراع العربي الإسرائيلي ومستقبله "، دار نشر كوميرسيل ١٩٨١.

(٦) طالع " موجز عن إسرائيل " صفحة رقم ١١٧، طبعة عام ١٩٩٢ لمركـــز الأخبـــار الإسرائيلي.

(٧) جين إيه جيو، " تاريخ تعاليم الإسلام "، لدار نـــشر العلـــوم الاجتماعيـــة الـــصينية ١٩٩٧، ص ١٩٦ وص ١٩٧.

(٨) نفس الهامش رقم ٧ ص ١٧٦.

(٩) نقلاً عن وكالة شين خوا الصينية في ١١ مارس ١٩٩٢، حيث استـــشهد بـــالتقرير الصادر عن الشرطة اللبنانية في التاسع من أكتوبر عام ١٩٩٢.

(١٠) حديث الرئيس اللبناني الذى أدلى للمجلة العربية اللبنانية التى تسمى بـــ " القضية " والذى نقلته وكالة شين خوا الصينية في ٢٥ يوليو عام ١٩٩١.

(١١) وفقاً لما ورد في " صحيفة الشعب " الصينية الصادرة في ٢١ مايو عام ١٩٩٢.

(١٢) نقلاً عن وكالة أنباء الصين الجديدة من الكويت في ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٤.

الباب الثامن
صراع المصالح القومية لا نهاية له

الفصل الأول

تطور علاقات دول الشرق الأوسط بعد الحرب

إن إرساء نظام الرأسمالية علي مستوى العالم، وإنشاء أسواق عالمية وخاصة العدوان الاستعمارى لقوى الغرب لمنطقة الشرق الأوسط أطاحوا جميعًا بقوة بالنظام الإقطاعي بدول الشرق الأوسط، حيث أسفر هذا الأمر عن ظهور أزمة القوميات بالشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى أسهمت هذه العواصف والأزمات أكثر في يقظة القوميات جميعها في الشرق الأوسط، حيث زاد تدريجيًا الوعي الديمقراطي الوطني المعادى للإمبريالية والاستعمار والإقطاع في مجتمع الشرق الأوسط، متأثرًا بحركة التنويرالأوربية وحركات الاستقلال الوطني، لتصبح السنوات الأولي للقرن العشرين شاهدةً أخيرًا علي يقظة منطقة الشرق الأوسط وعلي بداية موجات قوية من الاستقلال والتحرير الوطني. ومنذ فترة الحرب العالمية الأولي والثانية حتي بداية السبعينيات نالت دول الشرق الأوسط الاستقلال واحدة تلو الأخرى. ومن المعروف أن لكثير من دول الشرق الأوسط تاريخًا قديمًا وحضارة عريقة، إلا أنها تعتبر " عضوة شابة عديمة الخبرة " في ظل منظومة العلاقات الدولية الحديثة. وفي هذا الشأن نذكر أن العلاقات بين دول الشرق الأوسط أصبحت معقدة ومتقلبة نتيجة لرواسب الاستبداد الإقطاعي علي صعيد التطوير السياسي، والأنظمة السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة. إن الأوضاع في الشرق الأوسط أصبحت تشبه "الرمال السياسية المتحركة " فى ظل افتقار

الطبقات القيادية التي تحكم هذه الدول للخبرة الجاهزة وتدخل الدول العظمي في المنطقة وغيرها من العوامل المؤثرة، فلا يمكن أن نتوقع بما سوف تؤول إليه الأوضاع في هذه المنطقة.

وقام كثير من العلماء بالعديد من التقسيمات لهذه الدول وفقًا لمعايير مختلفة، فمنهم من قسم دول الشرق الأوسط بوجه عام إلي دول عربية ودول غير عربية، انطلاقًا من خواصها القومية، وفي فترة الحرب الباردة قسمت هذه الدول إلي دول موالية للولايات المتحدة ودول معادية للولايات المتحدة وفقًا للتوجهات السياسية لدول الشرق الأوسط المتأثر بسياسة الدول العظمي، كما قسمت هذه الدول أيضًا إلي دول غنية ودول فقيرة بناء علي قوتها الاقتصادية، وقسمت إلي دول منتجة للنفط ودول غير منتجة للنفط، وفقًا لأوضاع استخراج بعض المصادر الطبيعية، وهكذا نرى أن مثل هذه الحالات المتشابهة كثيرة، ورغم ذلك فإننا نرى أن دول الشـرق الأوسط تعتبر كيانات فاعلة مستقلة في ظل العـلاقات الدولية، ففي الأحوال العادية لا يمكـن أن نقـرر مدى تطور علاقات الدول بناء علي بعض " خواصها " أو " مميزاتها " السابق ذكرها، فمن المحتمل أن تنضم دول ما إلي منظمة سياسية، عسكرية أو اقتصادية إقليمية لسبب ما أو لأسباب كثيرة، لكن ذلك لا يعني أنها ستخضع بشكل كامل إلي قيودها، ومن ناحية أخرى قد تتفكك بعض المنظمات أو التكتلات بسرعة لافتقارها لقاعدة من المصالح المشتركة أو لحدوث تغيرات لمصالح دول الأعضاء. وعلي هذا الصعيد نرى أن هناك أيضًا أمثلة كثيرة لهذه النماذج في ظل تاريخ العلاقات الدولية لدول الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة.

فمنذ الحرب العالمية الثانية ظهر بالتتابع أكثر من عشرين منظمة إما إقليمية أو إقليمية آسيوية في منطقة الشرق الأوسط، لدرجة أن هناك العديد

من المحاولات لإقامة دول موحدة أو اتحاد فيدرالي في الدول العربية متأثرة بأفكار العروبة الفياضة، وذلك في ظل ممارسات العلاقات الدولية. ونذكر في النقاط التالية أهم من كان لهم تأثير كبير في ظل ما شهده الشرق الأوسط من تأسيس بعض المنظمات الإقليمية وممارسات الوحدة.

جامعة الدول العربية: أعلن عن تأسيسها في عام ١٩٤٥، وتعتبر أول منظمة وحدة عربية في العالم العربي بعد الحرب، وكانت لحظة إنشائها تضم كلاً من مصر والسعودية والأردن الهاشمية والعراق وسوريا ولبنان واليمن، حيث وقعت هذه الدول السبع " ميثاق جامعة الدول العربية " ويبلغ عدد دول الأعضاء حاليا واحدًا وعشرين عضوًا. وتهدف جامعة الدول العربية إلي تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسيات بين أطرافها، وحماية استقلال وسيادة الدول العربية، ومناقشة وتداول مصالح وشئون هذه الدول وتشجيع دول الأعضاء علي التعاون الوثيق في مجال الاقتصاد والمال والمواصلات والثقافة والصحة ورفاهية المجتمع، كما أن هناك احترامًا متبادلاً بين دول الأعضاء للأنظمة السياسية للدول، ولا يجوز استخدام القوة العسكرية لتسوية المنازعات. وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة للجامعة العربية يعتبر من أعلى الجهات السلطوية لها، وللجامعة مجلس ومكتب للأمانة العامة. وقد أسست جامعة الدول العربية أكثر من عشرين لجنة وجهازًا متخصصًا بمجال الدفاع المشترك والاقتصاد والتعليم والعلوم والثقافة والإعلام وغيرها من المجالات.

منظمة حلف بغداد: تأسست في نوفمبر عام ١٩٥٥، بناء علي "معاهدة بغداد " ودول أعضائها هى: تركيا والعراق وبريطانيا وإيران وباكستان، ومقرها الرئيسي في العاصمة العراقية بغداد، انتقل المقر الرئيسي لهذه المنظمة إلي العاصمة التركية أنقرة في أكتوبر من نفس العام بعد إسقاط

النظام الملكي الاقطاعي العراقي في يوليو عام ١٩٥٨. وأعلنت العراق انسحابها من هذه المنظمة في مارس عام ١٩٥٩، حيث أطلق علي هذه المنظمة اسم "منظمة الحلف المركزية" ويعتبر المجلس الدائم هو الجهة العليا لهذه المنظمة، وهو مقسم إلي أربع لجان دائمة عسكرية واقتصادية مناهضة للأعمال التخريبية ولجنة اتصالات ومكتب الأمانة العامة. وفي الحقيقة كانت هذه المنظمة امتدادًا لمنظمة حلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط، حيث كانت تحت سيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الغرب، لذلك تعرضت إلي رفض عام من جانب دول الشرق الأوسط.

الجمهورية العربية المتحدة: أصدرت الحكومتان -المصرية والسورية- بيانًا مشتركًا في الأول من فبراير عام ١٩٥٨، حيث قررا اتحاد الدولتين في صورة جمهورية عربية متحدة، والتى تأسست رسميًا في يوم الواحد والعشرين من الشهر نفسه بعد إجراء استفتاء شعبي في الدولتين، حيث عين عبد الناصر رئيسًا لهذه الجمهورية والذى كان يعتبر من أهم الشخصيات الممثلة للقومية العربية، فقد رأى عبد الناصر أن الوحدة العربية تعتبر من أسمي أهداف الأمة العربية، ومن أعلي مراحل القومية العربية. والواقع أن اتحاد مصر وسوريا يعتبر تطبيقًا لهذه النظرية. وفي مارس عام ١٩٥٨ انضم اليمن العربى إلي جمهورية الوحدة العربية ليشكل معه ائتلافًا عربيًا. وكان شهر سبتمبر عام ١٩٦١، شاهدًا على وقوع انقلاب عسكرى في سوريا، حيث انسحبت بذلك هذه الدول واحدة تلو الأخرى من الائتلاف العربي الذى أعلن أيضًا عن تفككه.

الاتحاد العربي الهاشمي: بعد تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، قويت شوكة نفوذ الجمهوريات العربية معرضة بذلك الملكية الإقطاعية إلي ضغوط كبيرة، لذلك أعلن الملك الأردني حسين والملك العراقي فيصل عن تأسس

هذا الاتحاد في فبراير عام ١٩٥٧، حيث عين فيصل رئيسًا للاتحاد العربي الهاشمي، لكن الانقلاب الذى وقع في العراق أطاح بالنظام الملكي لفيصل في ١٤ يوليو عام ١٩٥٨، وهكذا لم يمر علي وجود هذا الاتحاد العربي سوى خمسة شهور فقط.

الكونفيدرالية العربية: بعد أن تولي حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا والعراق علي التوالي عام ١٩٦٣، ناقش مع السلطة الحاكمة لعبد الناصر في مصر مسألة الاتحاد، حيث وقعوا علي " ميثاق القاهرة " في أبريل من العام نفسه، معلنين تأسيس الكونفيدرالية علي مراحل (معروفة أيضًا بتحالف الدول الثلاث) لكنهم أخفقوا في النهاية في تأسيس هذه الكونفيدرالية نظرًا لتوتر علاقات الدول الثلاث بعد ذلك.

اتحاد الجمهوريات العربية: وقعت كل من مصر وليبيا والسودان علي "معاهدة الوحدة بطرابلس" في ديسمبر عام ١٩٦٩، معلنة قيام تحالف الدول الثلاث، وكان شهر نوفمبر عام ١٩٧١ شاهدًا علي توصل الأطراف الثلاثة إلي إتفاق نحو خطوة جديدة للأمام، حيث قرروا تأسيس اتحاد الجمهوريات العربية في يناير عام ١٩٧٢، إلا أن السودان انسحبت في وقت لاحق نظرًا لما تعرضت له من مشكلات داخلية، وقررت سوريا الانضمام إلي هذا الاتفاق. ونذكر أن حكومات الدول الثلاث المصرية الليبية والسورية قررت توحيد الدول الثلاث في صورة اتحاد الجمهوريات العربية، وذلك في السابع من أبريل عام ١٩٧١، حيث وقعت الدول الثلاث في دمشق علي " مشروع دستور اتحاد الجمهوريات العربية " في ٢٠ أغسطس من العام نفسه، وفي أكتوبر من العام نفسه عقدت اللجنة الرئاسية الاتحادية المشكلة من زعماء الدول الثلاث أول اجتماع لها في القاهرة، حيث اختير السادات رئيسًا للجنة الرئاسية لاتحاد الجمهوريات العربية. لكـــن بعد ذلك قطعت ليبيا وسوريا

على التوالي العلاقات الدبلوماسية مع مصر نظرًا لتصاعد الصراع على الحدود المصرية الليبية وزيارة السادات إلى القدس.

الجمهورية الإسلامية العربية: توصل الرئيس الليبي القذافي من خلال جهوده العديدة إلى اتفاق مع الرئيس التونسي بورقيبة، حيث قررا دمج ليبيا وتونس في صورة جمهورية إسلامية عربية، إلا أنه لم يمر سوى أربعة أيام فقط حتى أثنى بورقيبة عن عزمه، حيث تحولت المصاهرة بين البلدين إلى عداء وعدم انسجام في بضعة أيام.

تكامل مصر والسودان: وقع الرئيس المصري السادات والرئيس السوداني " النميري " على منهج العمل السياسي والتكامل الأقتصادي في الحادي عشر من فبراير ١٩٧٤، معلنين بدء مسيرة التكامل بين الدولتين على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري، وقد شهدت الدولتان علاقات من التعاون والتنسيق لبضع سنين، وفي الثاني عشر من ديسمبر وقع زعيما الدولتين على " ميثاق التكامل " في الخرطوم يقضى بالانتهاء من مسيرة التكامل خلال عشر سنوات، لكن علاقات الدولتين شهدت تراجعًا بعد وقوع الانقلاب في السودان عام ١٩٨٥، وشهد عام ١٩٨٧ توقيع الدولتين على "ميثاق الأخوة"، ليلغي بذلك "ميثاق التكامل" الذى وقع أثناء فترة النميرى.

جبهة الرفض: عقد زعماء كل من سوريا والجزائر واليمن الديمقراطية وفلسطين اجتماعًا، حيث أصدروا بيانًا، يقضى بتأسيس جبهة الرفض المعارضة لإجراء أي إتفاق مع إسرائيل. وأعلنت دول أعضاء جبهة الرفض عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر والانضمام إلى أعمال المقاطعة الممارسة ضد مصر.

الميثاق السورى العراقى للعمل المشترك: وقعت الدولتان السورية والعراقية" الرفيقتان والشقيقتان " اللتان يحكمهما حزب البعث الاشتراكي العربي ميثاق العمل المشترك في أكتوبر عام ١٩٧٨، حيث أسستا لجنة سياسية عليا وجبهة لتوحيد القيادة السياسية. لكن العلاقات السورية والعراقية انقطعت بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، حيث ساندت سوريا حينذاك إيران.

مجلس تعاون دول الخليج: أعلنت دول الخليج الست وهي السعودية والكويت وعمان وقطر والإمارات والبحرين في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٨١، عن تأسيس مجلس تعاون للدول العربية الخليجية، حيث يهدف إلى تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل في جميع المجالات بين دول الأعضاء، وتعزيز وتوثيق الاتصالات والتبادل والتعاون بين شعوب دول الأعضاء ومن ثم تحقيق الوحدة، ويشجع هذا المجلس على تطوير الصناعة والزراعة وتكنولوجيا العلوم في الدول الست، وإقامة مركز للأبحاث العلمية ومشروعات مشتركة، كما يشجع شركات القطاع الخاص على التعاون في هذه المشروعات. ونذكر أن المجلس الأعلى يعتبر أعلى هيئة سلطوية في مجلس التعاون الخليجى ويرأسه زعماء هذه الدول بالتناوب. ولهذا المجلس أيضًا لجنة وزراء ومكتب للأمين العام. ويعقد مجلس التعاون الخليجي مؤتمر قمة نهاية كل عام، كا يعقد وزراء الخارجية والدفاع والبترول والمالية للدول الست اجتماعات دورية لمناقشة المشكلات الكبرى التى تواجهها هذه الدول ومنطقة الخليج، وذلك للقيام بالتنسيق والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية واتخاذ الإجراءات المشتركة.

الاتحاد الأفريقي العربي: وقع الملك المغربى حسن والرئيس اللبنانى والقذافي في وجدة معاهدة لتشكيل تحالف بين المغرب وليبيا في أغسطس عام

١٩٨٤، ونذكر أن مجلس الزعماء يعتبر أعلى جهة سلطوية في التحالف المغربي الليبي، ومقسم إلى لجان سياسية، دفاعية، اقتصادية وثقافية، كما أقيمت محكمة اتحادية، إلا أن العلاقات المغربية الليبية تدهورت بلقاء الملك الحسن بنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي بيريز عام ١٩٨٦، حيث حل هذا التحالف إثر ذلك في شهر أغسطس.

مجلس التعاون العربي: أعلن رؤساء الدول الأربع وهي: مصر، الأردن، اليمن العربي والعراق، عن تأسيس مجلس التعاون العربي في السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٨٩، حيث يهدف هذا المجلس إلى تحقيق تعاون على أعلي مستوى بين دول الأعضاء وتوثيق الإتصالات الشعبية في المجالات كافة، والسعي وراء تحقيق أقصى حد من التعاون على صعيد المصالح الاقتصادية المتبادلة، والعمل على إقامة سوق مشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي والعلمي، حتى ترى الوحدة الاقتصادية العربية النور في النهاية. وفي الحقيقة تعرض هذا المجلس إلى التفكك بانضمام مصر إلى قوات الدول المعارضة للعراق بعد اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

اتحاد المغرب العربي: أعلنت الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا هـــذه الدول الخمس عن تأسيس اتحاد المغرب في السابع عشر من فبراير عام ١٩٨٩، حيث يهدف إلى تنسيق كامل لسياسات ومواقف الأطراف جميعها ، وتوسيع دائرة التعاون الفاعل بين الدول الخمس، ومنح الأولوية لتحقيق التكامل الاقتصادي، لترى الوحدة العربية النور في النهاية، وذلك على أساس احترام الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. ونذكر أن مجلس الزعماء يعتبر أعلى هيئة للتخطيط السياسي، وبالإضافة إلى هذا المجلس يوجد أيضًا مكتب للأمانة العامة ومجلس وزراء

الخارجية ولجنة استشارية ولجنة عمل تابعة وبعض اللجان المتخصصة الوزارية.

وحدة اليمن: إن اليمن الديمقراطي واليمن العربي معروفان تاريخيًا بأنهما دولة واحدة، ثم استقلا فيما بعد على التوالي، ورغم أن الجانبين دعيا إلى الوحدة، فإن مسيرة الوحدة جاءت بعد معاناة. وقد سبق أن توصل الجانبان إلى اتفاق الوحدة ذات الصلة في عام ١٩٧٠ ، عام ١٩٧٢، لكن الصراع على الحدود والخلافات السياسية أديتا إلي تدهور العلاقات بين الجانبين. وفي مارس عام ١٩٨٩، عقدت اللجنة المشتركة لمجلس وزارء الشمال والجنوب اجتماعًا في صنعاء، وشكلتا " لجنة التنظيم السياسي الموحد"، وفي شهر نوفمبر وقع الجانبان على " مشروع قانون الوحدة " وفي الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٢، قررا الجانبان إعلان الوحدة " في صورة الجمهورية اليمنية.

مجموعة الدول العربية الثماني: وقعت دول الخليج الست ومصر وسوريا على " إعلان دمشق " في السادس من مارس عام ١٩٩١، حيث أكدت الدول الثماني في الإعلان أنها ستعتبر المبادئ الأساسية للتحالف العربي وميثاق الأمم المتحدة معايير للعمل العربي المشترك لإقامة نظام عربي جديد متكامل، وأكدت على التنسيق والتعاون في المجال السياسي والاقتصادي والأمني وغيره من المجالات في المستقبل لمواجهة التحديات على هذه الأصعدة، كما أكد في الإعلان على التسوية الشاملة والعادلة للصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية في المستقبل على أساس القرارات المعنية للأمم المتحدة، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، والتعاون مع المنظمات الدوليةً لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل.

معاهدة العلاقات الخاصة السورية اللبنانية: وقعت كل من سوريا ولبنان على معاهدة العلاقات الخاصة في التاسع عشر من مايو عام ١٩٩١، حيث نصت هذه المعاهدة على الاستقرار والأمن والمصالح المشتركة للدولتين، وعلى قيام الجانبين بالتعاون والتنسيق على أعلي المستويات في المجال السياسي والاقتصادي، والأمني، والثقافة، والعلوم وغيرها من المجالات، وتشكيل لجنة عليا مكونة من رؤساء الدولتين وهيئة تنفيذية مشكلة من نائبي الرئيسين وغيرها من اللجان المتخصصة.

وفي ظل الأحداث الكبرى للعلاقات الدولية السابق ذكرها، رأينا أن دول الشرق الأوسط وقعت جميعها على معاهدات تحالف ثنائية ومعاهدات متعددة الأطراف سواء كانت هذه الدول مؤسسة أم منضمة إلى منظمة إقليمية، أم أسست اتحادًا فيدراليًا أو تحالفًا. ورغم تأثر هذه الدول بالبيئة الدولية والظروف التاريخية للمجتمع وشخصية صانع القرار وغيرها من العوامل، فإن المصالح القومية تعتبر العامل الرئيسى الذى يقرر تحركاتها في ظل العلاقات الدولية. ومن المعروف أن المصالح القومية غير محدودة النطاق، كما أن تأثيرها على العلاقات بين الدول متنوع، ورغم ذلك فإن مصلحة الأمن القومي ومصالح الاقتصاد القومي ومصالح السياسة القومية تعتبر بمثابة قاعدة عامة للمصالح، حيث تعد من أهم الجوانب الأساسية للمصالح القومية، كما تعتبر نقطة الإنطلاق الأساسية التى تقرر تحركات أية دول في ظل العلاقات الدولية.

مصالح الأمن القوى: وتتمثل بشكل أساسى في حماية وجود الكيان الملموس للدولة السيادية، بما في ذلك حماية استقلال السيادة الوطنية ووحدة تراب أراضي الدولة وحياة الشعوب والحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية وغيرها من النواحي. والواقع أن المجتمع الدولى لا يزال في " حالة فوضى"،

فالخلافات والصراعات بين الدول تحدث بين الحين والآخر، كما أن المجتمع الدولى غير قادر على ضمان أمن كل دولة من الدول نظرًا لأن المجتمع الدولي يفتقر إلى وجود مؤسسات " فوق وطنية "، وبالتالى فإن أمن الدولة يعتبر من المصالح الأكثر أهمية وأولوية بالنسبة لأية دولة، فهو أساس قدرة الدولة على البقاء والتطور وممارسة الأنشطة الأخرى.

مصالح الاقتصاد القومي: ترجع أصولها إلى طبيعة عامة في البشر الساعية لتحقيق المصالح المادية، وتعتبر هذه المصالح قاعدة مادية أساسية لممارسة الدولة لجميع أنواع أنشطتها، وبرهانًا على نمو الاقتصاد الوطني وتطور التكنولوجيا العلمية وارتفاع مستوى معيشة الشعب وازدهار المجتمع وغيرها من النواحى. فمدى التطور الاقتصادي لدولة ما يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى القدرة الوطنية الشاملة لهذه الدولة، ويقيد بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر أنشطة الدولة بجميع أنواعها في المجتمع الدولى. لذلك رأينا أن حكومات الدول تضع مصالح الاقتصاد القومي في مكانه مهمة للغاية.

مصالح السياسة القومية: إن السياسة تعتبر تجسيدًا مركزيًا للإقتصاد. وتفصيليًا نذكر أن مصالح السياسة القومية دائمًا ماتعتبر تجسيدًا لمصالح الطبقة الحاكمة خاصة مصالحها الاقتصادية، وتقررها المصالح الاقتصادية للطبقة الحاكمة ومكانة هذه الطبقة، ودائمًا ما تنطلق هذه المصالح من منظور حماية مصالح الطبقة الحاكمة، وتسعى لترسيخ واستكمال وتطوير الأنظمة الأيديولوجية المعنيّة بسياسة المجتمع التى تعود بالفائدة على الطبقة الحاكمة، كما تسعى إلي توسيع دائرة تأثير هذه الطبقة على مستوى العالم.

إن تاريخ تطور علاقات دول الشرق الأوسط، بعد الحرب، يوضح بصورة كاملة هذه النقاط، فدول الشرق الأوسط التى نالت استقلالها السياسي

كانت تواجه مسألة كيفية مسألة التخلص السريع من تأثير الاستعمار على الصعيد السياسى والاقتصادي والثقافي. ولهذه الدول سواء كانت دولة عربية أم غير عربية أم دولة منتجة للنفط أو غير منتجة للنفط مصالح مشتركة على هذا الصعيد. إلا أن كل دولة لها أيضًا مصالحها الخاصة على صعيد التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه الدول وغيرها من القضايا الملموسة، خاصة أن كثيرًا من المشكلات التى خلفتها سياسة "فرق تسد" التى طبقت في فترة الحكم الاستعمارى لا تزال تؤثر حتي الآن تأثيرًا كبيرًا على تطور علاقات دول الشرق الأوسط. ومن بين العوامل الكثيرة التى أثرت على علاقات دول الشرق الأوسط نجد أن مشكلات الثروات الطبيعية (من أهمها الموارد المائية والثروة النفطية) ومشكلات الحدود تعتبر من أبرز هذه العوامل. وجدير بالذكر أن دول الشرق الأوسط التى تمر بمرحلة.تطور بعد التأخر النسبي الذى شهدته لا تواجه قضايا تاريخية على صعيد التكامل الوطني فحسب، إنما أمامها طريق طويل جدًا يجب أن تسير فيه لتنسيق العلاقات بين الدولة والدولة، خاصة أنها تفتقر إلي وجود " آلية للتنسيق "، وبالتالي أسفر هذا الأمر عن ظهور خلافات وخصومات بجميع أنواعها في دول الشرق الأوسط أثناء حمايتها لمصالحها الشخصية والسعي وراءها، حيث وصل الأمر إلى درجة اندلاع الكثير من الاشتباكات والحروب. ففي منتصف القرن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اندلع بالفعل أكثر من سبعين صراعًا وحربًا ما بين صغير وكبير في منطقة الشرق الأوسط، حيث كان الصراع على الثروات الطبيعية والنزاع الناجم عن تقسيم الحدود يعدان من أهم العناصر المحركة لإثارة بعض الحروب.

الفصل الثاني

نزاع وصراع على الموارد الطبيعية (المياه والنفط)

تقع منطقة الشرق الأوسط ما بين خط طول ٨ إلى ٤٢ شمالاً، فهي تابعة للمناطق الإستوائية والمناطق شبة الإستوائية والمناطق شبة الجافة، ومناخها جاف وكمية الأمطار المتساقطة عليها قليلة. وجدير بالذكر أنه لا توجد في منطقة الشرق الأوسط سوى تركيا وإيران المطلة على القطاع الشمالي والمناطق الجبلية بلبنان المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط من ناحية الشرق التى تتجاوز بها كمية الأمطار المتساقطة عليها الألف مليمتر سنويًا، أما كمية الأمطار المتساقطة في الأماكن الأخرى فهى متفاوتة ما بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مليمتر سنويًا، ومعظم الأراضى الصحراوية جافة خالية من الأمطار (لدرجة أن هناك بعض المناطق الصحراوية لا تسقط بها الأمطار لبضع سنوات)، والواقع أن ندرة كمية الأمطار المتساقطة تؤثر بشكل مباشر على الكمية الاحتياطية من المياه الموجودة على سطح الأرض وعلى الكمية الاحتياطية من المياه الجوفية، كما أن المناخ الجاف والحار يبخر أيضًا كمية كبيرة من حصة المياه الموجودة على سطح الأرض لتتشكل بذلك السمات المناخية الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط.

إن المناطق الخالية من المجارى المائية والمناطق التى توجد بها أنهار قارية في الشرق الأوسط تمثل ٧٥% من هذه المنطقة، وتعتبر الصحراء

الليبية وصحراء شبة الجزيرة العربية وهضبة إيران من المناطق الخالية من المجارى المائية. وتجدر الإشارة إلى أن كمية الأمطار المتساقطة في هذه المناطق ضئيلة، حتى إننا يمكن وصفها بأنها منعدمة، كما أن كمية البخر في السنة تتجاوز كمية الأمطار المتساقطة بشكل كبير، وتوجد في بعض المناطق مياه جــوفية (مثل الصحراء الليبية)، إلا أنه يغلب على معظم هذه المناطق وجود طبقات من المياه المخزنة في الصخور العميقة، لذلك نجد صعوبة كبيرة في استخراج هذه المياه، وبالتالى تعتبر المياه المخزنة في الصخور العميقة من الموارد المائية النادرة في المناطق الخالية من المجارى المائية. أما منطقة وسط هضبة الأناضول وشمال شرق هضبة إيران وهضبة اليمن ووادي الأردن والمصب المائى بشمال غرب مصر فتعتبرا من أهم المناطق التى يوجد بها أنهار قارية. ونذكر أن نهر أمودريا ونهر هلمند ونهر الأردن وبحيرة الجليل والبحر الميت وبحيرة وان وبحيرة أورمية تعتبر أيضًا من أهم المناطق التى توجد بها أنهار قارية، وعادة ما توجد مياه كافية في هذه الأنهار في فصل الأمطار، كما أن الفرق بين كمية المياه في فصل الجفاف ونظيرتها في فصل الأمطار يقدر بعدة أضعاف. أما بالنسبة إلى المناطق التى توجد بها أنهار مفتوحة (أي الأنهار التى تصب في البحار أو المحيطات) فتمثل ٢٥ % من منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر وادى نهر النيل وسهول بلاد الرافدين والمناطق الحدودية لهضبة إيران من أهم المناطق التى توجد بها أنهار مفتوحة. وجدير بالذكر أن نهر النيل ونهر الفرات ونهر دجلة ونهر العاصى ونهر خابور تعتبر من أهم النهار المشهورة، كما أن كمية المياه من هذه الأنهار كافية وتعد من أهم الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط، فهذه الأنهار تعتبر منذ القدم مناطق عاش حولها مجتمع الشرق الأوسط وتتطور، كما تعتبر أيضًا ينبوع الحضارة الاجتماعية للشرق الأوسط. والواقع أنه يوجد نقص شديد من الموارد المائية فى الشرق الأوسط نظرًا لأن

مناخ هذه المنطقة جاف وحار، وكمية الأمطار المتساقطة قليلة، كما أن المناطق الخالية من مجارى الأنهار والمناطق التى توجد بها أنهار قارية تشغل مساحة كبيرة من منطقة الشرق الأوسط. وفى النقاط التالى نذكرها نذكر أهم الضغوط التى أدت زيادة التوتر اليومى على الموارد المائية فى هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية.

النمو السريع للسكان: وفى هذا الشأن نذكر أن معدل نمو السكان فى منطقة الشرق الأوسط دائمًا في ارتفاع نظرًا للتدهور الاقتصادي والاجتماعى والتأثر بالعامل الدينى، حيث يصل معدل النمو السكاني سنويًا إلى ٤%، أما بالنسبة إلى معدل النمو السكاني في المناطق الأخرى بالعالم فيبلغ ١,٧%. وجدير بالذكر أن سكان معظم دول الشرق الأوسط تضاعفت أعدادهم على الأقل منذ الخمسينيات، ولنأخذ مصر على سبيل المثال فعدد سكانها في الوقت الحالى بلغ ٥٦ مليون نسمة، ورغم أن الحكومة المصرية اتخذت بالفعل بعض الإجراءات لتقليل الضغط على النمو السكاني (نذكر على سبيل المثال قيامها بنشر برنامج تنظيم الأسرة)، فإن عدد سكانها لايزال يزداد كل عام بمعدل مليون ومائتى ألف شخص، مما يجعلها غير قادرة على تحمل الأعباء الثقيلة. وبناء على تقرير صندوق النقد العربي الصادر عام ١٩٩٣، نذكر أن سكان الدول العربية بلغا مائتى واحد وأربعين مليونًا، حيث سيصل تعدادهم إلى ثلاثمائة مليون شخص بحلول عام ٢٠٠٠[1].

التطور السريع للتحضر: إن النمو السريع لاقتصاد دول الشرق الأوسط بعد الحرب أحدث تغييرًا ضخمًا في هيكل الصناعة، حيث نرى أن التطور الذى شهده عدد كبير من قطاعات الصناعة الناشئة خاصة التطور الذى شهدته الصناعة الثالثة، جذب مجموعة كبيرة من سكان القرى الذين عاشوا علي الزراعة في الماضى، وهذا الأمــر لم يؤد إلى التضخم السريع

في المدن الحالية الجديدة فحسب، إنما تمخض عنه أيضًا ظهور الكثير من المدن والمراكز الجديدة، حيث تتراوح نسبة سكان المدن في معظم دول الشرق الأوسط نحو ٥٠%، أما نسبة سكان المدن في دول الخليج فتقترب نسبتها من ٨٠%، كما تقترب نسبة سكان المدن في إسرائيل إلي ٩٠%. وقد تجاوز سكان العاصمة المصرية القاهرة السبعة ملايين شخص. فنرى أن المياه المستخدمة في أغراض الحياه في المدن تساوى فقط ضعف نظيرتها في القرى في ظل الظروف العادية، نظرًا لتحسن ظروف الحياه والأجهزة الطبية، وهكذا أدى التحضر إلي زيادة الكمية المستهلكة من المياه المستخدمة في دول الشرق الأوسط علي نحو سريع.

النمو السريع للإنتاج الصناعي والزراعي والزيادة الحادة من الكمية المستخدمة من المياه: وفي هذا الشأن نذكر أن دول الشرق الأوسط التي نالت الاستقلال بعد الحرب اهتمت جميعها إلي حد ما بتطوير الاقتصاد، حيث أنشأت العديد من المؤسسات الصناعية الجديدة، وفى الوقت ذاته خصصت أموالاً معينة لاستصلاح الصحراء وتوسيع مساحة الأراضي المزروعة، وذلك لحماية استقلالها السياسي. ومن الطبيعي أن يحتاج التطور الصناعي والزراعي في دول الشرق الأوسط إلي كمية كبيرة من الطاقة كأساس لإتمام هذه المسيرة، وبالتالى زاد الاستهلاك من المياه إلي الضعف، ففي عام ١٩٤٩ بلغت الكمية المستهلكة من المياه في إسرائيل (بما في ذلك المياه المستخدمة في أغراض الحياه) ٣٥٠ مليون متر مكعب فقط، وبحلول عام ١٩٨٥ بلغت ٢ مليار و٢٠١ مليون متر مكعب (إلا أن الكمية المستخدمة من المياه شهدت انخفاضًا فيما بعد نتيجة لتحسين الإجراءات التكنولوجية الموفرة للمياة)، وبالتالي زاد الاستهلاك إلي الضعف[٢].

التلوث البيئي: الواقع أن التلوث البيئي قلل من الموارد المائية الصالحة للاستخدام الآدمي. وفي هذا السياق نذكر أن دول الشرق الأوسط تشبه الكثير من الدول النامية، فهي في الوقت الذى تعمل فيه علي الإسراع من مسيرة التنمية الاقتصادية، لا تهتم كثيرًا بمسألة حماية البيئة، ورغم أنها حققت معدلاً معينًا للنمو، فإنها تسببت أيضًا في تدمير كبير للموارد الطبيعية وظهور مشكلة التلوث البيئي. وكان تأثير هذا الأمر الأكثر بروزًا علي الموارد المائية. فإلقاء نفايات المصانع من المياه الملوثة، والتخلص من مواد الخام للصناعات الكمياوية أدى إلي التلوث الشديد لمياه الأنهار وموارد المياه الجوفية. ونذكر علي سبيل المثال أن تركيا وسوريا لم تهتما بمسألة حماية البيئة لأعالي نهر الفرات أثناء عملية تطوير الصناعة، مما تسبب في عدم صلاحية مياه الشرب تقريبًا لأسفل حوض النهر الذى يمر بالأرض العراقية، كما أن إفراط إسرائيل في استخراج المياه الجوفية في غزة المحتلة وسواحل البحر الأبيض المتوسط، أدى إلي تلوث طبقات المياه الجوفية بالمناطق الساحلية بمياه البحر التي تسربت إليها، مما جعلها غير صالحة للشرب.

التأثيرات الناجمة عن الاستغلال الجائر: إن معظم الأنهار وطبقات المياه الجوفية في منطقة الشرق الأوسط عابرة لحدود الدول. والواقع أن الدول المعنية لا تستطيع تقديم التعاون علي صعيد الاستغلال المناسب للموارد المائية فحسب، بل علي العكس نجد أن العلاقات بين بعض الدول إما متوترة للغاية أو تشهد حالة من العداء، وذلك نظرًا لأسباب تاريخية واجتماعية معقدة. فدائمًا ما تهتم هذه الدول بمصالحها الشخصية فقط أثناء استغلالها واستخدامها للموارد المائية، لدرجة أن البعض قد يستغل خلسة هذه الموارد، مما يؤدى إلي نضوب الموارد المائية ببعض المناطق قبل الأوان وزيادة الضغوط علي الموارد المائية بالشرق الأوسط.

وقد سبق أن تقدمت الدول المعنية بالعديد من المشروعات وإجراءات الإنقاذ لتسوية مشكلة نقص الموارد المائية. إلا أنه كان من الصعب تنفيذ بعض المشروعات، أما البعض الآخر فكان مردوده غير كبير نظرًا للقيود التي تفرضها الظروف السياسية والاقتصادية والتكنولوجيا العلمية وغيرها من العوامل. ونذكر في النقاط التالية أهم هذه المشروعات.

مشروع نقل ثلوج القطب الجنوبي: يمثل الماء العذب في الثلوج الموجودة علي سطح الكرة الأرضية نحـو ٧٠% وذلك وفقًا للإحصائيات، كما أن القطب الجنوبي يتجمع فيه أكثر من ٩٠% من ثلوج الكرة الأرضية، وفي حالة تذويب بعض هذه الثلوج لتصبح ماءً فيمكن أن يستخدمه البشر لفترة تمتد أكثر من آلاف أو مئات السنين. وبناء علي هذه التقديرات عقدت إحدى الجامعات الأمريكية اجتماعًا دوليًا لاستغلال واستخدام جبال الثلج في عام ١٩٧٧، وفي العام نفسه وضعت السعودية وإحدى الشركات الفرنسية خطة لسحب جبال الثلج للقطب الجنوبي، حيث استعدت لتنفيذ هذا المشروع عام ١٩٨٢. وقد اختير جبل ثلج طوله ١,٦ كيلو متر، وارتفاعــه نحــو أكثر من ٣٠٠ متر ووزنه نحو ١٥٠ مليون طــن وفقًا لهذا المشــروع، حيث تقوم سته سفن بسحبه ونقله إلي ميناء جدة بالسعودية، وسينفذ هذا المشروع علي خطوتين، تتمثل الخطوة الأولي في سحب الجبل الثلجي بالقرب من إحدى الجزر الإستوائية بالمحيط الهندى، حيث تتحول الأجزاء المذابة من الجبل الثلجي إلي موجات متدفقة من المياه يتم تخزينها لتوليد الكهرباء، وفي الوقت ذاته تستخدم سفينة ضخمة في نقل الماء العذب إلي الشرق الأوسط، أما الخطوة الثانية فتتمثل في نقل الجبل الثلجي الذى ظل باقيًا، ويصل وزنه إلي مليون طن مباشرة إلي ميناء السعودية. ورغم أن الأمير محمد فيصل الذى كان مسئولا عن أعمال تحلية مياه البحر حينذاك

رأى إمكانية تطبيق هذا المشروع بشكل عملي، فإنه حتي الآن لم يتمسك بتنفيذه.

تحلية مياه البحر: من المعروف أن مياه البحر تعتبر من أثرى الثروات الطبيعية علي الكرة الأرضية (فمياه البحر تمثل ٧٠% من المياه الموجودة علي سطح الكرة الأرضية)، كما أن الشرق الأوسط الذى يفتقر إلي المياه يقع في موقع يحده " ثلاثة محيطات وخمسة بحار "، ورغم ذلك فإن تحلية مياه البحر تعتبر عملية سهلة، كما أن الأموال التى تنفق في هذا المشروع طائلة للغاية. وفي الوقت الحالي نجد أنه فضلا عن قدرة الدول الخليجية المنتجة للنفط التي تمتلك أموالاً وفيرة علي القيام بتحلية المياه، فإن الدول الأخرى لا تجد أمامها سوى أن " تتحسر علي عجزها أمام هذا الأمر " وفي هذا الشأن نذكر أن من بين دول الخليج المنتجة للنفط حاليا وجدنا أن السعودية والكويت ودولة الإمارات وغيرها من الدول خصصت مبالغ طائلة لبناء مصانع تحلية مياه البحر، من بينها محطة تحلية المياه الموجودة في الكويت، حيث تمثل ٧٠% من حجم استهلاك المياه في الدولة، أما بالنسبة إلي محطة تحلية المياه في الإمارات فتمثل أكثر من ٥٠% من حجم استهلاك المياه بها، ورغم أن السعودية أستثمرت عشرين مليار دولار أمريكي في بناء أنواع عديدة من مصانع تحلية مياه البحر، فإنه لم تتم تسوية سوى ٢,٥% من مشكلة مصادر المياه العذبة. وفي بداية الثمانينيات سبق أن قامت إسرائيل أيضًا ببناء مصنع لتحلية مياه البحر في حيفا، حيث وظفت نحو ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لهذا المصنع، وتصل قدرتة الإنتاجية من المياه العذبة آلى حوالى ٨٠ مليون متر مكعب، ونذكر أن تكلفة كل جالون من المياه تصل إلي ١,٧ دولار أمريكي، وذلك بعد خصم حساب التكلفة الإنتاجية ومصاريف الصيانة. وتبحث إسرائيل الآن مسألة استخدام الطاقة النووية في

إنتاج الماء العذب، إلا أن هناك مشكلات تكنولوجية كثيرة لم تتم تسويتها حتي الآن، فخلال هذا القرن لن نرى أيضا أساليب إنتاجية ضخمة لتحلية المياه باستخدام الطاقة النووية أو أساليب أخرى تحقق نجاحًا اقتصاديًا.

مشروع نقل المياه الإقليمية: يعمل هذا المشروع أساسًا علي توزيع الثروات الطبيعية بصورة منسقة داخل منطقة الشرق الأوسط. وقد سبق أن روج زعماء الحركة الصهيونية اليهودية قبل إقامة الدولة الإسرائيلية إلي فكرة نقل مصر لمياه النيل إلي شبه جزيرة سيناء، وبعد توقيع مصر وإسرائيل معاهدة السلام طرحت إسرائيل فكرة نقل مياه نهر النيل إلي صحراء النجف عبر شبه جزيرة سيناء، لكن هذه الخطة تجمدت لمعارضة الدول العربية الشديدة. أما تركيا فاقترحت مشـــروع " أنابيب السلام لنقل المياه " في عام ١٩٨٦، ويمكن إيضاح الأفكار الأساسية لهذا المشروع كالتالي، مد أنبوبتين كبيرين من الخراسانة الأسمنتية من جنوب تركيا الغني بمصادر المياه، حيث يتم نقل المياه إلي الكويت وشرق السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات، وهي من دول الخليج المنتجة للنفط من خلال إحدى الأنبوبتين التى تمر بالعراق، أما الأنبوبة الأخرى فتمر علي الأراضي السورية والأردنية والإسرائيلية لتصل في النهاية إلي جدة بالسعودية. وجدير بالذكر أن الطول الإجمالي لأنابيب نقل المياه يصل إلي ٦٥٥٠ مترًا، كما سيتم تخصيص ٢١ مليار دولار أمريكى لهذا المشروع، ومن الممكن أن يصل حجم المياه المنقولة بعد الانتهاء الكلي من المشروع إلي ٦٠٠ متر مكعب يوميًا، ولا تتعدى تكلفة مكعب المياه الواحد دولار أمريكى، وهي أقل بكثير مقارنة بتحلية مياه البحر من الناحية الاقتصادية. وقد سبق أن دعت تركيا مرارًا في مؤتمر الثروات الطبيعية للشرق الأوسط إلي تطبيق هذا المشروع، حيث كانت تهدف أساسًا إلي " نقل المياه مقابل البترول"، لتوظف بعد ذلك دخل نقل المياه في تعويض العجز التجارى الناتج عن نقص

المصادر النفطية وشراء النفط، حيث تسعى إلي تحقيق فوائد اقتصادية. وهكذا نرى أن تركيا تريد استغــلال "دبلومــاسية المياه" في المشاركة بشكل أكبر في شئون الشرق الأوسط، لتعلب دور الدولة العظمى الإقليمية في هذه المنطقة. وفي هذا الشأن ساورت الشكـوك الــدول المنتجــة للنفط تجــاه هذا الأمر، فمن ناحية نرى أن الدول المنتجة للنفط قامت بالفعل بإنشاء مصانع ضخمة للغاية لتحلية مياه البحر، ولا ترغب في تحمل الخسائر نتيجة لإنشاء أنابيب جديدة لنقل المياه، ومن ناحية أخرى وهي الأكثر أهمية، فأن الدول العربية لا ترغب في أن تخضع للآخرين بسبب المياه،وترى أن سياسة حرب المياه التي تطبقها تركيا باعتبارها دولة عربية وعضوًا أيضًا في حلف الناتو تنطوى عليها أزمات ومشكلات، لذلك ينبغي الحذره من استعاده تركيا لأحلام الإمبراطورية العثمانية القديمة(٣).

امتلاك إسرائيل لتكنولوجيا عالميــة مــن الدرجــة الأولى علي صعيد توفير المياه، فتكنولوجيا الرى بالتنقيط جذبت أنظار العالم من المعروف أن إسرائيل تستخدم أنبوبة مطاطية لنقل المياه مباشرة إلي جذر النبات، وفي الوقت نفسه تستخدم الكمبيوتر في إجراء تحاليل تعقبية أتوماتيكية في حالة تعرض النبات لنقص المياه وتستخدمه أيضًا في السيطرة علي عملية نقل المياه، وبذلك فهي تستغل الموارد المائية المحدودة استغلالاً كاملاً، وبالتالي لم يخفض هذا الأمر الخسائر الناتجة عن فقد وتبخر المياه أثناء الرى العادى، ومن ثم تحقيق الهدف المرجو منه ألا وهو توفير المياه كما قلل من درجة ملوحة التربة نتيجة لتجنب عملية البخر الكثير. وهكذا نرى أن تكنولوجيا توفير المياه ذات مغزى أهم في منطقة الشرق الأوسط المعروفة بمنطقة الطقس الجاف والبخر الهائل. وفي الوقت الحالي انتشرت تكنولوجيا الرى بالتنقيط في إسرائيل بالفعل، فقد استخدمت هذه التكنولوجيا بصورة واسعة في إنماء المحاصيل الزراعية بجميع أنواعها للإنتاج الزراعي، حتي إنها استخدمتها في تخضير المدن وحدائق الشركات

والمدارس والبيوت العادية، إلا أنه باستثناء إسرائيل فلم تكن هناك قدرة علي تعميم استخدام هذه التكنولوجيا حتي الآن في مناطق كثيرة بالشرق الأوسط. وجدير بالذكر أن محاولة إسرائيل لاستخدام النباتات التي تحتوى علي كمية قليلة من الأملاح في الأراضي الصحراوية المروية بالتنقيط حققت نجاحًا، وسوف يتم استخدامها علي نطاق واسع تدريجيًا.

وتماشيًا مع النمو السريع الذى شهده اقتصاد دول الشرق الأوسط، وارتفاع مستوى معيشة الشعب، فقد حدثت أيضًا زيادة سريعة في حجم كمية المياه المستخدمة سواءً في الإنتاج أو في الأغراض الحياتية، وهو ما جعل مشكلة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني في الأصل من نقص المياه تزداد خطورة يومًا بعد يوم. فوفقًا للإحصائيات الصادرة عن المنظمات المعنية بالأمم المتحدة نرى أن هناك عشرين دولة تعد من أكثر دول العالم جفافًا في العالم عام ١٩٩٠، من بينها إحدى عشرة دولة تقع في الشرق الأوسط، وبحلول بداية القرن القادم ستصبح مشكلة نقص المياه أكثر خطورة.

معدل نصيب الفرد من الماء العذب في الدول الأكثر جفافًا بالشرق الأوسط (الوحدة: متر مكعب)

عام ٢٠٢٥	عام ١٩٩٥	دولة	عام ٢٠٢٥	عام ١٩٩٠	دولة
٧٣	١١٧	قطر	٦٢٠	٧٥	الكويت
١١٧	٣٠٦	السعودية	٩٥	١٧٩	البحرين
١٢٧	٣٢٧	الأردن	١٥٧	٤٤٥	الإمارات
٢٩٤	٤٦١	إسرائيل	٣٦٥	٥٤٠	تونس
٣٩٩	٦٨٩	الجزائر	٣٩٨	٩٨٠	صومال

مصدر المعلومات: التقرير المعني بالتوقعات ذات الصلة بأعداد السكان المقدم من الأمم المتحدة(٤)

وجدير بالذكر أن شبكات مياه الأنهار الثلاث الكبرى لنهر النيل ونهر الفرات ودجلة ونهر الأردن تعتبر من أهم الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط. وللعلم فإن نهر النيل لا يعتبر من أكبر الأنهار في هذه المنطقة فحسب، إنما يعتبر أيضًا ثاني أكبر الأنهار بالعالم، حيث يبلغ طوله ٦٦٧٠ كيلو مترًا، ويغطي حــوض النيل مساحة تقدر بنحو. مليونين وثمانمائة وسبعين ألف كيلو متر مربع، ومن أهم روافد هذا النهر نهر النيل الأزرق ونهر النيل الأبيض، حيث يتحد هذان الفرعان في الخرطوم ليشكلا النيل، ويظهر رافد آخر شمالا وهو نهر عطبرة. ويقدر الجريان السطحي السنوى لنهر النيل في الأراضي السودانية والمصرية بنحو ٨٥ مليار متر مكعب، من بينهما ٢٥ مليار متر مكعب مصدرهما نهر النيل الأبيض، و٥٠ مليار متر مكعب قادم من النيل الأزرق وعشرة مليارات متر مكعب قادمة من نهر عطبرة. ويمر نهر النيل بتسع دول أفريقية هي تنزانيا ورواندا وبورندى وأوغندا وكينيا وزائير وإثيوبيا والسودان ومصر، وتعتبر مصر والسودان اللتان تقعان في أسفل حوض النهر من أكثر الدول المستفيدة من النهر. خاصة مصر، فنهر النيل مهم للغاية بالنسبة لمصر نظرًا لجفاف مناخها وندرة الأمطار المتساقطة عليها. وعلي أرض مصر تتجسد مقولة الفيلسوف اليوناني القديم هيرودوت "إن مصر هبة النيل" فالحضارة المصرية باقية منذ القدم وحتي الآن بفضل هذا النهر.

أما بالنسبة إلي نهر الفرات ودجلة فيعتبران من أهم الأنهار في غرب آسيا، وينبع نهر الفرات من الجزء الأوسط لهضبة الأناضول الواقعة في الأراضي التركية، وتعتبر مياه الأمطار المصدر الأساسي لمياه هذا النهر، ويمر هذا النهر بتركيا وسوريا والعراق، ويبلغ طوله ٢٧٥٠ مترًا، وتقدر

مساحة حوض الوادى بنحو ٦٧٣ ألف كيلو متر مربع. ومن أهم روافده نهر الزاب ونهر الخابور. أما نهر دجلة فينبع من جنوب شرق تركيا وطوله ٢٠٤٥ مترًا وتبلغ مساحة حوض النهر نحو ٣٧,٥ متر مربع، وتنساب مياه النهر متجهة إلي الأراضي العراقية، حيث يلتقي نهر قرنة في أسفل حوض النهر مع نهر الفرات ليكوّنا معًا شط العرب الذى يصـــب في الخليج الفارسي. ويبلغ الجريان السطحي السنوى للنهر ٧٥ مليار متر مكعب، وهكذا نرى أن هذين النهرين يعتبران شريان الحياه للدول التي تطل علي ضفافهما، حيث شهدا ظهور حضارة الرافدين الرائعة، ليصبحا بذلك أحد منابع الحضارات العالمية الأربع.

تعتبر شبكات مياه نهر الأردن أقل شبكة مياه من حيث الموارد المائية من بين شبكات المياة الثلاثة الكبرى في الشرق الأوسط، فنهر الأردن من الأنهار القارية، يبلغ طوله ٣٦٠ كيلو مترًا، وينبع من جبل هيلمند الواقع بين سوريا ولبنان، ويمر هذا النهر بسوريا ولبنان والأردن وإسرائيل، ويدخل بحيرة طبرية، ثم يصب في البحر الميت بعد خروجه من بحيرة طبرية، ويعتبر نهر الأردن من الأنهار الحدودية بين سوريا والأردن وبين الأردن وإسرائيل، ويبلغ الجريان السطحي السنوى لهذا النهر نحو مليار و ٣٠٠ مليون متر مكعب، وأهم روافده نهر اليرموك، وتوجد روافد أخرى لهذا النهر مثل نهر بانياس ونهر الحصباني وغيره من الروافد، وتبلغ مساحة عرض النهر في فصل الجفاف من سبعة إلي ثمانية أمتار فقط. ورغم ذلك فإنه لا يزال يلقب مع نهر النيل ونهر دجلة والفرات بشبكات مياه الأنهار الثلاث الكبرى في الشرق الأوسط، وهكذا رأينا من خلال ذلك مدى نقص المياه في الشرق الأوسط.

وفي ظل ظروف نقص موارد المياه، حاولت دول الشرق الأوسط بشتي الطرق والوسائل الحصول علي المزيد من المواد المائية، مما أدى إلى ظهور حرب الصراع علي الموارد المائية منذ القدم من الناحية الموضوعية. وفي هذا الشأن نذكر أن شبكات مياه الأنهار الثلاث وهي نهر النيل ونهر دجلة والفرات ونهر الأردن تعتبر المصدر الأساسي للموارد المائية بمنطقة الشرق الأوسط، وهذه الأنهار تعتبر من الأنهار التي تمر بالعديد من الدول، كما أن أكثر من ٦٦% من منابع أنهار الدول العربية قادمة من دول غير عربية.

وفي الحقيقة، يعتبر وادى نهر النيل من أغزر الأنهار بالموارد المائية من بين شبكات المياة الكبرى الثلاث في الشرق الأوسط، لكن مشكلة استغلال الموارد المائية بين الدول المعنية لم تضع لها نهاية قط. فدائما ما تهتم مصر كثيرًا باستغلال الموارد المائية، وفي هذا الشأن نذكر أن مصر في العصور القديمة قامت بإنشاء منظومة للرى والصرف وذلك لتطوير الإنتاج الزراعي. فتاريخيًا نرى أن هناك علاقة وثيقة بين ظهور الدولة مركزية السلطة وهي الأولي علي مستوى العالم في مصر القديمة وطرق الإنتاج. أما في بداية هذا القرن فقامت مصر ببناء أول سد في أسوان مع ما تشهده هذه الدولة من نمو الاقتصادى وتطور الاجتماعي وزيادة حجم احتياجاتها من المياه. ومنذ عام ١٩٦٠ حتي عام ١٩٧٠، استثمرت مصر أيضًا مليار دولار أمريكي في بناء السد العالي بأسوان، وبعد بناء السد أقيم خزان ناصر وهو ثاني أكبر بحيرة صناعية في العالم، تبلغ مساحتها ٥٢٠٠ كيلو متر مربع، حيث يقدر حجم المياه المخزنة لهذه البحيرة ١٧٣٠ مترً مكعبًا. وتجدر الإشارة إلي أن مساحات الرى زادت لتصل إلي أكثر من مليون هكتار بعد بناء السد العالي في أسوان، وتبلغ القدرة الإنتاجية للكهرباء

لهذا السد في السنة مليار كيلووات، وتقدر تكلفة هذا المشروع فقط بـــ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي[٥].

ومن المعروف أن نهر النيل يعتبر بالنسبة لمصر عمود النشاط الاقتصادى وأساس حياه المجتمع نظرًا لعدم وجود موارد مائية أخرى في مصر، فالأمر لا يقتصر فقط علي كون هذا النهر موقعًا للمصالح الاقتصادية المصرية، إنما يتعلق أيضا في المقابل بمصلحة الأمن القومي المصرى، لذلك فالحكومة المصرية تولي اهتمامًا إلي حد ما بالتعاون مع الدول المعنية علي صعيد مسألة استغلال مياه نهر النيل. فقديمًا وقعت مصر والسودان على اتفاقية استغلال مياه نهر النيل فى عام ١٩٢٩، أما عام ١٩٥٩ فقد شهد توقيع هاتين الدولتين علي الاتفاقية المعنية بتوزيع حصة مياه نهر النيل تماشيًا مع زيادة متطلبات النمو الاقتصادى فى مصر. وفي الثمانينيات طرحت مصر مشروع تغيير مجرى مياه نهر النيل، حيث كانت تنوى بناء قناة طولها ٣٦٠ كيلو مترًا في الأراضي السودانية، وبذلك لن تمر مياه النهر في المستنقعات السودانية الضخمة لتغير مسارها وتدخل مصر عبر القناة. والواقع أن هذا المشروع يعود بالفائدة علي الجانبين فخفض كمية المياه المارة بالمستنقعات التي تبلغ مساحتها أكثر من ٣٠ ألف كيلو متر مربع، سيستفيد منه الجانب السوداني في تصريف مياه الفيضان وتوسيع الرقعة الزراعية، وفي الوقت ذاته ستحصل مصر أيضًا علي المزيد من مياه النهر بسبب انخفاض عملية البخر في الأجزاء العليا من حوض النهر. ولذلك أدرج هذا المشروع في خطة بناء التكامل الاقتصادى المصرى السودانى. إلا أن هذا المشروع قد تجمد نظرًا لاندلاع حرب أهلية ضخمة في السودان عام ١٩٨٣، ولأسباب مالية وغيرها من الأسباب. وقد حـــدث جفاف كبير دام أكثر من عشر سنوات في أفريقيا منذ نهاية السبعينيات، حيث انخفض مستوى مياه خزان

ناصر عام ١٩٨٨، إلى أدني مستوى له في التاريخ (انخفض من ١٨٠ مترًا إلي ١٥٠ مترًا)، وقد أقدمت مصر على التعاون الإيجابي مع دول حوض النيل لحظة بداية الجفاف الكبير، كما دعت إلى تأسيس منظمة " الأندوجو " ومعناها (الأشقاء في اللغة السواحلية) في عام ١٩٨٣، حيث انضمت دول حوض النيل إلى هذه المنظمة ماعدا إثيوبيا وكينيا، حيث أصبحت مصر والسودان وأوغـندا وزائير ورواندا وغيرها من الدول الأعضاء الرسميين، أما تنزانيا فكانت عضوًا مراقبًا في هذه المنظمة. ونذكر أن منظمة "الأندوجو" عقدت مؤتمرات وزارية عديدة خلال بضع سنين، كما شكلت لجنة متخصصة في مارس عام ١٩٨٩، لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المعنية.

وقد اتخذت مصر دائمًا مواقف متشددة للغاية لحماية مصادر مياه نهر النيل، ففي نهاية الثمانينيَّات أجرى الرئيس الإثيوبي "منجستو هيلا ماريام" العديد من الزيارات إلى موسكو للحصول علي مساعدات الاتحاد السوفيتى لبناء عشرين سدًا على نهر النيل الأزرق في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في أثيوبيا، وفى ذلك الوقت أرسل الاتحاد السوفيتى أعضاء مختصـين بتكنولوجيا المشروعات لإجراء العديد من الدراسات الميدانية حول مسألة اختيار مكان السد في إثيوبيا. ولم تقف مصر مكتوفة الأيدى أمام ما يحدث فقد، اتخذت الحكومة المصرية على الفور ردود أفعال شديدة، حيث حـذرت اثيوبيا بأنه لا يجوز إقامة سدود" ذات أهداف سياسية" في أعلى حوض نهر النيل، وإلا فلن تتورع مصر عن اللجوء للحرب. ونذكر أيضًا أن مصر استعادت شبه جزيرة سيناء بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، حيث خططت لنقل مياه النيل إلى سيناء، كما انتوت إمداد صحراء النقب الإسرائيلية بمياه الرى، لكـن إثيوبيا عارضت المشروع المصـري لنقل

المياه إلى إسرائيل في مؤتمر دافوس الاقتصادي الذى عقدته منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٠، حيث أيـد الكثير من الدول المشاركة هذا الرأى. ورغم ذلك فإن مصر لم تقتنع بهذا الرأى، حيث قال الرئيس السادات " إذا قامت إثيوبيا بأى عمل يوقف مشروعنا لاستغلال مياه النيل، فلن نجد أمامنا خيارًا سوى استخدام القوة العسكرية"[٦]، وبعد الجفاف الذى شهدته الثمانينيات طرحت دول أعالي حوض النيل من جديد في التسعينيات إقامة مشروعات الرى، إلا أن موقف مصر المتشدد لم يتغير، ففي أكتوبر عـام ١٩٩١ أصدر وزير الدفاع المصري حسين طنطاوى بيانًا أكد فيه للمرة الثانية على " أننا لم ننس قط أن نهر النيل يعتبر شريان الحياه لمصر، لذلك لن نستطيع إقصاء إمكانية استخدام القوة العسكرية في حالة عدم جدوى المساعى السلمية[٧]". وحاليًا لم تقدم إثيوبيا حتى الآن وغيرها من دول أعالى حوض النيل على مشروعات الرى التى تعرض أمن الموارد المائية لمصر للخطر، وبالتالى لم يزدد تدهور العلاقات بين هذه الدول بعد هذا الحد.

ورغم أن نهر الأردن يعرف بأنه إحدى شبكات مياه الأنهار الكبرى الثلاث في الشرق الأوسط، فإن الموارد المائية الفعلية في هذه المنطقة محدودة للغاية، وبالتالى أصبحت مشكلة نقص المياه أكثر خطورة يومًا بعد يوم تماشيًا مع النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعي، لذلك رأينا أيضًا أن الصراع على الموارد المائية في حوض نهر الأردن بدأ بالفعل في بداية هذا القرن. ففي إسرائيل يوجد نقص في الموارد المائية، فمعدل كمية الأمطار المتساقطة سنويًا أقل من ٢٢٠ مليمترًا، كما أن الموارد المائية الموجودة في باطن الأرض محدودة للغاية. وبناء على ذلك وضعت الحكومة الإسرائيلية دائمًا وأبدًا " مسألة الأمن المائى " في مكانة تتساوى في الأهمية مع الأمن القومي. وجدير بالذكر أننا شاهدنا نشاطًا إيجابيًا لرواد الحركة الصهيونية

لليهود على الساحة الدولية قبل قيام الدولة الإسرائيلية، حيث أخذوا يروجون في كل مكان إلى أن الدولة اليهودية التى يتخيلونها تسعى للحصول على المزيد من الموارد المائية. وفي عام ١٩٠٣ بعث تيودور هرتزل رسالة إلى الإدارة البريطانية والحكومة المصرية على التوالي يقنعهما فيها بنقل مياه نهر النيل إلى شبه جزيرة سيناء، لتحقيق التصورات الأولية لتنظيم أمور المهاجرين اليهود في شبه الجزيرة، كما بعث حاييم وايزمان برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج في فبراير عام ١٩١٩، يطالبه فيها بضرورة أن يضم نطاق الوطن للقومية اليهودية إلى نهر الليطاني وجبال هيلمند، وغيرها من المناطق التى تمتلك مصادر مائية كافية، حيث تعتبر هذه المناطق من أهم المصادر المائية لشبكة مياه نهر الأردن. وفي عام ١٩٢٠ بعث بن جوريون ممثلا لنقابة عمال اليهود إلي حزب العمال البريطاني، ليؤكد للمرة الثانية على دعوة حاييم وايزمن. وفي عام ١٩١٩ روجت المنظمة الصهيونية اليهودية أيضًا في مؤتمر باريس لآمالها في ضرورة أن تضم الحدود الفلسطينية بمنطقة أوشناسيد لساحل البحر الأبيض المتوسط وغيرها من المناطق(٨)، كما اعتبر زعماء الحركة الصهيونية اليهودية سعيهم للحصول على مصادر مائية كافية من الأعمال الأساسية لتتحول أحلامهم بإقامة الدولة إلى حقيقة. وبعد حصول بريطانيا على حكم الانتداب في فلسطين عام ١٩٢٢، وقعت شركة. روتنبيرغ التى تنتمى إلى التنظيمات الاجتماعية اليهودية " إيساف " مع السلطة الحاكمة البريطانية المنتدبة اتفاقية، حصلت بمقتضاها على تراخيص بناء مشروعات الرى على نهر الأردن وروافده من نهر اليرموك وعلى حق استغلال الأنهار القارية والبحيرات الفلسطينية. ولم يمض وقت طويل على إقامة الدولة الإسرائيلية حتى نفذ مشروع تغيير مسار نهر الأردن ليخرج من المجرى الرئيسى عددًا من المجارى المائية التى تغذى المشروعات الإسرائيلية، ثم قامت إسرائيل بعد

ذلك أيضًا بتنفيذ مشروع حجز نهر اليرموك وحفر المياه الجوفية في هضبة الجولان والضفة الغربية الأردنية. ولم تنته هذه الأحداث عند هذه النقطة بل رأينا إسرائيل تسلب وتنهب الموارد المائية لنهر الليطانى من خلال إقامة منطقة أمنية بعد غزوها للبنان عام ١٩٨٢، وقد سبق أن اتخذت الأردن وسوريا إجراءات حجز النهر وإقامة السدود لتردا على إسرائيل الصاع بالصاع. وفى النقاط التالية نذكر المشروعات التى أقيمت على نهر الأردن:

- **مشروع نقل المياه الوطينة:** لم يمر وقت طويل على قيام الدولة الإسرائيلية حتى طرحت إسرائيل هذا المشروع الذى يهدف إلي توزيع مياه الشمال والجنوب، وتنفيذ برنامج نقل مياه الأردن لاستصلاح صحراء النقب. وينقسم هذا المشروع إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: بدأت منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٣، بإصلاح بحيرة الحولة، والمرحلة الثانية بدأت منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٥ ببناء ثلاث قنوات للرى في الشرق والغرب والشمال، أما المرحلة الثالثة فبدأت منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٧، بالانتهاء من مشروع نقل المياه السطحية(٩). وكانت شركة تاحال هى المسئول الرئيسي عن تنفيذ هذا المشروع، وجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية والمكتب اليهودي والصندوق الوطني اليهودي من المشاركين في رأس مال تأسيس هذه الشركة.

- **مشروع تغيير مسار نهر الأردن.** في بداية الخمسينيات تقدمت إسرائيل بمشروع تغيير مسار نهر الأردن للاستيلاء على المزيد من مصادر المياه، ولجذب المزيد من المهاجرين اليهود، ويتضمن هذا المشروع بشكل أساسى بناء مجرى مائى طوله ٨٣ مترًا يمتد من نهر دان حتى خزان المياه بطوف، لجلب مياه نهر دان لرى معظم

الحقول الزراعية بمنطقة بحيرة الحولة، وإنشاء مجرى مائى على جزء من نهر الأردن القريب من بحيرة طبرية وجسر بنات يعقوب، لجلب المياه إلى خزان بطوف، وإقامته قناة تمتد من خزان بطوف حتى النقب أو إنشاء ثلاث قنوات لنقل المياه، وبناء سد على النهر ارتفاعه ٨٣ مترًا على نهر اليرموك في قرية مجاورة أو بالقرب من وادي الخلد، لتخزين ٧ مليار متر مكعب، وفي الوقت ذاته استخدام الفارق في مستوى الماء في توليد الكهرباء. ومن الممكن أن تستغل معظم الموارد المائية لنهر الأردن بعد تنفيذ المشروع الإسرائيلى بتغير مسار نهر الأردن، إلا أنه في الوقت ذاته سيؤثر هذا الأمر أيضًا على رى الأراضى والإنتاج الزراعى للدول الأخرى فى حوض نهر الأردن، وهو ما أثار معارضة شديدة من جانب الدول العربية، فالدول العربية تقدمت أيضًا بمشروع تغيير مسار نهر الأردن لترد على إسرائيل الصاع بالصاع. ويتضمن المشروع العربي المعنى بتغيير مسار نهر الأردن أساسا على بناء سدين على نهر اليرموك لتخزين المياه لتستخدم في الرى وتوليد الكهرباء، وإقامة مجرى مائى يمتد من غرب نهر اليرموك إلى أديجا، وبناء محطة توليد كهرباء هناك، لتعود بالفائدة على التنمية في الأردن وسوريا، وبناء سد على نهر الـــ "الحصباني" لتخزين مياه الرى ولتوليد الكهرباء، وإقامة مجرى مائى من نهر بانياس لجلب المياه لرى الحقول الزراعية، وضخ ٨٤ مليار متر مكعب من المياه سنويًا من بحيرة طبرية لرى قطاع الدلتا لنهر اليرموك والحقول الزراعية بأراضى غور(١٠). وفي عام ١٩٦٤ وافق مؤتمر القمة العربية في دورته الأولى على قرار يقضى بتأييد إقامة مشروع تغيير مسار أعالى نهر الأردن في الأراضى اللبنانية والسورية والأردنية، وذلك لتعويض

الخسائر الناجمة عن المشروع الإسرائيلى لتغيير مسار النهر. وبالطبع لم يهدأ بال إسرائيل وتستسلم هذا المصير دون مقـــاومة، فقـــد سبق أن أرسلت قوات الصاعقة لتخريب المشروع العربي لتغيير مسار النهر، وبالتالي توترت العلاقات العربية الإسرائيلية أكثر فأكثر.

- **مشروع قناة البحرين:** ويتصور هذا المشروع إقامة قناة أو نفق تحت الأرض يمتد من خليج حيفا للبحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت، واستغلال فارق مستوى مياه البحر في توليد الكهرباء لتزويد إسرائيل بالطاقة. وقد أيدت مجموعة اللكود عندما تولت الحكم عام ١٩٧٧ هذا المشروع، ووضعت ميزانية تقدر بـــ ٦٨٥ مليون دولار أمريكى لتنفيذ هذا المشروع. إلا أن الحكومة الاتحادية بزعامة شيمون بيريز رأت أن المردود الاقتصادي من هذا المشروع ليس كبيرًا، لذلك اتخذت قرار بتجميده. وفي ظل مفاوضات السلام التى أجرتها إسرائيل مع الأردن، رأينا إسرئيل تكرر كلامها القديم، حيث اقترحت الاستغلال المشترك الإسرائيلى الأردني لقناة البحرين.

وجدير بالذكر أن المصادر المائية الوحيدة داخل الحدود الاسرائيلية هى تركيبة جيولوجية حاوية للماء على السواحل، وتعتبر المصدر الأساسى للمياه في إسرائيل وذلك وفقًا لخطوط الحدود الإسرائيلية التى أقرها قرار التقسيم للأمم المتحدة عام ١٩٤٧. ومن المعروف أن إسرائيل إحتلت مساحة شاسعة من الأراضى العربية بعد حرب ١٩٦٧، حيث بدأت على الفـــور بضخ الموارد المائية العربية الجوفية بأقصى قدر. وجدير بالذكر أن هناك ثلاث طبقات حاوية للمياه رئيسية تقع في الضفة الغربية للأردن، وقد امتد نطاق سيطرة إسرائيل إلى التركيبة الجيولوجية الحاوية للمياه التى تجعلها

تقترب من هذه الضفة. والواقع أن المياه الجوفية التى تضخ من الأراضى الإسرائيلية المحتلة كانت تعادل ٤٠% من إجمالي احتياجات إسرائيل من المياه. وفي الحقيقة بذلت إسرائيل أقصى جهدها للاستيلاء على الموارد المائية في الأراضى المحتلة، حيث سيطرة سيطرة شديدة على المياه المستخدمة للعرب. ففي الخامس عشر من أغسطس عام ١٩٦٧، أصدرت إسرائيل أيضًا قرارًا عسكريًا رقم ٩٢ معنيًا بالسيطرة على الموارد المائية، حيث وقعت عقوبات خطيرة على المخالفين. ونذكر أن الصراع على المصادر المائية لنهر الليطاني يعتبر من أهم أسباب الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢. وقد أشار التقرير الذى أحاله الوفد اللبناني إلى مؤتمر وزراء خارجية العرب عام ١٩٩٠، إلى أن إسرائيل تسيطر على نهر الحصباني ونهر الوزان ونهر الليطاني، حيث تستولي سنويًا على ١٤٠ مليون متر مكعب من المصادر المائية[١١]. وحتى الآن لا تزال إسرائيل تحتل ما يعرف "بالمنطقة الأمنية" فى جنوب لبنان، فالسيطرة على المصادر المائية تعتبر من أهم الأهداف الإسرائيلية لهذا الغزو. ومن الآن فصاعدًا ستصبح كيفية توزيع واستغلال الموارد المائية بشكل مناسب من المشكلات التى تهتم بها أطراف الصراع العربي الإسرائيلي كثيرًا، نظرًا لأن الموارد المائية تقيد بشكل مباشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط.

ويعتبر نهر الفرات ونهر دجلة من أهم شبكات مياه النهر في غرب آسيا، وينبع النهران من تركيا، وهما يؤثران تأثيرًا كبيرًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لثلاث دول هي تركيا وسوريا والعراق؛ حيث أصبحت هذه الدول الثلاث من الدول الغنية نسبيا بالموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط بفضل هذين النهرين، ورغم ذلك فلا تزال توجد الكثير من الخلافات والخصومات بين هذه الدول الثلاث على صعيد الإشراف على مياه

النهرين وتوزيعها، ووضع الخطوط المعنيَّة باستغلال مياههما، وذلك مع التطور الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الاحتياجات من المياه المستخدمة.

ففي السبعينيات قامت سوريا وتركيا تباعا ببناء سلسلة من السدود والمحطات الهيدرولية ومشروعات الري والصرف في أعالي حوض نهر الفرات، ومن أشهرها خزان كعبان في تركيا وخزان الأسد في سوريا. ونذكر أنه تم الانتهاء من تنفيذ مشروع خزان الأسد في مايو عام ١٩٧٣ كما تم الانتهاء من المرحلة الثانية للمشروع في عام ١٩٧٨، حيث يمكـن لهذا الخزان توليد كهرباء قدرها ثمانية ملايين واط وري حقول زراعية تقدر مساحتها بـ ٦٤٠ ألف هكتار، أما سد الثورة فيعتبر أحد مشروعات الري الأخرى التي أقامتها سوريا في السبعينيات، وببناء هذا الخزان انخفض حجم المياه المتدفقة إلى العراق من نهر الفرات بنسبة ٢٥%، مما أثر على أكثر من ٣٠ ألف قرية زراعية، وردا على هذا هددت العراق بتدمير السد عام ١٩٧٥، ونشرت قوات ضخمة على الحدود العراقية السورية. لكن سوريا قدمت تنازلات بزيادة حجم مياه أسفل حوض النهر بعد وساطة سعودية لتهدأ الخلافات بين هاتين الدولتين هدوءا مؤقتا. وجدير بالذكر أنه لحظة بناء مشروعات الري السابق ذكرها وتخزين المياه بعد الانتهاء من المشروع انخفضت كمية المياه المتدفقة نحو دول أسفل حوض النهر انخفاضا كبيرا مما أحدث توترا شديدا في العلاقات بين الدول الثلاث لبعض الوقت.

وقد هدأت الخلافات نوعاً ما بين هذه الدول في نهاية السبعينيات بعد انتهاء مشروعات الري السابق ذكرها من تخزين المياه الواحد تلو الآخـر، إلا أنه مع اجتياح موجات إقامة مشروعات الري مرة أخرى في دول أعلى حوض النهر منذ الثمانينيات والإسراع من استغلال واستخدام الموارد المائية توترت العلاقات ثانية بين دول حوض النهرين، وفي هذا الشأن نذكر أن

تركيا أقامت منظومة ري ضخمة في الأناضول منذ الثمانينيات للإسراع من النمو الاقتصادي في جنوب شرق تركيا، حيث تضمنت خطة هذا المشروع بناء اثنين وعشرين سدًا لتخزين المياه وسبع عشرة محطة لتوليد الكهرباء على نهر الفرات وأعلى حوض نهر دجلة، حيث يمكن أن يصل حجم الكهرباء المولدة لحظة الانتهاء من المشروع عام ٢٠٠٥ إلى ٨ مليارات كيلو واط في الساعة بما يعادل ٢٢% من إجمالي حجم الكهرباء المولدة في تركيا، كما يمكن أن تزداد المساحة المرويَّة إلى مليون وثمانية آلاف هيكتار. وبالنسبة إلى سد أتاتورك فيعتبر من أهم مشروعات الري بالأناضول، حيث بدأ العمل في هذا المشروع عام ١٩٨٣ بتكلفة تقدر بمليار وثمانية ملايين دولار أمريكي[١٢]، ومن المقرر الانتهاء من هذا المشروع في بداية عام ١٩٩٠، فمن الممكن أن يعمل هذا المشروع على توليد ٢٤ مليون واط، وبمقدوره أن يروي حقولاً زراعية تقدر مساحتها بسبعمائة ألف هكتار. وفي يناير عام ١٩٩٠، قررت تركيا حجز مياه نهر الفرات لمدة ثلاثين يوما حتى يتسنى لسد أتاتورك تخزين المياه، وفي فترة حجز مياه النهر لم يبلغ معدل تصريف نهر الفرات سوى عشر الأحوال العادية، ولم يتبق سوى أن ينساب أسفل حوض النهر ببطء شديد. والواقع أن عملية حجز مياه النهر لن تستطيع أن تسرع من الانتهاء من أعمال تخرين المياه في السد، نظرا لأن سد أتاتورك ضخم جدا، فبناء على حساب كمية الأمطار المتساقطة في أعلى حوض النهر في السنوات الماضية فلاتزال أمامنا أربع سنوات حتى تنتهي أعمال تخزين المياه وفي حالة انخفاض كمية الأمطار المتساقطة في سنوات الجفاف فسيمتد تخزين المياه إلى نحو عشرة أعوام.

والواقع أن سوريا والعراق تعتمدان اعتمادًا كبيرًا على نهر الفرات، لذلك رأينا أن حجز مياه النهر أثر بصورة مباشرة على توليد الكهرباء من

المياه المخزونة وري الحقول الزراعية في الدولتين، ورغم ذلك فإن ردود أفعالها كانت مختلفة، ففي نهاية الثمانينيات كانت العلاقات السورية التركية دائما متوترة إلى حد ما، حيث قامت مقاتلة سورية في أكتوبر عام ١٩٨٩ بإسقاط طائرة تركية مدنية عن طريق الخطأ، ورغم أن سوريا أعربت بعد الحادث عن أسفها عن حادث " الهجوم الخطأ "، فإن علاقات الدولتين لم تشهد تحسناً. ولوقف المزيد من التدهور في هذه العلاقات تعاملت سوريا بهدوء مع القرار التركي بحجز النهر، لكن رد فعل العراق كان عنيفاً، ففي البداية طلبت العراق من تركيا قصير فترة حجز مياه النهر، كما طالبتها في الوقت ذاته بأنه لا ينبغي أن يقل حجم التصريف عن ٧٠٠ متر مكعب في الثانية. ولجدية هذا الأمر أشرف الرئيس العراقي "صدام حسين" بنفسه على عقد الاجتماع المشترك للجنة الثروة والإرشاد العراقي والزعماء الإقليميين لحزب البعث العربي في الأول من أكتوبر عام ١٩٩٠، حيث بحث مشكلة مياه نهر الفرات، كما قرر أن العراق سوف تتخذ إجراءات سياسية وتكنولوجية لتسوية مشكلة النهر. ولم يقتصر الأمر فحسب على ردود الافعال العراقية، إنما أدانت جامعة.الدول العربية أيضا حجز تركيا لمياه النهر في الثامن عشر من يناير، حيث أملت في أن تعيد تركيا النظر في قرارها، ونذكر أن تركيا وسوريا والعراق شكلت لجنة ثلاثية الأطراف معنية باستغلال واستخدام الموارد المائية في عام ١٩٨٠، حيث عقدت هذه اللجنة أكثر من عشرة اجتماعات، وفي ٢٦ يونيه عام ١٩٩٠ عقد ممثلو الدول الثلاث اجتماعا للمرة الثانية في الأناضول للتشاور حول مسألة توزيع مياه نهر الفرات، إلا أن ممثلي هذه الدول لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى اتفاق ملموس.

والواقع أننا شاهدنا اهتمامًا فوق العادة من جانب دول العالم كافة بمشكلة الموارد المائية منذ الثمانينيات، كذلك كان الحال في منطقة الشرق الأوسط فزيادة الاحتياجات من المياه يوما بعد يوم مع الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي والتطور المجتمعي أوجدت خلافات أكثر على الموارد المائية في الشرق الأوسط وحاليا لاتوجد إمكانية لتهدئة هذه الخلافات، فبوجه عام ترى الأوساط الصحفية في الغرب والكثير من العلماء ان مشكلة الموارد المائية تعتبر السبب المباشر لبداية جولة قادمة من الحرب في الشرق الأوسط، إلا أننا نرى من خلال الوضع الحقيقي في المنطقة أن احتمالية اندلاع حرب شاملة للصراع على الموارد المائية ليست كبيرة، نظرا لأن أهم الدول في الشرق الأوسط عادة ما تمتلك بالفعل موارد مائية كافية، ولا ترغب في الإطاحة بتوازن القوى الحالي، كما أن الدول الصغيرة لا تمتلك القوة الكافية لتؤهلها للدخول فى الحرب. وبالطبع فإننا لن نستطيع أن نتخلص من دائرة الصراع والنزاع الناجمة عن الصراع على الموارد المائية حتى الحروب الصغيرة، فالواقع أن هذه الأوضاع قائمة حتى الآن ولاتزال تؤثر تأثيرا كبيرا على الأوضاع في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

المشكلات الحدودية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج

ركزت أنظار الجميع التى تتزايد أعدادهم يومًا بعد يوم على أزمة الموارد الطبيعية (ونشير هنا بشكل أساسي إلى الثروات النفطية والموارد المائية) والمشكلات الناجمة عن أزمة الموارد الطبيعية التي على وشك الحدوث. إلا أننا ينبغي أن ندرك أن أي موارد طبيعية مصدرها الأرض، حيث يتضح هذا الأمر بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن اضطرابات الأوضاع طويلة الأمد ومعظم الحروب ناجمة عن الصراع على الحدود والأراضي الإقليمية. والواقع أن مشكلات الحدود في دول الشرق الأوسط تعتبر من أهم الأسباب التى أثرت على الأوضاع فى المنطقة، لذلك نرى أن القيام بتحليل ودراسة الأسباب التى أدت إلى ظهور مشكلات الحدود في هذه الدول وتطوراتها وما شهدته من تغيرات سيسهم في فهم تطور أوضاع الشرق الأوسط على نحو سليم.

وجدير بالذكر أن مشكلات الحدود التي سيتطرق إليها هذا الفصل لا تشير إلى حدود الأراضي فحسب، إنما تتناول في الوقت ذاته حدود الجزر والمجاري المائية وغيرها من المشكلات الخلافية على الأراضي الإقليمية.

ظهور مشكلات حدود دول الشرق الأوسط

إن مشكلات الحدود في دول الشرق الأوسط تختلف وتتفق أيضا في بعض النقاط مع نظيرتها في الدول الأفريقية (نشير هنا إلى أفريقيا السمراء). وصحيح أن عدم وجود حدود في أفريقيا قبل الاستعمار يعتبر إحدى خصائص الحدود في الدول الأفريقية، بمعني أنه لم يكن هناك تعيين للحدود الفاصلة الإقليمية المعنية بصلاحيات سلطة دولة ما، لذلك كانت الممالك في أفريقيا تفصلها بعض المناطق والحدود ذات الخطوط العريضة المبهمة، "حيث كان لا يعرف شيئًا عن الحدود التي تفصل الشعوب في القارة الأفريقية قبل الاستعمار[١٣]".

وأما نقاط الاختلاف فتتضح في أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر أحد أقدم منابع الحضارة البشرية، فمنذ القدم ظهرت على التوالي الكثير من الإمبراطوريات التي قدمت إسهامات عظيمة للحضارة العالمية، وأثرت تأثيرا كبيرا عليها، نذكر على سبيل المثال الإمبراطورية الفارسية (منذ ٥٥٨ قبل الميلاد حتى ٣٣٠ ميلاديا) والإمبراطورية العربية (منذ القرن السابع الميلادي حتى عام ١٠٥٥) والإمبراطورية العثمانية (منذ عام ١٢٩٠ حتى عام ١٩٢٢) خاصة الإمبراطورية العثمانية والتي تعتبر آخر الإمبراطوريات في منطقة الشرق الأوسط، حيث امتدت أراضيها إلى قارة أوربا وآسيا وأفريقيا، كما انضمت منطقة البلقان التى تقع في غرب آسيا ومعظم منطقة شمال أفريقيا وأوربا إلى خريطة الإمبراطورية العثمانية في أوج فترات ازدهار هذه الإمبراطورية، وقد امتد عمر هذه الإمبراطورية إلى أكثر من ستمائة عام، أى أنها استمرت منذ القرون الوسطى الشاهدة على مسيرة تطور تاريخ العالم حتى بداية العصر الحديث، هكذا أصبح صعود وهبوط الإمبراطورية أحد الأسباب التاريخية المهمة لمشكلات الحدود في الشرق

الأوسط في الوقت الحالي. والواقع أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت ساحة لصراع الاستعمار الأجنبي وهدفًا للتقسيم بعد حلول العصر الحديث تماشيًا مع إرساء الرأسمالية في القارة الأوربية ومع التوسعات الاستعمارية للقوى الأوربية في الخارج، وبالتالي نقش بعمق الطابع الاستعماري على حدود دول الشرق الأوسط.

ونذكر أن معظم أراضي الشرق الأوسط (باستثناء إيران) كانت لاتزال تابعة لأراضي الإمبراطورية العثمانية وحتى قبل غزو الاستعمار الأجنبي، ومع تدهور نفوذ الدولة العثمانية واجتياح الأزمات لجميع نواحي حياه المجتمع لم تعد الولايات التابعة للإمبراطورية تتلقى الأوامر من السلطة المركزية للدولة لكنها ظلت تحافظ على علاقتها مع خديوى البلاد. والواقع أن الغزو الاستعماري الأجنبي أسرع من تفكك الإمبراطورية العثمانية، حيث أصبحت معظم المناطق التابعة لهذه الإمبراطورية في غرب آسيا وشمال أفريقيا مستعمرات لقوى الغرب واحدة تلو الأخرى. وفي ظل هذه الظروف تعمدت القوى الأجنبية تقسيم واعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط معتمدة على قوتها الفعلية الكبيرة، كما فرضت على دول الشرق الأوسط سلسلة من المعاهدات الاستعبادية، وهذا الأمر يعتبر من الأسباب التاريخية الأخرى الأكثر أهمية لتطور حدود دول الشرق الأوسط ووقوع النزاعات على الحدود.

وبعد القرن السادس عشر شهدت الإمبراطورية العثمانية فترات من الازدهار والقوة، لكن حروبها الخارجية التي امتدت فترة طويلة من الزمن استنفدت قوة الدولة، كما أن نمو القوة الانفصالية المحلية في الولايات يوما بعد يوم أضعف أكثر فأكثر قوة الإمبراطورية مما أصابها بخسائر متلاحقة في حروبها التاريخية، وفي عام ١٦٩٨ اضطرت الإمبراطورية

العثمانية إلى التفاوض مع دول التحالف الأوربي المقدس، حيث وقعت في العام التالي على اتفاقية " كارلوفنز"، وفي عام ١٧٠٠ وقعت على اتفاقية "قسطنطين" مع روسيا، كما وقعت للمرة الثانية مع روسيا على اتفاقية " أدرنة" عام ١٨٢٩، وشهد عام ١٨٧٧، توقيعها معاهدة "سان ستفانو" مع روسيا أيضا، إلا أن قوى الغرب وقعت على اتفاقية "برلين" مع الدولة العثمانية لتعديل اتفاقية" سان ستيفانو" عام ١٨٧٨. وكان عام ١٩١٣ شاهدًا أيضا على توقيع "معاهدة لندن[١٤]". ونذكر أيضا أن هذه الاتفاقيات تطرقت أساسًا إلى مسألة ملكية الإمبراطورية العثمانية للأراضي في أوربا وليس لها صلة مهمة إطلاقا مع حدود دول الشرق الاوسط الحالية، لكنها أضعفت قوة الإمبراطورية بشكل كبير.

تفصيليا نذكر أن قوى الغرب بدأت غزوها للأراضي التابعة للإمبراطورية العثمانية في منطقة الشرق الأوسط في بداية القرن التاسع عشر، ورغم احتلال بريطانيا على التوالي كلاً من مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية وعدن والمناطق الساحلية للخليج الفارسي وغيرها من المناطق، واحتلال فرنسا كلاً من الجزائر وتونس وسوريا ولبنان وتقاسمها المغرب مع إسبانيا واحتلال إيطاليا ليبيا وغيرها من المناطق، فإن هذه المناطق كانت لاتزال في الظاهر أراضي تابعة للإمبراطورية العثمانية[١٥]. وفي عام ١٩١٦، عقدت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا مفاوضات، ووقعت خلالها على اتفاقية سرية معروفة باسم" اتفاقية سايكس بيكو: "Sykes Picot—Agreement "، ثم انضمت إيطاليا لهذه الاتفاقية فيما بعد، حيث نصت على أن تصبح أرضوم وطرابيزون ومدينة فان وبلقيس والولايات اليمنية من نصيب روسيا، وأن تصبح لبنان وسوريا وعدن وقليقلة والموصل وبعض المناطق المتاخمة لروسيا من نصيب فرنسا، وأن تصبح بلاد الرافدين

(بما في ذلك بغداد) وحيفا وعكا وغيرها من المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط من نصيب بريطانيا[١٦]. وبإنتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار دول الحلف استطاع الاستعمار الأجنبي تقسيم منطقة الشرق الأوسط على نحو سافر، ففي يونيه عام ١٩١٩، صدق في مؤتمر باريس على معاهدة " فرساي" " ومعاهدة التحالف للحلف الدولي" التي نصت على تطبيق نظام الانتداب الدولي على المستعمرات الألمانية والعثمانية بعد الحرب، ووقعت دول الحلف مع الأتراك العثمانيين سلسلة من المعاهدات، كما وضع الحلف الدولي بعض الوثائق الخاصة بنظام الانتداب، نذكر على سبيل المثال " وعد بلفور"[١٧]، الذي أصدرته بريطانيا عام ١٩١٧ (رغم أن وعد بلفور لا يعتبر وثيقة لتقسيم غنائم الحروب، فإنه وعد بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، حيث أعلن عن إقامة إسرائيل الدولة اليهودية في النهاية بمساعدة الدول العظمي، وهكذا استمر النزاع على الأراضي الإقليمية في فلسطين لقرابة نصف قرن، حيث لم تضع له نهاية حتى الآن) و"اتفاقية مودرس لوقف إطلاق نار الحرب" التى وقعت عام ١٩١٨. وفي عام ١٩٢٠ ، عقدت اللجنة العليا لدول الحلف مؤتمر "سان ريمو" معلنة على الملأ تفكك وانهيار الدولة العثمانية، حيث قرر فى المؤتمر أن يصبح وضع كل من سوريا ولبنان التابعتين إلى الدولة العثمانية تحت الوصاية الفرنسية، وأن تصبح كل من فلسطين والعراق تحت الوصاية البريطانية، وتقرر ضم منطقة الموصل إلى العراق التي بدورها تحت الوصاية البريطانية، كما وقعت الدول المشاركة في المؤتمر على " معاهدة سفير". وجدير بالذكر أن هذه المعاهدة سمحت باتساع مساحة الأراضي المقسمة من جانب القوى الأجنبية لتمتد مخالبها إلى أربعة أخماس الأراضي التركية(لكن تلك المعاهدة رفضتها تركيا). وفي عام ١٩٢٢، تمت صياغة أوراق الانتداب الخاصة بسوريا ولبنان وأوراق الانتداب الخاصة بفلسطين التي تتلاءم مع مذكرة الأردن على

التوالي. وفي عام ١٩٢٣، وقعت دول الحلفاء مع تركيا أيضا "معاهدة لوزان"(١٨)، حيث تقضي هذه المعاهدة بإجراء تعديلات على الاراضي الإقليمية التركية لتشكل بذلك حدود الدولة التركية الحالية، حيث قامت هذه المعاهدة بتعيين الحدود التركية التي تمتد من البحر الأسود حتى بحر إيجة من بينها حدودها مع ألبانيا واليونان، وتعيين الحدود التركية التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط حتى إيران، بما في ذلك حدودها مع سوريا كما نصت هذه المعاهدة على تكليف بريطانيا وتركيا بتعيين الحدود بين تركيا والعراق خلال تسعة أشهر، وقامت أيضا بتقسيم الجزر الساحلية التركية والاعتراف بتبعيتها، علاوة على اعتراف تركيا بالسيطرة البريطانية على قبرص عام ١٩١٤. وفي عام ١٩٢٤ صدق على البند الثاني والعشرين لمعاهدة التحالف الدولي لتتماشى مع قرار العراق، والواقع أن معاهدة لوزان أضفت غطاء "شرعيا" على تقسيم القوى العظمي الأجنبية لمنطقة الشرق الأوسط وحكمها لهذه المنطقة، وبالتالي أصبحت دول هذه المنطقة فريسة سهلة للقوى العظمي، حيث تعرضت هذه الدول الى الاضطهاد المتعمد للقوى العظمي التى تعتمد على قوتها الفعلية وتتحرك من منظور مصالحها الشخصية.

وقد نالت دول الشرق الأوسط الاستقلال تباعا في فترة ما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم أن دول الشرق الأوسط بعد الاستقلال كرهت الاستعمار كراهية شديدة، فإنها ورثت جميعها دون استثناء الموروثات الاستعمارية، بمعنى أنها حققت الاستقلال عن بعض قوى الاستعمار. والواقع أن دول الشرق الأوسط تتشابه مع الدول الأفريقية في هذه النقاط، بمعني أن دول الشرق الأوسط لم تشارك في تقسيم حدودها، كما أنها ورثت الخطوط الفاصلة للحدود التي عينتها قوى الاستعمار، حيث أقرت حدود الأراضي الإقليمية للدول المستقلة فيما بعد، بناء على هذه الخطوط الفاصلة

للحدود، لذلك عندما نتطلع على خريطة الشرق الأوسط حاليا نجد نقاط تشابه كثيرة بين تقسيم الحدود في دول الشرق الأوسط ونظيرتها في الدول الأفريقية، فنادرا ما يتم تقسيم حدود دول الشرق الأوسط بناء على الظروف الجغرافية الطبيعية (سلاسل الجبال، والأنهار، والأودية الجبلية) أو أماكن التجمع الطبيعي للسكان. وتجدر الإشارة إلى أن حدود العديد من الدول ذات أشكال هندسية، حتى إن بعض الدول تستخدم خطوط الطول والعرض في تعيين حدودها، ونذكر على سبيل المثال أن معظم الخطوط الفاصلة للحدود بين سوريا والأردن والعراق وبين السعودية والعراق والأردن وعمان واليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول الجوار، وبين الجزائر وموريتانيا وبين موريتانيا والصحراء الغربية تعتبر ذات أشكال هندسية. وفى هذا الشأن نذكر أنه تم تعيين الحدود المصرية الليبية باستخدام خط طول ٢٥ شرقا، أما الحدود بين مصر والسودان فيقسمها خط عرض ٢٣ شمالا. وهكذا نرى أن الخطوط الفاصلة للحدود في دول الشرق الأوسط تعد تقريبا الحدود التي أقرتها القوى الحاكمة للاستعمار، فهذه الموروثات الاستعمارية لا تزال تؤثر على تطور المجتمع في الشرق الاوسط حتى الآن.

النزاع على الحدود واسع النطاق: أصبح النزاع على الحدود بين دول الشرق الأوسط شائعًا للغاية للأسباب التاريخية المعقدة سابقة الذكر، فتقريبا يوجد صراع على الحدود بين دول الجوار كافة، ونرى حاليا أنه فيما عدا عدد قليل جدا من الصراعات التي تمت تسويتها لا يزال النزاع الحدودي في معظم الدول عالقا، ونذكر في النقاط التالية أهم هذه النزاعات الحدودية في منطقة الشرق الأوسط:

- الصراع بين إسرائيل وفلسطين على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ومنطقة الجليل.

- الصراع بين إسرائيل ولبنان على منطقة جنوب لبنان.
- الصراع بين إسرائيل وسوريا على هضبة الجولان.
- النزاع الحدودي بين العراق والكويت على جزيرة بوبيان وجزيرة واربة وغيرها من المناطق الحدودية، حتى إن العراق ادعت أن الكويت جزء من أراضيها الإقليمية (ففي العاشر من نوفمبر عام ١٩٩٤، قرر البرلمان العراقي الاعتراف بسيادة الكويت والموافقة على الحدود العراقية الكويتية التي تم تعيينها تحت اشراف الامم المتحدة).
- الصراع بين العراق والسعودية على المنطقة المحايدة.
- الصراع بين السعودية واليمن على عسير ونجران وظهران وغيرها من المناطق.
- الصراع بين السعودية وعمان على مشكلة تقسيم الحدود.
- النزاع بين السعودية والكويت في المنطقة المحايدة وجزيرة كارو وجزيرة أم المراديم.
- النزاع الحدودي بين الإمارات العربية وقطر على الغورية والوكره وخور والراشد وغيرها من المناطق.
- الصراع بين الإمارات والبحرين على جزر حوار وفشت والديبل ومجموعة جزر قطعة جرادة.
- الصراع بين إيران والعراق على عربستان وقوس الزين وغيرها من المناطق وشط العرب.

- الصراع بين إيران والبحرين على جزر البحرين (حيث تدعي إيران بأن البحرين جزء من إيران).
- الصراع بين إيران والإمارات العربية على جزيرة أبو موسى وجزر طنب الصغرى وطنب الكبرى.
- الصراع بين السودان وكينيا على مثلث إيليمي.
- الصراع بين الصومال وإثيوبيا على منطقة الأوجادين.
- الصراع بين الصومال وكينيا على الولايات الشمالية لكينيا.
- النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد على قطاع أوزو.
- النزاع بين ليبيا وتونس على الرصيف القاري لقابس.
- النزاع بين المغرب والجزائر على منطقة حاسي البيضة وبشار ومنطقة تندوف.
- النزاع بين المغرب وإسبانيا على سبتة ومليلة.
- النزاع بين المغرب وموريتانيا وجبهة الصحراء الغربية على مسألة الموقع النهائي للصحراء الغربية ومسألة التبعية.
- النزاع بين سوريا وتركيا على الإسكندرونة.
- النزاع بين تركيا واليونان على تشاوس وليمينو وجزر بحر إيجة والرصيف القاري.

والواقع أن الخلافات في المنطقة المركزية للشرق الأوسط (وهي الجزء الآسيوي المطل على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط) كانت هي الأكثر حدة على صعيد الصراع على الحدود والأراضي الإقليمية في

منطقة الشرق الأوسط، وتتبلور هذه الخلافات في الخلافات بين إسرائيل ودول الجوار وبين العراق وإيران ودول الجوار في منطقة الخليج الفارسي وبين السعودية ودول شبه الجزيرة العربية، كما كانت الخلافات في منطقة الصحراء الغربية للمغرب واضحة إلى حد ما. وجدير بالذكر أن النزاع على الحدود في هذه المنطقة لا يعتبر معقدًا فحسب، إنما تعتبر هذه المنطقة أيضا من أكثر المناطق التي تتركز فيها الاشتباكات والحروب على الحدود. فرأينا أن هذه الاشتباكات والحروب على الحدود في المناطق السابق ذكرها لم تضع لها نهاية تقريبا منذ منتصف القرن، ومن المعروف أن الصراع العربي الإسرائيلي طويل الأمد تنطوي عليه خلافات قومية ودينية وغيرها من الخلافات بمختلف أنواعها، ورغم ذلك فإن الخلاف الأساسي يتمثل في النزاع على الأراضي الإقليمية الذى كان سببًا فى شن العديد من الحروب التي جذبت أنظار العالم، وحتى الآن لم تنته حالة العداء في المنطقة. كذلك الحال أيضا في الخليج الفارسي ومنطقة شبه الجزيرة العربية، وفي هذا الشأن نذكر أن الخلافات على الحدود العراقية الإيرانية خلافات مزمنة، ففي عام ١٩٣٧ وقع الجانبان على اتفاقية الحدود، وشكلا أيضا لجنة علامات الحدود، لكن إيران انسحبت من هذه اللجنة عام ١٩٤٠، حيث شاهدنا جوًا من عدم الوفاق بين الجانبين بعد ذلك لينتهي بلجوء الجانبين إلى استخدام قوة السلاح عام ١٩٦٩. ثم أعقب ذلك وقوع اشتباكات بين الحين والآخر بين الجانبين، كما بدأت الحرب بين الدولتين التي دامت ثماني سنوات في بداية الثمانينيات. ولم يختلف الأمر كثيرا بين السعودية ودول الجوار المعنية، حيث كان يوجد تقريبا نزاع على الأراضي الإقليمية بين هذه الدول، فقد شنت العديد من حروب الحدود، نذكر على سبيل المثال حرب الحدود بين السعودية واليمن في ثلاثينيات هذا القرن، واشتباكات الحدود بين السعودية واليمن العربي الديمقراطي، والتي بدأت منذ نهاية التسعينيات، وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت

أيضا اشتباكات على الحدود بين شمال وجنوب اليمن قبل الوحدة، وبين عمان وجنوب اليمن، وبين قطر والبحرين على التوالي، كما سبق أن اقترح اليمن على السعودية إجراء مفاوضات لتسوية مشكلات الحدود، وذلك بعد وحدة شمال اليمن وجنوبه، كما طرحت بعدم تمديد " اتفاق الطائف " المعني بمشكلات الحدود الذي وقع عام ١٩٣٤. ورغم ذلك فإن جيوش الجانبين تحركت في يناير عام ١٩٩٥، لتندلع حرب الحدود اليمنية السعودية. وحتى الآن لم يتبدد أيضا دخان الصحراء الغربية على صعيد مشكلات الملكية للأراضي الإقليمية.

أهم أسباب النزاع على الحدود: إن استمرار حرب الحدود في منطقة الشرق الأوسط يرجع أساسا إلى الصراع على المصالح القومية لكن الأسباب الملموسة معقدة نسبيا، ففي بعض الأحيان تتشابك العديد من الأسباب معا. ونذكر في النقاط التالية أهم أسباب الصراع:

١- طابع المثالية للدول الوطنية الناشئة. وفي هذا الشأن نذكر أن تاريخ الدول الوطنية الناشئة ليس بطويل، فهى تفتقر إلى الخبرة على صعيد معايير العلاقات الدولية الحديثة جديدة (معظم رؤساء هذه الدول والذين يسيطرون على السلطة هم من الضباط الذين استولوا على السلطة من خلال القيام بالانقلابات العسكرية)، كما أن الأوضاع في الشرق الأوسط متأخرة، كذلك لم تلحق هذه الدول بقطار المجتمع الدولي الحديث، فمن الطبيعى أنها لم تستطع أن تنتبه إلى معايير العلاقات الدولية أثناء تعاملها مع مسألة العلاقات بين الدول، كما إن الاندفاع الذي يأتي بعد الانتصار المتحقق بالاستيلاء على السلطة يصاحبه طابع مثالي

قوي. فقد سبق وأن دعا عبد الناصر إلى" إقامة عالم عربي موحد"[١٩]، كما دعا الرئيس الجزائري الأسبق بن بيلا إلى عدم ضرورة وجود حدود للدول في العالم العربي والإسلامي، رغبة منه في تحقيق المثل الأعلى لعالم كامل مثالي يجتمع فيه "الأشقاء الصغار بالبحار الأربعة"[٢٠]، أما القذافي فقد قاد الجماهير الليبية في مظاهرة في العاصمة الليبية واتجه الجيش نحو القاهرة، حيث كان يرغب في الانضمام مع مصر، وبالطبع لم تتحقق هذه المثالية لعدم وجود أي أساس مادي لها، لكن الآثار السلبية لهذه المثالية أدت إلى اندلاع الاشتباكات على الحدود.

٢- السعي وراء الحصول على مكانة إستراتيجية مهمة. وفي هذا الشأن نذكر أن بعض الدول استعانت بثرواتها الطبيعية الوفيرة في الإسراع من مسيرة النمو الاقتصادي والاجتماعى، وبالتالي ظهرت مطامعها في تنافسها على أن تصبح دولة إقليمية قوية، وفي رغبتها في توسيع أراضيها الإقليمية. وقد سعت هذه الدول للحصول على مكانة إستراتيجية مهمة انطلاقًا من منظور مصالحها الشخصية، إما من أجل تحقيق مصالحها الأمنية أو بهدف أن تصبح دولة إقليمية قوية. وفي هذا الشأن نذكر على سبيل المثال احتلال إسرائيل بالقوة لهضبة الجولان (التابعة لسوريا)، وسعي إيران للحصول على الجزر الثلاث في الخليج ومطالبتها بالأراضي الإقليمية في البحرين لتهيمن على الخليج، والنزاع الحدودي للعراق للاستيلاء على الموانئ والكويت، حيث وصل الأمر إلى درجة إقدام العراق على ضم الكويت.

٣- الصراع على الثروات الطبيعية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي. الواقع أن كيفية الإسراع من نمو الاقتصاد الوطني وتعزيز القوة الفعلية الذاتية والسعي لإيجاد مكانة أنسب في ظل المنافسة على النمو الاقتصاد العالمي، والتي تتسم بقوة كبيرة مثل عالم الغابة تعتبر من المهام المشتركة التي تواجهها الدول القومية الناشئة بعد الاستقلال، كما أصبحت مشكلة الطاقة بالنسبة إلى الكثير من الدول من الأسباب المهمة التي تقيد سرعة ونطاق النمو. ومن منطلق هذا القول: نذكر أن الثروات النفطية في منطقة الشرق الأوسط من العوامل المهمة التي تقرر معدل سرعة النمو والمستوى المادي لدولة ما، وفي الوقت ذاته أصبحت الموارد المائية من العوامل المهمة التي تعتمد عليها الحياة اعتمادا كليا، وتلجأ الدول المعنية إلى استخدام قوة السلاح وتحريك قواتها إما للاستيلاء على الثروات الطبيعية في المنطقة الحدودية أو لحماية ثرواتها الطبيعية، نذكر على سبيل المثال، أن الصراع على الحدود بين مصر والسودان وبين العراق والكويت وبين السعودية واليمن وغيرها من الدول، كان من أجل الصراع على الثروات النفطية، أما بالنسبة إلى احتلال إسرائيل لهضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وجنوب لبنان، فكان يهدف إلى حد كبير إلى الاستيلاء على الموارد المائية[٢١].

٤- التناقضات الإيديولوجية أسفرت عن صراع الحدود. وفي هذا الشأن نذكر أنه توجد اختلافات كبيرة بين دول الشرق الأوسط على الصعيد الأيديولوجي، حيث برز هذا الأمر بشكل خاص في فترة الحرب الباردة، فقد كانت هناك بعض الدول موالية

للولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول موالية للاتحاد السوفيتي، كما كانت هناك دول متحفظة ودول متطرفة أيضا. وهكذا نرى أن الخط الفاصل على الصعيد الأيديولوجي جعل العلاقات بين الدول متوترة للغاية، نذكر على سبيل المثال : حرب الحدود بين الجزائر والمغرب، وفي هذا الشأن نذكر أن الجزائر رأت نفسها بعد الاستقلال أنها تمثل القوة التقدمية في المغرب العربي، كما شعر ملك المغرب أيضا بتهديدات قوى اليمين داخل الدولة، فهناك اتصالات وثيقة بين هذه القوى والجزائر[٢٢]، وبالتالي أدت العلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب إلى وقوع حرب الحدود مع بداية التسعينيات. أما بالنسبة إلى حرب الحدود بين مصر والسودان والسعودية واليمن فقد تأثرت أيضا بالعوامل الأيديولوجية.

٥- النزاع على مناطق لم يتم تقسيمها: وفي هذا الشأن نذكر أن دول الشرق الأوسط لا تزال لم تنته من أعمال التقسيم الاخيرة للحدود بين الدول نظرا لأن تاريخ الدول القومية الناشئة في الشرق الأوسط ليس بطويل ولتأثر هذه الدول بفكرة العروبة، ففي الوقت الحالي لا تزال هناك بعض الجزر والأرصفة القارية التي تتسم مساحة مناطقها وسواحلها بأنها صغيرة نسبيا، وهى تابعة للمناطق التي لم يتم تقسيمها. ومع التطور الاقتصادى والاجتماعى فى دول الشرق الأوسط وجدنا أن المطالبة بتنمية هذه المناطق أو اكتشاف ثروات نفطية ذات الاحتياطي الكبير بها، قد أثار نزاع الدول المعنية على الأراضي الإقليمية بهذه المناطق، نذكر على سبيل المثال: النزاع بين إيران والسعودية

والكويت وعمان والنزاع بين ليبيا وتونس تباعا علـــى تقـــسيم الرصيف القاري لسواحلها البحرية، النزاع والصراع بين تركيا واليونان وبين قطر والبحرين على مشكلة ملكية الجزر الساحلية.

أعمال المصالحة للمنظمات الدولية المعنية: أثار النزاع والصراع الحدوي في دول الشرق الأوسط اهتمام الأمم المتحـــدة والجامعـــة العربيـــة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجلس التعاون الخليجي، وغيرها من المنظمـــات الدولية المعنية، وقد استعانت هذه المنظمات باتصالاتها الوثيقة مـــع الـــدول الأعضاء وغيرها من الشروط التسهيلية في قيامها بعمليات الصلح واســـعة النطاق، كما أجازت سلسلة من القرارات المعنية نذكر من أهمها:

١- أثار إعلان الأردن عام ١٩٥٠، بضم الضفة الغربية لنهر الأردن معارضة الدول العربية، حيث اتخذت الجامعة العربيـــة قـــرارا تعارض فيه هذا الأمر.

٢- في ظل رغبة العراق بضم الكويت عام ١٩٦١، قامت جامعـــة الدول العربية بدور الوساطة وإتخذت قرارًا يقضي بعدم لجـــوء العراق إلى استخدام القوة العسكرية ضد الكويت بعـــد انـــسحاب القوات البريطانية من الأراضي الكويتية وتقديم الدول العربيـــة تعهدات باستقلال الكويت.

٣- عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا استثنائيا كما شكلت لجنـــة صلح إثر اندلاع حرب الحدود بين الجزائـــر والمغـــرب عـــام ١٩٦٣، حيث ناشدت الجانبين بسحب القوات إلى مواقعها قبـــل اندلاع الحرب، إلا أن دور الوساطة للجامعة قد باء بالفشل بسبب

معارضة المغرب، كما أحيل النزاع الجزائري المغربي إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

٤- استطاعت جامعة الدول العربية إثر وقوع اشتباكات مسلحة على الحدود بين شمال اليمن وجنوب اليمن عام ١٩٧٢، أن تحث الجانبين على وقف إطلاق النار، وسحب القوات من مناطق الحدود من خلال قيامها بدور الوساطة، حيث وقع الجانبان على اتفاقية السلام تحت إشراف جامعة الدول العربية في شهر أكتوبر من العام نفسه.

٥- اتخذت جامعة الدول العربية إجراءات متباينة في مراحل مختلفة على صعيد مشكلة الصحراء الغربية نذكرها كالتالي: أيدت جامعة الدول العربية التخلص من الحكم الاستعماري في هذه المنطقة، وذلك أثناء الحكم الإسباني للصحراء الغربية، لكن هذه المشكلة تحولت بعد عام ١٩٧٦، الى صراع بين المغرب وموريتانيا من جانب، والجزائر وجبهة البوليسارو من جانب آخر، وقد أحيل هذا النزاع إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بعد فشل دور الصلح الذي قامت به الجامعة لعدة مرات.

٦- وجدت جامعة الدول العربية نفسها عاجزة أمام القيام بدور المصالحة على صعيد النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية على الجزر الثلاث في الخليج الذى وقع منذ التسعينيات، حيث أحيل النزاع إلى الأمم المتحدة.

٧- في عام ١٩٧٠، وقعت على الحدود المصرية الليبية حرب حدودية كبيرة، وإثر ذلك فقد أقدم مجلس الأمن للجامعة والدول

العربية على القيام بالصلح متعدد الأطراف، حيث وافق الجانبان في النهاية على وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، كما وافقا على البحث بصورة أكبر عن طرق لتسوية النزاع الحدودي.

٨- لعبت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة دور الوساطة على نطاق واسع بعد اندلاع الحرب الشاملة بين العراق وإيران عام ١٩٨٠، كما اتخذت سلسلة من الإجراءات، لكن تأثيرها كان ضئيلا للغاية لتظل الحرب مستمرة لثماني سنوات.

٩- لعب مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية دور الوساطة بعد اندلاع النزاع بين قطر والبحرين عام ١٩٨٦، ورغم أنه تمت تهدئة الصراع بشكل مؤقت، فإنه لم تتم تسوية المشكلة وبحلول التسعينيات ظهر هذا الصراع مرة أخرى.

١٠- عقدت الدول العربية في العاشر من أغسطس مؤتمر القمة في العاصمة المصرية القاهرة بعد اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠، حيث استنكرت الغزو العراقي للكويت مطالبة بانسحاب العراق من الكويت وعودة السيادة الشرعية للكويت، وفي الوقت ذاته أرسلت قواتها المسلحة لحماية دول الخليج.

١١- إن الصراع العربي الإسرائيلي الذي جذب اهتمام العالم يعد من أكثر الصراعات التي أثارت اهتمام المجتمع الدولي، فقد تقدمت الأمم المتحدة بسلسلة من القرارات المعنية[٢٣] تباعا خاصة قرار رقم ٢٤٢، الذي أقرته بعد حرب عام ١٩٦٧ والذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في ظل الصراع، ورغم ذلك فإن إسرائيل لا تزال حتى الآن تحتل مساحة كبيرة

من الأراضي العربية، ولا تزال حالة العداء بين الجانبين كالسابق.

وهكذا نرى أنه رغم قيام المنظمات الدولية المعنية بدور الوساطة واسع النطاق، واتخاذها سلسلة من الإجراءات ذات الصلة، فإن القوة المقيدة لقراراتها محدودة للغاية لأسباب عديدة، خاصة أن المنظمات الدولية سابقة الذكر لا تعتبر جهات تابعة لدول عظمي، وبالتالى فهى لم تستطع سوى القيام بالتهدئة المؤقتة للصراع أو تخفيف حدته، ولم تستطع تسوية النزاع الحدودي من الجذور. وهكذا لا تزال مشكلات الحدود في دول الشرق الأوسط تعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على علاقات دول الشرق الأوسط وعلى الأوضاع في المنطقة.

الفصل الرابع

أهم إرهاصات الصراع على الثروات الطبيعية والأراضى الإقليمية الحدودية

إنه من الصعب حقا أن نفصل بشكل كامل بين الصراع على الثروات الطبيعية (مثل المياه والنفط) والصراع على الأراضي الإقليميـة الحدوديـة نظرا لأن الكثير من مشكلات الحدود في منطقة الشرق الأوسـط لا تعتبـر مشكلة معنية بممارسة السيادة على الأراضي الوطنيـة أو مـشكلة الملكيـة النهائية للأراضي الإقليمية فحسب، إنما تعتبر دوما إمـا نتيجـة لاكتـشاف ثروات جديدة في منطقة متنازع عليها أو منطقة لم يتم تقسيمها بعـد، وإمـا نتيجة لوجود ثروات طبيعية ذات احتياطي وفير، مما يثير اهتمام الجانبين أو الأطراف المعنية، ومن ثم تندلع الاشتباكات على صعيد النـزاع الحـدودى، ومن ناحية أخرى نرى أن أي نوع من الثروات الطبيعية لم يأت من فـراغ، إنما هي ثروات موجودة في منطقة (أراض إقليميـة) ذات نطـاق محـدد، وبالطبع فإن وجود الثروات الطبيعية يرتقي بأهمية هذه المنطقة، مما يصعب الأمر على الأطراف المعنية التخلي عنها، فهم مصممون علـى الحـصول عليها.

إن النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية الحدودية سـبق أن أثر تأثيرا كبيرًا وعميقًا على الأوضاع في الشرق الأوسط، وعلى مسيرة

التطور الاجتماعي في هذه المنطقة، ونذكر في النقاط التالية أهم هذه التأثيرات:

أولاً : يعتبر هذا النزاع السبب المباشر لاندلاع الحروب بين الدول المعنية. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اندلعت في منطقة الشرق الأوسط أكثر من سبعين حربًا (أو اشتباكات مسلحة واسعة النطاق) تباعا، حيث يمكن القول إن حالة الحرب استمرت سنوات متلاحقة. وفي ظل هذه الحروب المتكررة نرى أن نصف هذه الحروب اندلع بسبب النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية ومن أهم هذه الحروب:

١- حرب الشرق الأوسط الأولى (ويطلق عليها أيضا حرب فلسطين) منذ عام ١٩٤٨، عام ١٩٤٩.

٢- الصراع المسلح على الحدود بين إسرائيل وسوريا عام ١٩٥١، ومنذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٧، ومنذ عام ١٩٦٣ ، حتى عام ١٩٦٧ (إن مشكلة تغيير مجرى نهر الأردن تعتبر أحد الأسباب التي أدت الى اندلاع الصراع).

٣- الصراع المسلح الإسرائيلي السوري في هضبة الجولان عام ١٩٧٠.

٤- اشتباكات الحدود المسلحة الإسرائيلية الأردنية عام ١٩٥٦.

٥- اشتباكات الحدود المسلحة التركية السورية عام ١٩٥٧.

٦- اشتباكات الحدود المسلحة الجزائرية المغربية عام ١٩٦٣.

٧- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين الصومال وإثيوبيا عام ١٩٦٤.

٨- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين الصومال وكينيا عام (١٩٦٤ – ١٩٦٧).

٩- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين إسرائيل ولبنان عام (١٩٦٨ – ١٩٦٩).

١٠- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين السعودية واليمن العربي الديمقراطي عام (١٩٦٩ – ١٩٧١).

١١- اشتباكات الحدود المسلحة بين العراق وايران عام (١٩٦٩ – ١٩٧١).

١٢- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين العراق والكويت عام (١٩٧٣ – ١٩٧٩).

١٣- حرب الشرق الأوسط الرابعة (شنت الدول العربية حربا لاستعادة الأراضي المحتلة) عام ١٩٧٣.

١٤- حرب الصحراء الغربية عام ١٩٧٦.

١٥- الاشتباكات المسلحة على الحدود بين مصر وليبيا عام ١٩٧٧.

١٦- الحرب الصومالية الإثيوبية في إقليم الأوجادين عام (١٩٧٧ – ١٩٧٨).

١٧- هجوم إسرائيل واحتلالها لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ (كانت تهدف إسرائيل إلى حد كبير إلى الاستيلاء والسيطرة على الموارد المائية لحوض نهر الليطاني).

١٨- حرب الأعوام الثمانية بين العراق وإيران عام (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

١٩-حــرب النــزاع عــلى الأراضـــي الإقليمية بين ليبيا وتــشاد عام (١٩٨٠ – ١٩٨٨).

٢٠-الاشتــباكــات المسلحة على الحدود بين عمان وجنوب الــيمن عام ١٩٨١.

٢١-حرب الغزو العراقي للكويت وضمها (تسمى أيــضا بأزمــة الخليج عام ١٩٩٠).

٢٢-حرب الخليج عام ١٩٩١.

٢٣-الاشتباكات المسلحة بين قطر والبحرين على صــعيد مــشكلة ملكية جزر حور وغيرها من الجزر عام (١٩٩١ – ١٩٩٣).

٢٤-الصراع المسلح بين السعودية وقطر على صعيد مشكلة تبعيــة موقع الخفوس.

ثانيًا : يعتبر هذا النزاع من العوامل المهمة التي أدت إلــى تــوتر علاقات الدول وعدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق نذكر أن مشكلات الحدود العادية تتشابك أيضا مع الخلافات الأخرى نظــرا لشيوع المشكلات ذات الصلة بالموارد الطبيعية والحــدود، لــذلك رأينــا أن الصراع على الثروات الطبيعية والنزاع الدائم على الأراضى الإقليمية أدى إلى توتر علاقات الدول أو إلى اندلاع الحروب، مما تسبب في عدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن.

ومن بين النزاعات الكثيرة على الحدود الإقليمية التي أســفرت عــن اضطرابات طويلة الأمد لأوضاع المنطقة يوجد الصراع العربي الإسرائيلي على الأراضي الإقليمية والثروات الطبيعية والذى يعرفه الجميع، كما توجد

أيضا خلافات بين الدول العربية الشقيقة على الثروات الطبيعية والحدود، فمصر صرحت عدة مرات بأنها لن تتورع عن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية لحماية منابع نهر النيل، كما ساءت العلاقات بين تركيا وسوريا والعراق، وظلت على حالها نتيجة لصراع هذه الدول على تقسيم مياه نهر الفرات. والواقع أن ضم العراق للكويت عام ١٩٩٠ لم يخالف معايير العلاقات الدولية فحسب، إنما لم يوافق عليه مطلقا الأشقاء العرب. فبعد اندلاعَ أزمة الخليج قامت دولة الخليج ذات القوة الفعلية بالتوعية بالأهوال ومخاطر الحرب، وأهمية التنسيق المتبادل في سبيل تعزيز أمنها ومقاومة العدو المشترك، ومن منطلق ذلك رأينا هذه الدول تتخذ مواقف مشتركة على صعيد الكثير من المشكلات ليشكلوا بذلك فيما يبدو تضامناً غير مسبوق، لكنه لم يمر وقت قصيرا على عودة السيادة للكويت. ولم تهدأ نيران حرب الخليج حتى اندلع الصراع بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي للمرة الثانية، فقد ظل النزاع على جزر حور بين قطر والبحرين دون حل، حيث توترت الأوضاع وأصبحت قابلة للانفجار في أية لحظة لعدة مرات في الثمانينيات، كما وقعت اشتباكات مسلحة بين الدولتين في أغسطس عام ١٩٩١، وشهد شهر أبريل عام ١٩٩٢، إعلان قطر توسيع مياه البحر التابعة لحكمها الى ٢٤ ميلاً بحريًا، وبالتالي أدى ذلك إلى المزيد من التدهور في علاقات البلدين وإلى زيادة حدة الأوضاع المتوترة في الخليج. ولم تهدأ هذه الموجة من الاضطرابات حتى قامت القوات السعودية بهجوم مفاجئ على نقطة تفتيش الخفوس على الحدود القطرية في سبتمبر عام ١٩٩٢(٢٤). ورغم أن عدد القتلى لم يكن كبيرًا في هذا الهجوم، فإنه أثار خصومات كبيرة. فعلى الفور قدمت قطر احتجاجا شديدا كرد فعل على ما حدث لكن البيان الصادر عن السعودية أنكر قصفه، وادعى أن ما حدث ليس إلا تبادلاً لإطلاق النار بين بعض البدو من جهة الحدود السعودية، وفي

الوقت نفسه اتهمت قطر بانتهاز فرصة اضطراب الأوضاع الناجمة عن حرب الخليج واحتلت منطقة على الحدود السعودية لا تقل مساحتها عن ١٤ كيلو متر مربعًا وفجأة توترت علاقات الدولتين بإعلان قطر إلغاء اتفاقية الحدود التي وقعها البلدان عام ١٩٦٥، وفي شهر سبتمبر من العام نفسه عقد اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت لتنسيق مسألة الدفاع المشترك، وقد رفض وزير دفاع دولة قطر المشاركة في هذا الاجتماع لأنه لم تتم تسوية النزاع الحدودي مع السعودية. والحقيقة أن النزاع الحدودي بين البحرين وقطر، وبين السعودية وقطر أحدث دون شك شرخا عميقًا في نادي الأغنياء الخليجي.

إن النزاع على الأراضي الإقليمية الحدودية أثار بعض الخلافات الأخرى التي أدت إلى توتر علاقات الدول واضطرابات الأوضاع، نذكر على سبيل الثال المشكلة الكردية.

تأثيره على النمو الاقتصادي والاجتماعى في المنطقة المعنية.

وفي هذا الشأن نذكر أن النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية نتجت عنه سلسلة من الحروب كبدت دول الشرق الأوسط خسائر اقتصادية ضخمة مباشرة وغير مباشرة، حيث نتج عنه تلوث بيئي أثر على النمو الاقتصادي والاجتماعى. ففي الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمانية أعوام بلغت نفقات الحرب لكل من الجانبين ١٤٨ مليار دولار أمريكي، كما قدر عدد القتلى بنحو مليون شخص (ولم يبلغ حتى الآن عدد سكان قطر والبحرين معا اللتين تعتبران من ضمن دول الخليج المليون شخص)، وبلغ مجموع الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الحرب نحو ٩٠٠ مليار دولار أمريكي، حيث استخدم الجانبان كمية كبيرة من الدولارات النفطية في تحويل المنطقة المتحارب عليها إلى أطلال وخراب. أما بالنسبة إلى حرب

الخليج الناجمة عن ضم العراق للكويت فقد ترتبت عليها كارثة أكبر، حيث دمرت الكثير من المنشآت الصناعية والجسور والطرق والمناطق السكنية في العراق، أما الكويت فأصبحت مثل الطائر الذي قص جناحه، حيث لحق بالمنشآت الصناعية خاصة منشآت الإنتاج النفطي والمباني المهمة خراب كبير، كما اشتعلت النيران في أكثر من مائة حقل بترول لعدة أشهر، والواقع أن الأمر لم يقتصر على إحراق كمية كبيرة من الثروات النفطية الثمينة، إنما تمخض عنه أيضا تلوث بيئي ضخم حيث امتد نطاق التلوث إلى خارج منطقة الخليج لدرجة أننا وجدنا صعوبة في التخلص من تأثيره على البيئة البيولوجية خلال عدة سنوات. وهكذا رأينا أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الجانبان من جراء الحرب بلغت أكثر من مائة مليار لكل جانب، كما أن أعمال إعادة الإعمار بعد الحرب احتاجت إلى وقت امتد إلى أكثر من عشر سنوات.

وفي الحقيقة كان هناك عجز أمام استثمار وتنمية المناطق التي لم يحسم أمر تبعيتها بسبب النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية، نذكر على سبيل المثال : النزاع على حلايب على الحدود المصرية السودانية (اكتشف في هذه المنطقة احتياطي ضخم من البترول) والنزاع على جزر حور بين قطر والبحرين، وجدير بالذكر أن الصراع العربي الإسرائيلي أدى إلى تأخر مسيرة التنمية في منطقة فلسطين العربية ما بين عشرين إلى ثلاثين عاما، كما أن الاستغلال غير المعقول والجائر للثروات الطبيعية أدى إلى تضوب وشيك للموارد الطبيعية في بعض المناطق المتنازع عليها مثل استغلال إسرائيل لموارد المياه الجوفية في الضفة الغربية، أو أسفر عن تبديد الموارد الطبيعية، وبالتالي أصبح هناك عجز أمام

استغلال بعض الموارد مرة ثانية لتؤثر بذلك على التنمية طويلة المدى في بعض المناطق.

إثارة سباق جديد للتسليح: وفي هذا السياق نذكر أن دول الشرق الأوسط أدركت تماما من خلال النزاع طويل الأمد على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية أهمية قواتها بالنسبة لأمنها. وهكذا أقدمت دول الشرق الأوسط جميعها على بناء جيش ذي قدرة قتالية قوية ومجهز تجهيزا جيدا بالسلاح وقادر على التعامل مع ما يحدث من أحداث مفاجئة لتحافظ على التوازن الإستراتيجي في المنطقة، كما أقدمت على زيادة النفقات العسكرية وشراء الأسلحة والذخيرة على نطاق واسع، وبالتالي زادت حدة سباق التسليح يوما بعد يوم، وهكذا أصبح الشرق الأوسط أكبر سوق سلاح في العالم، فوفقا لإحصائيات الغرب، وجدنا أن النفقات العسكرية لدول الشرق الأوسط بلغت ٦٠٠ مليار دولار أمريكي في الثمانينيات لتمثل بذلك ثلثي تجارة السلاح في العالم، حيث زادت هذه النفقات بحلول التسعينيات كالتالي:

في عام ١٩٩٠، بلغت ميزانية النفقات العسكرية العراقية ٨ مليار و٦١٠ ملايين دولار أمريكي لتمثل ٢١% من إجمالي الناتج القومي في هذا العام، وفي العام نفسه بلغت ميزانية النفقات العسكرية في الكويت مليارًا و٥٣٠ مليون دولار أمريكي، لتمثل بذلك ٥,٦% من إجمالي الناتج القومي، كما بلغت هذه النفقات في عام ١٩٩١، ٩ مليارات و٣٠٠ مليون دولار أمريكي بعودة السيادة إلى الكويت، وبلغت ميزانية النفقات العسكرية في مصر مليارين و٢٣٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩١، لتمثل ٧,٥% من إجمالي الناتج القومي، أما في عمان فبلغت مليارًا و٤٩٠ مليون دولار أمريكي لتمثل ١٢,٣% من إجمالي الناتج القومي، وفي قطر بلغت ٩٣٤ مليون دولار أمريكي، لتمثل ١٢% من إجمالي الناتج القومي، وفي إسرائيل بلغت ٥ مليارات

و ٧٩٠ مليون دولار أمريكي، لتمثل ١٢% من إجمالي الناتج القومي، ورغم أن ميزانية النفقات العسكرية في السعودية بلغت ١٣ مليارًا و ٨٦٠ مليون دولار أمريكي لتمثل ١٣,١ % من إجمالي الناتج القومي في هذا العام، فإن النفقات العسكرية الحقيقية بلغت قيمتها ٣٥ مليارًا و ٥١٠ ملايين دولار أمريكي[٢٥]. وفي ظل هذه الأحداث تسابقت الدول العظمي في الغرب للترويج لبضاعتها من الأسلحة والذخيرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أدخلت في هذه المنطقة صاروخ باتريوت والطائرة الحربية الإلكترونية حتى الأسلحة البيولوجية، وبذلك واصلت كمية كبيرة من الأسلحة الحديثة وأسلحة الدمار الشامل انتشارها في منطقة الشرق الأوسط لتصبح الأوضاع في الشرق الأوسط مهددة بالانفجار.

وخلاصة القول، نذكر أننا نعتقد أنه ينبغي أن نعترف بالأمر الواقع ونعترف بمبدأ عدم إمكانية تغير الحدود نظرا لأن الصراع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية في الشرق الأوسط معقد. وهذا المبدأ معترف به في مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز في دورته الثانية الذي عقد في القاهرة في أكتوبر عام ١٩٦٤، حيث أكدت هذه الدول في البيان الصادر عن المؤتمر للمرة الثانية على "أنها ستستخدم جميع الوسائل التي تمتلكها لتعارض بقوة أية محاولات تضر بسيادتها أو تعتدي على أراضيها الإقليمية، وتتعهد باحترامها للحدود الموجودة بالفعل عندما حصلت بعض الدول على الاستقلال[٢٦]". والواقع أن احترام هذا المبدأ لا يهدف إلى حماية موروثات الحكم الاستعماري، إنما يحافظ على استقرار مجتمع الشرق الأوسط ويعود بالفائدة على النمو الاقتصادي لمجتمعات هذه المنطقة، بل على العكس فإن توجيه الموارد المالية والقوة البشرية نحو النزاع الحدودي لا يسبب إلا خسائر كبيرة جدا للدول المعنية، كما أنه هو أمر لا جدوى منه أيضا.

فأولاً: نرى أن الحروب في الشرق الأوسط لم تستطع قط تسوية النزاع على الموارد الطبيعية والنزاع الحدودي على مر التاريخ.

ثانيًا: إن المكانة الإستراتيجية المهمة في منطقة الشرق الأوسط جعلت الشرق الأوسط منطقة حساسة بالنسبة لاقتصاد وسياسة العالم، فاضطراب الأوضاع في الشرق الأوسط لا يأتي في صالح استقرار الأوضاع في العالم، نذكر على سبيل المثال: أن الحروب الناجمة عن الصراع على الثروات الطبيعية والنزاع على الأراضي الإقليمية أدت إلى ظهور أزمة الطاقة العالمية واضطرابات ضخمة في أسعار النفط، وبالتالي فإن هذا الأمر ليس في صالح النمو المستقر للاقتصاد العالمي ويخالف أيضا الاتجاه العالمي نحو السلام الحالي والتنمية.

ثالثا: إن الصراعات الكثيرة على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية الحدودية أصبحت دوما ذريعة لتدخل الدول العظمى في شئون الشرق الأوسط نظرا لأهمية الشرق الأوسط على الصعيد الاقتصادى والسياسي على مستوى العالم، نذكر على سبيل المثال: أن النزاع على الأراضي الإقليمية بين إسرائيل من جانب وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن من جانب آخر، وبين العراق والكويت سبق أن أدى إلى تدخل الدول العظمي، وهو ما أدى دومًا إلى توتر أكثر للأوضاع، ورغم أن هذا التدخل استطاع أن يخمد الصراع لفترة من الوقت في بعض الأحيان، فإن الدول العظمى دائما تتحرك من منطلق مصالحها الشخصية، فنادرا ما تهتم بمصالح دول الشرق الأوسط أثناء مسيرة تهدئة الصراع، فهي تضمر أيضا خطرًا كامنًا فوضويًا للتنمية المستقبلية لهذه لدول.

والواقع أن طرق تسوية النزاع على الثروات الطبيعية والأراضي الإقليمية على مستوى العالم في الوقت الحالي، لن تخرج عن نوعين من

التسوية: تسوية سياسية وتسوية عسكرية، وهذا الأمر ينطبق كـذلك علـى منطقة الشرق الأوسط، فمن منظور بعيد نرى أن التنمية المستدامة للمجتمعـات البشرية والتغيرات الشاملة للبيئة الدولية والنمو المتزايـد لمجتمـع الـشرق الأوسط سيقيد أكثر فأكثر التسوية العسكرية لخلافات الحدود، بمعنى أن دول الشرق الأوسط ستلجأ إلى استخدام الطرق السياسية لتسوية هذه الخصومات، إن هذه التوقعات لا تعتبر من وحي خيال قصص ألف ليلة وليلة، إنما تعتبر نتيجة حتمية لتطور التاريخ. ويمكن القول: إن الطرق التي لجأت إليها مصر وإسرائيل أثناء تسوية النزاع على منطقة طابا، أرست بالفعل نموذجا إيجابيا، ورغم ذلك فإننا إذا نظرنا من منظور قريب فسنجد أنه لاتزال توجد احتمالية للجوء دول الشرق الأوسط للطرق العسكرية لتسوية مشكلات الحدود في ظل ظروف الفترة الانتقالية التي تخطو فيها هذه الدول نحو الحداثة، حيث لاتزال التعديلات على الأنظمة القانونية للمجتمع، وعلاقات الدول في حاجـة الـى المزيد من التحسينات، وهذا الامر يرجع إلى الظروف التاريخيـة المعقـدة لمجتمع االشرق الأوسط، كما أن الأوضاع فى مجتمع الشرق الأوسط فـى حالة متأخرة بوجه عام، لذلك لايزال النزاع الحـدودي والخلافـات علـى الأراضي الإقليمية يعتبران أحد العوامل المهمة التي تثير حروبًا وصراعات جديدة وتؤثران أيضا على الأوضاع في الـشرق الأوسـط، وهـو جانـب لا نستطيع أن نغفله مطلقا أثناء تحليلنا لتطور الأوضاع في الشرق الأوسط.

الهوامش :

(١) نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية في أبو ظبي في ٢٥ إبريل عام ١٩٩٣.

(٢) مجـلة "السياسة الـدولية" (النسخـة العـربية) عدد أبريل عام ١٩٩٤، مطابع الأهرام المصرية، ص ١٣٤.

(٣) نفس الهامش رقم (٢) ص ١٣٦.

(٤) اقتبس من "المعلومات الاقتصادية اليومية للصين" الصادر في ٣١ يناير عام ١٩٩٤.

(٥) مجلة" نيوساينتست" البريطانية الصادرة في ٧ مايو عام ١٩٩٤.

(٦) "المياه والسياسة في منطقة الشرق الأوسط " ومجلة "ميدل إيست" البريطانية الشهرية عدد يناير عام ١٩٨١.

(٧) استشهد من صحيفة "الصين اليومية" الصادرة في ١٢ أكتوبر عام ١٩٩١ .

(٨) نفس الهامش رقم (٢) صفحة رقم ١٣٨.

(٩) نفس الهامش رقم (٢) صفحة ١٤٠.

(١٠) محمد سلام نخلة، "جغرافية فلسطين " للمؤلف، دار نشر بجين ١٩٧٨، من ص ٤٥ حتى ص ٥١.

(١١) نفس الهامش رقم (٢) ص ١٤٢.

(١٢) طالع "المعارف العالمية" العدد الحادي عشر لعام ١٩٩١، صفحة رقم ١٥.

(١٣) بطــرس غــالي (مصري)، "النزاع الحدودي في أفريقيا "، دار النشر التجاري ١٩٧٨، ص٣ وص ٤.

(١٤) طالع كتاب "العلاقات الدولية الأوربية في الفترة من عام ١٨٧١، حتى عام ١٨٩٨"، ص ٣٠ حتى ص ٣٤، وكتاب "العلاقات الدولية منذ عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩١٩"، دار نشر الاتحاد ١٩٧٩.

(١٥) رغم احتلال بريطانيا مصر قديما وحكمها لمصر حكما استعماريا، فإن المعاهدات المعنية بالمسألة المصرية الموقعة منذ عام ١٨٨٥ حتى عام ١٨٨٧ طالع كتاب " التحديات المعلوماتية لتاريخ العالم " صفحة رقم ٢٤٩ حتى صفحة ٢٥١، طبعة عام ١٩٦٤ لدار النشر التجاري، لاتزال تعتبر معاهدات وقعتها بريطانيا والإمبراطورية العثمانية.

(١٦) طالع كتاب " المصادر والمراجع لتاريخ العلاقات الدولية المعاصرة "، دار نشر المعارف العالمية ١٩٥٧، من ص ٢٨٦ حتى ص ٢٨٩.

(١٧) إن هذه الدعوة التي طرحت في هذا البيان، والتي تهدف إلى إقامة وطن قومي لليهود أقرت في كتاب الحكم بالانتداب المعني بالقضية الفلسطينية والذي وضعه التحالف الدولي".

(١٨) أجرى كل من ممثلي بريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا والولايات المتحدة واليونان وأستراليا وبلجيكا وبلغاريا وسيبيريا ورومانيا وكرواتيا وسلوفينيا وتركيا وغيرها من ممثلي الدول اجتماعا في لوزان لوضع المزيد من الترتيبات المعنية بالقضايا ذات الصلة بعد الحرب في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٢٢، وفي ٢٤ يوليو عام ١٩٢٣ حيث م التوصل إلى سبع عشره معاهدة وثائقية أن معاهدة لوزان والتي تعتبر معاهدة سلام وقعت بين دول الحلفاء والدول المشاركة في الحرب مع تركيا ما هي إلا وثيقة معاهدات بلغ عدد بنودها ١٤٣ بندا، كما بلغت عدد صفحات هذه الوثيقة المترجمة إلى اللغة الصينية نحو ٥٠ صفحة، وفي هذه الوثيقة أجرى تخطيط على نطاق الأراضي الإقليمية التركية واقرت مبدأ التقسيم، طالع كتاب "مجموعة المعاهدات الدولية" في الفترة منذ عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٣، من صفحة رقم ٨٤٤ حتى صفحة رقم ٨٩٥، طبعة عام ١٩٦١، بدار نشر المعارف العالمية.

(١٩) مارلين نصر " تصورات عبد الناصر عن القومية العربية"، بمركز الوحدة العربي بيروت، الطبعة الاولى لعام ١٩٨١.

(٢٠) محمود خلف " مجموعة نظريات بن بله "، لدار نشر الاتحاد ببيروت ١٩٨٥، ص ١٤٩.

(٢١) بحث زعيم الحركة الصهيونية جدعمان برسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج، طلب فيها بضرورة أن تتضمن خطة إقامة الدولة اليهودية التي وافقت عليها بريطانيا منطقة جنوب لبنان، خاصة المنطقة الشمالية لنهر الليطاني – طالع مجلة " السياسة الدولية " " النسخة العربية " عدد يناير عام ١٩٩٣، صفحة رقم ١٨٩، مطابع الأهرام المصرية.

(٢٢) نفس الهامش رقم (١٣) صفحة رقم ٢٣ حتى صفحة رقم ٣٤.

(٢٣) في بداية عام ١٩٩١، أجازت الأمم المتحدة تباعا القرار رقم ١٩٧، المعني بالصراع العربي الإسرائيلي ويوجد في هذا القرار ٣٤ صفحة معنية بالقضية الفلسطينية، أما بالنسبة إلى القرار رقم ١٨١ الذي أجازته في عام ١٩٤٨ (يسمى أيضا بقرار تقاسم السلطة) فقد نص على مساحة الأراضي الإقليمية التي تقام عليها الدولة العربية والدولة اليهودية في المنطقة الفلسطينية، فمساحة الأولى تبلغ ١٢٠٣ كيلو مترات مربع والثانية تبلغ ١٤٩٤٢ كيلو مترًا مربعًا.

(٢٤) "سجل أحداث غرب آسيا وأفريقيا عام ١٩٩٢" تأليف معهد أبحاث غرب آسيا وأفريقيا في أبريل عام ١٩٩٣.

(٢٥) "التوازن العسكري" منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٣ تأليف معهد أبحاث السياسة الدولية بلندن عام ١٩٩٣.

(٢٦) نفس الهامش رقم (١٣) صفحة ٩ .

الجزء الثالث

مجتمع الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية

الباب التاسع

سياسة الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية

المقصود هنا بسياسة الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية في هذا السياق هي الأوضاع السياسية لدول الشرق الأوسط في ظل التغيرات التي طرأت على المجتمع الإقطاعي الذى أصبح مجتمعًا رأسماليًا فيما بعد، وجدير بالذكر أن المرحلة الانتقالية تمتد لفترة طويلة للغاية من الزمن. ففي أثناء هذه الفترة شهدت دول الشرق الأوسط تغيرات كبيرة على صعيد التطور السياسي، وذلك على أساس ما حققه الاقتصاد من نمو، حيث لعب هذا الأمر من منظور التطور التاريخي دورًا مساعدًا وإيجابيًا بالنسبة لتطور المجتمع في الشرق الأوسط، ورغم ذلك فإن بعض الخلافات والمشكلات السياسية التي ظهرت أدت إلى حالة من عدم الاستقرار في المجتمع، حتى إنها تسببت في ظهور الفوضى في هذا المجتمع، ويركز هذا الباب على تحليل الخلافات والمشكلات السياسية التي ظهرت أثناء التغيرات التي طرأت على التطور السياسي لدول الشرق الأوسط وتأثيرها على المجتمع، فضلا عن شرح التطورات السياسية في هذه الدول.

الفصل الأول

أهم خصائص التطور السياسى فى الشرق الأوسط

واصلت دول الشرق الأوسط مسيرتها نحو نيل الاستقلال في ظل وجود حركات التحرير الوطنية المعارضة للإمبريالية والاستعمار التي اتسمت بقوة عارمة لا تقاوم آنذاك منذ الحرب العالمية الأولى والثانية حتى بداية السبعينيات. وتماشيا مـــع اقامة الدول الوطنية ونظم الحكم للقوميات بدأت تتجسد التغيرات التي طرأت على التطور السياسي على نحو مكثف حيث تتجلى أساسا في جانبين، الجانب الأول يتمثل في: إقامة دولة الوحدة الوطنية (**الدولة القومية الموحدة**) في بعض المناطق الوطنية التي كانت تتسم بالنظام القبلي الاقطاعي قبل الغزو الاستعماري ومن ثم إقامة سلطة وطنية موحدة ووضع نظام سياسي ومنظومة للإدارة التنفيذية. **والجانب الثاني يتمثل في**: إقرار اختلاف النظم السياسية للدول نظرا لاختلاف خصائص مجموعات الوحدة، ورغم ذلك فإننا نرى بوجه عام أن النظم السياسية لكثير من الدول طرأت عليها بدرجات متفاوتة على صعيد الديمقراطية البرجوازية تغيرات متأثرة بالفكر البرجوازي للغرب، فالدول الملكية لم تستعن بالنظم الحقيقية للإدارة التنفيذية الموجودة في دول الغرب فحـــسب، إنما أدخلت أيضا الشكل الاستشاري الديمقراطي في النظم السياسية وشكلت لجان استشارية. أما بالنسبة إلى الدول الملكية الدستورية فقد استعانت بالشكل الدستوري البرجـــوازي في ترسيـــخ السلطـــة الملكيـــة والنظم

الاستشارية الديمـقراطية وأكسبتهـا الشرعية، كـمـا أضـفت بعض الدول الغطاء الديموقراطى على النظام السياسي بتطبيقها لمبدأ تقاسم السلطة وتأسيسها للبرلمان وبوضعها نظام الأحزاب. أما الدول الجمهورية فقد أطاحت بالحكم الديكتاتوري للملكية الإقطاعية من خلال الحركات الوطنية الديمقراطية محققة في الوقت ذاته الاستقلال الوطنى للبلاد، محدثة بذلك تغييرًا جذريًا في النظام السياسي. وهكذا انتهت التغيرات السياسية الكبرى في الدول الجمهورية بتحويل النظام الملكي الإقطاعي إلى نظام جمهوري ديمقراطي برجوازي.

ونذكر أن السلطات الحاكمة الوطنية وضعت سياسة الدولة بعد إقامـة الدولة الوطنية، حيث اعتبرت حماية الاستقلال السياسي وتحقيـق السـيادة الاقتصادية من أهدافها الأساسية. وقد ظهرت أيضا تغيرات معقولـة علـى صعيد التطور السياسي أثناء مـسيرة إقامـة واسـتقلال النظـام السـياسي والاقتصادي الوطني للدولة، فقد اجتاحت الحركات الوطنية بعض الدول، منهيـة بذلك الحكم الديكتاتوري الملكي الإقطاعي، حيـث أقامـت نظامًـا سياسـيًا ديمقراطيًا جمهوريًا. والواقع أن النظـام الطبقـي فـي بعـض الـدول الجمهورية والصراع على السـلطة والمـصالح داخـل الطبقـة الحاكمـة والمجموعات الحاكمة أسفرت عن تعاقب السلطات الحاكمة، ممـا أدى إلـى حدوث تغيرات في أشكال السلطات الحاكمة وأشكال النظام السياسى، ومـن أهم هذه الأشكال تحول السلطه الحاكمة العسكرية إلى سلطات حاكمة مثقفة، وتحول النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وتحول نظام المجلس التشريعي الواحد إلى نظام المجلسين، وتحول نظام التعددية الحزبية إلى نظام الحـزب الواحد. وجدير بالذكر أن الحركـات الوطنيـة الديمـقراطية المناهـضة للاستعمار والإقطاع كانت لاتزال من أهم التيـارات الـسياسية فـي هـذه المرحلة، حيث أصبحت فكرة القومية العربية والأمة العربية والأمة الإسلامية

والاشتراكية وغيرها من الأفكار الشائعة على الصعيد الأيديولوجي، فقد قام عدد غير قليل من الدول الجمهورية بممارسات سياسية تحت توجيه هذه الأفكار. وبالنظر إلى الوضع ككل، سنجد أن الأوضاع السياسية في الدول الملكية والدول الملكية الدستورية مستقرة نسبيا في الوقت الحالي، أما الأوضاع السياسية في الدول الجمهورية فهي مضطربة تقريبا.

فمنذ بداية السبعينيات قويت شوكة الدول الوطنية على نحو متزايد، ووضعت أسس منظومة الاقتصاد الوطني، حيث أصبح بناء الدولة الحديثة من الأهداف الرئيسية لكل دولة، وفي هذا السياق نذكر أن كثيرًا من الدول نفذت برنامج الإصلاح الاقتصادي تلبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية، ومنذ منتصف السبعينيات ظهر في منطقة الشرق الأوسط اثنان من أهم التيارات السياسية، وهما الاتجاه السياسي الديمقراطي وحركات البعث الإسلامي، وذلك تماشيا مع سرعة النمو الاقتصادي وانفتاح المجتمع. وقد حدثت تغييرات كبيرة للنظم السياسية لبعض الدول تحت تأثير هذين التيارين، فالدول التي طبقت سياسة الإصلاح السياسي الديمقراطي تضع الآن وتستكمل نظم التعددية السياسية الذي يتبلور بشكل أساسي في وضع نظام التعددية الحزبية ونظام الانتخابات الديمقراطية وتشكيل برلمان ديمقراطي، وقامت هذه الدول تدريجيا بممارسات السياسة الديمقراطية البرجوازية، حيث أصبحت الديمقراطية السياسية أحد الاتجاهات المعنية بالتطور السياسي في منطقة الشرق الأوسط، أما بالنسبة إلى الدول التي تأثرت بحركات البعث الإسلامي تأثرًا كبيرًا فقامت بأسلمة النظام السياسي من خلال إقامة سلطات حاكمة إسلامية أو تطبيق الشريعة الإسلامية. فمنذ نهاية الثمانينيات حتى بداية التسعينيات، انتشرت نزعة متطرفة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط، كما أصبحت لها توجهات واصلت توسعاتها في ظل وجود الصعوبات

الاقتصادية والديكتاتورية السياسية وفقر المجتمع وغيرها من المشكلات، وفي ظل وجود الدور الشمولي لحركات البعث الإسلامي في الدول كافة بوجه عام.

والواقع أن الاستقلال الوطني وإقامة دولة وطنية وتنميتها أخذ الصدارة في ظل الظروف التاريخية للمرحلة الانتقالية، أما بالنسبة للتطور السياسي في الشرق الأوسط فاتسم ببعض الخصائص المهمة فضلاً عن وجود نقاط مشتركة للتطور السياسي في الدول بشكل عام، حيث تتمثل أهم هذه الخصائص في النقاط التالية:

١- لاتزال الديكتاتورية التي يرجع تاريخها إلى زمن طويل تؤثر تأثيرًا عميقا على التطور السياسي.

٢- شيوع انضمام العسكريين إلى المؤسسات السياسية وتدخلهم في الحكم.

٣- ظهور الدول الاشتراكية.

٤- احتلال القوى الدينية مكانة مهمة.

أولا: التأثير البارز للديكتاتورية: إن للديكتاتورية تاريخًا عميقًا في منطقة الشرق الأوسط، كما أن جذورها متأصلة، وتتمثل الديكتاتورية في الحكم الديكتاتوري الذي يتخذ من الضباط الكبار بالإدارة التنفيذية العليا حكامًا، حيث كان أول ظهور لها في آسيا الصغرى التي تحيط بها المياه ليسودها نظام حكم ديكتاتوري، وتعتبر الديكتاتورية أيضا منظومة فكرية تخدم الحكم الديكتاتوري. والواقع أن الديكتاتورية على الطريقة الشرقية تعتبر جوهر المجتمع الاستعبادي بالشرق الأوسط وجوهر النظام السياسي للمجتمع الاقطاعي، كما أنها تتوغل في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها معيارًا للقيمة في المجتمع، فمصر القديمة

وبابل القديمة والآشوريون والفرس وغيرها من الدول الحضارية القديمة المشهورة عالميًا ظهرت في ظل مسيرة الديكتاتورية. وجدير بالذكر أن العرب عززوا مكانة حكم الديكتاتورية الإقطاعية بنشرهم للإسلام وإقامتهم لنظام الحكم الذي يمزج الدين بالسياسة، وبحلول فترة الإمبراطورية العثمانية التركية اكتملت تماما الديكتاتورية التي تعتبر الحكم الإقطاعي والملكي المورث الذي يتسم بالديكتاتورية من أهم صفاتها، أما في فترة الحكم الاستعماري فاستعان الحكام المستعمرون بأساليب الحكم الديكتاتوري في حماية نفوذ حكمهم في الدول المتسلطة بالشرق الأوسط، وبذلك دمرت الديكتاتورية إلى حد ما براعم الرأسمالية اليانعة بشكل عفوي في بعض دول الشرق الأوسط، وأضعفت من توغل وتأثير رأسمالية الغرب، كما واصلت الديكتاتورية وجودها أيضا إلى حد ما. وبعد إقامة الدول الوطنية لاتزال هذه الدول تبقى على عناصر كثيرة للديكتاتورية الإقطاعية في نظامها السياسي، أما الدول ذات النظام الملكي فقد أبقت على نظام الحكم الديكتاتوري المورث. وبالنسبة إلى الدول الملكية الدستورية فإما اعتمدت على الحكم الملكي الوراثي الديكتاتوري مع النظام الاستشاري، وإما عملت بنظام الحكم الملكي الوراثي ونظام الحكم الدستوري معا، وجعلت النفوذ الملكية هى الأعلى. أما الدول ذات النظام الجمهوري فكانت لاتزال تبقى على الكثير من أساليب الحكم الديكتاتوري في ظل عملها بالحكم الدستوري الذي يعتبر الدستور معيارًا للقانون، كما كانت تحافظ على الكثير من أساليب الحكم ذات الطابع الديكتاتوري في آلية الحكم، حيث تخدمها منظومة ضخمة من الإدارات التنفيذية الممركزة وأجهزة الحكم الدستوري، وفي الوقت ذاته يدعمها مفهوم القيمة الديكتاتورية، ولاتزال أساليب الحكم الإقطاعي الديكتاتوري موجودة في كثير من الدول ونذكر من ملامحها البارزة نقطتين:

أولا: تطبيق نظام الحكم الملكي الوراثي الإقطاعي في القبائل والعشائر الإقطاعية بشكل أساسي. وهذا النظام شائع الاستخدام في السعودية وعمان وهما من الدول الملكية، وقطر والبحرين والكويت والأردن والمغرب، وهى من الدول الملكية الدستورية في الشرق الأوسط، أما دولة الإمارات فهي تنتمي في الواقع إلى نوعية هذه الدول، وفي هذا السياق نذكر أن عشيرة آل سعود بالسعودية، وعشيرة سعيد بعمان وعشيرة آل ثان بقطر وعشيرة خليفة بالبحرين وعشيرة الصباح بالكويت وعشيرة فرح بالإمارات، تسيطر الآن على النظام الحاكم في دولهم بدعم من القبائل التي صاهرت العائلة المالكة وأهم القبائل التي تمثل نفوذ المنطقة، وهكذا الحال بالنسبة إلى عشيرة حسين بالأردن، وعشيرة حسن بالمغرب، ولعل من أسباب ووجود الحكم الإقطاعي الديكتاتوري هذا أن القبائل في هذه الدول تعتبر عنصرًا مهمًا في تكوين التركيبة الأساسية للمجتمع، فنفوذ القبائل ونفوذ العشائر التي تتخذ من القبائل قاعدة لها تعتبر عمود السلطة الحاكمة، فهما يحتلان موقعا سياسيا مهمًا. وجدير بالذكر أن الحكم الملكي الوراثي الذي يعتمد على العشائر القبلية الإقطاعية في الحكم، لايزال قادرا على أن يتماشى كثيرًا مع أوضاع الدول غير المتقدمة.

ثانيًا: تطبيق نظام الحكم ذى الشكل الديكتاتوري الذي تتركز فيه السلطات بشكل أساسي في يد الرئيس، وباستثناء كل من إسرائيل ولبنان وقبرص، نذكر أن من بين دول الشرق الأوسط التي تستخدم النظام الرئاسي في نظامها السياسي توجد مصر، العراق، سوريا، إيران، تركيا، اليمن، الجزائر، تونس، السودان، الصومال، موريتانيا وغيرها من الدول. كما أن النظام الرئاسي الذي تطبقه هذه الدول يضم مبادئ النظام البرلماني، ففي الوقت الذي يعطي فيه الدستور للرئيس السلطة التنفيذية وبعض السلطات

التشريعية يمنحه بعض السلطات المقيدة للبرلمان، مما يعطي الرئيس القدرة على السيطرة على البرلمان والسلطات التشريعية، كما أن هذه الدول استعانت بنظام الحزب الواحد أو نظام الحزب الواحد الحقيقي، وهكذا يمكن للرئيس أن يستخدم السطات الكبرى المدنية والعسكرية والحزبية في آن واحد مسيطرًا على المكانة الشرعية للسلطة التشريعية، فأثناء ممارسة السلطات يمكن أن يطبق نظام الحكم الممركز من خلال الطرق التنفيذية. ومن المعروف أن مدى السلطات المدنية والعسكرية الممركزة لرئيس الدولة هي الأعلى، ورغم أن ليبيا تطبق نظام المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان)، فإنها تنتمي في الحقيقة إلى نوعية هذه الدول، فالقائد الأعلى وهو في الأصل رئيس لجنة قيادة الثورة والمسيطر بشكل كامل على سلطات الدولة، وهذا النوع من أساليب الحكم الديكتاتورية ذو علاقة وثيقة بالتأثيرات العميقة للديكتاتورية الإقطاعية، وهى تعتبر ظاهرة حتمية أثناء التطور السياسي في المرحلة الانتقالية، إلا أنه في الوقت الحالي اجتاحت العالم موجات الديمقراطية السياسية في ظل التوجهات الكبرى للسلام والتطور العالمي فالنمو الاقتصادي وانفتاح المجتمع في منطقة الشرق الأوسط عزز مفاهيم الديمقراطية لدى الجميع، كما أصبحت الديمقراطية السياسية ذات توجه سياسي، موجهة بذلك ضربة قاضية للديكتاتورية التي وُرِّثت لبضعة آلاف السنين، حيث ظهر تطور ديمقراطي في النظم السياسية لبعض الدول.

ثانيا: شيوع ظاهرة انضمام العسكريين إلى المؤسسات السياسية وتدخلهم في الشئون الحكومية: وفى هذا الشأن نذكر أن هذه الظاهرة ظهرت في الدول ذات النظام الجمهوري، وتتجسد في اعتلاء العسكريين كرسي السلطة لفترة طويلة من الزمن وتدخلهم في شئون الحكومة، وتصنف السلطات العسكرية بوجه عام إلى حالتين: الحالة الأولى: يصبح فيها التنظيم

العسكري رائدًا للحركة الديمقراطية الوطنية، حيث يسيطر على السلطة الحاكمة مباشرة بعد الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الوطنية أو يشن حملة ديمقراطية فيما بعد الإطاحة بالحكم الإقطاعي ويعتلي عرش السلطة ومن ثم تتشكل السلطة السياسية العسكرية على أساس البيروقراطية العسكرية. ونذكر أن النظام الحاكم لعبد الناصر والسادات في مصر والنظام الحكام لصالح في اليمن العربية سابقا والنظام الحاكم للقذافي في ليبيا كان ينتمي الى هذا النوع من السلطات. أما الحالة الثانية: فيقدم فيها التنظيم العسكري في ظل صراعه على نفوذ الحكم على اعتلاء عرش سلطة الحكم من خلال القيام بانقلاب عسكري بعد إقامة الدولة الوطنية، ويشكل سلطات عسكرية على أساس البيروقراطية العسكرية، وينتمي إلى هذا النوع كل من النظام الحاكم للأسد في سوريا والنظام الحكام لصدام في العراق، والنظام الحاكم لبومدين في الجزائر سابقا والنظام الحاكم للنميري في السودان سابقا، والنظام الحاكم لأحمد الطايع في موريتانيا والنظام الحاكم لسياد بري في الصومال سابقا وغيرها من الأنظمة الحاكمة، وقد تحولت تدريجيا بعض السلطات العسكرية في ظل امتهانها للحياة السياسية لفترة طويلة من الزمن إلى سلطات حاكمة مدنية ذات طابع برجوازي بيروقراطي، ونذكر على سبيل المثال: النظام الحاكم في مصر والنظام الحاكم في الجزائر سابقا، وفي العادة يتدخل العسكريون في شئون الحكومة، عندما تحدث أزمة في النظام الحاكم للمثقفين، حيث يظهر العسكريون على الساحة لتسوية الأزمة من أجل استقرار المجتمع والأوضاع السياسية، ثم تعود مقاليد السلطة إلى الشعب بعد مرور فترة انتقالية، حيث ينحسب العسكريون من الساحة السياسية، وفي هذا الشأن نذكر أن الجيش التركي سبق أن تدخل في شئون الحكومة مرتين عام ١٩٦٠، وعام ١٩٨٠، أما الجزائر فظلت في مرحلة انتقالية سياسية بتدخل العسكريين في شئون الحكومة منذ بداية عام ١٩٩٢، وبغض النظر عن

سيطرة السلطة العسكرية على نظام الحكم لفترة طويلة من الزمن أو تدخل العسكريين في شئون الحكومة، وبغض النظر عن الطريقة التي اعتلى بها عرش السلطة فإن ظاهرة مشاركة العسكريين المباشرة في المؤسسات السياسية تعتبر ظاهرة سياسية شائعة جدا في ظل التطور السياسي للمرحلة الانتقالية، ولعل أسباب هذا الأمر ترجع أساسا إلى أن الطبقة البرجوازية باعتبارها طبقة حاكمة ظلت غير ناضجة أو ضعيفة نسبيا في مجتمع الشرق الأوسط ذى الاقتصاد الرأسمالي المتخلف، كما أصبحت الكتلة العسكرية التي تمثل مصالح الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة أكثر اعتمادا على القوة العسكرية في ظل وجود الحركات الوطنية والديمقراطية، وفي ظل الصراعات السياسية الأخرى ليصبح هذا التكتل ركيزة للصراع السياسي ودعامة قوية للنظام الحاكم، لذلك انبثقت ظاهرة انضمام العسكريين المباشر للمؤسسات السياسية. وجدير بالذكر أن الطبقة البرجوازية بدأت في النضوج تدريجيا تماشيا مع النمو الاقتصادي، وواصلت موجات الديمقراطية السياسية الملائمة اجتياحها للحياة السياسية. والواقع أن الأسلوب العسكري لم يعد يعتبر أهم وأنسب أسلوب في الصراع السياسي، وبالتالي انخفضت نوعا ما مكانة العسكريين على الصعيد السياسي، مما ترتب عليه تضاؤل ظاهرة انضمام العسكريين المباشر إلى المؤسسات السياسية، حيث ظهرت الاتجاهات الوطنية في الجيش، ورغم ذلك فإن الجيش لايزال يلعب دورا مهمًا في ظل الحياة السياسية لدول الشرق الأوسط، ويعتبر أهم ركيزة لنظام الحكم، وذلك نظرا لأن السياسة الديمقراطية في الوقت الحالي ظلت متأخرة.

ثالثا: ظهور الإشتراكية بجميع أنواعها: وفي هذا الشأن نذكر أن أفكار "الإشتراكية " راجت في منطقة الشرق الأوسط في الستينيات، فقد سبق أن ظهرت " الاشتراكية العربية" لعبد الناصر والاشتراكية الإسلامية للقذافي

والاشتراكية لبومدين واشتراكية بورقيبة وغيرها من الأفكار، فمصر، وليبيا، الجزائر، تونس، السودان، العراق، سوريا، جمهورية اليمن الديمقراطية سابقا وغيرها تعتبر من الدول التى طبقت كل منها اشتراكية مختلفة، إن ظهور الاشتراكية بجميع أنواعها في الشرق الأوسط تمثل في الحقيقة استمرارية الحركات الوطنية الديمقراطية، وجدير بالذكر أن الدول التى تطبق ما يسمى بالنظام " الاشتراكي" يحكمها أساسا مجموعة سياسية تنوب عن الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة، وهي معارضة لتدخلات الغزو الاستعماري والإمبريالي على الصعيد الخارجى، أما في الداخل فهي معارضة لاستغلال واضطهاد الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية ومعارضة لطريق رأسمالية الغرب. وقد تأثرت هذه المجموعة السياسية بأفكار الاشتراكية حيث انصهرت مع أفكارها، وهكذا انبثقت أنواع مختلفة من الاشتراكية، كما استعانوا بها كفكرة قيادية في أثناء ممارستهم للاشتراكية. والواقع أن الاشتراكية التي طبقتها دول الشرق الأوسط تختلف من حيث الجوهر مع الاشتراكية العلمية، ومن أهم ملامحها تطبيق نظام التأميم الاقتصادي ونظام الوحدة السياسية، وهي تعتبر في الحقيقة ثمارًا للنزعة الإصلاحية لسياسة الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة ولها تاريخ وطبقات محدودة، حيث كانت تلعب دورًا مهمًا بالنسبة للحفاظ على الاستقلال الوطني وإقامة اقتصاد وطني خلال فترة قصيرة بعد إقامة الدول الوطنية في الشرق الأوسط، إلا أن اشتراكية الشرق الاوسط أنهت مهامها التاريخية تماشيا مع التطور المتزايد الذي شهده المجتمع. فمنذ بداية السبعينيات بدأت تقريبا دول الشرق الأوسط التي طبقت الاشتراكية في تحويل مسارها نحو تحرير الاقتصاد والتعددية السياسية، وجدير بالذكر أن التغيرات الحادة التي شهدتها الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية السوفيتية حثت دول الشرق الأوسط التي كانت تطبق الاشتراكية على زيادة سرعة التغيير.

رابعا: احتلال السياسة الاسلامية مكانة مهمة: وفي هذا الشأن نـذكر أن الدين الإسلامي يعتبر من العناصر السياسية في العادات والتقاليد لمنطقة الشرق الأوسط، فدول الشرق الأوسط جميعها كانت في الأصل تحت مظلـة الحكم الإسلامي قبل الغزو الاستعماري، حيث طبـق النظـام الـسياسي الإسلامي آنذاك، لكن الغزو الإستعماري فكك نظام الحكم هذا مدمّرا هيكـل النظام السياسي، كما أن دخول الطرق الإنتاجية للرأسمالية وتـأثير أفكـار الطبقة البرجوازية أحدثا تغييرًا كبيرًا للعادات والتقاليد والديمقـراطية فـي نظام الحكم وهيكل النظام السياسي في معظم الدول، وبالتالي تلاشت تدريجيا المكانة القيادية للسياسة الإسلامية. وبعد إقامة الدول الوطنية الشرق أوسطية وبحلول السبعينيات وجد أنه فيما عدا السعودية التي تمثل نظام الحكم الـذى يجمع بين الدين والسياسة، فإن الدول الأخرى تمثل أساسًـا نظـام الحكـم العلماني، ورغم ذلك فإن الإسلام لا يزال يحتل مكانة مهمة في دول الشرق الأوسط، حيث يلعب دورا مهمًا في المنطقة. والواقع أن دور الإسلام علـى صعيد الممارسة السياسية يتجسد اساسا في جانبين نذكرهما كالتالي، الجانب الأول يتمثل في استعانة المجموعة الحاكمة بالدين الإسلامي في ترسيخ نظام الحكم واستقرار النظام السياسي وممارسة سياسة الحكم، وفي هذا الشأن نذكر أن السعودية استعانت بنظام الحكم الملكي الذي يجمع بين الدين والـسياسة، فالملك يشغل منصب الإمام في ذات الوقت، كما طبقت الشريعة الإسـلامية، وبذلك أصبحت السلطة الملكية والدين الإسلامي عنصرين مهمين في نظـام الحكم، أما بالنسبة للدول الإسلامية والعربية الأخرى التـي تعتبـر الـدين الإسلامي دين الدولة، فجميعها على وجه التقريب إما نص دستورها وقوانينها الأساسية بوضوح على ممارسة مبادئ الدين الإسلامي، وإما نص علـى أن الشريعة الإسلامية تعتبر التشريع الأساسي للدولة، أو على اعتبار الـشريعة الإسلامية منبع القوانين جميعها ومصدر التشريع الأساسي. كما ادعى أهـم

زعماء هذه الدول أنهم من المسلمين الورعين ليكسبوا بذلك ثقة وحماية العديد من المواطنين المسلمين. وقد سبق أن استعانت مصر والأردن وغيرهما من الدول بالمنظمات الإسلامية "جماعة الإخوان المسلمين" في تقديم خدمات سياسية لنظام حكمها العلماني، أما الجانب الثاني فيتمثل في استعانة الشعوب بالسياسة الإسلامية في معارضة نظام الحكم الحالي، وبعد إقامة الدول الوطنية الشرق أوسطية استعانت الشعوب بالسياسة الإسلامية في القيام بأعمال مناهضة لنظام الحاكم بين الحين والآخر، ففي الخمسينيات ظهرت في مصر أحداث قلب نظام حكم عبد الناصر على يد جماعة الإخوان المسلمين، لذلك تم قمع هذه الجماعة. ومنذ الستينيات حتى التسعينيات ظهرت في الجزائر وتونس وغيرهما من الدول بعض الأنشطة المتطرفة الإسلامية المعارضة للحكومة. وبعد السبعينيات اجتاحت الشرق الأوسط حركات البعث الإسلامي منطقة الشرق الأوسط، فقد تأسس في إيران نظام حكم إسلامي على أسس الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وفي السودان طبق العسكريون الشريعة الإسلامية بعد توليهم الحكم من خلال قيامهم بانقلاب عسكري عام ١٩٨٩. وجدير بالذكر أن القوى الإسلامية في بعض الدول أصبحت حزبية في ظل الاتجاهات السياسية نحو الديمقراطية السياسية التي بدأت في منتصف الثمانينيات، حيث أصبحت تشارك في السياسة من خلال الطرق الشرعية، فالمنظمات الإسلامية في مصر والأردن والكويت وغيرها من البلاد شاركت في الانتخابات ودخلت البرلمان، إلا أن القوى المتطرفة الإسلامية في التسعينيات أخذت تقوي بشكل كبير، فأعمال العنف المتطرفة في مصر ولبنان والأراضي المحتلة الفلسطينية انتشرت بسرعة مسفرة عن تأثيرات خطيرة على الأوضاع السياسية لهذه الدول. والواقع أن ظاهرة السياسة الإسلامية في ظل التغيرات التي طرأت على التطور السياسي بالشرق الأوسط تعتبر ظاهرة سياسية ظهرت في دول الشرق الأوسط تحت تأثير التاريخ الإسلامي

والعادات الاجتماعية وتقاليد الثقافة السياسية وغيرها من العوامل، وهي تعتبر أداة سياسية في يد الحاكم والمحكوم، ويستعين بها في حمايـــة أو معارضـــة نظام الحكم، وبالتالي لعبت بشكل كامل دورها السياسي، مما جعلها تحظـــى بمكانة خاصة، ولاتزال السياسة الإسلامية تلعب دورا محددا وتحتل مكانـــة سياسية مهمة إلى حد ما في ظل التطور السياسي المستقبلي.

الفصل الثانى

أهم العوامل المؤثرة للمرحلة الانتقالية
على استقرار مجتمع الشرق الأوسط

إن التغييرات التي طرأت على التطور السياسي في الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية تعتبر مسيرة في غايـــة التعقيـــد. وفـــي الحقيقـــة تعتبـــر التناقضات الناتجة عن عدم توازن النمو في المجتمع، وعن عدم المساواة بين السطات السياسية من بين أهم العناصر المؤثرة على استقرار المجتمع، كمـــا أن التغييرات التي طرأت على النسيج الطبقي للمجتمع تعـــد مـــن الأســـباب الأساسية التي أسفرت عن التناقضات السابق ذكرهـــا.

أولا: التناقضات الناتجة عن عدم توازن النمو في المجتمع: وفي هذا الشأن نذكر أن اختلال التوازن الذي يشهده النمو يعكس من حيث الجـــوهر المجتمع الطبقي الذي تمتلك فيه الطبقات الحاكمة وسائل الإنتاج ولا تمتلك فيه الطبقات المحكومة هذه الوسائل، ويعكس أيضا عدم المـــساواة الاقتـــصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع العليا وطبقات المجتمع الدنيا وغيرها مـــن الظواهر، وفضلا عن وجود فوارق التنمية بين دول الشرق الأوسط والدول المتقدمة، توجد أيضًا فوارق كبرى بيد الدول النفطية والدول غير النفطية في المنطقة، كما توجد فوارق بين الأغنياء والفقراء نتيجة للفارق الشاسع بـــين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم التنسيق بينهما، إن التناقضات الخطيرة

للتنمية غير المتوازنة في المجتمع ناتجة عن هذه الفوارق تعد من الأسباب المهمة التي أسفرت عن العديد من التناقضات الاجتماعية، ففي خلال فترة زمنية جاءت بعد إقامة الدولة الوطنية بالشرق الأوسط وجدنا تدنيًا في مستوى دخل واستهلاك معظم الدول أرجع إلى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية والتنمية المحدودة في مجال الثروات النفطية، خاصة أن بعض الدول كانت تطبق ما يسمى بسياسة التوزيع للاشتراكية والتي كانت تتسم "بنزعة المساواة"، حيث لم تكن آنذاك مسألة عدم التنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بارزة للغاية، كما أن الفوارق بين الأغنياء والفقراء لم تكن ملحوظة جدًا، لكن الأوضاع تغيرت تدريجيًا مع تغير الظروف الاجتماعية، فبحلول الثمانينيات انضمت دول الخليج الغنية بالنفط إلى صفوف الدول ذات الدخل المرتفع، كما أن دخل الدول المنتجة للنفط ارتفع أيضا بدرجات متفاوتة، أما بالنسبة إلى الدول غير النفطية فقد استطاعت تحسين واجهة الدول من خلال الجهود العظيمة التي بذلت في مجال التنمية الاقتصادية فلا يوجد سوى الصومال، السودان وأفغانستان وجنوب اليمن سابقا وغيرها من الدول التي لا يتعدى دخل الفرد بها ٥٠٠ دولار أمريكي لتنضم بذلك إلى صفوف الدول الأكثر فقرا في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى زيادة نسبة الطبقات الفقيرة في دول الشرق الأوسط، حيث زادت تدريجيا الأعداد المطلقة للفقراء، ففي بعض الدول وجد أن معدل النمو الاقتصادي أقل من معدل الزيادة السكانية منذ فترة طويلة من الزمن، كما أن الفارق في مستوى المعيشة بين المدن والقرى كبير، حيث الدخل المنخفض والفقر الشديد في المناطق الريفية، لذلك نزح عدد من سكان الريف بشكل مفاجئ لتصبح مشكلة التوظيف والإسكان والتعليم والصحة بارزة أكثر فأكثر. ووفقا لإحصاءات " تقارير التنمية للبنك العالمي" فقد بلغ عدد السكان الفقراء في الشرق الأوسط بشمال

أفريقيا ستين مليون شخص، حيث يمثلون ٣١% من إجمالي نسبة السكان، وبذلك احتلت هذه المنطقة المركز الثالث على مستوى العالم بعد جنوب آسيا وجنوب أفريقيا، أما بالنسبة إلى سكان الفقر المدقع (حيث يصل معدل دخل الفرد ٢٥٠ دولارًا سنويا) فيبلغ تعدادهم ٤٠ مليون شخص، حيث يمثلون ٢١% من إجمالي نسبة السكان وهم يحتلون أيضا المركز الثالث. ووفقا للتقديرات نرى أن عدد السكان الفقراء في منطقة الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٠٠ سيظل عند نحو ٦٠ مليون شخص، نتيجة التأثر العام بالنمو الاقتصادي والزيادة السكانية والزيادة الفعلية لدخل المواطن والتحسن الفعلي لتوزيع الدخل وتطبيق إجراءات دعم الفقراء وتوافر الأمن القومي والإقليمي وغيرها من العوامل، حيث ستصل نسبة هؤلاء السكان الفقراء إلى ١٥,٣٥% من إجمالي السكان، أو سيبلغون ٨٥ مليون شخص ليمثلوا ٢٢% من إجمالي السكان، وبذلك سيحتل السكان الفقراء في هذه المنطقة المرتبة الثانية عالميا بعد جنوب أفريقيا[١].

وتوجد في دول الشرق الأوسط أيضا ظاهرة الفارق الكبير في القيمة المطلقة بين الأغنياء والفقراء، فوفقا للإحصائيات التي أجريت في بعض دول الشرق الأوسط عام ١٩٧٩، وجدنا إن النسبة المئوية من إجمالي الدخل القومي (٥% من أغني الأغنياء في هذه الدول) ونذكر أن ترتيب أوضاعهم غير المتساوي على مستوى العالم كالتالي: في العراق ٣٤,٤% وترتيبها الثاني عشر، وفي تركيا ٣٢% وترتيبها الثاني عشر، وفي لبنان ٢٦% وترتيبها الثامن والعشرين، وفي إيران ٢٥% وترتيبها الحادي والثلاثين، وفي السودان ٢١% وترتيبها الثاني والأربعين، وفي مصر ٢٠% وترتيبها الخامس والأربعين، وفي ليبيا ١٣% وترتيبها الخامس والستين، وفي المقابل كانت النسبة المئوية من إجمالي الدخل القومي ٢٠% من أفقر الفقراء في هذه

الدول، وترتيبهم أوضاعهم بالتساوي كالتالي: في ليبيا ١٠% وترتيبها الثالث والثلاثين، وفي مصر ٤% وترتيبها الواحد والأربعين، وفي لبنان ٤% وترتيبها الخامس والأربعين، وفي تركيا ٢% وترتيبها الثامن والخمسين، وفي العراق ٢% وترتيبها الواحد والستين[٢]. والواقع أن هذه الأرقام الإحصائية الأولية السابق ذكرها تكفي لنعلم مدى خطورة ظاهرة الفوارق بين الأغنياء والفقراء في دول الشرق الأوسط، ناهيك عن أن هذه المقارنة التقريبية لم تستطع أن تعكس بعض الأوضاع الملموسة الأكثر خطورة. وفي الحقيقة هناك تباين واضح في ظاهرة الغنى والفقر في كثير من دول الشرق الأوسط، **نذكر على سبيل المثال:** أنه توجد بمصر مناطق سكنية رفيعة المستوى بجزيرة الزمالك، كما يوجد بها أيضا حي الفقراء بمنطقة المقابر، وتوجد في الأردن مناطق تجمع الأسرة المالكة بجبل علي وحي الأغنياء بالحمصاني، كما توجد أيضا بالأردن منطقة ساكني المخيمات من اللاجئين الفلسطينيين. أما في دول الخليج الغنية فنجد الأغنياء من أقارب الملك وتجار النفط الكبار الأغنياء حيث يعيشون حياة الترف الماجنة. ووفقا لمصادر رسمية وجدنا أن الأموال الشخصية للسعودية في الخارج بلغت قرابة السبعين مليار دولار أمريكي في الثمانينيات، ورغم أن السعودية طبقت سياسة الرفاهية ، فليس كل السعوديين قادرين على العيش في مساكن رخيصة، كما توجد مناطق سكنية كثيرة تفتقر حتى إلى وجود الحد الأدنى من المرافق الصحية، أما بالنسبة إلى أوضاع العاملين القادمين إلى منطقة الخليج من الدول العربية الفقيرة ومختلف المناطق بالعالم فهى الأسوأ. وفي ظل استمرار شيوع الحكم الديكتاتوري في كثير من الدول حاليا فقط تزاوجت السلطة السياسية بالمصالح الاقتصادية، حيث نمت بذلك الفئة ذات الامتيازات البيروقراطية والفساد البيروقراطي ليجنوا فوائد مادية كبيرة ليصبحوا من المستفيدين الجدد، ليستمر الفارق المادي مع الطبقات الأدنى من المجتمع التي

تضم الجماهير الغفيرة والتي تعاني من صعوبات اقتصادية وفقر أكبر في الاتساع، نذكر على سبيل المثال: إن أوضاع الفقر في المجتمع اصبحت خطيرة للغاية نظرا لتباطؤ النمو الاقتصادي طويل المدى، فمنذ بداية التسعينيات حتى الآن ارتفعت نسبة البطالة في بعض المدن لتصل إلى ٤٠%، حيث اقتربت بالفعل نسبة البطالة من الشباب تحت سن الخامسة والثلاثين والذين يمثلون ٧٢% من سكان الجزائر الى ٥٠%، وارتفعت أسعار بعض السلع من ١٠٠% الى ٥٠٠%، و أصبح ٤٠% من سكان هذه الدولة من ذوى الدخول المنخفضة، كما أن١٧% من السكان ليس لديهم مصدر للدخل. وفي الوقت الذي كانت تشعر فيه الطبقات الأدنى من المجتمع بالقلق تجاه العمل ولقمة العيش كشفت الجبهة الوطنية في النظم الحاكمة في السابق فضيحة اختلاس مسئولين كبار في الدولة لستة وعشرين مليار دولار أمريكي من الأموال العامة، واستخدام ثلاثة عشر مليون دولار أمريكي في شراء طائرة ركاب شخصية فاخرة، وهو أمر لفت أنظار الجميع.

ومن المحتم أن الهوة الكبيرة في الفارق بين الأغنياء والفقراء تؤدي إلى ظهور مواجهة خطيرة بين الشعب والطبقة الحاكمة وإلى عدم استقرار المجتمع وانتشار الفوضى به، ومن منظور الأوضاع الملموسة في دول الشرق الأوسط نجد في العادة ثلاثة أنواع من النتائج المترتبة على اختلال توازن التنمية الاجتماعية نذكر كالتالي:

النتيجة الأولى: وهي الأكثر شيوعا تتمثل في وقوع أعمال جماهيرية علنية مناهضة للحكومة، نذكر من بينها ما تقدمت به جميع طبقات المجتمع ومجموعة المصالح والقوى السياسية، وأحزاب التنظيمات السياسية من طلبات الاصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إلى الحكومة، داعية إلى تغيير الأوضاع الحالية للمجتمع، معرضة بذلك النظام الحاكم إلى أزمة

سياسية، إلا أن النظام الحاكم يقوم في النهاية بتهدئة الخلافات التي ظهرت في المجتمع من خلال مبادرة الحكومة بإجراء تعديلات سياسية. ففي مصر وقعت أول مظاهرة جماهيرية بعد إقامة الجمهورية عام ١٩٥٢، بسبب التدهور الاقتصادي وهزيمة حرب ١٩٦٧، وديكتاتورية نظام الحكم الناصري، كما نذكر أن الصعوبات الاقتصادية واستبداد السلطة الحاكمة في المغرب أثارت مظاهرة احتجاجية جماهيرية في أنحاء الدولة في بداية السبعينيات. كما وقعت انقلابات في القصر عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢، وعلى إثر ذلك أجرى الملك الحسن الثاني العديد من الحوارات مع جميع التنظيمات الحزبية، حيث طبق نظام التعددية الحزبية والنظام البرلماني الديمقراطي عام ١٩٧٧، وفي الجزائر شنت حملة جماهيرية مناهضة للحكومة غير مسبوقة عام ١٩٨٨، نتيجة الصعوبات الاقتصادية التي استمرت سنوات عديدة وانخفاض مستوى معيشة الشعب، حيث اضطر الرئيس إلى الإسراع من خطة الإصلاح الاقتصادي لتتماشى في الوقت ذاته مع خطوات الإصلاح السياسي.

النتيجة الثانية: تتمثل في وقوع كارثة سياسية مفاجئة في ظل وجود الحملات الجماهيرية وأوضاع عدم الاستقرار للمجتمع، حيث تتبلور أهم هذه الكوارث فى سيطرة المجموعة السياسية والاجتماعية أو التنظيمات السياسية على نظام الحكم من خلال القيام بالانقلاب على الحكم. وفي هذا الشأن نذكر أن مخاطرة الملك الإيراني البهلوي بتطبيق خطة للتحديث الاقتصادي واسعة النطاق على غرار دول الغرب أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى أن احتكار السلطة الحكمة للملك وفساد حياة النبلاء أقرباء الملك أثار غضبًا أكبر لدى الجماهير الغفيرة، حيث شنت حملة جماهيرية مناهضة للحكومة واسعة النطاق، مما أدى في النهاية إلى سقوط الحكم الملكي الوراثي لعشيرة البهلوي. وفي السودان شنت حملات جماهيرية واسعة

النطاق مناهضة لنظامَ حكم النميري، نظرا للصعوبات الاقتصادية طويلة الأمد عام ١٩٨٤، وفي العام التالي أسقط الانقلاب العسكري الذي قام به عبد الرحمن سوار الذهب نظام حكم النميري، وفي عام ١٩٨٩ قام أيضا بعض ضباط البشيري بانقلاب عسكري، وأسقطوا نظام حكم تحالف الأحزاب المتعددة وطبقوا الشريعة الإسلامية مشكلين بذلك نظام حكم إسلامي آخر بعد إيران.

النتيجة الثالثة: تتمثل في ظهور بعض مجموعات المصالح للقوى الاجتماعية تنافس نظم الحكم منافسة علانية، حيث وصل الأمر إلى درجة اللجوء إلى قوة السلاح لمقاومة النظام الحاكم وذلك نتيجة لأن المشكلات الاجتماعية ظلت عالقة لفترة طويلة من الزمن دون تسوية، ونظرا لتفاقم الصراع المجتمعي مما أدى إلى اضطراب المجتمع وتفشي الفوضى فيه، وفي هذا الشأن نذكر: أحداث قيام مسلحين باحتلال مسجد مكة الكبير وأحداث العنف لمعتنقي الشيعة بمحافظة الشوف التي شهدتها السعودية عام ١٩٧٩، وانتشار القوى الإسلامية المتطرفة وأعمال العنف الإرهابية بسرعة في جميع أنحاء الشرق الأوسط عام ١٩٩٠، خاصة قيام القوة الإسلامية المتطرفة في مصر والجزائر باحتجاجات مسلحة ضد الحكومة في السنوات الأخيرة، حيث قاموا عدة مرات بأحداث عنف إرهابية بشعة. وما ينبغي أن نشير إليه في الحقيقة هو؛ أن نمو نشاط القوى الإسلامية المتطرفة يعتبر أحد أهم الأسباب المؤدية إلى اضطراب وفوضى مجتمع الشرق الأوسط، لكنها تعتبر أيضا برهانًا مؤكدًا على أن التنمية غير المتوازنة لمجتمع الشرق الأوسط أدت إلى عدم إستقرار وفوضى المجتمع.

ثانيًا: الخلافات الناجمة عن عدم المساواة بين السطات السياسية: وهذا الأمر عكس أساسا حالة عدم المساواة في توزيع السلطات السياسية بين

طبقات المجتمع كافة، بمعنى أن الطبقة الحاكمة تمتلك الحد الأقصى من السلطات، أما الطبقة المحكومة فتستغل إلى أقصى درجة، إن هذه الحالة من عدم المساواه تعكس أيضا تباين السلطات السياسية على أساس التصنيفات الاجتماعية وتباين السلطات السياسية بين المجموعة الحاكمة والمجموعة السياسية العادية، نظرا لوجود الطابع الإقطاعي وخصائص الديكتاتورية في الانظمة الحاكمة لبعض الدول. ولاتزال حالة عدم المساواة بين السطات السياسية موجودة بشكل ملحوظ حتى يومنا هذا الذي أصبحت فيه الديموقراطية السياسية اتجاها للتطور السياسي ونذكر أن الأوضاع في دول الخليج ليست بعيدة أساسًا عن هذا الأمر، حيث نرى أن السلطات الحاكمة في بعض الدول يسيطر عليها الملك سيطرة كاملة، أما مجلس الوزراء ومجلس الشورى فيعتبران جهازين للإدارة التنفيذية وهيئة استشارية سياسية فقط ولا يمتلكان حق إقرار السياسات وحق التشريع. والواقع أن عائلة الأسرة المالكة تشكل مجموعة حاكمة قوية، فتمتلك حق توريث العرش وحق ترشيح ولي العهد وحق الاعتراف بخلافة الملك الجديد في الحكم وغيرها من الحقوق، فأفراد العائلة يشغلون مناصب قيادية في قطاعات مهمة في الدولة، كما أن نفوذهم ومكانتهم السياسية لا يمكن أن تضاهي المجموعات الاجتماعية الأخرى، نذكر على سبيل المثال أن الملك السعودى يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء أيضا، ويشغل ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس الوزراء والقائد العام للحرس الوطني في الوقت ذاته، أما منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران المدني والداخلية والخارجية والزراعة والري والصناعة والكهرباء وغيرها من المناصب القيادية المهمة في الدولة فيشغلها أفراد العائلة المالكة، وفي هذا الشأن نذكر أنه كان هناك خمسة وثلاثون وزيرا في مجلس الوزراء السعودى عام ١٩٩٢، من بينهم تسعة عشر وزيرًا من أفراد العائلة المالكة، وهكذا الحال أيضا بالنسبة إلى

الأوضاع في دول الخليج الأخرى. والواقع أن المكانة السياسية والاجتماعية للتجار البرجوازيين ورجال الأعمال والمثقفين وغيرها من الفئات ارتقت نوعا ما، حيث بدأت هذه الفئات تدريجيا في المشاركة السياسية وشغلت مقاعد محدودة في مجلس الشورى ومجلس الوزراء نتيجة لما شهده المجتمع من نمو اقتصادي وتطور ثقافي، نذكر على سبيل المثال تأسيس السعودية لمجلس الشورى بعد عام ١٩٢٧، حيث كان أهم أعضائه من أفراد العائلة المالكة ونبلاء القبائل والشخصيات المرموقة في المجتمع وكبار التجار لكنه نشاط هذا المجلس توقف بعد السبعينيات. وفي الحادي والعشرين من شهر أغسطس عام ١٩٩٣، أعيد تشكيل مجلس الشورى، حيث كان أهم أعضائه من العلماء المتخصصين في مختلف الأوساط الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، إلا أن نفوذهم لايضاهي النفوذ التقليدية لأفراد العائلة المالكة بغض النظر عن مدى مشاركتهم وتأثيرهم السياسي، ففي الوقت الحالي لا يعتبر هؤلاء الأعضاء سوى قوى سياسية مساعدة للطبقة الحاكمة فقط. والواقع ان حقوق المشاركة السياسية للقوى والمجموعات السياسية الأخرى في المجتمع لا يمكن رؤيتها على أرض الواقع نظرا لحظر الدول للوجود الشرعي للأحزاب.

وبالنسبة إلى الدول ذات النظام الملكي الدستوري، والتي تتسم بالعلو النسبي لسقف الديمقراطية السياسية مثل الكويت والمغرب والأردن، فنجد أن التباين بين السطات السياسية ضئيل نسبيا، حيث يشارك كل من البرلمان الوطني والملك في السلطة التنفيذية كما يتمتع مجلس الوزراء بحق محدود على صعيد اتخاذ القرارات السياسية، ومن المعروف أن هذه الدول تطبق نظام الانتخابات البرلمانية. ورغم أن المغرب والأردن رفعتا الحظر عن الأحزاب، وطبقتا نظام التعددية الحزبية وأصبحت للمجموعة السياسية

والاجتماعية والأحزاب في هاتين الدولتين حقوق وفرص المشاركة السياسية، فإن هذه الدول، لاتزال تحتفظ بمبدأ توزيع السلطات السياسية علـــى أســـاس تصنيفات المجتمع الإقطاعي، ولاتزال تبقى أيضا على مكانة الحكم الملكـــي والسلطات التي تسيطر في النهاية على الدولة، حيث يـــشغل أفـــراد العائلـــة المالكة المناصب المهمة ويسيطرون على نفوذ اقتـــصادى معين ويتمتعـــون بمكانة سياسية ممتازة للغاية. وتجدر الإشارة إلى أن ولي العهـــد الكـــويتي يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء، كما يعين أيضا أفراد العائلة المالكة في المناصب التالية: منصب نائب رئيس الوزراء ووزيـــر الخارجيـــة ووزيـــر الشئون الاجتماعية والعمال ووزير المالية ووزير الشئون الخارجية ووزيـــر الإعلام. أما في المغرب والأردن فنجد أن القوة الفعلية للتنظيمات الحزبية في هاتين الدولتين قوية تقريبًا، فهما يشغلان عددًا من المقاعـــد المناســـبة فـــي البرلمان ومجلس الوزراء، حيث كان ذلك نتيجـــة لتطبيقهمـــا لنظـــام تعـــدد الأحزاب. وفي السنوات الأخيرة استمر النـــضج الـــسياسي عنـــد التجـــار البرجوازيين ورجال الأعمال والمثقفين، وقد واكب هذا الحدث تعزيز لقـــوى التنظيمات الحزبية ولقوة المنافسة السياسية، حيث زاد عـــدد مقاعـــدهم فـــي البرلمان ومجلس الوزراء، كما ازداد أيضا سقف مشاركتهم الـــسياسية والقـــوة المؤثرة في نظام الحكم، ورغم ذلك فإنهم لا يمتلكون حتى الآن قوة الأغلبية المطلقة.

أما بالنسبة إلى الدول التي تطبق النظام الجمهوري، فمن خلال رؤيتنا لدستورها واشكال نظامها السياسي نجد أنها تعترف بمبـــاديء الديمقراطيـــة البرجوازية القائمة على "حقوق الإنسان الفطرية" ومساواة الناس جميعا أمام القانون، لكن " من الصعب إيجاد قوة تستطيع أن تتحمل لعب دور قيادي في ظل وجود أى من المجموعات الحاكمة المكونة إما من طبقة أو فئة، وذلـــك لأسباب يعول بعضها على تخلف الاقتصـــاد". والـــواقع أن مشاركة عـــدة

فئات أو فصائل معا في السلطة الوطنية تعتبر من الأمور الأكثر شيوعًا، حيث توجد محاولات لتحقيق تكافؤ الفرص، وهكذا أصبحت الدولة بؤرة لصراع السلطة، فلا توجد فئة تستطيع أن تصل إلى المرتبة الأولى لتهيمن فيها وحدها على المجتمع، بمعنى أن تصل إلى المكانة القيادية[٣]. وتجدر الإشارة إلى أن الحاكم يحتفظ من ناحية بدرجة كبيرة من مواد القانون التي تجعله قادرًا على السيطرة على السلطة في الدولة، حيث تقدم له ضمانات قانونية لحماية حكمه، ومن ناحية أخرى يركز الحاكم السلطة في يد مجموعة حاكمة قليلة، وكبار الحكام مما يترتب عليه زيادة سقف عدم عدالة السلطة السياسية بصورة كبيرة في ظل الصراع السياسي الحاد. وفي هذه الدول يسيطر كبار القادة والمجموعة القيادية بشكل كامل على جميع أجهزة السلطة بالدولة، كما يستخدمون أسلوب الرأسمالية في السيطرة على شريان الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة إلى الجهاز التشريعي والقضائي فأصبح جهازًا تابعًا لحماية نفوذهم ولا يمتلك القدرة على الانفراد بممارسة السلطة. وتجدر الإشارة إلى أن فئة الامتيازات الخاصة للنبلاء السياسيين المتفرعة من السلطات السياسية تحتل مكانة سياسية واقتصادية ممتازة، حيث استغلت علاقات المصاهرة والأصول في نسج شبكة علاقات اجتماعية ضخمة لتؤثر بها على النظام الحاكم والسياسة، وفي هذا السياق نذكر أن سوريا، والعراق، ليبيا، السودان وغيرها من الدول لم تجر إصلاحات سياسية، وحافظت أساسا على حكم السلطة العسكرية. وبعد الثمانينيات أسرعت مصر، تونس، الجزائر، اليمن وغيرها من الدول من مسيرة الديمقراطية السياسية ووضعت تدريجيا أنظمة سياسية متنوعة وطبقت نظام التعددية الحزبية، وبالتالي تحسنت الأوضاع السياسية غير المتكافئة نوعا ما، ورغم ذلك فإنه من الصعب التخلص من احتكار الحزب الواحد للسلطة نظرا لقوة النفوذ السياسية للحزب الحاكم وضعف الأحزاب السياسية الأخرى، ونذكر أن نظام تعدد

الأحزاب طبق لفترة طويلة من الزمن في تركيا وغيرها من الدول، حيث تحسنت بعض الشيء أوضاع توزيع السلطات السياسية، ففي هذه الدول "يبذل الحاكم دائما قصارى جهده ليخفي انتماءه لطبقة خاصة، ويظهر بوجه الممثل عن الشعب، حيث يلجأ إلى سياسة السواسية ليحظى بتأييد شعبي واسع بهدف إضفاء الشرعية على سلطاته[٤]"، وبذلك لعبت الجماهير الغفيرة دورا مبدلا فهي لم تمتلك سلطة سياسية حقيقية .

إن الخلافات الناتجة عن عدم عدالة السلطة السياسية بدت أكثر حساسية وأكثر وضوحا في يومنا هذا الذي يشهد نموًا اقتصاديًا وتطورًا اجتماعيًا ويتضح أهم تأثيرات هذه الخلافات في النقاط التالية: **أولاً**: إن هذه الخلافات أصبحت أهم سبب لتوتر الأوضاع السياسية. وتفصيليا نذكر أن الأوضاع السياسية في كثير من الدول ذات الحكم الديكتاتوري الممركز تشهد توترا نتيجة لشدة معارضة الشعوب والتنظيمات الاجتماعية وتحالف الأحزاب السياسية للحكم، وبالتالي تجد السلطة السياسية نفسها مضطرة إلى القيام بخيارات سياسية، وقد سبق أن ظهرت هذه الأوضاع في بعض دول شمال أفريقيا في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المزدهرة وقبل الانتخابات وهكذا كانت حال بعض دول الخليج بعد حرب الخليج: **ثانيًا**: إن صراع السلطة يعتبر المسئول المباشر عن أحداث العنف وإضطراب الأوضاع السياسية، وتفصيليا نذكر أن هذه الأحداث من الامور المألوفة في دول الشرق الأوسط فلا يزال يتكرر ظهورها في الدول الجمهورية في العشرين سنة الأخيرة نذكر منها الأحداث التالية:

- اغتيال العديد من رؤساء الأحزاب في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية.
- اغتيال الرئيس المصري السادات.

- اغتيال رئيس اللجنة العليا لشئون الدولة الجزائري "محمد بوضياف".
- حدوث انقلاب عسكري في السودان مرتين في الثمانينيات.
- ووقوع انقلابات عسكرية لم يكتب لها النجاح لعدة مرات في العراق بعد حرب الخليج.

ثالثا: إن عدم عدالة السلطة السياسية أسفر عن وقوع صراع إقليمي وقومي، نذكر على سبيل المثال: الحرب الأهلية في لبنان، حرب الجالية اليونانية والتركية في قبرص، الصراع بين القومية الكردية ودول غرب آسيا، حرب الشمال والجنوب في السودان وحرب الشمال والجنوب في اليمن وغيرها بالإضافة إلى ذلك يعتبر وجود الخلافات الناتجة عن عدم عدالة السلطة السياسية واستمرار نموها خطرًا كامنًا وكبيرًا على التطور السياسي لدول الشرق الأوسط.

ثالثا: تغير التركيبة الطبقية للمجتمع، وفي هذا الشأن نذكر أن التركيبة الطبقية تعتبر تميزًا طبقيًا لمجتمع الفئات وعلاقة متبادلة بين الطبقات يقررها الأسلوب الإنتاجي للمجتمع، كما تتغير مع تغير أسلوب الإنتاج. وتفصيليًا نذكر أنه من المؤكد أن التركيبة الطبقية لمجتمع الشرق الأوسط شهدت تغييرات تماشيا مع النمو الاقتصادي لهذا المجتمع، وهي تتناسب مع التغيرات التي شهدها النمو الاقتصادي والتطور السياسي في الفترة الانتقالية، حيث تعتبر أهم عامل داخلي للتغيرات التي تطرأ على التطور السياسي في الشرق الأوسط. ونرى بوجه عام أنه قد حدث انشقاق وفوضى للطبقة الإقطاعية في مجتمع الشرق الأوسط، وأصبح بعضهم ينتمي إلى الطبقة

البرجوازية، وبذلك ضعفت مكانة حكمهم السياسي ودورهم بصورة كبيرة، ورغم ذلك فلاتزال توجد قوة اقتصادية وسياسية حقيقية ومحدودة لهؤلاء، كما أن لهم دورًا أيضا على الصعيد السياسي، أما بالنسبة إلى الطبقة البرجوازية فازدادت قوتها ونموها تدريجيا فقد أصبحت الطبقة البرجوازية القومية بالفعل ركيزة للطبقة البرجوازية، حيث بدأت ترسى تدريجيا مكانتها السياسية باعتبارها الطبقة الحاكمة. وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات التي شهدتها الطبقة البرجوازية الصغيرة كبيرة نسبيًا، فقد تضاءلت مكانتها ودورها السياسي اللذان كانا يتسمان بقوتهما في بدايتها في الدول الوطنية، أما بالنسبة إلى طبقة البروليتاريا فقد زادت صفوفها لكنها لم تشكل قوة سياسية طبقية ناضجة.

والواقع أن هناك اختلافات نوعا ما بين الدول الجمهورية والدول ذات النظام الملكي والنظام الملكي الدستوري، ففي الدول ذات النظام الجمهوري وجدنا أن الطبقة الإقطاعية اعتمدت بشكل كامل على الاستعمار سياسيًا واقتصاديًا، وذلك لتحقيق مصالحها الشخصية لتصبح بذلك شريكة في الحكم الاستعماري، وذلك في فترة هذا الحكم التي سبقت إقامة الدولة الوطنية. وبعد اقامة هذه الدول الوطنية لم تلغ السلطة السياسية القومية الحكم الإقطاعي والنظام السياسي الإقطاعي فحسب، بل قامت بإلغاء نظام الأراضي الإقطاعية الذي كان يعتمد على ملاك الأراضي الإقطاعيين من خلال قيامها بحملة الإصلاح الزراعي واسعة النطاق، والواقع أن طبقة ملاك الأراضي انقسمت على إثر ظهور الإصلاح الزراعي وصناعة المنتجات الزراعية والحداثة، فبعض كبار ملاكي الأراضي أصبحوا من أصحاب المزارع الرأسمالية، وبعضهم غيروا مسارهم ليصبحوا تجارًا ومصنعين ومحترفين للمهن الموجودة بالمدن، فأصبحوا أصحاب عقارات وتجارًا وسطاء، أما البعض

الآخر فقد هاجر إلى الخارج. وبالنسبة إلـــى متوســـطي مـــلاك الأراضـــي فاستعانوا عموما بالأراضي المحدودة المساحة في تنمية الزراعـــة العائليـــة لإعالة الأسرة، وجدير بالذكر أن العائد الاقتصادي لهؤلاء من هذا الأمر قليـــل، وبالتالي فهؤلاء يلعبون دورًا جزئيًا تجاه انتعاش السوق المحلي، والواقع أن هؤلاء الملاك استفادوا من سياسة الأراضي للدولة. أما بالنسبة إلى صـــغار ملاكي الأراضي فعددهم من بين طبقة ملاك الأرضي هو الأكثر، كمـــا أن أوضاعهم أكثر تذبذبا، حيث شهدت هذه الطبقة الكثير من التطورات، فبعض صغار الملاك أصبحوا مستأجرين للأراضي، والبعض أصبح من المزارعين الذين يتقاضون الإيجارات والبعض الآخر ترك الريف وذهب إلـــى المدينـــة ليزاول التجارة أو مهنة، لذلك نجد أن مصدر دخلهـــم ومهنـــتهم ومـــستوى معيشتهم غير مستقر، فهم يتأثرون بالسوق والظروف الطبيعية وغيرها مـــن العوامل الخارجية، فارتفاع مستوى المعيشة للفلاح ليس بكبير نظرا لتبـــاطؤ النمو الزراعي الذي امتد فترة طويلة من الزمن، مما أدى إلى نزوح مجموعة كبيرة من الفلاحين إلى المدن للبحث عن لقمة العيش، وبذلك انخفض عـــدد المزارعين بشكل حاد، ففي الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٩٠، انخفـضت نسبة المزارعين من إجمالي عدد السكان من ٦٥% إلى ٤٩%(٥). وتعتبـــر الطبقة الحاكمة الإقطاعية في الدول ذات النظام الملكي الدستوري من أهـــم القوى القومية المعارضة لعدوان القوى الأجنبية في فترة الحكم الاستعماري لذلك أبقي على المكانة السياسية ونفوذ هذه الطبقة الحاكمة بعد إقامة الـــدول الوطنية، كما تعهدت هذه الدول باستمرار نظام الأراضي الإقطاعيـــة الـــذي تعتمد عليه هذه الطبقة، وجدير الذكر أن الملك والعائلة المالكة وأمراء القبائل والأئمة الدينيين وغيرهم يعتبرون من أهم من يمثلون أصـــحاب الأراضـــي الإقطاعية. والواقع أن التغيرات التي شهدتها الطبقة الإقطاعية في هذه الدول لم تظهر في ظل ضغوط الثورة الديمقراطية والإصـــلاح الزراعـــي، إنمـــا

ظهرت تدريجيا بسبب تغير القاعدة الاقتصادية فيما بعد في ظل النمو الاقتصادي طويل الأمد، فهذه الطبقة إما دخلت فى مجال الزراعة والاقتصاد والتجارة ذات الطابع الرأسمالي، وإما أقامت شركات من خلال مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة أو فرض ضرائب وطنية عالية على أصحاب الأراضي لتوظيفها في استخراج النفط والثروات الطبيعية الأخرى، لذلك أصبحت الطبقة الإقطاعية تدريجيا طبقة برجوازية وطنية تربطها بالملك والحكومة علاقات سياسية واقتصادية متشابكة، خاصة في الدول ذات النظام الملكي حيث تربطها علاقات سياسية تقليدية مع السلطة السياسية وهي تلعب دورًا سياسيًا باعتبارها أحد عناصر الطبقة الحاكمة، وبالإضافة إلى ذلك لا يزال يوجد نظام القبائل الإقطاعية في دول كثيرة بمنطقة الشرق الأوسط، حيث لا تزال نفوذ القبائل لها مكانة مهمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

إن الطبقة البرجوازية الصغيرة تعتبر طبقة كبيرة جدا، فهي تضم التجار الصغار وصغار الملاك وأصحاب الحرف اليدوية والمثقفين العاديين وصغار الموظفين وغيرهم من الطبقة المتوسطة في المدن، فأعداد هؤلاء لا يستهان بهم، فهم عنصر مهم في المجتمع. وتجدر الاشارة الى ان الطبقة البرجوازية البيروقراطية التي تأتي تحت مظلة الطبقة البرجوازية الصغيرة لعبت دورا تاريخيا على صعيد حركات الاستقلال الوطني وبناء الدولة الوطنية في الدول ذات النظام الجمهوري بالشرق الأوسط. والواقع أن دول الشرق الأوسط أصبحت تتكون بالفعل من أجهزة بيروقراطية ضخمة خادمة لنظام الحكم الديكتاتوري الإقطاعي في فترة حكم الإمبراطورية العثمانية، حيث ورث الحكم الاستعماري والدولة الوطنية هذه الأجهزة البيروقراطية لخدمة السلطة، مما أدى إلى استفحال صفوف البيروقراطية فى المنطقة، حيث زادت أعداد الطبقة البرجوازية البيروقراطية الصغيرة. وللعلم تمثل

أعداد البيروقراطيين الصغار في معظم الدول ما بين ١٠% إلى ١٥% من القوى العاملة في المجتمع[٦]، ويعين هؤلاء في وظائف بالحكومة والجيش وهم على علم نسبى بأسرار وخبايا الحكومة والجيش، ولم يقتصر الأمر عند ذلك فحسب، إنما هم أيضا على قرب من سياسة الدولة، وجدير بالذكر أن الرأسمالية في بعض دول الشرق الأوسط سارت في طريق التنمية غير المتوازنة بسبب الحكم الاستعماري، ولم تستطع الطبقة البرجوازية أن تصل بشكل كامل إلى المكانة القيادية على الصعيد الاقتصادي، كما اتسمت بضعفها وتواكلها على الصعيد السياسي لتؤثر بشكل خطير على الرسالة التاريخية التي كان يجب أن تأخذها على عاتقها باعتبارها زعيمة للحركات الديمقراطية الوطنية - على دورها، كما أنها لم تشكل مع الطبقات الأخرى تحالفات سياسية ذات دور سياسي مهم، وبذلك افتقرت الحركات الديمقراطية الوطنية لوجود القيادة، لذلك أصبحت بعض الشخصيات الممثلة عن الطبقة البرجوازية الصغيرة من الشخصيات الرائدة فى ظل حركات التحرير، ومن ثم سيطرت على السلطة وأقامت النظام الجمهوري، كما لعبت دورًا قياديًا في النواحي السياسية والاقتصادية للدول الوطنية. وجدير بالذكر أن معظم أعضاء السلطة العسكرية ومعظم أعضاء بعض الحكومات المدنية في الدول الجمهورية بالشرق الأوسط كانوا من الطبقة البرجوازية الصغيرة خلال فترة طويلة جدا من الزمن، نذكر على سبيل المثال: أن معظم أعضاء التنظيم للضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢، وأقاموا الدولة الجمهورية في مصر من ضباط الطبقات المتوسطة والطبقة الدنيا القادمين من الطبقة البرجوازية الصغيرة في الريف والمدن. من بينهم عبد الناصر الذي كان ابنًا لموظف الشئون العامة للقرى، والذي كان رائدا بالجيش، والسادات الذي كان والده موظفًا بمستشفى الجيش، والذي كان ضابطا في مدرسة عسكرية، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لتشكيل السلطة الحاكمة الديمقراطية بعد ثورة

كمال أتاتورك في تركيا والسلطة العسكرية المدنية في سوريا والعراق والسودان وليبيا والجزائر، وإذا قارنا أنظمة الحكم هذه بسلطة الملك الإقطاعي، فسنجد أنها متطورة على صيد الديمقراطية البرجوازية، أما إذا قارناها بالسلطة البرجوازية الوطنية فسنجد أنها تتسم بالتطرف الحاد المناهض للإمبريالية والاستعمارية والرأسمالية الاحتكارية. والواقع أن الإجراءات السياسية لهذه الأنظمة الحاكمة المعنية بالإصلاح الزراعي وسياسة تأميم الاقتصاد وتوحيد النسيج السياسي وممارسة الاشتراكية ذات النزعة الإصلاحية للطبقة البرجوازية الصغيرة، والتي طبقت فيما بعد قد لعبت دورا إيجابيا على صعيد حماية الاستقلال السياسي الوطني، وإقامة نظام اقتصادي وطني للدول القومية، والحفاظ على المصالح الكثيرة للطبقة البرجوازية الصغيرة، والاهتمام بمصالح الشعب العامل وغيرها من الأصعدة لكنها تركت أيضا آثارًا سلبية خطيرة على الصعيد الاقتصادي والسياسي في الوقت ذاته، حيث لعبتا دورا سلبيًا تجاه النمو المتزايد للسياسة والاقتصاد في الدول القومية. وفي ظل تطور دول الشرق الأوسط بعد الحرب حثت التغيرات الاقتصادية والسياسية المجموعة الحاكمة من الطبقة البرجوازية الصغيرة المسيطرة على البدء في التحول نحو الطبقة البرجوازية الاقطاعية، وفي الوقت ذاته شهدت تركيبة الطبقة البرجوازية الصغيرة تغيرات كبيرة، فقد أصبح معظم من في الطبقة البرجوازية الصغيرة من الملاك والمثقفين ليشكلوا بذلك الطبقة المتوسطة الجديدة لمجتمع الشرق الأوسط في ظل ارتفاع مستوى التعليم ارتفاعًا ملحوظًا والتحسن النسبي لمستوى معيشة الشعوب. وجدير بالذكر أن الطبقة المتوسطة تلعب دورا مهمًا على صعيد نمو الاقتصاد الوطني ومسيرة الحداثة لكنها لم تستطع تشكيل قوة مستقلة على الصعيد السياسي، ولم تستطع سوى الاعتماد على طبقة ما، لذلك أصبحت دائما هدفًا تسعى إليه القوى السياسية بمختلف أحزابها في ظل الصراع السياسي الداخلي،

حيث لم تجد هذه القوى السياسية بمختلف أحزابها سوى الاهتمام بمطالب وآمال هذه الطبقة، وتقديم بعض التنازلات لتجعل من هذه الطبقة " قوات التحالف المشترك"، فنجاح أو فشل القوى السياسية المختلفة دائما ذات صلة كبيرة بتأييد أو معارضة الطبقة المتوسطة. والواقع أن الطبقة المتوسطة تحتل مكانة صغيرة جدا على صعيد السياسة الاجتماعية الحالية للشرق الأوسط، حيث تزداد مطالبهم بالحقوق السياسية، كما أنها أيضا ذات تأثير سياسي بدرجات متفاوتة مع غيرها من أحزاب التحالفات السياسية، وفي ظل النشاط السياسي المتمثل في المشاركة السياسية الديمقراطية حصلت بعض الأحزاب والشخصيات على مقاعد برلمانية من خلال المنافسة السياسية لتلعب بشكل مباشر دورا على صعيد سياسة الدولة.

وقد مرت الطبقة البرجوازية الوطنية بطرق وعرة بعد الحرب وتماشيا مع النمو الاقتصادي، ورغم ذلك فإنها لا تزال تشهد نموًا كبيرًا، وتوجد بعض الدول التى حققت تطورا محدودا على صعيد الاقتصاد الرأسمالي مثل " تركيا، مصر، لبنان، المغرب، الأردن، الجزائر، دول الخليج " المنتجة للنفط وغيرها من الدول، حيث نضجت تدريجيا الطبقة البرجوازية الوطنية، وفي الوقت ذاته شهدت هذه الطبقة تحسنًا نوعًا ما في بعض الدول الأخرى، وجدير بالذكر أن هذه الطبقة تتكون أساسا من أصحاب الشركات الكبيرة والمتوسطة الخاصة وأصحاب المزارع الكبيرة والمتوسطة والتجار وأصحاب رأس المال والكمبرادور، كما تضم المسئولين عن إدارة الشركات المهنية المتحدة والشركات المهنية العابرة. وفي الوقت الحالي نجد أن الاقتصاد الخاص في دول الشرق الأوسط مفعم للغاية بالنشاط والحيوية، فهذه الدول تسعى لتحقيق النمو في مهن الزراعة، والعمارة، والتصنيع، والصناعات الغذائية، والصناعات الخفيفة والتجارة وغيرها من المهن، حيث أصبحت

هذه المهن عنصرًا مهمًا للاقتصاد الوطني باعتبارها جزءًا مكملاً للاقتصاد الوطني. ولنأخذ على سبيل المثال: حجم التداول لسندات القطاع الخاص في السوق الرأسمالي التركي حيث نرى أنه مثل ٦١,١% من إجمالي حجم تداول السندات التركية عام ١٩٨٦، حيث ازدادت هذه النسبة لتصل إلى ١٣,٨٥% عام ١٩٩١ (٧)، وفي مصر زادت قيمة الإنتاج الصناعي في ظل الخطة الخمسية لعام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٥ والتي تطبق حاليا إلى اثنى عشر مليارًا وستمائة وستة وعشرين مليون جنيه مصري، حيث تمثل الشركات الخاصة ٥٢,٥% من هذه الحصة، أما الشركات العامة فتمثل ٤٧,٥% من هذه الحصة(٨). وفي المغرب اتضحت معالم الاستثمار الخاص في ظل الخطة الخمسية لعام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٥، ووجدنا أن الاستثمار الخاص للخطة الخمسية من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٢، مثل ٥٢% من الاستثمار العام ليصبح مصدرا مهمًا للاستثمار(٩). وفي سوريا وبالنظر إلى حجم الاستثمارات للخطة الخمسية في الفترة ما بين عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٥، نجد أن الشركات الخاصة كانت تمثل ٣٥,٢% من حجم الاستثمارات في هذه الفترة، أما الشركات العامة فمثلت ٦٤,٨%، لكن حصة الشركات الخاصة من حجم الاستثمارات للخطة الخمسية في الفترة ما بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩٠، ارتفعت لتصل إلى ٤٤,٥% بينما انخفضت حصة الشركات العامة إلى ٥٥,٥%(١٠)، وقد ظهرت في دول الشرق الأوسط أيضا بعض الشركات الخاصة القوية والمشهورة نذكر على سبيل المثال: شركة " عثمان أحمد عثمان للمقاولات والبناء " ، " شركة كيرني للتجارة والصناعة " التي تمارس أنشطة متنوعة في الكويت "والشركة النمساوية المحدودة بالسعودية"، " وبعض الشركات المالية الخاصة عابرة القارات في دول الخليج"، ومنذ السنوات الأخيرة أسرعت دول الشرق الأوسط من خطوات التنمية المعنية

بتحرير الاقتصاد وقامت الحكومات بتطبيق سياسة خصخصة الاقتصاد وتنشيط نمو الاقتصاد الخاص عن طريق خصخصة المؤسسات العامة وإقامة إدارة مشتركة للقطاع العام والخاص وإقامة مشروعات استثمارية أجنبية ومشروعات خاصة وغيرها من الأشكال المتنوعة.

إن الطبقة البرجوازية البيروقراطية تعتبر جزءًا مهمًا من الطبقة البرجوازية الوطنية، وتتكون من مسئولي الطبقة العليا في السلطة الحاكمة للدول كافة، فنذكر أن الطبقة البرجوازية البيروقراطية في نظام الحكم الملكي تتكون من أفراد العائلة المالكة الذين أصبحوا من الطبقة البرجوازية ومن الشخصيات الأخرى المشاركة في السلطة، ويعتبر هؤلاء عنصرًا مهمًا في المجموعة الحاكمة، أما الطبقة البرجوازية البيروقراطية للدول الجمهورية فتتكون من الطبقة البرجوازية البيروقراطية التي كانت تسيطر على الحكم في السابق، لتصبح بعد ذلك مكونة من شخصيات أخرى تشارك في السلطة، وهذه الطبقة تسيطر الآن على النظام الحاكم للدولة. وللطبقة البرجوازية البيروقراطية ثلاث خصائص بارزة وهى كالتالى، **أولا**: تعتبر نظامًا ديكتاتوريًا ممركزًا وتسيطر على السلطات السياسية للدولة وعلى شريان الاقتصاد الوطني، **ثانيا**: تعتبر طبقة غنية جدا فقد جعلت السلطة أصحاب هذه الطبقة من الأغنياء الكبار، حيث زادت فجأة ثروة عائلاتهم بفضل هذه السلطة، **ثالثا**: تتميز بأن لها الحقوق كافة، فأصحاب هذه الطبقة يستطيعون مزاولة التجارة مع الاحتفاظ بوظيفتهم الحكومية، كما يشاركون إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في الأنشطة الاقتصادية، وتربطهم علاقات وثيقة مع المؤسسات الخاصة والمؤسسات الأجنبية، وفضلا عن هذه الخصائص الثلاث فقد أصبح من الملحوظ وجود مثقفين وخبراء وتكنولوجيين في الطبقة البرجوازية البيروقراطية بالشرق الأوسط. ونجد أن المجموعة الحاكمة من

العائلة المالكة في الدول ذات النظام الملكي تهتم كثيرا بالتعليم الأجنبي وإعداد وتدريب أفراد ملمين بالمعارف والعلوم الحديثة وتشجع مسيرة البرجوازية داخل نظام الحكم الملكي. وفي هذا الشأن نذكر أن الملك السعودي فهد والسلطان العماني قابوس والملك الأردني حسين وولي العهد الأردني حسن والملك المغربي محمد الثاني وغيرهم تلقوا جميعهم تعليمهم العالي في الدول الأجنبية، وهكذا نري أن الخبراء والمتعلمين في جميع المجالات يتصدرون قائمة حكومات الدول والبرلمانات ومجالس الشورى، ليشكلوا سلطة حاكمة قادرة على التلاؤم مع تغيرات أوضاع المجتمع في الفترة الانتقالية، وعلى قيادة الدولة لتحديث المجتمع التقليدي، وفي المقابل أصبحت الطبقة البرجوازية البيروقراطية في الدول ذات النظام الجمهوري هي أيضا تهتم بالتكنولوجيا المتخصصة، كما أصبحت البيروقراطية العسكرية ذات توجه ثقافي لتشكل بذلك سلطة حاكمة قادرة على التلاؤم مع الحداثة التنموية للدولة، وقادرة على السيطرة على النمو المستقبلي للبلاد، ذات خصائص جوهرية معاصرة، وفي هذا الشأن نذكر أنه يوجد سبعة عشر طبيبًا وخمسة مهندسين من بين اثنين وثلاثين عضوًا في الحكومة المصرية عام ١٩٩١، كما كان يوجد بالحكومة الجزائرية أحد عشر طبيبًا وأربعة مهندسين وثلاثة من الأساتذة، أما بالنسبة إلى سوريا فكان يوجد من بين الاربعة والثلاثين عضوًا في حكومتها تسعة من الأطباء وسبعة من المهندسين.

والواقع أن تركيبة الطبقة البرجوازية البيروقراطية أكسبت السلطة الحاكمة في دول الشرق الأوسط تدريجيا خصائص الطبقة البرجوازية، حيث اتجهت سياستها نحو حماية مصالح الطبقة البرجوازية الوطنية. وجدير بالذكر أن اتصالات النظام الحاكم الملكي مع القوة السياسية للطبقة البرجوازية الوطنية أصبحت وثيقة أكثر فأكثر، حيث أصبح الحزب الحاكم

حزبًا يتسم بخصائص الطبقة البرجوازية الوطنية، **نذكر على سبيل المثال** أن الحزب الوطني الديمقراطي في مصر والحزب الدستوري بتونس وغيرها من الأحزاب تعتبر أهم قوة تمثل الطبقة البرجوازية البيروقراطية، لكن تركيبة الطبقة البرجوازية البيروقراطية لم تستطع أن تتجنب التأثيرات السلبية على الصعيد الاجتماعي والسياسي، نذكر على سبيل المثال: زيادة اعتماد الدولة على الخارج اقتصاديًا، وعمق خلافاتها مع الشعوب العاملة الغفيرة وغيرها من التأثيرات السلبية.

إن نمو الاقتصاد الرأسمالي وسع أيضا من دائرة صفوف طبقة البروليتاريا، وفي هذا الشأن نذكر أن عدد الأيدي العاملة في قطاع الصناعة في دول الشرق الأوسط زادت إلى حد ما في الثمانينات، ففي الأردن زاد عدد العاملين بقطاع الصناعة إلى ٩,٧% في الفترة ما بين عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٦، وفي الكويت زاد عدد العاملين بقطاع التصنيع إلى ٧% في الفترة ما بين عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٨، وزاد عدد هؤلاء في تركيا إلى ١٢,١% في الفترة ما بين عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩١[١١]، لكن عدد العمال بقطاع الصناعة ليس بكبير بمقارنته مع عمال المهن الأخرى، حيث أرجع هذا الأمر إلى ضيق نطاق نمو الصناعات الكبرى الحديثة في دول الشرق الأوسط، والواقع أن طبقة العمال لم تشكل قوة مستقلة قوية قادرة أن تتوازن مع الطبقة البرجوازية على الصعيد السياسي، فمكانتهم السياسية وقوة تأثيرهم ضعيفة نسبيا، وعادة ما تقوم طبقة العمال بكفاح عفوي ضيق المدى والنطاق أو تشككل نقابات عمالية ومجالس مهنية من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية. وجدير بالذكر أن نمو ونشاط تنظيمات الحزب الشيوعي في دول الشرق الأوسط محدودة، لأن هذه الدول حظرت نشاط هذا الحزب وجمدته.

الفصل الثالث

مسيرة الديمقراطية فى الشرق الأوسط
وتأثيرها على الأوضاع السياسية

إن الديمقراطية السياسية تعتبر من القضايا السياسية التي برزت تدريجيًا في ظل مسيرة تطور مجتمع دول الشرق الأوسط خاصة في السنوات العشر الأخيرة، ويتبلور جوهرها في التوجه المتزايد للنظام السياسي نحو الديمقراطية البرجوازية لتلبية احتياجات التطور الاقتصادي والسياسي، وهى تعتبر مسيرة للتطور السياسيي، فمن المنظور الاقتصادي نرى أنه من المحتم أن تسعى الدول الوطنية المستقلة والشعوب لتحقيق المزيد من المشاركة السياسية، بعد أن حققت الدولة نمو بدرجة معينة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وبعد تسوية الشعوب لمشكلة الغذاء والكساء، ومن المنظور السياسي نجد أن الديمقراطية السياسية تعتبر نتيجة حتمية جاءت بعد حدوث تغيرات لميزان القوى السياسية بدرجة معنية وعلى أساس حدوث تغيرات للتركيبة الطبقية للمجتمع والنضوج التدريجي للطبقة البرجوازية الوطنية، وظهور الطبقة المتوسطة الجديدة ونمو طبقة البروليتريا وارتقاء صفات الكثير من المواطنين، كما يتبلور جوهريا في قيام القوة السياسية في المجتمع بإعادة توزيع السلطات السياسية.

أولا: مسيرة الديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط

بعد الحرب العالمية الأولى اجتاحت حركات التحرير الوطني التي تشبه السيل الجارف وذات النطاق الواسع دول الشرق الاوسط وواصلت المستعمرات وأشباه المستعمرات طريقها نحو الاستقلال الوطني، وفي الوقت ذاته تغير تدريجيًا نظام أمراء القبائل ونظام الإقطاع الديكتاتوري ليصبح نظامًا رأسماليًا ديمقراطيًا، وبعد الحرب العالمية الثانية تقريبا حتى بداية التسعينيات وضعت دول الشرق الأوسط النظام السياسي الحديث من حيث الأساس.

والواقع أن تباين الصفات المميزة للطبقة الحاكمة في كل دولة ترتب عليه أيضا اختلاف الصفات المميزة للسلطة الحاكمة في هذه الدول مما أدى إلى ظهور النظام الملكي والنظام الملكي الدستوري والنظام الجمهوري الديمقراطي وغيرها من الأنظمة السياسية المختلفة، لكن هذه الدول لم تقتد بأنظمة الإدارة التنفيذية للرأسمالية فحسب، إنما إقتبست منها طرق مشاركة السياسية الديمقراطية للرأسمالية بدرجات متفاوتة، نذكر على سبيل المثال أن السعودية وعمان هاتين الدولتين ذواتى النظام الملكي وضعتا نظامًا برلمانيًا استشاريًا ووسعت من النطاق الاستشاري الديمقراطي على مستوى النبلاء، وفى الكويت وغيرها من دول الخليج والأردن والمغرب وغيرها من الدول ذات النظام الملكي الدستوري استعانت بالشكل الدستوري على أساس وجود سلطات للملك، وفي الكويت، إيران، الأردن والمغرب استعانوا أيضا بأسلوب تقاسم السلطات في وضع النظام البرلماني، وفي هذا الشأن سمحت المغرب وإيران بوجود الأحزاب، أما باقي الدول الأخرى فقد وضعت أيضا نظام برلمانيًا استشاريًا. أما بالنسبة إلى الدول ذات النظام الجمهوري في الشرق الأوسط فحل النظام الجمهوري الديمقراطي للرأسمالية محل النظام

الإقطاعي الديكتاتوري محدثة بذلك تغييرات في طبيعة النظام السياسي، لكن هذه الأنظمة تختلف عن النظام الرأسمالي الديمقراطي في الغرب في أنه فيما عدا إسرائيل ولبنان اللتين تطبقان النظام البرلماني فإن باقي الدول الاخرى تطبق النظام الرئاسي. وعادة ما يتميز هذا النظام ببعض مبادئ النظام البرلماني، حيث يمنح الرئيس سلطات خاصة يسيطر من خلالها على البرلمان، فهذه الدول اهتمت كثيرا بالسيطرة على سلطات الدولة لحماية الاستقلال الوطني والحقوق والمصالح الاقتصادية، وبوجه عام نذكر أن السلطات العسكرية التي تسيطر عليها الطبقات البرجوازية الصغيرة استعانت بالنظام السياسي للحزب الواحد والنماذج الاقتصادية المخططة، كما ادعى البعض بأنهم دول " اشتراكية" وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دول الشرق الأوسط لم تطبق سياسة الفصل بين الدين والسياسة فيما عدا تركيا.

وبحلول منتصف السبعينيات لم يشهد النظام السياسي في دول الشرق الأوسط خطوة واحدة للأمام على صعيد الإصلاح الديمقراطي نتيجة للقيود المفروضة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتأثر بالأوضاع السياسية غير المستقرة لفترة طويلة من الزمن، حتى إنه سجل تراجعا نسبيا في بعض النواحي، **ومن أهم هذه المظاهر نذكر:**

- زيادة الاتجاه نحو تمركز السلطة في يد الحاكم الأعلى، والواقع أن أسلوب الحكم الديكتاتوري هذا لم يعد ملحوظا في الدول الملكية فحسب، إنما أيضا في الدول الجمهورية، كما أنه أكثر وضوحا في الدول ذات السلطة العسكرية.
- عدم استكمال النظام الاستشاري والنظام البرلماني، كما لم يبق فيها إلا أسهم في معظم الدول.

- انتشار ظاهرة المشاركة السياسية للضباط في الدول الجمهورية.
- فرض قيود صارمةِ على الأحزاب والفصائل السياسية.
- الدستور أصبح أداة خادمة لتطبيق السلطة الحاكمة للحكم الديكتاتوري، وهذه الأوضاع أسفرت عن تأييد تزايد أحداث العنف السياسي وزيادة حدة أزمة السلطة السياسية.

ومنذ فترة ما بعد منتصف السبعينيات وضعت دول الشرق الأوسط تباعا سياسة الانفتاح الاقتصادي لتحفيز نمو الاقتصاد الوطني وتقدم المجتمع. وفي ظل هذه المسيرة ظهرت حركات الديمقراطية السياسية إلى حيز الوجود تماشيًا مع هذه الأحداث، ولم تتسم هذه الحركة بالاستمرارية فقط، إنما تميزت بانتشارها الواسع أيضًا، بمعنى أن فترة ما بعد منتصف السبعينيات تعتبر نقطة انطلاق هذه الحركة، أما الثمانينيات فقد شهدت توسعًا سريعًا لهذه الحركة، وبحلول التسعينيات وصلت هذه الحركة إلى ذروتها، حيث انتشرت في أكثر من عشر دول بمنطقة الشرق الأوسط. إن الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط ظهرت في ظل ما ترتب علي وجود صعوبات اقتصادية متتالية وتعزيز الحكم الديكتاتوري من تفاقم الصراع في المجتمع. وقد استعانت هذه الحركة بالحملات الجماهيرية التصاعدية وأعمال الحكومة التنازلية معًا في انتشارها. وجدير بالذكر أن الحكومات المعنية بدأت بإجراء إصلاحات الديمقراطية السياسية لتتلاءم مع تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وذلك في ظل تشجيع الحملات الجماهيرية القوية، حيث انطوى فحوى هذه الإصلاحات علي رفع الحظر عن الأحزاب، وإقامة نظام تعدد

الأحزاب ونظام الانتخابات للحكم الدستورى والنظام البرلماني ونظام برلمان الشورى الاستشاري. وفي السنوات العشر الأخيرة ظهرت بدرجات متفاوتة في أكثر من عشر دول بالشرق الأوسط حركات إصـــلاح الديمقراطية السياسية، كما استمرت في الحفاظ علي نموها، وذلك فضلا عن اطاحة القوة الدينية الإيرانية للحكم الملكي الإقطاعي للبهلوى، وإقامة نظام الجمهورية الإسلامية الذى يجمع بين الدين والسياسة فى إيران، وإقامة اتحادات الأحزاب المتعددة ونظام الجمهورية الإسلامية فى السودان، والذى يجمع الدين بالسياسة بعد إطاحة مجموعة ضباط البشير بالسلطة الحاكمة للنميرى، وفي الجزائر أدى تفاقم الصراع بين العادات والسياسة الدينية إلي تعرض عملية إصلاح الديمقراطية السياسية إلي نكسة، حيث تولي الضباط العسكريون الحكم بصورة مؤقتة.

ثانيا: الخلفية الاجتماعية للديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط.

مما لا شك فيه أن الديمقراطية تعتبر مسيرة للتطور التاريخي، لذلك نجد أن ظهور وتطور مسيرة الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط ذات ارتباط وثيق بالتطور الاجتماعي والنمو الاقتصادى، فكلاهما ذو خلفية اجتماعية واقتصادية عميقة

١- علي الصعيد الإقتصادى: نذكر أن دول الشرق الأوسط أصبحت جميعها دول مستقلة وذات سيادة فيما عدا فلسطين بحلول بداية السبعينيات، كما استعانت هذه الدول بالسياسات القومية في توجيه الإقتصاد والتغلب علي التركيبة الاقتصادية الأحادية وحالة الاعتماد الكبير علي الخارج اللتين شهدتهما فترة الاستعمار، حيث وضعت هذه الدول تدريجيًا أنظمة للاقتصاد الوطني الذى

يمتاز كل واحد منه بخصائصه، وقد تحققت الأهداف الأساسية لهذه الدول باستغلال الثروات الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني. فمنذ فترة ما بعد منتصف السبعينيات حتي الثمانينيات بدأت الدول جميعها بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، حيث سعت لتحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني، كما أحرزت أيضًا نتائج محددة. وعمومًا زاد إجمالي الناتج القومي لدول الشرق الأوسط من ٥% إلي ١٠% تقريبًا منذ عام ١٩٦٥ حتي عام ١٩٨٠، وفي بعض الدول ارتفع ليصل إلي ١٣%. وللعلم نذكر أن إجمالي الناتج القومي للفرد سجل مستوى ما فوق المتوسط في دول الشرق الأوسط ما عدا السودان ومصر وأفغانستان، ومن بين هذه الدول جاءت إسرائيل والكويت وقطر ودولة الإمارات المتحددة لتعتلي صفوف الدول ذات الدخل المرتفع، وبالإضافة إلي ذلك زاد عدد سكان المدن في نفس الفترة بنسبة ٤٥%، وهم عادة يمثلون تقريبًا ٥١% من إجمالي السكان، لكن عدد سكان المدن في دول الخليج يمثلون٧٠% من إجمالي السكان، كما تصل هذه النسبة إلي ٩٦% في دولة الكويت، وفي الفترة ما بين عام ١٩٦٥ حتي عام ١٩٨٩، ارتفعت نسبة المجموعة العمرية لطلاب الجامعات وطلاب المرحلة الثانوية والابتدائية علي التوالي إلي ٣٠٠% و ٢١٠% و ٤٩%[١٢]. ففي دول الخليج طبق نظام التعليم المجاني، أما في معظم الدول الأخرى فقد طبق نظام التعليم المجاني علي طلاب المرحلتين الابتدائية والثانوية، ونظام المنح الدراسية بالجامعات، وبالتالي زادت سرعة نمو التعليم لتحتل الصفوف الأمامية. أما النمو الاقتصادى فقد لعب دورًا حاسمًا تجاه تقدم المجتمع وارتقاء صفة

المواطنة وتعزيز الفكر الإدراكي للديمقراطية ومفهوم المشاركة السياسية.

على الصعيد السياسي: نذكر أن التركيبة الطبقية للمجتمع شهدت تغيرات تماشيًا مع النمو الاقتصادي. فسياسة الانفتاح والتنوع الاقتصادي أدخلت اقتصاد السوق الرأسمالي إلى الحياه الاقتصادية، كما أن المنافسة الاقتصادية الحرة زودت من عدد البرجوازيين الأحرار، ورفعت من نسبة العناصر المثقفة في الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة. والواقع أن الاقتصاد الحر حفز النمو الاقتصادي، لكننا لا نستطيع أن نغفل أن كثيرًا من الشعوب العاملة أصبحت فقيرة على يد الاقتصاد الحر، كما تضخمت بسرعة الطبقة الفقيرة في المجتمع، وزادت في المقابل صفوف البروليتايا. وقد ترتب على تغيرات التركيبة الطبقية ظهور اثنين من ردود الأفعال على الصعيد السياسي، أولهما: يتمثل في زيادة النشاط السياسي للقوى السياسية ومجموعة المصالح، وإعلان الأحزاب عن مواقفها علانية، وطرح الدعوات السياسية، وفي الوقت ذاته ازدادت مشاعر عدم الرضا عند كثير من الشعوب تجاه السلطة الحاكمة، حيث أشتدت الأصوات المطالبة بتغير الأوضاع الحالية. أما ثانيهما فيتمثل في التغيير التدريجى للتركيبة الداخلية للمجموعة الحاكمة ذات الصفات القومية التى ظهرت في ظل حركات التحرير الوطني، فأفراد هذه الطبقة كانوا بيروقراطيين ضباطًا ينتمون إلى البيروقراطية الاقتصادية، ويمثلون الطبقة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، لكنهم تغيروا وأصبحوا ينتمون إلى الطبقة

البرجوازية البيروقراطية من خلال مشاركتهم في الحياة الاقتصادية، كما أن أفراد هذه الطبقة أصبحوا تدريجيًا من المثقفين والخبراء، وبالتالى أصبحت السلطة الحاكمة المكونة من الضباط سلطة حاكمة مكونه من المثقفين. والواضح أن التركيبة الطبقية والتغيرات السياسية تعتبر عنصرًا سياسيًا مهمًا شجع على الديمقرطية السياسية.

٣- **على صعيد الظروف الدولية:** وفي هذا الشأن نذكر أن موجة "الديمقراطة السياسية " للاتحاد السوفيتي بشرق أوربا انتشرت في منطقة الشرق الأوسط، كما روجت الدول الرأسمالية الأجنبية التى تمثلها الولايات المتحدة لفكرة " الديمقراطية " على النموذج الغربى على مستوى العالم، ومارست هذه الدول ضغوطًا سياسية على بعض دول الشرق الأوسط بهدف توسيع نطاق نفوذها. وهكذا نرى أن التغيرات الكبرى التى طرأت على الأوضاع الدولية والتركيبة السياسية وتيار " الديمقرطة " الذى انتشر على مستوى العالم أثرت تأثيرًا محدودًا على منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبحت قوة محركة خارجية للديمقراطية السياسية في المنطق.

٤- **تأثير حرب الخليج:** وفي هذا الشأن نذكر أن حرب الخليج أطاحت بالتركيبة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط التى تشكلت في بضعة عشر سنين بعد الحرب العالمية الأولى والثانية. والواقع أن الأوضاع المتغيرة التى لا يمكن التنبؤ بها تؤثر على التطور المستقر للاقتصاد والسياسة في الدول كافة، وحثت حكام الدول على إعادة تعديل إستراتيجية النمو والإجراءات السياسية،

كما حثت شعوب الدول على البدء تدريجيًا بحملات جماهيرية تسعى لتحقيق الحقوق السياسية المعنية بالديمقراطية الحرة وتطالب بتغير الوضع الراهن للمجمتع، مما يدفع حركة الديمقراطية السياسية إلى ذروتها.

ثالثًا: خصائص الديمقراطية السياسية واتجاه تطورها

رغم أن الكثير من الدول في الشرق الأوسط شهدت ثورات الديمقراطية القومية ضد الاستعمار والإقطاع لأكثر من نصف قرن، حيث أقامت هذه الدول بعد الاستقلال نظامًا ديمقراطى ومنها من أحرز تقدمًا علي الصعيد، فإننا عندما ننظر من ناحية تطور النظام الديمقراطى نفسه، نجد أن من بينهم عددًا قليل من الدول التى مارست الديمقراطية في وقت مبكر، حيث لم تتعد مدة هذه الممارسة سبعين عامًا حتى الآن، أما في معظم الدول فهناك محاولات استمرت من عشرين عامًا إلى ثلاثين عامًا فقط، وعلاوة على ذلك فإن هذه الممارسات لم تتسم بالنضوج والاستقرار. وبوجه عام نرى أن دول الشرق الأوسط لاتزال في مرحلة انتقالية من النظام الإقطاعى الديكتاتورى إلى النظام الرأسمالى الديمقراطى، وهي حاليًا لا تزال ترسى النظام الديمقراطى خطوة بخطوة، متمثلا في إقامة واستكمال جميع أشكال مبادئ الديمقراطية. وجدير بالذكر أن الديمقراطية المحدودة تعتبر أهم خصائص مرحلة التطور التى تشهدها الديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط حاليًا، حيث يتجسد اتجاه تطور هذا النوع من الديمقراطية السياسية بشكل ملموس في النقاط التالية:

١- **نظام تعدد الأحزاب المحدود:** من الملحوظ أن دول الشرق الأوسط إما ترفع الحظر على الأحزاب، وإما تضع نظام تعدد الأحزاب، مما ترتب على ذلك ظهور أحزاب القوى السياسية في

المجتمع ووقوف عدد كبير من الأحزاب على أرض الواقع واحتشادهم على الساحة السياسية، حيث يحاول كل حزب البحث عن مكانة شرعية له، ويسعى للحصول على حقوق المشاركة السياسية ويتطلع إلي القيام بأنشطة دستورية. ونذكر أن المغرب والأردن تعتبران من الدول التى رفعت بالفعل الحظر عن الأحزاب ووضعت نظام التعددية الحزبية حاليًا، أما مصر، وتونس، والجزائر، واليمن وأفغانستان تعتبر من الدول التى ألغت نظام الحزب الواحد وأقامت نظام تعدد الأحزاب. وفي تركيا تغير النظام السياسي عدة مرات متأثرًا بالأوضاع السياسية هناك، إلا أنه استؤنف العمل الآن بنظام تعدد الأحزاب. وفي الوقت الحالى نجد أن عدد الدول التى رفعت الحظر عن الأحزاب وطبقت نظام الأحزاب المتعددة يمثل أكثر من نصف دول الشرق الأوسط، حيث أطاحت هذه الدول بالهيكل القديم الذى كانت تحتكر فيه القوى السياسية التقليدية وقوى الحزب الواحد الساحة السياسية، وتعمل الآن على إقامة تركيبة سياسية جديدة تتضمن وجود مواجهة بين الحزب الحاكم والمعارضة وإقامة نظام للسيطرة المتبادلة وتحقيق التوازنات السياسية من خلال التنافس السياسى. إلا أنه في الوقت الذى طبقت فيه السلطة الحاكمة في الدول كافة سياسة الانفتاح السياسي، رأيناها من ناحية تتخذ إجراءات مقيدة بجميع أنواعها، وتجمد شرعية بعض أشكال الأحزاب، وتحظر بعض الأنشطة السياسية، نذكر على سبيل المثال حظر كل من تركيا، تونس، مصر وغيرها من الدول لوجود أحزاب دينية، فمصر لا توافق على شرعية الحزب الجمهورى والأحزاب ذات الاتجاهات السياسية الناصرية، كما حظرت الدول كافة وجود

منظمات دينية متطرفة، وأطاحت بقوة بأنشطة الإرهاب والعنف المسلح لهذه المنظمات. ومن ناحية أخرى وجدنا هذه الدول تستعين بالسلطة السياسية ونفوذ السلطة للحزب الحاكم بشكل دستورى في تقيد أنشطة الأحزاب المعارضة لضمان مكانة النظام الحاكم، نذكر على سبيل المثال قيامها بوضع قانون الانتخابات وتعديلة، وإعادة تخطيط المناطق الانتخابية وتغير طرق الاقتراع وتعزيز الإعلام السياسى وغيرها الإجراءات.

٢- **النظام البرلماني المحدود:** إن النظام البرلماني يعتبر من أهم أشكال الديمقــراطية، فهو مركز للسلطات السياسية المتنوعة والقوة الدافعة لتحريك آلية الديمقراطية. وفي هذا الشأن نذكر أن بعض دول الشرق الأوسط التى استعانت بنظام تعدد الأحزاب وضعت نظامًا برلمانيًا، حيث لعبت أيضا دورًا بصورة مبدئية، ففي مصر طرحت أحزاب المعارضة مسألة شرعية البرلمان والدستور، مما دعي الرئيس المصرى محمد حسني مبارك بتعجيل موعد حل البرلمان الذى شكل في عام ١٩٨٧، وذلك في عام ١٩٩٠، بناء على هذا الاقتراح ومتطلبات الأوضاع، كما أجريت تعديلات على الدستور، ومن ثم انتخب برلمان جديد. وفي فترة حرب الخليج عارضت بشدة أحزاب المعارضة في البرلمان المغربي والتونسي والرأي العام لمجتمع الدولتين تدخلات الدول الأجنبية في شئون الشرق الأوسط، حيث أثرت المشاعر القومية للمعارضة تأثيرًا معينًا على سياسات حكومة هاتين الدولتين. وفى الأردن عارض البرلمان الأردني الذى تحتل فيه مجموعة أحزاب المعارضة عددًا معقولاً من المقاعد،

المشاركة في مؤتمر السلام بمدريد معلناً معارضته للملك ومجلس الوزراء، كما طرح عدة مرات مسألة عدم الثقة على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، مما أدى إلى إعادة تشكيل المجلس من جديد. وفي الكويت برغم أن هذه الدولة لم ترفع الحظر على الأحزاب، فإن نشاط الأحزاب كان حيويًا للغاية، ففي عام ١٩٩٢، احتلت مجموعة الأحزاب المعارضة فى هذه الدولة معظم المقاعد في البرلمان الجديد، حيث بدأ تطبيق حق المراقبة على مجلس الوزراء بعد تشكيل البرلمان الجديد، كما أجرى فحص شامل للشئون المالية المعنية باستخراج النفط وغيرها من الأعمال. والواقع أن الحقائق السابق ذكرها توضح أن المشاركة السياسية للديمقراطية في بعض الدول أصبحت الآن أمرًا واقعيًا بفضل النظام البرلماني، لكننا نرى بوجه عام أن دور النظام البرلماني لا يزال محدودًا، فأولاً لم تتم الإطاحة بشكل كامل على الهيكل القديم الذى احتكرت فيه القوى السياسية والحزب الواحد للساحة السياسية بسبب ضعف قوى الأحزاب المعارضة، لذلك عجزت عن تطبيق المبادئ الدستورية التى يتوازن فيها نظام تقاسم السلطات - بشكل حقيقى، كما لم تتأثر سلطات الملك والرئيس باعتبار كل منهما زعيم الدولة والقائد التنفيذى، فهى لم تخضع للمراقبة ولم تضع عليها القيود بصورة فاعلة لذلك نرى أن الملك في الدول ذات النظام الملكى الدستورى لا يزال يمكنه أن يتمتع بمكانه عليا لا يمكن الاعتداء عليها، حيث يستعين بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في تقييد البرلمان، وبالتالي يسطير على الدولة من خلال سلطة حقيقية. أما الرئيس في الدول ذات النظام الجمهورى فلا يزال يمكنه الاستعانة بالسلطة الحقيقية

للحـــزب الحاكم ونفوذها في ضمان استقرار منصبه، حيث يستعين بما يتمتع به من مكانه خاصة التى تتمثل في امتلاكه لحق تقييد البرلمان وعدم خضوعه لقيود البرلمان المعنوية، كما يرفع الضغوط التى تمارسها أحزاب المعارضة عن الحكومة من خلال تعزيز السلطات التنفيذية وزيادة دور الحكومة، وذلك لضمان سيطرته على سلطات الدولة. **ثانيًا:** إن ازدياد السلطة التنفيذية للرئيس والحكومة بشكل ملحوظ في الوقت الذى وضع فيه نظام الأحزاب المتعددة والنظام النيابي والتأكيد المتزايد على مكانة الملك ونفوذه وتعزيز الأساليب الديكتاتورية أوضح بصورة كاملة الدور المقيد القوى لأعلى سلطة فردية على الحياة السياسية الديمقراطية. وهذه المسألة تعتبر ظاهرة بارزة مقيدة للخصائص الجوهرية للديمقراطية. وجدير بالذكر أن إقامة النظام البرلماني يعتبر ثورة على كيان السلطة الواحدة والحكم الديكتاتورى، إلا أنه من الصعب أن يلعب النظام الديمقراطي المحدود دورًا يستطيع من خلاله تغيير التركيبة السياسية التى تتمركز فيها السلطة في يد فرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد، فهذه الأوضاع تتناسب مع مستوى التطور السياسى الحالي في دول الشرق الأوسط، ففي بعض الدول الملكية والدول الملكية الدستورية رأينا أن هذه الدول إما وضعت نظام الشورى أو استأنفت العمل بهذا النظام، الذى أوقف العمل به منذ سنوات كثيرة، وذلك من خلال قيامها بمسيرة الإصلاح، نذكر من هذه الدول عمان والسعودية. أما بالنسبة إلى الـــدول التى طبقت بالفعل النظام الاستشارى، فقد حققت تقدمًا بدرجات متفاوتة على صعيد المسائل الاستشارية ونطاق الانضمام إلى طاولة

المشاورات وغيرها من الأصعدة. والواقع أن نظام الشورى والنظام الاستشارى يعتبران من أهم الأشكال التى تجسد سياسة الديمقراطية في هذه الدول، وفي المقابل تتناسب هذه الأوضاع مع مستوى التطور السياسي لهذه الدول التى تنتظر الوقت الذى يكتمل فيه تطور الظروف الاجتماعية.

٣- **بدأت مبادئ الديمقراطية تتجسد في الدستور والقـانون:** وفي هذا الشأن نذكر أن الدول التى تعمل نوعًا ما على إصلاح الديمقراطية السياسية تحرص جميعها على الاستعانة بالشكل التشريعى في إقرار شرعية الإصلاح، حيث تحدد مبادئ الديمقراطية السياسية ومعايير الانفتاح، وفى هذا الشأن نذكر أن كلاً من مصر، والجزائر، وتونس، وأفغانستان واليمن حـددت المبادئ الأساسية للديمقراطية السياسية ووضعت الإجراءات السياسية الملموسة من خلال وضع الدستور وتعديله ووضع قوانين جديدة للأحزاب وقوانين انتخابات جديدة والميثاق الوطنى، أما في المغرب، والأردن، والكـويت، والسعـودية، وعمـان، البحرين وغيرها من الدول فتحددت هذه المبادئ والإجراءات من خلال إصدار الأوامر الملكية ووضع الميثاق الوطنى. وهكذا بدأت تتجسد بصورة أولية الحقوق الأساسية لعامة الشعب والحقوق السياسية في المساواة الحرة فى بنود الدستور والقانون على أساس التأكيد على تجسيد المصلحة العامة للدول الوطنية والمصلحة القومية، كما اهتم بوضع نظام ديمقراطي تحت إشراف مبادئ الديمقراطية، حيث تتناسـب مـع احتياجات الإصلاح للديمقراطية السياسية. ورغم ذلك فإن البنود المبدئية

المعنية بسيطرة القائد الأعلى ومجموعة قليلة من الأفراد التي تشغل المناصب العليا على السلطة في الدول والتى تتجسد في إعطاء الثقة لهؤلاء لم تختفي، حيث تهدف بشكل أساسى إلى تقديم ضمانات قانونية من أجل نظام المراقبة السياسية الضرورى في الدولة.

٤- **تضاؤل الدور السياسي المباشر للضباط:** وفي هذا الشأن نذكر أن الديمقراطية السياسية قللت من ظاهرة المشاركة السياسية المباشرة للجيش. وبالمقارنة بفترة ما قبل التسعينيات وجدنا أن عدد الانقلابات العسكرية وتدخل الضباط العسكريين في السياسة شهدت تضاؤل بشكل ملحوظ، وتقلصت المدة الزمنية للنظام الحاكم للضباط في معظم الدول ذات النظام الجمهورى والتي أجرت إصلاحات سياسية، وهكذا فتحت الديمقراطية السياسية طريقًا طبيعيًا لتسوية قضايا التطور الاجتماعي بأسلوب سلمي وشرعى، حيث لعبت دورًا وسيطًا تجاه تهدئة الخلافات الاجتماعية وتجنب حدوث صراع سياسى، وبالتالى ضعف الدور السياسي المباشر للجيش، لكن الجيش لم يفقد دوره السياسى المباشر الذى ترتكز عليه السلطة الحاكمة في ظل وجود قيود على الديمقراطية، فالأسلوب العسكرى يعتبر أهم العوامل المحركة للسلطة السياسية وآلية النفوذ. والأمر الذى يختلف فيه عن السابق هو أن الأسلوب العسكرى لم يعد يعتبر الطريقة الوحيدة لتسوية مشكلات التطور الاجتماعي والخلافات المجتمعية، كما أنه اعتبر من أكثر الأساليب غير الملائمة على هذه الصعيد، والأكثر من ذلك فهو يعتبر أسلوبًا طبيعيًا مؤقتًا

وانتقاليًا ينقذ السلطة الحاكمة من الأزمات ويعمل على استقرار الأوضاع السياسية. وقد أثبتت الممارسة السياسية في السودان، الجزائر، تركيا وغيرها من الدول هذا الأمر.

رابعًا: الديمقراطية السياسية والأوضاع في الشرق الأوسط: عادة ما نقول: إن الديمقراطية السياسية تعتبر أعلى مرحلة من مراحل التطور السياسيى، إلا أننا نتساءل لماذا يترتب دائمًا على مسيرة الديمقراطية في الشرق الأوسط اضطراب الأوضاع السياسية وعدم استقرار المجتمع، فمن المؤكد أن هذه الظاهرة ذات صله وثيقة بالظروف التاريخية الاجتماعية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

فأولاً: ينبغى أن نلاحظ أن مستوى التطور الاقتصادى يقيد بدرجات كبيرة مسيرة تطور الديمقراطية السياسية، حيث أصبح التطور الاقتصادي قاعدة جوهرية مهمة للديمقراطية السياسية، فأينما توجد قاعدة اقتصادية مناسبة توجد ديمقراطية سياسية. وفي هذا الشأن نذكر أنه رغم أن اقتصاد دول الشرق الأوسط بعد الحرب، شهد تطورًا كبيرًا خاصة أن النمو الاقتصادى للدول المنتجة للنفط كان هو الأسرع، فإننا نرى من خلال المستوى الإجمالي أن الفارق لا يزال كبيرًا جدًا مقارنة مع نمو اقتصاد الدول المتقدمة. ففي مجال الصناعة نذكر أن الصناعة الإنتاجية لدول الشرق الأوسط لا تتعدى العشرات بالمائة فقط من إجمالى الناتج القومي، فالصناعة الإنتاجية في تركيا التى تعتبر متقدمة نسبيًا في مجال الصناعة تمثل أيضًا ٢٤% فقط من إجمالي الناتج القومي، فانخفاض معدل إنتاجية العمل وتخلف الأجهزة التكنولوجية وانخفاض معدل استغلال رأس المال، وانخفاض إنتاجية المؤسسات من المظاهر الشائعة نسبيًا في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي نري بعض الدول لا تزال لم تغير فيها التركيبة الإنتاجية الأحادية، معتمدة

بصـــورة كبيرة على الأسواق الأجنبية، مما أثر على التنمية الشاملة للاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك فإن ظاهرة زيادة حجم العجز المالي وثقل أعباء الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة وغيرها من الظواهر تؤرق جميعها تقريبًا كل دولة من دول الشرق الأوسط، خاصة أن خطأ السياسات لبعض الدول علي صعيد اختيار نماذج التنمية وعلى صعيد إجراء التعديلات الاقتصادية وعلى صعيد التنمية الاقتصادية لم تؤثر تأثيرًا عميقًا علي نمو الاقتصاد الوطني فحسب، إنما أثرت أيضًا علي استقرار المجتمع والسياسة.

ثانيًا: عدم تسوية النزاعات القائمة في دول الشرق الأوسط (مثل النزاعات القومية، صراع القبائل والخلافات الدينية) في ظل النظام الديكتاتورى، فإن سياسات الضغط وأساليب الحكم المشددة التي مارستها الحكومات المعنية في ظل هذا النظام كبحت جماح هذه الصراعات. وعندما اختفت الضغوط السابقة أثناء ممارسة الديمقراطية أنبثقت هذه الخلافات التي كانت في بيات شتوى، والتي كانت مدفونة تحت الأرض مندفعة بقوة كاندفاع المياه عندما تكسر الحواجز لتهجم بعنف علي المجتمع لتضطرب الأوضاع إثر ذلك اضطرابًا حادًا.

ثالثًا: الأخطاء التي ظهرت أثناء تطبيق مسيرة الديمقــراطية. نذكر علي سبيل المثال أن إجراء الجزائر لإصلاحات السياسية في ظل وجود صعوبات اقتصادية شديدة تمخض عنه فوضي الأوضاع السياسية، حيث فقدت هذه الدولة تقريبًا السيطرة علي هذه الأوضاع، وعلاوة علي ذلك فإن بيروقراطية الحكومات وأسلوب الفساد دائمًا ما يعتبران من أهم العوامل التي تؤدى إلي استياء الشعوب. ودون شك لم يقدم الشكل الديمقراطي للشعوب

فرصة وإمكانية المشاركة السياسية فحسب، إنما في الوقت ذاته أصبح أيضًا وسيلة تظهر بها الشعوب استياءها وغضبها الداخليين.

رابعًا: استغلال التيارات المعارضة للظروف الهادئة التي ظهرت أثناء العملية الديمقراطية في القيام بأعمال مناوئة للحكومة. ما نحتاج أن تشير إليه بشكل خاص هنا هو أن نشاط القوى السياسية الإسلامية والمنظمات المتطرفة تحت شعار الدين شكل تهديدًا خطيرًا علي الحكومات الحالية أثناء مسيرة الديمقراطية .

وفي ظل مسيرة الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط وجدنا أن هناك علاقات خاصة بين الأحزاب السياسية الإسلامية والحكومات، فالأحزاب السياسية الإسلامية تتسم بالخصائص السياسية العامة التى تتسم بها الأحزاب السياسية العادية، وفضلاً عن ذلك فهي تتميز أيضًا بطابعها الدينى. وبالطبع تظهر خلافات يصعب حلها بين الأحزاب السياسية الإسلامية باعتبار تيارًا معارضًا مع السلطات السياسية التقليدية الحالية نظرًا لأن السياسة الإسلامية والسياسة التقليدية الحالية تعتبران وجهتى نظر سياسية متعارضتين جذريًا، وهذا التعارض لا يعتبر تعارضًا سياسيًا ظهر نتيجة بعض الخلافات في المواقف والآراء في ظل المشاركة السياسية الديمقراطية فحسب، إنما يعتبر تعارضًا ظهر نتيجة الانغلاق علي الصعيد السياسي. ورغم أن هذه الخلافات لم تعد بارزة أثناء المشاركة السياسية الشرعية للأحزاب الإسلامية التي أصبحت لها بعض الاتجاهات التقليدية في ظل ضعف قوة الأحزاب الإسلامية، ووجود فجوة نسبية بينها وبين القوة الحقيقية للسلطة السياسية، فإن هذه الخلافات ظهرت بوضوح في ظل النمو التدريجي للأحزاب الإسلامية التي قويت بعض نفوذها، والتي تتسم باتجاهات دينية سابقة، والتي شاركت أيضًا في السياسة بصورة شرعية. وقد ظهرت

هذه الحالة بدرجات مفاوتة في كل من مصر(حيث انضمت جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر أكبر تنظيم إسلامي إلي البرلمان عام ١٩٨٧)، الأدرن (انضم الإخوان المسلمون إلي البرلمان عام ١٩٨٩) والجزائر (شاركت أكبر جبهة لإنقاذ الإسلام للحزب المعارض في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١) وقد ظهرت هذه الحالة بشكل خاص في الجزائر، حيث تفاقمت الخلافات بين الجانبين أثناء الصراع علي مقاعد البرلمان، مما أسفر عن ظهور أزمة سياسية كبرى لم تهدأ حتي وقتنا هذا، لذلك رأينا أن الدول كافة اتخذت إجراءات عامة لتقيد نمو الأحزاب السياسية الإسلامية. وفضلا عن ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية في السنوات الأخيرة والخلافات الاجتماعية ساعدت علي النمو السريع للقوى السياسية المتطرفة في الشرق الأوسط، كما أن البيئة السمحة للديمقراطية السياسية في بعض الدول شجعت بدرجة ما اتجاه تطور هذه القوى. وجدير بالذكر أن المنظمات المتطرفة استخدمة أسلوب العنف في القيام بأنشطة مناوئة للحكومة، كما لجأت إلي استخدام قوة السلاح لتتكافأ مع السلطة الحاكمة. وفي هذا الشأن نذكر أن أعمال العنف المتطرفة في مصر أدت إلي اضطراب الأوضاع السياسية، وفي الجزائر أدت هذه الأعمال إلي وقوع الدولة في دائرة الفوضي، حيث أصبح من الصعب التنبؤ بمستقبل السلطة الحاكمة. وهكذا نرى أن وجود القوى الإسلامية المتطرفة يعتبر من المشكلات الشائكة في ظل تطور الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط، كما يعتبر من أصعب مشكلات التطور السياسي في الشرق الأوسط الموجودة في المرحلة الحالية.

إن عملية إصلاح الديمقراطية السياسية في دول الشرق الأوسط اشتملت علي النقاط المشتركة التي شكلت هيكل الديمقراطية السياسية علي غرار النموذج الأصلي في كل دولة، وخصائص الإصلاح ذات المحتوى

المتنوع، وبالتالي عكس هذا الأمر الأوضاع الملموسة في كل دولة وتوازن القوى السياسية والاختلافات الناتجة عن ذلك. وفي هذا الشأن نذكر أن مصر استعانت بالإصلاحات التي أجريت علي تحرير الاقتصاد في التحفيز علي إصلاح الديمقراطية السياسية، وفي تونس كانت عملية إصلاح الديمقراطية السياسية مستقرة نسبيًا، أما خطوات الإصلاح في دول الخليج الصغيرة فكانت بطيئة نسبيًا، كما أكدت السعودية علي أن المبادئ الإسلامية تعتبر أساس الديمقراطية السياسية وذلك أثناء وضعها لنظام مجلس الشورى للمرة الثانية، وفي إيران اتخذت من السياسة الإسلامية والشريعة الإسلامية أساسًا لنظامها، معتبرة أن النظام الجمهورى الديمقراطي مظهر خارجي لنظامها السياسي، وأخيرًا نذكر أن النظام السياسي في السودان لجأ إلي التركيبة السياسية التي تجمع بين نظام الحكومة الجمهورى ونظام الشريعة الإسلامية، كما سوف تطبق السودان نظام المجلس الوطني لنواب الشعب. وهكذا فإننا يمكننا أولاً أن نتأكد من خلال رؤيتنا لثمار إصلاح الديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط حاليًا أن مساحة الديمقراطية السياسية في هـذه المنطقة محددة للغاية، فالديمقـراطية المقيدة تعتبر مـن خصائص الديمقراطية السياسية في دول هذه المنطقة، حيث يرجع هذا الأمر إلي أن تاريخ تطور الديمقراطية الرأسمالية في الشرق الأوسط القصير وتجاربها البديهية والتي لم يمر عليها سوى بضع عشرة سنة ومـن غيـرهـا من العوامل مقارنة بتاريخ تطور الديمقراطية الرأسمالية في الغرب الذى امتدت بضع مئات السنين هو الذى قرر وضع قيود علي الديمقراطية السياسية القائمة حاليًا في دول الشرق الأوسط، ومن المنتظر أن تتحسن أوضـاع الديمقـراطية تدريجيًا في المستقبل تماشيًا مع التطور الأقتصادى والسياسي والاجتماعي. وثانيًا: يمكننا أيضًا أن نتأكد من أن عمليـة تطـور الديمقـراطية السياسية لا تتسم بالسهولة واليسر، وقد أثبت الواقع هذا الأمر. فقد تعرضت خطوات

هذه المسيرة إلي نكسات وعثرات، نذكر علي سبيل المثال أن المشكلات الإسلامية في الجزائر تسببت في وقف مسيرة الإصلاح الديمقراطي السياسي، كما أسفر الصراع على السلطة في السودان عن وقوع انقلابات عسكرية، حيث تولت حكومة الائتلاف الديمقراطي متعددة والأحزاب حديثة النشأة الحكم، وفي اليمن أدت الانقسامات بين شمال اليمن وجنوبه إلي ضياع مستقبل النظام السياسي الديمقراطي لهذه الدولة التي أعلنت الوحدة حديثًا. أما الحروب الأهلية التي شهدتها لبنان، قبرص، أفغانستان وغيرها من الدول والتي كانت نتيجة للخصومات القومية والدينية والصراع علي السلطة، فقد أعاقت إقامة نظام سياسي ديمقراطي طبيعي وتطوره، كما تباطأت خطوات الإصلاح السياسي في مصر والأردن وغيرها من الدول نتيجة لتفشي الأعمال الإسلامية المتطرفة، حتي في تركيا التي وضعت أسس النظام الديمقراطى فقد تدخل الجيش التركى لعدة مرات في شئون الحكم.

إن التوجه نحو الديمقراطية السياسية يعتبر ضرورة تاريخية لتطور مجتمع الشرق الأوسط، لكن مسيرة تطـــور العملية الديمقراطية مليئة بالعقبات، كما تستغرق فترة طويلة من الزمن. وجدير بالذكر أن مسيرة الديمقراطية السياسية في الشرق الأوسط لا تعاني من القيود التي فرضتها الظروف الاجتماعية والتاريخية لدول هذه المنطقة فحسب، بل الأكثر من ذلك أنها تعاني من القيود التي فرضها التطور السياسي والاقتصادى العام لمجتمع الشرق الأوسط في الفترة الانتقالية. وأخيرًا نذكر أن السلطات الحاكمة في الدول كافة قامت بتلخيص تجارب ودروس الإصلاح السياسي الخاصة بها وبالدول الأخرى، حيث تقوم بتعديلات علي خطوات الإصلاح في الوقت المناسب، داعية بقوة إلي البحث عن الاستقرار في ظل الإصلاح، لتجنب حدوث اضطرابات في أوضاع الدول.

الفصل الرابع

دور الشخصيات القيادية الكاريزمية
علي الصعيد السياسى

إن "الكاريزما" التي يتغني بها دوما العلماء الأجانب تشير إلي الشخصية القيادية ذات القوة السحرية الخارقة. نذكر علي سبيل المثال: ماركس فيبر عالم الاجتماع الألماني يرى أن "الكاريزما" هي شخصية ذات مواصفات خاصة تختلف عن الشخصيات القيادية العادية وذات أسلوب قيادى خاص وواضح وصحيح وذات قوة إبداعية خارقة، وقدرة علي التواصل الذهني مع أتباعه وقادرة علي تقديم تأكيدات عقلانية للخطط التي تضعها والأعمال التي تقوم بها من خلال بعض الأحداث الدينية والتاريخية والطبيعية أو الرمزية غير المألوفة، "وهي شخصية ذات قدرة مهارية يمكنها تغيير مسيرة تطور الأحداث السياسية"، "وينبغي أن تشحــذ نشاط المجتمع، وتظهره بمظهر جديد، لتصل به إلي مستوى جديد أو تحدث تغيرات أخرى قادرة علي إعادة العدالة إلى المجتمع مستعينة بمبادئ نظام جديد جوهرى وذى قدرة علي الإقناع ". "والكاريزما ينبغي أن تقدم غذاء الروح لشعبها وتعمل علي إعلاء كرامته في ظل وجود تصور واع للشعوب "(١٣)، " ويعتقد أن شارل ديجول وتيتو وسوكارنو وجمال عبد الناصر وغيرهم يعتبرون من الشخصيات القيادية الكاريزمية في العصر الحديث". وما سبق أن ذكرناه يعتبر تعريفًا للكاريزما لدى علماء الغرب. أما من الناحية الموضوعية فنرى

أن الشخصية القيادية الكاريزمية قادرة علي إحداث تغييرات كبرى في الحياه الاجتماعية والسياسية للدولة، من خلال الاستعانة بقوتها الإبداعية الفردية والأفكار النظرية والممارسة السياسية، ولم يقتصر التعريف علي ذلك حسب، إنما هي شخصية قادرة علي تغيير مسيرة التطور التاريخية، مما يسفر عنه أيضًا بعض التأثيرات السياسية الضخمة علي العالم.

وبالطبع توجد علاقة وثيقة بين وجود ظاهرة الشخصية القيادية الكاريزمية في مجتمع الشرق الأوسط والأوضاع المتخلفة لهذا المجتمع. وعادة نذكر أن المجتمع المتخلف يفتقر إلي وجود الحماسة السياسية، فمن النادر أيضًا أن نراه يشارك علي الصعيد السياسي، وذلك طالما تظل مشكلة الاكتفاء من الغذاء والكساء معلقة دون حل بسبب الظروف التاريخية المحدودة في مراحل التنمية، خاصة القيود المفروضة علي الظروف الحياتية الخاصة بالشعب. وعندما تتدهور الظروف الحياتية تدهورًا حادًا، وتتفاقم الخلافات السياسية ويزج الشعب في حملات سياسية، فذلك تصاحبه دومًا عشوائية ضخمة وانسياق الشعوب وراء مشاعره بسبب الافتقار إلي الخبرة في مجال العمل السياسي. فإذا لاقت إحدى الشخصيات القيادية القبول لدى الجماهير الشعبية في هذه اللحظة، وتماشت مع بعض احتياجاته أو حققت بعض المصالح الحقيقية للشعب بصورة كبيرة كانت أم صغيرة في بعض المجالات، وقامت بتسوية بعض المشكلات المعنية بجانب ما، فمن السهل أن تتقلي دعم وتأييد الجماهير الشعبية، حيث تصبح أيضًا صفاتها الشخصية من الموضوعات التي تتناقلها ألسنة الجميع بالخير، ويكسوها أيضًا "طابع يكتنفه الأسرار"، لدرجة أنها في بعض الأحيان " تقدس" ومن ثم يظهر قائد الكاريزما، حيث تقوى منذ لذلك الحين قاعدته الشعبية ومكانته الاجتماعية حتي مكانته الروحية.

من المحتمل أن كثيرًا من الزعماء السياسيين في الشرق الأوسط الذين يتسمون بالطابع الأسطورى ينتمون إلي هذا النوع من الشخصيات الكاريزمية، وهذه الشخصيات تتسم بعدة صفات مشتركة: فلديها أفكارها السياسية ذات الخصائص الفريدة باعتبارها إما زعيمة وطنية أو قومية أو دينية، كما أن ما يصدر عنها من تصرفات سياسية ذات الخصائص الإبداعية والتمثيلية تؤثر تأثيرًا كبيرًا علي الشرق الأوسط، كما يمتد تأثيرها علي العالم أيضًا، وهى تمتلك قاعدة اجتماعية قوية، حيث تعتمد علي ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة. والواقع أن شهرة هذه الشخصيات علي مستوى العالم متباينة في مراحل التنمية المختلفة في الفترة الانتقالية، نظرًا لاختلاف دور الفكر السياسي والممارسة السياسية ومدى تأثير هذه الشخصية. وسنتطرق هنا في صفحات محدودة إلي عدة شخصيات قيادية كاريزمية إما أثرت تأثيرًا كبيرًا أو ذات المميزات الأكثر.

جمال عبد الناصر (ولد عام ١٩٨١ وتوفى عام ١٩٧٠) لا يعتبر عبد الناصر مؤسس الجمهورية المصرية فحسب، إنما يعتبر زعيم القومية العربية، فهو كان ذا تأثير كبير علي العالم العربي وعلي تطور مجتمع الشرق الأوسط، ويتضح دوره السياسي بشكل أساسي في عدة مجالات نذكرها كالتالي :

١- مؤسس النظام الجمهوري في مصر. وفي هذا الشأن نذكر أن مجموعة الضباط الأحرار لعام ١٩٥٢، أطاحوا بالأسرة الملكية الإقطاعية للملك فاروق في ظل ثورة " ٢٣ يوليو"، حيث استرشد جمال عبد الناصر بأفكار الثورة السياسية " و" الثورة الاشتراكية" " الموجودة في "الفلسفة الثورية"، وقامت السلطة الحاكمة الجديدة بقيادته بوضع أهدافها السياسية التي تمثلت في

مناهضة الإمبريالية والاستعمار ومناهضة احتكار النظام الرأسمالي وإقامة العدالة الاجتماعية وإرساء حياة ديمقراطية، كما قامت السلطة بالإصلاح الزراعى المناهض للإقطاع، وشنت حملات سياسية للتطهير من نفوذ الإقطاع، وأزالت القواعد العسكرية للدول الأجنبية وقامت بحملة لتأميم رؤوس أموال الدول الأجنبية، وتقييد رؤوس الأموال الاحتكارية الخاصة، ودعمت الدولة الجمهورية حديثة النشأة فاتحة بذلك صفحة جديدة في تاريخ بناء الدول الوطنية المصرية الحديثة.

٢- زعيم القومية العربية الحديثة. الواقع أن إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ووقوفه ضد عدوان الدولة الإمبريالية البريطانية والفرنسية وإسرائيل وشهرته داخل العالم العربي وخارجه بروحه البطولية القومية لعبت كل منها دورًا مهمًا تجاه إحياء روح القومية العربية وتعزيز الثقة القومية للشعب العربي. وفي ظل "الفلسفة الثورية " قسم جمال عبد الناصر الدول العربية والقارة الأفريقية والعالم الإسلامي إلي ثلاث " دوائر"، حيث رأى: أن من بين هذه الدوائر تعتبر " الدائرة العربية" الأكثر أهمية والأقوى ارتباطًا، "فتجاور الدول العربية" شكل نوعًا من "التكامل"، " إن هذه الدائر جزء منا، حيث ترتبط مصالحنا مع مصالح هذه الدائرة ارتباطًا وثيقًا". وهذه النقاط السابقة تعتبر المضمون الرئيسي لفكرة القومية العربية لدى عبد الناصر، فبعد أن أحرز ناصر باعتباره أحد الرجال القوميين النصر علي صعيد قضية القومية الوطنية، ساند بحماس كبير نضال الاستقلال الوطني للدول العربية كافة،

نستعرضـــه كالتالي: في عام ١٩٥٨ أصدر عبد الناصر بيانًا أيد فيه بقورة الثورة العراقية، وفي عام ١٩٦٢ أرسل قوات مصرية لمساعدة شمال اليمن في حربه ضد الحكم الملكي،.وساعد النضال المسلح للجزائر ضد الاستعمار الفرنسي علي الصعيد الاقتصادى والسياسي، كما قدم دعمًا قويًا للحركة الوطنية الديمقراطية الليبية لمناهضة الإمبريالية والاستعمار والإقطاع. وقد كرس عبد الناصر نفسه للعمل علي التضامن العربي ومناهضة التدخل الأجنبى والاستعمار والإمبريالية. وفي هذا الشأن نذكر أنه دعا في عام ١٩٥٦ إلي إقامة " نظام الدفاع العربي " المكون من خمس دول عربية هي سوريا، السعودية، اليمن، الأردن، مصر، ليتوازن مع "حلف بغداد" الـــذى خططت له كـــل من بريطانيا والـــولايات المتحـــدة، وقد دعا عبد الناصر إلي " الوحدة العربية " التي تعتبر من أسمي أهداف التضامن العربي - من أجل تضامن أكثر لقوة القوى القومية العربية في نضالها ضد الإمبريالية، حيث دعا إلي ممارسة الوحدة " من خلال التضامن والتحالف والاتحاد " باعتبارها وسائل تحقيق الوحدة. وفي هذا الشأن نذكر أن مصر وسوريا اتحـــدتا معًا في الفترة ما بين عام (١٩٥٨ - ١٩٦١)، حيث أسسا الجمهورية العربية المتحدة، كما شكلت مصر، سوريا، ليبيا والسودان "تحالفًا فيدراليًا عربيًا" عام ١٩٧١. ورغم أن هذه الممارسات باءت بالفشل، فإن تضامن الدول العربية في حد ذاته أظهر الروح الوطنية المناهضة بقوة للإمبـــريالية والموحدة لقوتها، حيث أثر هذا الأمر تأثيرًا ضخمًا علي الدول العربية وشجع حركات التحرير القومية العربية. ودعا عبد الناصر بالاشتراك مع الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو

ورئيس الوزراء الهندى نهرو إلي تأسيس حركة عدم الانحياز للتخلص من سيطرة الدول العظمي وحماية الأستقلال الوطني السياسي والتطور الاقتصادى، والواقع أن أفكار القومية العربية لعبد الناصر وممارستها جعلت منه زعيم القومية العربية في العصر الحديثة وروحًا تحيا بها القومية العربية، كما حظي بتأييد ومحبة الشعب العربي.

٣- صاحب دعوة الاشتراكية العربية: تحدث الرئيس عبد الناصر لأول مرة وعلي الملأ عن الإشتراكية في عام ١٩٥٨، في ظل برنامج التحالف الوطني للحزب الحاكم المصرى، مشيرًا إلي أن التحالف الوطني يهدف إلي بناء " مجتمع عربي متعاون وديمقراطي واشتراكي "، وقد أقر مشروع " ميثاق العمل الوطني " الذى أجازه المجلس الوطني المصرى نيابة عن قوى الشعب – بأن الاشتراكية العربية تعتبر من الأفكار التوجيهية في مصر، حيث ذكر أن المجتمع الاشتراكي الذى سيقام في مصر يعتبر " مجتمعًا غنيًا وعادلاً ومجتمعًا تتساوى فيه الفرص والعمل ومجتمعًا منتجًا ومجتمع الرفاهية. وأوضح " الدستور المؤقت" عام ١٩٦٤ بصورة أكبر أن مصر تعتبر دولة اشتراكية ديمقراطية علي أساس "تحالف قوة الشعب العامل". وجدير بالذكر أن " ميثاق العمل الوطني " يعتبر دليلاً علي الاكتمال المبدئي لنظرية الأفكار الاشتراكية، موضحًا أن مصر دخلت مرحلة الاشتراكية العربية. والواقع أن الاشتراكية العربية لعبد الناصر قد تأثرت بالثورة الاشتراكية للاتحاد السوفيتي والصين وغيرها من الدول، لكنها تختلف عن الاشتراكية

العلمية، فهي مبنية علي أساس الاشتراكية العربية، واستقت أيضًا من الأفكار الاشتراكية البعثية لحزب البعث العربي في سوريا في الأربعينيات، حيث غيرت أهدافها التي تمثلت في " الوحدة والحرية والاشتراكية " وأصبحت أهدافها تتمثل في " الحرية الاشتراكية والوحدة"، مؤكدة علي خصائصها العربية والإسلامية. وللعلم نذكر أن عبد الناصر اعتبر الاشتراكية العربية هي الطريقة الوحيدة لتحرير المجتمع المصرى، وبناء علي الشرح التوضيحي لعبد الناصر للاشتراكية توجد خمسة اختلافات بين الاشتراكية العربية والاشتراكية العلمية الماركسية، ذكرها كالتالي: " نحن نؤمن بالدين، أما الماركسية فلا تعترف بالدين " " نحن نريد أن نتخلص من الديكتاتورية الرجعية ونتجه نحو الديمقراطية الشعبية، لكن الشيوعية أى الماركسية اللينية تريد التخلص من الديكتاتورية الرجعية وتتجه نحو ديكتاتورية البروليتاريا"، " فنحن نرفض أى ديكتاتورية طبقية"، "الماركسية والشيوعية تنص علي تأميم الأراضي، أما نحن فلم تنص علي تأميم الأرض، فنحن نؤمن بالملكية الخاصة للأراضي داخل إطار من التعاون"، " الشيوعية لا تؤمن بنظام الملكية الخاصة، أما نحن فنقسم نظام الملكية إلي نظام الملكية الاستغلالي وأخر غير الاستغلالي، فنحن نؤمن بالملكية الخاصة، لكننا لانؤمن بنظام الملكية الاستغلالي"، "ونحن نعمل الآن علي إلغاء نظام الملكية الاستغلالي"،" تنص الماركسية اللينية علي استخدام العنف للقضاء علي البرجوازية أو ما نسميه نحن بالرجعية وسحقها بلا هوادة أو رحمة "،" أما نحن فنريد تسوية خلافات

الصراع بالطرق السلمية في ظل الإطاحة بالطبقة الحاكمة دون اللجوء إلي العنف" ويمكننا أن نرى من خلال هذه النقاط صفة المساواة للطبقة البرجوازية الصغيرة التي تتضمنها الاشتراكية العربية. وجدير بالذكر أن فحوى الاشتراكية العربية تتضمن أساسًا علي خمس نقاط، نذكرها كالتالي: القيام بالإصلاح الزراعي وتنظيم التعاونيات، تأميم المؤسسات والقضاء علي الطبقة البرجوازية الكبيرة، التخطيط للاقتصاد وتحديث الصناعة، تغيير طرق التوزيع وتقليص الفوارق في دخول الطبقة البرجوازية العاملة الصغيرة، إصلاح نظام التعليم ونشره. وفي الحقيقة جمعت الاشتراكية العربية بين الاقتصاد الوطني الرأسمالي ومجتمع الرفاهية، ففي الستينيات بدأت مصر في إجراء "حملات اشتراكية" موسعة، حيث أحرزت نجاحًا معينًا علي هذا الصعيد، فقد وضعت نظامًا للاقتصاد الوطني يخضع أساسًا لملكية الدولة، وبذلك تطورت الصناعة تطورًا سريعًا، وتحسنت حياه الرفاهية للمجتمع تحسنًا سريعًا، كما استفاد معظم المواطنين بدرجات متفاوتة من هذا الأمر، وارتقي مستوى التعليم بصورة كبيرة. وللعلم نذكر أن هناك تحالفًا سياسيًا واسعًا الانتشار مكونًا من الفلاحين والعمال والجنود والمتفقين والطبقة البرجوازية القومية ظهر في ظل قيادة الاتحاد الاشتراكي الحاكم، ليصبح قاعدة اجتماعية قوية للحكم.

وجدير بالذكر أن الاشتراكية العربية لعبد الناصر تعتبر وسيلة مثالية يحقق من خلالها أهداف الثورة، وكان للممارسة العملية للاشتراكية العربية التي طبقت في مصر في البداية تأثير كبير علي الدول العربية الأخرى،

حيث ظهرت أفكار وممارسات "الاشتراكية" بجميع أنواعها بعد ظهور اشتراكية عبد الناصر في مصر. وبالطبع نتج عن ممارسات القومية العربية والاشتراكية العربية لعبد الناصر سلسلة من المشكلات الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلي ظهور أزمة في الحكم في أواخر فترة حكمه. لكن ذلك لم يؤثر علي بريق شخصيته الأسطورية الكاريزمية، فحتي يومنا هذا لا تزال توجد أنشطة للأحزاب السياسية تسترشد بأفكار عبد الناصر في مصر والدول العربية الأخرى.

القذافي (ولد عام ١٩٤٢ ـــــــ(*)) إن القذافي ينتمي إلي الأجيال الجديدة البدوية، وهو رجل الساعة الذى ظهرت موهبته في العالم العربي في بداية السبعينيات. ففي عام ١٩٦٩، تزعم الانقلاب العسكرى لمجموعة الضباط الأحرار، حيث أطاح بالملكية الإقطاعية لإدريس متوليًا الحكم، وأقام الجمهورية الليبية العربية، وبتأثره بالناصرية أصبح من الرجال القوميين المواعين بقضايا القومية العربية وقضايا السلام، وفي عام ١٩٧٣، طرح النظرية العالمية الثالثة وهي ليست رأسمالية ولا اشتراكية، ودعا إلي الاشتراكية الإسلامية، حيث أطلق علي النظرية الرأسمالية " بالنظرية الأولي"، وأطلق علي "النظرية الشيوعية " ما يسمي بالنظرية الثانية، وبالتالي أطلق علي الاشتراكية الإسلامية التي طرحها ما يسمي " بالنظرية العالمية الثالثة". وفي الفترة ما بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٩ أصدر القذافى " الكتاب الأخضر " الذى يقدم فيه شرحًا لهذه النظرية، حيث يشرح "النظرية العالمية الثالثة" من منظور "القضية الديمقراطية" و "المشكلات الأقتصادية" و " قضايا المجتمع" حيث يرى: أن عالم اليوم غير قادر علي التخلص من خلافاته الشخصية، ولم يستطع أيضًا تسوية المشكلات التي يواجهها العالم

(*) توفى القذافى عام ٢٠١١

والتي تؤرق البشرية بغض النظر عن تطبيقه للنظام الرأسمالي أو الاشتراكي فكلاهما كشفا عن عيوبهما بصورة كاملة، لذلك طرح القذافي هذه النظرية لإنقاذ البشرية، حيث أراد إقامة مجتمع اشتراكي غير استغلالي ولا يتسم بالعنف ويتسم بالعدالة والمساواة في ظل التوجهات الإسلامية وعلي أسس التقاليد العربية، وأراد الابتعاد عن الرأسمالية التي تعتبر نظامًا استغلالي من حيث الأساس والشيوعية "الاحتكارية". وزعم أن هذه النظرية يمكن الاعتماد عليها في تسوية المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من المشكلات في دول العالم الثالث، فأرد أن ينتشر العمل بهذه النظرية في الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث، بل أراد أن تنتشر أيضًا في المناطق الأخرى بالعالم، وأعلن أن النظرية العالمية الثالثة أو ما يسمى بالنظرية الاشتراكية الإسلامية تعتبر الأمة الإسلامية والقومية العربية قوتين محركتين أساسيتين لتقدم المجتمع العربي وتعملان علي إقامة مجتمع اشتراكى، كما أن الفكر الإسلامى يعتبر فكرًا تقدميًا وثوريًا، حيث ظهر هذا الفكر علي أساس مناهضة ظلم وفساد المجتمع ورفض التمييز الطبقي داخل المجتمع وإلغاء نظام العبودية وغيرها من الأعمال الكفاحية. أما بالنسبة إلي الهجوم "الشرس" لقضايا الديمقراطية "والنظرية العالمية الثالثة" علي النظم السياسية والاجتماعية المعاصرة، فقد أكد القذافي بلهجة قاطعة أن جميع النظم الاجتماعية على مستوى العالم تعتبر حتي الآن أداة للحكم الاستبدادى للسلطة الحاكمة في الدول الإقطاعية والرأسمالية حتي الاشتراكية، فالديمقراطية البرلمانية للرأسمالية تعتبر ديمقراطية زائفة، أما الأحزاب فتعتبر أداة حكم استبدادية، حيث رأى أن الشيوعية العالمية وعصر الرأسمالية انتهيا أساسًا من عصرنا هذا، ونحن بالفعل بصدد "عصر الجماهيرية"، وينبغي أن يحل محل هذه الأنظمة "نظام السلطة الشعبية" الذى يتمثل في مؤتمر التمثيل الشعبي واللجنة الشعبية، ونذكر بالتفصيل أن مؤتمر التمثيل الشعبي يعتبر

أعلي جهاز سلطوى، أما اللجنة الشعبية فتعتبر جهازًا تنفيذيًا، حيث يستطيع الشعب أن يسيطر بصورة مباشرة علي الحكم من خلال هذا النظام، ويضمن وجود ثروة وأسلحة السلطة في يد الشعب، وبالتالي فهذا النظام يرسي قواعد من أجل إقامة دولة اشتراكية ذات طراز جديد تتسم بالعدالة الاجتماعية. ولهذا ينبغي القيام "بثورة شعبية" للقضاء علي جميع أجهزة السلطة القديمة وتغير السلطة. أما بالنسبة إلي مهام الاشتراكية الإسلامية التي نصت عليها "النظرية العالمية الثالثة" علي صعيد المشكلات الاقتصادية فتتمثل في القضاء علي الاستغلال ومشاركة الجميع في الأنشطة الإنتاجية وتمتع الجميع بالرفاهية الاجتماعية، حيث يرى أن العيوب التي ظهرت في المجتمع كانت نتيجة وجود قصور في نظام توزيع الثروة علي المجتمع علي نحو غير عادل، لذلك لم يسمح القذافي بوجود أى شكل من أشكال الاستغلال، وقضي علي الرأسماليين الكبار وأصحاب الأراضي الكبار ووضع قيود عي حجم رؤوس الأموال. وأشار القذافي إلى أن الأرباح تعتبر قاعدة للاستغلال، لذلك اتخذ إجراءات لتقييد الأرباح حتي وصل الأمر في النهاية إلي إلغائها.

إن " النظرية العالمية الثالثة " تعتبر تجسيدًا ملموسًا لوجهة النظر العالمية للبرجوازية الصغيرة الراديكالية للقذافي، فهي ذات مغزى إيجابي، وهي أيضًا معارضة للإمبريالية والاستعمار والإقطاع، وتتضمن كذلك مثالية الطبقة البرجوازية الصغيرة وعنصر التطرف فهذه النظرية مزيج من الأفكار الدينية التقليدية و"الاشتراكية" التي تعمل علي إصلاح الطبقة البرجوازية الصغيرة. وجدير بالذكر أن القذافي شن في ليبيا حملة إصلاحات سياسية وثقافية واقتصادية علي نطاق واسع مسترشدًا " بالنظرية العالمية الثالثة". ففي عام ١٩٧٣، أصدر القذافي أمرًا عامًا "بالثورة الشعبية"، حيث استجابت الجماهير الليبية لدعوة القذافي، واستولت علي الوحدات الثقافية، وشكلت

"لجنة شعبية" لتتسلم إدارة المدارس والهيئات والشركات، قامت أيضًا بتنظيم التنظيمات العسكرية. وأعلن القذافي أن الثورة الثقافية هي سبيل سيطرة الجماهير الشعبية علي السلطة الحاكمة، وتعتبر عمل عظيمًا فريدًا من نوعه. والواقع أن الثورة الثقافية أحدثت فوضي في النظام الاجتماعي والاقتصادى لليبيين، مما أثار الرعب في قلوب الطبقة المالكة والمثقفين والطبقة البيروقراطية. وفي ظل شريحة الأصوات المعارضة في المجتمع انتهت الثورة الثقافية بلا مبالاه. وفي عام ١٩٧٧، اقترح القذافي عودة "الحكم إلي الشعب "، حيث أصدر المجلس الوطني لنواب الشعب الليبي "بيان السلطة الشعبية "، حيث قرر" سيطرة الشعب المباشرة علي نظام الحكم "، وأجرى إصلاحات علي جهاز السلطة الوطنية وهي كالتالي: سميت ليبيا بالجماهيرية الليبية الاشتراكية، حل جهاز السلطة الوطنية العليا، وهى لجنة قيادة الثورة واللجنة الوزارية، ليحل محله المجلس العام لنواب الشعب (البرلمان) واللجنة الشعبية العامة (الحكومة)، لا يوجد رئيس للبلاد، ويطلق علي رئيس وزراء الحكومة والوزراء لقب سكرتير، وتنتخب جميع الأجهزة الحكومية بواسطة أجهزة قاعدية ملائمة، حل الاتحاد الاشتراكي العربي للتنظيمات السياسية الوحيد. وقد استقال القذافي وغيره من قادة اللجنة الثورية السابقين من مناصبهم صوريًا، وأصبح القذافي زعيم الثورة، لكــن في الحقيقة لا يزال الحاكم الأعلي في ليبيا، وفي عام ١٩٧٨، نشر الجزء الاقتصادى من "الكتاب الأخضر" وبناء علي التصورات التي طرحها القذافي بشأن القيام بثورة اشتراكية علي الصعيد الاقتصادى، اندلعت الثورة الاقتصادية، حيث أطاحت بجميع الأنشطة الربحية غير الشرعية علي أساس تطبيق التأميم، وقيدت نمو المؤسسات الخاصة، حيث أصدرت عملة جديدة وتمت مصاردة الملكيات العقارية وألغي نظام تأجير العقار. وقد تضمنت الثورة الاقتصادية الإصلاح الاشتراكي للقرى الريفية وتوزيع الأراضي علي الفلاحين من خلال

الإصلاح الزراعي وتنظيم جمعية التعاون الزراعي ومساعدة الفلاح علي تنمية الزراعة. وقد أطاحت هذه الإجراءات الإصلاحية علي الصعيد الاقتصادى ببعض الباعة الجائلين غير الشرعيين والتجار الجشعين، لكن في المقابل أطاحت بالطبقة البرجوازية الوطنية والصغيرة. وفي السنوات الأخيرة أجرى علي السياسة الاقتصادية في ليبيا بعض التعديلات، حيث بدأ الانتعاش يعود من جديد للاقتصاد الخاص.

والواقع أن القذافي كان من أتباع عبد الناصر، حيث أفرط في دعوته للوحدة العربية. فقد سبق وأن طرح عشرات المرات مسألة الاندماج والوحدة مع الدول الأخرى بغد توليه للحكم. وصرح " بأننا ننشط في جميع الاتجاهات من أجل الوحدة العربية، فطالما فتح الباب، فسوف نقرعه "، وفي هذا الشأن نذكر أن ليبيا شكلت اتحادًا فيدراليًا " اتحاد الجمهوريات العربية " مع كل من مصر، سوريا والسودان في عام ١٩٧١، وفي عام١٩٧٣، عبأت ليبيا عشرات الآلاف من الليبيين للقيام " باقتحام شعبي " علي القاهرة وذلك من أجل تحقيق الوحدة مع مصر. وفي عام ١٩٧٤ توصلت مع تونس إلي اتفاق الوحدة، كما سعت لأكثر من مرة إلي الوحدة مع دول المغرب، حتي بعد حرب الخليج لم يتخل القذافي أبدًا عن دعوة الوحدة العربية وإقامة دول المغرب. والواقع أن نشر " **النظرية العالمية الثالثة** " في العالم الإسلامي وأفريقيا والعالم الثالث بأثره كان من بين أهم المهام السياسية للقذافي، أما الأهداف الأخرى للقذافى فتتمثل فى وضع ليبيا في قائمة الأولويات، والقيام بأنشطة عالمية مناهضة للإمبريالية والاستعمار ومعارضة التيار الرجعي للدول، وأخيرًا إقامة الجماهيرية الإسلامية الاشتراكية في العالم.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف شكلت اللجنة الشعبية الليبية " **هيئة تصدير الثورة** " لمساندة حركات التحرير الوطنية الإسلامية، ومنذ السبعينيات حتى الثمانينيات تلقت بعض الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الدعم المالي من القذافي، وهو ما دعا الولايات المتحدة ودول الغرب إلى اتهام ليبيا مرات عديدة بتورطها ببعض الأنشطة الإرهابية. ففي عام١٩٨٦، قامت الولايات المتحدة بقصف جوى على المقر السكني للقذافي، وذلك لكبح جماح أنشطته المناهضة للولايات المتحدة، وفي عام ١٩٩٢، فرضت هذه الدول عقوبات اقتصادية علي ليبيا بسبب حادث الطائرة لوكيربي، ورغم اضطرابات الأوضاع في الشرق الأوسط، فإن القذافي استمر يسيطر بقوة واستقرار على الأوضاع السياسية في ليبيا. إن القذافي – الذى يعتبر زعيم دولة صغيرة بالشرق الأوسط يبلغ تعداد سكانها أكثر من مليونين – لم يكن المسئول عن التغيرات التى هزت الدنيا في بلاده فحسب، إنما أصبح أيضًا رجل الساعة العالمي الذى هز العالم.

الخوميني: وهو ينتمي إلى أسرة مشهورة من علماء المذهب الشيعى في الإسلام، حيث أصبح زعيم المذهب الشيعي الإيراني في الستينيات، وقد نفي بسبب معارضته لنظام الحاكم للبهلوى. أطاح بالأسرة الملكية للبهلوى عام ١٩٧٩، في ظل الثورة الإسلامية، حيث أقام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. والواقع أن سحره السياسى لا يكمن فى قدرته على إقامة نظام حكم إسلامي على أشلاء جسد النظام الملكى للبهلوى في إيران فحسب، إنما تجسد عندما أصبح صاحب البداية لاجتياح الموجات الإسلامية على الشرق الأوسط بل على مستوى العالم الإسلامي بأثره، لتصبح إيران على يد الخومينى مركزًا لحركات البعث الإسلامية المعاصرة. فالخومينى دمج نظرية

الفكر الديني الخاص به بالواقع، حيث استعان بصورة كاملة بالدور السياسى للدين في المجتمع الإيرانى، لتصبح إيران بذلك ساحة لتحقيق نظرياته الدينية، كما أحرزت إيران نجاحًا كبيرًا على هذا الصعيد.

يعتبر الخوميني مؤسس النظرية السياسية للسلطة الإسلامية الحديثة، ونذكر أن كتاب "الحكومة الإسلامية" الذى يعتبر من أهم مؤلفات الخوميني، والذى نشر في فترة نفيه في العراق عام ١٩٧٠، قد شرح هذه النظرية، ففي مقدمة الكتاب استعرض مسألة مناهضة الاستعمار، حيث أشار أولاً إلى أن "الإسلام يعتبر دين المجاهدين الذين يسعون وراء تحقيق العدالة والإنصاف، ودين البشر الذين يتطلعون للحرية والاستقلال، وأيديولوجية الشعب المجاهد والمناهض للاستعمار"، "إن المستعمرين زرعوا في نفوسنا أن الإسلام بلا حكومة وبلا منفذ للقانون، وهذه الدعاية تعتبر جزءًا من المؤامرة التى أراد بها المستعمر إبعاد المسلمين عن الاهتمام بالسياسة وتكوين الحكومات "، وقد أكدت مقدمة الكتاب على أهمية قيام حكومة إسلامية، وأوضحت الفارق بين النظام السياسي للدول ذات السلطة الإسلامية والنظم السياسية الأخرى. فبالنسبة إلى شكل الحكومة أشار إلي أن " الحكومة الإسلامية ليست استبدادية ولا ديكتاتورية، إلا أنها حكومة دستورية "، والمقصود بالدستور هنا أن الحاكم يتقيد بمجموعة من القوانين التى شرحها " القرآن الكريم " المقدس و" السنة النبوية" وذلك أثناء إشرافه وتنفيذه للقانون "، " فالحكومة الإسلامية تقوم بإدارة شئون البشر وفقًا للقوانين الإلهية ". ولا يوجد في الحكومة جهاز تشريعى ينقسم إلى ثلاث سلطات، إنما يوجد برلمان واحد يعمل على وضع الخطط لجميع الوزارات وفقًا للشريعة الإسلامية، وتحدد خصائص المهام التنفيذية العامة للدولة من خلال هذه الخطط". وفي حالة تطبيق حكم القانون ،" فترجع السلطة العليا في الحكومة

إلى القوانين الإلهية "، إن الشريعة الإسلامية هى نصائح الله وتوجيهاته التى يسترشد بها كل شخص وكل حكومة "، "إن الحكومة الإسلامية نزيه اليد واللسان " وذكر الخومينى في كتابه أنه ينبغى، أن يتوافر شرطان أساسان في الزعيم الإسلامي الشرط الأول هو، أن يكون ملمًا بالقانون، أما الثاني فهو أن يكون عادلاً، كما ذكر أيضًا " أن الحكومة الإسلامية تمثل سيادة القانون، و ينبغى أن تراقب من جانب خبير قانوني وهو رجل من علماء القانون (نشير هنا إلى العلماء، علماء الشريعة الإسلامية، هوامش المؤلف)، حيث يقوم بمراقبة الإدارة والأجهزة التخطيطية التى تسيطر على الدولة، " ويخضع الجميع لحماية القوانين الإسلامية ". أما بالنسبة إلى السلطة التنفيذية فقد ذكر أنه ينبغى أن يتوافر في الحاكم ثلاثة شروط، ينبغى أن يكون الرئيس أو الزعيم، ثانيًا ينبغى أن يكون واسع الإدراك والمعرفة في مهنته القضائية، ثالثًا ينبغى أن يكون عادلاً[١٤] ".

إن الخومينى أقام الثيوقراطية " دولة الفردوس " على أساس نظرية السياسة الإسلامية. وفي هذا الشأن نذكر أنه بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام١٩٧٩، أعلن عن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية استرشادًا بالنظرية السياسية الثيوقراطية للخومينى، حيث تعتبر هذه الجمهورية أول نظام حكم إسلامي جدير بهذا الاسم في دولة إسلامية في الشرق الأوسط في العصر الحديث. ومما لاشك فيه أن هذا النظام يعتبر نظام حاكم ديني ذى خصائص ديكتاتورية، إلا أننا نرى من خلال ممارسة السلطة في إيران أن الرئيس والبرلمان والأنظمة الدستورية هم الذين يديرون شئون الدولة تحت سيطرة القوى السياسية الدينية المتمثلة في الزعيم الدينى واللجنة الدينية للخبراء والشريعة الإسلامية والأنظمة الدستورية. وينبغى أن نذكر أن محاولة دمج الإسلام بالأنظمة الدستورية ستخضع فى النهاية إلى حكم التاريخ

في المستقبل، كما أنها في الحقيقة تعتبر نتاج الصراع الطبقى والسياسى في إيران، وهى أيضًا نتاج الصراع السياسي والوفاق والاتحاد السياسى بين القوى الدينية التى تمثلها الطبقة المتوسطة في المجتمع والقوى السياسية الوطنية البرجوازية، وحتى الآن لا يزال الصراع محتدمًا بين هاتين القوتين السياسيتين.حيث يتجسد هذا الصراع بصورة واضحة الصراع على السلطة السياسية والخلافات حول وضع سياسة الدولة المعنية بالاقتصاد وغيرها من السياسات، وهذا الصراع سوف يؤثر على تطور نظام الحكم المنتظر على جميع الأصعدة. وبالنسبة إلى تطبيق مبدأ الخومينى " بتصدير الثورة الإسلامية " فيعتبر عنصرًا مهمًا في الحركة الإسلامية الإيرانية. وفي هذا الصدد أصدر الخومينى أمرًا بنشر الشعب الإيرانى للثورة الإسلامية فى العالم، لتحقيق النصر لحركة النهضة الإسلامية المعاصر. ونذكر أن المبادئ العامة للدستور الوطني نص على: " أن تكرس إيران جهودها لتحقيق الوحدة السياسية، الإقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي " كما نص منهج حراس الثورة الإسلامية في إيران علي " حماية ثمار الثورة الإسلامية، وبذل الجهود لتصدير الثورة إلى العالم وفقًا لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف (المقصود به هنا المذهب الشيعى في الدين الإسلامى، هوامش المؤلف)، وهو ما يعتبر من أهداف حراس الثورة الإسلامية. ومما لا شك فيه أن لحركة البعث الإسلامي للثورة الإسلامية الإيرانية على مستوى العالم التأثير الأكبر، وقد أصبح الخومينى معبودًا في عيون المسلمين الإيرانيين، كما أثر تأثيرًا كبيرًا على الدول الإسلامية الأخرى. والواقع أن إيران أصبحت أيضًا مركز التيارات السياسية المعارضة للدول الإسلامية، ومعقل المذهب الشيعى للإسلام، كما أصبح حراس الثورة الإسلامية آله تصدر الثورة الإسلامية بعد إندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، بقيادة الخومينى. والواقع أن هناك عداء

إيرانى تجاه الأنظمة الحاكمة للدول الإسلامية السنية، نظرًا لاختلاف المذاهب الدينية، لذلك قامت التنظيمات الشيعية والمنظمات المتطرفة الدينية المؤيـدة لهذه الدولة بأعمال مناوئة للأنظمة الحاكمة في هذه الدول. ففي عـام ١٩٨٩ قام الحجاج الإيرانيون بأعمال " تصدير الثورة " في فترة الحج بالـسعودية، مما أدي إلي اندلاع اشتباكات دموية، وهو الأمر الذى أسفر عن تدهور فـي العلاقات السعودية الإيرانية. وللعلم تحافظ إيران على اتصالاتها مع التيارات الدينية السياسية المعارضة في الدول الإسلامية، كما تقدم لهم الدعم المـالى. أما حراس الثورة الإسلامية فهم مسئولون عن تـدريب هياكـل المنظمـات ومساعدتها على وضع خطط العمل، لذلك هم فى عيون كثيـر مـن الـدول العربية مساندون للقوى الإسلامية المتطرفة. أما على صعيد السياسة الدولية فقد أعلنت إيران عن معارضتها لسياسة القوى العظمى للولايـات المتحـدة ودول الغرب، مما دعا دول الغرب إلي اعتبارها من أخطر الدول الإرهابية، وهو الأمر الذى تمخض عنه تدهور في العلاقات بين إيران ودول الغـرب. ورغم وفاة الخومينى متأثرًا بالمرض عام ١٩٨٢، فإن تأثيره لا يزال يسيطر على مسيرة التطور السياسى في إيران، كما لا يزال ذا تأثير كبير على العالم الإسلامي.

الفصل الخامس

أهم تأثيرات تيارات الفكر الاجتماعى على مجتمع الشرق الأوسط

ظهرت تيارات فكرية اجتماعية وسياسية بجميع أنواعها في الشرق الأوسط أثناء مسيرة إقام الدول الوطنية ونموها في المنطقة، ونذكر على سبيل المثال الفكر الكمالى، والقومية التركية، والصهيوينة، والقومية العربية، واشتراكية البعث العربي، والاشتراكية الإسلامية، والأمة الإسلامية، والأصولية الإسلامية وغيرها. "ورأينا إنه في ظل الوجود الطبقى فأينما تكثر الطبقات تكثر المذاهب الفكرية، حتى إنه يوجد داخل المجموعة الطبقية الواحدة العديد من المذاهب الفكرية"[١٥]. ولهذا السبب تمامًا أصبحت تيارات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط تعتبر اتجاهًا فكريًا يعكس مصالح طبقة أو فئة معينة ومطالبها.

وبالطبع خضع تيار الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط إلى القواعد المادية في المنطقة أى إلى قيود التطور الاقتصادي، ورغم ذلك فإنه ينبغى أن نلاحظ أن تيارات الفكر الاجتماعي باعتبارها نزعة أيدلوجية فهي تمتلك قوة معاكسة كبيرة تجاه تطور مجتمع الشرق الأوسط، فهى ذات تأثير كبير وعميق على مسيرة تطور هذا المجتمع، حيث إنها لم تترك عليه بصمة عميقة فحسب، إنما غيرت في بعض الأحيان من مسيرة تطور هذا المجتمع.

أولاً: إن اتجاهات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط دائمًا ما ترتبط ارتباطًا وثيقًا مع الحملات الجماهيرية، فهي تقدم لها التحضيرات النظرية والفكرية، كما أنها توجه تطور هذه الحملات وتشجعها، وأخيرًا مع ظهور الأنظمة الوطنية الحديثة للدول في الشرق الأوسط، سجلت النزعة القومية في هذه المنطقة إنجازات تاريخية لا تمحي. ونذكر أن تأثير ظهور القومية العربية على الدول العربية الحديثة يعتبر مثالاً نموذجيًا إلى حد ما.

فبعد الحرب العالمية الأولى، أصبحت القومية العربية تدريجيًا إيديولوجية فكرية مكتملة مع تخلص المنطقة العربية من حكم الإمبراطورية العثمانية وظهور كيان الدولة، حيث أصبحت تتسم بخصائص الأمة العربية. وتتمثل أفكارها الأساسية في " أن العرب شكلوا معًا دولة موحدة، ذات كيان سياسي بثقافة ولغة مشتركتين في المنطقة التى تمتد من المحيط الأطلنطي لتصل إلى المحيط الهندي، إن الإسلام يتسم بدورة بخصائص عربية، كما أنه في الحقيقة يعتبر جزءًا لا يتجزأ من خصائص القومية العربية ". وقد بدأت القومية العربية نضالها ضد الاستعمار من أجل تحقيق التحرير الوطني، حيث كانت تهدف إلى إقامة دول وطنية في المنطقة وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت للقومية العربية توجهات وأهداف جديدة تمثلت في حماية استقلال الدولة، تضامن الدول ووحدتها، تحالف القوميات العربية، مناهضة الإمبريالية، الاستعمار ومناهضة غزو الصهيونية والتدخل الصهيوني.

وفي ظل الظهور التدريجى لنظريات رواد القويمة العربية، جاء ساطع الحصرى السورى الجنسية (ولد عام ١٨٨٢ وتوفي عام ١٩٦٨) ليربط النظرية بالواقع، لتكتمل علي يده القومية العربية. ونذكر أن الحصرى ينتمى إلى أسرة فقيرة، وسبق أن عين في منصب وزير التعليم العراقي في

فترة حكم الملك فيصل، وفي عام ١٩٤٧، عين في جامعة الدول العربية، وتتمثل أهم أفكاره في اعتقاده أن اللغة المشتركة والتاريخ المشترك يعتبران من العناصر الأساسية للقومية العربية، فارتباط هذين الجانبين معًا يؤدي إلى توحد المشاعر، الأهداف، الآلام، المال والثقافة. وقد انتقد اتهامات الأمة الإسلامية للقومية العربية، معتبرًا أن ظهور القومية العربية نتيجة حتمية للتطور التاريخى، مشيرًا إلى أنه لا يوجد اختلاف بين الأمة العربية والأمة الإسلامية. ونذكر أنه دعا إلي التضامن السياسى للقوميات العربية بعد استقلال الدول العربية وإلى إقامة كيانها كدولة وطنية، معارضًا محاولة استغلال تضامن المسلمين في تخريب التضامن العربي. إن نظرية الحصرى تأثرت بآراء النظرية القومية للفيلسوف هيردر في بداية التسعينيات بألمانيا وآراء القومية الثقافية لفيختة وأرندت في ظل النظرية الفلسفية، كما تأثرت " بالعصبية " أي نظرية التضامن للفيلسوف والناشط الاجتماعي العربي ابن خلدون في بداية القرن الرابع عشر. وفي الحقيقة قدمت نظرية القومية العربية للحصرى أساسًا نظريًا من أجل ظهور نظام الدول الوطنية العربية، وهي تعتبر رمزًا لنضوج فكرة القومية العربية.

أما نظرية القومية العربية وتطبيقها للسورى ميشيل عفلق (ولد عام ١٩١٢ - ١٩٨٩) فهي أيضًا أثرت تأثيرًا ضخمًا على تطور القومية العربية. وقد طرح فكرة القومية العربية البعثية متأثرًا بحركات التنوير للقومية العربية والأمة الإسلامية والاشتراكية العلمية لماركس والفكر الليبرالى لأندريه جيد ورومان لوران الفرنسيين، كما أسس في عام ١٩٤٠، حركة البعث العربي، وتهدف هذه الحركة إلى إنقاذ القومية العربية وتخلصها من أغلال حكم الاستعمار. ومن أجل ذلك طرح فكرة " القومية العربية الثورية "، فالثورة هنا ضد القيود والمجتمع غير العادل ومظاهر الاستغلال

والحكم الديكتاتورى الاستبدادي، حيث تهدف الثورة إلى إقامة مجتمع حر، ليشعر العرب بالكرامة والفكر والمسئولية الاجتماعية. وقد اعتبر ميشيل عفلق الإسلام من العناصر المكونة للقومية العربية، قائلاً: إن الإسلام نفسه هو القومية العربية، فرجال القومية العربية الحقيقيون يعتبرون من الشخصيات الموهوبة التى تكرس جهودها فقط على حماية الإسلام. ورغم ذلك فــإن ميشيل عفلق يعتبر من القوميين التقليديين على " الاشتراكية العربية ". وقد شهد عـــام ١٩٤٧، التأسيس الرسمى لحزب البعث العربي، حيث نص برنامج الحزب على ثلاثة أهداف متمثلة في " الوحدة و الحرية والاشتراكية" : بمعنى أن العــرب يمثلون قومية الوحدة، ووطنهم يعتبر كيانًا سياسيًا واقتصاديًا لا يتجزأ، وينبغي أن يحصل الوطن العربي على الحرية بتحرره من الحكم الاستعمارى، أما الاشتراكية فتعتبر نظامًا إقتصاديًا عادلاً ومناسبًا وقادرًا على وقف الاستغلال الطبقى والصراعات الداخلية. وقد مزج ميشيل القومية بالاشتراكية، وأسس الاشتراكية العربية على أساس فكرة القومية العربية البعثية.

وجدير بالذكر أن أنشطة حزب البعث العربي التى استرشدت بأفكار اشتراكية البعث العربي لعفلق، أثرت تأثيرًا قاطعًا على تطور مستقبل سوريا والعراق. ففي عام ١٩٥٣، اندمج حزب البعث العربي السورى مع حزب الاشتراكي العربي، ليكونا معا حزب البعث الاشتراكي العربية الذى أنضم أيضًا للحكومة عام ١٩٥٤. وقد بذل هذا الحزب قصارى جهده لتشجيع الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨، ونذكر أنه تولي زمام السلطة من خلال قيامه بانقلاب عسكرى عام ١٩٦٣، بعد تفكك دولة الوحدة عام ١٩٦١. ومنذ عام ١٩٧١، عين الأمين العام لحزب البعث السورى حافظ الأسد رئيسًا للحزب حتي وفاته. والواقع أن عبد الناصر يعتبر شخصية تمثل القومية العربية،

لذلك أصبحت مصر قلب العالم العربي. أما بالنسبة إلي أفكاره فقد تحدثنا عنها في الفصل السابق، لذلك لن نتحدث عنها فى هذا الفصل. ونذكر أن الحــزب الاشتراكي العربي أصبحت له فروع في الأردن والعراق وليبيا فى عام ١٩٥٠. وفي عام ١٩٦٣ قام حزب البعث العربي العراقي بانقلاب ومن ثم تولي السلطة في البلاد، حيث انشق عن سوريا وأصبح حــزبًا مستقلاً بذاته. وفي فترة تولي هذا الحزب للحكم وقع انقلابان عسكريان بسبب الصراع علي السلطة داخل الحزب، وفي عام ١٩٧٩ تولي صدام حسين منصب الرئيس العراقي. وجدير بالذكر أن حزب البعث العراقي يحترم أولاً وأخيرًا المبادئ الفكرية للحزب وأهدافه السابقة، ويعتبر " الوحدة، والحرية والاشتراكية" مــن الأهداف الكفاحية للحزب، حيث وضعها موضع التنفيذ، إلا أن قيام صدام حسين بشن حرب غزو الكويت عام ١٩٩٠، أطاح بشعار تحرير الكويت والسعي وراء تحقيق حرية الشعوب وتحقيق الوحدة، كما أنه أطاح بشعار القومية العربية المناهضة للإمبريالية والاستعمار الجديد في ظل حربه مع القوات متعددة الجنسيات بزعامة الولايات المتحدة. وقد أطلقت وسائل الإعلام الأجنبية علي مناشدته للعرب بالتضامن ومناهضة الغزو الأجنبي معًا لقب " القومية العربية الجديدة "، وهي لا تزال ذات قوة مؤثرة معينة علي العرب.

ثانيًا: إن اتجاهات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط ذات قوة مجسدة قوية للغاية نظرًا لأنها تمثل مصالح طبقة أو مجموعة ما، فهي تعتبر أسلوبًا فاعلاً لتوحيد الجماهير وتعبئتها وتنظيمها.

ونذكر أن ظهور النزعة الصهيونية لــها خلفية اجتماعية وتاريخية معقدة للغاية. ورغم أن للصهيونية جانبًا مأساويًا استغل من بعض الدولة العظمي في ظل الظروف الدولية " سياسة الدول العظمي "، فإن أعمال

مناهضة اليهود العالمية وطردهم امتدت فترة طويلة من الزمن، واتسمت بقوتها في ظل ظروف تاريخية معينة، خاصة أن التاريخ المؤلم لمذبحة اليهود علي يد النازيين في فترة الحرب العالمية الثانية شجع الكثير من اليهود الذين سعوا إلي البقاء في ظل الظروف الصعبة وصارعوا بكل قوة علي الموافقة علي فكرة الصهيونية.

ومن المعروف أن اليهودى المجرى تيودور هرتزل (ولد عام١٨٦٠ وتوفى عام ١٩٠٥) يعتبر مؤسس الحركة الصهيونية اليهودية في العصر الحديث. ويرى هرتزل أن " قضية اليهود لا تعتبر قضية اجتماعية، كما لا تعتبر أيضًا قضية دينية، إنما تعتبر قضية قومية "، " إن الدولة اليهودية ليست المدينة الفاضلة، إنما هي خطوة ضرورية ليتخلص اليهود من معاناتهم" ويعد كتاب " الدولة اليهودية " الذى ألفه هرتزل عام ١٨٩٦، من المؤلفات الكلاسيكية للنزعة الصهيونية. وفي عام ١٨٩٧، تأسست المنظمة العالمية للصهيونية برئاسة هرتزل في المؤتمر العالمي الأول لتمثيل اليهود. وتهدف الصهيونية إلي إقامة وطن يضمنه القانون العام للقومية اليهودية. وقد لجأت بريطانيا إلي مؤامرة "فرق تسد" وساندت القوى الصهيونية واستغلتها بهدف السيطرة علي فلسطين، معلنة " وعد بلفور " عام ١٩١٧، حيث وافقت علي إقامة الدولِ اليهودية في فلسطين، وهكذا رأينا أن مساندة بريطانيا وتشجيعها حفزًا علي نمو فكرة الصهيونية وتطور الحركة الصهيونية. وجدير بالذكر أن مئات الآلاف من اليهود قتلوا علي يد الحركة المناهضة لليهود بزعامة هتلر في الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلي نمو الحركة الصهيونية علي نطاق واسع، كما ازداد عدد اليهود المهاجرين إلي فلسطين قبل إقامة الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨، حيث ازداد هذا العدد من مائتين وخمسين ألف يهودى منذ بداية القرن العشرين إلي ستمائة وخمسين

ألف يهودى، أما نسبة سكان العرب إلي اليهود فقد ازدادت من ١: ٤٠ لتصل إلي ١ : ٢. وهكذا وافق الكثير من اليهود علي فكرة الصهيونية، كما أن هذه الموافقة تعكس إلي درجة ما أنها تلبي احتياجات اليهود الذين سعوا من أجل البقاء في ظروف تاريخية معينة.

وهكذا الحال بالنسبة إلي التيارات الفكرية في الإسلام (انظر بالتفصيل الباب العاشر) فلا يزال الإسلام في مرحلة نمو متدنية نسبيًا بسبب قيود مراحل التطور التاريخي في منطقة الشرق الأوسط. لذلك نذكر من منظور معين أن الإسلام في المرحلة الحالية لا يعتبر ديانة وأيديولوجية فقط، إنما يعتبر أيضًا تنظيمًا اجتماعيًا وعادات وتقاليد، كما يتداخل الإسلام مع حياة الشعوب تداخلاً وثيقًا. وجدير بالذكر أن جميع أنواع القوى اهتمت بالاستعانة بالإسلام باعتباره وسيلة مهمة لتنظيم الجماهير وتعبئتها. فحركات الأستقلال الوطني المناهضة للإمبريالية والاستعمار وحركات التحرير سبق أن استعانت دون استثناء بالإسلام. فرأينا أن مسلحي عشيرة آل سعود استعانوا بقوة المذهب الوهابي الإسلامي في إقامة الدولة السعودية الحديثة. كما أن إطاحة الخوميني بالأسرة الملكية للبهلوي في إيران في نهاية السبعينيات وتحدى التيارات السياسة المعارضة للحكومة الحالية في الجزائر تعتبران برهانين على استغلال القوى المتباينة للإسلام باعتباره وسيلة مهمة لتحقيق أهدافها السياسية.

ثالثًا: إن اتجـاهات الفكر الاجتماعى في الشرق الأوسط لم تترك بصمة عميقة على مسيرة التطور الاجتماعى فحسب، بل غيرت بعضها مسيرة التطور التاريخى لمجتمع الشرق الأوسط أيضًا. ففكرة الصهيونية وتطبيقها العملى أسفرتا في النهاية عن إقامة دولة إسرائيل. فهي بذلك لم تغير مسيرة التطور التاريخى للمنطقة الفلسطينية فحسب، إنما أثرت أيضًا

تأثيرًا بعيد المدى على تطور مجتمع الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن الصراع العربي الإسرائيلى أصبح من أهم الخلافات الاجتماعية في مجتمع الشرق الأوسط بعد الحرب، فقد امتد هذا الصراع نصف قرن من الزمان، سجل فيه خمس حروب واسعة النطاق، وأعدادا لا تعد ولا تحصى من الحروب الصغيرة والاشتباكات، عــلاوة على ذلك وجدنا أنه يصعب تقدير خسائر هذه الحروب. وبغض النظر عن تأثير الخلافات الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلى على مجتمع الشرق الأوسط حاليًا، فإنه لم توضع نهاية حتى الآن لهذا الصــراع (استمرت محادثات السلام العربية الإســرائيلية التــى بــدأت فــي مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، فقط عدة سنوات، ورغم أنها أحرزت نجاحًا ضخمًا، فإنها ليست سوى خطوة أولى نحو الســلام). وينبغى أن نذكر أن المهمة التاريخية للحركة الصهيونية قد انتهت بالفعل مع إقامة الدولة الإسرائيلية، ورغم ذلك فإن الأفكار الصهيونية لا تزال تؤثر تأثيرًا كبير على التطور المستقبلى للدولة اليهودية (إسرائيل).

وهكذا الحال أيضًا بالنسبة إلى الثورة الإسلامية في إيران، وهــى إحدى ثمار حركة النهضة الإسلامية. وجدير بالذكر أن الثورة الإسلامية الإيرانية ليست المسئولة عن إطاحة الحكم الملكى للبهلوى، وضياع " الثورة البيضاء " الإيرانية وإقامة دولة ثيوقراطية في إيران وتغيير مسيرة التطور التاريخى للمجتمع الإيرانى فحسب (يرى بعض العلماء أن هذه الثورة رجعت إيران إلى الوراء لبضع عشرة سنة)، إنما شجعت أيضًا على تنامى حركات البعث الإسلامى والأصولية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، فإيران أصبحت مركز الأصولية الإسلامية.

إن الاشتراكية " بجميع أنواعها التي ظهرت في الشرق الأوسط تختلف عن الاشتراكية العلمية، فقد تطورت هذه الاشتراكية على أساس فكرة القومية، وجدير بالذكر أن الزعماء القوميين في كثير من الدول وافقوا على الاستعانة بفكرة " الاشتراكية " في القيام بالتطور الاقتصادي للدول الوطنية بعد الاستقلال. فمن خلال النظام " الاشتراكي " تحققت أهدافهم من الثورة الوطنية الديمقراطية والتي تتمثل في القضاء على الاستعمار والاستغلال، وإقامة مجتمع " عادل " و" منصف " . والواقع أنه لا توجد اختلافات كبيرة بين جميع أنواع "الاشتراكية " في الشرق الأوسط من حيث الشكل الظاهرى، فجميعها يتكون من نظام سياسي أحادى ونظام الملكية العامة للاقتصاد، حيث تأخذ حقًا الشكل الاقتصادي لرأسمالية الدولة والشكل السياسي للسلطة الممركزة الذى يناسبها. لكنها تختلف من حيث الجانب النظرى "فالاشتراكية العربية البعثية التى تتطرقنا إليها سابقًا في الحديث تعتبر أول فكرة " اشتراكية " ظهرت في الشرق الأوسط، حيث كانت تهدف إلي " الوحدة، الحرية والاشتراكية "، أما الأنواع الأخرى من " الاشتراكية " فقد تأثرت بها بدرجات متفاوتة " فالاشتراكية العربية " لعبد الناصر كانت تهدف " للحرية، الاشتراكية والوحدة "، حيث جسدت بكل وضوح أفكاره القومية المناهضة للإمبريالية، الاستعمار والاستغلال والتى تسعى إلى تحقيق التحرير الوطني والاستقلال الوطني. أما بالنسبة إلى " الاشتراكية الإسلامية للقذافى " فهي مزيج من الفكر الإسلامى التقليدى و" الاشتراكية " إن النظرية الراديكالية للقذافي التى تتطرق إلي "عصر الجماهيرية و" السلطة الشعبية " تعكس فكرة المدينة الفاضلة للطبقة البرجوازية

الصغيرة والتى تتسم بمذهب المساواه المطلقة والمثالية. أما " الاشتراكية الدستورية " للرئيس بورقيبة في تونس فقد تأسست على " الوطنية والتقاليد التونسية "، فهي تدعو إلى الحرية والديمقراطية والإنسانية، كما تعتبر صفة القومية والانفتاح الليبرالي من أهم خصائصها، فهي تجسد النزعة الإصلاحية للمجتمع البرجوازى، وعلاوة على ذلك يوجد " مذهب الإدارة الذاتية للمجتمع " للرئيس الجزائرى أحمد بن بلة و" الاشتراكية التقدمية " التى طرحتها بعض المنظمات الاجتماعية في لبنان وغيرها. والواقع أن " الاشتراكية " في منطقة الشرق الأوسط تعتبر اتجاهًا فكريًا انتقاليًا في الفترة الانتقالية، وتعتبر إحدى الوسائل التى استعانت بها النظم الحاكمة من الطبقة البرجوازية المتوسطة والصغيرة لإقامة الدول الوطنية وتحقيق أهداف الديمقراطية الوطنية. وجدير بالذكر أن "موجات الاشتراكية " اجتاحت الشرق الأوسط في فترة الخمسينيات حتى فترة الستينيات، حيث أثرت تأثيرًا كبيرًا على التغيرات التى طرأت على التركيبة الطبقية للمجتمع وعلى هيكل الاقتصاد الوطني في دول الشرق الأوسط، لكن الدور التاريخى " للاشتراكية " بجميع أنواعها في الشرق الأوسط انتهي أساسًا مع نمو الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى وتطور السياسية الرأسمالية الليبرالية، وأخذت الرأسمالية تحل محل ثمار " الاشتراكية".

رابعًا: تضم اتجاهات الفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط تراكمات تاريخية ثابتة (نذكر على سبيل المثال تيارات الفكر الإسلامي والعروبة)، فهذه الاتجاهات الفكرية تبزغ وتنهض مرة ثانية تحت ظروف تاريخية معنية في كل فترة زمنية محددة ومنفصلة، فسلوكها يتسم بالدورية.

إن أفكـــار "البعث الإسلامي" قديمة قدم الأزل ومتواصلة ومتلاحقة دون انقطاع" وجدير بالذكر أن الإسلام ظهر أولاً في شبه الجزيرة العربية، حيث وضع النبي محمد قواعده، وقد ظهرت فكرة إحياء الدين بعد وفاة النبى محمد عليه الصلاة والسلام، فوفقًا لرواية هذه الأفكار البعثية : فإن اللـــه وعد بضرورة ظهور واحد من رجال إحياء الدين في الدنيا كل مائة عام لينهض بالدين الإسلامى. ونذكر من علماء اللاهوت المشهورين على صعيد التاريخ بالشرق الأوسط العالم الأنصارى (ولد ١٠٥٨ وتوفى عام ١١١١) والعالم ابن عربي (ولد عام ١١٦٥ وتوفى عام ١٢٤٠) وابن صومة (ولد عام ١٢٦٣ وتوفى عام ١٣٢٢) وغيرهم ممن أطلق عليهم " رجال إحياء الدين " ونذكر أنه في منتصف القرن الثامن عشر أسس ابن عبد الوهاب (ولد عام ١٧٠٣ وتوفي ١٧٨٧) المذهب الوهابي، حيث دعا إلى النهوض بالإسلام بالاعتماد على " القــرآن الكريم " و" الحديث الشريف " باعتبارهما مصدرين أساسين، ثم أتحد مع عشيرة " آل سعود " التى تعتبر القوة المحلية في المنطقة وأسسا معًا الدولة التى تجمع الدين بالسياسة، حيث امتد تأثيرها ليصل إلى شبه الجزيرة العربية بأكملها. وفي منتصف القرن التاسع عشر وأواخره ظهرت في شمال أفريقيا والسودان بالتتابع حركة سنوشيا وحركة المهدي، حيث رفعا رايـــات إحياء الإسلام، وقامتا بمقاومة عدوان المستعمرين الأجانب. وفي عام ١٩٢٤ أسس حسن البنا (ولد عام ١٩٠٦ وتوفى عام ١٩٤٩) جماعة الإخوان المسلمين بعد نجاح الثورة التركية، وترمز هذه الجماعة إلى بداية حركة إحياء الإسلام المعاصر. ونذكر أن البنا ولد من أسرة من علماء الدين التقليديين، وتهدف جماعة الإخوان المسلمين التى أسسها البنا إلي التالي : اعتبار "القــرآن الكريم" و"الحديث النبوى" المبادئ الوحيدة للتفكير والعمل، وذلك لوضع الشريعة الإسلامية وإقامة دولة الإسلام، معتبرة أن أهدافها النهائية تتمثل فى إقامة الحكم الإسلامى،

والعمـــل على استعادة الإســـلام لمذاهبه الدينية الأولية. إن دعوة البنا لإحياء الإسلام ذات تأثير كبير، فسرعان ما انتشرت جماعة الإخوان المسلمين الموجودة في مصر لتنتقل إلى دول أخرى مثل السودان، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين وبعض مدن شمال أفريقيا، حيث أصبحت هذه الجماعة أكبر تنظيم إسلامى بعد الحركة الوهابية، ومن سمات هذا التنظيم أن أعضاءه من طبقات المجتمع الدنيا، كما أن الهيكل التنظيمى مغلق ومحكم، ويمارس أعمالاً سرية، وقد سبق أن ساعدت " جماعة الإخوان في مصر مجموعة الضباط الأحرار على الإطاحة بالأسرة الملكية الإقطاعية. لكـــن جماعة "الإخوان المسلـــمين" لـم تطـرد مـن مصـــر بسبب محاولة اغتيال عبد الناصر في عام ١٩٥٤، بيد أنها تعرضت للقمع من جانب الحكومة، وهكذا توقفت الأنشطة واسعة النطاق لجماعة الإخوان في مصر، ورغم ذلك فإن أجهزتها الفرعية في الدول كافة لا تزال موجودة، كما أن نشاطها لايزال مستمرًا، ففي سوريا استطاعت جماعة الإخوان الانضمام إلي جبهة الوحدة الوطنية لتنظيم الحزب الحاكم، أما جماعة الأخوان في الأردن فموجودة باعتبارها مجموعة دينية جماهيرية، كما انضمت إلى البرلمان باعتبارها تنظيمًا سياسيًا بعد الانفتاح السياسي. وقد سبق أن أيدت جماعة الإخوان في السودان النظام الحاكم للنميرى، حيث أخذت زمام المبادرة وأسست الجبهـــة الوطنية الإسلامية للبلاد، وبالتالي أصبحت تمتلك قوة كبيرة في النظام الحاكم. وبالنسبة إلي جماعة الإخوان في مصر فقد استطاعت أن تعود مرة أخرى بعد الانفتاح السياسى في مصر في نهاية السبعينيات، ففي عام ١٩٨٧، تحالفت جماعة الإخوان مع حزب التجمع وحزب الأحرار وانضموا إلى البرلمان، ليصبحوا الحزب المعارض الأكبر. ومنذ السبعينيات تطورت حركة النهضة الإسلامية بصورة سريعة وغير عادية. وتحت راية الإسلام أصبح لكل من " الراديكالية " و" التقليدية " و" الأصولية الإسلامية " وجمع

ألوان التنظيمات الإسلامية نفوذ ضخم تهاجم الآن الأنظمة الحاكمة التقليدية بدول الشرق الأوسط. إن نجاح " الثورة الإسلامية " للخومينى في إيران وأسلمة السودان و" الموجات الصدامية " القوية التى ظهرت بإعلان جبهة الإنقاذ الإسلامى بالجزائر العصيان وقوع أحداث ضخمة أخرى لعبت دورًا ذا تأثير مضاعف على حركة النهضة الإسلامية الحديثة. ورغم أن حركة النهضة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط حاليًا تختلف في جوانب كثيرة عن نظيرتها في الماضى، فإن قوة هذه الحركة ترجع إلى تراكم تاريخ حركة النهضة الإسلامية. فهي لا تؤثر على الأوضاع السياسية وتطور المجتمع في الشرق الأوسط فحسب، إنما تؤثر تأثيرًا كبيرًا على استقرار الأوضاع العالمية. فقد وصل الأمر إلى درجة شعور بعض وسائل الإعلام الأجنبية بالقلق عندما يتحدثون عن إيران، معتقدين أن الإسلام أكبر تهديد بعد الشيوعية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى.

الهوامش :

---

(١) " تقرير التنمية لعام ١٩٩٠، مشكلة الفقر ومؤشرات النمو الاجتماعى " للبنك الدولى ، دار نشر جونغ قوه تساى جينغ، عام ١٩٩٠، ص ٢٨ وص ٢٩.
(٢) الكاتب الأمريكى ثيودور آيه كولمبس والكاتب الأمريكى جيمس التش ولف ،" السلطة والعدالة " ، دار نشر هوا شيا ١٩٩٠، ص٤٥١.
(٣) الكاتب البريطانى أندرو ويبسر " تطور علم الاجتماع " ، ترجمة تشين ايه خوان ، دار نشر هوا شيا ١٩٨٧، ص١٠٠.
(٤) نفس الهامش رقم٣.
(٥) " تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٩٢ " للبنك الدولى ، لدار نشر جونغ قوه تساى جينغ جينغ جى ١٩٩٢.
(٦) الكاتب الامريكى JOHN WATERBURY والكاتب ALAN RICHARDS)، " سياسة واقتصاد الشرق الأوسط " ، طبعة (west view press boulder) بسان فرانسسكو عام ١٩٩٠، ص٤١١ .
(٧) طالع " الاستعراض الاقتصادى لشهر مارس التقرير التركى لعام ١٩٩٢، عام ١٩٩٣ " لهيئة الاستعلامات الاقتصادية بلندن ص ٤٢ .
(٨) " الاستعراض الاقتصادى لشهر مارس ـ التقرير المصرى لعام ١٩٩٠، ١٩٩١ " ص ٣١.
(٩) " الاستعراض الاقتصادى لشهر مارس ـ التقرير المغربى لعام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ " ص ١٠.
(١٠) " الاستعراض الاقتصادى لشهر مارس ـ التقرير السورى لعام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ " ص ١٨.
(١١) " الكتاب السنوى للشرق الأوسط بشمال أفريقيا " عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٤ طباعة (EUROPA PUBLICATIONS LIMTED) بلندن .
(١٢) " تقرير النمو العالمى " لعام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ للبنك الدولى .
(١٣) الكتاب البريطانى (.ROY R ANDERSEN وROBERT F. SEIBERT وJONG.WAGNER). "السياسة والتغيرات فى الشرق الأوسط " عام ١٩٨٧ ، ص ٢١١.
(١٤) " أفريقيا وغرب آسيا " عدد رقم ٦ لعام ١٩٨٢ ، ص ١٦ و ١٨.
(١٥) " الأعمال المختارة لماو تسى تونغ " دار نشر رين مين ١٩٦٨ ، ص ٦٤٨ .

الباب العاشر

الإسلام والحداثة

هاجم شعار" الثورة الإسلامية " الذى رفعه الخومينى الزعيم الدينى لإيران نظم الحكم العلمانية للدول الإسلامية في الشرق الأوسط تماشيًا مع نمو حركة النهضة الإسلامية المعاصرة، تعرض العديد من نظم الحكم العلمانية للدول الإسلامية التى قامت بتحديث البلاد لمشكلات سياسية وصعوبات اقتصادية خاصة مع ظهور الدولة الثيوقراطية بعد الإطاحة بنظام الحكم الإيراني للبهلوى الذى قام بتحديث البلاد على نحو إيجابي (حيث تأثر بالغرب بشكل ملحوظ)، خاصة أن هذه الهجمات التى تعرضت لها الدول التى تسعى جاهدة على طريق التحديث كانت هى الأكبر، وبالتالي أصبحت العلاقة بين حركة النهضة الإسلامية والحداثة في وقت ما من القضايا المطروحة للدراسة.

إن الحداثة والإسلام يعتبران من القضايا متعددة الجوانب والقضايا المعقدة أيضًا. نذكر منها على سبيل المثال أنهما يتطرقان إلى الأسس التقليدية للإسلام والتغيرات التى ظهرت مع مرور الزمن (حتى إن بعض هذه التغيرات كانت ملحوظة للغاية) وإلى ظهور تيارات فكرية تطالب بتحديث الإسلام منذ أكثر من نصف قرن، ومن ثم قيام المسئولين عن نظم الحكم بإجراءات التحديث، كما نتطرق أيضًا إلى الخلافات بين تقاليد الدين الإسلامي وحركات التحديث ومجموعة أخرى من القضايا.

ومن الضروري معرفة فحوى التقاليد الإسلامية وجوهرها، وذلك بتحليل العلاقات المتبادلة بين الدين الإسلامي والحداثة. وبالنسبة إلى الدين الإسلامي فهو لا يعتبر حاليًا دينا يعتنق فحسب، إنما يتضمن أيضًا العناصر الأساسية للنظام السياسي والحياة الاجتماعية في مراحل معينة من التطور التاريخى، ويتطرق بشكل خاص إلى العلاقة الوثيقة بين الدين والسياسة. فالنبي محمد لم يشرح العقيدة الجديدة والمبادئ الأخلاقية الجديدة من خلال الوحى " الإلهى " فحسب، إنما أسس أيضًا النسيج الاجتماعي لأمــة المسلمين (تنظيمات جماهرية). ومع إنتشار الدين الإسلامى وامتداد نفوذ أمة المسلمين على نطاق واسع، تشكلت الدولة التى يتزعمها أساسًا زعيم دينى والتى يدمج نظام الحكم فيها بين الدين والسياسة. لذلك وجدنا أن الإسلام ارتبط ظهوره ارتباطًا وثيقًا بالسياسة والإيديولوجات والحياة الاجتماعية.

الفصل الأول

الأسس التقليدية للدين الإسلامى

أولاً: الأسس التقليدية للدين الإسلامى

من المعروف أن شبه الجزيرة العربية تعتبر مهد الدين الإسلامى. وبإلقاء نظرة على شبه الجزيرة العربية نجد أن أكثر من نصف مساحتها صحراء، كما تغطي الرمال والحصى سهولها ومعظم هضابها، وتندر مياه الأمطار في هذه المنطقة، حيث لا توجد أنهار وبحيرات تمدها بالمياه طوال العام، فهي منطقة مقفرة وموحشة. أما بالنسبة إلى الحياه الاقتصادية لسكانها فتنقسم إلى جزأين وهما كالتالى: معظم سكان هذه المنطقة رعاة يعيشون على الارتحال حيث الماء والكلأ، ويعرفون باسم البدو، أما باقى السكان الذين يعيشون في عدد قليل من الواحات والمناطق الساحلية فيمارسون الزراعة والصيد والتجارة، حيث ظهر عدد قليل من المدن مثل مكة والمدينة. وجدير بالذكر أن العرب في الجاهلية كانوا ينتمون إلي مجتمع ذى نظام قبلى تحكمه في الأساس علاقات المصاهرة، حيث يتألف من قبائل كبيرة وصغيرة، وقد اعتنق سكانها الوثنية القبلية البدائية والدين المتعدد الألهة، فكانوا يعبدون الشياطين ومواطن النجوم والأوثان. وكان بعض البدو يلجأون دومًا إلى سلب القوافل التجارية وابتزاز القرى والمراكز السكنية كسبيل للحصول على مورد الرزق، حيث أرجع ذلك إلي تدني القوة

الإنتاجية وطبيعة القبائل الرعوية فى هذه المنطقة. وقد أثارت حالات الثأر والسرقة والخلافات الدينية بين القبائل الرعوية حروبًا متواصلة ومتلاحقة، مما ألحق بالحياة الاقتصادية للمجتمع العربي البدائى دمارًا شديدًا، حيث سقط المجتمع فى دائرة من الفوضى، فحياة السكان كانت معرضة للخطر كل يوم، كما كانت العبودية الأكثر شقاءً لدرجة أننا لا نستطيع أن نتحدث عنها. وأصبح الأمل في ظهور " المخلص " وإقامة مجتمع آمن وعادل مطلبًا عامًا لدى سكان الجزيرة. لذلك كان مقدرًا للدين الإسلامي أن يظهر، وفي الوقت ذاته أخذ هذا الدين بعض خصائص مجتمع شبه الجزيرة العربية والعادات والتقاليد القبلية حينذاك.

وللعلم نذكر أن الأسس التقليدية للدين الإسلامى تتألف من ثلاثة عناصر وهى؛ النظام السياسى، الشريعة الإسلامية وقواعد الإسلام، وأسلوب المسلمين وحياتهم.

النظام السياسى للإسلام في بدايته: إن انصهار الدين والسياسة في بوتقة واحدة يعتبر صفة النظام السياسى للإسلام في بداياته. وتجدر الإشارة إلى أن الدين الإسلامي يشمل على نظرية الكون التى " تعترف بوحدانية الإله"، حيث يرى هذا الدين أن جميع مخلوقات الكون من خلق " اللــه "، وأن " اللــه هو مالك السموات والأرض[١]، " قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء[٢]". وقد منح " اللــه " حكم الدنيا إلى الرسول النبي محمد الذى بلّغ الوحي بكل صدق وكرس حياته للدين الإسلامي. وجدير بالذكر أن الخلفاء هم ورثة رسول اللــه فى الحكم.

شهد عام ٦٢٢، ميلاديًا ظهور النظام السياسى في الفترات الأولى لظهور الإسلام، حيث أمر النبي محمد معتنقي الدين الإسلامى بالهجرة إلى المدينة والإقامة بها، ووضع " نظام الإخاء "، ومعناه أن المسلمين جميعًا

إخوة، وهكذا بدأت تتشكل تدريجيًا اللبنة الأولى لمجتمع المسلمين، حيث أصبح نسيجًا اجتماعيًا متكاملاً. ونذكر أن النبى محمد كانت تحت يديه كل السلطات لإدارة شئون هذا المجتمع فضلاً عن اعتباره رسول اللـــه وقائدًا دينيًا، حيث شكل تنظيمًا سياسيًا حاكم يهيمن عليه الدين ويجمع بين الدين والسياسية. ورغم أن " أمة المسلمين " أطاحت بروابط المصاهرة القبلية والانتماء القبلي اللتين كانتا تعتبران من العادات والتقاليد في شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت ولاتزال تحافظ على الشكل التنظيمى للحياه الديمقراطية القبلية. وفي هذا السياق نذكر أن " المشيخة " التى تتكون إما من مجلس أفراد من أمة المسلمين أو أئمة علماء الإسلام، كانت تناقش أهم القضايا وتقرها، حيث كان الزعيم الدينى (قائد الأمة الإسلامية) ينتخب بالإجماع. ونذكر أنه بعد وفاه النبي محمد، انتخب المسلمين أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا لهذا المنصب فضلاً عن عمر بن الخطاب الذى يعتبر من ضمن الخلفاء الأربعة الذين ورثوا الحكم.

ويتسم النظام السياسي للإسلام في بدايته بصفتين كبيرتين : أولاهما يتمثل في أن حاكم الدولة يعين من قبل الزعيم الديني، حيث يضع هذا الحاكم نظامًا للحكم يهيمن عليه الدين ويجمع بين الدين والسياسة، أما ثانيهما فيتمثل في تزكية أمة المسلمين لحاكم الدولة، أي أنه ينتخب من جانب مجلس أعضاء الأمة أو المشيخة.

وسبق أن قدم كثير من الشخصيات الإسلامية شروحًا عديدة للنظم السياسية الإسلامية وذلك لحماية " نقاء " الدين الإسلامي، نذكر من بينهما أفكار الخومينى ذات الصفة التمثيلية، حيث أعتقد الخومينى أن مواطن الإختلاف بين نظام الحكم الإسلامي والأنظمة في الدول الأخرى تتمثل في أن السلطة التشريعية للدولة الإسلامية تخضع للرب، أما القانون (نشير هنا

إلى التشريع) في الدول الملكية والجمهورية فتخضع إلى الملك أو ممثلى الشعب. وتتمثل فكرة الدولة في الدين الإسلامي في أن اللـــه كلف النبى بتنفيذ الشريعة الإسلامية واتباعها. إلا أنه قد انتهى زمن الأنبياء الآن، ففي الماضى كان النبي يعتبر زعيمًا " للدولة الإسلامية "، وعن التساؤل حول من سيخلف مهام النبي، أجاب علماء الشريعة الإسلامية قائلين الإمام(٣)". وقد شرح الخومينى بوضوح أكثر في كتاب " الحكومة الإسلامية " الذى ألفه هذا المفهوم، حيث قال "إن الحكومة الإسلامية لا تعتبر حكومة استبدادية ولا ديكتاتورية، لكنها حكومة دستورية. والمقصود بالدستور هنا أنه لا يتمثل فى مجموعة القوانين بالمعني العام التى يتم الموافقة عليها بتصويت أغلبية الشعب، إنما يتمثل في خضوع الحاكم إلى القيود الإلهية التى تتمثل في" القرآن الكريم " ومجموعة القوانين التى أوضحتها السنة النبوية أثناء إدارة شئون الدولة وتنفيذ القانون، وهما يمثلان الشريعة الإسلامية وقواعد الإسلام اللتين ينبغى احترامهما وتنفيذهما. لذلك تمثل الحكومة الإسلامية إدارة القوانين الإلهية للبشر(٤)". وقد اتهم الخومينى جميع الأنظمة الحاكمة التقليدية بأنها أنظمة غير شرعية، وأنها " سارقة " للثيوقراطية.

الشرعية الإسلامية وقواعد الإسلام: من المعروف أن قواعد الإسلام خمس وهى كالتالي: الشهادة، إقامة الصلاة، الزكاة، صـــوم رمضان والحج. وتتبع القواعد الأربع وهى الشهادة والصلاة والصوم والحج إلى المذهب الدينى، حيث يلتزم المسلمون الصالحون بأدائها (وينبغى توافر النواحي المادية لأداء فريضة الحج)، أما الزكاة فهي الوحيدة التى تتعلق بالقضايا الاقتصادية للمجتمع. فالزكاة تعتبر نظامًا ضريبيًا بدائيًا وضع في صورة قاعدة. وقد ذكر في آيات "القرآن الكريم" ما يوضح هذا الأمر، وهى كالتالى ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟

لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[٥]". وتنص الزكاة على أن يدفع كل مسلم ٢,٥% من القيمة الإجمالية لثروته. وإذا افترضنا أن المسلم يمتلك مائة جرام من الذهب، فوجب عليه أن يدفع خمسة للزكاة، وعليه أن يزكي بواحدة فقط من الماعز، إذا كان يمتلك من ستة جمال إلي أربعة وعشرين جملاً، أما الذى يمتلك من خمس وعشرين بقرة إلي خمس وثلاثين بقرة فعليه أن يزكي بنعامة عمرها عامان، وإذا كان يمتلك من أربعين عنزة إلي مائة وعشرين عنزة فعليه أن يزكي بعنزة واحدة. وقد حرم "القرآن الكريم" أية فوائد من التعاملات المالية للأنشطة الاقتصادية، وأعتبرها نوعًا من القروض ذات الأرباح الباهظة والاستغلالية، حيث ذكر في القـرآن الكريم هذا الأمر "وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابًا أليما[٦]". والحقيقة أن العمل علي منع تجمع الثروات، في أيدى الأقلية وانقسام المجتمع إلي قطبين يعتبر من أهم أهداف دفع الزكاة وتحريم الاستدانة بفائدة، كما يغلب عليه طابع المساواة.

سنه الإسلام أى الشريعة (بمعني الطريق الذى يرشد إليه اللـه).

وتعتبر الشريعة القاعدة القانونية " للقرآن الكريم " و "الحديث النبوى"، وتمثل القوانين والأنظمة السلوكية التي أوحاها **"الإله"** والمعنية بالحياة الدينية والاجتماعية والأسرية والشخصية للمسلمين، وتمثل مجموعه القوانين والأنظمة الدينية والمدنية والجنائية الشاملة، وظهرت تدريجيًا علي أساس القواعد العرفية في الحياه التقليدية البدائية للمجتماعات العربية ونظام إدارة مجتمع المسلمين والأعراف التنفيذية والممارسات القضائية في العصر الأموى (منذ عام ٦٦١ حتي ٧٥٠ ميلاديًا). نذكر علي سبيل المثال أن كل من يرتد عن دينه ويتآمر ضد الدولة ويرتكب جريمة تدنيس المقدسات، يتعرض إلي عقوبة الإعدام، تقطع اليد اليمني والرجل اليسرى للسارق، يرجم الزاني

بالحجارة حتي الموت. ومنذ الأسرة العباسية (منذ عام ٧٥٠ حتي عام ١٢٨٥) استعانت الأسرة الإقطاعية في العصور السابقة بالشريعة الإسلامية لترسيخ نفوذ ملكها وحماية النظام الاجتماعي.

أسلوب حياة المسلمين: ينبغي علي كـل مسلم أن يلتزم بمعايير السلوك التي أنزلها "اللـه" والتي تتسم بالانضباط الذاتي للنفس، وتشمل المبادئ الأخلاقية والتعاملات الاجتماعية من حيث الأكل والملبس والزواج والحداد والترفيه وغيرها من السلوكيات، وهي تعكس أساسًا المفاهيم الإخلاقية لمجتمع القبائل الرعوية في شبه الجزيرة العربية في القرون الوسطي وعاداته المعيشية، ونجد أن من المظاهر الأساسية في المجتمع المسلم الفصل بين الرجال والنساء وتقييد المرأة، حيث تُفرض قيود صارمة علي مكانة المرأة في المجتمع والأسرة وعلي ملابسها وزينتها وتعاملاتها الاجتماعية. ونذكر أن شرب الخمر ولعب القمار محرم بشدة في حياة المسلم، كما أن هناك نصوصًا صارمة علي الأنشطة الترفيهية.

ثانيًا: التغيرات التي طرأت على عادات الإسلام

منذ ظهور الإسلام بأربعة عشر قرنًا، تأثرت عاداته القديمة أيضًا بمتطلبات الحياه، حيث طرأت عليها تغيرات كبيرة كانت أم صغيرة. ومع التوسع المستمر لقوى العادات والتقاليد أخذت تتحدى مرة بعد مرة هيمنة الإسلام ومكانته الموثوق بها، مما أثار الشكوك لدى الأوساط الدينية وبين المؤمنين الصالحين، حيث راودتهم أفكار الحزن والخوف السابقة، مما جعلهم يطالبون بعودة النظام الاجتماعي والمبادئ الأخلاقية المعروفة في فترة الأنبياء، وهذا ما أطلق عليه الأصولية الإسلامية، كما يعتبر هذا الأمر أيضًا أحد أهم أسباب ظهور حركات النهضة للإسلامية وتطورها.

إن التغيرات التي طرأت علي النظام السياسي التقليدي للإسلام تمثلت في تحولها من النظام الثيوقراطي الذى يهيمن فيه الدين، إلي النظام الذى يجمع بين الدين والسياسة والذى يهيمن فيه الملك علي الحكم. وفي العصر الحديثة تتطور هذا النظام ليصبح نظامًا سياسيًا تقليديًا يفصل السياسية عن الدين، ويرى مؤرخو الإسلام أن الأسلوب التقليدى الذى ساد نظم الحكم الإسلامية يرجع إلي الأسرة الأموية في بدايتها، " فالخليفة معاوية الذى ينتمي إلي الأسرة الأموية أحدث تغيرات حادة علي المساواة في الإسلام والتركيبة السياسية للديمقراطية، وبالتالي تغيرت خصائص نظام الحكم الإسلامي من كونها ذات طابع ديني إلي كونها ذات طابع علمانى(٧)". ففي بداية فترة الانتشار السريع للإسلام وتوسع نفوذ المجتمع الإسلامي في الخارج أصبح معاوية الذى ينتمي إلي عشيرة أمية قائد المأثر المشرفة في الحرب أثناء الفتوحات الخارجية، وقد استمر في حكم دمشق لمدة عشرين عامًا، أقام خلالها جيشًا قويًا يدين بالولاء له، وبعد اغتيال عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين لم يعترف معاوية بالخليفة الرابع علي بن أبي طالب محاولاً دون جدوى أن يتزعم الخلافة. وبعد اغتيال علي عام ٦٦١ ميلادية، دعا أهل الكوفة إلي توريث ابنه الحسن منصب الخلافة، لكن الحسن اضطر إلي التنازل عن منصبه إلي معاوية أمام خوفه من القوة العسكرية التي يمتلكها معاوية، كما أصبحت دمشق عاصمة الحكم بدلاً من الكوفة. وهكذا انتهت فترة الخلفاء الراشدين الأربعة، وتأسست الأسرة الأموية (عام ٦٦١ ميلادية يوافق العام التاسع والثلاثين من الهجرة) ومنذ ذلك الحين أصبح يهيمن علي النظام السياسى لدولة الخلافة الإسلامية نظام الحاكم الملكي بدلاً من النظام الذى كان يهيمن عليه الزعيم الديني. ورغم أن الحاكم كان لا يزال يدعي بالخليفة، فإنه كان ملكًا من حيث الجوهر، وعلت مكانته على الدين. أما بالنسبة إلي نظام التوريث داخل العائلة المالكة، فقد جاء محل نظام التزكية لأمة

المسلمين. أما بالنسبة إلي الأمراء الذين ظهروا في مختلف المناطق فيما بعد فهم يشبهون الحكام المسيطرين على الحكم الإقطاعي الانفصالي، ويرى هؤلاء الأمراء أن العلماء (علماء الدين الإسلامي) هم أداة تستخدم لخدمتهم. وبالطبع تلاشت فكرة أمة المسلمين مع مرور الزمن، حيث استمرت هذه الحال حتي بداية القرن العشرين.

وبعد الحرب العالمية الأولي طردت الثورة الوطنية الديمقراطية التي اندلعت في تركيا بزعامة كمال أتاتورك قوى الغرب ملغية النظام الملكي ومؤسسة للنظام الجمهورى. كما أسقط كمال أتاتورك بعد ذلك نظام الخلافة، وقام بحركة فصل الدين علي السياسة، حيث كان لهذا الأمر تأثير قوى علي العالم الإسلامي، فرأينا أن الأنظمة الحاكمة في كل من العراق التي تأسست عام ١٩٢١، والتي كان يحكمها الملك فيصل، المملكة الأردنية الهاشمية التي تأسست عام ١٩٢١، والتي كان يحكمها الأمير عبدالله، مصر التي استقلت عام ١٩٢٢، والتي كان يحكمها الملك أحمد فؤاد، إيران التي تأسست عام ١٩٢٥، والتي كانت تحكمها الأسرة الملكية للبهلوى وغيرها من الدول الإسلامية أصبحت جميعها أنظمة حكم علمانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر الكثير من الدول المستقلة في العالم الإسلامي مع النمو المتزايد لحركات التحرير الوطني، حيث أقامت معظمهما أنظمة حكم علمانية في صورة نظام جمهورى، لكن عددًا قليلاً من هذه الدول لا تزال تحتفظ بالنظام السياسي للحكم الملكي الذى يجمع بين السياسة والدين، إلا أن هذه الدول متحيزة إلي العلمانية.

أما بالنسبة إلى نظام الزكاة التى تعتبر من ضمن قواعد الإسلام والنصوص التى وردت بشأن تحريم الربا فتعتبر من أهم الإجراءات التى اتخذها النبي محمد، وأمة المسلمين لتطبيق المساواة بين الأغنياء والفقراء،

لكنها لم تعد مناسبة سوى للمناطق المتخلفة جدًا. فقد تغيرات ملامح نظام الزكاة بصورة عفوية مع النمو الاقتصادى للإمبراطورية العربية خاصة في المناطق التي انضمت حديثًا إلي خريطة الإمبراطورية والتي اتسمت بمستوى اقتصادى متقدم نسبيًا، حيث حل نظام الضرائب الجديد محل نظام الزكاة بصورة تدريجية. ووجدنا أن الزكاة في الدول الإسلامية في العصر الحديث (بما في ذلك الدول التى تجمع بين الدين والسياسة) تغيرت لتصبح في صورة تبرعات طوعية يقدمها المسلم أثناء أداء صلاة الجمعة وصلاة العيد. أما بالنسبة إلى الفوائد على القروض فقد أصبحت أمرًا عاديًا في الأنشطة الاقتصادية، والقليل جدًا من البنوك التى تلتزم بالقواعد التقليدية للإسلام تستخدم كلمة " الأرباح التساهمية " بدلاً من كلمة فائدة.

رغم أن الأنظمة القضائية منذ أكثر من ألف عام في الإمبراطورية العربية، والإمبراطورية العثمانية والأنظمة الحاكمة الملكية الإقطاعية الأخرى كانت لاتزال تلتزم بالشريعة الأسلامية، فإن الحاكم والضباط المحليين كانوا هم المسيطرين على القانون. فبعد الحرب العالمية الأولى وضعت الجمهورية التركية – التى فصلت الدين عن السياسة – النظام القضائي الحديث بدلاً من الشريعة التقليدية، وألغت أيضًا المحاكم الدينية. وبعد ذلك أجرت معظم دول الشرق الأوسط تباعًا إصلاحات على النظام القضائى، حيث حل النظام القضائى محل الشريعة الإسلامية. ورغم أن البعض لا يزال يعترف بالشريعة من الناحية النظرية، فإن الشريعة اقتصرت على بعض الجوانب الدينية والحياتية للمسلمين.

وفي الوقت ذاته، ظهرت أيضًا بعض التغيرات على أسلوب الحياة التقليدية للمسلمين، فقديمًا في عهد الإمبراطورية العربية تخلى الحكام والأغنياء بشكل كامل عن الوصايا والقوانين اللتين نص عليهما الإسلام،

وشاع مذهب المتعة، وأخذوا يكسبون الأموال بصورة غير شرعية دون أى وازع، ويبحثون عن السعادة واللهو وأقاموا الأماكن الترفيهية التي تفسد الأخلاق، وبالتالي ظهر الفساد الأخلاقي في المجتمع. ومنذ القرن التاسع عشر ظهر في دول الشرق الأوسط تيار الحداثة (معظم السلوكيات في كثير من الدول اتسمت بالطابع الغربي)، حيث كانت هجمات هذا التيــار هي الأكبر على كل من مصر، سوريا، العراق، لبنــان، الجــزائر، تــونس، تركيا ودول أخرى. والواقع أن التوسع الرأسمالي في منطقة الشرق الأوسط لم يطح بطرق الإنتاج القديمة فحسب، إنما جلب إلي هذه المنطقة أدوات إنتاجية جديدة وأساليب التكنولوجيا العلمية، وفي خضم هذه الأحداث اقتحمت ثقافة الغرب الأوساط الاجتماعية في المنطقة، فقد انتشرت دور العرض السينمائي في المدن، وظهرت في العواصم قاعات الرقص وقاعات التدليك ومراكز التجميل. وخلعت النساء التي أخذت أعدادها في التزايد العباءة السوداء والحجاب وخرجت من المنزل، وامتزجت حياة بعض المسلمين ببعض أساليب حياة الغرب.

ويرى رجال الدين والعلماء المسلمين وبعض المسلمين الصالحين، أن التغيرات الناتجة عن التعارض بين ما سبق ذكره والتقاليد التي ظهرت في بداية الإسلام " تدنس" النور "الإلهي" وتعتبر خيانة للمذهب الإسلامي، مطالبين بعودة الصورة النقية للإسلام، بمعني اتباع تعاليم النبي محمد، واعتبار كل من "القرآن الكريم" والحديث النبوى " المقياس والمعيار، وتطبيق الشريعة الإسلامية بصورة كاملة واستئناف العمل بنظام الخلافة وأسلمة المجتمع. وفي هذا الشأن نذكر أن فردريك أنجلز أجرى تحليلاً دقيقًا على هذه الظاهرة، حيث أشار إلى " أن الدين الإسلامي يناسب الشرقيين خاصة العرب، بمعنى أنه يناسب سكان. المدن الذين يزاولون التجارة ويمارسون

الصناعة اليدوية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يناسب أيضًا قبائل البدو الرعوية، وتكمن فيه أيضًا براعم الصراعات الدورية. فقد أصبح سكان المدن من الأثرياء، وانغمسوا في حياة الترف، وأصبحوا غير مهتمين بالالتزام بالقواعد والقوانين. أما بالنسبة إلي البدو الذين يعيشون في الفقر ويحافظون علي عاداتهم الصارمة فينظرون إلى هذه الثروة والرفاهية بعين الحسد والتطلع. لذلك توحدوا تحت قيادة أحد الأنبياء أي أحد المهديين، حيث قاموا بتوقيع العقوبات على الخونة، وعملوا على عودة حالة الالتزام بشعائر الصلاة والإيمان باللـــه، واعتبروا ثروات الخونة مكافأة خصوها لأنفسهم، وبالطبع أصبح هذا المهدي بعد مائة عام في نفس المكانة التى كان عليها هؤلاء الخونة، فهم يحتاجون إلى ظهور مهدي جديد ينقى العقيدة مرة أخرى، وهكذا تبدأ اللعبة من جديد(٨)".

الفصل الثاني

الحداثة الإسلامية

منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين وتحت تأثير حركات التحرير الوطني في دول العالم كافة، ظهرت في العالم الإسلامي تيارات فكرية تطالب بإجراء إصلاحيات سياسية، اقتصادية وثقافية وتسعي وراء طريق التحديث، وفي الوقت ذاته ظهرت أيضًا حركات الإصلاح الديني التي تطالب بمواكبة الدين لتيار العصر، وتطالب بالنهوض بالقوميات، وهذا ما أطلق عليه حركة "الحداثة الإسلامية " ،" إن النداء المشترك لمثقفي المسلمين والحكماء من الأوساط الدينية الذين درسوا دراسة حديثة يتمثل في أنه إذا لم ينصهر الإسلام مع العالم الحديث، فمن المؤكد أنه سيزول ويمحى[٩]".

ومع التوسعات الخارجية للاستعمار الأوربي، استطاعت القوى الأوربية أن تهزم مقاومة المسلمين معتمدة على" أسطولها الحديدي ومدافعها القوية "، حيث استمرت في إقامة المستعمرات التي استعبدت شعوب الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الأحداث توغلت السلع الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط مثل تدفق الزئبق، حيث أطاحت بقوة الصناعة اليدوية والزراعة اللتين كانتا لاتزالان تتسمنا بالتخلف في هذه المنطقة. أما بالنسبة إلى توغل الثقافة الأجنبية وأيديولوجيات الرأسمالية فبثتا شعورًا عند مفكري الإسلام

ورجال الدين بوجود " خطر الغرق " يتعرض له الإسلام على يد ثقافة الغرب، لذلك ظهرت حركات " الإنقاذ "، حيث سعى بعض علماء الإسلام ومثقفى والمسلمين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب والحكماء الوطنون نحو البحث عن طريق نهضة الدولة وإرشادها وإنقاذها، حيث رأوا أن أهم أسباب ضعف دول الإسلام وتعرضها لذل وظلم إمبريالية الغرب تتبلور في خضوعها لتفاسير مذاهب الشريعة الإسلامية القديمة " للقرآن الكريم " و"الحديث النبوى" وغيرها من الاستشهادات التى انفصلت عن مسيرة التطور الاجتماعى، فضلاً عن وجود الحكم الإقطاعي الملكى الديكتاتورى. وهكذا رأينا أن الأفكار التى تمسكت بالأساليب القديمة كانت حاجزًا أمام استيعاب المسلمين للأفكار الجديدة "، لذلك ترى الحداثة الإسلامية أن هناك ضرورة ملحة لوضع قواعد جديدة بناء على القوانين واللوائح التى ينص عليها القرءان والحديث، واستكمال الشريعة الإسلامية لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة للنمو السريع.

وتجـــدر الإشارة إلي أن مذهب الحنيفية الذى أسسه التاجر الفارسى أبو حنيفة (ولد عام ٦٩٩ وتوفي عام ٧٦٧) يعتبر أول مذهب للشريعة الإسلامية، ثم ظهر بعد ذلك مذهب المالكي الذى أسسه إمام المدينة مالك بن أنس (ولد عام ٧١٥ وتوفي عام ٧٩٥) والمذهب الشافعى للعالم الإسلامي الشـــافعـــي (ولد عام ٧٨٠ وتوفي عام ٨٢٠) والمذهب الحنبلي لابن حنبل (ولد عام ٧٨٠ وتوفي عام ٨٥٥)، والواقع أن تفسير وشرح هذه المذاهب الأربعة الكبرى لنصوص وقواعد القرآن والحديث معترف بهما لدي رجال الدين الإسلامى وعلماء اللاهوت ورجال القانون، ويعتقد أنها تمثل تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. أما بالنسبة إلى الأصولية الإسلامية فهى معارضة دومًا لظهور الأفكار " التى تدعى التجديد والأصالة ".

إن مذاهب الحداثة الإسلامية التى ظهرت في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، والتى تدعو إلى إجراء حركة إصلاح للدين الإسلامي ذات نشاط واسع للغاية، فآثارها تمتد من منطقة شمال أفريقيا حتى جنوب غرب آسيا، ومن أهم الشخصيات الممثلة لهذه المذاهب نذكر السيد جمال الدين الأفغاني (ولد عام ١٨٣٨ وتوفي عام ١٨٩٧) الشيخ محمد عبده (ولد عام ١٨٤٩ وتوفي عام ١٩٠٥) سعيد أحمدى خان (ولد عام ١٨١٧ وتوفي عام ١٨٩٨) وغيرهم. ويرى الكثير من العماء المسلمين أن المفكر الإسلامي سعيد جمال الدين يعتبر مؤسس الحداثة الإسلامية. وفي هذا السياق نذكر أن جمال الدين الأفغاني رأي أن الإسلام " دين مرن " يتماشى مع الزمان والمكان ويتغير بتغير الظروف ودين أبدى، وأكد على مبدأ " الاجتهاد " (وهو الحكم على الأمور باستقلاليه)، حيث رأى أن المذهب الحنفى فتح باب "الاجتهاد" بعد القرن الثاني عشر، وأن التمسك الأعمى باللوائح البالية أدي إلي ضعف الإسلام، ودعا إلي النهوض بالإسلام وفقًا "للقرآن الكريم" و "الحديث النبوى" وبالاستعانة أيضًا بالعلوم و مبدأ "الاجتهاد"، وذلك لمواكبة الإسلام للعصر. ورأى الأفغاني أن الكثير من " البدع " ظهرت في الإسلام منذ القرون الوسطى، وينبغى تنقية وصفاء الإيمان الديني للمسلمين، لكن ذلك لا يعنى اعتبار التعاليم الإسلامية للأسلاف نماذج ثابتة غير متغيرة. وقال الأفغانى : " إن الزمن لا يتوقف، وينبغى علي المسلمين اعتبار هذا الأمر مبدأ يثرى مذهبهم الدينى بالنشاط والحيوية، وينبغى على الأنظمة السياسية والمثاليات الاجتماعية والسلوكيات الذكية أن تتغير مع تغير العصر، وينبغى على المسلمين تقييم الأشياء ذات الفائدة وقبولها ونبذ الأشياء المقززة[١٠]". ودعا الأفغاني إلى ضرورة اقتباس الأشياء المفيدة من تكنولوجيا العلوم للغرب من أجل تعزيز قوة العالم الإسلامى، ومقاومة الغزو الإمبريالى والاستعمارى للغرب، ورأى "أن السبيل الوحيدة للتخلص من سيطرة الإدارة

الأوربية تكمن في دراسة أساليب الغرب والحصول على آرائهم العملية واستيعاب تكنولوجيا الغرب، ومن ثم تعزيز القوة الذاتية، وذلك من أجل حماية العالم الإسلامي[١١]". ورغم أن تعاليم الأفغاني كانت مقصورة على زمنه، فإنها تركت عوامل إيجابية جديدة في ظل تعاليم الشريعة القديمة، وساعدت على ظهور الحداثة الإسلامية المعاصرة.

أما الشيخ محمد عبده، فقد سبق أن تتلمذ علي يد الأفغاني في جامعة الأزهر المصرية، وقد تأثر محمد عبده بأفكار الأفغاني، ثم أصبح محمد عبده فيما بعد أشهر عالم تربوى للدين الإسلامي بجامعة الأزهر وعين مفتيًا لجمهورية مصر العربية (المسئول عن شرح الشريعة الإسلامية)، وكان أيضًا رئيس تحرير جريدة " الفجر" (استمرت منذ عام ١٨٩٥ حتى عام ١٩٣٥)، وأعلن أفكاره عن إصلاح الدين، وأطلق عليه " أبو الحداثة الإسلامية[١٢]". وتتمثل دعوات الإصلاح السياسي للشيخ محمد عبده كالتالي : ضرورة البحث عن تعاليم مكافئة للأفكار الحديثة من " القرآن الكريم " و"الحديث " النبوى " على أساس الحفاظ على نقاء الإسلام، فمن الضرورى أن يتسنى للمذاهب الدينية والمجتمع الإسلامى مواكبة متطلبات العصر، وطالب محمد عبده بإلغاء ظاهرة تقديس الأولياء الصالحين والأضرحة ونظام تعدد الزوجات ونظام تربية العبيد وغيرها من العادات التقليدية غير المستحبة، كما طالب باهتمام الكتب الدينية الجديدة بتقديم تفاسير جديدة للأحكام والقوانين الموجودة فى " القرآن الكريم " و"الحديث " النبوى"، فمن الضروري إعادة النظر في تعاليم المذاهب الأربعة الكبرى للشريعة واستخدام صوت العقل في الحكم على الحقيقة والباطل، وبالتالي تتطور الأفكار والتعاليم الجديدة المواكبة لتطور العصر. وأكد الشيخ محمد عبده أيضًا على ضرورة مزج العلوم والثقافة الأوربيـــة الحديثة بالأفكار الأساسية في

الإسلام، حتى يستطيع الإسلام مواكبة تطور المجتمعات الحديثة. ويرى أنه إذا أردنا تحقيق هذه الدعوى، فسنحتاج أولاً إلى تسوية الخلاف بين الدين والعلوم وبين الدين والعقل، وينبغى أن تحل شريعة وقواعد جديدة للإسلام تفيد المجتمع محل الشريعة والقواعد الإسلامية القديمة التى مر عليها الزمن، وينبغى إعمال العقل في حالة حدوث خلاف بين الشريعة والقواعد الظاهرة من ناحية والعقل من ناحية أخرى.

يعتبر سعيد أحمدى خان عالمًا تربويًا إسلاميًا، ولد في أسرة أرستقراطية مسلمة بنيودلهى، وعين قاضيًا بإحدى المستعمرات وهو في العشرين من عمره، ثم حصل بعد ذلك علي لقب السير في بريطانيا، وقد نشر دعوته المعنية بإصلاح الدين والحداثة بين أوساط المسلمين. ورأى أن المسلمين يفتقرون إلى المعرفة الثقافية، وأفكارهم متحفظة وآفاقهم ضيقة، كما ينبغي اقتباس العناصر القيمة التى تساعد على نهضة الإسلام وتطور القوميات المسلمة، وذلك من خلال الاقتباس من الأفكار والعلوم الجديدة التى قدمها الغرب للعالم. ودعا الأحمدى بقوة إلى ضرورة تقديم شرح وتفسير جديدين لمجموعة القوانين الإسلامية لتتماشى مع متطلبات المجتمعات المعاصرة. وجدير بالذكر أن الأحمدي خان فتح مجمعًا للعلوم وترجم مؤلفات علمية وثقافية أجنبية، ثم أسس المجلة الإسلامية وتعرف باسم " أصحاب الإصلاح الأخلاقي ". وعارض التعاليم الدينية التى تتسم بضيق الأفق وتبعد عن روح العصر، ودعا إلى نشر التعاليم الدنيوية ودراسة الثقافة الأوربية بين المسلمين، كما فتح معهد "الشرق البريطاني الأحمدي خان "محاولاً الاستعانة بالفكر التقليدى للإسلام وعلوم الغرب في تأهيل كوادر مسلمة جديدة. إن الدعوة إلى ضرورة إقامة علاقات تعاون تناغمية مع الحكام المستعمرين الأوربيين، تعتبر من أهم خصائص أفعال وأقوال الحداثة

الإسلامية لدى الأحمدى خان، كما اعتبرها من الشروط الأولية لنهضة الإسلام. والحقيقة أنه دعا إلى دمج ثقافة الشرق بالغرب وشجع على اتخاذ مواقف فعلية وعلمية. والواقع أن أفكار الأحمدي خان والتى تبللور في " اعتبار الإسلام هو الجوهر مع الاستعانة بعلوم الغرب" تمثل بدرجة محددة أفكار الحداثة القومية لدى المثقفين الإسلاميين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب.

إن إجراءات الإصلاح لمذاهب الحداثة الإسلامية تتبلور بشكل أساسي في ثلاثة جوانب نذكرها كالتالي:

أولاً: على صعيد الأنظمة الدينية، الدعوة إلي إجراء تعديلات على الشريعة، والتأكيد على عدم التقيد بتعاليم مذاهب الشريعة الإسلامية الأربعة الكبرى أثناء هذه التعديلات. والواقع أن هذه الدعوة كانت ذات مغزى إيجابي على تطور المجتمع الإسلامي.

ثانيًا: علي صعيد التعليم الثقافي، الدعوة إلى إصلاح التعليم الدينى للإسلام، والتأكيد على ضرورة دراسة العلوم الحديثة وتاريخ العالم وتاريخ تطور الثقافة الأوربية، فضلاً عن دراسة الكتب المقدسة في الإسلام.

ثالثًا: على صعيد الأنشطة الاجتماعية، إقامة بعض المجموعات العلمية والدينية الجديدة لتشجيع الإصلاح الديني وحركات الحداثة في العالم الإسلامى.

والواقع أن قوة الحداثة الإسلامية لا تزال محدودة للغاية مقارنة بنفوذ القوى التقليدية للإسلام التى تتسم بالقوة. وقد اتخذت مذاهب الحداثة الإسلامية موقف الوسيط أثناء تعاملها مع مشكلات الواقع وممارستها للإصلاح الدينى، بمعنى أنها اعتبرت أن الربط بين الدين والعلوم من أهم أهداف الإصلاح على أساس حماية التقاليد الإسلامية، فهم يعلنون من ناحية أن اللـــه خالق

مخلوقات الكون، ومن ناحية أخرى يشجعون المسلمين على البحث في أسرار الطبيعة، ومن ثم إدراك قدرات اللـــه. معتبرين أن الدين " صديق مرشد " للعلم. إن تاريخ المساواة في الحداثة الإسلامية محدود الظروف، مما جعل الحداثة الإسلامية غير قادرة على إجراء إصلاح دينى بالمعني الحقيقي على صعيد تاريخ تطور الإسلام، لكن لا تزال تلعب دورًا إيجابيًا محدودًا تجاه تشجيع دول الشرق الأوسط على الاندماج مع المجتمعات المعاصرة، كما أنها تؤثر أيضًا تأثيرًا مهمًا على تطور مجتمع الشرق الأوسط في الأيام القادمة.

الفصل الثالث

تقاليد الحداثة فى دول الشرق الأوسط العلمانية

بعد القرن التاسع عشر وجدنا أن معظم مناطق الشرق الأوسط إما كانت مستعمرات أو كانت موطئ نفوذ القوى الأوربية. ووجدنا أن تدهور القوميات أثار قلق الرجال القوميين، حيث بدأ بعض الرجال الحكماء بالبحث عن سبيل لإنقاذ الدول. وفي ظل هذه الأحداث ظهر التوجه العلماني تدريجيًا، وفي هذا الشأن نذكر أن لا شيء أعظم تأثيرًا من النظام الحكم العلماني الذى أقامه كمال أتاتورك في تركيا والذى يفصل الدين عن السياسة.

أولاً: سياسة فصل الدين عن السياسة لكمال أتاتورك وأهميتها الكبيرة

بدأ نفوذ الدولة العثمانية التى امتدت أراضى إمبراطوريتها إلى قارة أوربا وآسيا وأفـريقيا في أوج فترات ازدهارهـا في التدهور، حيث أصبحت بعد ذلك رجـل أوربا المريض. وخلال الحرب العالمية الأولى خاض الجيش العثماني معارك عديدة وانهزم فيها تباعًا، حيث خسرت هذه الدولة كل مستعمراتها لتصب فى النهاية فى يد القوي الأوربية. لكن كمال أتاتورك رفع راية التحرير الوطني، حيث حصل علي الدعم القومي ليطرد قوات الغزو الأجنبي من تركيا وفي النهاية من خلال خوض سنوات عديدة من المعارك الدامية. ويرى الرجال القوميون في تركيا أن أسباب تدهور

الإمبراطورية العثمانية وهزيمتها تتبلور أولاً في الحكم الملكى الإقطاعي الديكتاتورى الذى اتسم بالفساد، ثانيًا: بسبب النظام السياسي المتخلف الذى جمع بين الدين والسياسة، لذلك ألغيت الملكية وتأسست الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣. ورأي كمال أتاتورك أن القيام بمسيرة التحديث تعتبر الحل لتغيير الأوضاع المتدهورة في تركيا وإعادتها للقوة المزدهرة التركية، ولأن القوى التقليدية الدينية المحافظة أصبحت بالفعل عقبة وحاجزًا أمام هذا الحل، فكان ينبغي اتخاذ إجراءات لتسوية هذه المشكلة من جذورها. وقال كمال أتاتورك": إذا اطلعنا على كتب التاريـــخ التى تتحدث عن تركيا، فسوف نكتشف أن جميع الجرائم التى أفسدت قوميتنا واستعبدتها ارتكبت تحت ستار الدين" (١٣). وفي مـــارس عـــام ١٩٢٤ أجـــاز البرلمان الوطني التركي قرار إلغاء نظام الخلافة، ونفي الخليفة عبد اللـــه المجيد إلى الخارج. وقد أثار هذا التصرف ردود فعل كبيرة، حيث قامت المجموعات الدينية والقوي المحافظة داخل تركيا بأعمال احتجاجية بمختلف أنواعها لمعارضتها الشديدة لإلغاء نظام الخلافة. وفي هذا الشأن حدث جدال في أوساط الرأي العام التركي حيث قال البعض: إن تركيا يمكن أن تمتلك قوة مؤثرة خاصة على مسلمى العالم في ظل وجود نظام الخلافة، لدرجة أن إحدى الصحف الصادرة في إسطنبول اتهمت كمال أتاتورك عندما علقت على مسألة إلغاء نظام الخلافة قائلة: "إنه بحديثك عن موضوع إلغاء نظام الخلافة، فسوف يواريك الثرى "وبالتالى" فإن تطبيق هذا الأمر سيعتبر كارثة لمسلمي العالم(١٤)". وفي هذا الشأن احتج أيضًا رجال الدين والمسلمون في كثير من الدول الإسلامية تباعًا على إلغاء كمال أتاتورك لنظام الخلافة، وإتهموه بأنه "خائن للدين".

ومع انطلاق حركة فصل الدين عن السياسة ألغت حكومة كمال أتاتورك التركية هيئة شئون الشريعة الإسلامية والهيئة العقارية للكنائس، حيث ألغي القانون الجديد الذى صدر في أكتوبر عام ١٩٢٤، القوانين الإسلامية التقليدية. وشهد عام ١٩٢٨، إجراء تعديلات على الدستور، حيث شطب رسميًا على فقرة " أن الإسلام يعتبر دين الدولة التركية" وطرح كمال أتاتورك ستة مبادئ سياسية، وهى الجمهورية، القومية، الرأسمالية الوطنية، المساواة، النزعة الإصلاحية والعلمانية، حيث اعتبرت هذه المبادئ سياسة تركيا الأساسية، وهكذا انتهى كمال أتاتورك من مهام فصل الدولة عن الكنائس وفصل الدين عن السياسة.

إن حركة فصل الدين عن السياسة لكمال أتاتورك عكست أيضًا تغير أسلوب الحياة التقليدية للمسلمين. نذكر علي سبيل المثال أن التقويم الميلادى المستخدم دوليًا حل محل التقويم الإسلامي في تركيا وتغير يوم الراحة ليصبح يوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة، خاصة أن هذه الحركة أطاحت بالتقاليد الإسلامية التى كبلت المرأة، حيث سمحت للمرأة بالخروج من المنزل والمشاركة في سوق العمل، وشجعت علي تخلص المرأة من ارتداء العباءة السوداء، وطبقت نظام الزوجة الواحدة. والواقع أن مجموعة الإجراءات الإصلاحية السابق ذكرها أطاحت بمكانة قوى الإقطاع وقواعد الشريعة الإسلامية في المجتمع التركى.

ورغم أن كمال أتاتورك أكد للمرة الثالثة أنه مسلم يؤمن بالله، ويشجع حركة فصل الدين عن السياسة، ولم يطالب الأتراك بالتخلي عن العقائد التقليدية للدين، حيث كان هدفه الوحيد يتمثل في توجيه الدولة نحو مسيرة التحديث، لتصبح القومية التركية على طريق النهضة، فقد ظهرت مواجهات حادة بين أفكار الحداثة لكمال أتاتورك والأيديولوجية الإسلامية.

فالإجراءات الإصلاحية التى قام بها أحدثت اهتزازًا ضخمًا في الأوساط الدينية وبين المسلمين، حيث ظهرت موجات معارضة لهذه الإجراءات، لدرجة أننا شاهدنا اندلاع العديد من الانتفاضات المسلحة، مهددة بذلك المؤيدين بقوة لبرنامج التحديث، والواقع أن الإصلاحات العلمانية رأت النور بفضل اعتماد كمال أتاتورك على مساندة الجيش، حيث كانت لهذه الإصلاحات أهمية وتأثير قوى على تطور المجتمع التركى، وفتحت الطريق للتوجه التركى نحو مسيرة التحديث، وأرست الأسس من أجل أن تصبح تركيا في المستقبل دولة متقدمة اقتصاديًا في الشرق الأوسط.

ثانيًا: تأثير سياسة فصل الدين عن السياسة لكمال أتاتورك

إن مدى تأثير سياسة فصل الدين عن الدولة لكمال أتاتورك تجاوزت بكثير حدود الدولة، حيث امتدت إلي كافة الأرجاء بغرب آسيا وشمال أفريقيا. ففي ذلك الوقت كانت شعوب هذه المناطق بجميع أعراقها تبحث عن طريق جديد من أجل التخلص من الحكم الاستعمارى للإمبريالية والنظام الإقطاعي الفاسد، كما استعانت بعض الطبقات الحاكمة بحركة فصل الدين عن السياسة في تركيا لإضعاف التدخلات الدينية في النظام الحاكم، لذلك انتشرت النزعة الكمالية التي تسعى نحو الحداثة ونهضة القوميات في دول الغرب آسيا وشمال إفريقيا انتشارًا واسعًا للغاية، حيث أثرت على كل فئات المجتمع، خاصة أن تأثيرها على المثقفين والشباب والجيش كان الأكبر، معتبرين كمال أتاتورك مثالاً لهم من أجل النضال لنهضة القوميات، كما وافقوا على أن العلمانية تعتبر نظرية لتحقيق الشروط الأولية للحداثة. لذلك ظهر صراع حاد بين العلمانية والثيوقراطية.

وبعد صعود رضا شاه بهلوى، مؤسس الدولة الملكية للبهلوى عام ١٩٢٦، أقدم على تقليد كمال أتاتورك في قيامه بمسيرة التحديث، ونذكر أن تطبيق

سياسة فصل الدين عن السياسة وإضعاف قوى الشيعة الإسلامية التى كانت دائمًا تصارع الملك على السلطة، كانت من بين الإجراءات المهمة التى قام بها رضا شاه لبهلوى، حيث قام أولاً بفصل الدين عن القضاء وقيد السلطة القضائية التى يسيطر عليها الأئمة واستغلها، ووضع قانونًا مدنيًا ليحل محل الشريعة الإسلامية التى تستند على " القرآن الكريم " و "الحديث النبوى". كما دفع رضا شاه لبهلوى بقوة مشروع التعليم العلماني، وأقام مدارس حديثة بمختلف مستوياتها، وغير بشكل كامل الأوضاع التى كان يسيطر فيها الدين على التعليم، وقام بحملة إضفاء النمط الغربي على الملابس وإلغاء القيود على المرأة، وعزز نفوذ أجهزة السلطة الحاكمة بمختلف مستوياتها، وحظر مشاركة رجال الدين في السياسة. والواقع أن تحديات السياسة العلمانية لرضا شاه لبهلوى المباشرة للدين أثارت احتجاجات الشيعة الإسلامية والتى اتسمت بالقوة.

وتعتبر مصر من أوائل المناطق في غرب أسيا وشمال أفريقيا التى تعرضت لغزو الاستعمار الأوربي، ثم ظهرت بعد ذلك في مصر التيارات الفكرية المقلدة لحضارة الغرب. ففي بداية القرن التاسع عشر قام النظام الحاكم لمحمد على بحركة إصلاحات لبعض الوقت، لكــن تصــور محمد على لدولة غنية وجيش قوى انتهي بالفشل لوجود الكثير من الأسباب التاريخية والاجتماعية المعقدة. ورغم أن الجذور التقليدية للإسلام في مصر عميقة آنذاك، فإنها تعرضت إلى هجوم شديد. نذكر على سبيل المثال المطالبة بتطبيق التعليم الحديث وتقييد المشاركة الدينية في التعليم، المطالبة بإلغاء اعتبار الكتب المقدسة الإسلامية مرجعًا أساسيًا للقانون وإلغاء المحاكم الدينية وحظر تدخل الدين في المجتمع، والمطالبة بتحرير المرأة وتطبيق نظام الزوجة الواحدة، ووصل الأمر إلى درجة المطالبة بقبول النظام

السياسي للغـــرب، ودراسة الثقافة والتكنولوجيا الغربية، والقبول ببعض أساليب الحياة في الغرب. وقد انتهزت أيضًا الأسرة الملكية الإقطاعية في مصر هذه الفرصة وعززت العلمانية في النظام الحاكم مضعفة بذلك القوى الدينية. وجدير بالذكر أن تيارات الفكر العلمانى في مصر تعرضت لمعارضة القوى التقليدية الإسلامية. ففي عام ١٩٢٨، ظهر تنظيم دينى بزعامة حسن البنا (حيث كان مدرسًا آنذاك يبلغ من العمر واحدًا وعشرين عامًا)، أطلق عليه "جماعة الإخوان المسلمين"، حيث قامت هذه الجماعة بالنضال من أجل معارضة العلمانية وعملت على نهضة الإسلام، ولم يمر وقت طويل حتى أقامت جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها منظمة للأمة الإسلامية أجهزة فرعية في الكثير من الدول العربية. وقد اعتبر العلماء الذين درسوا القضايا الإسلامية المعاصرة أن ظهور جماعة الإخوان المسلمين من عيوب حركة النهضة الإسلامية المعاصرة.

وبالنسبة إلى أفغانستان فطبقت أيضًا العلمانية، وقامت بحركة الإصلاح المعاصر. ففي عام ١٩١٩، ورث أمان اللـــه خان المنصب الملكى، وهو يعتبر ملكًا متفتحًا ذا أفكار إصلاحية، وكان يحضّر لإجراء إصلاحات شاملة في أفغانستان. والواقع أن الانتصارات التى حققتها الثورة الديمقراطية الوطنية لكمال أتاتورك والإنجازات التى حققها تركيا على طريق العلمانية والتحديث وإنجازات الإصلاح التى طبقها الملك الإيرانى، عززت أكثر الثقة في تيار الإصلاح الأفغاني، لذلك ظهرت حركة الإصلاح التى سميت " بتيار أفغانستان الشبابي"، وتتبلور أهم أهـــدافها في نقطتين : الأولي تتمثل في تحول الدول الإقطاعية التقليدية إلى دول ملكية دستورية حـــديثة، والثانية تتمثل في إضعاف تدخل الدين في السياسة والمجتمـــع والثقافة والتعليم. وجدير بالذكر أن أهم إجراءات ومطالب الإصلاح لتيار أفغانستان الشبابي

تتمثل في إقامة نظام قضائي علماني، تطبيق أفغانستان لقانون جنائى ومدني وتجارى وعلماني، أن تحل المحكمة العلمانية محل المحكمة الدينية، إقامة نظام تعليم حديث علماني، تطبيق الحكومة سياسة فصل الدين عن التعليم، وإجراء إصلاحات على الحياة التقليدية للمسلمين وعاداتهم، وفي هذا الشأن نذكر على سبيل المثال إلغاء النصوص المعنية بارتداء المرأة للعباءة السوداء والحجاب، وتطبيق قانون الزواج المعنى بنظام الزوجة الواحـــدة، وتغير إجازة الراحة من يوم الجمعة إلى يوم الأحد، ومطالبة مسئولى الحكومة بضرورة ارتداء الملابس الأجنبية، وتحريم ارتداء قبعة الفراء التقليدية والقبعة أو الإيشارب. وهكذا رأينا أن حركات الإصلاح العلمانية والمعاصرة أضعفت كثيرًا المكانة التقليدية للإسلام ومصالح الكنائس، مما دعا الأئمة المسلمين وأمراء القبائل وأصحاب الأراضى إلى الاتحاد معًا، حيث قاموا بانتفاضة معارضة لهذا الإصلاح، ففي الفترة من مارس عام ١٩٢٤ حتى يناير عام ١٩٢٥ شهدت أفغانستان اندلاع تمرد مسلح معارضٍ للإصلاح في منطقة خوست في منطقة جنوب شرق أفغانستان، وفي عام ١٩٢٨، شن مسلحون بقبيلة وزير بشرق أفغانستان انتفاضة كبرى مناهضة للإصلاح، حيث قام المتمردون بالهجوم على مدينة جلال آباد ذات الموقع الإستراتيجى المهم في شرق أفغانستان، لكن القوات المسلحة الأفغانية قمعت هؤلاء المتمردين.

أما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية فتعتبر دولة تطبق نظامًا يجمع بين الـــدين والسياسة، كمـــا شهـــدت الصـــراع بين الأسرة المالكة والقوى الإسلامية التقليدية، وقد استمدت المملكة العربية السعودية قوتها من اتحاد القوى المسلحة لعشيرة آل سعود، وقوى التيار الوهابي (تابعة لتيار السنة)، فالتنظيم المسلح الذى يسمعى بـــ "إخوان التوحيد "(جماعة إخوان تعبد الإله

الواحد) تعتبر القوة الرئيسية التى أخضعت بها قبيلة آل سعود القبائل الأخرى. وقد تحققت وحدة عرب آل سعود من حيث الأساس بعد الاستيلاء على الحجاز عام ١٩٢٥. وفي ذلك الوقت ظهرت خلافات على وضع النظام السياسي، وفي هذا الشأن دعا التيار الذى تتزعمه عشيرة آل سعــود إلى إقامة نظام حكم مركزى يهيمن عليه الملك، واتباع سياسة التسامح على الصعيد الدينى. أما بالنسبة إلى التيار الذى يمثله الإخوان فدعا إلى إقامة نظام ثيوقراطى يهمين عليه المذهب الوهابى، كما وافق على تطبيق نظام فصل السلطات في القبائل، معارضًا الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الحديثة التى ينشرها الكفار الأجانب. فعندما استعد عبد العزيز الحاكم الجديد للسعودية لاستخدام أجهزة التكنولوجيا الحديثة (مثل السيارات، التليفون اللاسلكى وغيرها من الأجهزة) باعتبارها أداة تستعين بها السلطة المركزية قوبل بمعارضة الإخوان وبعض زعماء القبائل، وحينذاك أجــاب عبد العزيز قائلاً إن المعدات والأسلحة التى يستخدمها الإخوان هي من اختراع وصنع الكفار الأجانب، فإذا قام الإخوان بتدميرها، فلن يستخدم الأشياء القــادمة من الغرب. وبالطبع لم يتخل الإخوان عما يمتلكــه من الأسلحــة الحديثة. ورأينا بعد ذلك أن السيارة حلت محل الجمال تدريجيًا، كما أقيمت منشأت للإتصالات في العاصمة والمناطق الأخرى. وقد استمر وقوع الاشتباكات المسلحة بين عشيرة أل سعود والإخوان دون انقطاع منذ عام ١٩٢٧، وقد حظيت الإخوان بمساندة بعض القبائل لتندلع بعد ذلك حرب أهلية واسعة النطاق. والواقع أن التيار المتفتح الذى حاول مواكبة توجهات تطور المجتمع انتصر في النهاية على تيار المحافظين. وفي عام ١٩٣٢ ، أعلن رسميًا تأسيس المملكة العربية السعودية، حيث أصبح عبد العزيز ملك ملوك السعودية، ثم وافق بعد ذلك علي تولى منصب الزعيم الدينى للمذهب الوهابى، وشكل نظامًا سياسيًا يهيمن عليه الملك ويدمج الدين بالسياسة.

الفصل الرابع

القومية العربية و الاشتراكية والإسلام

بعد الحرب العالمية الثانية اجتاحت حركات التحرير الوطني العربي منطقة الشرق الأوسط، مؤكدة أن إجراء الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية والقيام بمسيرة التحديث أصبحت من أهم مهامها، فضـــلاً عــما اتسمت به من خصائص أساسية تمثلت في مناهضة الإمبريالية سعيًا وراء تحقيق الاستقلال الوطنى. نذكر على سبيل المثال أن كل من عبد الناصر في مصر وحـــزب البعــث العربي في العراق وسوريا وأبورقيبة بتونس وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، والقذافي بليبيا اقترحوا جميعًا مسألة تحديث الدولة وتطبيق إما الإشتراكية العربية أو الاشتراكية الإسلامية. وكان من المحتم أن نتطرق إلى مسألة تحديث الدول العربية وإلى مكانة الدين في الدولة والمجتمع ومصالح القوى الدينية نظرًا للظروف الخاصة لمعظم هذه الشعوب والتى تتمثل في اعتناقهم للدين الإسلامي.

أولاً: الخلاف والصراع بين القومية العربية والأصولية الإسلامية

إن مفهوم الأصولية يرجع في بداياته إلى طرح بعض المجموعات المسيحية الأمريكية الدعوة إلي وجود سلسلة من التيارات المغايرة لمعارضة مسيرة التحديث، وذلك في القرن التاسع عشر. ثم أصبحت معروفة بعد ذلك بأنها حركات دينية مناهضة بشدة للحداثة والعلمانية سواء كانت هذه الحركة

في الغرب أو الشرق، وهي تختلف عن الحركات الارتدادية على الصعيد السياسي.

إن الاختلاف بين حركات التحرير الوطني العربي بعد الحرب ونظيرتها قبل الحرب تتمثل في أنها كانت تعارض النظام الحاكم الملكى المتواطئ مع القوى الأجنبية، وفي الوقت نفسه تقوم بكفاحها المناهض للإمبريالية والاستعمار. وبعد تحقيق الاستقلال الوطني أخذ نصل الحرية والنضال للقوميين العرب يتوجه تدريجيًا نحو النظام الإقطاعى للدولة نفسها ومجموعات القوي التقليدية، حيث اتخذت القوميات العربية – بعد سيطرتها على السلطة السياسية – إجراءات لترسيخ النظام الحاكم الوليد، وفضلاً عن ذلك فقد طرحت أيضًا وضع منهج سياسى لدولة الحداثة. وكان من الضرورى إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية من أجل تحقيق مسيرة الحداثة في الدول. وفى ظل هذه الأحداث وقع أيضًا صراع بين هذه الثورة الوطنية الديمقراطية الشاملة من ناحية ونظام المجتمع الإسلامى والأيديولوجيات والأصولية الإسلامية التى تتمسك جميعها بالتقاليد من ناحية أخرى، فكفاح ونضال هذين الجانبين تحولا تدريجيًا إلي صراع بين العلمانية والثيوقراطية.

وشهد عام ١٩٤٧، تأسيس حزب البعث العربي في سوريا، والذى يعتبر حزب الأمة العربية، وله مؤسسات فرعية فى دول أخرى. وجدير بالذكر أن حزب البعث العربي طرح الدعوة إلى الإصلاح الراديكالى على الصعيد السياسى والاجتماعي والاقتصادي، معتبرًا أن طريق التحديث هو الطريق الوحيد القادر على تحقيق التحرير الكامل للقوميات العربية. وجدير بالذكر أن أقوى دعوات هذا الحزب تتمثل في المطالبة بإلغاء المكانة الجليلة للإسلام في الدول العربية، وتطبيق النظام السياسي العلماني الذى يفصل الدين عن

السياسة. وصرح الأمين العام لهذا الحزب، أن الإسلام ليس القوة التى حررت الدول العربية وأحيت القوميات العربية، إنما تتمثل هذه القوة في القومية العربية. والواقع أن العلمانية القوية لحزب البعث العربي ومفهوم الحداثة أثرا تأثيرًا كبيرًا على سوريا والعراق، خاصة أن تأثيرهما كان هو الأقوى على المثقفين وجنود التيارات الشبابية القوية. ففي شهرى فبراير ومارس من عام ١٩٦٣، شاهدنا تعاونًا بين حزب البعث السورى والعراقى من ناحية ومجموعة الضباط من ناحية أخرى، حيث قاموا بالتتابع بانقلاب عسكرى للاستيلاء على السلطة (سبق أن تعرض النظام الحاكم لحزب البعث العربي في العراق إلى نكسة)، وأقاموا نظام حكم علماني، وحظروا تدخل الدين في السياسة، كما بدأوا في تطبيق برنامج التحديث.

أما بالنسبة إلى "تنظيم الضباط الأحرار" بزعامة عبد الناصر، فقد قام هذا التنظيم بانقلاب عسكرى في يوليو عام ١٩٥٢، مطيحًا بالأسرة الملكية لفاروق، وفي ظل هذا الانقلاب شاهدنا تعاونًا بين جماعة الإخوان المسلمين الإسلامية ومجموعة الضباط الأحرار، حيث شاركا في الانقلاب ضد الملك، لكن الخلافات ظهرت بينهما بعد الانقلاب على صعيد مسألة تولى السلطة وطريق التنمية في المستقبل. ورغم أن عبد الناصر صرح بأن الإسلام دين تقدمى مؤكدًا على حق الحياة وحق الحرية للبشر، وعلى أن مبدأ " الجزاء والعقـــاب " في الدين يعطي إلى كل إنسان " فرصًا متساوية "، حيث قال عبد الناصر: " إن المعايير الأخلاقية للإسلام في صالح القومية العربية، كما أنها في صالح أيضًا الإنسانية الاشتراكية " حيث استعين بالدين في خدمة الثورة المصرية، لتقليل العقبات أمام النظام الحاكم للسلطة السياسية الجديدة، وقد وقعت خلافات جذرية بين القومية العلمانية ومجموعة المذاهب الثيوقراطية على صعيد مسألة نظام الحكم وخلافات جذرية حول مسألة مكانة

الدين في الدولة والمجتمع وغيرها من القضايا. وهكذا أصبح رفقاء السلاح في الماضى المتمثلون في جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم الضباط الأحرار عدوين متعارضين بشدة بين عشية وضحاها. فقد رأى عبد الناصر أن القومية العربية تعتبر روح الثورة العربية، وأن أية مسألة متعلقة بتقدم القوميات العربية ستخفق في عملها دون أن تحقق إنجازًا إذا بعدت عن القومية العربية. وبذلك وقع صراع بين مثالية جماعة الإخوان المسلمين الذين حاولوا إقامة دولة ثيوقراطية على أسس المبادئ الإسلامية من ناحية، ومفاهيم العلمانية للضباط الشباب في مصر من ناحية أخرى، فقد رفضت جماعة الإخوان المسلمين المشاركة في نظام الحكم الجديد وانتقدوا الصفات العلمانية في نظام الحكم الجديد. وفي أكتوبر عام ١٩٥٤، استغل عبد الناصر حادثة محاولة اغتيال أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين له فى حظر هذه الجماعة، كما زج بأكثر من عشرين ألف فرد من الجماعة في السجون، وبالتالى أصبح هناك احتقان بين الجماعة الإسلامية وعبد الناصر.

وبالنسبة إلى الشعب التونسى فقد نال الاستقلال عام ١٩٥٦، من خلال نضال امتد فترة طويلة من الزمن بزعامة الحبيب بورقيبة زعيم " حزب الدستور الجديد". وجدير بالذكر أن بورقيبة يعتبر أحد الرجال القوميين الأقوياء وأحد العرب الذين تأثروا بأفكار القومية العربية، ورغم أنه مسلم فإنه علماني متشدد. وبعد استقلال تونس واصل بورقيبة تمسكه بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية، فمن ناحية عمل على تصفية بقايا الاستعمار، ومن ناحية أخرى قام بنضال ضد الإقطاع لإلغاء النظام الملكى وإقامة النظام الجمهورى، كما طبق بصرامة شديدة سياسة فصل الدين عن السياسة، وحظر على رجال الدين المشاركة في السياسة، كما وضعهم تحت إدارة الدولة،

ومهد الطريق من أجل تحقيق مسيرة التحديث. وكان بورقيبة مكروهًا من جانب الأصوليين الإسلاميين.

أما بالنسبة إلى الشعب الجزائرى فقام بنضال مسلح استمر ثمانية أعوام تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، حيث اضطرت فرنسا إلى الانسحاب من الجزائر في شهر يوليو من عام ١٩٦٢. والواقع أن علماء ورجال الدين الإسلامى شاركوا فى صفوف حركات التحرير الوطنى فى ظل كفاحهم المناهض للحكم الاستعمارى في البدايات، حيث شكلوا " مجلس الحكماء الإسلامى "، وكان يعتبر هذا التنظيم القوة الداعمة لحركة التحرير الوطني لفترة من الوقت، كما شارك بعضهم فيما بعد في جبهة التحرير الوطني. أما الجناح اليسارى للقومية العربية فقد سيطر على مركز السلطة في ظل وجود جبهة التحرير الوطني، حيث كانوا مؤمنين بأن السلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية، ولا تتمثل في أي قوة أخرى. وبعد حصولهم على الحكم، استلمت جبهة التحرير الوطني إدارة جهاز السلطة السياسية للاستعمار الفرنسي، مؤسسة دولة جديدة على أطلال المستعمرة الجزائرية، واضعة أيضًا برنامجًا للتنمية معنيًا بتحقيق مسيرة التحديث، كما عاملت الشخصيات الدينية ببرود.

ثانيًا: الحركات الاشتراكية العربية تهز المكانة التقليدية للإسلام

بعد استقلال الدول العربية كرست الجهود لإقامة دول حديثة من أجل التخلص من الأوضاع المتدهورة للفقر. وفي هذا الشأن اختار بعض الزعماء العرب ذوى الأفكار الراديكالية طريق التنمية للاشتراكية العربية، محاولين الإسراع من مسيرة التحديث، وإقامة مجتمع عادل غير رأسمالى. ونذكر أن سوريا، العراق، مصر، السودان، تونس، الجزائر وليبيا وغيرها تعتبر من الدول التى أعلنت تطبيقها " للاشتراكية " تباعًا.

ورغم أن الاشتراكية فى منطقة الشرق الأوسط تعتبر ثورة اجتماعية فهى لا تتضمن معنى الاشتراكية العلمية، فإنها في المقابل تعتبر تغييرًا اشتراكيًا يطرأ على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من النواحي. ونذكر أن التغييرات الاشتراكية اهتمت بمكـــانة الدين في الحياة السياسية للبلاد وتأثيره على حياة المسلمين. والواقع أن الإصلاحات التى أجرتها الدول التى طبقت الاشتراكية والتى تتمثل في نظام الحزب الواحد والتأميم والتعاونيات وإصلاح نظام التعليم – قد اهتمت بالقضايا الدينية. وجدير بالذكر أن إحدى العلامات المهمة للاشتراكية التى تمارس في الدول العربية تتمثل في العلمانية الشاملة إلى حد ما، ورغم أنهـــا مقرونة على التـــوالى بالاشتراكيـــة العربيـــة والاشتراكية الإســـلامية والاشتراكية الديمقراطية، فإنهم بلا استثناء سيطروا جميعا على الدين تحت إدارة الحكومة. وأفضل مثال نموذجي على هذا يتمثل في الاشتراكية الإسلامية التى مارسها معمر القذافي. ورغم أن القذافي صرح : بأن " اشتراكيتنا هى الاشتراكية الإسلامية، وهي الاشتراكية التى تؤمن بالدين الحنيف، نبتت جذورها في ظل تراث وعقائد شعبنا(١٥)". لكـــن الشعارات التى طرحها القذافي " ترجع السلطة جميعها إلى يد الشعب ! " ولاتتمثل في " إرجاع السلطة إلى رب العالمين، " فهناك فارق شاسع كبير بينها وبين التفويض الإلهى للسلطة الملكية. والواقع أن القذافي وضع قيودًا صارمة على السلطة الدينية في ظل نظرية " إرجاع السلطة إلى الشعب "، مطالبًا أن نشاط الشيوخ (زعماء الدين) ورجال الدين الآخـــرين يقتصر فقـــط على الشعائر الدينية، ولم يسمح لهم مطلقًا بالتدخل في السياسة، حيث أصبحوا موظفين يتقاضون راتبهم من الدولة. إن الاشتراكية الإسلامية للقذافي لم تنهض بالإسلام، وعلاوة علي ذلك فهي قيدت الأنشطة الدينية لتصبح داخل المساجد. لذلك اتهمت الأصولية الإسلامية في ليبيا القذافي بالتخلي عن تقاليد

الإسلام، كما أنها تعرضت إلي قمع قاسٍ لا يعرف الرحمة على يد الحكومة الليبية، ففي ربيع عام ١٩٨٢ أعدم ثمانية أعضاء من "حزب التحرير الإسلامي"، وفي فبراير عام ١٩٨٧ شنق سته أعضاء من حزب اللــه الليبى.

وفي تونس أعلن الرئيس بورقيبة رسميًا تطبيق الاشتراكية في المؤتمر التمثيلي السادس لحزب الدستور الجديد في أكتوبر عام ١٩٦٣، ويتمثل أحد أهداف هذه الاشتراكية في الرغبة نحو الإسراع من تحقيق مسيرة التحديث، ونذكر ان من أهم إجراءاتها هي تطبيق نظام الحزب الواحد علي الصعيد السياسي، والقيام بالتأميم والتصنيع والإصلاح الزراعي وحركة التعاونيات علي صعيد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم وجود هذه الإصلاحات، فإن الإنتاج الزراعى شهد انخفاضًا بدرجة كبيرة نظرًا لإجبار الفلاحين علي الانضمام إلي الاشتراكية، مما ترتب عليه فتور الناحية الإيجابية لإنتاجية معظم الفلاحين، مثيرًا بذلك استياء الفلاحين. كما فقد الدين مكانته في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد بسبب الإصلاحات الاشتراكية خاصة بعد مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي التابعة للكنائس دون تعويضات، فتقريبًا فقدت الكنائس القاعدة الاقتصادية لأنشطتها، مثيرة بذلك الاستياء الشديد فى الأوساط الدينية. وهكذا اعتبر الأصوليون الإسلاميون ثقافة الغرب وأفكاره التي أعلنها بورقيبة وبعض إجراءات " الفرنجة " سلوكًا مناهضًا للإسلام. ولم يقف هؤلاء مكتوفي الأيدى أمام ما يحدث، فقد وجهوا اتهامات إلي الحكومة متمثلة في أنها مسئولة عن نشر" التعاليم الباطلة " وتدنيس الإسلام وغيرها من الاتهامات التى استخدمت فى الدعاية المناهضة للحكومة بين أوساط الفلاحين. لكن حكومة بورقيبة حظرت تدخل الدين في السياسة بعد قمعها لانتفاضة الفلاحين، كما وضعت قيودًا علي الأنشطة الدينية لتقتصر علي المساجد والمعاهد الدينية، ومنعت إذاعتها في الإذاعة والتليفزيون، كما وضع رجال الدين تحت مراقبة صارمة من الجهات

الدينية التابعة للحكومة. وهكذا أخذ بورقيبة حذره في النهاية من عرقلة العناصر المتطرفة للأصولين الإسلاميين للاشتراكية وبرنامج التحديث اللذان كان يقودهما.

ويرى عبد الناصر أنه إذا أرادت مصر أن تتخلص سريعًا من أوضاع تدهور الفقر فليس أمامها سوى طريق التحديث، ونظرًا لأنها لا يمكنها أن تسير في طريق الرأسمالية لتحقيق هذا الهدف فليس أمامها سوى اختيار " الاشتركية "، فبالاشتراكية وحدها تستطيع مصر إقامة مجتمع عادل. وجدير بالذكر أن أسلوب عبد الناصر الذى يعتبر زعيم القومية العربية وذا أفكار راديكالية كان مرنا تقريبًا بالنسبة إلي التطبيق الملموس للاشتراكيات العربية الأخرى. وقد استفاد عبد الناصر من الدروس عندما أقصي حزب البعث العربى الاشتراكي للأيديولوجية الإسلامية من المنهج السياسي في بدايته، وهو الأمر الذى عرض الاشتراكية إلي معارضة معظم المسلمين، ورغم أن عبد الناصر استعان بالدين في خدمة القومية العربية، فإنه في الحقيقة أضعف النفوذ الدينية في الحياة السياسية والاجتماعية، نذكر علي سبيل المثال أن التحالف الاشتراكي العربي الذى أسسه عبد الناصر أصبح حزب للشعب كله، انتشرت فروعه في محافظات الدولة، كما انتشرت التعاونيات الزراعية. لذلك رأينا أن موظفي الوحدة القاعدية في الحزب وكوادر التعاونيات أصبحوا من رجال السلطة الجدد والقوى المحلية الجديدة، حيث حلوا محل الثقة الجزئية للأئمة المسلمين عند السكان.

الفصل الخامس

تحديات حركة النهضة الإسلامية المعاصرة

إن النواة الرئيسية لحركة النهضة الإسلامية المعاصرة تتمثل في مطالبة الدولة بالأسلمة الشاملة للحياة السياسية والاجتماعية وغيرها من النواحي، وإقامة سلطة دينية أعلي من النظام السياسي وجهاز السلطة في الدولة واستعادة الحد الأقصي لنقاء المذاهب الأولية للإسلام الذى نص عليه " القرآن الكريم " و" الحديث النبوى " وضمان ذلك والعمل بالشريعة وإعادة بناء مجتمع يحترم بشدة تقاليد الإسلام.

أولاً: الجذور التاريخية للمجتمع الذى نهض فيه تيار الإسلام لفترة من الوقت: منذ السبعينيات، شاهدنا نموًا سريعًا وعنيفًا لحركة النهضة الإسلامية. وفي هذا الشأن نذكر أن الردايكالية والتقليدية والأصولية وغيرها من التنظيمات السياسية الإسلامية شكلت قوى عظمي تحت راية الإسلام، موجهة بذلك ضربة إلي النظام الحاكم العلماني في دول الشرق الأوسط، فنجاح "الثورة الإسلامية" للخومينى في إيران وأسلمة السودان وإعلان جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر للانتفاضة وغيرها من الأحداث المهمة شكلت "موجات صدامية " قوية، حيث لعبت دورًا فاعلاً على صعيد علي حركة النهضة الإسلامية، والواقع أن هناك علاقات وثيقة بين نهضة هذه الحركة لفترة من الوقت والظروف التاريخية للمجتمع وأوضاع التطور السياسي والاقتصادى في دول الشرق الأوسط.

جذور تاريخية: إن فكرة إحياء الإسلام قديمة قدم الأزل ومستمرة. وللعلم نذكر أن الإسلام ظهر في البداية في شبه الجزيرة العربية حيث: أرسي النبي محمد قواعده. ورأينا أنه تحت راية الإسلام لم تتوحد شبه الجزيرة العربية فحسب، إنما أقيمت إمبراطورية عربية وعثمانية امتدت أراضيها إلي قارة أوربا وآسيا وأفريقيا في أوج فترات ازدهار الدولة العثمانية، حيث تركت أيضًا ثقافة إسلامية رائعة علي مر تاريخ تطور الحضارات البشرية. وقد اعتبر المسلمون هذه الفترة من التاريخ تراثًا تاريخيًا مخلدًا وذا كبرياء أبدى. وبالفعل ظهرت أفكار إحياء الدين بعد وفاة النبي محمد، ووفقًا لتعاليم الأفكار الإحيائية نذكر أن اللــه وعد بحتمية ظهور أحد رجال إحياء الدين إلي الدنيا كل مائة عام[١٦]، وهناك الكثير من رجال إحياء الدين علي مر التاريخ نذكر من بينهم علي سبيل المثال الأنصارى (ولد عام ١٠٥٨ وتوفي عام ١١١١)، ابن عربي (ولد عام ١١٦٥ وتوفي عام ١٢٤٠)، أحمد بن تيمية (ولد عام ١٢٦٣ وتوفي عام ١٣٢٢). وفي منتصف القرن الثامن عشر أسس ابن عبد الوهاب (ولد عام ١٧٠٣ وتوفي عام ١٧٩٢) المذهب الوهابي، حيث اقترح إحياء الإسلام علي أسس "القرآن الكريم" و "الحديث النبوى" واتحد مع عشيرة لآل سعود وهي القوة الحقيقية المحلية عام ١٧٣٣، ليؤسسا فيما بعد الدولة التي تجمع بين الدين والسياسة، حيث امتد تأثيرها إلي منطقة شبه الجزيرة العربية بأكملها. وفي منتصف القرن التاسع عشر وأواخره ظهرت علي التوالي في شمال أفريقيا والسودان حركة سانوشيا وحركة المهدى، حيث أعلنتا شعار النهوض بالإسلام، وقاومتا عدوان المستعمرين الأجانب.

رغم أن حركة النهضة الإسلامية في مصر مختلفة حاليًا في نقاط كثيرة عن الحركات السابقة، فإن قوة هذه الحركة اليوم ترجع بدرجة كبيرة إلي تراكمات تاريخية لحركات إحياء الإسلام.

جذور سياسية: واصلت حركات التحرير الوطني في منطقة الشرق الأوسط امتددادها خلال نصف قرن تقريبًا بعد القرن العشرين، فقد نالت دول الشرق الأوسط بالتتابع استقلالها السياسي وأقامت أنظمة حاكمة قومية. والواقع أن بعض الدول في الشرق الأوسط أدرجت الكثير من العناصر السياسية والاقتصادية الغربية متأثرة بسياسة وثقافة الغرب أثناء قيامها بمسيرة التحديث (لذلك أطلق عليها بعض العلماء لقب " النموذج المحاكي للفرنجة ". وفي هذا السياق نذكر أن تركيا وإيران تعتبران من أهم الدول التي قامت بالتحديث علي غرار النموذج الغربي. وبعد الستينيات بدأت بعض دول الشرق الأوسط في القيام بالتحديث مستعينة بأساليب النماذج الغربية "للإشتراكية "، ونذكر أن مصر والجزائر. ليبيا، العراق وغيرها تعتبر من أهم دول الشرق الأوسط التي سارت في هذا الطريق، كما أن النموذج الاشتراكي الذى اتخذته هذه الدول متشابه للغاية، فيشمل هذا النموذج "الاشتراكية العربية " و " الاشتراكية الإسلامية "، كما يشمل أيضًا " اشتراكية حزب البعث ". بيد أن دول الشرق الأوسط كافة لم تستطع النجاح في تسوية سلسلة المشكلات التي تعرضت لها علي صعيد التطور السياسي والاقتصادى والمجتمعي بعد إقـــامة الدول القومية نظرًا لأنها لم تربط جيدًا بين النموذج الدخيل وواقع الدولة نفسها أثناء قيامها بمسيرة التحديث سواء كان علي غرار "النموذج الغربي" أم النموذج " الاشتراكي". وبالتالي وجدنا عودة لمسلمي الشرق الأوسط التقليديين الذين كان من السهل عليهم بالطبع الانضمام إلي تيار نهضة الإسلام، وذلك في مواجهة

فشل"النموذج الغربي" والأزمة الشديدة للنموذج "الاشتراكي". ففي نهاية السبعينيات رأينا أن إقامة الدولة الثيوقراطية الإيرانية لم تعتبر إعلانًا عن سقوط الأسرة الملكية للبهلوى وفشل "الثورة البيضاء " فحسب، إنما أعطت إشارة تنبيه بنهضة حركة النهضة الإسلامية فى منطقة الشرق الأوسط.

جذور اجتماعية واقتصادية: إن تدني مستوى التنمية الشاملة في دول الشرق الأوسط يرجع إلي الأوضاع المتدهورة التي سببها الحكم الاستعمارى طويل الأمد، وإلي الحروب المعقدة والمتكررة لفترات عديدة والاضطرابات السياسية المستمرة اللتين ظهرتا في ظل اختيار نموذج التنمية، وأثناء تحول المجتمع من كونه مجتمعًا تقليديًا إلي مجتمع معاصر، فلا تزال معظم الدول تجرى تعديلات للتحول من الاقتصاد الواحد إلي نماذج التنمية المتعددة. وبوجه عام تواجه دول الشرق الأوسط سلسلة من الخلافات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة نذكرها كالتالي: إن سياسة فصل الدين عن السياسة التي انتهجتها النظم الوطنية الحاكمة قلصت من حقوق رجال الدين والمصالح المكتسبة للمجموعات الدينية، مما أثار استياء الأوساط الدينية لدرجة أنها دخلت في مواجهة مع الحكومات الحالية، إلى جانب ظهور الانحلال السياسى على مر التاريخ للكثير من الدول، أصبح الفساد والاختلاس أسلوبين شائعين، نذكر علي سبيل المثال أن العائلة المالكة للبهلوى أستغلت " صندوق النقد للبهلوى " في سلب ونهب الثروات والأموال لصالح العائلة المالكة، وحيث سيطر هذا الصندوق علي مائه وخمس شركات وسبعة عشر بنكًا وشركة تأمين مشاركة برأس المال، واحتكر السياحة، وسيطر علي أربعة وعشرين فندقًا فاخرًا وغيره. كما رأينا أن الفارق بين الأغنياء والفقراء أصبح كبيرًا، وكان تقسيم هذين الطبقتين في غاية الخطورة، ففي الوقت الذى كان يوجد فيه رجال أغنياء واسعو الثراء في كثير من الدول يبذرون أموالهم مثلما يذرى التراب، وجدنا

أن عامة الشعب الفقير تكافح بجهد ومشقة علي خط الفقر بين الحياه والموت، كما أن اتساع الفارق بين المدن والقرى أدى إلي ظهور مشكلة انقسام المجتمع إلي جزءين في شكل المدن المتقدمة نسبيا والقرى المتدهورة نسبيًا. والواقع أن عدم التوازن في معدل الاقتصاد والغرق في الديون أصبحا من العوائق الصعبة أمام تحقيق المزيد من النمو الاقتصادى، حيث أصبح المجتمع يشهد اضطرابات أكثر نظرًا لأن الشركات كانت تعمل بأقل من قدرتها، وبسبب زيادة الشعب المتعطل بصورة حادة. وكان نتيجة ذلك هو توجه الكثير من المسلمين للدين بحثا عن مخرج لهذه المشكلات.

إن تطور الصراع العربي الإسرائيلي أثر تأثيرًا محدودًا علي حركة النهضة الإسلامية. فالدول العربية لم تستطع أن توقف بفاعلية توسعات الاحتلال الإسرائيلي، نذكر علي سبيل المثال أن الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة التي وقعت عام ١٩٦٧، أفقدت مصر، سوريا، الأدرن، ولبنان مساحات واسعة من أراضيهم الإقليمية، كما تعرضت سمعة عبد الناصر زعيم الأمة العربية إلي الضربة القاضية، وهكذا الحال أيضًا بالنسبة إلي القومية العربية التي سعت علي نحو إيجابي لتحقيق مسيرة التحديث، حيث ساءت سمعتها بين الجماهير، وأصبحت كالجسم الضعيف الذى يسهل الهجوم عليه سياسيا وأيديولوجيًا.

إن حركة النهضة الإسلامية المعاصرة تتسم بصفات العصر القوية، وبمقارنتها بمثيلتها في الماضي نجد أنها تختلف عنها في كثير من النقاط، نذكر من أهم خصائصها التالي:

أولا: الإنتشار الواسع للتيارات الإسلامية: وفي هذا السياق نذكر أن حركة النهضة الإسلامية المعاصرة انبثقت من منطقة الشرق الأوسط، وسرعان ما انتشرت في المناطق الأخرى للعالم، لتصبح بذلك حركة دينية

عابرة للقوميات والدول. وقد تعرضت مناطق واسعة من التي امتدت من جنوب شرق آسيا وغرب آسيا لتصل إلي شمال وغرب أفريقيا وكثير من الدول إلي هجمات عنيفة على يد حركات النهضة الإسلامية، لدرجة أن انتشار الإسلام في أوربا وأمريكا الشمالية شهد نشاطًا كبيرًا. والواقع أن حركة النهضة الإسلامية في دول الشرق الأوسط انبثقت منها حالتان، فمن ناحية بدأت المنظمات الإسلامية في بعض الدول تتحدى الأنظمة الحاكمة العلمانية مطالبة بتطبيق الأسلمة السياسية والثقافية والقانونية، ومن ناحية أخرى حاولت حكومات بعض الدول الاستعانة بالدين لتحقيق استقرار الأوضاع، زاعمة أنها سوف تحترم الشريعة الإسلامية وتنشئ المساجد، وستستعين بالأنشطة الدينية لوقف انتشار ثقافة الغرب وغيرها، وستعمل موضوعيًا على تطوير الإسلام.

ثانيًا: تعزيز الاتجاهات السياسية للدين: وفي هذا السياق نذكر أن أهم الخصائص لحركة النهضة الإسلامية تتمثل في اختلافها عن وجهتي النظر المعنية بقيمة الإسلام والتقاليد المتحفظة للمعايير الأخلاقية اللتين حاولتا استعادة العادات والتقاليد من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية، إلا أنها قامت بأسلمة المجتمع وبناء نظام حكم ثيوقراطى من خلال قيامها بالأنشطة التي عملت علي نقاء الإسلام، بمعني أن هذه الحركة تغيرت من كونها حركة مناضلة علي الصعيد الأيديولوجي إلي كونها حركة مناضلة علي الصعيد السياسي. وقد ظهرت حركة النهضة الإسلامية في بعض الدول الإسلامية في صورة تنظيم لتكتلات سياسية أو في صورة أحزاب وغيرها من الأشكال التنظيمية، لذلك أطلق عليها أيضًا اسم " الإســـلام السياسي". وفي الحقــيقة لا تعتبر هذه الحركة نشاطًا دينيًا صرفًا، إنما هي تقوم بنضال سياسي وأنشطة سياسية تحت غطاء الدين. وفي ظل الظروف الخاصة للشرق

الأوسط، اتسمت حركة النهضة الإسلامية بقوة مؤثرة وقوة " استجابة " أكثر من ذى قبل علي الشعوب التي أصبحت مضللة ومشوهه ذهنيًا أثناء مسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي أجريت بعد إقامة الدول القومية المستقلة في الشرق الأوسط؛ وذلك بعد فشل نموذج الحداثة الغربي وأزمة نماذج التنمية الاشتراكية بجميع أنواعها.

ثالثًا: زيادة التطرف وأعمال العنف: وفي هذا السياق نذكر أن الراديكالية الإسلامية وازدياد أعمال العنف تعتبر من الخصائص المهمة الأخرى لحركة النهضة الإسلامية المعاصرة. الواقع أن رجال حركة النهضة الإسلامية فى العصر الجديد يستعينون الآن بأرواح " المجاهدين " فى تكريس حياتهم من أجل هذه الحركة. ويرى أصحاب النظريات لهذه الحركة أن البشرية ضلت طريقها بضياع العقيدة، وأن العالم الآن أصبح مجتمعًا بدائيًا فوضويًا، حيث ظهرت في العالم الإسلامي أيضًا ظاهرة الارتداد عن الإله. ونذكر أن الأفكار المتطرفة التي تمثلت في ضرورة إقامة " طليعة الجهاد " واستخدام العنف في إسقاط " الأنظمة الحاكمة الخائنة للـــه" وإسقاط الطغاه الديكتاتوريين من أجل إعادة بناء العقيدة الإسلامية ذات قوة مؤثرة كبيرة علي بعض رجال إحياء الإسلام خاصة علي المسلمين الشباب، تلك الأفكار جعلتهم يلجأون علي نحو متزايد إلي التطرف وأعمال العنف، حيث زعموا أن إقامة نظام حكم إسلامي ليس فقط خيارًا، إنما يعتبر واجبًا مقدسًا علي كل مسلم ينبغي أن يناضل من أجله. والواقع أن ازدياد التطرف وأعمال العنف في المجتمع أسفر عن وقوع اضطرابات حادة فى مجتمع الشرق الأوسط، فهذا الأمر لم يؤثر علي التطور الطبيعي للاقتصاد والمجتمع في هذه المنطقة فحسب، إنما شكل تهديدًا علي معظم أنظمة الحكم العلماني.

رابعًا: زيادة العناصر الشبابية والمثقفة: وفي هذه السياق نذكر أن رواد حركة النهضة الإسلامية في الماضي كانوا من علماء الإسلام ورجال الدين، حيث قاموا بتعبئة الجماهيرية وتنظيمها، والواقع أن أكثر المشاركين في هذه الحركة من المسلمين كانوا من متوسطي العمر وكبار السن، فهم ينتمون إلي التيار الإسلامي المحافظ. ورغم ظهور العديد من حركات النهضة الإسلامية علي مر التاريخ فإن قوتها المؤثرة علي المجتمع كانت محدودة علي كل حال. وهكذا نرى أن هذه الحركة تختلف عن حركة النهضة الإسلامية المعاصرة في أن من انضموا إلي حركة النهضة الإسلامية المعاصرة هم من الشباب الذين أخذت أعدادهم في التزايد، خاصة أن جزءًا كبيرًا من هؤلاء المسلمين الشباب الذين مالوا بكل تقي نحو الأفكار التقليدية للإسلام – حركة النهضة الإسلامية – يعتبر بعضهم من المثقفين الشباب، حتي إن البعض يعتبرون من المثقفين الشباب الحاصلين على مؤهلات دراسية ودرجات أكاديمية. والواقع أن انضمام هؤلاء إلي هذه الحركة عزز من قوتها أكثر ووسع من قوتها المؤثرة. إن هذه الظاهرة أثارت بالفعل اهتمام المجتمع ككل، وأصبحت من أكثر القضايا الشائكة التي تؤرق حكومات الدول جميعها. وأخيرًا نذكر أن زيادة العنصر الشبابي والمثقف فى هذه الحركة المعاصرة، لم تؤثر علي تطور مجتمع الشرق الأوسط الحالي فحسب، إنما سيصبح له تأثير عميق علي هذا المجتمع في المستقبل.

ثالثًا: التحديات التى تواجهها حركة النهضة الإسلامية

وفى هذا الشأن نذكر أن في نهاية السبيعينيات نشطت في إيران حركات ضد الملك بقيادة المذهب الشيعي الإيراني، وأدت في النهاية إلي إسقاط نظام الحكم العلماني للملك البهلوى، لتصبح إيران بذلك دولة ثيوقراطية، كما أصبح الزعيم الديني الخومينى هو الزعيم الروحي لإيران.

وجدير بالذكر أن مجلس الزعماء المؤلَّف من زعماء ورجال الدين وعلماء الإسلام هو المسئول عن تعيين رئيس المحكمة العليا والموافقة علي مرشحي البرلمان وتعيين الرئيس وقيادة القوات المسلحة للدولة وتعيين وتنحية القائد الأعلي، كما يتخذ القرارات المعنية بإعلان الحرب والصلح والعفو العام وغيرها من السلطات، وقد أعلن هذا المجلس عن فشل برنامج التحديث الذى قام به البهلوى بشكل إيجابي علي مدار أكثر من عشرين عامًا بعد سقوط حكم البهلوى.

دعونا نذكر أن ما يستحق أن يفكر فيه الجميع بعمق هو أن الحداثة تعتبر السبيل الوحيدة لتطور تاريخ المجتمعات، إذن بالنظر إلي واقع إيران، نتساءل: هل أسقط برنامج التحديث الأسرة الملكية للبهلوى أم أن الحكم الديكتاتورى الفاسد للملكية البهلوية هو الذى قضي علي مسيرة التحديث في إيران، وفي هذا الشأن يرى هاينز يونسبمير، العالم النمساوى، أن برنامج التحديث للملك البهلوى يتمثل في " الاعتماد علي الدخل المتدفق من النفط والتطلع إلي التقدم الوهمي والسعي وراءه، وجلب التكنولوجيا الفنية الحديثة إلي الدولة، وهذه تعتبر حماسة متفهمة للمستقبل، لكنها تضمر نقطتين ضعيفتين و قاتلتين، وهما أن البهلوى لم يـــول اهتمامًا بالواقع الإيراني، كما لم يهتم أيضًا بالبنية العليا للسياسة(١٧)". وفي الحقيقة يحتوى هذا التعليق علي نقاط مؤكدة. والواقع أن الانتصارات التي حققتها الثورة الإسلامية الإيرانية في ظل نضالها ضد حكم الملك حثت الجميع علي معرفة حركة النهضة الإسلامية المعاصرة من جديد، فرغم أن السياسة الثيوقراطية ستصبح سياسة مؤقتة في النهاية من منظور تطور التاريخ، فإنها تلعب دورًا مثيرًا علي حركة النهضة الإسلامية في الشرق الأوسط، خاصة أن اجتماع موجات الأصولية للاستيلاء علي السلطة التي شهدها العالم الإسلامي عملت علي اضطراب الأوضاع السياسية أكثر في الشرق الأوسط. فقد أقسم الخومينى

في بيان صدر عنه، حيث قال " إننا سوف نصدر ثورتنا إلي العالم، حتي إن شعار " لا إله إلا اللـــه " سيتردد في أنحاء العالم، وسوف نكافح من أجل ذلك[١٨]". فمنذ نهاية الثمانينيات ظهرت فوضي الأصولية والأعمال التي حاولت الاستيلاء علي نظام الحكم علي التوالي في الجزائر، تونس، السودان ومصر وشمال أفريقيا وتركيا وأفغانستان وسوريا والعراق ولبنان والسعودية والكويت بغرب آسيا، كما حققت الأصولية الإسلامية في بعض دول الشرق الأوسط الفوز في الانتخابات. وهكذا ظهرت اضطرابات جديدة حادة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، مهددة بذلك نظم الحكم العلمانية في كثير من الدول الإسلامية.

ومـــن المعروف أن المنظومة الأصولية الإسلامية في مصر انقسمت إلى تيارين في ظل تأثير الثورة الإسلامية للخوميني، تيار المعتدلين الذى تمثله جماعة الإخوان المسلمين ويأمل هؤلاء المعتدلون في السيطرة على السلطة الحاكمة من خلال الانتخابات البرلمانية، أما التيار الآخر فهو تنظيمات سرية إسلامية مكونة من عناصر متعصبة، تدعو إلى استخدام وسائل العنف، للاستيلاء على نظام الحكم. وجدير بالذكر أن المنظمات الثلاث الكبرى في المذهب الراديكالى الإسلامى هي " المجاهدون "، " الكتلة الإسلامية " و" منظمة التكفير والهجرة "، وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض التنظيمات الصغيرة. وتزعم جماعة الإخوان في مصر أن لها أكثر من مائة ألف من العناصر الإيجابية ومليون مؤيد، كما أنها سيطرت على عدد غير قليل من التنظيمات الشعبية والجمعيات الخيرية وأكثر من عشرين نقابة متخصصة بما في ذلك نقابة الأطباء والمهندسين والمحامين، وسبق أن حصلت جماعة الإخوان المسلمين على أكثر من ثلاثين مقعدًا في البرلمان من خلال تعاونها مع الأحزاب الشرعية الأخرى. أما بالنسبة إلى التنظيم الراديكالي الإسلامي في مصر فقدر عدد أعضائه ونحو أكثر من مائة ألف

عضو، كما أن لديه مؤيدين آخرين، وقام هذا التنظيم باغتيال شخصيات مهمة في الأوساط السياسية والعسكرية، نذكر على سبيل المثال اغتيال السادات في عرض عسكرى بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثامنة " لحرب رمضان " في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١". ومنذ إعلان التنظيم الراديكالي الإسلامى الحرب على الحكومة في مارس عام ١٩٩٢، اغتيل بالفعل ثلاثمائة وستين شخصًا حتى بداية عام ١٩٩٤، من بينهم مائة واثنان وثلاثون من أفراد الأمن والنظام وثمانية من السياح الأجانب. كما قاموا بأعمال سلب ونهب للبنوك ومهاجمة السياح، مما أدي إلي تعريض الاقتصاد المصرى إلى حالة من الفوضى، حيث بلغت الخسائر في قطاع السياحة عام ١٩٩١، سبعمائة مليون دولار أمريكى. وقد تسربت التنظيمات المتطرفة إلي الجيش ووسعت من قوتها المسلحة. والواقع أن الفوضى التى سببتها العناصر الراديكالية الإسلامية شكلت تهديدًا خطيرًا على نظام الحكم العلماني في مصر، لذلك لجأت الحكومة المصرية إلى أساليب قمعية خطيرة، حيث حكمت بالإعدام الفوري للمغتالين وعناصر العصيان. وفي شهر يوليو عام ١٩٩٢، أجاز البرلمان المصرى " قانون مكافحة الإرهاب " الذى ضم بند الحكم بالإعدام على العناصر الإرهابية، كما أصدر الرئيس مبارك قرارًا بإحالة قضايا العنف للعناصر المتطرفة الإسلامية إلى المحكمة العسكرية للنظر في هذه القضايا.

وفي بداية الثمانينيات شجعت الثورة الإسلامية للخومينى الأصولية الإسلامية في الجزائر باعتبارها قوة سياسية على الظهور على الساحة، وكانت تهدف إلى إسقاط النظام الحاكم وإقامة جمهورية إسلامية تجمع الدين بالسياسة. وقد أصبحت الأصولية الإسلامية الجزائرية قوة سياسية لا يمكن إغفالها مع تنامى حركة النهضة الإسلامية. وقد تقدم الرئيس الشاذلي

بمشروع للإصلاح بهدف إزالة الفوضى العارمة في المجتمع وتهدئة الخلافات الاجتماعية، وأجاز دستورًا جديدًا ينص على الانتقال لنظام التعددية الحزبية، بمعني السماح للتنظيمات الإسلامية بأن تكون أحـــزابًا شـــرعية. إلا أن ما أقدم عليه الشاذلي يعتبر في الحقيقة خطرًا سياسيًا كامنًا على الجزائر. وفي هذا السياق نذكر أن " جبهة الإنقاذ الإسلامى " التى تأسست في شهر مارس عام ١٩٨٩، تنامت خلال مدة قصيرة تراوحت من عام إلى عامين وزعمت أنها حزب جزائرى يضم ثلاثة ملايين عضو، وقد استغلت هذه الجبهة الصعوبات الاقتصادية التى نتجت عن أخطاء جبهة التحرير الوطنية وانخفاض مستوى معيشة الشعب واتساع صفوف العاطلين وغيرها من المشاكل في الانقضاض العنيف على نظام الحكم العلماني، حيث حظيت على تأييد مسلمي الطبقات تحت المتوسطة. والواقع أن الانتصار المفاجئ لهذه الجبهة في الانتخابات المحلية في يونيه عام ١٩٩٠ قد ألحق الهزيمة بالحزب الحاكم. وهكذا واصل الزخم لجبهة الإنقاذ الإسلامى من توسعاته وأصبح متحديًا للحزب الحاكم العلماني. فقد حصلت جبهة الإنقاذ الوطني على مائة وثمانية وثمانين مقعدًا بنسبة تصويت وصلت إلي ٤٧,٥٤ % في انتخابات الأحـــزاب المتعددة، كما استطاعت أن تحصل ثمانية وعشرون مقعدًا أن الأغلبية البرلمانية، لكن جبهة التحرير الوطني لم تحصل إلا على خمسة عشر مقعدًا. وفي الجولة الثانية من الاقتراع الذى كان من المقرر أن يعقد السادس عشر من يناير عام ١٩٩٢، أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني أنها واثقة كل الثقة من النجاح في المستقبل، وأنها سوف تضع نظام حكم إسلامي. والواقع أن هذه الأحداث هزت الجزائر ومنطقة الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الظروف قامت القوات المسلحة المركزية بجمهورية الجزائر بنفسها بالتدخل في شئون الحكم، وأجبرت الشاذلى على الاستقالة من منصب الرئاسة، وفي اليوم الثاني عشر من يناير عام ١٩٩٢، أعلنت اللجنة العليا الجزائرية عن

إلغاء الجــولة الثانية من التصويت للانتخابات البرلمانية، وشكلت لجنة وطنية عليا بزعامة بوضياف لتسيير أعمال الحكومة. وبعد هذه الأحداث انتقلت جبهة الإنقاذ الإسلامى إلى العمل سرًا ومن بينها أحزاب راديكالية انشقت عن نفسها مكونة تنظيمات مسلحة وحركات وطنية إسلامية ولجنة عليا للقوات المسلحة الإسلامية وحركات مسلحة إسلامية وغيرها، وبالتالى ازدادت أعمال العنف من جراء ذلك. ففي ضوء الإحصائيات الرسمية شهدت الفترة منذ عام ١٩٩٢ حتى بداية عام ١٩٩٤، مصرع نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة من عامة الشعب والضباط، من بينهم ستة وخمسون أجنبي، أما بالنسبة إلى عدد القتلي المقدرين في تقارير المنظمات غير الرسمية فبلغوا خمسة عشر ألف شخص. وبالتالى أثارت " الأعمال الإرهابية " للعناصر الأصولية الإسلامية غضب الشعوب، واستنكرتها منظمات اتحاد العمال ومنظمات حقوق المرأة والأوساط الثقافية على نحــو الخصوص، حيث طالبت الحكومات بشدة بإمدادها بالأسلحة لتأسيس " منظمة للدفاع المدني " تعمل على مقاومة أعمال العنف للعناصر الأصولية الإسلامية، وحماية أيضًا النظم الحاكمة من السقوط في يد الأصولية الإسلامية. وفي هذا السياق نذكر أن السكرتير العام للاتحاد العام للعمال في الجزائر بن حمود أعلن علي الملأ معارضته للحكومة لإجرائها مفاوضات مع الحزب الراديكالي الإسلامي، مناشدًا بشن " حملة شعبية " ضد الأصولية الإسلامية. أما بالنسبة إلى رئيس "اتحاد الثقافة والديمقراطية" المكون أساسًا من المثقفين وهو سيدى السعدي فدعا اتحاد العلمانيين للقيام باحتجاجات مسلحة. وفي الحادي والثلاثين من يناير عام ١٩٩٤ صرح الرئيس الجزائرى الجديد زروال في خطاب تنصيبه أن حكومته ستستمر في إجراء حوار وطني للبحث عن تسوية للأزمة السياسية الداخلية، لكن الحكومة ستعمل أيضًا على استنفار القوي كافة للدخول في كفاح صارم ضد العناصر الإرهابية (الأصولية). وفي اليوم السادس

والعشرين من أغسطس عام ١٩٩٤، أعلن في بيان عن حل التنظيمات المسلحة الإسلامية وتأسيس حكومة إسلامية، وأن يصبح رئيس هذا الحكومة الخليفة شريف غوسمى، ويعين جمال الزيتوني وزيرًا للجهاد، ويعين سعيد مايكل وزيرًا للشئون الداخلية. وهكذا نرى أن نظام الحكم العلماني في صراع مصيرى الآن مع الثيوقراطية.

أما بالنسبة إلى تونس فقد لجأت إلي سياسة مختلفة كل الاختلاف عن نظيرتها الجزائرية على صعيد التعامل مع الأصولية الإسلامية. فمنذ البداية أصر الرئيس التونسي بن علي على قمع الأحزاب الراديكالية، فلم يسمح للمنظمات الإسلامية بأن تصبح أحزابًا شرعية، وحظر مشاركتهم في الحياة السياسية للبلاد. ورأى بن على أنه إذا حصلت المنظمات الإسلامية على مكانة سياسية شرعية فستقضى على نظام الحكم العلماني القائم الآن. ومنذ التسعينيات قامت الحكومة التونسية بحملة اعتقالات واسعة للعناصر المتطرفة الأصولية، حيث بلغ عدد من زجوا بالسجون نحو أكثر من ثلاثمائة شخص في نهاية عام ١٩٩٢، وحكم على أكثر من مائتي عضو " بحركة الحانتوه " ذات النفوذ الأكبر بالسجن لمدة تتراوح من عام إلى المؤبد. وفضلاً عن ذلك فقد شهد المجتمع أيضًا حالة من الاستقرار النسبى بفضل تحسن الاقتصاد التونسي في السنوات الأخيرة نوعًا ما، كما تعرضت أنشطة الأصولية الإسلامية إلى قمع مؤثر نسبيًا، وبالتالى شهدت الأوضاع السياسية هدوءًا نسبيًا.

وفي تركيا شاهدنا إصرار نظام الحكم العلماني الدائم على مبدأ فصل الدين عن السياسة، كما اتخذت إجراءات قمعية شديدة تجاه أعمال العنف التى تمارسها الأصولية الإسلامية. بيد أن ذلك لا يعني اختفاء أنشطة الأصولية الإسلامية من على المسرح التركى، ففي المهرجان الثقافي الذى عقده سلمان

رشدي وهو مترجم " آيات الشيطان " وعناصر مثقفة من الجناح اليسارى في ٢ يوليو عام ١٩٩٣، في أحد الفنادق بمحافظة سيفاس بوسط تركيا، تظاهر أكثر من ستمائة من العناصر الأصولية الإسلامية خارج الفندق، حيث قاموا في النهاية بإشعال النار فيه وإحراقه، مما أدى إلي مصرع ستة وثلاثين شخصًا. وبعد وقوع هذه الأحداث الدامية اتخذت الحكومة التركية إجراءات أكثر صرامة تجاه الأصولية الإسلامية.

وفي الأردن حصلت جماعة الإخوان المسلمين على ما يقرب من ثلث المقاعد البرلمانية في الانتخابات البرلمانية التى عقدت في شهر سبتمبر من عام ١٩٨٩، فقد حصلت على اثنى وعشرين مقعدًا من ثمانين مقعدًا بالبرلمان. أما بالنسبة إلى المجموعة الأصولية بالبرلمان فلم تعارض تطبيق العلمانية على الصعيد السياسي والاجتمـاعى في الأرض فحسب، إنما انتقدت بقوة الاتصالات التى أجريت بين الملك حسين وإسرائيل، لتصبح هذه المجموعة عائقًا أمام المفاوضات الأردنية الإسرائيلية؛ لذلك خطط الملك حسين منذ البداية لإضعاف الأصولية الإسلامية، حيث حذر قائلاً في خطابه الذى ألقاه في شهر نوفمبر عام ١٩٩٢، إن أنشطة الأصوليين الإسلاميين التى تساندها إيران وغيرها من الدول تشكل تهديدًا حقيقيًا على الكثير من دول الشرق الأوسط، كما قال: " إن توسيع سقف الديمقراطية يعتبر الحـل الأفضل للمواجهة ". وأثناء خوض الانتخابات البرلمانية التى أجريت في شهر نوفمبر عام ١٩٩٣، ألقى الملك حسين العديد من الخطب، ناشد فيها رعيته بألا يعطوا أصواتهم إلى الأصوليين الإسلاميين، وظهرت نتيجة الانتخابات بحصول حزب الأمة المعتدل وشخصيات مستقلة علي مقاعد الأغلبية، ولم تحصل جماعة الإخوان المسلمين سوي على ستة عشر مقعدًا، وبالتالي زال الخطر الذى كانت تشكله مجموعة الأصولية الإسلامية في البرلمان.

وفي مواجهة حركة النهضة الإسلامية، أصبح لدى الكثير من رؤساء دول الشرق الأوسط اتفاق مشترك بأن الأصولية الإسلامية خاصة القوى المتطرفة أصبحت بالفعل أهم عدو لأنظمة الحكم الحالية. فالانتصارات التى حققتها جبهة الإنقاذ الإسلامى في الانتخابات البرلمانية بالجزائر، وتسلمها الوشيك لمقاليد الحكم تقريبًا بث شعورًا بالرعب في قلوب الكثير من حكومات الدول، حيث.شعروا بالخوف من أن تطال لعبة الدومينو بلادهم، لذلك اتفقوا علي تأييد سياسة تدخل القوات المسلحة الجزائرية والأعمال القمعية للأصولية الإسلامية. وفيما بعد أجرت حكومات الدول الثلاث وهى مصر، الجزائر وتونس اتصالات بشأن الاشتراك في مواجهة أحداث " الأنشطة الإرهابية " للأصولية الإسلامية، كما انضمت السعودية إلى هذه الدول فيما بعد. وفي بداية عام ١٩٩٣، توصلت حكومات الدول الأربع إلى اتفاق يقضى بتبادل المعلومات الاستخباراتية المعنية بأنشطة التنظيمات الإسلامية، كما وقعت اتفاقية تسليم " العناصر الإرهابية "، وشكلوا مركزًا محوريًا لمكافحة " الإرهاب " في القاهرة والجزائر وتونس والرياض. وفي الحقيقة أن أعمال التنسيق بين حكومات الدول الأربع بشأن مواجهة الأصولية الإسلامية تجاوز تبادل المعلومات الاستخباراتية وتسليم " العناصر الإرهابية". نذكر علي سبيل المثال أن الحكومة المصرية أمدت الجانب العسكرى الجزائرى بالأسلحة والمعدات الملحة، من بينها خمسون عربة مصفحة استعانت بها الجزائر في وقف العنف.

أما السعودية فباعتبارها من الدول الغنية بالنفط فقد تحالفت مع دول الخليج النفطية الأخرى لزيادة المساعدات الاقتصادية المقدمة للجـــزائر، والأهم من ذلك أنها أوقفت المساعدات المالية للمنظمات الإسلامية العربية خاصة الحزب الراديكالى الإسلامى، كما أمرت بعض الحكومات المنظمات

المدنية بعدم تقديم أموال للتنظيمات الإسلامية في الدول العربية. وأكد القرار الذى أجازته قمة الدول الإسلامية السابعة التى عقدت في كازبلانكا في شهر ديسمبر من عام ١٩٩٢، على ضرورة تعاون حكومات الدول كافة وتنسيق أعمالها والإحاطة بالأعمال المتطرفة والأنشطة الإرهابية التي تمارسها التنظيمات الإسلامية المتطرفة، وذلك من أجل حماية صورة الإسلام.

الهوامش :

(١) " القرآن الكريم "، الحزب الخامس والأربعين آية رقم ٢٧، ترجمة ماجيان، دار نشر جونغ قوه شه خوى كه شيوه، عام ١٩٨١، ص ٣٨١.

(٢) " القرآن الكريم " الحزب الثالث آية رقم ٢٦، صفحة رقم ٣٨.

(٣) الكاتب النمساوى هاينز يونسبمير " الخومينى "، ترجمة نى وى، دار شه جيه جه شه، ١٩٨٧، ص ٢٩.

(٤) مأخوذة عن " القواعد النظرية للسياسة الثيوقراطية "، وأيضاً " أفريقيا وغرب أسيا " العدد السادس لعام ١٩٨٢.

(٥) " القرآن الكريم " الحزب الثاني آية رقم ٨٣ ص ٨.

(٦) " القرآن الكريم " الحزب الرابع آية رقم ١٦١، صفحة ٧٥.

(٧) الكاتب الهندى سوشاشي جاين " المسلمين والحداثة "، دار نشر لافتر طبعة عام ١٩٨٨، ص٤.

(٨) أنجلز " مناقشة تاريخ الدين المسيحي في بدايته " وأيضاً " مؤلفات ماركس أنجلز الكاملة " مجلد رقم ٢٢ ص ٥٢٦.

(٩) الكاتبة الفلسطينية مريم جميلة " الإسلام والحداثة " دار نشر المالكي صلاح الدين، الطبعة الرابعة لعام ١٩٧٧، ص ٤٨.

(١٠) الكاتب الفلسطيني سعيد فياض المشد ، " موجز عن الإسلام ".

(١١) الكاتب الفلسطيني سعيد فياض المشد ، " موجز عن الإسلام ".

(١٢) الكاتب الأمريكي جوزيف.L. إسبوزيتو ، " السلام والسياسة. " ، دار نشر جامعة شلتس ١٩٨٤، ص ٤٨ .

(١٣) الكاتب الأمريكى كامتس إتش كاربت " السياسة والفكر الاجتماعي في الشرق الأوسط المعاصر " ، لدار نشر جونغ قوه شه خوى كه شيوه ١٩٩٢، ص٥٠٤.

(١٤) الكاتب التركي كامل أوغلو " تاريخ الجمهورية التركية " ، ترجمة يانغ تاودايو ، معهد أبحاث شينانيا بجامعة يون نان الصينية، طبة ١٩٧٨، ص ١٧٩

(١٥) مكتب ترجمة دار نشر شنغهاى رينمين: " القذافي وليبيا " ، دار نشر شنغهاى رينمين ، طبعة ١٩٧٤، ص ١٤٤.

(١٦) الكتاب ليودينع " مجموعة أبحاث حركات النهضة الإسلامية " ، طبعتها الجمعية الأفروآسيوية بالصين وجمعية الشرق الأوسط ومعهد أبحاث أفريقيا وغرب آسيا بكلية العلوم الاجتماعية بالصين، لعام ١٩٨٩، ص ٤٠.

(١٧) الكاتب النمساوى هاينز نوسبم " الخومينى" ، دار نشر المعارف العالمية لعام ١٩٨٠، ص ٢٩.

(١٨) الكاتب البريطاني جيمس رنت " الملك الأردني حسين " دار نشر المعارف العالمية لعام ١٩٩٢، ص ٢٦٨.

الباب الحادى عشر

التطور الاقتصادى والاجتماعى
للشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية

نرى من خلال المنظور التاريخي لتطور المجتمعات أن دول الـشرق الأوسط لا تزال في مرحلة انتقالية من مجتمع تقليدي إلى مجتمع الحداثـة، حيث تتمثل أهم سماتها الأساسية كالتالى: رغم تخلص الكثير من دول الشرق الأوسط من الحكم الاستعمارى وإقامة حكم سياسي علي النمـوذج الغربـى، فإنها لا تزال محتفظة بالشكل السياسي التقليدي، نذكر علي سـبيل المثـال النظام الديكتاتورى للسلطة الملكية وتوريث الإمارة، كما قام عدد قليل مـن الدول بإقامة نظام حكم ديمقراطي. أما علي الصعيد الاقتـصادى فـرغم أن بعض المؤشرات الاقتصادية في بعض دول الشرق الأوسط وصلت بالفعـل إلى مستوى الدول المتقدمة، فإن هيكل الاقتصاد الوطنى لـم يـتم تحديثـه. وجدير بالذكر أن فوارق التنمية بين الريف والمدن في دول الشرق الأوسـط أصبحت أكثر وضوحًا. والواقع أن التطور الاقتصادى والاجتماعى في دول الشرق الأوسط شهد حالة من التعقيدات والاضطرابات وغيرها من الظواهر مثل الكثير من دول العالم الثالث فامتزاج هذه العناصر السلبية مـع بعـض التناقضات الفطرية الموجودة لفترة طويلة من الزمن فـي منطقـة الـشرق الأوسط جعلت هذه المنطقة أكثر اضطرابًا.

الفصل الأول

التطور الاقتصادى والتغيرات الاجتماعية فى الشرق الأوسط

أولاً: أوضاع النمو فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

كانت منطقة الشرق الأوسط في عيون الدول المتروبولية في الغــرب منطقة تموينية مهمة للمواد الخام في فترة الحكم الاستعماري، لذلك أخذت هــذه الدول في سلب ونهب ثرواتها كالنفط والقطن والمعادن وغيرها من الثروات دون وازع، مما جعل الكثير من دول هذه المنطقة ذات اقتصاد مشوه يعتمــد أساسًا علي تصدير بعض من الأنواع القليلة من المواد الخــام والمنتجــات الأولية. والواقع أننا لم نشاهد تقريبًا أيًا من القطاعات الصناعية المــستحدثة باستثناء قطاع الزراعة والرى وقطاع التعدين وقطاع مصانع الأعمال اليدوية في دول الشرق الأوسط، وذلك عندما نالت الاستقلال، كما أن هناك بعــض القطاعات الاقتصادية المهمة لا تزال تحت سيطرة دول الغرب. وبالنسبة إلى صناعة النفط التى تعتبر من أهم الصناعات في الشرق الأوســط فنــذكر أن حكومات الدول النفطية لا تدير بشكل مباشر عملية استخراج النفط ومعالجته وتكريره ونقله وبيعــه، وذلك قبــل فترة الخمــسينيات، فــشــركة الــنفط الأجنبية "سفين سيستارز" استولت علي حق تراخيص إدارة جميع الأعمــال "المهمة" و"غير المهمة" المعنية بالنفط في الــدول النفطيــة. فالحقيقــة أن المصدر الأساسي لدخل النفط الذى تتحصل عليه الدول النفطية يتمثــل فــي

مصاريف استغلال النفط والضرائب علي النفط التى تدفعها شركات الـنفط الأجنبية، ونذكر في هذا السياق أن دخل النفط الذى حصلت عليه دول النفط الفارسية قبل عام ١٩٥٠، لم يبلغ نصف أرباح إنتاج النفط، وبلغـت نـسبة الأرباح الصافية وحجم الاستثمارات التى حصلت عليها الـشركة العربيّـة الأمريكية فى السعودية فى الفترة ما بين عـام ١٩٥٢ حتـى عـام١٩٦١، (٥٧,٦%)، لدرجة أنها بلغت ٨١,٥% في عـام ١٩٦١[1]. وبـالنظر إلـى الوضع نظرة شاملة نجد أن المهام التى كانت تهدف إلى نمو الاقتصاد الـوطنى لدول الشرق الأوسط في بداية استقلالها كانت صعبة، فبوجه عام افتقرت هذه الدول إلى الأموال، وواجهت صعوبات متمثلة في تـدهور البنيـة التحتيّـة وانخفاض مستوى التكنولوجيا وغيرها من الصعوبات، حيث كـان يـشوب الخطوة الأولى للاقتصاد الوطنى الكثير من النواقص.

وبالمقارنة بالدول والمناطق الأخرى بالعالم استمرت مـسيرة البنـاء الاقتصادى في دول الشرق الأوسط في ظل الاضـطرابات طويلـة الأمـد واستمرار حالة فوضى الحرب. فمنذ عام ١٩٤٨ اندلعـت سـبع حـروب واسعة النطاق في الشرق الاوسط وعدد لا يحصى من الحـروب الـصغيرة والاشتباكات، حيث أسفرت الحرب عن مصرع مائة ألف شـخص وتـشرد أكثر من مليونى شخـص، أما الخـسائر الماليـة المباشـرة فبلغـت عـدة تريليونات من الدولارات الأمريكية. إن فوضـى الحـرب طويلـة الأمـد والعقوبات الاقتصادية أعاقت بشدة التواصل الاقتـصادى علـى المـستوى الإقليمى ونمو الاقتصاد، وقيدت تدفق رؤوس الأمـوال الأجنبيـة ودخـول التكنولوجيا. كما أثقلت الحرب علي الدول العربيـة النفقـات والمـصاريف العسكرية الثقيلة وأعباء الديون، مما أسفر عن تدهور بناء المرافق التحتيـة في هذه الدول، وتضاؤل الصناعات المدنية والتأخر عن تشغيل التكنولوجيـا

وتباطؤ ارتفاع مستوى معيشة المواطنين. نذكر علي سبيل المثال أن الميزانية العسكرية لمصر في الفترة ما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٣ المخصصة لاستعدادات الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٧٣، بلغت أكثر من ٤٠% من إجمالى ميزاينة الدولة في الفترة نفسها، وعلاوة علي الخلافات العربية الإسرائيلية، فقد استمرت الخلافات والصراعات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط دون انقطاع، مما أثر تأثيرًا ضارًا علي النمو الاقتصادى. نذكر علي سبيل المثال أن مدينة بيروت التى كان يطلق عليها "باريس الشرق" في الأيام الماضية تحولت علي يد الحرب الأهلية التى استمرت خمسة عشر عامًا إلى خراب واضح للعيان في كل مكان، وقبل هذه الحرب أغلق ثلاثة وثمانون بنكًا أجنبيًا من بين تسعين بنكًا في بيروت .

وفي إيران أدى اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إلى تدهور علاقاتها مع دول الغرب، وتجميد الولايات المتحدة الأموال الإيرانية الموجودة بالولايات المتحدة والتى تقدر بأكثر من عشرات المليارات من الدولارات الأمريكية. أما الحرب العراقية الإيرانية التى دامت لثمانى سنوات فكبدت الدولتين خسائر اقتصادية بلغت أكثر من عدة تريليونات من الدولارات الأمريكية، وقد تدهور الاقتصاد بصورة أكبر في السودان واليمن وغيرهما من الدول من جراء الحرب الأهلية التى شهدتها هذه الدول. وباختصار نذكر أن الحرب والفوضى أصبحتا أهم العوامل التى أثرت علي التطور الاقتصادى والاجتماعى في الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن، كما أن تباطؤ النمو الاقتصادى زاد من حدة الفوضى داخل المجتمع.

ثانيًا: مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى في الشرق الأوسط

بإطلاق العنان للنظر إلى عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى في الشرق الأوسط منذ ما يقرب من نصف قرن، سنجد أن معظم الدول أحرزت تقدمًا

بخطوات واسعة علي صعيد نمو الاقتصاد الوطنى وتحقيق التقدم المجتمعى، ويمكن تقسيم مسيرة النمو في هذه الدول من حيث الأساس إلى بضع مراحل نذكرها كالتالى:

المرحلة الأولى: وهى مرحلة تعافى الاقتصاد في الدول المستقلة بعد الحرب (امتدت هذه الفترة منذ نهاية الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات) وفي هذا السياق نذكر أن دول الشرق الأوسط كافة كانت تواجه بدرجات متفاوتة عملاً شاقًا علي صعيد تعافى الاقتصاد الوطنى وتطويره بعد التخلص من الحكم الاستعمارى، حيث اتخذت الكثير من الدول إجراءات حازمة لعودة السيادة للاقتصاد الوطني وإصلاح النظام الزراعى المتخلف في الريف، واستئناف الإنتاج الصناعى والزراعى وتطويره . فبقرار البرلمان الإيراني الخاص بتأميم النفط والذى أجازه في شهر أبريل من عام ١٩٥١ تسلمت إيران في شهر أكتوبر شركة النفط البريطانية الإيرانية التى سيطرت عليها بريطانيا لفترة طويلة من الزمن. أما فى مصر فقد أصدرت الحكومة المصرية سلسلة من القوانين المعنية بالإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢، حيث سمحت لقطاع عريض من الفلاحين الحصول علي عدد محدد من الأراضى، كما تضاءلت الأراضى التى بحوزت الملاك الكبار إلى النصف وفقًا لما نصت عليه هذه القوانين، وفي عام ١٩٥٦، عادت سيادة قناة السويس، كما شهدت الفترة منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦١، أيضًا تأميم المؤسسات الكبرى للقطاع المصرفي والتأمينات والمواصلات التى كانت تديرها الدول الأجنبية والقطاع الخاص في مصر. وفي الجزائر رأينا أن مبدأ الثورة الزراعية الذي تمثل في " امتلاك المزراعين لحقولهم الزراعية " والذى نص عليه " ميثاق الثورة الزراعية " و" القانون المعنى بالإصلاح الزراعى " اللذان صدرا أيضًا بعد الاستقلال هدأ من حدة

الخلافات الطبقية في القــري، وشجع على نمو القوة الإنتاجية فى الريف. أما سوريا فقد أقدمت على دعم القطن الذى يعتبر أهم منتج زراعى فى سوريا، وقامت بتصديره وذلك بعد استقلالها عام ١٩٤٦، كمــا اســتغلت الثــروات النفطية وغيرها من الثروات المعدنية في أحداث تغييــر بدرجــة محــدودة لهيكل الصناعة الذى كان يعتمد على تصدير منتج زراعــى واحــد فقــط. وبالنسبة للعراق فسارعت بتطبيق سلــسلة مــن الإصــلاحات الاقتــصادية والاجتماعية بعد إقامة الجمهورية العراقية في عام ١٩٥٨، نذكر على سبيل المثال قيــام العراق بإصلاحات زراعية في الريف وتأميمها لأهم قطاعــات الصناعية والتجارة، كما بدأت في تطبيق إستراتيجية التنميــة التــى تعتبــر الصناعة البترولية عماد الاقتصاد الوطني. ومــن الواضــح أن إجــراءات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعي التى أجرتها دول الشرق الأوســط لعبــت دورًا مهمًا علي صعيد تغيير الملامح الاقتــصادية للمــستعمرات، وحمايــة المصالح الاقتصادية للوطن رغم عدم وضوح المردود الاقتصادي خلال فترة قصيرة من الزمن، وبطء معدل نمو الاقتصاد، كما أرسيت في هذه المرحلــة قواعد اقتصادية مؤكدة من أجل وضع إستراتيجية لنمو الاقتــصاد الــوطني بصورة موسعة وعلى نحو مخطط في المستقبل.

المرحلة الثانية: وهى مرحلة وضع الخطط للاقتصاد الــوطني علــى نطاق واسع (بدأت منذ بداية الستينيات حتى بداية الثمانينيات) وفــي هــذا السياق نذكر أن معظم دول الشرق الأوسط وضعت خططاً طويلة المدي للنمــو الاقتصادي من أجل استغلال القوة البشرية والمادية والمالية في دفع مــسيرة النمو الاقتصادي للدولة، وذلك على أساس السيطرة على شريان الاقتــصاد الوطني والتعافي المبدئى للاقتصاد الوطني. وقد استخدمت أجهزة الدولة في إقامة نظام اقتصادي برئاسة قطاع الدولة، كما قلد الكثير من الــدول بعــض.

الأساليب التى اتبعتها الدول الاشتراكية آنذاك لتنمية الاقتصاد، وطبقت الاقتصاد المخطط الذى اتسم بدرجة عالية من المركزية. ورأينا إعلان بعض الدول أيضًا عن تطبيقها إما لطريق التنمية ذى الطابع " الاشتراكي العربي " وإما لطريق التنمية ذى الطابع "الاشتراكى الإسلامي" لتحرز بذلك بعض الإنجازات الإيجابية في ظل ظروف تاريخية معينة، فقد حقق مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول الشرق الأوسط نموًا ملحوظًا في هذه الفترة.

فمصر في فترة حكم عبد الناصر، وضعت أهم القطاعات الاقتصادية تحت سيطرة الدولة في ظل تطبيقها " للاشتراكية العربية" وقد بلغت الإستثمارات الوطنية نحو ٩٠% على صعيد خطة التنمية الوطنية في مصر في الستينيات[٢]، ورغم أن الاقتصاد المصرى في الفترة ما بين بداية الستينيات حتى بداية السبعينيات حقق نموًا نوعًا ما، فإن معدله كان بطيئًا جدًا نظرًا لظروف الحرب، حيث زادت القيمة الإجمالية للناتج القومي منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٤,٣ % فقط. وبوجه عام تغلبت مصر في فترة حكم عبد الناصر علي الآثار الضارة من ظروف الحرب، حيث كان لا يزال الاقتصاد يحرز تقدمًا، نذكر علي سبيل المثال إقامة مصر العديد من المؤسسات الصناعية في مجال صناعة الماكينات والتعدين والكيماويات والإلكترونيات وغيرها من المؤسسات الصناعية الجديدة، إما لملء المهن التي كان يعتريها فراغ في السابق أو تعزيزها، خاصة أن الإجراءات بتطوير الصناعة وتوسيع الصادرات أحدثت تغييرًا كبيرًا في الهيكل الاقتصادي المصري، حيث تجاوزت القيمة الإنتاجية للصناعة من إجمالي الناتج القومي القيمة الإنتاجية التقليدية للزراعة. ورغم ذلك فإن النظام الاقتصادي المخطط في مصر سرعان ما اعتراه الكثير من

المشكلات، مثل جمود الإدارة واختلال الاستثمار وانهيار الزراعة وبطء ارتفاع مستوي معيشة الشعب، لذلك اضطرت مصر إلي إجراء تعديلات اقتصادية في منتصف السبعينيات .

وفي هذه الفترة خاصة في السبعينيات أحرز الاقتصاد الاشتراكي للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط نموًا جذب أنظار الجميع . فأولاً سيطرت هذه الدول علي سيادة الثروات النفطية، وحصلت علي حق تحديد الأسعار، وقدمت الطاقة اللازمة والتعهدات المالية في سبيل تحقيق النمو السريع للاقتصاد. وسبق أن قال وزير البترول الجزائري السابق بيلاد عبودي: إن سياسة النفط في الجزائر لا تتمثل في الرغبة في تسلم إدارة صناعة النفط الوطنية فحسب، إنما تتمثل أيضًا في الرغبة في تسويق المنتجات الصناعية بشكل مخطط وذلك لتحديث الزراعة وتنويع أشكال الصناعة في بلادنا مما سيترتب عليه وجود اقتصاد وطني منسق ومتنام. أما السعودية فقد أشارت بوضوح أيضًا أنها تريد استخدام الأموال المتحصلة من بيع النفط في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخري. وجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات التي استعانت بها الدول النفطية بالشرق الأوسط في تنمية الاقتصاد زادت بدرجة كبيرة مع تضاعف نمو الدخل من النفط بعد عام ١٩٧٤. ففي الجزائر زادت الاستثمارات في الفترة ما بين عام ١٩٧٤ حتي عام ١٩٧٧، إلي الضعفين مقارنة بالفترة التي سبقتها، كما بلغت استثمارات التخطيط التنموي في العراق منذ عام ١٩٧٦ حتي عام ١٩٨٠، أكثر من عشرين مليار دولار أمريكي، حيث زادت هذه الاستثمارات إلي الضعفين مقارنة بالفترة السابقة. أما بالنسبة إلي الاستثمارات المعنية ببرنامج النمو الاقتصادي في الفترة ما بين عام ١٩٧٦ حتي عام ١٩٧٩، في إيران فبلغت ٦٩ مليارًا وستمائة مليون دولار أمريكي، لتزداد الضعف مقارنة

بالفترة السابقة. كما نذكر أن استثمارات الخطة الخمسية في السعودية (لعام ١٩٧١/٧٢ حتي عام ١٩٧٥/٧٦) مضافة إليها عام ١٩٧٥ بلغت ١٤٢ مليار دولار أمريكي، لترتفع بذلك ثمانية أضعاف(٣)، بالمقارنة بالاعتمادات التي بدأتها الخطة الخمسية. وهذا مهد الطريق بشكل كامل أمام تحقيق مسيرة التحديث في الدول المنتجة للنفط بفضل الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات، حيث شهد الاقتصاد مرحلة نمو سريعة، وارتفعت القيمة الإجمالية للناتج القومي للفرد ارتفاعًا كبيرًا، ففي السعودية بلغت ٤٧٨ دولارًا عام ١٩٧٠، وزادت لتصل إلي ١٤٠٤٩ دولارًا أمريكيًا عام ١٩٨٠ بزيادة قدرها ثمانية وعشرين ضعفًا خلال عشر سنوات، وفي الكويت بلغت القيمة الإجمالية للناتج القومي للفرد ٣٩٢٠ دولارًا أمريكيًا عام ١٩٧٠، وبحلول عام ١٩٨٠ زادت لتصل إلي ١٩٣٠٠ دولار أمريكي بزيادة قدرها ثلاثة أضعاف خلال تسعة أعوام، وفي ليبيا بلغت هذه القيمة ١٧١١ دولارًا أمريكيًا عام ١٩٧٠، وزادت عام ١٩٧٨ لتصل إلي ٦٦٦٦ دولارًا أمريكيًا أي بزيادة قدرها ثمانية أضعاف تقريبًا خلال ثماني سنوات ٤، كما دفعت الدول المنتجة للنفط بأموال طائلة لتخصص لبناء المرافق الأساسية ومباشرة الأعمال التي تهدف إلي تحقيق رفاهية المجتمع، ففي دول الخليج وجدنا الكثير من البدو الذين كانوا لا يزالون يعيشون أينما وجد الماء والعشب في الستينيات، قد سكنوا في عمارات واسعة في السبعينيات، ولم يقتصر الأمر علي ذلك فحسب بل قاموا أيضًا بشراء السيارات. والواقع أن النمو السريع للاقتصاد حث هذه الدول علي أن تخطو خطوة كبيرة من كونها مجتمعًا إقطاعيًا وشبه إقطاعي إلي مجتمع رأسمالى معاصرا.

ومن خلال إلقاء نظرة علي منطقة الشرق الأوسط، نجد أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الفترة لم يكن متوازنًا، حيث كان يوجد نمو

سريع في الدول المنتجة للنفط، ونمو بطيء نسبيًا في الدول غير المنتجة للنفط. نذكر ذلك بالتفصيل علي النحو التالي، ففي تلك الدول ذات النمو السريع ظهر الكثير من الظواهر الشاذة وغير المنسقة علي صعيد التطور الاقتصادي والاجتماعي نذكر منها، أن الإشراف علي إنتاج النفط في بعض الدول المنتجة للنفط وتشغيله كان يعتمد بقوة علي مشرفين فنيين من الغرب. وفي ضوء الإحصائيات نذكر أنه تم تعيين الأجانب في ٦٨% من المشروعات وأعمال الإدارة الفنية في السعودية، كما تستحوذ العائلات المالكة والنبلاء في بعض الدول على كمية كبيرة من الثروات النفطية وتصبها إلى جيوبها الشخصية. وفي هذا الشأن ذكرت الإحصائيات أن الثروة التي يمتلكها أعضاء العائلة المالكة في السعودية وصلت إلي ٨٠ مليار دولار أمريكي(٥)، وعلاوة علي ذلك لم يصاحب التحديث الاقتصادي ظهور الديمقراطية السياسية، كما أصبحت الخلافات الاجتماعية حادة للغاية. ومنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات ظهرت في السعودية، والكويت، إيران، مصر وغيرها من الدول ظاهرة مقاومة الثقافة الغربية وتيارات الفكر الاجتماعي، كما أصبح من المحتم ظهور القوي الإسلامية المتطرفة في تلك الظروف، حيث أصبحت هذه الأمور من الأسباب المهمة التي أجبرت بعض الدول علي إجراء تعديلات اقتصادية واصلاحات اجتماعية.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إجراء التعديلات علي صعيد الاقتصاد الوطني والتطور الاجتماعي (بدأت في بداية الثمانينيات) حيث أجرت دول الشرق الأوسط بوجه عام تعديلات علي إستراتيجية النمو الاقتصادي. وجدير بالذكر أن مصر تعتبر من أوائل الدول التي أجرت تعديلات اقتصادية، حيث كانت بدايتها عام ١٩٧٤، ففي هذا العام أصدرت حكومة السادات قانون تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية علي الاستثمار في مصر،

وفي الوقت ذاته سمحت لنمو رؤوس الأموال الشخصية داخل الدولة، وطبقت سياسة الانفتاح الاقتصادي لسبع سنوات، وبذلك انتعش الاقتصاد المصرى، حيث زاد معدل الإنتاج المحلي والاستهلاك بسرعة. وقد استمر في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى بعد تولي مبارك منصب الرئاسة عام ١٩٨١، ومنذ الثمانينيات انتهت مصر من تنفيذ اثنتين من خطط التنمية لعام ١٩٨٣ / ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٧ / ١٩٨٦ ولعام ١٩٨٧ / ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٢ /١٩٩١، حيث تحسنت الأوضاع الاقتصادية. بوجه عام نذكر أن مصر عاشت بمعزل عن العالم العربي في الثمانينيات بسبب توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، مما دفع مصر إلي توثيق علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة، فرأينا مساعدة خبراء الاقتصاد من الولايات المتحدة والدول الغربية والبنك الدولي لمصر في صياغة مجموعة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه في الوقت الذي نمت فيه الاستثمارات الأجنبية المدخلة التي طورت اقتصاد السوق ظهرت أيضًا أزمة الديون التي استمرت حتي بداية التسعينيات. وفي هذا الشأن نذكر أن الولايات المتحدة والسعودية وغيرهما من الدول أعفت مصر من جزء من ديونها بعد حرب الخليج. ورغم أن ميزان المدفوعات الدولي في مصر شهد تحسنا، فإن الاقتصاد المصري لم يحرز تقدمًا جذريًا خاصة أن الدخل القومي خلال السنوات الأخيرة أخذ في الانخفاض، فقد بلغ معدل الدخل القومي للفرد في مصر ٦١٠ دولارات أمريكية[٦]، فى عام ١٩٩٠، لكن انخفض ليصل إلي ٦٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٩٢[٧]، حيث بلغت نسبة البطالة ٢٤%[٨]، وأخذ الفقراء في مصر يمثلون ٣١% من إجمالي السكان . وهكذا كانت لا تزال مصر تواجه أوضاعًا اقتصادية واجتماعية صعبة في التسعينيات. أما تركيا فبدأت في إجراء تعديلات اقتصادية شاملة، منذ الثمانينيات، وفي هذا الشأن نذكر أن الأزمات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية تكررت وقوعها في تركيا في نهاية السبعينيات خاصة أن الأوضاع الاقتصادية تدهورت كثيرًا . وفي يناير عام ١٩٨١ وضع أزول وهو المسئول عن الشئون الاقتصادية في حكومة دميرة آنذاك خطة اقتصادية جديدة . وفي عام ١٩٨٣، عين أوزال في منصب رئيس الوزراء للحكومة بعد انقلاب الحادي والثلاثين من سبتمبر، فبعد توليه الحكم اتخذ الكثير من الإجراءات علي الصعيد الاقتصادي، حيث أطلق عليها الغرب إصلاحات أوزال. وفي عدة سنوات تالية أجرت تركيا إصلاحات شاملة علي نظام التصدير والاستيراد للتجارة الخارجية ونظام الأسعار وهيكل الاستثمار والصناعة وإدخال الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا وغيرها من المجالات، مما جعل الاقتصاد يحرز نتائج ملحوظة في منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات، ومن المتوقع أن يزداد معدل إجمالي الناتج القومي زيادة مطردة تقدر بـ ٧% في الخطة الخمسية الثالثة التي بدأت عام ١٩٩٥، بزيادة على نظيره في عام ١٩٩٢ بنسبة تقدر بـ ٥,٥%. أما الصناعة فزادت بنسبة ٧%، كما زاد حجم الاستثمارات بنسبة ١٢% . وجدير بالذكر أن حجم الاستثمارات المدخلة تجاوزت مائة مليار دولار أمريكي في السنوات الأخيرة[٩]، فهذه الإنجازات الاقتصادية جاءت علي رأس القائمة في دول الشرق الأوسط، وفي السنوات الأخيرة استغلت تركيا موقعها المناسب المتمثل في امتداد أراضيها في أوربا وأسيا في الحفاظ علي علاقات وثيقة مع أوربا الغربية، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنوعة مع الدول العربية المجاورة، مما جعل موقعها الإستراتيجي في الشرق الأوسط مهمًا بصورة متزايدة الوضوح.

وما يجب أن نشير إليه هو أن بعض النتائج لم تكن ملحوظة للغاية في ظل استمرار التعديلات علي الهيكل الاقتصادي لدول الشرق الأوسط التي

بدأت في أوائل الثمانينيات وبعد الحرب الباردة كان النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يزال يواجه أيضًا فرصًا وتحديات جديدة، نظرًا للتغيرات التي طرأت علي الأوضاع الدولية وعلي أوضاع الاقتصاد العالمي. فمن ناحية رأينا أن هدوء الوضع الإقليمي كان في صالح دول الشرق الأوسط لبدء التعاون الاقتصادي، فبعد مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام ١٩٩١ أحرزت المفاوضات العربية الإسرائيلية تقدمًا ملحوظًا حيث شاهدنا الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وفلسطين وتطبيع العلاقات الإسرائيلية الأردنية، لتختفى بذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول العربية علي إسرائيل دون أي أثر، خاصة ما أوجده مؤتمر التعاون الاقتصادي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في كازابلانكا المغربية عام ١٩٩٤، من ظروف جديدة لقيام تعاون وتبادل علي صعيد الاقتصاد الإقليمي، ومن ناحية أخري كان هناك فارق كبير أيضًا بين التعديلات الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وإنجازات التنمية، فكانت نتائج التعديلات الاقتصادية في تركيا وتونس ودول الخليج الست ملحوظة، وعلي العكس لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر واليمن والسودان وأفغانستان وغيرها من الدول فحسب، إنما ظهرت فوضي جديدة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية، مما أوضح أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط لا يزال يواجه مهام صعبة للغاية.

الفصل الثاني

مسيرة التحديث وطريق التنمية فى دول الشرق الأوسط

أولاً: نماذج التنمية المتعددة وخصائصها

رأينا أن مسيرة التحديث وطريق التنمية في دول الشرق الأوسط غير متشابه نظرًا لاختلاف الظروف التاريخية والاجتماعيـة وتبـاين الثـروات والقاعدة الاقتصادية في هذه الدول، وتقسم مسيرة التحديث وطريق التنميـة إلي عدة أنواع كالتالي:-

١- نموذج إحلال الواردات أو ما يسمي نموذج التنميـة المحليـة . نذكر فى هذا الشأن أن تركيا ومصر والجزائر وسوريا والعـراق وغيـره تعتبر من أهم الدول التي طبقت هذا النموذج، فامتلاك هذه الـدول لقواعـد اقتصادية محددة وما تشهده من زيادة سكانية، وما يتسم به السوق الاسـتهلاكي من ضخامة يتلاءم إلي حد ما مع تنمية الاقتصاد بدلاً من الاستيراد. ونـذكر أن من بين هذه الدول كانت تركيا ومصر من أوائل الدول التـي أحـرزت إنجازًا جيدًا نوعًا ما علي هذا الصعيد.

وبالنسبة إلي تركيا فاهتمت بتنمية الصناعة القومية فـي العـشرينيات والثلاثينيات بعد تأسيس الجمهورية. ونذكر أن ما أشار إليه الـرئيس كمـال أتاتورك في حياته، أنه بغض النظر عن مدي ضخـامة الانتـصار علـي الصعيد السياسي والاقتصادي، فإن الانتصار القريب سيتلاشي إذا لـم يـتم

تعزيزه علي الصعيد الاقتصادي، ومن أجل ذلك وضعت تركيا منذ عام ١٩٩٣، خطة التنمية الاقتصادية الخمسية التي كانت تهدف بشكل رئيسي إلي إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية للمواطنين المحليين، وهذا يرمز حقًا إلي بداية العمل بالإستراتيجية التركية لإحلال الواردات. فبعد الأربعينيات حتي الخمسينيات طورت تركيا علي نحو مخطط صناعة المواد الغذائية وصناعة النسيج والورق والتعدين والحديد والصلب والأسمنت والكيماويات وغيرها من الصناعات . ومنذ عام ١٩٦٣، وضعت الحكومة التركية خطة التنمية لخمسة عشر عامًا وطبقتها، حيث أسرعت في تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات بشكل شامل، ففي خلال خمسة عشر عامًا حتي عام ١٩٧٧ بلغ معدل الزيادة السنوية لإجمالي الناتج القومي للفرد ٧%، ووصل معدل الزيادة السنوية للإنتاج الصناعي إلي ١٠%. وللعلم نذكر أن عدد مؤسسات الصناعة بلغت ثلاثين ألف مؤسسة، كما أن نسبة التصنيع شهدت ارتفاعًا سريعًا. وبحلول منتصف السبعينيات لم تستطع تركيا إنتاج الكثير من السلع الاستهلاكية المعمرة فنحسب، إنما استطاعت تقديم السلع الصناعية كالسيارات، محرك الاحتراق الداخلي، ماكينات النسيج، معدات مناجم الفحم، الحديد والصلب وغيرها من السلع الصناعية المعقدة والمتقدمة، لتصبح بذلك دولة صناعية، علي مستوي عالٍ في منطقة الشرق الأوسط.

وعندما أطاحت مصر بالأسرة الملكية الإقطاعية، كانت الزراعة آنذاك تعتبر أهم قطاع إنتاج محلي، حيث كان القطن يمثل نصف القيمة الإنتاجية من الزراعة، وكانت قيمة الإنتاج الصناعي لا تتعدي سوي ١٣,٣% من القيمة الإجمالية للناتج القومي، ورأينا مصر تستورد حينذاك احتياجاتها من السلع الصناعية اليومية من الخارج. إلا أنه بعد عام ١٩٥٦ أسرعت مصر بمسيرة التأميم، حيث قامت بتأميم شركة قناة السويس

والبنوك الأجنبية والتجارة وشركات التأمين والمؤسسات الكبري الشخصية، حيث عملت علي إيجاد ظروف ملحة من أجل تنمية الصناعة القومية، وفي الفترة ما بين عام ١٩٦١ و١٩٦٥، قامت مصر بتطبيق الخطة الخمسية الأولي حيث قامت باستثمار ٤ مليارات وخمسمائة مليون دولار أمريكي، وأهتمت بإقامة صناعة النفط، الماكينات، الكيماويات، الأسمنت مواد البناء وغيرها. وبعد الانتهاء من العمل بهذه الخطة من حيث الأساس، وجدنا أن نسبة الإنتاج من الصناعة المحلية زادت من ٢١,٣% في عام ١٩٦٠ إلي ٣٠,١% في عام ١٩٦٥. وعلي هذا الصعيد سيطرت الحكومة المصرية أيضًا علي التجارة الخارجية، فوضعت قيودًا صارمة علي مسألة إغراق السلع الصناعية للدول الأجنبية لحماية الصناعة المحلية، وبحلول منتصف السبعينيات حققت الإستراتيجية البديلة عن الإستيراد في مصر إنجازات كبيرة، حيث شهد هيكل الصناعة الذي يمثل أهم قطاع اقتصادي محلي تغيرات كبيرة. وجدير بالذكر أن التطور الكبير الذي حققه قطاع التصنيع باعتباره قاعدة التنمية الصناعية أحدث أيضًا تغييرًا كبيرًا علي هيكل السلع المصرية المصدرة. فقد انخفضت النسبة المصدرة من القطن وغيرها من السلع الزراعية بالنظر إلي القيمة الإجمالية للصادرات من ٥٠% إلي ٣٠%. والواقع أن مصر استطاعت بالفعل إنتاج الكثير من السلع الاستهلاكية الأساسية، ولم يقتصر الأمر علي ذلك فحسب، إنما استطاعت إنتاج مواد البناء، الأسمدة الكيماوية، الكيماويات وأجهزة معالجة البترول وغيرها من السلع الوسيطة، وخلاصة القول نذكر أن إستراتيجية إحلال الواردات التي سيطرت عليها الدولة، وأدارتها علي نحو مركزي قبل السبعينيات في مصر عملت علي حماية المصالح الاقتصادية الأساسية في الدولة وشجعت علي نمو الاقتصاد القومي.

أما بالنسبة إلي بعض الدول الأخري في الشرق الأوسط والتي طبقت الإستراتيجية البديلة عن الاستيراد، فاستعانت بقدرة الدولة علي السيطرة علي الاقتصاد في إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة القومية. ورغم وجود أخطاء ونكسات في بعض الدول علي صعيد تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات، فإن خيار النمو الاقتصادي وإستراتيجية التحديث يعتبر استطلاعًا مهمًا لتحقيق دول العالم الثالث للاستقلال الوطني وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- نموذج الإعتماد علي اقتصاد النفط في تحقيق مسيرة التحديث

وجدير بالذكر أن الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج والتي تضم السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عمان، الإمارات العربية وغيرها تعتبر أهم الدول التي طبقت هذا النموذج، كما تنتمي ليبيا التي تقع في شمال أفريقيا إلي نوعية هذه الدول، والواقع أن لهذه الدول خصائص متشابهة، حيث يوجد تشابه علي الصعيد السياسي، فهذه الذول أبقت علي شكل الحكم المتمثل في السلطة الملكية وتوريث الإمارة وتداوله (أطاح القذافي بالحكم الملكي الليبي عام ١٩٦٩)، كما أن ثروات هذه الدول قليلة باستثناء النفط المحلي، وتعتبر حرفة الرعي أهم القطاعات في الصناعة التقليدية وأعداد سكانها قليل وتفتقر إلي وجود الأيدي العاملة.

وجدير بالذكر أن احتياطي النفط للدول السبع وهي ليبيا ودول الخليج المنتجة للنفط وحجم إنتاجها وحجم صادرتها يمثل نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية علي مستوي العالم، ففي عام ١٩٧٢ بلغ الحجم الإجمالي من إنتاج النفط الخام في هذه الدول السبع نحو ٥ مليارات و٩٤٠ مليون برميل، ليمثل نحو ٣١% من حجم إنتاج النفط الخام العالمي في هذا العام، وبلغت الصادرات من النفط الخام لهذه الدول في نفس العام نحو ٥ مليارات و٣٦٠

مليون طن لتمثل نحو ٥٣% من صادرات النفط الخام العالمي(١٠). إن مسيرة التحديث في دول الخليج المنتجة للنفط شهدت مرحلة نمو علي قدم وساق في السبعينيات، وفي منتصف السبعينيات فقدت شركات استخراج النفط في الغرب صلاحيتها علي السيطرة علي أسعار نفط دول الخليج، فلم تسترد الدول المنتجة للنفط سيادتها علي النفط فحسب، إنما رفعت سعر النفط إلي عدة أضعاف. وسرعان ما تضخم دخل النفط من الدولارات الأمريكية، حيث استغلت الدول المنتجة للنفط هذه الفرصة الحاسمة وعملت علي زيادة مجال الاستثمار، ووضعت خططًا لتنمية الاقتصاد واسعة المدي للإسراع من مسيرة التحديث. ولنأخذ السعودية مثال علي ذلك، فقد وضعت ثلاث خطط خمسية للتنمية منذ بداية عام ١٩٧٠، وأولت الاهتمام بتحسين البنية التحتية، وبدأت طريق التنمية الشاملة للتحديث، وفي هذا الشأن نذكر أن السعودية أعادت بناء مرافق الموانئ من أجل زيادة الصادرات من النفط، ففي عام ١٩٧٣ كان ميناء جدة لا يوجد به سوي أربعة مراسٍ، لكنها زادات أعدادها لتصل إلي واحد وأربعين مرسي عام ١٩٨١، كما أقيم أيضًا مطار دجوه الدولي المشهور في ميناء جدة، وبالإضافة إلي بناء الموانئ قامت السعودية ببناء موانئ ومطارات جديدة مثل ميناء الجبيل ميناء ينبع وغيرها، وفي عام ١٩٨١ زادت أعداد المراسي ست مواني كبري في السعودية لتصل إلي مائة وستة مراسٍ، وبذلك تضاعفت قدرة التفريغ والشحن عدة مرات وأزيلت كذلك الاختناقات التي كانت موجودة قبل السبعينيات واختفت ظاهرة الضغوط علي السفن(١١). وفي هذه الفترة أنشأت السعودية شبكة طريق عام، بلغ طوله ٧١ ألف متر (نصف هذه المساحة مغطاة بأسفلت درجة أولي) في عام ١٩٨٤، حيث بلغ طوله ثلاثة أضعاف عما كان عليه عام ١٩٧٤، وشهدت أيضًا بنية الاتصالات تحسنًا كبيرًا، وأقيمت محطات استقبال للأقمار الأرضية. أما بالنسبة إلي القدرة علي توليد الطاقة الكهربائية

فارتفعت عدة أضعاف. وفي المدن الساحلية أنشئ أيضًا الكثير من محطات تحلية المياه، مما ضمن الحصول علي الاحتياجات اليومية من المياه في المدن. ولقد رأينا أن تحسين المرافق الأساسية دفع عجلة النمو الشامل للاقتصاد الوطني فى السعودية، ففي الفترة ما بين السبعينيات حتي الثمانينيات أقامت السعودية صناعة البتروكيماويات، وصناعة مواد البناء، صناعة ماكينات الحديد والصلب، صناعة تحلية مياه البحر وصناعة الاتصالات والنقل وغيرها من الصناعات الجديدة. ووزعت الحكومة علي نحو مناسب المؤسسات الصناعية فى أنحاء الدولة، وأنشأت مناطق صناعية في السواحل الشرقية والغربية والمناطق القريبة من العاصمة الرياض، وبالتالى دفع الاقتصاد المحلى للنمو علي نحو منسق. والواقع أن التعديلات التى أجريت علي هيكل الصناعة يرجع لها الفضل في الإسراع من عجلة النمو الزراعى، حيث أصبح هناك اكتفاء ذاتى وفائض من بعض المنتجات الزراعية.

وفى منتصف الثمانينيات تطورت السعودية من كونها دولة مصدرة للنفط، إلي دولة أحرزت تقدمًا مناسبًا علي صعيد الصناعات الهيدروكربونية والمنشآت وصناعة الماكينات والملاحة والأموال والزراعة وغيرها مستعينة بالنفط الخام بشكل أساسي. وأشارت بعض الأرقام الإحصائية الاقتصادية أن القيمة الإجمالية للناتج المحلى عام ١٩٦٢، بلغت ثمانية مليارات وستمائة مليون ريال سعودى وفقًا للأسعار آنذاك. وفي عام ١٩٧٧، زادت هذه القيمة مائتين و ثلاثة وعشرين مليونًا وسبعمائة ريال سعودى، وخلال الخمسة عشر عامًا زادت بمقدار ثلاثة أضعاف وربع الضعف. ونذكر أن معدل قيمة الناتج القومى للفرد بلغ ستة عشر ألف دولار أمريكي في عام ١٩٨٢[١٢]، لتنضم بذلك السعودية إلى صفوف الدول الغنية بالعالم.

وبالطبع كانت لمسيرة التحديث في الدول المنتجة للنفط التي تمثلها السعودية مميزات خاصة محددة . فالنفط بالنسبة إلى هذهِ الدول يعد قوة دافعة للنمو الاقتصادى، كما يعتبر أيضًا عنصرًا يقيد التنمية الاقتصادية . نذكر علي سبيل المثال أن عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية لم يؤثر علي أوضاع ميزان المدفوعات الدولى للدول المنتجة للنفط فحسب، إنما أثر علي سرعة النمو الاقتصادى وهيكل الصناعة. ومن ناحية أخرى رأينا أن اقتصاد النفط جلب بعض السلبيات علي التطور المجتمعى لهذه الدول، فقد أصبحت بعض الدول "دولاً ريعية" من جراء تضخم الدولارات النفطية. كما ظهرت أيضًا "طبقة ريعية" في السعودية والكويت وغيرها من الدول، فحياة البذخ والترف لمجموعة كبيرة من النبلاء والأشراف وكبار الموظفين والأعيان حجبت ظاهريًا الحياه الفقيرة لقطاع المجتمع. فالرخاء الذى صاحب اقتصاد النفط غطى بدرجة معينة تناقصات اجتماعية محلية.

٣- الاعتماد علي تصدير المنتجات الأولية وتطبيق نموذج التنمية البديل عن التصدير. ويضم هذا النموذج الدول ذات الظروف الاقتصادية المتباينة نسبيًا، نذكر منها الأردن، تونس، المغرب، السودان، اليمن وغيرها، فهذه الدول ذات قواعد اقتصادية متدهورة، وتعداد سكانها ليس بكبير، كما أن الظروف الطبيعية بها غير جيدة، وهي تعتمد بشكل أساسي علي تصدير القليل من المنتجات المعدنية الأولية، والمنتجات الزراعية لحماية الاقتصاد الوطني، نذكر علي سبيل المثال تصدير تونس للفوسفات وتصدير السودان وأفغانستان واليمن للقطن. ورغم أن هذه الدول طبقت أيضًا سياسة التأميم بعد الاستقلال، فإن القاعدة الإنتاجية للصناعة المحلية اتسمت بالضعف بسبب ثرواتها المحدودة، وبالتالي لم تستطع هذه الدول تطبيق سياسة إحلال الواردات مثل النوع الأول من الدول، كما أنها لا تمتلك أيضًا ثروات نفطية

متميزة مثل دول الخليج، لذلك كان يتحتم علي هذه الدول أن تعتمد علي تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية، وأن تستمر أيضًا في توسيع مجال الصادرات في سبيل الحصول علي السلع الصناعية الضرورية. وجدير بالذكر أن اقتصاد معظم الدول يتسم بالتوجهات الخارجية، فلاتزال اليمن والمغرب والأردن وغيرها من الدول تصدر العمالة إلي دول الخليج في مقابل الحصول علي عملة أجنبية.

والواقع أن إستراتيجية التوجهات الخارجية ومسيرة التحديث في تونس تمثلان علي نحو محدد نظيرتها من الدولة فى هذا النوع، فقبل استقلال تونس عام ١٩٥٦ كان الاقتصاد التونسي تحت سيطرة فرنسا بشكل كامل، حيث أصبحت تونس الموردة للمواد الخام في فرنسا وسوقًا لبيع المنتجات الصناعية الفرنسية، والواقع أن الحكم الاستعماري طويل الأمد تسبب في تدهور أوضاع الفقر بشدة في تونس وأضعف من قاعدتها الصناعية. فحينذاك كانت لا توجد أي صناعة تقريبًا في تونس سوي مصنع منجم الفوسفات وبعض مصانع معالجة المواد الخام التي كان تسيطر عليها رؤوس الأموال الأجنبية، وهكذا وجدت تونس نفسها في حاجه إلي استيراد بعض المواد الاستهلاكية الأساسية، وجدير بالذكر أن تونس أسرعت بتطبيق سياسة الإصلاح التأميمي بعد الاستقلال، فمنذ عام ١٩٥٧، تسلمت الحكومة التونسية إدارة قطاع المناجم والطاقة الكهرومائية والمواصلات والجمارك والتجارة الخارجية والبنوك التي كانت تحت سيطرة فرنسا في السابق، مسيطرة بذلك علي شريان الاقتصاد الوطني. ومنذ عام ١٩٦٢ حتي عام ١٩٧١، وضعت الحكومة التونسية خطة التنمية الأولي التى امتدت تسعة أعوام وطبقتها، حيث نفذت هذه الخطة سياسة الاحتكار الوطني وسيطرة الدولة على مجال الصناعة والتجارة الخارجية. أما علي الصعيد الزراعي فطبقت سياسة الجمعيات

والتعاونيات، وقد استمرت الحكومة التونسية في إجراء الإصلاحات والتعديلات على الزراعة والصناعة بعد السبعينيات. فعلي الصعيد الصناعي أصدرت " لوائح الصناعة التصديرية" و "قانون صناعة واستثمار المواد المصنعة " و" اللائحة المعنية ببيع المنتجات الصناعية في تونس " وغيرها، وشجعت على نمو رؤوس الأموال الشخصية وسمحت للأجانب بالاستثمار المباشر في تونس وتأسيس الشركات، أما علي الصعيد الزراعي فطبقت التركيبة الاقتصادية التي تجمع ما بين الأشكال الثلاثة، وهي قطاع الدولة والتعاونيات والقطاع الخاص، وفي بداية الثمانينيات أحرزت تونس نتائج كبري علي صعيد إستراتيجية التوجهات الخارجية للتصدير، فهيكل الصادرات شهد تغييرات، كما زادت أنواع السلع المصدرة. فبمقارنة عام ١٩٨٠ بعام ١٩٦٠، سنجد أن حجم الصادرات الطاقة (المنتجات المعدنية) والسلع المعدنية من إجمالي حجم الصادرات زاد من ٢٤% إلي ٥٦%، كما زاد حجم الصادرات من المنسوجات والملابس من ١% إلي ١٨%[١٣]، وانخفضت الصادرات من المنتجات الزراعية والسلع الأولية من ٦٦% إلي ٨%. والواقع أن زيادة الصادرات وانخفاض الواردات حسن من أوضاع ميزان المدفوعات في الدولة، فقد بلغ إجمالي الإنتاج القومي للفرد ١٤٢٠ دولارًا أمريكيًا عام ١٩٨١، لتصبح تونس في مستوي أعلي من المتوسط بين دول الشرق الأوسط آنذاك.

وفي الحقيقة أحرزت مسيرة التحديث في هذه الدول الثلاث السابقة نجاحًا بدرجات متفاوتة، وذلك بعد الاستقلال حتي السبعينيات. ورغم وجود اختلافات في طرق التنمية، فإن الهدف الأساسي يتمثل في إنماء الاقتصاد الوطني وتعزيز القوة الفعلية للدولة وتقليص الفارق مع الدول المتقدمة، وقد أدي استعجال بعض الدول علي النجاح وفشل السياسات إلي ظهور اختلال

في توازن نسب التنمية في بعض الدول واتساع مجال الاستثمارات وزيادة الديون وغيرها من الظواهر. وبعد حلول الثمانينيات أجرت دول الشرق الأوسط بوجه عام تعديلات علي إستراتيجية النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيًا: التعديلات المتواصلة علي إستراتيجية النمو ونماذجها بعد الثمانينيات : أجريت تعديلات ضخمة نسبيًا علي إستراتيجية النمو: الاقتصادي في دول الشرق الأوسط تماشيًا مع التغيرات التي طرأت علي الظروف الاقتصادية داخل الدولة وخارجها، فبعض إستراتيجيات نمو الاقتصاد الوطني تغيرت من كونها إستراتيجيات ذات توجهات داخلية إلي إستراتيجيات ذات توجهات خارجية. أما بالنسبة إلي تلك الدول التي استمرت في تطبيق إستراتيجيتها السابقة، فلا تزال تجري أيضًا تعديلات علي أهم النقاط في سياستها وعلي خطط التنمية. وبالنسبة إلي الدول التي أجريت بها التعديلات علي نحو سلس فقد حظي اقتصادها بنمو مستدام، كما أن الضربات التي عانى منها المجتمع علي جميع الأصعدة قليلة نسبيًا، وفي بعض الدول الأخري تعرضت مصالح طبقات المجتمع كافة إلي هجمات بدرجات متفاوتة مؤثرة علي استقرار المجتمع نظرًا للإفراط في حدة التعديلات الاقتصادية وتغيير النماذج الاقتصادية

ومن الدول التي تنتمي إلي النوع الأول نذكر مصر علي سبيل المثال، فقد بدأت منذ منتصف السبعينيات بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تتمثل فى التحول من النظام الإداري الذي يتسم بمركزيته الكبيرة والاقتصاد المخطط إلي التعديلات الموجهة التي تتمثل في ضبط السوق وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة علي العمل علي التنمية، بمعني تطبيق تغيرات إستراتيجية تتمثل في التحول من التوجهات الداخلية إلي الانفتاح نحو الخارج، وشهد شهر

أبريل من عام ١٩٧٤، إجازة البرلمان المصري علي منهج التعديلات الاقتصادية الذي سمي بوثيقة أكتوبر والتي تتمثل أهم إجراءاته كالتالي:

١- الإسراع من خطوات بناء العصرنة واللجوء إلي سياسة الاقتصاد ذات التوجه الخارجي لجلب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا بشكل إيجابي.

٢- تحسين إدارة قطاع الدولة ورفع الكفاءة الاقتصادية

٣- إلغاء جميع القيود المفروضة علي الشركات الخاصة لتشجيع الشركات الخاصة علي زيادة الإنتاج.

٤- زيادة الإنتاج من الطاقة، والاهتمام بزيادة حجم الإنتاج من النفط وتصديره، وتنمية قطاع السياحة علي نحو إيجابي.

٥- الاهتمام بمحو عيوب المجتمع والاهتمام بصحة المجتمع .

وفي ظل هذه التوجهات السياسية بدأ الاقتصاد المصري نشاطه علي نحو سريع، نذكر من بين هذه الأحداث زيادة الصادرات من النفط زيادة كبيرة، ففي الفترة منذ عام ١٩٧٤ حتي عام ١٩٨١ بلغ الدخل من النفط نحو ٢٧ مليارًا وأربعمائة مليون دولار أمريكي[١٤]. كما شهد إنتاج قطاع الصناعة بجميع أنواعه والصادرات الصناعية نموًا جديدًا، وفي ذات الوقت ارتفع أيضًا الدخل المصري من القناة وأموال المهجر وقطاع السياحة علي نحو سريع. وينبغي أن نذكر أن التعديلات التي أجريت علي السياسة الاقتصادية في مصر أحرزت تطورًا جيدًا، وبالطبع كانت هناك تأثيرات سلبية صاحبت التعديلات الإستراتيجية الكبيرة، نذكر علي سبيل المثال الزيادة السريعة للاستهلاك وظهور أزمة الديون الخطيرة، ففي عام ١٩٨٦، بلغ إجمالي الديون الخارجية في مصر ٣٢ مليارًا وخمسمائة مليون دولار

أمريكي[١٤]، وزادت التناقضات الاجتماعية كثيرًا بسبب ظهور الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما بدأت الأصولية الإسلامية تنمو في مصر، حيث صاحبتها مخاطر علي استقرار المجتمع. وجدير بالذكر أن الرئيس السادات عندما اغتيل عام ١٩٨١، كان ضحية لإقدامه على دعم سياسة الإصلاح. وقد استمر الرئيس مبارك في تطبيق سياسة الانفتاح علي الصعيد الاقتصادي بعد تولي منصب الرئاسة، ورغم تحسن الأوضاع الاقتصادية نوعًا ما في السنوات الأخيرة، فإن عوامل عدم الاستقرار داخل مصر لم تختف من حيث الأساس.

وتعتبر دول الخليج من أهم الدول التي تمثل النوع الثاني من الدول، فقد بدأت أيضًا بإجراء تعديلات علي إستراتيجية اقتصاد النفط القائمة بفضل التغيرات التي طرأت علي أسعار النفط الدولي والظروف الاقتصادية. والواقع أن الإصلاحات الكبري التي اهتم بها قطاع إنتاج النفط في السبعينيات وارتفاع أسعار النفط بدرجة كبيرة مرتين أتاحا فرصة حاسمة من أجل تحقيق دول النفط لنمو سريع للاقتصاد، لكن من ناحية أخري نري أن بعض ردود الأفعال التي أثارها الارتفاع الكبير لأسعار النفط، صاحبتها بعض العناصر السلبية علي الدول المنتجة للنفط، وعلى مسيرة النمو الاقتصادي، مما وضع النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول أمام مواجهة تحديات جديدة

فأولاً: نذكر أن الارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي حدث مرتين صاحبته زيادة في احتياطي النفط وإنتاجه في مناطق أخري خارج الشرق الأوسط نوعًا ما، ففي ضوء الإحصائيات، رأينا أن حجم الإنتاج من النفط في مناطق أخري خارج الشرق الأوسط لم تتعد سوي ٢٤ مليارًا و٢٣٨ مليون طن، لكنه زاد ليصل إلى ٣٤ مليارًا و٥١٨ مليون طن بحلول عام ١٩٨١،

وكان حجم إنتاج النفط لهذه المناطق عام ١٩٧٤، لا يمثل سوي ٥٦,٢٩% فقط من إجمالي حجم الإنتاج العالمي في نفس العام، لكنه ارتفع ليصل إلي ٧٤% عام ١٩٨٥[١٦]. وهكذا نري أن ظهور هذه الأوضاع عزز من القوة التنافسية لهذه المناطق التي لا تنتمي إلي الشرق الأوسط، وهذا الأمر لم يأتِ في صالح سيطرة الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط علي أسعار النفط

وثانيًا: نذكر أن ارتفاع أسعار النفط أحدث أزمة اقتصادية في الغرب، فمن الناحية الموضوعية اضطرت دول الغرب إلي اتخاذ إجراءات للاقتصاد في الطاقة، والإسراع بإيجاد طاقة بديلة، مما أدي إلي انخفاض الكمية المستهلكة من النفط نسبيًا، وخلال فترة طويلة من الزمن رأينا أن الدول المنتجة للنفط في الخليج لم تهتم سوي بكيفية تطبيق سياسة خفض الإنتاج ورفع الأسعار وتحديد الإنتاج وضمان الأسعار وغيرها من السياسات، وبالتالي أغفلت عملية التنقيب عن النفط وتنمية الصناعات رفيعة المستوي، وبالإضافة إلي ذلك، رأينا أن حجم الإمدادات من النفط في الدول المنتجة للنفط والتي لا تنتمي للأوبك أو منطقة الشرق الأوسط استمرت في الزيادة بسبب تقلص أسواق النفط العالمية، مما أدي إلي زيادة حدة المنافسة بين الدول المنتجة للنفط المتصارعة علي حصص السوق، مما أسفر عن استمرار انخفاض سعر النفط، حيث وصل الأمر إلي درجة ظهور عجز في ميزان المدفوعات في بعض الدول، نذكر علي سبيل المثال ظهور عجز مالي في السعودية لعام ١٩٨٣/١٩٨٤، يقدر بعشرة مليارات وخمسمائة مليون دولار أمريكي، كما ظهر أيضًا عجز مالي في الموازنة وعجز في ميزان المدفوعات في الإمارات العربية والكويت وغيرها من الدول في الثمانينيات، حيث اضطرت بعض الدول المنتجة للنفط إلي تعديل الميزانية وتعويض

العجز من خلال الاستدانة من الغرب واستخدام الاحتياطي من الدولارات الأمريكية، وفى ظل هذه الظروف أجبرت دول الشرق الأوسط علي إجراء تعديلات علي سياسة إنتاج النفط وتوزيعه وعلى الهيكل الاقتصادي للنفط نذكر من أهم هذه الإجراءات التالي:

١- تعديل سياسة أسعار النفط، وتوحيد أسعار النفط مع الدول المنتجة له غير المنتمية إلي الأوبك والشرق الأوسط، كما توصلت دول الخليج إلي اتفاق بشأن الحصة الموزعة في سوق الدول كافة.

٢- إجراء تعديلات علي هيكل الصناعات النفطية، فقد عززت الدول المنتجة للنفط في الخليج عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه وزودت من القدرة الإنتاجية للنفط. ففي عام ١٩٨٩، وضعت السعودية خطة لاستخراج النفط باستثمارات تقدر بـ ١٥ مليار دولار أمريكي، كما أنشأت الدول المنتجة للنفط مصانع تكرير حديثة ووسعتها ورفعت القدرة علي معالجة النفط الخام، مما أدي إلي حدوث تغيرات هيكلية علي الصادرات، فقد انتقلت من مرحلة تصدير النفط الخام إلي مرحلة تصدير المنتجات البترولية، وبالتالي ارتفعت القيمة المضافة من المنتجات البترولية، ففي الكويت أجريت أبحاث جديدة علي منظومة إدارة النفط وأنشئت الهيئة العامة للنفط الكويتية وشركات استثمارية كويتية في مجال النفط في الخارج وغيرها من الشركات، مستغلة تفوقها في مجال استخراج النفط في القيام بالتنقيب عن النفط في الدول الأجنبية واستخراجه وتكريره، كما فتحت أسواق في الخارج، فرأينا الهيئة العامة للبترول في الكويت تقوم باستخراج النفط والتعاقد عليه وتأجيره وغيرها من المهام في كل من بحر الشمال وليبيا ونيروبى وإندونيسيا وماليزيا وغيرها من

المناطق والدول في أواخر الثمانينيات، فهي بذلك لم تعمل علي زيادة الدخل فحسب، إنما قللت أيضًا من مخاطر الاستثمار نظرًا للتنــوع الإدارى. ونذكر أن الكويت شاركت أيضًا بإيجابيــة فــي الأعمــال المصرفية الأجنبية، فزيادة الأموال الأجنبية عززت بشكل ملحــوظ من القوة الاقتصادية للكويت. وفي خلال أزمة الخليج وحرب الخليج التى امتدت منذ عام ١٩٩٠ حتى١٩٩١، تعرضت الأراضى الكويتية إلى تدمير ساحق، لكن الكويت اعتمدت علي ما تمتلكه مــن أمــوال طائلة فى الخارج وأسرعت بتجميع الأموال لإعادة إعمار الكويــت بعد الحرب، حيث، أوجدت بذلك ظروفًا ملائمة لاستعادة كيان الدولة وتنمية الاقتصاد.

أما النوع الثالث من الدول فيتمثل في تلك الدول التى تعتمــد بــشكل أساسى علي تصدير المنتجــات الأولية وتطبيق إستراتيجية التنمية البديلــة. فهذه الدول أجرت تعديلات علي سياسة الصادرات أيضًا وعملت علي زيادة تنوع مصادر ميزان المدفوعات الدولى في الثمانينيات، وذلــك بعــد النمــو الموجّه للخارج الذى شهدته فترة الخمسينات والسبعينيات. وفي هذا الــسياق نذكر أن كلاً من الأردن، تونس، اليمن وغيرها من الدول عــززت عجلــة النمو الزراعى، وعملت على زيادة صادراتها مــن الخــضروات والفاكهــة وغيرها من المنتجات الزراعية. ففى الثمانينيات اعتبرت الأردن المنتجــات الزراعية من أهداف التنمية الأولى بالرعاية، وغيرت من سياسة إنتاج نــوع واحــد من الحبوب الغذائية. ورغم عدم وجود اكتفاء ذاتــى مــن الحبــوب الغذائية حتى الآن، فإن الحكومة لا تزال تجرى تعديلات علــي المــساحات المزروعة، وتوسع من هيكل زراعة الخضار والفاكهة غيرها من المحاصيل الاقتصادية. أما علي صعيد الصناعة فاستغلت الأردن تفوقها الإقليمــي فــي

تطوير صناعة تكرير النفط وتوليد الطاقة الكهربائية والأسمدة، والأسمنت والزجاج وغيرها من المشروعات الصناعية. وقامت الأردن بالفعل ببيع إنتاجها من السلفات والأسمدة إلى أكثر من عشر دول، كما قامت ببيع الأسمنت إلي السعودية والكويت وغيرها من الدول العربية. وفي المغرب وجدنا أن صناعة الصادرات الموجهة بها كانت تمثل ٤٩% من إجمالي صادراتها(١٧). لكن بوجه عام نرى أن أوضاع التعديلات الاقتصادية للدول غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط لا تزال غير جيدة بسبب تعرضها لقيود الشروط الاقتصادية، بعض الصادرات التقليدية مثل القطن وحمض الفوسفات لا تزال تحتل مكانة رئيسية بين الصادرات، ولا تزال الزراعة تعتبر قطاعًا إنتاجيًا مهمًا. والواقع أن ميزان المدفوعات الدولي في هذه الدول لم يحظ بتحسن كبير نظرًا لتأثره بالأسعار غير الملائمة للمواد الخام والمنتجات الزراعية بالأسواق العالمية، وهكذا نرى أن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول ومستوى النمو لايزال متدهورًا نسبيًا. فقد تسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في كل من السودان، أفغانستان، اليمن وغيرها من الدول في تفاقم الخلافات القبلية وتوتر العلاقات الاجتماعية وظهور الاضطرابات ووقوع حروب جديدة في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

مجتمع الشرق الأوسط فى ظل النمو الاقتصادى غير المتوازن

أولاً : اختلال التوازن بين الدول الدول الفقيرة والدول الغنية

من المعروف أن النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط يتسم بعدم التوازن، ففي ضوء " تقرير النمو العالمي لعام ١٩٩٠" للأمم المتحدة، ذكر أنه من بين أكثر من عشرين دولة في الشرق الأوسط توجد سبع دول ذات مستوى عالٍ من الدخل فى عام ١٩٨٨، حيث يتجاوز معدل إجمالى الناتج القومى للفرد ستة آلاف دولار أمريكي، نذكرهم كالتالى: الإمارات (١٥٧٧٠ دولار أمريكي)، الكويت (١٣٤٠٠ دولار أمريكي)، قطر (٩٩٣٠ دولارًا أمريكيًا)، إسرائيل (٨٦٥٠ دولارًا أمريكيًا)، البحرين(٦٣٤٠ دولارًا أمريكيًا)، قبرص (٦٢٠٠ دولار أمريكي)، السعودية (٦٢٠٠ دولار أمريكي). أما بالنسبة إلى الدول متوسطة الدخل التى يتراوح معدل دخل الفرد بها من ألفين إلى ستة آلاف دولار أمريكي، فتمثلها خمس دول وهى: ليبيا، وعمان، وإيران، والجزائر والعراق. أما الدول ذات الدخل تحت المتوسط الذى يتراوح معدل دخل الفرد بها من خمسمائة وأربعين دولارًا أمريكيًا إلى ألفي دولار أمريكي، فتمثلها ثمانى دول وهى؛ اليمن، ومصر، والمغرب، وتركيا، والأردن، وسوريا ولبنان. ونذكر أن اليمن، والسودان وموريتانيا تعتبر من الدول ذات الدخل المنخفض الذى يقل معدل دخل الفرد

بها عن ٥٤٥ دولارًا أمريكيًا[١٨] وفي ضوء إحصائيات أخرى ذكر أن معدل دخل الفرد في أفغانستان عام ١٩٨٦، لا يتعدى سوى مائة وخمسين دولارًا أمريكيًا سنويًا. والواقع أن الفارق بين دخول الدول كافة أثر تـأثيرًا متعـدد الجوانب علي العلاقات بين دول المنطقة.

إن دول الخليج الست ذات المستوى الاقتصادى المرتفع نسبيًا والتى تمثلها كل من الكويت، الإمارات العربية، السعودية، قطر، عمان، البحـرين في طريقها الآن نحو الاندماج الاقتصادي، ففي عـام ١٩٨١، أسـست دول الخليج الست مجلس التعاون الخليجي، حيث كان يهدف تأسيسه في البدايـة إلى أخذ تدابير احترازية من تهديدات الحرب الإيرانية العراقية آنذاك علـى دول الأعضاء. ومع تطور الأوضاع أخذ هذا المجلس في التوجه تـدريجيًا نحو التنسيق بين دول الأعضاء على الصعيد السياسى، وتعزيـز التعـاون المتبادل علي الصعيد الاقتصادي. وفي عام ١٩٨٣، بدأت دول الأعضاء في تطبيق " اتفاقية الوحدة الاقتصادية "، حيث قامت بتحرير التجارة وتطبيـق الإعفاء المتبادل للتعريفة الجمركية، وتوحيد التعريفة الجمركيـة للخـارج، وقررت دول الخليج الست إنشاء شبكة إقليمية لنقل الكهرباء وطريـق سـكة حديد لربط دول الأعضاء، وذلك في سبيل التنمية المشتركة لاقتـصاد هـذه المنطقة، كما أنشأت طريقًا سريع يبلغًا طوله ألفى كيلو متر يربط بين الدول الست. وفي عام ١٩٩٠، قرر هذا المجلس أيضًا تشكيل كل مـن الكويـت، السعودية والإمارات العربية تكتلاً ماليًا لمساعدة أعمال التنميـة فـي قطـر والبحرين اللتين تتسمان بمستوى اقتصادي منخفض داخل المجلـس. وقـد استثمر هذا التكتل المالي ثلاثة مليارات ومائة مليون دولار أمريكـى فـي استخراج الغاز الطبيعى بشمال قطر، واستثمر مليارًا وأربعمائة مليون دولار أمريكي في تنيمة صناعة الألمونيوم بالبحرين[١٩]. وجدير بالذكر أنه تقـرر

في مؤتمر القمة لمجلس التعاون الخليجي الذى عقد في شهر نوفمبر من عام ١٩٨٦، العمل بمنظومة البنوك منذ بداية شهر مارس من عام ١٩٨٧، حيث يمكن للمستثمرين بدول الأعضاء أن يقترضوا من أى بنك وذلك للتغلب علي الصعوبات الاقتصادية المترتبة علي انخفاض أسعار النفط بعد منتصف الثمانينيات. وفي الوقت ذاته عمل هذا المجلس علي إعطاء المزيد من الحرية للتجارة عابرة الحدود. وفي شهر مارس عام ١٩٨٨، عقد مجلس التعاون الخليجى العديد من المفاوضات مع المجموعة الأوربية التى تعتبر أهم شريك تجارى للمجلس، حيث توصل الجانبان إلى اتفاق أولى بشأن منح المجموعة الأوربية الأسبقية لإستيراد منتجات النفط الخام لدول الخليج الست وقيام المجموعة الأوربية بإمداد هذه الدول بالتكنولوجيا وغيرها من الاتفاقيات. والواقع أن التعديلات التى أجرتها دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي علي الهيكل الاقتصادى أحرزت تقدمًا جيدًا، نظرًا لتعزيز التعاون وتوافر الأموال، مما جعل التطور الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول يحظى بالمركز الأول علي مستوى دول الشرق الأوسط، وبالفعل لعبت دول الخليج الست دورًا مهمًا علي صعيد شئون الشرق الأوسط والشئون الدولية من خلال التحالف والتعاون.

ونذكر أن الدول ذات الظروف الاقتصادية المتباينة في الشرق الأوسط وذات النمو المتدهور نسبيًا والتى تمثلها الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، والتي تقع بشمال أفريقيا أسست اتحاد المغرب في عام ١٩٨٩، ونذكر بالتفصيل أن هذه الدول الخمس أعلنت رسميًا في شهر يوليو عام ١٩٩٠، عن توحيد التعريفة الجمركية في قطاعاتها الداخلية، كما خططت لاستكمال الاتحاد الجمركي عام ١٩٩٥[٢٠]، وقد قرر هذا الاتحاد تقديم تسهيلات تدريجية بشأن تبادل الكفاءات وتداول السلع بين دول

الأعضاء وتوحيد الضرائب المحصلة من العمل والتعاون بشأن التعامل مع الآفات الحشرية للمحاصيل الزراعية. وجدير بالذكر أن تعداد السكان دول أعضاء اتحاد المغرب العربي يبلغ أكثر من ٦٢ مليون شخص، متجاوزًا بشكل كبير تعداد سكان دول الخليج الست، لكن قوتها الاقتصادية الحقيقية ومستوي النمو أبعد بكثير عن نظائرها في هذه الدول. وفي ظل هذه الظروف ناشدت دول أعضاء اتحاد المغرب دول أعضاء المجموعة الأوربية التي تطل علي شمال أفريقيا بتعزيزها بالمساعدات والتكنولوجيا، وطالبت في ذات الوقت من المجموعة الأوربية بتخفيض قيود الاستيراد علي الدول الخمس، وذلك في سبيل تشجيع النمو المشترك للاقتصاد الإقليمي.

إن بعض المنظمات الإقليمية المعنيَّة بالتعاون الاقتصادي التي تأسست تباعًا بمنطقة الشرق الأوسط اتسمت ببعض الخصائص المشتركة، وهي كالتالي: تقارب هذه الدول جغرافيًا وتشابه الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء و تقارب مستوي النمو الاقتصادي والافتقار إلي وجود تكامل اقتصادي بين هذه الدول، ووجود مصالح اقتصادية مشتركة، وهكذا نري أن هذا التعاون شجع بدرجة كبيرة النمو الاقتصادى بين دول الأعضاء، لكن فجوة النمو اتسعت بين دول الشرق الأوسط نظرًا؛ لأن الاتصالات الأفقية والتعاون في المنظمات الإقليمية والدولية لم تجريا علي نحو جيذ، فهناك دول لم تشارك في التعاون الإقتصادي الإقليمي نذكر منها علي سبيل المثال السودان، أفغانستان اليمن وغيرها من الدول فالنمو الاقتصادي في هذه الدول واجه المزيد من الظروف غير الملائمة مما أضر باستقرار ونمو المنطقة بأكملها.

وفي ضوء إحصائيات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، وجدنا أن الفجوة بين الأغنياء والفقرء في شبه الجزيرة العربية حاليًا أصبحت

ملحوظة، ففي عام ١٩٨٩، بلغت القيمة الإجمالية للناتج القومي للفرد في الإمارات العربية التي تعتبر من أغني دول الخليج المنتجة للنفط في شبه الجزيرة ستة عشر ألف دولار أمريكي، أما في اليمن الذى يعتبر أفقر دولة فلم تتعد هذه القيمة الأربعمائة والثلاثين دولارًا، وبلغت هذه القيمة (خمسمائة وخمسين دولارًا فقط) بعد تحقيق الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه، وبالنظر إلى هذه الأوضاع نكتشف أن الفارق في القيمة بين البلدين يقدر بسبعة وثلاثين ضعفًا. وجدير بالذكر أن الفارق في النمو الاجتماعي بين الدول الفقيرة والغنية كان الأكثر وضوحًا، ففي ضوء تقرير هيئة التنمية والتخطيط بالأمم المتحدة ذكر أن معدل عمر الفرد في السعودية أطول من معدل عمر الفرد في اليمن بسبعة عشر عامًا، كما أن مدة دراسة الفرد في السعودية أطول من مدة دراسة اليمني بأكثر من ثلاثة أعوام، وبالتالي فإن درجة ثقافة السعودي تتفوق علي نظيره اليمني بنسبة تقدر بـ٢٣%. وجدير بالذكر أن هناك ٤٠% من القوي العاملة في اليمن أصبحت متعطلة بعد وحدة اليمن، كما يوجد أكثر من شخص من بين خمسة أشخاص يعيشون في فقر مدقع بسبب عدم تسوية الكثير من المشكلات الاجتماعية(٢١). ومما لا شك فيه أن الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء تعتبر أهم العوامل التي تهدد استقرار الأوضاع في شبه الجزيرة العربية تحت تأثير أفكار المساواة بين الأغنياء والفقراء في الإسلام.

ثانيًا: اختلال التوازن في محصلة قوة الدولة

إن قوة الدولة بصورة كلية تتطرق إلى الاقتصاد، والسياسة، الشئون العسكرية ومستوي العلوم والتكنولوجيا، والثروات، والسكان، والتعليم وغيرها من المجالات؛ فالقواعد غير المتوازنة للنمو الاقتصادي تحدد اتجاهات التنمية غير المتوازنة للمحصلة الكلية لقوة الدولة، مما يؤثر تأثيرًا

ضارًا علي تطور واستقرار السياسة الاقليمية والاقتصاد الإقليمي. وفي ظل الخلاف العربي الإسرائيلي الذي أثر علي الأوضاع في الشرق الأوسط، أصبحت إسرائيل بالفعل دولة صغيرة وقوية، وعندما نصفها بأنها دولة صغيرة فذلك لأننا نشير هنا إلي مساحتها الصغيرة، فمساحتها لا تتعدي واحدًا علي خمسمائة من إجمالي مساحة الدول العربية، أما بالنسبة لتعدادها السكاني فلا يتعدي سوي واحد علي خمسة وثلاثين من سكان الدول العربية (وذلك عام ١٩٩٢)، وعندما نصفها بأنها دولة قوية، فذلك لأننا نشير هنا إلي أن محصلة قوة الدولة لإسرائيل أبعد بكثير عن ذلك الضعف الذي تشهده الدولة في بداية تأسيسها. وجدير بالذكر أن هناك عدة مفاتيح رئيسية شكلت محصلة قوة الدولة لإسرائيل تتمثل في امتلاكها قوة عسكرية قوية وقوة إقتصادية وعناصر بشرية أسهمت في بناء جذور الدولة.

وقد عرفت إسرائيل بأنها دولة شعبها جميعها من الجنود، فالدولة الإسرائيلية التي يبلغ تعداد سكانها خمسة ملايين شخص تحتفظ بجيش دائم مكون من نحو مائة وخمسين ألف شخص، وبقوات الخدمة الاحتياطية مكونة من خمسمائة ألف شخص، كما ينبغي علي كل البالغين من المواطنين الإسرائيليين أداء مدة الخدمة العسكرية في قواتها. وقامت بتحديث قوات الدفاع الإسرائيلية لتصبح قوات حديثة كاملة الأسلحة البرية والبحرية والجوية، ومجهزة تجهيزًا جيدًا وتتسم بدرجة عالية من التحرك من خلال استمرارها فى زيادة قوتها العسكرية وإعادة تنظيمها، فإسرائيل تخصص ثلث إجمالي الناتج القومي سنويًا للنفقات العسكرية، كما حصلت إسرائيل علي مساعدات عسكرية ضخمة، وأسلحة حديثة من الولايات المتحدة، مما جعل الأسلحة والمعدات الإسرائيلية تتفوق تفوقًا ملحوظًا من حيث الجودة بمقارنتها بأسلحة الدول العربية، وأقدمت إسرائيل على تطوير أسلحتها النووية سرًا في ضوء

الأوضاع الإقليمية والاحتياج الأمني لتصبح الدول العسكرية الإقليمية الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك أسلحة نووية.

ومن الطبيعي أن الاقتصاد الإسرائيلي الذي ينمو سريعًا يعتبر ضمانًا لتطوير القوة العسكرية الإسرائيلية. وجدير بالذكر أن إسرائيل دولة تفتقر إلي وجود ثروات وظروفها الطبيعية متباينة وقواعدها ضعيفة، ورغم ذلك فإنها حافظت علي معدل سريع للنمو الاقتصادي مرتفع نسبيًا بعد تأسيس الدولة الإسرائيلية. وفي هذا السياق نذكر أن معدل نمو الإنتاج القومي في إسرائيل بلغ ١٠% بعد خمس وعشرين سنة مضت بعد بناء الدولة، وفى نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات استمر الاقتصاد الإسرائيلي في الزيادة بمعدل ٣,١% في ظل تدهور الاقتصاد العالمي ووجود تضخم مالى ضخم داخل إسرائيل[٢٢] . فنذكر أن بعض قطاعات الصناعة في إسرائيل مثل صناعة الحاسب الإلكترونى وأجهزة الاتصالات والأجهزة الطبية ومعالجة الأحجار الكريمة والكيماويات والأدوية وغيرها من الصناعات اصطفت فى الصفوف الأولى علي مستوى العالم. أما علي صعيد الزراعة فقد شهد الإنتاج الزراعى مسيرة من التحديث، ففى الوقت الذى زاد فيه سكان إسرائيل إلى خمسة أضعاف بعد تأسيس الدولة، زاد حجم الإنتاج الزراعى ستة عشر ضعفًا، حيث تجاوز معدل إجمالى الناتج القومى للفرد في إسرائيل أحد عشر ألف دولار أمريكي، لتتمكن بذلك من مجاراة عشرين دولة هى الأكثر تقدمًا علي مستوى العالم.

إن مستوى العلوم والتكنولوجيا المتقدم يعتبر ضمانًا مهمًا للقوة الفعلية لإسرائيل، ففى الوقت الذى تسعى فيه إسرائيل للحصول علي مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة ودول الغرب، فهى تهتم للغاية بالحصول علي مساعدات تقنية من الدول المتقدمة في الغرب، فرأينا الصف

الأول من العلماء الإسرائيليين يقومون دومًا بأبحاث علمية في بعض المعامل الحساسة في دول الغرب. وبعد الستينيات اعتبرت الحكومة الإسرائيلية تطوير صناعة التكنولوجيا المتقدمة من أهم الوسائل التى تحقق النمو الاقتصادى. ومن أجل ذلك كان من الضرورى أن تمثل النفقات التى خصصتها إسرائيل للأبحاث العلمية أكثر من ٢% من إجمالى الناتج القومى حتى تصل إلى مستوى الدول الصناعية المتقدمة. وجدير بالذكر أن إسرائيل استخدمت تكنولوجيا الصناعة العسكرية المتقدمة في قطاعات الصناعة المدنية فالإلكترونيات والاتصالات اللاسلكية والأجهزة البصرية والصناعة الكيماوية الدقيقة والتشغيل الآلى وغيرها من التقنيات في إسرائيل وصلت إلى مستوى عالمى متقدم. وقد سبق أن أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ابن جوريون أن "الأبحاث العلمية وغيرها من الإنجازات لم تعتبر سعيًا لمجرد المعرفة فحسب، إنما ينبغى أن تصبح عنصرًا مركزيًا للتقدم القومى". وهكذا أرست إسرائيل هذه الدولة الصغيرة مكانتها في ظل التنافس الدولى في الشرق الأوسط من خلال سياسة الاعتماد علي التكنولوجيا في تأسيس الدولة.

وللعلم نذكر أن الإنجازات الاقتصادية ومستوى التطور الاجتماعى في إسرائيل لهما صلة وثيقة بالتعليم الوطنى وعنصر الوطنية، فالحكومة الإسرائيلية استخدمت التفوق الفريد لإسرائيل باعتبارها "الوطن الأم لليهود وبوتقته" في جذب عدد كبير من المهاجرين من جميع أنحاء العالم. ومنذ عشرات السنين توافدت الكفاءات البشرية من الولايات المتحدة ودول الغرب والاتحاد السوفيتي وغيرها من المناطق علي الدولة اليهودية بما لديهم من معرفة ومهارات تقنية وخبرات إدارية، مما جعل إسرائيل دولة ذات مستوى عالٍ من التعليم علي مستوى العالم منذ بداية تأسيسها، وفى الوقت ذاته أرست قاعدة يتم على أساسها تدريب كفاءتها البشرية؛ فالحكومة الإسرائيلية

اعتبرت التعليم مفتاح المستقبل، وفى هذا الشأن نذكر أن التعليم في إسرائيل يعتبر نظرية القيمة اليهودية وحب الوطن والارتقاء بالصفات الإنسانية من المبادئ الأساسية للتعليم، وذلك لتدريب المواطن الإسرائيلى علي أن يفكر كل وقت في مصير الوطن الأم ومستقبل الأمة، وحاليًا بلغت نسبة السكان الذين تلقوا تعليمهم في المدارس من بين المواطنين في إسرائيل أكثر من ٩٠% . وللعلم نذكر أنه يوجد أكثر من عشرين جامعة ومعهدًا في إسرائيل التى يبلغ تعداد سكانها خمسة ملايين شخص، ففى عام ١٩٨٧ كان يوجد أكثر من مائتي ألف من خريجي الجامعات في إسرائيل، يمثلون ١٣% من إجمالى القوى العاملة في الدولة(٢٣)، كما حصلت إسرائيل على المركز الأول علي مستوى العالم بأعداد الحاصلين علي درجات أكاديمية في مجال علوم الطبيعة والهندسة من بين عشرات الآلاف من العاملين فى هذه المجالات، كذلك جاءت إسرائيل في المركز الأول علي مستوى العالم بأعداد الذين نشرت أبحاثهم في المجلات العلمية الدولية من بين عشرة ألف باحث علمى. والواقع أن مستوى التعليم وعناصر المواطنة أصبحت عنصرًا أساسيًا لتقدم الدول في العالم الذى يشهد تطورًا كبيرًا فى مجال العلوم والتكنولوجيا المعاصرة، ومما لا شك فيه أن إسرائيل تفوقت علي دول الشرق الأوسط على هذا الصعيد.

وقد احتلت إسرائيل تدريجيًا مركزًا إستراتيجيًا متفوقًا في ظل مواجهاتها مع الدول العربية نظرًا لتفوقها في كثير من المجالات الحديثة التى أظهرت محصلة قوة الدولة. ومن المعروف أن مستوى النمو الاقتصادى ومدى قوة أو ضعف الدولة أصبحا من العوامل الأساسية لإحراز النصر النهائى في منطقة مفعمة بالصراع والمنافسة. وفى هذا السياق نذكر أنه حدث

اعتراف متبادل على أرض الواقع بين منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات وإسرائيل، ففى شهر مايو عام ١٩٩٤، بدأت حكومة الحكم الذاتى في فلسطين بتطبيق الحكم الذاتى في منطقة غزة وأريحا. بيد أنه يوجد تباين ضخم في مستوى النمو الاقتصادى بين الضفة الغربية وقطاع غزة اللتين تحتلهما إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، والأراضى الإسرائيلية، فقطاع غزة الذى تسلمت إدارته منظمة التحرير الفلسطينية يعتبر أفقر منطقة في الشرق الأوسط، فالبنية التحتية لهذا القطاع دون المستوى المطلوب، كما أن مستوى العلاج والتعليم في القطاع متدنٍ، حيث ترتفع نسبة البطالة لتصل إلى ٥٠%، وبالمثل فإن نسبة البطالة في الضفة الغربية، ارتفعت لتصل إلى ٢٥%(٢٤)، وبالتالى لم يجد عشرات الآلاف من فلسطينيي غزة والضفة الغربية مفر سوى التوجه لإسرائيل للعمل بها، وذلك للحفاظ علي الحد الأدنى من مستوى المعيشة. وفضلاً عن ذلك فإنه تم إنشاء الكثير من معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في هاتين المنطقتين، حيث اعتمد الكثير من اللاجئين علي مساعدات المجتمع الدولى للحفاظ علي سبل المعيشة. ويرى الجميع بوجه عام أن كيفية استقرار نمو اقتصاد مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى والإسراع في الوقت ذاته نحو تقليص الفجوة بين الأراضى الفلسطينية والأراضى الإسرائيلية أصبحتا من القضايا الحاسمة التى تؤثر علي مستقبل هذه المناطق.

إن عدم توازن النمو بين الإقتصاد والقوة العسكرية تعتبر من الخصائص المهمة الأخرى لإختلال التوازن في نمو القوة الكلية للدول في منطقة الشرق الأوسط، وفى هذا السياق نذكر أن الدول في منطقة الشرق الأوسط سواء كانت دولة عظمى إقليمية أم دولة منتجة للنفط أنفقت كمية ضخمة

من العملات الصعبة في شراء الأسلحة والمعدات، حيث حاولت بعض الدول القوية عسكريًا غزو أراضى الدول الآخرى والاستلاء علي ثرواتها باستخدام القوة العسكرية، أما بعض الدول الصغيرة الغنية فتمنت أن تعوض نقص قوة الدولة من خلال شرائها للأسلحة والمعدات الحديثة. وهكذا لم ينتـه سـباق التسليح حتى الآن في دول الشرق الأوسط، مما جعل الكثير من الدول تتحمل أعباء النفقات العسكرية علي حساب مسيرة النمو الاقتصادى. فـإذا حـسبنا معدل أعباء النفقات العسكرية للفرد، فسنجد أن معـدل نفقـات الفـرد فـي السعودية وقطر والكويت والإمارات يتجاوز عـشرة آلاف دولار أمريكـي محتلاً بذلك الصدارة علي مـستوى العـالم[٢٥]. فقـد تجـاوزت النفقـات والمصروفات العسكرية فى العديد من الدول نسبة ال١٠% من إجمالى الناتج القومى، كما ارتفعت هذه النسبة في بعض الدول لتصل إلى أكثر من ٣٠%، وذلك للحفاظ علي تفوقها الإستراتيجي وتوازن القوى[٢٦] . ورغم أن مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط أحرزت تطورًا في السنوات الأخيرة، فـإن سباق التسلح في المنطقة لم ينته، فلم يمر وقت طويل علي انتهـاء حـرب الخليج عام ١٩٩١، حتى بدأت دول الشرق الأوسط بشراء أسلحة علي نطاق واسع من الدول الأجنبية، حيث قامت هذه الدول بشراء أسلحة تقدر قيمتهـا بخمسين مليار دولار أمريكي من الغرب بعد أقل من عامين بعد انتهاء حرب الخليج، وجدير بالذكر أن مبيعات المعدات الحربية الأمريكية تمثل ما يقرب من نصف هذه الأسلحة. وفي يناير عام ١٩٩١، وقعت ثلاث دول بـالخليج وهي (السعودية، عمان والكويت) مع بريطانيا علي عقد المعدات الحربيـة الذى تقدر قيمته بعشرة مليارات وسبعمائة وعشرين مليون دولار أمريكـي[٢٧]. ورغم أن الشرق الأوسط لا يزال يعتبر أكبر سوق سلاح في العالم، فإن دول الشرق الأوسط لم تحقق توازن القوة العسكرية. وجدير بالذكر أن العـراق، إيران، سوريا، مصر وغيرها من الدول تنتمى إلى الدول العسكرية القويـة

في الشرق الأوسط نظرًا لتعداد سكانها الكبير، وتوافر موارد القوة العسكرية بالإضافة إلى أن ظروف الحروب طويلة الأمد أكسبت جنودها خبرة غزيرة في المعارك الحربية، أما السعودية، الكويت وغيرها من دول الخليج المنتجة للنفط، ورغم أنها تنفق الكثير من العملات الصعبة في شراء الطائرات الحربية، الدبابات، الصواريخ وغيرها من المعدات المتطورة، فإن عدد أفراد قواتها العسكرية ضئيل، ويفتقرون إلى خبرة القتال، كما أن تدني الكفاءة البشرية العسكرية فى هذه الدول لم تمكنهم من التعلم علي نحو أفضل كيفية استخدام المعدات المتطورة، لذلك ضعفت القوة الشاملة الفعلية لهذه القوات. فقيام القوات العراقية باحتلال الكويت في خلال الليل في فترة أزمة الخليج عام ١٩٩٠، دليل واضح علي اختلال توازن نمو القوة العسكرية في هذه المنطقة فى الوقت الحالى.

ثالثًا: اختلال توازن النمو الاقتصادى

١- المدن المتقدمة والقرى المتدهورة نسبيا. وفي هذا الشأن نذكر أن إحدى الخصائص الملحوظة لمسيرة التطور الاقتصادى والاجتماعى ومسيرة التحديث في الشرق الأوسط رأيناها تتمثل في التطور السريع الذى تشهده المدن والتدهور النسبى للقرى. والواقع أن زيادة عدد المدن واتساع نطاقها وظهور ملامح المدينة والتضخم السريع لسكان المدن تعتبر علامات مهمة للتمدين. ورغم أن الشرق الأوسط يعتبر المنطقة الرائدة لفكرة المدن علي مستوى العالم، ومن أوائل المناطق التى شهدت النمو، فإن تطور المدن الحديثة وإزدهارها يعتبران مسألة لم يمر عليها سوى ما يقرب من عشرات السنين. وللعلم نذكر أن دول الخليج المنتجة للنفط تعتبر من المناطق التى شهدت مدنها التطور الأسرع والأوضح في الشرق الأوسط، فبعد الستينيات أسرعت هذه الدول ببناء المدن تماشيًا مع ازدهار اقتصاد النفط، حيث تم

إنشاء تباعًا المباني الشاهقة الحديثة والمرافق التجارية، والسكنية والثقافيـــة، ومع هذه الأحداث ازداد عدد سكان المدن سريعًا، فحتي منتصف الثمانينيات كان يعيش أكثر من ٨٠% من سكان السعودية، الكويت، قطـــر، البحـــرين، الإمارات وغيرها من الدول في المدن، كما ارتفع عدد ســـكان المـــدن فـــي الكويت ليصل إلي ٩٥%(٢٨). ووفقًا للإحصائيات فقد ظهـــــر أكثـــر مـــن عشرين مدينة يقطنها ملايين من السكان في منطقة الـــشرق الأوســـط بعـــد الحرب العالمية الثانية. ونذكر أن سكان مدينة القـــاهرة، طهـــران، بغـــداد وغيرها من المدن بلغ تعدادهم ما يقرب من عشرة ملايين، لتنضم بذلك إلي صفوف المدن الأكبر علي مستوي العالم. أما بالنسبة إلى بعض الدول التـــي تشهد تباطؤًا نسبيًا في النمو الاقتصادي ظهر توجه نحو تكدس السكان فـــي عدة مدن كبيرة أو بعض المناطق، نذكر علي سبيل المثـــال أن ٧٠% مـــن إجمالي سكان الجزائر يقطنون في منطقة طويلة وضيقة قريبة مـــن ســـاحل البحر الأبيض المتسوط، حيث لا تتعدي مساحتها ٥% من المـــساحة الكليـــة للجزائر، أما في السودان فيوجد من بين ستة وعشرين مليون شخص (تعداد السكان عام ١٩٩١) ثلاثة ملايين يتمركزون في محيط العاصمة الـــسوادنية الخرطوم(٢٩).

والواقع أن الكثير من المناطق الريفية في الشرق الأوســـط لا تـــزال منغلقة ومتدهورة نسبيًا مقارنة بالمدن، فقد أخذ الفارق بين المـــدن والريـــف يتزايد في الوضوح. فرغم حصول الكثير من الفلاحـــين الإيـــرانيين علـــي أراضي بعد الثورة البيضاء التي قامت بها إيران في السبعينيات، فإنه كـــان هناك نقص فى حيوانات المزارع وأدوات الزراعة والبذور، كمـــا لـــم يـــتم إدخال التكنولوجيا الحديثة فى مجال الإنتاج الزراعي نظرًا لقلة الاستثمارات الحكومية في الزراعة، فكان الفلاح لا يزال غير قادر علي الحصول علـــي

دخل مستقر، وبالتالي اضطر الفلاحون إلي بيع الأراضي التي حصلوا عليها إلي أصحاب المزارع والشركات الكبري أو التعاونيات متوافدين إلي المدن بحثًا عن الرزق. ففي الخمسة عشر عامًا، أى منذ عام ١٩٦٣ حتي عام ١٩٧٨ انخفضت نسبة الفلاحين من إجمالي عدد السكان في إيران من ٧٥% إلي ٥٢% لتتآكل بذلك القوة العاملة الزراعية بنسبة٢ :٥، وفي الوقت ذاته زاد عدد سكان المدن زيادة سريعة، ففي عام ١٩٦٣ لم يتعد سكان المدن في إيران عن أكثر من ثمانية ملايين شخص، لكن هذا العدد ارتفع إلي أكثر من ١٨ مليون شخص في عام ١٩٧٨، حيث وجدنا أن معظم سكان المدن الجدد من الفلاحين القادمين من الريف، مشكلين طبقة المواطنين الفقراء في المدن. وجدير بالذكر أنه لا يزال يوجد نظام الملكية للأراضي الصغيرة في ريف مصر، والسودان، وأفغانستان، والجزائر، وغيرها من الدول الزراعية التقليدية بصورة واسعة. ورغم أن الرأسمالية الزراعية حققت تقدمًا نوعًا ما، فإنه لم يتم التخلص نهائيًا من تأثير الإنتاج الإقطاعي في الريف، حيث لا يزال عدد قليل جدًا من الفلاحين في المناطق الجبلية النائية يعملون في ظروف اقتصادية طبيعية منغلقة، وهو ما يقيد نمو القوى الإنتاجية في الريف بشدة.

ويري بعض علماء الاقتصاد والسياسة في الغرب أن الفارق بين المدنية التي تعد من إنجازات الحداثة، والريف في المجتمعات التي تشهد تغيرات سريعة، تعتبر من الأسباب المهمة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[٣٠]، فالمدن باعتبارها أهم علامة للحداثة أصبحت مقصدًا للأنشطة الاقتصادية والطبقات الاجتماعية الجديدة والثقافة والتعليم ذات الطراز الجديد. والواقع أن الاختلاف الكبير بين سكان المدن والريف علي صعيد تقدير القيمة والمشاركة السياسية، وامتداد جذور التكنولوجيا الحديثة

الأجنبية وأسلوب حياة الغرب في المدن أدت إلي سهولة ظهور المشاعر الفوقية لدي ساكني المدن وازدرائهم للريف والفلاحين، ومن ناحية أخري ظهرت أيضًا أحقاد ساكني الريف والفلاحين الذين نزحوا إلي المدن نظرًا لأن مصالحهم لم تحظ بأية اهتمامات. وفي السنوات الأخيرة رأينا أن أفراد الطبقة البرجوازية المتوسطة في بعض دول الشرق الأوسط مثل السعودية والكويت وغيرها من الدول طالبت السلطة بإعطائها المزيد من الديمقراطية وحقوق المشاركة السياسية، حيث علت أصواتها المنادية بإدارة المجتمع للسلطة، وفي المقابل اقترح زعماء القبائل الذين يتخذون من الريف مركزًا لنفوذهم في السودان، اليمن، أفغانستان وغيرها من الدول دعوة لتقاسم سلطة البلاد. أما بالنسبة إلي مطالب القاعدة العريضة من الفلاحين فأكثرها في الأحوال العادية يتمثل في تطلعها إلي زيادة تنمية الريف، والاهتمام بمصالح الفلاحين وضمان دخولهم، أما بالنسبة إلي مطالبهم السياسية والديمقراطية فليست ملحة بهذا الشكل، لذلك توجد أنواع كثيرة من أساليب الحياة والمصالح الاقتصادية التي تزداد خطوطها الفاصلة تدريجيًا في المدن والريف بمنطقة الشرق الأوسط نظرًا لتباين مستوي النمو الاقتصادي والاجتماعي، فإذا ما سنحت الفرصة، فسوف تعبر هذه القاعدة عن مطالبها بطرق مختلفة مشكلة بذلك عاملاً غير مستقر على التطور الاجتماعى فى المنطقة.

٢- الزيادة السكانية السريعة أفرزت ضغوطًا كبيرة على التطور الاقتصادى والاجتماعى. وفى هذا الشأن نذكر أن الاقتصاد والسكان فى منطقة الشرق الأوسط شهدا بوجه عام فترة من النمو السريع المزدوج بعد فترة الخمسينيات حتى الستينيات، لكن النمو السريع للسكان أفرز ضغوطًا كبيرة على التطور الاقتصادى والاجتماعى بعد فترة الثمانينيات مؤثرة على التنمية المستدامة للمجتمع واستقراره. ووفقًا للإحصائيات لم يتعد سكان

منطقة الشرق الأوسط المائة مليون عام ١٩٥٠، ليمثلوا بذلك ٢,٦٧% فقط من إجمالي سكان العالم، وبحلول عام ١٩٨٠، بلغ عدد سكان الشرق الأوسط مائتين وأربعين مليونًا بالفعل، ليمثلوا بذلك ٤% من إجمالي سكان العالم[٣١]، إلا أن إجمالي سكان الشرق الأوسط عام ١٩٨٨، بلغ مائتين وثمانين مليونًا، ليمثلوا ٤,٧% من إجمالي سكان العالم[٣٢]. ففي خلال ثلاثين عام منذ عام ١٩٥٠ احتفظ معدل النمو الطبيعي للسكان في دول الشرق الأوسط بنسبة ٢,٥% إلي ٣,٥%، وهي أعلي من معدلات النمو الطبيعي لسكان العالم. وهكذا رأينا أن معدل النمو السكاني في الشرق الأوسط في الثمانينيات شهد ارتفاعًا متزايدًا، فمعدل النمو الطبيعي للسكان في مصر وتركيا وإيران هذه الدول الثلاث الكبري من حيث عدد السكان تجاوز ٣%، حيث تجاوز عدد السكان في كل دولة من هذه الدول الثلاث الخمسين مليون نسمة في التسعينيات لينضموا بذلك إلي الصفوف الأمامية للعشرين دولة الأكثر سكانًا في العالم[٣٣].

إن الزيادة السكانية في دول الشرق الأوسط إتسمت بصفة "**الارتفاعين والانخفاض الواحد**" بمعني ارتفاع نسبة المواليد وارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان وانخفاض معدل الوفيات. إن الزيادة السكانية الملموسة في كل دولة متباينة نظرًا لاختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى، فعادة نري أن الزيادة السكانية في الدول المنتجة للنفط أسرع من الدول غير المنتجة للنفط، كما أن الزيادة السكانية في الدول التي يتسم اقتصادها بالنمو السريع أسرع من الدول التي يتباطأ فيها النمو الاقتصادي. وجدير بالذكر أنه ظهرت في التركيبة السكانية لدول الشرق الأوسط ظاهرة الشبابية نظرًا للزيادة المستمر في نسبة المواليد ومعدل النمو، ففي بداية الثمانينيات بلغت نسبة السكان الذين بلغت

أعمارهم تحت الخامسة عشر في معظم دول الشرق الأوسط أكثر من ٤٠%، حتي إنه في بعض الدول تجاوزت هذه النسبة لتصل إلي ٤٥%[٣٤]، إلا أن نسبة السكان التي تقل أعمارهم عن خمسة عشر عامًا في الدول المتقدمة انخفضت عن هذه النسبة، نذكر علي سبيل المثال أن هذه النسبة بلغت ٢٣% في الولايات المتحدة و٢٤% في كندا، وهكذا الحال تقريبًا في دول أوربا الغربية، والواقع أن الأعباء التي يتحملها من يمارس الأنشطة الإقتصادية في دول الشرق الأوسط كبيرة جدًا نظرًا للزيادة السكانية وزيادة نسبة السكان من الشباب في التركيبة السكانية، فكل شخص منتج ينبغي أن يعول شخصًا غير منتج، لذلك تضطر دول الشرق الأوسط أن تستخدم الجزء الأكبر من الدخل القومي سنويًا في إعالة السكان. وفي ظل التباطؤ الاقتصادي والاجتماعي لم يستطع المجتمع تلبية احتياجات الزيادة السكانية الجديدة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية، بل بالعكس فهذا التباطؤ أثر علي أعداد الأيدي العاملة وكفاءتها في المستقبل.

وينبغي أن نذكر أنه لم يمر وقت طويل علي بداية السياسة السكانية المخططة في دول الشرق الأوسط. فرغم أن بعض الدول تعي جيدًا أن الزيادة السكانية تمثل عبئًا علي الاقتصاد والمجتمع، فإنه من الصعب تنفيذ إجراءات السيطرة علي الزيادة السكانية بشكل فاعل بسبب تأثير الديون والتقاليد الثقافية والعادات على المجتمع، أما بالنسبة إلي الدول التي يتضاءل فيها عدد سكانها أصلاً مثل السعودية وعمان فهي في الحقيقة تشجع دومًا ساكني هذه الدول إنجاب الكثير من الأطفال، لتتوازن مع ما يصاحب زيادة الأيدي العاملة الأجنبية من آثار ضارة علي هذه الدول. ونذكر أن كلاً من مصر، والمغرب، وتونس وغيرها تعتبر من الدول التي بدأت تنفيذ سياسة السيطرة علي الزيادة السكانية في الشرق الأوسط علي نحو جيد خاصة في

مصر، حيث أدرك الرئيس عبد الناصر منذ بداية الستينيات أن الزيادة السريعة للسكان تصاحبها أعباء علي التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط، لذلك كانت مصر من أوائل الدول الإسلامية التى بادرت بتطبيق سياسة تنظيم الأسرة. وفي عام ١٩٧٣، أسست مصر المجلس الأعلى للسكان وتنظيم الأسرة، وهو مسئول عن وضع الخطط السكانية في مصر وتطبيقها. ومن المعروف أن مصر تعتبر من دول الشرق الأوسط الكبري من حيث السكان، ورغم أن تطبيقها لبرنامج السيطرة علي معدل الزيادة السكانية في بداية الثمانينيات لم يكن مثاليًا كما ينبغي، فإن قرارات الحكومة وسياستها كانتا قادرتين دون شك على أن تلعب دورًا محفزًا تجاه التطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن الانتشار غير المتوازن للسكان يعد صفة أخري لأوضاع السكان في دول الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن الكثافة السكانية في الشرق الأوسط ليست كبيرة، لكنها لا تتناسب مع حياة البشر نظرًا لأن الصحراء تكتسح مساحات كبيرة من منطقة الشرق الأوسط، مما جعل سكان الشرق الأوسظ موزعين في الدول والمناطق بشكل غير متوازن، فوفقًا للإحصائيات نذكر أن الكثافة السكانية في كل كيلو متر مربع في دول الشرق الأوسط بلغت نحو عشرين شخصًا، وذلك في منتصف الثمانينيات(٣٥)، بيد أنها موزعة بصورة غير متوازنة، أما بالنسبة إلي الكثافة السكانية في دول الخليج الست التي تتسم بارتفاع معدل إجمالي الناتج القومي للدخل فهي سبعة أشخاص فقط، وفي السعودية تبلغ خمسة أشخاص فقط، وبالنسبة إلي الكثافة السكانية في شمال وجنوب اليمن الذي يعتبر من المناطق المتدهورة نسبيًا في شبه الجزيرة العربية، فهي ٤٥ شخصًا، كما تبلغ الكثافة السكانية في تونس

والمغرب بشمال أفريقيا من خمسة إلي ستة أضعاف نظيرتها في الجزائر، أما الكثافة السكانية في مصر فتبلغ خمسة أضعاف الكثافة السكانية في ليبيا.

وعلي صعيد الانتشار الإقليمي للسكان نجد أن سكان العديد من دول الشرق الأوسط يتمركزون في المدن الساحلية والسهول، لكن لا يوجد تقريبًا أحد يقطن المنطقة الصحراوية بوسط شبه الجزيرة العربية. وتفصيليا نذكر أن ٧٥% من سكان إسرائيل يتمركزون في تل أبيب والمنطقة الضيقة الساحلية الطويلة بحيفا، كما يسكن ٦٥% من سكان مصر بدلتا النيل، ويتمركز أكثر من ٩٠% من سكان السعودية في عدة مدن. والحقيقة أن التجمع المبالغ فيه للسكان أدي إلي اختلال توازن النمو الاقتصادي والمجتمعي في هذه الدول، نذكر علي سبيل المثال أن القوة الاقتصادية الإقليمية في شمال السودان والتي تعتبر العاصمة السودانية الخرطوم مركزًا لهذه القوة تعادل عدة أضعاف القوة الاقتصادية في جنوب السودان، كما أن الاقتصاد في المناطق الساحلية التي يتمركز بها السكان في مصر، الجزائر، إيران، تركيا وغيرها من الدول يعتبر متقدمًا مقارنة باقتصاد المناطق الداخلية في هذه الدول المتخلف نسبيًا.

إن ظاهرة الوافدين من السكان أصبحت واضحة للغاية في دول الشرق الأوسط نظرًا لاختلال توازن التوزيع السكاني، فمن ناحية ينزح السكان المحليون في الدول كافة من الريف إلي المدن، كما ينزح السكان من المناطق الداخلية إلي السواحل، ومن ناحية أخري تجذب دول الخليج المنتجة للنفط الكثير من العمال القادمين من الدول الأخري نظرًا لافتقارها لوجود الأيدي عاملة وارتفاع مستوي نمو اقتصادها، ووفقًا للإحصائيات بلغ عدد العمال من الجنسيات الأجنبية التي تعمل بدول الخليج المنتجة للنفط في الثمانينيات أكثر من ثلاثة ملايين عامل[٣٦]، وبالإضافة إلي ذلك فيوجد أكثر من مليون مهاجر

وفدوا مع العمال. وجدير بالذكر أن معظم العاملين من جنسيات أجنبية قادمون من دول منطقة الشرق الأوسط مثل مصر، سوريا، اليمن، فلسطين، الأردن وغيرها، أما الجزء الأقل من العمال فقادمون من دول شرق أسيا، دول جنوب شرق آسيا ودول جنوب آسيا . وفي عشية حرب الخليج كان العمال الأجانب يمثلون ٨٠% من إجمالي الأيدي العاملة في هذه الدول، وقد لعب هؤلاء دورًا مهمًا علي صعيد التطور الاقتصادي لدول الخليج، كما أن الدول المصدرة للعمالة تحصل بذلك أيضًا علي دخول أموال المهاجرين الضخمة. إلا أن الزيادة السريعة للعمال الأجانب أحدثت أيضًا تغييرًا في التركيبة السكانية لهذه الدول، فوفقًا للإحصائيات بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية عام ١٩٩٠، مليونًا وثمانمائة وثمانين ألف شخص، ثلثهم من السكان الأصليين في الإمارات، لكن هذه النسبة انخفضت لتصل إلي ١٨% في عام ١٩٩٢[٣٧]. وإذا لم تتخذ الحكومة إجراءات فاعلة، فستمثل نسبة السكان الأصلين فى دولة الإمارات ٦% بحلول عام ٢٠٠٠ وفقًا لحساب الزيادة السريعة للسكان الأجانب في هذه الدولة، ليصبح بذلك السكان الأصليون من الأقليات. والواقع أن زيادة الوافدين من الخارج وتأثيرهم علي الاقتصاد زاد من ضعف النمو الاقتصادي لدول الخليج المنتجة للنفط، فالكثير من مراكز العمل في هذه الدول تعتمد بشكل كبير علي الأفراد الأجانب، حيث وظفت بعض الدول العمال الأجانب والتقنيين بشكل أساسي في الأعمال المنزلية والعملية الإنتاجية، حتي إنه يتم توظيفهم باعتبارهم مشرفين صغارًا، أما سكان هذه الدول فدائمًا ما يتم تعيينهم في وظائف شرفية إدارية كبري فقط، بيد أنهم غير قادرين علي تحمل مسئولية الأعمال الإدارية الحقيقية، كما أن بعضهم أصبح من الطبقة الربحية الصرف. ورغم أن هؤلاء العمال الأجانب يقومون بأعمال جسمانية شاقة ويعملون في مجال الإنتاج، فإن دخلهم من رواتبهم أقل بكثير مما يتقاضاه العمال المحليون،

علاوة على ذلك فدائمًا ما تحدث خلافات بين العمال الأجانب والسكان الأصليين في هذه الدول نتيجة الاختلافات العرقية والدينية والثقافية، الحياتية وغيرها، ودون شك أطاح تفاقم هذه الخلافات بالاستقرار المجتمعي والسياسي.

٣- تعتبر أزمة الديون ومشكلة الغذاء من الظواهر المهمة لاختلال التوازن في مسيرة النمو الاجتماعي بدول الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي أحرزت فيه الكثير من الدول الإنجازات علي صعيد جذب رؤوس الأموال الأجنبية والانفتاح علي الاقتصاد الأجنبي في ظل قيام دول الشرق الأوسط عامة بإجراء تعديلات اقتصادية بعد السبعينيات خاصة منذ الثمانينيات، زاد حجم الديون زيادة سريعة. فوفقًا لتقديرات صندوق النقد العربي ذكر أن ديون الدول العربية عام ١٩٨٤، تضاعفت عشرين مرة تقريبًا عن ديون هذه الدول عام ١٩٧٤، ففي نفس العام بلغ إجمالي ديون دول الشرق الأوسط ١٥٣ مليارًا و٨٥٣ مليون دولار أمريكي، حيث بلغ حجم ديون الدول المدينة الثماني وهي مصر، الجزائر، العراق، تونس وغيرها ٩٤ مليار دولار أمريكي[٣٨]. وجدير بالذكر أن معدل الزيادة السنوية للديون الأجنبية في الدول العربية في الثمانينيات بلغ ٨,٨ %، حيث تحولت بعض الدول من كونها دولاً مصدرة لرؤوس الأموال إلي دول مستوردة لها، ومن دول ذات ديون صغيرة إلي دول مثقلة بالديون، كما أن بعض الدول المثقلة بالديون غرقت في أزمة الديون.

وعندما نتحدث عن مصر فى هذا الشأن فنذكر أن هناك نواحي كثيرة تسببت في زيادة ديون مصر منذ الثمانينيات، فسياسة الانفتاح التي طبقت منذ السبعينيات رأت أن زيادة سرعة النمو تعتبر أهم وسيلة لتحديث الاقتصاد، ولتحقيق هذا الهدف قامت مصر باستيراد كمية ضخمة من التكنولوجيا

الأجنبية ولجأت إلي الاستدانة، وخففت من نظم المراقبة علي التجارة الخارجية وتغاضت عن السيطرة علي عملات الصرف الأجنبي، مما أدي إلي زيادة كل من الاستيراد والاستثمار والاستهلاك زيادة كبيرة، حيث اضطرت مصر إلي الاستدانة من الولايات المتحدة ودول الغرب قروضًا ذات فائدة عالية، وذلك بعد أن تصالحت مصر مع إسرائيل، حيث انقطع بذلك طريق استدانة مصر من الدول العربية. ففي الثمانينيات كانت مصر تقترض من الغرب أكثر من ثلاثة مليارات دولار أمريكي سنويًا للحفاظ علي احتياجاتها من الأموال وسداد القروض المستدانة في السبعينيات. ونذكر أن ديون مصر بلغت ٤٩ مليارًا و٩٧٠ مليون دولار أمريكي حتي عام ١٩٨٨، لتحتل بذلك المركز الخامس بين أكبر عشر دول نامية دائنة في ذلك العام، والمركز الثاني علي صعيد العالم العربي. والواقع أن حرب الخليج التي وقعت عام ١٩٩١، منحت مصر فرصة لتخفيف أعباء الديون المصرية، فبعد الحرب أعفت الولايات المتحدة مصر من الديون العسكرية التي تقدر بستة مليارات وسبعمائة مليون دولار أمريكي، كما أعفت السعودية وغيرها من دول الخليج المنتجة للنفط ودول أعضاء نادي باريس مصر من الديون المصرية التي تقدر بعشرة مليارات ومائة مليون دولار أمريكي[٣٩]. وهكذا رأينا أن مجموعة الديون التي أعفيت منها مصر والتي تقدر بستة عشر مليارًا وثمانيمائة مليون دولار أمريكي تمثل ثلث إجمالي الديون الأجنبية المصرية. أما الجزائر فتعتبر دولة كبري مدينة أخري في الشرق الأوسط، فقبل السبعينيات طبقت الجزائر سياسة ضخمة للتطوير الصناعي، حيث شهدت نموًا سريعًا للاقتصاد، لكن حدث تفاقم في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الاستثمارات وانخفاض المردود الاقتصادى، وقد بلغ إجمالي الديون الجزائرية ١٥ مليار دولار أمريكي في نهاية السبعينيات من جراء الاستدانة الضخمة للقروض، ففوائد القروض السنوية تمثل نحو ٢٥% من إجمالي

الصادرات بالجزائر، لتصل بذلك إلي خط الخطر المتعارف عليه دوليًا. وفي الثمانينيات ارتفع حجم الديون الأجنبية في الجزائر سريعًا، ففي عـام ١٩٨٨ بلغت الديون الأجنبية ٢٤ مليارًا و٨٥٠ مليون دولار أمريكي، كما أن هـذه الديون ارتفعت بصورة كبيرة عام ١٩٩١ لتـصل إلـي ٢٥ مليـارًا و٣٠٠ مليون دولار أمريكى[٤٠]. وهكذا أصبحت أزمة الديون في الجزائر عبئًا ثقيلاً علي النمو الاقتصادي في التسعينيات.

وبالنسبة إلي إسرائيل فهي تعتبر نوعًا آخر من الدول المدينة. والواقع أن معظم الأموال التي تحتاجها إسرائيل لتحقيق النمو الاقتصادى تعتمد علي المساعدات الأجنبية، فوفقًا للإحصائيات ذكر أن إجمالى المساعدات الأجنبية التى تلقتها إسرائيل في الأربعين سنة التى جاءت بعد قيام الدولة بلغت تسعين مليار دولار أمريكي[٤١]، فمعظم هذا المبلغ يعتبر مساعدات من جانب واحد يتمثل في منح أجنبية وتعويضات ألمانية وأموال المهاجرين وتبرعات الدول الأجنبية، إلا أن جزءًا صغيرًا من هذه الأموال تتحمل الحكومة مسئولية رده. وبعد السبعينيات زادت الديون الأجنبية الإسرائيلية زيادة سريعة، ففي عـام ١٩٧٥ بلغت ٢ مليار و٨٥٠ مليون دولار أمريكي، وفي عام ١٩٧٥، بلغت ٨ مليارات ومائة مليون دلار أمريكي، وفي عام ١٩٨٧ بلغت ٢٥ مليـارًا و٣٣٩ مليون دولار أمريكي، وفي عام ١٩٩٢ بلغت ١٦ مليـارًا و٩٠٠ مليـون دولار أمريكي[٤٢]. وتعتبر الولايات المتحدة من أهم الدول التـى اسـتدانت منهـا إسرائيل معظم قروضها، حيث رأينا أن فترة سداد هذه الديون طويلـة جـدًا وبالتالى لم تظهر في إسرائيل أزمة الديون كالتى رأيناها في الدول الأخـرى بالشرق الأوسط، رغم أن إجمالى حجم الديون الخارجية لإسرائيل كبير جدًا، فإن استمرار ارتفاع الديون الخارجية الإسرائيلية لفترة طويلة من الزمن يدل علي نقاط الضعف التواكلية لإسرائيل علي الصعيد الاقتـصادي. وخلاصـة

القول نذكر، أن الديون الخارجية لمعظم دول الشرق الأوسط تمثل قوة ضغط غير محتملة، حيث وصل الأمر إلى درجة استدانة السعودية وغيرها من دول الخليج المنتجة للنفط هى أيضًا لقروض علي نطاق واسع. وجدير بالذكر أن معظم الديون الخارجية التى استدانتها دول الشرق الأوسط اقترضتها من دول الغرب، فإجمالى حجم هذه الديون تجاوز بكثير الدولارات النفطية المتراكمة في السبعينيات التى جمعتها هذه الدول نتيجة ارتفاع سعر النفط. وهكـذا لا تزال مسألة كيفية سداد الديون ذات الفائدة العالية، وكيفيـة تـسوية مـشكلة التمويل غير الكافى من القضايا الشائكة التى تواجه مسيرة النمو الاقتصادى والاجتماعى في معظم دول الشرق الأوسط في المستقبل.

وفي الوقت الذى شهد نموًا سريعًا للسكان، ظهرت فـي بعـض دول الشرق الأوسط مشكلة الغذاء الخطيرة نسبيًا، فالفارق بين الإنتاج من الغـذاء والاحتياجات الغذائية يتزايد يومًا بعد يوم في كثير من الدول، وبالتالى زادت الكمية المستوردة من الغذاء علي نحو متواصل. ومنذ الثمانينيات وجدنا أنـه باستثناء عدد قليل من الدول في الشرق الأوسط القادرة علي الاكتفاء الـذاتى من أساسيات الغذاء، فالدول الأخرى أصبحت دولاً مستوردة للغذاء من بينها بعض الدول الزراعية المنتجة ذات العادات التاريخية مثل مصر والجزائـر وغيرها.

إن الدول العربية في الشرق الأوسط اعتبرت بالفعل من أكثر الـدول اعتمادًا علي استيراد المواد الغذائية الأساسية علي مـستوى العـالم، فوفقـا للإحصائيات وجدنا أن معدل الواردات من المنتجات الزراعية للفـرد فـي معظم الدول العربية تجاوز مستوى المعدل العالمى. وفي هذا السياق نذكر أن الواردات من الحبوب الغذائية في الدول العربية عام ١٩٨٦، كانـت تمثـل ١٢,٥% من واردت الحبوب الغذائية في العالم، بل إن الواردت من الـذرة

كانت تمثل ٢٠% من واردات الذرة علي مستوى العالم في الوقت الذى كان يمثل فيه عدد سكان الدول العربية ٤% فقط من إجمالى سكان العالم[٤٣]. ومن المعروف أن مصر تعتبر أكبر دولة مستوردة للحبوب الغذائية في الشرق الأوسط، حيث يحتل حجم الواردات المصرية المركز الخامس عالميًا. ومن خلال رؤيتنا لمعدل قيمة الواردات للفرد سنجد أن الشرق الأوسط يعتبر من أكثر المناطق استيرادًا للمواد الغذائية في العالم. ففي النصف الأول من الثمانينيات تجاوز معدل الواردات من الحبوب الغذائية للفرد سنويًا تسعين دولارًا أمريكيًا، وفي منطقة الخليج ارتفع هذا المعدل ليصل إلى أكثر من ثلاثمائة دولار أمريكي. ومنذ الثمانينات حافظت حصة الواردات من المواد الغذائية في الدول العربية علي معدل نمو يقدر بـ ٢٦%، ومن المتوقع أن تتجاوز الواردات من المنتجات الزراعية التى تتمثل أساسًا في استيراد الحبوب الغذائية في الدول العربية الثلاثمائة مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٠[٤٤].

والواقع أن نقص الحبوب الغذائية يؤثر تأثيرًا خطير علي التطور الاقتصادى والاجتماعى في دول الشرق الأوسط. وفي ظل نقص الثروات من الأراضى الزراعية والنمو السكان السريع كان يجب على الدول الكبرى في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان كمصر وإيران والجزائر إما أن تلجأ إلى استخدام احتياطى العملة الصعبة أو تلجأ إلى الاستدانة لشراء الحبوب الغذائية سنويًا في ظل النقص الشديد للعملة الصعبة، وبالتالى أدى هذا الأمر إلى زيادة أعباء الديون. أما بالنسبة إلى السعودية، وقطر، والكويت وغيرها من الدول التى تتسم بغزارة إنتاجها من النفط فقد تسبب اعتمادها علي استيراد الحبوب الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية لفترة طويلة من الزمن في تقيد إستراتيجية تنمية التنوع الاقتصادى.

٤- إن اختلال توزيع الثروات الهامة في الشرق الأوسط أثر علي التطور الاقتصادى والاجتماعى في المناطق بأثرها، كما أسفر عن وقوع العديد من الصراعات علي المصالح. ومن المعروف أن النفط والغاز الطبيعي يعتبران من أهم الثروات الطبيعية في الشرق الأوسط. فوفقًا للإحصائيات التي أجريت في بداية عام ١٩٩٠ بلغ احتياطي النفط المثبت في منطقة الشرق الأوسط ٩٠ مليارًا و٧٦٦ مليونًا و٦٣٠ ألف طن، أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي فبلغ ٣٧٤٩٨٩٠ مليون متر مكعب، ليمثلا علي التوالي ٦٦,٣١% و ٣١,٤٦% من إجمالي حجم النفط والغاز الطبيعى في العالم، وفي عام ١٩٩٠ بلغ حجم إنتاج النفط العالمي ٣ مليارات ومائة وأربعة عشر مليون طن، حيث كان نصيب دول الشرق الأوسط يقدر بـ ٨٢٨ مليون طن، أي يمثل ٢٧,٤٧% من إجمالي الإنتاج العالمي(٤٥)، لكن هناك اختلالاً في توزيع الثروات النفطية في الشرق الأوسط، فمعظم هذه الثروات النفطية في الشرق الأوسط تتركز أساسًا في سواحل الخليج الفارسي شرقًا والمنطقة الساحلية لليبيا والجزائر اللتين تقعان في شمال أفريقيا. ونذكر أنه توجد من بين أكثر من عشرين دولة في الشرق الأوسط ثلاث عشرة دولة وهي السعودية والكويت، والعراق، وإيران، والإمارات العربية، وليبيا، والجزائر، وعمان، وقطر، والبحرين، ومصر، وسوريا، وتركيا تعتبر من الدول التى يتسم احتياطى نفطها بالغزارة، كما أن احتياطي النفط في تونس، والمغرب، وإسرائيل، والأردن، واليمن وغيرها من الدول ذى القيمة التجارية، أما أفغانستان وقبرص، ولبنان، والسودان ، وموريتانيا وغيرها من الدول فلا تمتلك أساسًا أية ثروات نفطية، كما أن هناك تسع دول وهي السعودية، والكويت، وقطر، وإيران، والعراق، وعمان، والبحرين، والإمارات العربية وليبيا تمثل ٨٥% من احتياطي النفط في الشرق الأوسط . وجدير بالذكر أن سكان دول الأعضاء الست بمجلس التعاون

الخليجي تمثل فقط ١ /١٧ من إجمالي سكان الشرق الأوسط، بيد أن احتياطي النفط لهذه الدول يمثل أكثر من ٤٠% من احتياطي النفط في الشرق الأوسط.

إن النفط بالنسبة لهذه المنطقة يعنى الثروة، كما أنه سبب نشوب الصراع أيضًا، فأزمة الخليج التي تفجرت عام ١٩٩٠، خير دليل علي هذا النوع من الصراع، كما أن اكتشاف كمية ضخمة جدًا من الثروات النفطية في جنوب اليمن كانت أحد الأسباب المهمة لاندلاع الحرب الأهلية الشاملة بين شمال اليمن وجنوبه، فليس من السهل علي شمال اليمن أن تستأثر بهذه الثروة لنفسها. وهكذا لم تتوقف بعد الاشتباكات علي الحدود بل الحروب ذات الصلة بالصراع علي الثروات في الشرق الأوسط .

أما المياه وهي إحدى الثروات المهمة الأخري في الشرق الأوسط فقد أثارت دومًا خلافات وخصومات بل حروب بسبب اختلال توزيعها في المنطقة، فنحن نعلم أن معظم المناطق في الشرق الأوسط جافة وأمطارها قليلة، وهي تعتبر إحدى أكثر المناطق التي تعاني من نقص الثروات المائية، فمعدل كمية المياة للفرد لا تكف ربع معدل المستوي العالمي. وبالنسبة إلي أهمية المياه فهى أهم الثروات في منطقة الشرق الأوسط بعد النفط، كما أن الصراع الذي يحيط بالمياه يتفوق بكثير على الصراع علي النفط.

الفصل الرابع

تأثير قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأوضاع السياسية

إن الاقتصاد يعتبر القاعدة الأساسية لأية دولة، أما السياسة فهي التجسيد الممركز للاقتصاد. ومن المعروف للجميع أن مجتمع الشرق الأوسط يمر الآن بمرحلة انتقالية حيث يتحول فيها من مجتمع ريفي ذى عادات متخلفة إلي مجتمع صناعي متطور وحديث، وهذه تعتبر مرحلة تطور طويلة جدًا. إذن فالمشكلات الموجودة في ظل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط ستؤثر دون شك تأثيرًا كبيرًا وعميقًا علي التطور السياسي.

أولاً: التعديلات التي أجريت علي علاقات الإنتاج متأخرة عن تأثير نمو القوى المنتجة. وفي هذا الشأن نذكر أن القوة الإنتاجية في كثير من دول الشرق الأوسط شهدت تقدمًا ملحوظًا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استعان الكثير من قطاعات الإنتاج بالتكنولوجيا الإنتاجية وأدوات الإنتاج الحديثة، وقد استمر ظهور صناعات جديدة خاصة الصناعة المعنية باستخراج النفط واستخدامه، كما ارتفع المستوي التعليمي لشعوب هذه المنطقة بوجه عام . أما بالنسبة إلي تطور القوة الإنتاجية فقد غير بشكل كبير الصورة الأساسية لمجتمع الشرق الأوسط، فقبل الحرب كانت منطقة الشرق الأوسط

مكونة أساسًا من مجموعة من الدول الزراعية المنتجه التقليدية، كما شــهد مستوي الإنتاج الصناعي في بعض الدول تطورًا ضخمًا عبر مــسيرة نمــو استغرقت عشرات السنين، فقطاعات الإنتاج الصناعي في تركيا، ومــصر، وإسرائيل، والسعودية، والجزائر وغيرها من الدول احتلت مكانة مهمة علي صعيد الاقتصاد الوطني، فالقيمة الإجمــالية للإنتــاج المعنــي بالــصناعات الحديثة وقطاع الخدمات وغيرها من القطاعات، تجـاوزت بكثيــر القيمــة الإنتاجية للزراعة والصناعات التقليدية. وجدير بالذكر أن معــدل إجمــالي الناتج القومي للفرد في بعض الدول جاري نظيره في الدول المتقدمة، كــذلك الحال بالنسبة إلي مستوي تعليم السكان ومعدل عمر الإنسان ونسبة ســكان الحضر وغيرها من المؤشرات، لكنه في الوقت الــذي أحــرزت فيــه دول الشرق الأوسط تقدمًا ضخمًا على صعيد القوة الإنتاجية ومستوي التحديث، لم تحظ علاقات الإنتاج في المجتمع بالتطور المناسب. فرغم أن الكثيــر مــن الدول تخلصت من الحكم الاستعماري في الغرب بعد الحرب ونالت استقلالها الوطني، فإن تركيبة المجتمع التقليدية والعلاقات السياسية التقليدية لا تــزال موجودة، فلا يزال نظام الملكية للأراضي الإقطاعية في بعض الدول باقيًــا حتي الآن أيضًا، فبعض الحكام من الطبقات العليا هم فقط الذين يــسيطرون علي المواد الإنتاجية في المجتمع وثرواته. فى هذا الشأن نذكر أن السعودية وعددًا قليلاً جدًا من دول الخليج النفطية تحولت من دولة إقطاعيــة ذات مجتمــع قبلي إلي دولة رأسمالية مصرفية في فترة قصيرة تقدر ببضع عشرة ســنة، حيث عاش جزء قليل من نبلاء العائلة الملكية حياة ترف وبزخ.

ونذكر أن مسيرة الحداثة في إيران تعرضت إلي الفشل في السبعينيات في ظل الحكم الاستبادي للبهلوي بوصفه نتيجة مترتبة علي تطبيق برنــامج التحديث واتباع أسلوب حياة الغرب لتصبح إيران بعد ذلــك دولــة ثيوقراطيــة تتعارض مع التوجهات نحو فصل الدين عن السياسة في المجتمع الحــديث.

والواقع أن فصل الدين عن السياسة يعتبر أمرًا حتميًا، فالتوجهات نحو الحداثة تعتبر تيارًا تاريخيًا لا يمكن التراجع عنه. والواقع أن ثلث دول الشرق الأوسط تحتفظ تقريبًا بالنظام الملكي حتي الآن، الحكم العشائري وسلطة الملك، حيث لا تزال هذه السلطات هي العليا، ولم تطرأ تغيرات كثيرة علي تركيبة السلطة وشكل الحكم اللتين تربطهما العلاقات العشائرية، فنبلاء الأسرة الحاكمة في دول الخليج يمتلكون معظم ثروات الدولة، حيث يوجد فارق مدهش بين مستوي دخل واستهلاك هؤلاء النبلاء وعامة المواطنين. وعلي صعيد آخر نري أن التطور السياسي الديمقراطي لا يزال متأخرًا في الدول الملكية بالخليج، فرغم أنه لا يزال يوجد برلمان لصياغة الدستور، في بعض الدول، فإن الملك والأمير والسلطان في أية دولة ملكية في الخليج يسيطر علي أهم السلطات السياسية في الدولة بغض النظر عن صياغة الدستور أو أنه لم يتم الشروع في صياغته، وبغض النظر عن من يشرف علي أعمال مجلس الوزراء سواء كان من أفراد العائلة المالكة أوغيرهم، وبغض النظر عن تأسيس برلمان أو أنه لا يزال تحت التأسيس. إن وجود سياسة الحكم الملكي في الشرق الأوسط يوضح علي الأقل من جانب واحد أن هناك طريقًا طويلاً أمام تحول الشرق الأوسط من مجتمع تقليدي إلي مجتمع معاصر. وفي ظل وجود تطور ضخم للقوة الإنتاجية في مجتمع الشرق الأوسط كانت حتمية المطالبة بإحداث تغييرات علي علاقات الإنتاج وتوجيه هجمات عنيفة علي مجتمع الشرق الأوسط تعتبر أيضًا من الأسباب الرئيسية للإضرابات طويلة الأمد للأوضاع في الشرق الأوسط.

ثانيًا: اختلال توازن التطور الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن نذكر أن منطقة الشرق الأوسط تتسم بمساحتها الواسعة وثرواتها المتباينة، وعلي هذا الأساس يتباين مستوى النمو في دول

المنطقة. ورغم أن دول الشرق الأوسط مارست بعض السياسات المتشابهة علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية، نذكر علي سبيل المثال السياسات المعنية بتنمية الاقتصاد القومي وسياسة التأميم والإصلاح الزراعي وتطبيق نظام الاقتصاد المخطط والاهتمام بتطوير الصناعة وغيرها من السياسات فإن الهياكل الاقتصادية للدول متباينة، كذلك الحال بالنسبة إلي أوضاع التنمية. فأولاً تعتمد الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بدرجة كبيرة علي النفط، فإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي والسلع الصناعية البترولية يوجه بشكل أساسي إلي التصدير، كما تعتمد بشكل أساسي علي استيراد السلع الصناعية اليومية والحبوب الغذائية. وبالنسبة إلي الدول المنتجة للنفط فلديها دخل ضخم من الدولارات الأمريكية النفطية، حيث تتدفق هذه الدولارات النفطية إلي الغرب أيضًا، لكن هذه الدول تفتقر إلي وجود الأيدي العاملة، لذلك نجدها في حاجة إلي استيرادها من الدول غير النفطية والمناطق الأخري بالشرق الأوسط. والواقع أن مستوي النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط مرتفع جدًا، وبالتالي فإن معدل إجمالي الناتج القومي للفرد في هذه الدول يحتل الصفوف الأولي عالميًا. أما بالنسبة إلي اقتصاد الدول غير المنتجة للنفط فموجه بشكل أساسي إلي الأسواق المحلية، فصادرات هذه الدول ليست بكبيرة، كما ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية. والواقع أن النمو الاقتصادي في الدول غير النفطية متباطئ نسبيًا نظرًا لنقص التمويل والتكنولوجيا والافتقار إلي وجود صادرات ذات قوة تنافسية، فتعداد سكان هذه الدول في تزايد، كما أن معدل إجمالي الناتج القومي للفرد منخفض. فلاتزال السودان، وأفغانستان وغيرها من الدول غير النفطية تعتبر الزراعة التقليدية أهم القطاعات الاقتصادية بها، وهكذا نري أنه يصعب تقليص الفارق في التنمية الاقتصادية بين الدول النفطية وغير النفطية في خلال فترة قصيرة من الزمن.

ثانيًا: إن دول الشرق الأوسط سواء كانت نفطية أو غير نفطية أو غيرها من الدول الأخري تواجه بعض القضايا العامة علي صعيد مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي، نذكر علي سبيل المثال أن الهيكل الاقتصادي الموجود فى هذه الدول غير مناسب، ففى الوقت الذى كان فيه نمو بعض القطاعات الصناعية نموًا سريعًا كانت الزراعة متخلفة نسبيًا، كما أن النمو السكاني السريع كان عبئًا علي الاقتصاد والمجتمع. ورأينا أن النمو السريع الذي شهدته المدن ترتب عليه تمركز السكان في المدن واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في طبقات المجتمع ووجود فارق كبير في الثروات والدخول، بالإضافة إلي تأثر النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط تأثرًا كبيرًا بتغيرات الظروف الاقتصادية العالمية. وعلي مر التاريخ كانت للقومية العربية تقاليدها التى تشجع على العدالة الاجتماعية والثروة المتساوية، لكن تباين مستوى النمو في دول العالم العربي والفارق في الثروة وتباين الدخل أخذ يزداد خاصة أن الفارق في الدخل بين الدول النفطية وغير النفطية أثر بالفعل علي العلاقات بين الدول، فالسعودية والكويت وغيرهما من الدول النفطية تدخر كمية ضخمة من الدولارات النفطية، حيث تستثمر هذه الدول الألاف من الدولارات الأمريكية في الغرب، لكن استثماراتها في الدول العربية الشقيقة الفقيرة لا تتعدي سوي ٧% فقط من حجم استثماراتها الأجنبية(٤٦)، مما أثار استياء الكثير من الدول العربية، وقد أشتكي أحد علماء الاقتصاد في مصر قائلاً: إن دول الخليج التي لم يتعد عدد سكانها عشرة ملايين شخص تودع ٤٦٢ مليار دولار أمريكي في بنوك الغرب، في الوقت الذي تختنق فيه الشعوب العربية التي يبلغ تعدادها ١٩٠ مليون شخص بالديون(٤٧). وفي هذا السياق نذكر أن طمع الرئيس العراقي صدام الذي نفدت موارده المالية أثناء الحرب التي دامت عدة سنوات في دولة الكويت الغنية يعتبر أحد الأسباب المهمة وراء أزمة غزو العراق للكويت في أغسطس عام

١٩٩٠، فقد بلغ حجم ديون العراق التي استدانتها ٦٥ مليار دولار أمريكي بعد أنتهاء الحرب العراقية الإيرانية، حيث اتهم صدام دول الخليج المنتجة للنفط بإفراطها فى عملية استخراج النفط والضغط علي تخفيض أسعار النفط في السوق العالمي مما كبد العراق خسائر اقتصادية. والواقع أن المجازفة التي أقدم عليها صدام أثارت ردود أفعال متباينة في العالم العربي، فبعض الدول الفقيرة نسبيًا مثل الأردن وفلسطين واليمن والسودان وموريتانيا وغيرها من الدول وقفت إلي جانب العراق بدرجات متفاوتة، حيث تعاطفوا معها، لكن دول الخليج الغنية المنتجة للنفط أصرت علي معارضة الغزو العراقي للكويت، أما بالنسبة إلي اليمن وفلسطين وتونس وغيرها من الدول التي يعمل الكثير من عمالها أعمالاً شاقة في دول الخليج فهي مستاءة بشدة من حياة الترف والبذخ لنبلاء العائلة الحاكمة الأغنياء في تلك الدول الإماراتية. ويري الكثير من العرب أن النفط يعتبر ثروة مشتركة للعرب لذلك ينبغي توظيفه في قضية تحرير القومية العربية. ورغم أن حرب الخليج انتهت سريعًا، فإن الخلافات بين الدول الفقيرة والغنية وبين الفقراء والأغنياء لا تعد خلافات تستطيع تسويتها في فترة بسيطة.

ثالثًا: ارتباط التطور الاقتصادي والاجتماعي بفوضي السياسة الإقليمية ارتباطًا معقدًا. وفي هذا الشأن نذكر أن هناك علاقات متبادلة بين تطور اقتصاد المجتمع والتغيرات السياسية، فالنمو السريع للاقتصاد في ظل وجود السياسة التقليدية والمجتمع التقليدي أوجد مجموعة من الأغنياء الجدد الذين اندمجوا بشكل كامل في النظام القائم وتماشوا معه مطالبين بأن تجاري السلطة السياسية ومكانة المجتمع قوتهم الاقتصادية(٤٨). والواقع أن تشجيع الدول ذات المجتمع الزراعي التقليدي والسياسة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط لحركة التحديث بكل قوة، وجه ضربة قاصمة إلي شكل النظام

المجتمعي القديم بصورة لا يمكن إغفالها، حيث وجدنا أن النمو الاقتصادي أثري بعض الأشخاص ثراء سريعًا، لكنه لم تطرأ أية تغييرات اقتصادية علي المكانة الحالية للمجتمع. والحقيقة أنه عندما لا تتحقق تطلعات النمو الاقتصادي التى وعدت بها السلطة الحاكمة، فسيظهر الاستياء علي النظام السياسي القائم، مما يسفر عن حدوث خلافات جديدة، وبالتالي يسهل ظهور الفوضي السياسية. وفي هذا الشأن نذكر أن الاقتصاد التركي حقق نموًا سريعًا في الفترة ما بين الستينيات والثمانينيات، حيث زاد معدال إجمالي الناتج القومي للفرد بمقدار الضعفين، لكن في هذه الفترة بدأت طبقات المجتمع في تركيا صراعًا عنيفًا من أجل الاستيلاء علي السلطة السياسية، حيث اضطر الجيش في النهاية إلي التدخل في الشئون السياسية لثلاث مرات. وعندما نلقي نظرة علي المجتمع التقليدي في إيران نري أنه لم يستطع أن يجاري أساسًا مسيرة التحديث ومحاكاة الغرب اللتين تدفقتا بسرعة علي الأراضي الإيرانية، بالإضافة إلي أن فشل العائلة المالكة للبهلوي والحكومة واستبدادهما أدي في النهاية إلي فشل الحكم الملكي. وهكذا نري أن منطقة الشرق الأوسط تشبه تركيا وإيران والجزائر وغيرها من الدول التي أجرت تغييرات ضخمة علي الهيكل الاقتصادي التقليدي، حيث ظهرت في جميع هذه الدول مشكلة الازدواجية الاجتماعية أثناء مسيرة بناء الحداثة والإصلاح السياسي، فالمدن هي المنبع الأساسي لأسلوب حياة المجتمع الحديث ومفاهيم القيمة المعاصرة، لكننا لا نزال نشاهد أسلوب الحياة التقليدية ومفاهيم القيمة التقليدية في الريف على نطاق واسع. فعلي هذا الأساس تشكلت مجموعتان كبيرتان متعارضتان علي الصعيد الاقتصادي والثقافي والسياسي، فعندما تجري إصلاحات سياسة واقتصادية أو تظهر الأخطاء تطور مجموعات المصالح المجتمعية من نفوذها بين طبقات المجتمع المتباينة مما يتمخض عنه ظهور فوضي اجتماعية وسياسية، خاصة أن

ظاهرة الفوضي والاضطرابات والانقلابات والفتنة الدينيـــة فـــي المجتمـــع وغيرها، والتي ظهرت فى المجتمع العربى بالشرق الأوسط أثنـــاء مـــسيرة التحديث هي الأكثر انتشارًا، حتي إن الدول المنتجة للنفط فـــي الخلـــيج ذات النمو الاقتصادي المرتفع نسبيًا ظهرت بها أيضًا أزمات سياسية وطنية خطيـــرة مثل أزمة الخليج وحرب الخليج. نذكر علي سبيل المثال أننا لا نـــستطيع أن نتغاضي عن العامل الاقتصادي الذى تـــسبب فـــى اســـتمرار اضـــطرابات الأوضاع في الجزائر في السنوات الأخيرة، فقد بلغـــت الـــديون الخارجيـــة للجزائر ستة وعشرين مليار دولار أمريكي، وارتفعت نسبة.التضخم لتـــصل إلي ٢٨%، كما ارتفعت نسبة البطالـــة إلـــى ٢١%(٤٩)، حيـــث أدي تفـــاقم الأوضاع الاقتصادية إلي إثارة الأنشطة الأصـــولية الإســـلامية المعارضـــة للحكومة في الجزائر بـــصورة كبيـــرة. والواقـــع أن التطـــور الاقتـــصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط والفوضي السياسية أثبتت الاستنتاجات التالى ذكرها: إن الاضطرابات وعدم الاستقرار سببها بالضبط المجتمع الذي يشهد مرحلة التحديث، فالمجتمع التقليدي والحديث غير مسئولين عنها، إن مجتمع الشرق الأوسط يشهد الآن مرحلة انتقالية من كونه مجتمعًا تقليديًا إلى مجتمع معاصر، لذلك فإنه من الصعب أن نتجنب الظهور الدائم للفوضى الـــسياسية المترتبة علي أسباب اقتصادية.

وخلاصة القول نذكر: أن اقتصاد المجتمعات في كثير من الدول شهد نموًا سريعًا حتى إنه وصف بأنه يقفز قفزات سريعة تتماشى مـــع التطـــور الاقتصادى والاجتماعى فى دول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانيـــة خاصة مع الزيادة الحادة في دخل البترول، مما جعل مجتمع الشرق الأوسط يتحول سريعًا من كونه مجتمعًا رأسماليًا إلى مجتمع يسوده مجال الـــصناعة الحديثة، والواقع أن هذا التحول السريع أثار فوضى في الإيقـــاع الحركـــى

للمجتمع التقليدى القائم. ومن المعروف أنه قد مرت عدة مئات من السنين علي انتهاء المرحلة الانتقالية لمجتمعات الدول المتقدمة من كونها مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة، ومن المحتمل أن انتهاء دول الشرق الأوسط من هذه التغيرات خلال فترة قصيرة نسبيًا في المستقبل سيحدث حتمًا علي وقوع الكثير من الخلافات بصورة كبيرة في ظل وجود التكنولوجيا العلمية الحديثة، ودفع الاقتصاد العالمى نحو التقدم السريع وتأثير النموذجى للدول الحديثة المتقدمة، مما يؤدى إلى وقوع اضطرابات فى مجمتع الشرق الأوسط وعدم استقراره. ومع توغل ثقافة الغرب وجدنا الكثير من الشعوب خاصة التى تنتمى إلى الطبقات التحتية تفتقر إلى القدرة الكافية علي الصمود أمام التحول المجتمعى نحو الغرب، لدرجة أنها لم تستعد فكريًا لهذا الأمر، كما زادت حدة الخلافات بين الدول عندما انبثقت ظاهرة اختلال التوازن الاقتصادى وظاهرة العداء بين الأغنياء والفقراء وظاهرة التضخم المالى وظاهرة البطالة وظاهرة الديون وظاهرة اختلال توزيع الثروات وغيرها في منطقة الشرق الأوسط المعقدة بالتغيرات التاريخية، والتى تكثر بها الخصومات القومية والمتورطة في خلافات طائفية بصورة دائمة، فمن المؤكد أن الخلافات القومية والدينية والتاريخية ترتبط بصورة معقدة مع الخلافات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، مما جعل منطقة الشرق الأوسط دائمًا في حالة من عدم الاستقرار والاضطراب. إن تحول منطقة الشرق الأوسط من حالة الفوضى إلى حالة من الاستقرار والمجتمع المنظم من الضرورى أن يمر بفترة طويلة من الزمن أثناء التحول الاجتماعى الذى يحتاج إلى الاستقرار.

وأخيرًا نذكر أن القضايا التى تناولناها في السابق تعتبر أهم القضايا المعنية بالمرحلة الانتقالية وحالة عدم الاستقرار والفوضى في مجتمع دول

الشرق الأوسط والمنطقة المعنية أيضًا بحالة عدم الاستقرار والفوضى في أحد المجتمعات التى يمكن أن تحدث. ورغم أن تغيرات النمو المتلاحقة علي الصعيد الاقتصادي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الانتقالية تحدد مدى التغيرات الإنمائية المتواصلة علي الصعيد السياسي، كما تحدد مدى طبيعة عدم استقرار المجتمع والفوضى السياسية في هذه الفترة، فإن مجتمع الشرق الأوسط سيخطو نحو استقرار جديد؛ تاركًا وراءه "الفوضى" في النهاية تماشيًا مع النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى.

الهوامش :

---

(١) "السعودية"، دار نشر بجين، ١٩٧٣ ، ص ١٨١.

(٢) "دراسة إستراتيجية عن النمو الاقتصادى في دول الشرق الأوسط" دار نشر جامعة بكين، عام ١٩٨٧ ، ص ٥٠.

(٣) "دراسة القضايا الأفروأسيوية"، المجموعة الرابعة، دار نشر بكين داشيوه ، طبعة عام ١٩٨٥، ص ٣٢.

(٤) "إحصائيات المال العالمى" ، لصندوق النقد الدولى العدد الأول عام ١٩٨٢.

(٥) "اقتصاد العالم" الكتاب الثاني، تأليف المجموعة الاقتصادية العالمية، دار نشر رينمين، عام ١٩٨٣، ص ٢٠٨.

(٦) صحيفة "الأهرام " المصرية الصادرة في ١٤ أكتوبر عام ١٩٩٤ .

(٧) "الكتاب السنوي للمعارف العالمية" لعام ١٩٩٣/١٩٩٤، دار نشر المعارف العالمية، ص ٢١٦.

(٨) "الكتاب السنوي للمعارف العالمية" لعام ١٩٩٣/١٩٩٤، دار نشر المعارف العالمية، ص ٢١٦.

(٩) نفس الهامش رقم ٧، ص ١٥٣.

(١٠) "الكتاب السنوى لإحصائيات عام "١٩٨٢" لمنطقة الدول المصدرة للنفط صفحة ١٣".

(١١) " مختارات عن اقتصاد الشرق الأوسط "، الصادرة في نوفمبر عام ١٩٨٣

(١٢) "تقرير التنمية لعام ١٩٨٤" للبنك الدولى.

(١٣) "تقرير التنمية لعام ١٩٨٣" للبنك الدولى.

(١٤) "اقتصاد الدول الخمس بشمال أفريقيا" صفحة ٩٥، دار نشر الحدث، عام ١٩٨٧.

(١٥) الكاتب دجووى ليه. فانغ جوانغ مين "انفتاح الدول الأفروأسيوية علي الخارج" ، دار نشر شنغهاى واى يوجياو يو، عام ١٩٨٨، صفحة ١٩٤.

(١٦) "الكتاب السنوى لإحصائيات مصادر الطاقة العالمية " للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ و"مجلة أويل أندجاز" الأمريكية ، العدد الأخير لعام ١٩٨٥.

(١٧) "تقارير التنمية لعام ١٩٩١" للبنك الدولى.

(١٨) " تقارير التنمية العالمية لعام ١٩٩٠" الصادرة عن الأمم المتحدة.

(١٩) صحيفة "المعلومات الاقتصادية اليومية" الصينية ٣ مارس عام ١٩٩٠.

(٢٠) " مختارات عن اقتصاد الشرق الأوسط" الصادرة في ٣٠ أغسطس عام ١٩٩٠.

(٢١) صحيفة لوس أنجلوس تايمز" الأمريكية الصادرة في ١٤ يونيه عام ١٩٩٤.

(٢٢) " نظرة عامة على إسرائيل" ، مركز الأخبار الإسرائيلى، عام ١٩٩٢ صفحة ١٨٠.

(٢٣) نفس الهامش رقم ٢٢ صفحة ١٨٠.

(٢٤) صحيفة رين مين الصينية الصادرة في ١٧ أغسطس عام ١٩٩٤.

(٢٥) " الكتاب السنوى لشمال إفريقيا بالشرق الأوسط" لعام ١٩٨٩.

(٢٦) "الكتاب السنوى للمعارف العالمية" دار نشر المعارف العالمية، طبقة عام ١٩٩١، ١٩٩٢، ص ١٦٦.

(٢٧) مجلة "أفريقيا وغرب آسيا" وهى مجلة نصف شهرية، العدد السادس لعام ١٩٩٣، ص ١٠.

(٢٨) "موسوعة كمبردج لشمال أفريقيا بالشرق الأوسط " طبعة عام ١٩٨٨، ص ١١٨.

(٢٩) "الكتاب السنوي للمعارف العالمية"، دار نشر المعارف العالمية، طبعة عام ١٩٩٣، ١٩٩٤، ص٤٠٠.

(٣٠) "النظام السياسي للمجتمع فى المرحلة الانتقالية" لشيانغ تنغ دون ، شركة الأسهم المحدودة للموضوعات الثقافية التنويرية بتايوان ، طبعة ١٩٨٣عام ، ص ٦١.

(٣١) "دليل الشرق الأوسط" للكاتب ليودنغ، دار نشر شعب ننغ شيا طبعة ١٩٨٩، صنفحة ١١٤.

(٣٢) "مجموعة خرائط كمبردج للشرق الأوسط بشمال أفريقيا " لدار نشر جامعة كمبردج عام ١٩٨٩، صفحة ٣١.

(٣٣) "موجز عن الوطن" لمصر وتركيا وإيران عام ١٩٩٢، الصادر عن وكالة المعلومات لعلماء الاقتصاد في بريطانيا .

(٣٤) "سكان العالم" لدار نشر جامعة الشعب الصينية، عام ١٩٨٣، صفحة ٣١٤.

(٣٥) "تقرير التنمية لعام ١٩٨٦" الصادر عن البنك الدولى.
(٣٦) "صحيفة التجارة العالمية" الصادرة في ١٦ يونيه عام ١٩٨٧.
(٣٧) "صحيفة بكين" الصادرة في ١٢ يونيه عام ١٩٩٢.
(٣٨) للكاتب دجانغ جون شان ، "اقتصاد الشرق الأوسط في ظل التغيرات" ، دار نشر جامعة بكين، عام ١٩٩٢، ص ٢٤١ وص ٢٤٢.
(٣٩) "التقرير السنوى لعام ١٩٩١ للبنك الدولى" ص ١٢٩.
(٤٠) "اقتصاد الشرق الأوسط في ظل التغيرات" للكاتب دجانغ جون شان، دار نشر جامعة بكين، عام ١٩٩٢، ص ٢٤١ و ص٢٤٢.
(٤١) مقتبس من "نظرة عامة على إسرائيل"، صفحة ١٩٩.
(٤٢) "المجلة الفصلية للدراسات الفلسطينية" العدد الرابع لعام ١٩٩٢، ص ٩١.
(٤٣) "مختارات عن اقتصاد الشرق الأوسط" الصادر في ١٥ فبراير عام ١٩٨٦.
(٤٤) "مختارات عن اقتصاد الشرق الأوسط" الصادر في ١٥ فبراير عام ١٩٨٦.
(٤٥) "أخبار الغاز والنفط العالمى" لوزارة النفط، العدد الثالث لعام ١٩٩١.
(٤٦) "الحرب المندلعة في الخليج" لدار نشر شين خو، الصادرة في فبراير عام ١٩٩١، صفحة ٨.
(٤٧) "صحيفة الأهرام" المصرية الصادرة في ٢١ يناير عام ١٩٩١.
(٤٨) لشيانغ تنغ دون ، "النظام السياسي في الشرق الأوسط المتغير" شركة الأسهم المحدودة للموضوعات الثقافية التنويرية بتايوان، عام ١٩٨٣، ص ٤٣.
(٤٩) "آسيا وغرب أفريقيا" جريدة نصف أسبوعية، الصادرة في ١٩٩٤ العدد السادس، ص ١٥.

الخاتمـــــــة

إن كتاب "رؤية تحليلية لاضطرابات الشرق الأوسط" يعتبر مـــشروع بحث علمى مهمًا لمعهد العلوم الاجتماعية بالصين، حيث أشرف عليه وانـــغ جينغ ليه ، وكان اسم هذا المشروع في السابق هو"جذور الفوضى في الشرق الأوسط" . إن كاتبى مقالات هذا الكتاب هم علماء عملوا علي دراسة قضايا الشرق الأوسط لفترة طويلة من الزمن، كما سبق أن قام بعضهم إما بالتدريب أو العمل أو الدراسة في منطقة الشرق الأوسط ، لذلك نرى أن هذا الكتـــاب جامع للأعمال البحثية التى أجريت في فترة طويلة من الزمن، كما أنه نتـــاج لمعرفة شخصية لمنطقة الشرق الأوسط، حيث تم تأليف هذا الكتاب علي هذا الأساس المهم. والواقع أن هذا الكتاب يعتبر نتاج تنظـــيم المؤلـــف للأفكـــار المعرفية الخاصة بالأبحاث المعنية بقضايا الشرق الأوسط التى مـــر عليهـــا العديد من السنوات. وفى السطور التالية نذكر مؤلفى مقالات هـــذا الكتـــاب وتقسيم أبواب العمل فيما بينهم: المؤلف وانغ جنغ ليه، وكتب المقدمة والباب الأول إلى الباب الرابع للجزء الأول للكتاب، والباب الخامس إلى الباب الثامن للجزء الثانى للكتاب، والمؤلف يانغ لو بنغ، وكتب الباب التاسع للجزء الثالث للكتاب، والمؤلف جـــانغ شى جـــى، وكتب الباب العاشـــر للجـــزء الثالـــث للكتاب، والمؤلف يوقوه تشنغ، وكتب الباب الحادى عشر، والجـــزء الثالـــث للكتاب، ونذكر أن المؤلف وانغ جيغ ليه هو المسئول عـــن تعـــديل الكتـــاب بالكامل ومراجعته مراجعة نهائية.

والواقع أن نشر هذا الكتاب حظى باهتمام هيئة الأبحاث العلمية بمعهد العلوم الاجتماعية في الصين، ومعهد بحوث غرب آسيا وأفريقيا، ودار نشر المعارف العالمية ومساعدتهم، فالباحث ليو دينغ بمعهد بحوث غــرب آســيا وأفريقيا، شارك في العديد من الندوات الخاصة بإعادة النظر فـــي الخطــوط العريضة لمقالات الكتاب، حيث لعب دورًا مهمًا بصدد الانتهاء من الكتــاب. كما قدم كل من آن وى خوا وتشن جونغ يوان بى، وتشين منغ وتشنغ تسونغ ده و تان شه دجونغ وشوه شيانغ تشون ودجا وجوه دجونغ ودجــانغ جــون يان، وغيرهم من الخبراء والعلماء آراءهم القيّمة ، ونحن نعرب عن جزيــل شكرنا لهم.

ديسمبر عام ١٩٩٥

المحرر في سطور:

وانغ جينغ ليه:

ولد في شهر مايو عام ١٩٥٣، وهو من قومية هان، ويعتبر أحد أشهر الخبراء بقضايا الشرق الأوسط، حيث قام بدراسة قضايا الشرق الأوسط منذ نهاية السبعينيات، واستكمل دراسته بالعديد من الجامعات منها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة، في الفترة ما بين علم ١٩٨٣، وعام ١٩٨٤، ومن أشهر مؤلفاته " الفكر السياسي في الشرق الأوسط المعاصـــر" و"الشرق الأوسط في مواجهة القرن العشرين " و"نظرة على الصراع الأمريكي العراقي " و" الحرب والسلام ، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي " و"عرفات" و" القضية العراقية والعلاقات الدولية"، "الشرق الأوسط بعد حرب الخليج "، و" رجل الساعة في أفريقيا " وغيرها من المؤلفات.

المشاركون فى سطور:

١ – يو جوه تشنغ:

ولد عام ١٩٦٤، وهو باحث مساعد بمكتب دراسات الشرق الأوسط وتخرج من معهد البحوث التابع لكلية العلوم الاجتماعية بالصين قسم إفريقيا وغرب أسيا وحصل على درجة الماجستير. وهو مهتم بدراسة قضايا الصراع العربى الإسرائيلى ومن أعماله "هل استعدت إسرائيل جيدًا للسلام".

٢ – يانغ لو بنغ:

ولد عام ١٩٥٤، تخرج من معهد اللغات ببكين قسم اللغة العربية، يعمل مساعد باحث بمكتب دراسات الشرق الأوسط، ويتعلق عمله بسياسة الشرق الأوسط.

٣ – جانغ شه جه:

يبلغ من العمر السبعين عامًا، من أعماله التى شارك فى تأليفها "تاريخ العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية" و "تاريخ العلاقات السوفيتية الشرق أوسطية" وتاريخ العلاقات الروسية الشرق أوسطية".

المترجمة فى سطور:

أمنية عز الدين محمد الزيادى

ليسانس كلية الألسن جامعة عين شمس، قسم اللغة الصينية عام ٢٠٠٠.

دبلوم الترجمة التحريرية عام ٢٠٠٢، ومعادلة الدبلومة بدرجة الماجستير عام ٢٠٠٧.

الوظيفة : مترجمة لغة صينية.

البريد الإلكترونى: omniaezzeldin20011@yahoo.com

O_ezz@yahoo.com

المراجع اللغوى : وجيه فاروق

الإشراف الفنى : حسن كامل

هذا الكتاب يتطرق إلى الحديث عن منطقة الشرق الأوسط فى الفترة ما بين ازدهار الإمبراطورية العثمانية حتى أوائل التسعينيات، والواقع أن البحث فى منظومة تطور قضايا الشرق الأوسط يعتبر مفتاحاً مهماً لمعرفة القضايا المعقدة لهذه المنطقة وفهم مسيرة تطورها. وفى ضوء هذه المعرفة وضع المؤلف فى عام 1990 أهم السلاسل الفكرية والأطر التحليلية المعنية بتأليف هذا الكتاب على أساس دراسة طويلة لقضايا الشرق الأوسط التى تتمثل فى صراع الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها، والصراعات والخلافات المعقدة داخل مجتمعات منطقة الشرق الأوسط فى المرحلة الانتقالية على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

إن قضايا الشرق الأوسط غنية بموضوعاتها، ولا يمكن مطلقاً أن يتسع لها هذا الكتاب بمقالاته المحدودة، بمعنى أن أهم ما يقدمه هذا الكتاب يتمثل فى أطر تحليلية ورؤى كثيرة معنية بمعرفة الشرق الأوسط ودراسته، وسوف يسرنا كثيرا إذا استطاع هذا الكتاب مساعدة القراء على الاقتراب أكثر من الحقيقة عند معرفة قضايا الشرق الأوسط وتحليلها ودراستها.

تصميم الغلاف : محمد البرماوى